

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الرابع عشر
جمادي الثاني 1438 هـ / مارس 2017 م

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتطبق فيها شروط المجالات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسله وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسله لرأي محكمين من مختلف الجامعات المحلية والأجنبية.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعته، وإعداد الجداول والأشكال البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات النصوص المرسله 20 صفحة.
- يُراعى في الصفحة الأولى من المقال إدراج الأتي: [عنوان المقال، إسم الباحث(ة) كاملاً، الدرجة العلمية، الكلية والجامعة مكان العمل].
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة. وفي حالة المقالات باللغة الأجنبية يُشترط إدراج ملخص باللغة العربية.
- تُقدم البحوث مرقونة على صفحة A4 [29.7×21 سم] بحجم الخط Traditional Arabic 15، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 13، على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- حواشي المقال تكون وفق الشكل التالي: [2.5 سم للأعلى] و [2 سم للجهات الأخرى]، مع ترك مسافة 1 سم بين السطور.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزَمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواءً نشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وترسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@Gmail.com

✍ إن أي مقال لا يتوافق وشروط النشر المنصوص عليها سابقاً يُعتبر ملغياً، ولا يُخطر صاحبه بذلك.

✍ ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.

✍ المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.

الرئيس الشرفي:

أ.د. برزوق بلقومان (رئيس الجامعة)

مدير المصالح:

د. المختار حميدة (عميد الكلية)

رئاسة التحرير:

محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:

د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

سمير طعيبة	فؤاد محفوظي	خالد عيجولي
إسماعيل قشام	سليمان شيبوط	محمد علي الجودي
محمد لعقاب	هيسة طوال	محمد شتوح
كلثوم بوزيان	علي حبيطة	النعاس صديقي
طارق بن خليف	حسينة تومي	طارق هزرشي

هيئة الاستشارة العلمية والتكبير:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. عمر غزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	أ.د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - القليعة
أ.د. عبد اللطيف كرزايي	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	أ.د. أحمد جميل	جامعة البويرة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بخني	جامعة ورقلة - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. موسى رحمان	جامعة بسكرة - الجزائر	د. أحمد ضيف	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطمة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. مراد علة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محضية سمالي	جامعة الملك فيصل - السعودية	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر	د. العباس مهناس	جامعة الجلفة - الجزائر

قائمة المحتويات

الصفحة	المؤلف	عنوان المقال
01	د. إلياس بومعروف (جامعة سطيف1) د. مراد صاوي (جامعة قالة)	محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة (1980-2015)
22	د. طارق هنزري (جامعة الجلفة)	أبعاد المناخ التنظيمي وعلاقته بمستوى الاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة
39	د. نور الدين جوادي (جامعة الوادي) د. عقبة عبد اللاوي (جامعة الوادي)	التجربة العربية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات السوق العالمية
56	أ. كترة سكر (جامعة الجزائر3)	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية البيع بالمؤسسة "دراسة حالة التذكرة الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية"
66	د. قويدر عياش (جامعة الأغواط) أ. قويدر معاش (جامعة الجلفة)	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير أداء و كفاءة السوق المالي - دراسة حالة بورصة عمان -
83	أ. فائزة بلعابد (جامعة بشار)	محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و الصادرات دراسة حالة الجزائر(1990_2014)
96	د. صلاح الدين شريط (جامعة المسيلة) أ. عبد الباسط مداح (جامعة المسيلة)	مقاربة الشريعة الإسلامية في حفظ المال والحد من الفساد المالي
107	د. شويكات محمد (جامعة الجلفة) زيان نورة (جامعة الجلفة)	علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة -2013-1990
121	د. حسين بن العارية (جامعة أدرار) د. عبد القادر عبد الرحمن (جامعة أدرار) زينب محجوبي (جامعة أدرار)	واقع إدارة الجودة الشاملة بجامعة أحمد دراية -أدرار -
137	أ. لخضر بن علي (المركز الجامعي تيبازة)	تفعيل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار السياحي
156	د. مراد علّة (جامعة الجلفة)	متطلبات تفعيل مدخل إدارة التغيير كإستراتيجية للتطوير التنظيمي
171	د. دلال العابدي (جامعة بسكرة)	دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة الحاسبية وانعكاسها على السوق المالي
188	د. فاطمة الزهراء بوداود (جامعة الأغواط)	دور إدارة المعرفة في تفعيل منهج إعادة الهندسة الإدارية
199	د. مولود كبير (جامعة الجلفة)	دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر
218	أ. نجود تريش (جامعة سطيف 1)	علاقات تنفيذ المراجعة الداخلية و تعزيز قبولها من طرف الأشخاص الذين تخضع أعمالهم للمراجعة مع دراسة تطبيقية ب: E . N. A.M.C
234	د. رايح بلعباس (جامعة المسيلة) ياسين سالمي (جامعة المسيلة)	دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر

250	د. المختار حميدة (جامعة الجلفة) رزيقة مخوخ (جامعة مسيلة)	دور الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية
266	سهيلة بغنة (جامعة خنشلة) أ.د. حسين بن طاهر (جامعة خنشلة)	صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر دراسة الفترة (2000-2014)
279	د. قويدر بورقية (جامعة الجلفة)	محددات إستراتيجية قيادة التكلفة و أثرها على القوى التنافسية للمنظمة
295	أ. أحمد العبادي (جامعة بشار) أ.د. عمر أقاسم (جامعة أدرار) د. غالية بن يحي طبي (جامعة وهران 2)	أثر التكوين على تنمية الموارد البشرية في قطاع الوظيف العمومي الجزائري
317	ياسين بوعبدلي (جامعة الجزائر 3)	مساهمة الطاقات المتجددة في عملية التنوع الاقتصادي- مع إشارة لحالة الجزائر -
336	د. مصطفى بن عودة (جامعة الجلفة)	أثر أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات
359	د. محمد أمين رماس (جامعة سعيدة)	التسويق الالكتروني: قراءة في الأسس والمفاهيم
50	Dr. RAKHROUR Youssef (Université de Laghouat) Pr. SOUAK Fatima-Zohra (É N S S É A Koléa)	Les enjeux de la libéralisation financière dans les pays de l'UMA : Une évidence empirique
44	Zouleykha Kerzabi (Université de Saida) Dr. Dounia Kerzabi (Université de Tlemcen)	Réflexion sur dévaluation du Dinar algérien
33	Dr. CHADLIA Amel esp SAIDI (Ecole supérieure de gestion et de commerce international Koléa)	Déterminants de la politique d'endettement de l'entreprise algérienne
17	Dr. CHETTIH Abdelkader (Université de Laghouat)	Applications des équations structurelles En Management de l'information Stratégique
01	KADRI CHIKH Djamila (Université de Tlemcen) BOUHADJER Nawel (Université de Tlemcen)	Test et validation empirique de la relation Qualité/Satisfaction/Fidélité

محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج اتجاهات تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة: (2015-1980)

مراد صاوي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة قلمة

إلياس بومعروف
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1



ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإعطاء إطارا مهما لتطوير نماذج مختلفة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى المؤثرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال استخدام نموذج خطي يربط العلاقة بين مختلف المتغيرات الدراسة السابقة، والذي سوف يساعدنا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات البديلة لرفع مستوى معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي تحليل اتجاهاته المستقبلية، وتحديد المستوى الأمثل للمؤشرات السابقة الواجب استحداثها لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوب في الأمد البعيد .

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل البطالة.

Abstract:

This study aims to provide an important framework for the development a different models of the relationship between GDP and the exchange rate and some other variables that affect the rate of economic growth in Algeria using a linear model that determines the relationship between those variables, which will help us in making suggestions on alternative strategies to raise the level of economic growth rates in Algeria and therefore the analysis of its future trends, and to determine the optimal level of the previous variables to achieve the desired economic growth rates in the long term.

Key words: Economic Development, Gross domestic product, exchange rate, Unemployment rate.

تمهيد:

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد القومي إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة العلاقة التي تربط بين تلك المتغيرات، ففي الوقت الذي يرى فيه انفتاح سوق الدولة يؤدي إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها وتحقق معدلات عالية من النمو يرى البعض أن هذه العلاقة ليست حتمية على هذا الأساس استوجب الأمر حصر العلاقة المباشرة للنمو الاقتصادي مع بقية المتغيرات الأخرى وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن هذا الأخير. لذلك فإن النمو الاقتصادي يهدف إلى توسيع نطاق مفهومه، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة يتعين الاهتمام ببعض المؤشرات الاجتماعية كالبطالة ومنه يستوجب الأمر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. فالكثير من الدول تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية. لذلك فإنه من أولويات النمو الاقتصادي أن يصاحبه إعادة توزيع الدخل المتاح لصالح الفقراء.

إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي تجعل مسار الاقتصاد الجزائري رهينة التغيرات الاقتصادية بالأسواق العالمية لذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى تفعيل دور المتغيرات السابقة في الجزائر وجعلها محركاً للنمو الاقتصادي، حيث لم يعد الانفتاح المالي والتجاري يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يستلزم تبني إستراتيجية تمكنه من التحكم في قضية النمو الاقتصادي والاستفادة بالتالي من إيجابياته وتفادي سلبياته.

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة:

تظهر وضعية العلاقة بين النمو الاقتصادي مع متغيرات الدراسة في العديد من الدول في تلك الحالة الجدلية القائمة بين تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الجزائر، واستناداً إلى ما سبق تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

- ما هي الآليات التي يمكن إتباعها لتحديد المؤشرات الكلية لمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلاته ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المحددة الرئيسية للنمو الاقتصادي؟

- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر ؟

- هل هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي وصافي التجارة الخارجية المحددان الرئيسيان للنمو الاقتصادي.

- توجد علاقة عكسية ذات اتجاه سبيبي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر مع ثبات العوامل الأخرى.

- هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف و التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع البحث : تنطوي هدف الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح العلاقة التبادلية الموجودة بين النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد

- ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومستقرة في الجزائر أصبح ضرورة ملحة من خلال التحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- التوصل لبعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها رفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتوضيح السياسات التجارية والمالية المثلى التي يجب إتباعها في هذا الشأن.

4- الأهداف النظرية والتطبيقية للدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- إظهار العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.

- التحقق من جدوى رسم السياسات الداخلية والخارجية سواء سياسة مؤشر سعر الصرف والتوجه الخارجي لتشجيع الصادرات أو من خلال سياسة التوجه الداخلي من خلال التحكم في مؤشر البطالة

- تحليل العلاقة بطريقة قياسية لحركة النمو الاقتصادي مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

5- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على التساؤلات اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل وصف مؤشرات ونماذج قياس النمو الاقتصادي، ووصف العلاقة بين تلك المتغيرات، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية الإحصائية من أجل بناء نموذج قياسي يفسر علاقة النمو الاقتصادي و المتغيرات التي تم تناولها في الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

6 - الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة:

- دراسة عيسى محمد الغزالي بعنوان "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي" لعام 2008 حيث قام الباحث بتحليل العلاقة بين المتغيرين وتوصل إلى أن التجارة الخارجية تتفاوت أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى الأمر الذي يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الصناعات التصديرية وتأسيس علاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.⁽¹⁾

- دراسة عمر محمود أبو عيدة بعنوان " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011 " حيث تناول فيه الباحث إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني، استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات و توصل الباحث في النتائج القياسية أن هناك اثر ايجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له اثر هام وواضح في الصادرات (R_X).⁽²⁾

- دراسة LAlanWinters HåkanNordström DanBen-David بعنوان " TRADE,INCOME DISPARITY AND POVERTY " عام 1999، حيث تطرق فيه الباحث إلى دراسة أثر السياسات التجارية أو الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة معينة من الدول وتصل فيه الباحث الى وجود علاقة سلبية للنمو الاقتصادي في تلك بعد قيامها بمجموعة من الإصلاحات وتحرير تجارتها الخارجية.⁽³⁾

- دراسة Pierre-Alain Muet بعنوان "Les théories contemporaines de la croissance" عام 1993 تطرقت الدراسة إلى مجموعة من النظريات المعاصرة لتفسير النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو الناتج الداخلي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكبرى الأخرى ووصف الآليات التي تؤدي إلى للنمو متوازن في العمالة الكاملة، وتحليل عوامل النمو

طويل المدى. توصل إلى أنه جراء الانفتاح التجاري سيؤدي إلى نوع من الاختلالات الناجمة عن الصدمات النفطية وبالتالي سوف يؤثر ذلك على النمو. (4)

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمثل دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذه البحث.

- الحدود الزمانية: لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2015

المحور الأول: المراجعات الفكرية لسياسات النمو الاقتصادي:

أولا - مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة المختلفة للزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج في اقتصاد وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. (5) كما يعرف على أنه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي بصفة تراكمية ومستمرة والنمو بهذا المعنى هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكله العام الزيادة في دخل الدولة.

ويعرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي لإجمالي GDP (6)

ثانيا- متطلبات النمو الاقتصادي: يعتمد تطبيق النمو الاقتصادي على مجموعة من المتطلبات وتوفير كافة المعلومات المالية التي تساعد في دعم النمو الاقتصادي كما يلي:

1- التقدم التقني: أي التنظيم الجديد للإنتاج والذي يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

2- إعداد الاستراتيجية: تعتمد على التحليل الفني الجيد لتحديد الاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية .

ثالثا- النماذج الرياضية لقياس النمو الاقتصادي :

1- نموذج الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه لحصيلة النشاط الإنتاجي ويمكن حسابه الناتج الوطني بحساب الزيادة في الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وبشرط أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية فمثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أنه يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، كما أن هناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محدودة أو غير قانونية وبالتالي لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج المحلي. وقد يزداد إجمالي الناتج القومي النقدي في دولة معينة، ولكن هذه الزيادة قد لا تعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، فقد يكون السبب في زيادته من سنة لأخرى ارتفاع الأسعار (التضخم) وليس بسبب زيادة الإنتاج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة الثانية عن طريق استخدام هذه المعادلة: (7)

$$GDI = C + I + G + X - M$$

C هو مجموع الاستهلاك الشخصي

I هو مجموع إنفاق الشركات أي الاستثمار

G هو مجموع الإنفاق الحكومي

(X - M) هو الفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز إلى الصادرات **X** ويرمز إلى الواردات **M**.

إذا كان معدل الصادرات أعلى من الواردات هذا شيء إيجابي للناتج المحلي والعكس صحيح إذا كان معدل

الواردات أعلى من الصادرات هذا شيء سلبي للناتج المحلي أي لاقتصاد الدولة ككل.

فالناتج المحلي الداخلي يتم التعبير عنه انطلاقاً من قيمته النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة في اقتصاد معين

لهذا يعد الناتج المحلي الخام من أكثر المؤشرات أهمية في الاقتصاد، لكن هل يمكن اعتباره مقياساً جيداً للنمو الاقتصادي

2- نموذج سولو (Solow Model) : بدأ سولو دراسته على دالة الإنتاج المقيدة (CRTS) كنسبة إلى عنصر العمل

مثلاً الإنتاج لكل عامل أي الاستهلاك لكل عامل أو التراكم الرأسمالي لكل عامل أي (to each worker) أي يعد نمو

سولو من النماذج الرائدة أيضاً في النمو الاقتصادي ودراسة تغيرات الاستثمار والاندثار للأصول الثابتة على

التراكم الرأسمالي (capital accumulation) وكذلك درس سولو أثر نمو القوى العاملة والتقدم التكنولوجي على

مستوى التراكم الرأسمالي، مبيناً حال هذا التراكم والاستهلاك والدخل وإنتاجية رأس المال، وكنقطة بدءاً افترض سولو أن دالة

الإنتاج المقيدة الآتية: (8)

$$Y = i + c$$

$$i = Y - C$$

$$C = (1-s)Y$$

$$I = Y - (1-s)Y = Y - Y - Sy = sY$$

$$I = sY$$

معنى ذلك أن الاستثمار يساوي الادخار كنسبة من الدخل $Y = f(k)$ ، $I = sf(K)$

معنى ذلك أن الاستثمار يمول عن طريق المدخرات ويعمل على خلق إضافات على رأس المال الثابت.

3- النموذج اللوغاريتمي : يفترض هذا النموذج أنه متغيرة اقتصادية تنمو بمعدل سنوي ثابت وليكن r فإن هذه المتغيرة

بعد السنة الأولى تصبح: (9) $y_{t+1} = y_t + r y_t = (1+r) y_t$

بعد السنة الثانية تصبح: $y_{t+2} = y_{t+1} + r y_{t+1} = (1+r) y_{t+1} = (1+r)^2 y_t$

وبعد n سنة تصبح كما يلي: $y_{t+n} = (1+r)^n y_t$

فلو كان لدينا القيمة الابتدائية للمتغيرة والقيمة النهائية، يمكن إيجاد معدل النمو السنوي عن طريق إدخال الجذور أو

اللوغاريتم في العلاقة السابقة:

$$y_{t+n} = y_t (1+r)^n \Rightarrow (1+r)^n = [y_{t+n} / y_t]^{1/n}$$

$$r = [y_{t+n} / y_t]^{1/n} - 1$$

لو استبدلنا t بـ 0 و n بـ t في العلاقة (1) يصبح لدينا:

$$y_{t+n} = y_t (1+r)^n \Rightarrow \ln(y_{t+n}) = \ln(y_t) + t \ln(1+r)$$

يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: $Z = \alpha + \beta_t$ ، $Z = \ln(y_t)$ ، $\alpha = \ln(y_0)$ ، $\beta = \ln(1+r)$

إن النموذج أعلاه هو نموذج شبه لوغاريتمي. إن النموذج التي تظهر فيه المتغيرة التابعة في شكل لوغاريتمي يسمى النموذج اللوغاريتمي-الخطي ، إن معامل الزمن في العلاقة أعلاه (معامل الاتجاه العام) يعطي معدل النمو اللحظي أي معدل النمو في لحظة زمنية معينة، أما r فهو عبارة عن معدل النمو المركب أي معدل النمو في فترة زمنية معينة ونحصل عليه بإيجاد القيمة العكسية للوغاريتم وطرح واحد منها ¹. يمكن البرهان على ما سبق رياضياً كالآتي : $d \ln y_t / dt = \ln(1+r)$ ، وهذه النتيجة الأخيرة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي

رابعا- السياسات الديناميكية لمحددات نماذج النمو الاقتصادي:

1- النمو الاقتصادي والبطالة: تشير النظرية الاقتصادية عن وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإذا سجل الأول ارتفاعاً فإن الثاني يسجل تراجعاً والعكس صحيح. فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل و الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة وبالرغم من صحة هذه العلاقة من الناحية المنطقية إلا أن أغلب الدراسات التي أجريت على العديد من الدول تشير إلى أن العلاقة السابقة ليست صحيحة دوماً، حيث تختلف من اقتصاد لآخر في الاتجاهين ومن فترة زمنية إلى أخرى. ⁽¹⁰⁾

2- النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي: بموجب النظرية الاقتصادية لا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياساً لدخل الفرد، فلابد أن يترتب على زيادة في النمو الاقتصادي زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة، لذلك لابد أن يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تماماً إجمالي الدخل المحلي للفرد *GDP* . كما أن مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في حصة الفرد الحقيقية في الناتج الإجمالي نلاحظ ارتفاعه في الدولتين تتمتع بنمو اقتصادي عالي وينخفض في الدول التي تتسم بنمو منخفض. ⁽¹¹⁾

3- النمو الاقتصادي وسعر الصرف الأجنبي: إن الدراسات التجريبية أثبتت أنه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي كدراسة *Bosworth, Collins et Chen* عام 1995 كما أضافت هذه الدراسة انه قد تكون هناك عواقب على المدى الطويل تتجاوز الآثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات للبلد. كما أثبتت الدراسة التي قام بها *collins et razin* عام 1997 ، إن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي، وإن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية، وبدورها تؤدي إلى مزيد من المخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار، وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع: كإنخفاض في الإنتاج، انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات غير قابلة للتداول، وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. إن اختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد مثل ما أشارت إليه الدراسة التي قام بها كل من :

Edwards (1988) cottani, cavallo et khan (1990), ghura et grennes (1993), sekkat et varoudakis (1998)

وهذا بتركيزهم على دراسة الأداء الاقتصادي وعلاقته بتغيرات سعر الصرف الأجنبي استنتجوا في الأخير أن الأمر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كفاءة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال وإضعاف ربحية المؤسسات . لذلك هذه الظاهرة تلقى اهتماماً خاصاً باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر عدم توازن الاقتصاد الكلي ويعتبره شرط واجب توفره

لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معين، تعمل من جهة أخرى على تعزيز مستوى النمو، وأن النظرية الاقتصادية لم تحدد نظام الصرف المناسب للنمو الاقتصادي، ولكنها وضعت قنوات يمكن استغلالها للتأثير على النمو الاقتصادي دون المساس بنوعية نظام الصرف المتبني. ويجادل البعض بأن التعويم يمكن أن يشجع النمو بالنسبة للاقتصاد الذي يتسم بمرونة الأسعار والأجور والقادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف معها بسهولة، وهذا عن طريق تقلبات سعر صرف العملة، مما يعطي للبلد إمكانية تبني سياسة نقدية مستقلة وهو ما يعطيها إمكانيات لامتصاص الصدمات (12).

4- النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، و كان (دنييس روبرتسون) أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو وذلك في مقالة نشرها عام 1940 وبعدها حاول (نوركسه) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح (Balassa) عام 1971 وغيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان له ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، وكان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات والتنمية وبينت الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأن زيادة الصادرات تؤدي لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضاً. (13)

المحور الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي الذي تسعى جميع الدول في البحث عن الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من معدلاته الأمر الذي يتطلب استحداث تغييرات جذرية في هيكلية الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في معدل النمو الاقتصادي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد.

أولاً- تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وصافي التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، إذ تعتبر إحدى الركائز الأساسية النهوض بالاقتصاد، وتساهم بشكل فعال في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال اهتمامها بتحرير الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري على الخارج.

شكل رقم (1): تطور نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2016)



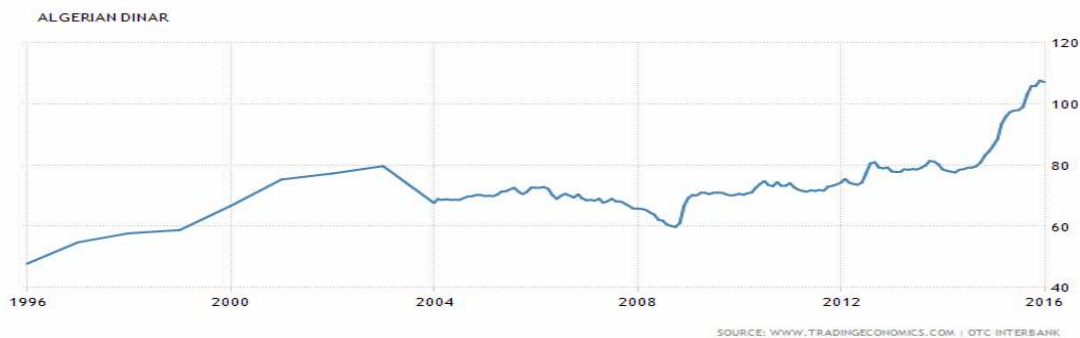
نلاحظ من الملحق رقم (01) والشكل السابق أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تصاعد مستمر و ذلك ابتداء من قيمة 51,9482 مليار دولار سنة 1998 إلى 79,12 مليار دولار سنة 2008، لتتخفص سنة 2009 إلى قيمة 45,477 مليار دولار ثم تعاود الارتفاع لتبلغ سنة 2010 ما قيمته 57,513 مليار دولار بزيادة تقدر 12,066 مليار دولار، لكن هذا الزيادة في الناتج الداخلي تتم بشكل عشوائي وما تبينه معدلات النمو الاقتصادي، فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي متذبذب و كثير التقلب حيث نلاحظ أن معدل النمو قد انتقل من 2,7% سنة 2001 إلى 6.9 % سنة 2003 ليصل إلى نسبة 2,133% سنة 2009 و 3,916 سنة 2008 ، وما يمكن ملاحظته أن معدلات النمو شديدة التقلب و هذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي و ما يبرر ذلك، هو اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بنسبة 98% من نسبة الصادرات و حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام، و بالتالي فإن تغير أسعار البترول له دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الخام من عدمه وخلال السنوات الأخيرة الماضية شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا كبيرا مقارنة بالعشرية الماضية و يعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع عائدات قطاع البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية مثلما حدث سنة 2003-2004 وسنة 2007 إضافة إلى الإصلاحات التي خصت بها الدولة قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري وهذا ما أعطى نوعا ما صلاحيات أكبر للمصدرين المحليين لممارسة نشاطها بأكثر حرية مما سبق ، وما يمكننا ملاحظته هو أن قيمة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 10,143 مليار دولار سنة 1998 إلى غاية 57,513 مليار دولار سنة 2010 أي أنها تضاعفت تقريبا 6 مرات، ما عدا سنة 2001 أين انخفضت الصادرات بمقدار 2,593 مليار دولار عن السنة التي سبقتها و يمكن إرجاع ذلك للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي الناتجة عن أزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي.⁽¹⁴⁾

ثانيا- تحليل مؤشر سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تشير النظريات الاقتصادية المتعلقة بنظم سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي أن علاقة التأثير والتأثر تكون إما مباشرة من خلال تأثير سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي.

تشير النظرية الاقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة، أما في حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي يعتمد على إن كان نظام سعر الصرف الثابت.

شكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1996-2016)



source : <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/currency>

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو، فضلا عن الاعتقاد السائد لدى العديد من اقتصاديي المؤسسات الدولية، بأن

الاختلالات الهيكلية في بعض الاقتصاديات النامية كان مبعثها الأساسي التشوهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية، وفي مقدمتها أسعار الصرف، إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازي. فسر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية، سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بديلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل، حيث يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي في المدى القصير، والتأثيرات المتبادلة في ما بينهما في الأمد الطويل. ويتمثل الثاني بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد، المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة أما في ظل اعتماد أسعار الصرف مغالى بها، فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، وعلى الرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سالبة، إلا أن لها جوانب إيجابية من خلال توفيرها للمتطلبات الغذائية لفئات الدخل المنخفض والفقراء، كما أنها تعزز من قدرتهم على الإنفاق في الأمد القصير. لذلك، فغالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية، لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومنه ثم زيادة عوائد منتجاتها، وبناء على ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين. (15)

لقد قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، بهدف تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة، وفي هذه المرحلة بالعديد من الإجراءات كتسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. اتسمت هذه الفترة بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني، و إلى تحقيق نمو اقتصادي وتطوير الطاقات المتجددة .

ثالثا- تحليل مؤشر البطالة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي الوطني كان إيجابيا، فإن ليس من الممكن في الوقت الحاضر الحد من المعدلات المرتفعة للبطالة، وهذا بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على نمو قطاع النفط والغاز والذي على الرغم من أهميته فغنه لا يخلق فرص عمل بأعداد كبيرة. (16)

شكل رقم (03): اتجاهات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



قد انخفض معدلات البطالة للشباب والعام في الجزائر بشكل ملحوظ منذ عام 2000، ولكن تظل مرتفعة. فقد انخفض إجمالي البطالة إلى النصف، من 30 % عام 2000 (الأعلى منذ أواخر 1980) إلى 15.3 % عام 2005، وبطالة الشباب من 48 % عام 2001 إلى 31 % عام 2005. ومع ذلك البطالة في الجزائر لا تزال أعلى من متوسط بلدان شمال إفريقيا والشرق الوسط والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. t في عام 2004، على سبيل المثال، نسبة البطالة في الجزائر أعلى 7 نقاط مئوية عن متوسط منطقة (MENA).

ربما ساهم النمو الاقتصادي الوطني في الآونة الأخيرة إلى انخفاض في البطالة. في الجزائر، بدأ الاقتصاد في التعافي في 1995، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي 1.3 - % طيلة فترة (1992-1994) لكنه ارتفع إلى 3 % خلال لفترة (1995-2001) ثم 5.7 % عام 2002 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية الذي أثر على الطلب المحلي، تطبيق برامج الإصلاح بداية من سنة 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وخفض معدل التضخم وبالتالي أثر على معدل البطالة بالانخفاض.⁽¹⁷⁾

تعد البطالة خسارة كبيرة للرأس المال البشري بالنسبة لاقتصاد، فالجزائر حققت على مدى العقود الماضية زيادة في فرص الحصول على التعليم الأساسي. ولكن هذه المنفعة التعليمية لرأس المال البشري لم تستخدم في عملية النمو الاقتصادي، والجزء الأكبر منها هو في حالة عطل. فبداية من سنوات الثمانينات، أصبحت الجزائر غير قادرة على استيعاب العدد الكبير من الداخلون الجدد لقوة العمل، فقد تصاعدت البطالة من 10 % في عام 1985 إلى 26.4 % في عام 1997، حيث بلغت العمالة 5.7 مليون عامل و 2 مليون عاطل. وتشير إحصاءات القوى العاملة أن نسبة البطالة هي المشكلة تتركز بين فئات المتسربين الشباب، الذين لديهم القليل أو عدم المهنية في التدريب أو المهارات. ويعكس هذا الوضع إلى حد كبير في ارتفاع معدل النمو السكاني في الوقت الذي بدأت الاختلال بمس الاقتصاد الكلي بداية من سنوات الثمانينات. والاستراتيجيات المتبعة كإعادة الهيكلة المؤسسات العمومية والخصخصة أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال. في الجزائر⁽¹⁸⁾.

المحور الثالث: التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر:

أولاً- عرض وتحليل النموذج:

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين النمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، صافي التجارة الخارجية، سعر الصرف، خلال الفترة (1980-2015). والمعطيات المستعملة مأخوذة من بيانات البنك الدولي المفتوحة، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط النمو الاقتصادي باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة التالية:

$$C.E = f (F.T_{GDP}, T.C, GDP_R, UNEM)$$

حيث:

$C.E$: النمو الاقتصادي

$F.T_{GDP}$: صافي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

$T.C$: سعر الصرف

GDP_R : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي

$UNEM$: معدل البطالة

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root test):

جدول رقم (01): نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر (ADF test Augmented Decky Fuller)

1 difference	levd	
-9.260481	-1.652363	C.E
-4.677227	-0.344411	F.T _{GDP}
-7.322406	-1.605220	GDP _R
-2.281407	1.517047	T.C
-4.512617	-0.548712	UNEM

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم (01) باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF test) لكل من المتغيرات السابقة إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة لكل المستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (1%).

كما أنه حسب نتائج تشير نتائج اختبارات (ADF test)، فإن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذر الوحدة السلاسل الزمنية ومتغيرات الدراسة عند فرقها الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، بينما كان المتغير (CE) مستقر عند المستوى (0) عند مستوى معنوية 10 %

2- نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي:

$$D(CE) = -0.539701424586 * D(CE(-1)) - 0.435464121341 * D(CE(-2)) - 0.0298592883571 * D(FT(-1)) - 0.0650322424911 * D(FT(-2)) - 0.176086923174 * D(GDP(-1)) + 0.239710564643 * D(GDP(-2)) + 0.142023123629 * D(TC(-1)) + 0.202234223347 * D(TC(-2)) - 0.288912206098 * D(UNEM(-1)) - 0.141761759603 * D(UNEM(-2)) - 1.18517797287$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

3- اختبار التكامل المشترك لـ *johansen*. بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وجد أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى إذن يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك *johansen 1988* والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة

جدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ *(johnson)*

Date: 02/27/17 Time: 19:59

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 24 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CE GDP FT TC UNEM

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.962614	154.1007	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.870579	75.22588	47.85613	0.0000

At most 2	0.410238	26.15338	29.79707	0.1242
At most 3	0.367026	13.48052	15.49471	0.0983
At most 4	0.099101	2.504702	3.841466	0.1135

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-value

nrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.962614	78.87477	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.870579	49.07250	27.58434	0.0000
At most 2	0.410238	12.67286	21.13162	0.4828
At most 3	0.367026	10.97582	14.26460	0.1554
At most 4	0.099101	2.504702	3.841466	0.1135

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

من نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة في الجدول رقم أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى وإحصائية الأثر، أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي وجود علاقة للتكامل المشترك، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، مما يدل على إمكانية وجود أربع علاقات توازنية طويلة الأجل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير.

4- تحديد معامل التباطؤ باستخدام نموذج VAR. ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير ومن خلال الجدول رقم (4) نجد أن معظم معايير اختارت درجة التأخير القصوى للنموذج ومن خلال النتائج المحققة يتضح أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ المناسب للنموذج هو 3

جدول رقم (03) : نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection

Criteria

Endogenous variables: D(CE) D(GDP) D(FT) D(TC) D(UNEM)

Exogenous variables: C

Date: 02/27/17 Time: 19:56

Sample: 1980 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-252.5300	NA	10124.87	23.41182	23.65979	23.47024
1	-233.6423	27.47313	18937.51	23.96748	25.45526	24.31796
2	-211.3432	22.29911	36926.72	24.21301	26.94062	24.85556
3	-94.46693	63.75067*	37.62431*	15.86063*	19.82806*	16.79524*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

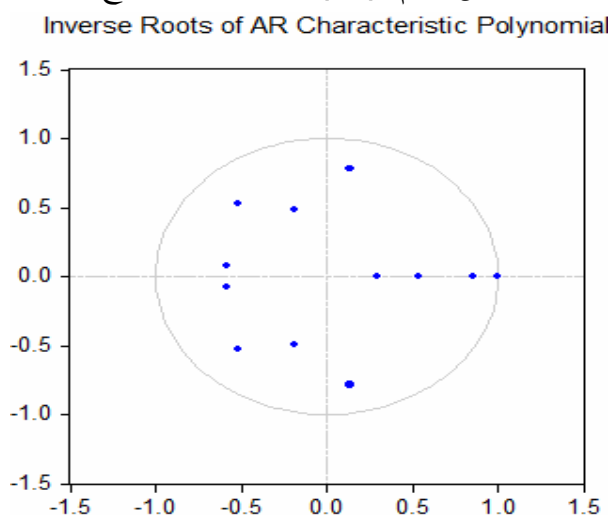
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

يتضح من الجدول السابق أن مقدار فترة الإبطاء المثلى وفقا للمعايير الخمس (HQ, SC, AIC, FPE, LR) يساوي 3، ومن ثم فإن مقدار فترة الإبطاء الأمثل المستخدم في تقدير «VECM» من 1 إلى 3 كأقصى حد. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات، ويوضح الشكل رقم (03) بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، مما سيسمح كخطوة لاحقة باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، الذي سيمكننا من تعقب العلاقة بين المتغيرات وكذا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القصير

شكل رقم (04): استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

Perio...	CE	FT_GDP	GDPR	TC	UNEM
1	1.169244	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.598292	-0.560376	0.996999	0.544744	-0.084471
3	1.228457	-0.367957	0.489113	0.532326	-0.265055
4	0.384985	0.066631	0.634680	0.751863	0.204204
5	0.967400	-0.129065	0.953281	0.861428	0.092562
6	0.546198	-0.319953	0.657231	0.720694	0.101890
7	0.560358	-0.338501	0.819028	0.774466	0.090836
8	0.485768	-0.310028	0.810084	0.720962	0.168702
9	0.340399	-0.223336	0.701135	0.791592	0.220150
10	0.369145	-0.334580	0.834060	0.796191	0.223468

Cholesky Ordering: CE FT_GDP GDPR TC UNEM

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

5- اختبار السببية Granger Causality: تم استخدام اختبار السببية (*Granger*) لتوضيح اتجاه العلاقة السببية. ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار سببية (*Granger*)، إن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدراسة ($F, T_{GDP}, T.C, GDP_R, UNEM$) يتضمن حسب اختبار (*Granger*) وجود علاقة سببية في اتجاه

واحد على الأقل، إلا أنه لا يمكن تحديد اتجاه العلاقة من خلال التكامل المشترك (co-integration). ولذلك تم استخدام اختبار السببية (Granger) الموضح في الجدول رقم اللاحق:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية (Granger Causality).

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/23/17 Time: 20:30			
Sample: 1980 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FT does not Granger Cause CE	34	2.03180	0.1493
CE does not Granger Cause FT		0.08165	0.9218
GDP does not Granger Cause CE	26	0.45868	0.6383
CE does not Granger Cause GDP		1.35841	0.2787
TC does not Granger Cause CE	34	0.61228	0.5490
CE does not Granger Cause TC		0.62997	0.5397
UNEM does not Granger Cause CE	34	1.58371	0.2225
CE does not Granger Cause UNEM		2.56621	0.0942
GDP does not Granger Cause FT	26	0.20476	0.8164
FT does not Granger Cause GDP		0.13161	0.8774
TC does not Granger Cause FT	34	5.05759	0.0131
FT does not Granger Cause TC		0.78173	0.4670
UNEM does not Granger Cause FT	34	0.54844	0.5837
FT does not Granger Cause UNEM		4.82833	0.0155
TC does not Granger Cause GDP	26	0.03253	0.9680
GDP does not Granger Cause TC		0.20195	0.8187
UNEM does not Granger Cause GDP	26	1.02151	0.3773
GDP does not Granger Cause UNEM		1.99980	0.1603
UNEM does not Granger Cause TC	34	0.05392	0.9476
TC does not Granger Cause UNEM		7.66378	0.0021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

ويتم الحكم على نتائج اختبار السببية بالاعتماد على القيمة الاحتمالية، ومن خلال استقراء نتائج الموضحة في الجدول أعلاه. فان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد CE إلى معدل البطالة $UNEM$ عند مستوى معنوية 10%، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف TC باتجاه FT عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من FT إلى معدل البطالة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف TC إلى معدل البطالة $UNEM$.

6- نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ($F.T_{GDP}, T.C, GDP_R, UNEM$) يتضمن حسب (Granger)

وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، وهذا يتطلب تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction

(VECM) Model لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير

الجدول رقم (05): نتائج اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM

	D(CE)	D(GDP)	D(TC)	D(FT)	D(UNEM)
CointEq1	-3.718015 (0.72710) [-5.11348]	-2.342239 (1.07047) [-2.18804]	-4.427245 (3.02245) [-1.46479]	0.774819 (3.33478) [0.23234]	-0.703412 (0.98835) [-0.71170]
CointEq2	2.959795 (0.51596) [5.73648]	2.081521 (0.75962) [2.74021]	0.014586 (2.14477) [0.00680]	-0.094551 (2.36640) [-0.03996]	-0.157025 (0.70135) [-0.22389]
D(CE(-1))	0.690090 (0.31825) [2.16841]	0.628565 (0.46854) [1.34154]	0.675079 (1.32291) [0.51030]	-1.272524 (1.45961) [-0.87182]	0.241669 (0.43260) [0.55865]
D(CE(-2))	-0.652484 (0.16541) [-3.94454]	-0.527628 (0.24353) [-2.16657]	1.347201 (0.68760) [1.95928]	1.448279 (0.75866) [1.90900]	-0.052889 (0.22485) [-0.23522]
D(GDP(-1))	-0.983934 (0.36168) [-2.72043]	-1.168354 (0.53249) [-2.19415]	3.818732 (1.50346) [2.53996]	1.486215 (1.65883) [0.89594]	0.105434 (0.49164) [0.21445]
D(GDP(-2))	0.792270 (0.22439) [3.53078]	0.614937 (0.33036) [1.86143]	0.847471 (0.93275) [0.90857]	-0.419752 (1.02914) [-0.40787]	0.625990 (0.30501) [2.05234]
D(TC(-1))	0.115937 (0.07691) [1.50741]	0.156533 (0.11323) [1.38240]	-0.237198 (0.31971) [-0.74191]	0.186581 (0.35275) [0.52893]	0.104930 (0.10455) [1.00367]
D(TC(-2))	0.046821 (0.07626) [0.61397]	0.076297 (0.11227) [0.67957]	-0.316623 (0.31700) [-0.99882]	-0.073912 (0.34975) [-0.21133]	-0.019924 (0.10366) [-0.19221]
D(FT(-1))	-0.362380 (0.11272) [-3.21486]	-0.382705 (0.16595) [-2.30612]	1.285608 (0.46856) [2.74374]	-0.119821 (0.51698) [-0.23177]	0.138048 (0.15322) [0.90097]
D(FT(-2))	-0.269123 (0.09905) [-2.71716]	-0.270353 (0.14582) [-1.85402]	1.013444 (0.41172) [2.46151]	0.038958 (0.45426) [0.08576]	0.003517 (0.13463) [0.02612]
D(UNEM(-1))	-0.242131 (0.14725) [-1.64440]	-0.184390 (0.21678) [-0.85058]	-0.678115 (0.61208) [-1.10789]	0.255940 (0.67533) [0.37899]	-0.055198 (0.20015) [-0.27578]
D(UNEM(-2))	-0.243376 (0.14997) [-1.62284]	-0.217658 (0.22079) [-0.98580]	-0.618021 (0.62340) [-0.99137]	-0.951997 (0.68782) [-1.38407]	-0.320166 (0.20385) [-1.57056]
C	-0.993645 (0.34050) [-2.91824]	-1.024168 (0.50129) [-2.04305]	2.157011 (1.41539) [1.52397]	-1.010041 (1.56165) [-0.64678]	-1.096177 (0.46284) [-2.36839]
R-squared	0.875092	0.688683	0.620749	0.540148	0.774173
Adj. R-squared	0.738829	0.349065	0.207021	0.038492	0.527817
Sum sq. resids	13.19523	28.60084	228.0053	277.5634	24.38096
S.E. equation	1.095247	1.612475	4.552774	5.023250	1.488775

F-statistic	6.422067	2.027816	1.500378	1.076730	3.142493
Log likelihood	-26.87614	-36.15911	-61.07030	-63.43047	-34.24351
Akaike AIC	3.323012	4.096593	6.172525	6.369206	3.936959
Schwarz SC	3.961124	4.734705	6.810638	7.007319	4.575072
Mean dependent	-0.279167	-0.241667	2.144633	-0.707917	-0.633333
S.D. dependent	2.143134	1.998592	5.112639	5.122811	2.166575
Determinant resid covariance (dof adj.)		42.86116			
Determinant resid covariance		0.866904			
Log likelihood		-168.5587			
Akaike information criterion		20.29656			
Schwarz criterion		23.97798			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

ويلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 بالنسبة لكل النماذج حيث بلغت لكل من النموذج الأول حتى النموذج السادس 87 %، 68 %، 62 %، 54 %، 77 %، على التوالي، كما أنه حسب إحصائية F-statistic فإن كل المعادلات ملائمة بشكل جيد.

ثانيا- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

- تؤيد نتائج التقدير القياسي أنه مع استمرار انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ومنه زيادة أثر التضخم على سعر الصرف هو أثر تراكمي يبدأ من الأثر القصير ثم طويل الأجل، ليؤثر سلبا على النمو الاقتصادي

- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية إلى وجود علاقة تبادلية ولكنها ذات ارتباط ضعيفة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يرجع ذلك إلى ضعف أداء الجهاز المصرفي في الجزائر.

- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية هناك أثر إيجابي لكنه ضعيف لنمو صافي التجارة الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، ويدعو إلى ضرورة تبني سياسة تنويع الصادرات والتخلي عن التصدير المفرط للمحروقات.

- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية عن وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وهذا ما تشير إليه النظرية الاقتصادية.

- من خلال دراستنا للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية تبين أن لها علاقة ضعيفة وهذا راجع لضعف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (أنظر للمحلق رقم 01) مما يدل أنه لا يوجد أثر لترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من أخرى لا توجد علاقة بين نمو صافي التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

الخلاصة:

لقد أبدى معظم الاقتصاديين من خلال الدراسات التطبيقية على أهمية ودور المؤشرات الاقتصادية السابقة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أكدت العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، وتشير معظم الدراسات تؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل النمو والانفتاح التجاري ممثلاً في التجارة الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط قطاع التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين هاذين المتغيرين وإن كانت متذبذبة غير مستقرة في الجزائر، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم والتي تستند إلى التوجه نحو المزيد من سياسات الانفتاح والتحرر أصبح جلياً أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى، فعودة انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، أعطى نتائج سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** لقد حظيت العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بجدل واسع بين أوساط العديدين من الاقتصاديين حيث يعد تحرير التجارة الخارجية وسياسية الانفتاح التجاري أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي ينعكس في زادة حجم النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالنمو الاقتصادي مما يؤثر على معدل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع

- **الفرضية الثانية:** لقد بينت نتائج السببية لـ **GRANGER** نتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل النمو الاقتصادي **CE** إلى معدل البطالة **UNEM**، حيث أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى خلق كيانات اقتصادية جديدة وتوسع في أنشطة المؤسسات الاقتصادية القائمة، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. ورغم صحة هذه العلاقة من الناحية النظرية إلا أنها غير مستقرة وتختلف من اقتصاد لآخر.

- **الفرضية الثالثة:** يعتمد النمو الاقتصادي على وجود مجموعة من الآليات من خلال سياسة سعر الصرف كتخفيض قيمة العملة حيث يعتمد نجاحها على العديد من العوامل منها وجود مرونة وإقبال في الطلب الخارجي من خلال خفض الأسعار السلع الموجهة للتصدير فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية (كما بينت نتائج السببية لـ **GRANGER** عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف **TC** باتجاه **FT**) ، وهذا ما يثبت صحة

الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

- توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي ومعظم متغيرات الدراسة الأخرى.

- يعتبر سعر الصرف الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها تسوية المبادلات الاقتصادية العالمية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي من أجل تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارية.

- تتبع الجزائر في رسم خطط النمو الاقتصادي لها على التصدير المفرط للمحروقات، لكن هذا التخصص في تصدير المحروقات يجعلها عرضة للتقلبات التي تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية خاصة مع أزمة النفط الحالية، مما يستدعي الأمر إلى عن البحث عن استراتيجية بديلة في رسم خطط لنمو الاقتصادي وبالتالي تنويع مصادر الدخل.
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس معدل النمو الاقتصادي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في الجزائر
- تقلل البطالة من إنتاج السلع والخدمات التي كان من الممكن أن تنتجها القوى العاملة العاطلة عن العمل، وبالتالي فقدان الاقتصاد لقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض تبعاً لذلك معدل النمو الاقتصادي.

3- توصيات الدراسة:

- تنشيط عمليات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية لما لها من دور فعال في استقطاب الصفقات ورؤوس الأموال الأجنبية على مع العمل على حماية المتعاملين الأجانب من مخاطر تقلبات الصرف .
- أصبح من الضروري عدم الاعتماد على التصدير المفرط للمحروقات والتوجه نحو تنويع الصادرات خارج المحروقات بما يتوافق مع أسعار الصرف، من خلال تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بما يتوافق والسياسة الكلية للجزائر.
- التوجه نحو تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا إذ تعتبر من أهم السبل في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.
- التوجه نحو زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأن ذلك يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الذي يعد عاملاً أساسياً ومحفزاً هاماً لتحفيز وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي

المواضع والمراجع:

- (1) - دراسة عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008
- (2) - عمر محمود أبو عيدة بعنوان " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 1، ص 347
- (3) - Dan Ben-David Håkan Nordström LAlan Winters, TRADE, INCOME DISPARITY AND POVERTY, 1999
- (4) - Pierre-Alain Muet, Les théories contemporaines de la croissance, Observations et diagnostics économiques n° 45 (numéro spécial) / France, juin 1993.
- (5) - Alexandre Nshue M. Mokime Modèles de croissance économique, édition Kinshasa, paris 2012, P 26
- (6) - Shapiro Edward, macroeconomic analysis, Thomson learning, 1995, P 429
- (7) - Brent Moulton, Harmonizing BEA's Measures of GDP, GDI, and Value Added, Brent Moulton BEA Advisory Committee edition, Washington, 2015, P 6
- (8) - مناضل عباس حسين الجوارى، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي: استعراض للفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي مجلة كلية الإدارة والاقتصاد العدد 1 السنة 2011، جامعة كربلاء، ص ص، 43 - 44

(9) - البشير عبد الكريم وآخرون، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري - ، ملتقى دولي

حول الاقتصاد المغربي Les deuxièmes Journées Scientifiques du FEM ، جامعة الشلف 2007، ص 23

(10) - Jean François verne , la causalité entre la croissance économiques, le chômage et les impôts ; une analyse revisitée de la loi d'okun , Brussels economic review – cahiers économiques de Bruxelles , Vol 50 N° 3 Autun 2007 , P 364

(11) - Gérard Cornilleau , croissance économiques et bien - être , Revue de l'OFCE , N° 96 Janvier 2006 , P 12

(12) - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة

الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ، جامعة الجزائر 03، صص 186-187

(13) - بملول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 03، 2011، ص 06

(14) - حمزة عـلي و حفيظ الياس ، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي

في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2010، مجلة العمل والتنظيم العدد 2014/05 ، جامعة معسكر ، ص 10 .

(15) - فطيمة حفىظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 2077، ص 129.

(16) - Mahmoud A. Al-Habees, The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries, World Applied Sciences Journal 18 (5): 673-680, 2012 ISSN 1818-4952

(17) - Kangni Kpodar. Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?. 2008.03. 2011.

(18) - Mohamed Abdelbasset Chemingui ,Nassima , Labor Market and Economic Growth in Algeria, Paper Produced as part of the Global Development Project on explaining Growth in Developing Countries: the case of Algeria. (Revised Version – January 2003

الملحق رقم 01 :

السنوات	سعر الصرف (T.C) دولار مقابل الدينار	صافي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي $F.T$ GDP	النمو الاقتصادي C.E (%)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا GDP_R	معدل البطالة (UNEM)
1980	3,8375	64.67	08	0.79	14.30
1981	4,3158	65.46	3	2.9	14.60
1982	4,5921	59.92	6.4	6.4	15.00
1983	4,7885	53.74	5.4	5.4	14.30
1984	4,9835	53.17	3.3	5.5	16.50
1985	5,0279	50.32	3.7	3.6	16.90
1986	4,7023	36.02	0.4	0.4	18.40
1987	4,8375	32.68	-0.7	- 0.6	20.05
1988	5,9144	38.11	-1	- 1	21.80
1989	7,6084	47.15	4.4	4.4	20.70
1990	8,9648	48.38	08	0.8	19.70
1991	18,4670	52.71	-1.2	- 2.1	20.60
1992	21,8720	49.18	1.6	- 0.8	23.00
1993	23,3500	44.92	-2.2	3.7	23.20
1994	35,0550	48.58	0.2	4.09	24.40
1995	47,6490	55.19	3.8	3.7	27.90
1996	54,7470	53.70	3.7	4.09	28.70
1997	57,6760	52.24	1.1	1.09	24.40
1998	58,7350	45.09	6.2	5.1	25.40
1999	66,5720	50.49	3.2	3.2	25.40
2000	75,2570	62.52	3.8	3.8	29.80
2001	77,2600	58.70	3	3	27.30
2002	79,6830	61.13	5.6	5.6	25.90
2003	77,3947	62.12	7.2	7.2	23.70
2004	72,0603	65.70	4.3	4.3	20.10
2005	73.3590	71.27	5.9	5.9	15.30
2006	72.6466	70.73	1.7	1.7	12.30
2007	69.3757	71.93	3.4	3.4	13.80
2008	64.5828	76.68	2	2.4	11.30
2009	72.6349	71.32	1.7	1.6	10.20
2010	74.3908	69.86	3.6	3.6	10.03
2011	72.8567	67.39	2.6	2.9	10.00
2012	75.200	65.34	3.3	3.4	11.00
2013	79.3800	63.62	2.8	2.8	9.80
2014	80.5600	62.51	3	<u>3.8</u>	9.50
2015	99.01	62.10	3.1	<u>3.9</u>	9.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2015AR.htm- بيانات البنك الدولي المفتوحة: <http://data.albankaldawli.org>

ملحق رقم (02): صدمة دوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. Innovations



تحليل التباين

Perio...	S.E.	CE	FT_GDP	GDPR	TC	UNEM
1	1.169244	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.826745	51.69579	9.410282	29.78748	8.892618	0.213826
3	2.361007	58.01918	8.062156	22.12345	10.40690	1.388313
4	2.595539	50.20776	6.736895	24.28531	17.00231	1.767731
5	3.057567	46.19106	5.032889	27.22090	20.18965	1.365500
6	3.272789	43.10090	5.348448	27.79119	22.47073	1.288735
7	3.524002	39.70341	5.535756	29.37180	24.21105	1.177988
8	3.735661	37.02268	5.614984	30.84020	25.26992	1.252223
9	3.909934	34.55382	5.451867	31.36787	27.16633	1.460111
10	4.112823	32.03437	5.589033	32.46198	28.29978	1.614832

Cholesky Ordering: CE FT_GDP GDPR TC UNEM

أبعاد المناخ التنظيمي وعلاقته بمستوى الاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة

طارق هزرشي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

~~~~~

### ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المناخ التنظيمي بأبعاده المدروسة (الهيكل التنظيمي، نمط الاتصال، نمط القيادة، اتخاذ القرارات، الحوافز) مع أبعاد الاغتراب الوظيفي في المؤسسات الاستشفائية بولاية الجلفة، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (47) مستجوب من أطباء وممرضين وإداريين.

وكانت أهم النتائج هي وجود علاقة عكسية قوية بين المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات بولاية الجلفة، وتوصلت إلى أن مستوى المناخ التنظيمي كان متوسط، أما الاغتراب الوظيفي فكان مستواه مرتفع حسب إجابات العاملين. كما أوصت الدراسة بضرورة إشراك العاملين في المساعدة في اتخاذ القرارات وخاصة المتعلقة بشؤون العاملين للتخفيف من مظاهر الاغتراب الوظيفي، التركيز على الحوافز المعنوية والعمل على تقدير جهود المتميزين.

**الكلمات المفتاحية:** المناخ التنظيمي، الاغتراب الوظيفي، المستشفيات، ولاية الجلفة.

### Abstract:

The present research paper aims to study the relationship between the organizational environment, and the alienation among workers of Djelfa Hospital. Alienation is caused commonly by factors such as powerlessness, meaninglessness, formlessness, relentlessness, and centered – Self. Whereas, the organizational environment is studied among factors of Organizational structure, communication style, leadership style, decision making, and awards. Furthermore, in this study used we were distributed (47) questionnaire to the stuff of this institution (doctors in medicine, administration stuff, and nursing Assistants). The results of the study showed:

- Existences of a strong inverse relationship between the organizational environment, and the alienation among workers of Djelfa Hospital;
- The level of the organizational environment was average in Djelfa Hospital;
- Alienation among workers of Djelfa Hospital was in high level according to the sample.

**Key words:** organizational environment, alienation, hospitals, Djelfa department

### أولاً: الإطار المنهجي.

تعتبر المؤسسات الاستشفائية من أهم المؤسسات العمومية في الجزائر، وهذا راجع لعلاقتها المباشرة بأفراد المجتمع وطبيعة الخدمات المقدمة لهم، ومن بين الخصوصيات لهذه المؤسسات تواجد أصناف وظيفية كثيرة هي: العمال والأطباء والإداريين والمرضى، هذا التنوع يجعل من هذه المؤسسات بيئة خصبة لظهور اختلافات ثقافية في سلوكيات الأفراد، مما يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل في هذه المؤسسات منها مشكلة الاغتراب الوظيفي. ولعل الأسباب القوية لظهور الاغتراب الوظيفي هو البيئة التنظيمية أو المناخ التنظيمي السائد في هذه المؤسسات.

### مشكلة الدراسة:

- ما علاقة أبعاد المناخ التنظيمي بالاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة؟ ويمكن تجزأ مشكلة الدراسة إلى التساؤلات الجزئية التالية:
- ما مستوى أبعاد المناخ التنظيمي السائد من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة؟
- هل يوجد اغتراب وظيفي وما هو مستواه من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة؟
- هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة؟

### أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهمية كبيرة خاصة أننا حاولنا الربط بين متغيرين أحدهما المناخ التنظيمي الذي يعتبر لب السلوك التنظيمي داخل المنظمات، والمتغير الثاني وهو الاغتراب الوظيفي الذي يعتبر من أهم المفاهيم المعاصرة في أدبيات إدارة الأعمال، وما له من أهمية في تحقيق أهداف المنظمات. وما يزيد من أهمية الدراسة هو انحصار مجال الدراسة في المستشفيات حيث يعتبر بالحقل المهم للدراسات الذي لم يعرف الاهتمام الكبير من قبل الباحثين رغم وجود مشاكل كثيرة فيه، هذا ما دعانا إلى اختياره كحقل للدراسة، لهذا جاءت الدراسة لتعالج ظاهرة في غاية الأهمية وهي الاغتراب الوظيفي وتحديد أسبابه ومراحل تكوينه في منظمتنا الجزائرية.

### أهداف الدراسة:

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مستوى أبعاد المناخ التنظيمي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.
- معرفة مستوى الاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.
- تحديد درجة العلاقة بين المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.

### حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الموضوعية والبشرية والمكانية والزمنية كالتالي:

- الحدود الموضوعية: يركز موضوع الدراسة على متغير مستقل وهو المناخ التنظيمي والذي شمل الأبعاد التالية (الهيكل التنظيمي، نمط الاتصال، نمط القيادة، اتخاذ القرارات، الحوافز)، والمتغير التابع وهو الاغتراب الوظيفي وقد شمل الأبعاد التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالامعيارية، الشعور بالعزلة الاجتماعية، الشعور بالاغتراب عن الذات).

- الحدود البشرية: ارتكزت الدراسة على كل العاملين بمختلف أنواعهم إداريين وممرضين أو أطباء في المستشفيات والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية.
- الحدود المكانية: شملت الدراسة على بعض المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية في ولاية الجلفة.
- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة من 2015/11/15 إلى 2016/06/20.

#### منهج الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هو الأنسب في مثل هذه الدراسات من خلال التركيز على وصف وتحليل المتغيرات. بمكوناتها وأبعادها المتمثلة بالمناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي، وقد تم اعتماد أداة دراسة متمثلة في الاستبانة التي تعتبر الأنسب في مثل هذا النوع من الدراسات حيث تم تصميمها وتحكيمها ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والتوصيات لهذه الدراسة .

#### فرضيات الدراسة:

سوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الفرضيات الرئيسية التالية:

- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تصورات العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة نحو الاغتراب الوظيفي تعزى لطبيعة المستجوب.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تصورات العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة نحو الاغتراب الوظيفي تعزى للخبرة المهنية.

#### ثانيا: الإطار النظري.

##### I- المناخ التنظيمي:

إن مسألة بداية الاهتمام بالمناخ التنظيمي يشوبها شيء من الاختلاف فهناك من يرى إن الاهتمام به كان بدأ الاهتمام بمفهوم المناخ التنظيمي في دراسات الفكر الإداري والسلوكي في الثلاثينات من القرن العشرين، إذ قدمت الأفكار الأولى للمفهوم من قبل دراسة (Lewin et al, 1939) لدراسة أثر الأنماط القيادية على المناخ الاجتماعي، إلا إن هذه الدراسة قد أخفقت في تقديم أسس مفاهيمية ومقياس محدد لمفهوم المناخ التنظيمي ثم أعيد استخدامه من قبل (Fleishman, 1953) و (Argyris, 1958) من خلال التركيز على السياسات التنظيمية الرسمية وحاجات العاملين وقيمهم. إلا إن هاتين الدارستين لم تتمكنا من تقديم مفهوم واضح ومتكامل للمناخ التنظيمي<sup>1</sup>.

إن مصطلح المناخ التنظيمي هو احد المفاهيم التي تبلورت في إطار تطور الفكر الإداري المعاصر ويعد (Cornel) هو أول من استعمل مصطلح المناخ التنظيمي عام 1955 في دراسته عن مناخ المؤسسات التعليمية، ثم أخذت فكرة المناخ التنظيمي طريقها إلى الظهور مع مطلع الستينات من القرن الماضي ومنذ ذلك الحين وهي تحظى باهتمام لاسيما في نظرية التنظيم والسلوك التنظيمي.<sup>2</sup>

## تعريف المناخ التنظيمي:

يرى السبيعي بأنه: "مجموعة من الخصائص التي تميز العمل الداخلية للمنظمة، وتتمتع بقدرتها على التأثير على دوافع العاملين، وتنعكس على مستوى أدائهم بشكل يسهم في تحسين مستوى الخدمة التي تقدمها المنظمة"<sup>3</sup>

وعرف العميان المناخ التنظيمي بأنه: "عبارة عن البيئة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي الكلي لمجموعة العاملين في التنظيم الواحد، وهذا يعني، الثقافة، والقيم، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والأنماط السلوكية، والمعتقدات الاجتماعية، وطرق العمل المختلفة، التي تؤثر على الفعاليات والأنشطة الإنسانية والاقتصادية داخل المنظمة"<sup>4</sup>

وتعرفه كل من العيفاي والعيفة بأنه: "جو العمل في المنظمة على أنه نتاج التفاعل بين العديد من المتغيرات داخل المنظمة وخارجها، مما يجعل المنظمة شخصية معنوية ذات خصائص وسمات تميزها عن غيرها وذات تأثير عميق في ادراكات واتجاهات أعضاء المنظمة وسلوكهم الوظيفي والإداري"<sup>5</sup>

عرفه ماكنل بأنه: "استعداد الفرد لتقديم كل ما يستطيع ويملك لصالح المنظمة التي يعمل بها، مع وجود الرغبة الحقيقية في الاستمرار داخل المنظمة وتبني أهدافها وقيمها"<sup>6</sup>

مداخل دراسة المناخ التنظيمي:

هناك عدة مداخل لدراسة المناخ التنظيمي قسمها جوهانسن إلى قسمين - مداخل الاتجاه الموضوعي - ومداخل الاتجاه الإدراكي الحسي غير أن أشمل المداخل وأكثرها شيوعاً هي التي حددها كل من جيمس وجون وتشمل ما يلي:<sup>7</sup>

أ- مدخل القياس المتعدد - الصفات التنظيمية: إذ يحرص هذا المدخل المناخ التنظيمي في مجموعة من الصفات التنظيمية يمكن قياسها كمستويات السلطة. الهيكل التنظيمي وحجم التنظيم؛

ب- مدخل القياس الإدراكي - الصفات التنظيمية: ويعتبر هذا المدخل المناخ التنظيمي صفة أو مظهراً رئيسياً للتنظيم ويتم قياسها من خلال متوسط تصورات إدراكات الأفراد عن منظمته؛

ت- مدخل القياس الإدراكي - الصفات الشخصية: ويحرص هذا المدخل المناخ التنظيمي في مجموعة من الخلاصات الشاملة والموجزة لتصورات محددة من قبل الأفراد ويتم قياس هذه التصورات بمتوسط الإدراكات، وعلى حسب هذا المدخل يميل المناخ التنظيمي إلى أن يكون صفة للفرد أكثر مما هو صفة للتنظيم.

## أهمية المناخ التنظيمي:

يكتسي المناخ التنظيمي أهمية كبيرة يمكن إبرازها في النقاط التالية:<sup>8</sup>

- ✓ التأثير في المنظمات لتحقيق أهدافها المخططة التي ترتبط بالمناخ السائد داخل العمل؛
- ✓ يوفر الأجواء النفسية والإنسانية ويعزز من رضا العاملين في المنظمة ويحفز إمكاناتهم الإبداعية ويساعد في مواءمة فاعلة بين العناصر التنظيمية الرئيسية (الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، الإدارة)؛
- ✓ تتضح أهمية المناخ التنظيمي من خلال مساهمته في تحقيق الفاعلية المنظمة بمتغيرات النتيجة النهائية قصيرة الأجل التي يمكن أن تؤثر عن تطوير مناخ المنظمة وبالتالي قبل هذا المناخ يمكن أن يؤثر على الفاعلية طويلة الأجل للمنظمة في ضوء مرونتها وقدرتها الكافية وتوجهها الإداري؛
- ✓ تتجسد أهمية المناخ التنظيمي ضمن الدخل بتأثيراته الحيوية في تنفيذ الإستراتيجية وما يتفرع عنها من استراتيجيات فرعية وسياسات وقواعد وإجراءات عمل متعددة؛

✓ تظهر أهمية المناخ التنظيمي بشكل فعال في عملية التطور الإداري والنتائج من خلال التأثير في الأداء الإداري للمدراء واهتماماتهم وتوجهاتهم نحو المستقبل وهذا يتصدى في وصف وتحديد العلاقات داخل المنظمة.

#### خصائص المناخ التنظيمي:

للمناخ التنظيمي مجموعة من الخصائص هي:<sup>9</sup>

- إن مفهوم المناخ التنظيمي مفهوم يعبر عن مجموعة من الخصائص أو السمات المرتبطة ببيئة العمل الداخلية، ولا يعبر عن البيئة الخارجية بعناصرها ومتغيراتها؛
- إن هذه الخصائص تتميز بدرجة عالية من الاستقرار أو الثبات النسبي، ويمكن عن طريقها التمييز بين منظمة وأخرى وأن هذه الخصائص هي حصيلة تفاعل بين خصائص المنظمة والفرد؛
- إن مناخ أي منظمة يعبر عن ما يراه العاملون فيها ووفقاً لإدراكهم وتصوراتهم الخاصة وليس بالضرورة ما هو كائن فعلياً؛
- المناخ التنظيمي يؤثر بشكل مباشر في اتجاهات وقيم العاملين في المنظمة وبالتالي في سلوكهم؛
- يتأثر المناخ التنظيمي بنوعية الموارد البشرية، لأنه وسيط بين متطلبات الوظيفة وحاجات الفرد؛
- إن الإدارة العليا تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل المناخ التنظيمي من خلال ما تحدد من سياسات ونظم العمل، وما تحمله من اتجاهات وكذلك من خلال الفلسفة التي تتبناها؛
- المناخ التنظيمي فكرة من نسيج واحد لا يتجزأ (الشخصية الإنسانية) ويشترك فيه عدة أشخاص؛
- للمناخ التنظيمي علاقة وثيقة بالتغيير والتطوير التنظيمي، حيث أن التطوير والتغيير يتعاملان بصفة أساسية مع مناخ المنظمة أكثر من تعاملها مع المتغيرات البيئية التي توجد في إطارها.

#### أبعاد المناخ التنظيمي:

لمعرفة أبعاد المناخ التنظيمي حاولنا جمع بعض الدراسات السابقة العربية للمناخ التنظيمي وتحديد أهم الأبعاد في هذه الدراسة قصد اختيار أكثرها استخداماً في الدراسات العربية، والجدول الموالي يوضح هذه الأبعاد وفقاً للتسلسل الزمني:

#### الجدول رقم (01): أبعاد المناخ التنظيمي وفقاً لبعض الدراسات العربية

| اسم الباحث | السنة | الأبعاد                                                                                                        |
|------------|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| العوالملة  | 1994  | الاتصال، اتخاذ القرارات، القيادة، التفاعل والتأثير المسؤولية، المكافآت، التطوير                                |
| الطائي     | 1995  | الاتصال، اتخاذ القرارات، الهيكل التنظيمي، تحديد الأهداف، المخاطرة                                              |
| عثمانه     | 1996  | الاتصال، اتخاذ القرارات، القيادة، الحوافز، التقدم والنمو، الإجراءات والسياسات                                  |
| الربيعي    | 1998  | الهيكل التنظيمي، الاتصال، اتخاذ القرارات، القيادة، الحوافز، الرقابة، الولاء، مقاييس الأداء، تحديد ووضع الأهداف |
| عابدين     | 2001  | الاتصال، اتخاذ القرارات، القيادة، الحوافز، التقدم والنمو، الإجراءات والسياسات                                  |
| المعموري   | 2004  | الهيكل التنظيمي، الاتصال، اتخاذ القرارات، القيادة، الحوافز، الانتماء، تحديد الأهداف                            |
| فبقوب      | 2008  | الهيكل التنظيمي، الاتصال، اتخاذ القرارات                                                                       |

|         |      |                                                                                         |
|---------|------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| المطرفي | 2013 | الهيكل التنظيمي، الدعم القيادي، الحوافز، العلاقات بين العاملين                          |
| حاضر    | 2014 | الهيكل التنظيمي، نمط القيادة، المشاركة في اتخاذ القرارات، الاتصال، الحوافز، التكنولوجيا |
| عيسى    | 2014 | الهيكل التنظيمي، القيادة، الحوافز، التقنية، المشاركة في اتخاذ القرار، الاتصالات         |
| الحارثي | 2015 | طبيعة العمل، نمط القيادة، تكنولوجيا العمل، البيئة التقنية، الحوافز                      |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ودراسة: محمد نصر إسماعيل وآخرون، اثر المناخ التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون، 2012، ص 215.

من خلال النظر والتمعن في الدراسات السابقة والأبعاد التي اختارتها الدراسات سوف نستقر ونختار الأبعاد الأكثر

ظهوراً في الدراسات وهي:

- ✓ الهيكل التنظيمي؛
- ✓ نمط الاتصال؛
- ✓ نمط القيادة؛
- ✓ اتخاذ القرارات؛
- ✓ الحوافز.

## II- الاغتراب الوظيفي:

### تعريف الاغتراب الوظيفي:

الاغتراب مصطلح شديد العمق، وعريق الأصل، ضارب الجذور إلى فجر البشرية جمعاء، إذ يعود إلى تلك اللحظة المتعالية التي غربت فيها اللجنة بنعيمها عن آدم عليه السلام ونزل الأرض مغتربا عنها وعن الحياة التي كان يحظى بها قبل عصيان أمر ربه، فتلك هي بحق أولى مشاعر الاغتراب<sup>10</sup>، وقد استخدمت كلمة الاغتراب منذ العصور القديمة للإشارة إلى المرض والاضطراب العقلي غير أن الاستخدام امتد ليشمل مظاهر العجز والعزلة، والانعكاس والانسحاب واللامبالاة والفقر العاطفي<sup>11</sup>.

والاغتراب لغة يعني اغتراب أو غربة وهي المرادفة للكلمة الانجليزية (*Alienation*) وقد أوردها شاخت سنة

2001 على عدة معانٍ، فالمعنى القانوني يعني تحويل ملكية شخص ما لآخر، والمعنى الاجتماعي يعني التعبير عن الإحساس الذاتي بالغربة والانسلاخ عن الذات والآخرين، وبالمعنى السيكولوجي تعني حالة فقدان الوعي وفقدان القوى العقلية أو الحواس، أما المعنى الديني فيتعلق بانفصال الإنسان عن الله، بمعنى ارتكاب المعصية. فالاغتراب مفهوم فلسفي حيث ترجع بداياته الأولية إلى القرن الثامن عشر الميلادي في كتابات (فيخته)، (روسو)، (نيتشه)، (هيجل)، (ماركس)، وآخرين عديدين<sup>12</sup>.

واستخدم الاغتراب في أكثر من مجال منها العلوم الاجتماعية والنفسية والفلسفة والإدارية، ويعتبر هيجل احد ابرز الباحثين والمفكرين الأول الذين تكلموا عن الاغتراب، حيث استخدمه في معنيين، الأول المفهوم اللاهوتي ويعني انفصال الذات عن الجوهر الاجتماعي، أي اغتراب الروح عن ذاته، وروح الإنسان عن الجوهر الاجتماعي، والثاني الفلسفي ويعني به تنازل الفرد عن استقلاله الذاتي وتوحيده مع الجوهر الاجتماعي وانتماء مرحلة اغترابه عنه، أي انه يقلل من شأن الإنسان مغترب بالضرورة إما عن ذاته أو عن مجتمعه، فهو يسير في نموه من الاغتراب الاجتماعي إلى الاغتراب الذاتي<sup>13</sup>.



حيث يشير ماكس فيبر أن الاغتراب الوظيفي هو: "حالة يثبت فيها الموظف انه عامل خارجي في وظيفته"<sup>14</sup>، وقد ركز بلونر على تحديد أربعة عوامل للاغتراب الوظيفي دون تعريفه وهي (اغتراب العامل عن محصلات الإنتاج النهائي، وعجزه عن التأثير في السياسات الإدارية العامة، وفقدان القدرة على التحكم في ظروف العمل أو ضبطها، وفقدان القدرة على التحكم في عملية العمل المباشر)<sup>15</sup>.

يعرف بحر الاغتراب الوظيفي: "بأنه شعور الموظف بالغربة في المنظمة التي يعمل بها، يأتي نتيجة لسوء التفاعل الاجتماعي بينه وبين كل من المنظمة هيكلتها ومحيط العمل بها ونمط الإشراف الذي تتبعه، وبين زملاء العمل والجمهور ملتقى الخدمة، فيشعر الموظف بان المنظمة لم تعد مكانا مناسباً له، مما يؤدي إلى انخفاض انتمائه وولائه لها، فينعكس شعوره هذا سلباً على تركيزه وقدراته والتزامه وبالتالي أدائه الوظيفي"<sup>16</sup>.

وعرفت رنا صابر انه "حالة نفسية يعاني منها الفرد ويشعر معها بعدم الصلة بالواقع الذي يحيط به نتيجة تعرضه لمثيرات أو عوامل ذاتية أو بيئية لا يكون قادراً على التكيف معها بحيث يؤدي هذا الانفصال إلى الركون الفرد للعزلة والانطواء وتحقير الذات وذلك لعدم الشعور بأهمية ما يقوم به من أعمال داخل محيط العمل"<sup>17</sup>.

كما يعرفه *pete* على انه: "ظاهرة اجتماعية ترم نتيجة العمل في المجتمع الرأسمالي الذي تقرر طبيعته وأسلوبه قوى خارجية لا يسيطر عليها الفرد ولا تتحكم بها"<sup>18</sup>.

ويرى *benaa et al* أن الاغتراب الوظيفي هو: "حالة من الانفصال النفسي عن الوظيفة، حيث يدرك الموظف بان العمل يفتقر إلى الاحتمالات والإمكانات التي تشبع احتياجات وتوقعات الموظف الملحة"<sup>19</sup>.

واستخلص *الدوسري* عدة محددات لتعريف الاغتراب الوظيفي حددها في النقاط التالية:<sup>20</sup>

- إن الاغتراب الوظيفي هو حالة نفسية وشعور داخلي لدى الموظفين؛
- إن هذه الحالة النفسية تؤدي بالفرد إلى الانفصال عن نفسه أو الانفصال عمن حوله من موظفين وأفراد؛
- إن هذه الحالة تنشأ من إدراك الفرد باستحالة ما كان يتمناه ويتوقعه عند انضمامه لتلك المنظمة، أو نتيجة لاختلاف القيم التي يعتنقها عن القيم والمعايير المتبعة في المنظمة؛
- يؤدي الاغتراب الوظيفي إلى حالة من الشعور بالغربة والتفكك وعدم الاندماج مع محيط العمل؛
- إن الاغتراب الوظيفي على درجات متفاوتة وقد يكون الشعور بعدم الانتماء ضعيفاً وقد يتطور هذا الشعور ويتعاضم من خلال زيادة درجة الاغتراب حتى يصل إلى العزلة النفسية والتقييم الذاتي.

#### خصائص الاغتراب الوظيفي:

لقد حدد *ماركس* أربعة خصائص أساسية للاغتراب الوظيفي هي:<sup>21</sup>

- الإنسان هو غريب عن الطبيعة البشرية؛
- هو مغترب من نفسه ومن نشاطاته؛
- هو مغترب من وجوده؛
- الإنسان مغترب من غيرة من البشر.

#### مراحل الاغتراب الوظيفي:

يوجد ثلاث مراحل أساسية للاغتراب الوظيفي هي كالتالي:<sup>22</sup>

**المرحلة الأولى:** مرحلة التهيئة: وتشتمل على فقدان السيطرة والشعور بالعجز تجاه المواقف الحياتية. وتتضمن هذه المرحلة مفاهيم اللامعنى؛ أي الفشل في إيجاد هدف ومعنى للحياة، والتشويش؛ أي يعامل الفرد كشيء فتنفصل عنه شخصيته، واللامعيارية؛ أي إنعدام القيم والمعايير.

**المرحلة الثانية:** مرحلة الرفض والنفور الثقافي: ويقصد فيها تعارض اختيارات العامل مع الأهداف والتطلعات الثقافية. ويظهر في هذه المرحلة عند الشخص المغترب التناقض بين المثل والواقع.

**المرحلة الثالثة:** مرحلة تكيف العامل المغترب (العزلة الاجتماعية) وتتم هذه المرحلة من خلال الاندماج الكامل والخضوع للمواقف أو من خلال الاحتجاج والتمرد، ويصبح هناك فجوة بين المغترب وبين جهوده الخاصة وإنجازاته وعلاقاته الشخصية.

#### أبعاد الاغتراب الوظيفي:

يمكن النظر إلى أبعاد الاغتراب الوظيفي من خلال الدراسات السابقة وخاصة الدراسات العربية التي تناولت الموضوع، والجدول التالي يوضح أبعاد الاغتراب الوظيفي وفقا للتسلسل الزمني للدراسات العربية:

الجدول رقم (02): أبعاد الاغتراب الوظيفي وفقا لبعض الدراسات العربية

| الباحث            | السنة | الأبعاد                                                                                  |
|-------------------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| بن زاهي           | 2007  | الانعزالية والعجز، التشاؤم والرضا، اللامعيارية واللامعنى                                 |
| العتيبي           | 2010  | التقييم الذاتي، فقدان القوة، فقدان المعايير، فقدان المعنى                                |
| الحمداني وسجى     | 2012  | العزلة الاجتماعية، اغتراب الذات، اللامعيارية، اللاهدفية، العجز                           |
| العزاوي والسوداني | 2012  | ضعف القدرة على التأثير، اللاهدفية، اللامعيارية، ضعف العلاقات مع الآخرين، غربة الذات      |
| الربيعي وآخرون    | 2012  | انعدام القوة، انعدام المعنى، انعدام المعايير، غربة الذات، العزلة                         |
| صبر               | 2013  | العجز، اللامعنى، غياب المعيارية، العزلة الاجتماعية، الاغتراب عن الذات                    |
| ثاميدي            | 2013  | العجز، اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية، الاغتراب عن الذات                       |
| دروزة والقواسمي   | 2014  | الشعور بالتشاؤم، الشعور بالعجز، الانعزالية، عدم الرضا                                    |
| ابوسمرة وآخرون    | 2014  | الشعور بالعجز، الشعور بالعزلة الاجتماعية، الشعور باللامعيارية، الشعور بالاغتراب عن الذات |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

من خلال النظر والتمعن في الدراسات السابقة والأبعاد التي اختارتها الدراسات العربية سوف نستقر ونختار الأبعاد

الأكثر ظهوراً في الدراسات وهي:

- الشعور بالعجز؛
- الشعور باللامعنى؛
- الشعور باللامعيارية؛
- الشعور بالعزلة الاجتماعية؛
- الشعور بالاغتراب عن الذات.

### ثالثاً: الدراسة الميدانية.

#### نموذج الدراسة:

اعتماداً على المسح المكتبي والدراسات السابقة لكل من المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي تم وضع نموذج الدراسة التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

|                           |                  |                                                                                   |                 |                  |
|---------------------------|------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|
| الشعور بالعجز             | المتغير التابع   |  | المتغير المستقل | المهيكل التنظيمي |
| الشعور باللامعنى          | الاغتراب الوظيفي |                                                                                   | المناخ التنظيمي | نمط الاتصال      |
| الشعور باللامعيارية       |                  |                                                                                   |                 | نمط القيادة      |
| الشعور بالعزلة الاجتماعية |                  |                                                                                   |                 | اتخاذ القرارات   |
| الشعور بالاغتراب عن الذات |                  |                                                                                   |                 | الخوافر          |

المصدر: من إعداد الباحث.

#### اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبيان.

لتقدير ثبات الدراسة استعملنا معامل ألفا كرونباخ، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (spss) حيث قيمته 0.787 هذا ما يدل على أن أسئلة الاستبانة ثابتة وان إجابات المستجوبين يوجد بها استقرار وتربط بينها، وأما عن صدق الاستبانة فقد قمنا بجذر معامل ألفا كرونباخ لنحصل على معامل الصدق الذي قيمته 0.887 والذي يقترب للواحد وهذا ما يدل على صدق الاستبانة، والجدول التالي يوضح اختبار الثبات والصدق .

الجدول رقم (03) : نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة للدراسة ككل.

| عدد العبارات | الثبات (معامل ألفا كرونباخ) | صدق الاستبانة |
|--------------|-----------------------------|---------------|
| 45           | 0.787                       | 0.887         |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss)

#### تحليل المتغيرات الديمغرافية .

الجدول التالي يوضح المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (العوامل الشخصية ) وهي الجنس وطبيعة العمل والخبرة المهنية.

الجدول رقم (04) : تحليل المتغيرات الديمغرافية (الشخصية).

|                | البيانات الشخصية    | العدد | النسبة المئوية % |
|----------------|---------------------|-------|------------------|
| الجنس          | - ذكر               | 36    | 76.59            |
|                | - أنثى              | 11    | 23.40            |
| طبيعة المستجوب | - طبيب              | 7     | 14.89            |
|                | - ممرض              | 18    | 38.29            |
|                | - إداري             | 22    | 46.80            |
|                |                     |       |                  |
| الخبرة المهنية | - أقل من 5 سنوات    | 7     | 14.89            |
|                | - من 6 إلى 11 سنوات | 12    | 25.53            |
|                | - من 12 إلى 20 سنة  | 15    | 31.91            |
|                | - أكثر من 21 سنة    | 13    | 27.65            |
|                |                     |       |                  |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss) .

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور أعلى بكثير نسبة الإناث في المستجوبين وهذا راجع لتفاعل الذكور مع أداة الدراسة أكثر منه من الإناث، وهذا ما لا يعكس تماما الواقع في تعداد العاملين في المستشفيات حيث يوجد نسب متقاربة بين الذكور والإناث في المستشفيات.

كما نلاحظ كذلك أن عينة الدراسة شملت الإداريين أكثر من المرضى والأطباء، حيث بلغت نسبة الإداريين في عينة الدراسة أكثر من 45 بالمائة، والمرضى أكثر من 38 بالمائة، لكن كانت نسبة الأطباء هي الأقل وهي 14 بالمائة، ويرجع لطبيعة عمل الأطباء وقتهم في المستشفيات.

كما نلاحظ كذلك أن عينة الدراسة شملت على عدد كبير من ذوي الخبرة المهنية التي تتجاوز العشر سنوات حيث كانت نسبة العاملين التي تفوق خبرتهم العشر سنوات أكثر من 60 بالمائة، وهذا يدل على وجد عنصر الخبرة في المستشفيات بولاية الجلفة.

#### تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومتغيرات الدراسة.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرجحة لأبعاد الدراسة ومتغيراتها قصد معرفة اتجاهات وميولات المستجوبين حول المناخ التنظيمي السائد في المؤسسات الاستشفائية، والاعتراب الوظيفي في المؤسسات الصحية بولاية الجلفة، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة.

| الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | البعد والمتغير            |
|--------|-------------------|-----------------|---------------------------|
| 1      | 0.463             | 4.08            | الشعور بالعجز             |
| 2      | 0.435             | 4.04            | الشعور باللامعنى          |
| 4      | 0.649             | 3.58            | الشعور باللامعيارية       |
| 3      | 0.476             | 3.70            | الشعور بالعزلة الاجتماعية |
| 5      | 0.670             | 3.09            | الشعور بالاغتراب عن الذات |
|        | <b>0.490</b>      | <b>3.891</b>    | <b>الاغتراب الوظيفي</b>   |
| 2      | 0.802             | 3.37            | الهيكل التنظيمي           |
| 5      | 0.528             | 2.80            | نمط الاتصال               |
| 3      | 0.622             | 3.22            | القيادة                   |
| 4      | 0.333             | 3.19            | اتخاذ القرارات            |
| 1      | 0.377             | 3.61            | الخوافز                   |
|        | <b>0.369</b>      | <b>3.32</b>     | <b>المناخ التنظيمي</b>    |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss) .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 05 يتضح لنا أن المناخ التنظيمي السائد وفق إجابات المستجوبين كانت متوسطة الموافقة عليه وبالتالي المناخ التنظيمي ليس بالمثالي في العمل، وكانت مستويات أبعاده متوسطة الموافقة ، حيث عينة الدراسة عبرت عن موافقتها للخوافز الموجودة في القطاع وخاصة الخوافز المعنوية منها، أما بقية الأبعاد جاءت بدرجة

متوسط في إجابات المستجوبين وكانت على التوالي: الهيكل التنظيمي، القيادة، اتخاذ القرارات، وغطى الاتصال، هذا ما يجعلنا نلاحظ أن المناخ التنظيمي السائد ليس بالمحفز جدا للعمل في المؤسسات الاستشفائية بولاية الجلفة.

وقد جاءت النتائج كذلك لتؤكد وجود الاغتراب الوظيفي في المؤسسات الاستشفائية وهذا بدلالة المتوسط الحسابي الموجود في مجال الموافقة بدرجة مرتفع، هذا من جهة ومن جهة أخرى جاءت ثلاثة أبعاد هي على الترتيب (العزلة، اللامعنى، العزلة الاجتماعية) مجالها مرتفع وهذا ما يؤكد وجود الاغتراب الوظيفي، وكانت الأبعاد الأخرى جاءت درجة الموافقة عليها متوسطة وهي على الترتيب اللامعيارية والاعتراب عن الذات.

اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على الفرضية الرئيسية والتي تعنى بـ:

- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين المناخ التنظيمي والاعتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.

تم استخدام معامل الارتباط بيرسن للإجابة على هذه الفرضية، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج تحليل معامل الارتباط البسيط للمناخ التنظيمي مع الاغتراب الوظيفي.

| معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|----------------|---------------|
| -0.803         | 0.000         |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن معامل الارتباط بين المناخ التنظيمي والاعتراب الوظيفي له دلالة إحصائية بدلالة انخفاض القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط عن مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يجعل معامل الارتباط له دلالة إحصائية ومصدقية في التحليل، ومن جهة أخرى يتضح قوة العلاقة بين المناخ التنظيمي والاعتراب الوظيفي بوجود علاقة عكسية بينهما بحيث كل ما انخفضت درجة المناخ التنظيمي زاد الاغتراب الوظيفي في المؤسسات الاستشفائية بولاية الجلفة وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين المناخ التنظيمي والاعتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة.

ولتدعيم وتحليل العلاقة بأكثر عمق تم حساب معامل الارتباط البسيط والجزئي بين أبعاد المناخ التنظيمي

الخمس مع متغير الاغتراب الوظيفي وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (07): نتائج تحليل معامل الارتباط البسيط والجزئي لأبعاد المناخ التنظيمي مع الاغتراب الوظيفي.

| المتغيرات             | الهيكل التنظيمي |          | غطى الاتصال |          | نمط القيادة |          | اتخاذ القرارات |          | الحوافز |          |
|-----------------------|-----------------|----------|-------------|----------|-------------|----------|----------------|----------|---------|----------|
|                       | (r)             | المعنوية | (r)         | المعنوية | (r)         | المعنوية | (r)            | المعنوية | (r)     | المعنوية |
| معامل الارتباط البسيط | -0.723          | 0.000    | -0.75       | 0.000    | -0.45       | 0.001    | -0.240         | 0.104    | -0.275  | 0.062    |
| معامل الارتباط الجزئي | -0.760          | 0.000    | -0.737      | 0.000    | -0.233      | 0.133    | 0.612          | 0.000    | -0.148  | 0.343    |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة قوية وعكسية ذو دلالة إحصائية بين كل من بعد الهيكل التنظيمي وبعد نمط الاتصال مع الاغتراب الوظيفي، وهذا ما يلاحظ من خلال معامل الارتباط البسيط والذي أكدها معامل الارتباط الجزئي في النتائج، عكس العلاقة بين نمط القيادة والاغتراب الوظيفي الذي اثبت معامل الارتباط الجزئي عدم وجودها من خلال القيمة الاحتمالية له التي هي اقل من 0.05، أما بقيت الأبعاد وهي بعد اتخاذ القرارات وبعد الحوافز ليس لها علاقة بالاغتراب الوظيفي وهذا بدلالة انخفاض معاملات الارتباط البسيط والجزئي من جهة ومن جهة أخرى قيمها الاحتمالية اكبر من 0.05 أي ليس لمعاملات الارتباط دلالة إحصائية.

وللتعمق أكثر في دراسة العلاقة بين المناخ التنظيمي والاغتراب الوظيفي في هذه المؤسسات قمنا كذلك بحساب معاملات الارتباط بين أبعاد المناخ التنظيمي وأبعاد الاغتراب الوظيفي، وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): نتائج تحليل معامل الارتباط البسيط لأبعاد المناخ التنظيمي مع أبعاد الاغتراب الوظيفي.

| البعد             | الهيكل التنظيمي |          | نمط الاتصال |          | نمط القيادة |          | اتخاذ القرارات |          | الحوافز |          |
|-------------------|-----------------|----------|-------------|----------|-------------|----------|----------------|----------|---------|----------|
|                   | (r)             | المعنوية | (r)         | المعنوية | (r)         | المعنوية | (r)            | المعنوية | (r)     | المعنوية |
| العجز             | -0.485          | 0.001    | -0.595      | 0.000    | -0.470      | 0.001    | -0.114         | 0.447    | -0.264  | 0.072    |
| اللامعنى          | -0.525          | 0.000    | -0.620      | 0.000    | -0.484      | 0.001    | -0.208         | 0.161    | -0.311  | 0.033    |
| اللامعيارية       | -0.760          | 0.000    | -0.599      | 0.000    | -0.417      | 0.004    | -0.135         | 0.364    | -0.040  | 0.790    |
| العزلة الاجتماعية | -0.642          | 0.000    | -0.746      | 0.000    | -0.276      | 0.060    | -0.333         | 0.022    | -0.365  | 0.012    |
| الاغتراب عن الذات | -0.321          | 0.028    | -0.328      | 0.024    | -0.001      | 0.995    | -0.689         | 0.000    | -0.142  | 0.341    |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss).

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتضح وبناء على مستوى المعنوية المنخفض والذي هو اقل من مستوى الدلالة كان هناك وجود لعلاقة بين الهيكل التنظيمي وكل أبعاد الاغتراب الوظيفي، حيث مستوى الارتباط الكبير كان بين بعد اللامعيارية والعزلة الاجتماعية، كذلك يلاحظ وجود علاقة بين كل أبعاد الاغتراب الوظيفي ونمط الاتصال وكانت العلاقة عكسية وقوية خاصة بعد العزلة الاجتماعية مع نمط الاتصال وهذا بدلالة مستوى المعنوية المنخفض والذي هو اقل من 0.05، أما بعد نمط القيادة فقد كانت فقط أبعاد العجز واللامعنى واللامعيارية هي التي لها علاقة معه بدلالة انخفاض مستوى المعنوية، والعكس بالنسبة لبعد اتخاذ القرارات فقد كان له ارتباط فقط مع بعدي العزلة الاجتماعية والاغتراب عن الذات، وقد كان للبعد الأخير وهو الحوافز ارتباط وحيد وهو مع بعد العزلة الاجتماعية.

اثر طبيعة المستجوب على آراء المستجوبين للاغتراب الوظيفي في تصورات العاملين بالمستشفيات بولاية الجلفة.  
سوف نحاول الاجابة على الفرضية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تصورات العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة نحو الاغتراب الوظيفي تعزى لطبيعة المستجوب.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين طبقاً إلى اختلاف متغير طبيعة المستجوب استخدمنا تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات العاملين

بالمستشفيات في ولاية الجلفة حول الاغتراب الوظيفي وأبعاده إلى اختلاف متغير طبيعة المستجوب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (09): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الاغتراب الوظيفي

تعزى لمتغير لطبيعة المستجوب

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط المربعات | مجموع المربعات | درجة الحرية | مصدر التباين   | المحاور             |
|---------------|--------|----------------|----------------|-------------|----------------|---------------------|
| 0.170         | 1.848  | 0.313          | 0.627          | 2           | بين المجموعات  | الشعور بالعجز       |
|               |        | 0.170          | 7.461          | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 8.088          | 46          | المجموع        |                     |
| 0.517         | 0.670  | 0.146          | 0.293          | 2           | بين المجموعات  | الشعور باللامعنى    |
|               |        | 0.219          | 9.617          | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 9.910          | 46          | المجموع        |                     |
| 0.005         | 6.087  | 2.331          | 4.662          | 2           | بين المجموعات  | الشعور باللامعيارية |
|               |        | 0.383          | 16.851         | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 21.513         | 46          | المجموع        |                     |
| 0.142         | 2.039  | 0.968          | 1.936          | 2           | بين المجموعات  | العزلة الاجتماعية   |
|               |        | 0.475          | 20.891         | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 22.827         | 46          | المجموع        |                     |
| 0.348         | 1.081  | 0.477          | 0.953          | 2           | بين المجموعات  | الاغتراب عن الذات   |
|               |        | 0.441          | 19.398         | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 20.351         | 46          | المجموع        |                     |
| 0.115         | 2.273  | 0.519          | 1.038          | 2           | بين المجموعات  | الاغتراب الوظيفي    |
|               |        | 0.228          | 10.044         | 44          | داخل المجموعات |                     |
|               |        |                | 11.082         | 46          | المجموع        |                     |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss) .

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  فاقل في اتجاهات المستجوبين حول الأبعاد التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالعزلة الاجتماعية، الشعور بالاغتراب عن الذات) باختلاف متغير طبيعة المستجوب، بدلالة انخفاض قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي  $<(1.84)،(0.670)،(2.03)،(1.08)>$ ، وبقيم احتمالية كانت على التوالي  $>(0.170)،(0.517)،(0.142)>$ ،  $<(0.348)>$  وهي أكبر من مستوى المعنوية  $(\alpha=0.05)$ ، كذلك يتضح من نتائج الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  فاقل في اتجاهات المستجوبين حول بعد (الشعور باللامعيارية) باختلاف متغير طبيعة المستجوبين، بدلالة ارتفاع قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي  $>(6.087)>$ ، وبقيم احتمالية كانت على التوالي  $>(0.005)>$  وهي أقل من مستوى المعنوية  $(\alpha=0.05)$ . كما اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  فاقل في اتجاهات المستجوبين حول متغير الاغتراب الوظيفي باختلاف متغير طبيعة المستجوب، بدلالة انخفاض قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمتها  $>(2.273)>$ ، وبقيمة احتمالية  $>(0.115)>$ .

اثر طبيعة المستجوب على آراء المستجوبين للاغتراب الوظيفي في تصورات العاملين بالمستشفيات بولاية الجلفة. سوف نحاول الإجابة على الفرضية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) في تصورات العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة نحو الاغتراب الوظيفي تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين طبقا إلى اختلاف متغير الخبرة المهنية استخدمنا تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات العاملين بالمستشفيات في ولاية الجلفة حول الاغتراب الوظيفي وأبعاده إلى اختلاف متغير الخبرة المهنية ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (10): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الاغتراب الوظيفي

تعزى لمتغير الخبرة المهنية

| مستوى الدلالة | قيمة F | متوسط المربعات | مجموع المربعات | درجة الحرية | مصدر التباين   | المحاور           |
|---------------|--------|----------------|----------------|-------------|----------------|-------------------|
| 0.493         | 0.815  | 0.145          | 0.435          | 3           | بين المجموعات  | العجز             |
|               |        | 0.178          | 7.653          | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 8.088          | 46          | المجموع        |                   |
| 0.345         | 1.137  | 0.243          | 0.728          | 3           | بين المجموعات  | اللامعنى          |
|               |        | 0.214          | 9.182          | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 9.910          | 46          | المجموع        |                   |
| 0.046         | 2.894  | 1.205          | 3.61           | 3           | بين المجموعات  | اللامعيارية       |
|               |        | 0.416          | 17.899         | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 21.513         | 46          | المجموع        |                   |
| 0.028         | 3.347  | 1.440          | 4.321          | 3           | بين المجموعات  | العزلة الاجتماعية |
|               |        | 0.430          | 18.506         | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 22.827         | 46          | المجموع        |                   |
| 0.330         | 1.177  | 0.515          | 1.544          | 3           | بين المجموعات  | الاغتراب عن الذات |
|               |        | 0.437          | 18.807         | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 20.351         | 46          | المجموع        |                   |
| 0.560         | 2.725  | 0.590          | 1.770          | 3           | بين المجموعات  | الاغتراب الوظيفي  |
|               |        | 0.217          | 9.312          | 43          | داخل المجموعات |                   |
|               |        |                | 11.082         | 46          | المجموع        |                   |

المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (spss) .

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $0.05=\alpha$ ) فاقل في اتجاهات المستجوبين حول الأبعاد التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالاغتراب عن الذات) باختلاف متغير الخبرة المهنية ، بدلالة انخفاض قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي  $<(0.815),(1.137),(1.177)>$ ، وبقيم احتمالية كانت على التوالي  $<(0.493),(0.345),(0.330)>$  وهي اكبر من مستوى المعنوية ( $0.05=\alpha$ )، كذلك يتضح من نتائج الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $0.05=\alpha$ ) فاقل في اتجاهات المستجوبين حول بعد (الشعور باللامعيارية، الشعور بالعزلة الاجتماعية) باختلاف متغير



الخبرة المهنية ، بدلالة ارتفاع قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمها على التوالي  $(2.894, 3.347)$ ، وبقيم احتمالية كانت على التوالي  $(0.046, 0.028)$  وهي اقل من مستوى المعنوية  $(\alpha=0.05)$ . كما اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  فاقل في اتجاهات المستجوبين حول متغير الاغتراب الوظيفي باختلاف متغير الخبرة المهنية، بدلالة انخفاض قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمتها  $(2.725)$ ، وبقيمة احتمالية  $(0.560)$ .

#### رابعاً: النتائج والتوصيات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كانت تصورات العاملين في المؤسسات الاستشفائية بولاية الجلفة حول المناخ التنظيمي السائد كانت متوسط وهذا يدل على درجة متوسطة للموافقة عليه، كذلك جاءت أبعاد المناخ التنظيمي المدروسة مستوى متوسط (الهيكال التنظيمي، نمط الاتصال، نمط القيادة، اتخاذ القرارات، الحوافز)؛
- كانت تصورات العاملين في المؤسسات الاستشفائية بولاية الجلفة حول الاغتراب الوظيفي السائد كانت مرتفعة وهذا يدل على وجود موافقة مرتفعة للاغتراب الوظيفي، كذلك جاءت أبعاد الاغتراب الوظيفي التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالعزلة الاجتماعية) في مجال الموافقة المرتفعة، أما الأبعاد الباقية جاءت في مجال الموافقة المتوسطة (الشعور باللامعيارية، الشعور بالعزلة الاجتماعية)؛
- وجود علاقة عكسية قوية بين المناخ التنظيمي وكل أبعاده مع الاغتراب الوظيفي في المؤسسات الاستشفائية بالجلفة؛
- عدم وجود فروق في اتجاهات المستجوبين حول متغير الاغتراب الوظيفي باختلاف متغير طبيعة المستجوب كذلك لا توجد فروق في اتجاهات المستجوبين حول أبعاد الاغتراب الوظيفي التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالعزلة الاجتماعية، الشعور بالاغتراب عن الذات)؛
- عدم وجود فروق في اتجاهات المستجوبين حول متغير الاغتراب الوظيفي باختلاف متغير الخبرة المهنية، كذلك لا توجد فروق في اتجاهات المستجوبين حول أبعاد الاغتراب الوظيفي التالية (الشعور بالعجز، الشعور باللامعنى، الشعور بالاغتراب عن الذات) باختلاف متغير طبيعة المستجوب؛

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة إشراك العاملين في صنع القرارات وخاصة المتعلقة بشؤون العاملين للتخفيض من مظاهر الاغتراب الوظيفي،
- التركيز على الحوافز المعنوية والعمل على تقدير جهود المتميزين في العمل لخلق جو من العمل الداعم للحوار والتعاون داخل المؤسسات؛
- العمل على نشر ثقافة تنظيمية تدعم التعاون بين العاملين والعمل كفريق من اجل تعزيز الروابط الاجتماعية في المؤسسات ونزع مظاهر الاغتراب الوظيفي الموجودة؛
- الابتعاد عن التمييز بين العاملين بكل أشكاله، والتعامل بعدالة مع كل العاملين وهذا من اجل تعزيز العلاقات الايجابية بالعاملين والإدارة؛

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> محمد ناصر إسماعيل و نبيل ذنون حاسم و رنا ناصر صبر، أثر المناخ التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمي دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الإدارة/ الرصافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 30، 2012، ص 214.
- <sup>2</sup> كريم ناصر علي و سوزان غلام رضا علي، المناخ التنظيمي في الجامعة المستنصرية من وجهة نظر الهيئة التدريسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، المجلد 20، العدد 84، 2014، ص 504.
- <sup>3</sup> عبید عبد الله السبيعي، المناخ التنظيمي الداعم لضمان الجودة (دراسة تطبيقية على جامعة المجمعة)، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة، العدد السادس، ديسمبر 2014، ص 179.
- <sup>4</sup> محمود العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الطبعة 06، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 305.
- <sup>5</sup> العيفاوي فريدة و العيفة جمال، المناخ التنظيمي السائد داخل المؤسسة الصناعية وعلاقته بضغط العمل لدى العمال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جوان 2016، ص 43.
- <sup>6</sup> تيسير زاهر، أثر المناخ التنظيمي في تمكين العاملين (دراسة ميدانية على الفنادق ذات التصنيف الخمس نجوم في محافظة دمشق وريفها)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 267.
- <sup>7</sup> مزياني الوناس، أبعاد المناخ التنظيمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص ص: 84-85.
- <sup>8</sup> أحلام حميد نعمه الجنابي، مجالات المناخ التنظيمي في الجامعة وتأثيرها في المجتمع من وجهة نظر تدريسي جامعة القادسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، 2015، ص 430.
- <sup>9</sup> العيفاوي فريدة و العيفة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 45.
- <sup>10</sup> رنا ناصر صبر، أثر مصادر ضغوط العمل في مستوى الشعور بالاغتراب الوظيفي دراسة تحليلية لآراء عينة من الممرضين والممرضات في مستشفى اليرموك التعليمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013، ص 250.
- <sup>11</sup> محمود عوض محمود سليم موسى، مظاهر الاغتراب النفسي لدى معلمي ومعلمات المدارس الحكومية في محافظات شمال فلسطين، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003، ص 14.
- <sup>12</sup> سوزان صالح دروزة و دينا شكري القواسمي، أثر مناخ العمل الأخلاقي في الشعور بالاغتراب الوظيفي دراسة تطبيقية -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 02، 2014، ص 300.
- <sup>13</sup> رنا ناصر صبر، نفس المرجع السابق، ص 250.
- <sup>14</sup> Mashallah Valikhani And Elham Soltani, Investigating the Effect of Job Alienation on the Organizational Citizenship Behavior (Branches of Sepah Bank in Shahreza and Dehaghan as Case Study, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences ,January 2015, Vol. 5, No. 1 ,P 279.
- <sup>15</sup> عبد المطلب عبد القادر عبد المطلب، الاغتراب الوظيفي وعلاقته بالاحترق النفسي والاضطرابات الجسمية لدى عينة من المعلمين الوافدين والمعلمات الوافدات بدولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 41، العدد 02، 2013، ص 18.
- <sup>16</sup> يوسف عبد عطية بحر، الاغتراب الوظيفي وعلاقته بالأداء الوظيفي للعاملين في وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 05، 2013، ص 183.
- <sup>17</sup> رنا ناصر صبر، نفس المرجع السابق، ص 251.

- <sup>18</sup> شفاء محمد علي العزاوي و أنير عبد الله محمد السوداني تأثير تطوير وصيانة الموارد البشرية في تقليل ظاهرة الاغتراب الوظيفي دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري الشركة العامة للصناعات التعدينية والعزل المائي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 08، الإصدار 33، 2012، ص 149.
- <sup>19</sup> طارق بن موسى العتيبي، التقنية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى العاملين بالمديرية العامة للجوازات العامة والإدارة العامة للمرور بمدينة الرياض، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 09.
- <sup>20</sup> عمر بن متعب مبارك الدوسري، المناخ التنظيمي وعلاقته بالاغتراب الوظيفي من وجهة نظر الضباط العاملين بالمديرية العامة لحرس الحدود بمدينة الرياض، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية، 2011، ص ص: 45-46.
- <sup>21</sup> حاكم محسن محمد الربيعي وآخرون، اختبار العلاقة بين العدالة التنظيمية والاغتراب الوظيفي (دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في معمل سمنت الكوفة)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 260، الإصدار 07، 2012، ص 10.
- <sup>22</sup> محمد عبد الرزاق أبوorman وآخرون، أثر ضغوط العمل في مستوى الاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين في مستشفى الإسراء (دراسة حالة)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 01، 2016، ص ص: 478-479.

## التجربة العربية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات السوق العالمية

نور الدين جوادي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الوادي

عقبة عبد اللاوي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الوادي



### ملخص :

تحاول الورقة دراسة ومناقشة قضية الأمن الغذائي في البلدان العربية، بعد اختتام أعمال الندوة الإقليمية "5 + 5" حول معضلة الأمن الغذائي في دول حوض المتوسط. وذلك من خلال تقييم التجربة العربية في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات السوق العالمية وأزمي الرهن العقاري الأمريكية لسنة 2007 وأزمة الديون السيادية الأوروبية للعام الماضي؟.

1. فأين تكمن مؤشرات معامل الارتباط بين الأزمات المالية العالمية الراهنة وبين ملف الأمن الغذائي كأحد مستويات الحلل في السياسات الاقتصادية ؟
2. وما هو واقع ذلك الترابط ضمن جغرافيا إقليم اقتصاديات المنطقة العربية ؟ وكيف تتعامل مراكز القرار والهيئات المعنية في تلك الاقتصاديات مع ذلك الوضع الحرج ؟

### Résumé :

A travers cette étude, nous allons essayer d'examiner la question de la sécurité alimentaire dans les Pays arabes, surtout après le Colloque régional 5/5 en Algérie sur le problème de la sécurité alimentaire dans les pays méditerranéens à la fin du mois dernier. Grâce à l'évaluation de l'expérience arabe dans la réalisation de la sécurité alimentaire à la lumière des fluctuations des marchés mondiaux et des crises dans la crise hypothécaire américaine de 2007 et la dette souveraine en Europe l'année dernière

1. Alors, où est le coefficient de corrélation entre les indicateurs de crises financières et la question de la sécurité alimentaire mondiale, comme l'un des niveaux du déséquilibre dans les politiques économiques ?
2. Quelle est la réalité de cette interdépendance au sein des économies du monde arabe ? Comment réagissent les centres de décision et les organismes concernés dans ces économies face à cette situation critique ?

## تمهيد:

احتتمت بالجزائر في نهاية جانفي 2012 أعمال الندوة الإقليمية "5 + 5" حول معضلة الأمن الغذائي في دول حوض البحر المتوسط، بمشاركة العديد من الخبراء والباحثين من مختلف التخصصات والجنسيات. وأثارت الندوة العديد من التساؤلات حول قضية كفاية الغذاء في المنطقة المتوسطية والعربية بشكل عام، خاصة أن السوق العالمية تشهد تحولات هائلة إثر أزمي الرهن العقاري للعام 2008م وأزمة الديون السيادية الأوروبية للعام 2010.

وفي سياق ذلك، صرح الدكتور منير بطرس ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة : "...أن هذه المرحلة من تاريخ الشعوب تشهد تحديات كبيرة تواجه الأمن الغذائي، إذ تؤكد المؤشرات حدوث أزمة طاحنة خلال السنوات القادمة نتيجة للأزمات التي يواجهها العالم، مما أوقع الكثير تحت وطأة الجوع، والذي تزايد بصورة كبيرة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية..." (1). إن الأمن الغذائي يتأثر بأزمات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وعلى الرغم من أن ليس هناك حدود بين التأثيرين، فإن جوانب الإنتاج والعرض من الغذاء تتأثر بصورة رئيسية بأزمات طبيعية، في حين أن جوانب الطلب غالباً ما تتأثر بأزمات اقتصادية. ويمكن التحكم في الأزمات الاقتصادية، إلا أن التحكم في جوانب الإنتاج والعرض يعدّ مسألة أكثر صعوبة، لأنه يرتبط بظواهر طبيعية أكثر من كونها اقتصادية (2). فأين تكمن مؤشرات "معامل الارتباط" بين الأزمات المالية العالمية وبين ملف "الأمن الغذائي" كأحد مستويات الحلل في السياسات الاقتصادية ؟ وما هو واقع ذلك "الترابط" ضمن اقتصاديات المنطقة العربية ؟ وكيف تتعامل مراكز القرار والهيئات المعنية في تلك الاقتصاديات مع ذلك الوضع الحرج ؟

## I. وقفة عند واقع الأمن الغذائي في دول المنطقة العربية :

بدءاً، وقبلولوج ضمن تفصيل المستويين أعلاه، نعتقد بأهمية الركون عند وقفة ذات بعد قاعدي، ففي ظل الوضع الراهن، ووفقاً للمسح الغذائي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يمكن توزيع البلدان العربية إلى أربع فئات من حيث التصنيف بمعيّار العجز الغذائي (3) :

- **الفئة الأولى :** تضمّ الصومال، وتتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن أن تحدث للإسراع في تنمية الإمدادات الغذائية، سواء من خلال الإنتاج أو الاستيراد. ومشكلة هذه الفئة أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع بالأخص إلى ارتفاع الأهمية النسبية لظاهرة "الفقر" (4).

- **الفئة الثانية :** تضم اليمن والسودان، إذ لم يعد متوسط نصيب الفرد فيها كافياً لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثاراً إيجابية للقضاء على العجز الغذائي، إلا بعد زيادة النمو الغذائي. ومشكلة هذه الفئة أنها ضمت الدول المنخفضة الدخل، ومن ثم فإن معظم شعوبها ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما لا يساعد على زيادة العرض من إمدادات الغذاء في تحسين أوضاعهم، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تحسّن من تزايد قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

- **الفئة الثالثة:** تنتمي إليها الجزائر والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة فيها إلى أنه مرتفع ، لتمكين برامج توزيع هذه الإمدادات من إحداث آثار إيجابية في متوسط نصيب الفرد.

(1) التصريح كان قبل القمة، أنظر : هويدا عبد الحميد، صناعة الأسمدة وجه آخر لصناعة الغذاء والكساد : [www.digital.ahram.org.eg](http://www.digital.ahram.org.eg).

(2) سالم النحفي، الأمن الغذائي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2009، ص 105.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المسح الغذائي العالمي السادس 1996، الملحق رقم 03.

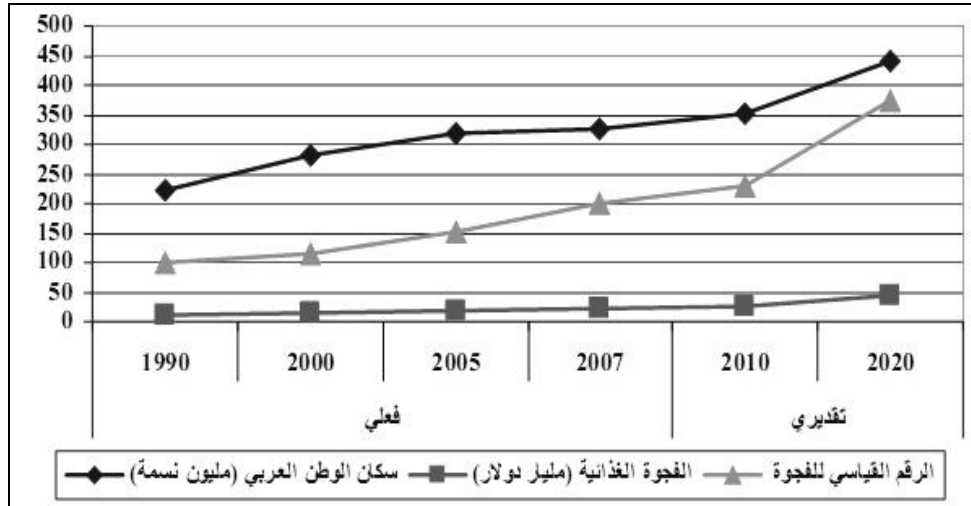
(4) النحفي، 2009، ص 188.

- الفئة الرابعة : تضم كلاً من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من "الطاقة الغذائية" في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثاراً إيجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه (5).

ونظراً لصعوبة دراسة السياسات الاقتصادية الخاصة بالأمن الغذائي لكل فئة على حدة، سوف نحاول رصد النقاط التي تعاني منها مجمل الدول العربية وفقاً لنموذج "سوات"، عبر تحليل مستوى تأثير الأمن الغذائي بالأزمة المالية الأمريكية (6) الراهنة، والتي تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد لثلاثينيات القرن الماضي (7).

يعتبر انعدام الأمن الغذائي العربي (8) مأزقاً ضارباً في القدم، وساهمت فيه مسببات كثيرة: عقائدياً وتاريخياً، وجغرافياً وسياسياً... الخ. وساعدت (وأساعد) في إعادة تولده وتفاقمه الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والطبيعية والمؤسسية وغيرها، منها ما يقع داخل حيز المجال الضيق المتواضع للسيطرة الذي تمتلكه، ومنها ما يقع خارج السيطرة ويترنح بين: ما هو داخلي ملاصق عضوياً لهياكل مجتمعاتها واقتصادياتها وسياساتها الاقتصادية المنتهجة؛ ومنها ما هو خارجي يقع بين اثنين : إما الضغوط الدولية التي تمارسها بعض المراكز الرأسمالية المؤسسية أو الدولية، وإما الاختلالات الاقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية.

شكل 1 : تطور "الفجوة الغذائية" في دول المنطقة العربية



(المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008)

وحديثاً، واجهت العديد من البلدان العربية ما بعد سبعينيات القرن الماضي إشكاليات اقتصادية معقدة كان في مقدمتها انعدام الأمن الغذائي، وقد ترتب على ذلك نقص وعجز في متوسط نصيب الفرد من الغذاء، نتيجة انحراف أحوالهم

(5) سالم النجفي، "إشكالية العجز النسبي في إمدادات الطاقة الغذائية"، المجتمع العلمي، عدد 1، بغداد، 2000، ص 116.

(6) للتوسع حول الأزمة المالية الأمريكية، راجع : نور الدين جوادي، أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الدولي حول : متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 28-29 أبريل 2010. أيضاً، نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، «الازمات المالية» سجل التدويل وأطروحات «التعولم الثلاثي»، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن، 2/1 ديسمبر 2010، ص 11.

(7) وقد صرح بذلك صراحة « دومينيك ستراوس » مدير « صندوق النقد الدولي » في خطابه أمام « مجلس محافظي الصندوق »، النشرة الإلكترونية للصندوق، 2008/10/13، www.imf.org.

(8) موضوعياً، كل الدول العربية تعاني من فقدان للأمن الغذائي ولكن وفق صيغ مختلفة، فمنها من يعاني نقص في المواد الاستهلاكية (أي المجاعات)، ومنها من يعاني من تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء إن لم نقل معدومة ( كدول الخليج ).

المعيشية عن مفهوم الأمن الغذائي الذي يشير إلى إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم.

وقد ظل الإنتاج الزراعي في الدول العربية في تراجع مستمر مما أدى إلى تبعية دول المنطقة غذائياً للعالم الخارجي، وما تبع ذلك من تعرض مباشر للصدمات الخارجية. وهو ما حدث بالفعل بعد تجلّي الأزميتين الماليتين الراهنتين الأمريكيتين عام 2007م والأوروبية سنة 2011م، واللّتين أثّرتا على أوضاع الأمن الغذائي العالمي والعربي، خاصة أن البلدان العربية لا تملك المخزون الاستراتيجي الكافي القابل للتخزين من الغذاء الذي يجنبها الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية وحتى الضغوط السياسية. ومن زاوية ثانية، التموّج الجيو اقتصادي الإقليمي العربي، بالرغم من تربعه على مقومات هائلة لتحقيق الأمن الغذائي وتجاوزه نحو التصدير (توفر الأراضي ورأس المال والعمل... الخ).

**جدول 1 : تطور المساحة المزروعة في دول المنطقة العربية (ألف هكتار)**

| السنوات | المساحة المطرية والبور | المساحة المروية | الإجمالي |
|---------|------------------------|-----------------|----------|
| 1990    | 45.247                 | 11.553          | 56.800   |
| 2000    | 55.929                 | 9.500           | 65.429   |
| 2007    | 60.067                 | 10.705          | 70.772   |

**المصدر :** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008م.

إلا أن ذلك وكالعادة يمثل مفارقة من الناحية النظرية الكلاسيكية في الدول العربية، فكل تلك الإمكانيات الهائلة مجمدة اقتصادياً فيما يمكن وصفها بأنها "رأس مال ميت". وبشكل عام يمكن تشخيص واقع "الأمن الغذائي" في دول المنطقة العربية، ويمكن تكثيفه ضمن تحديين :

### ① ضعف معامل الارتباط بين توجهات رأس المال و القطاع الفلاحي :

تحليل وضع رأس المال العام والخاص، المحلي والأجنبي في المنطقة العربية وعلاقته بالاستثمار الفلاحي يبرز نمطين ضعيفين للتعايش : إما ندرة وشح في الموارد المالية الذاتية بالنسبة لدول المنطقة الفقيرة ذات الميزة في توافر عنصر الأرض كالسودان والصومال، وتدني الاستثمارات الأجنبية الفلاحية (العربية البينة أو الأجنبية). وإما عزوف رأسمالي عن الاستثمار الفلاحي داخلياً وخارجياً (تحديداً البيئي) في اقتصاديات الفوائض المالية أو الثروات النقدية مثل الجزائر ودول الخليج العربي.

فالبينات المتاحة من تقرير مناخ الاستثمار العربي لسنة 2005م تشير إلى أن نسبة الاستثمارات المحلية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر لم تتجاوز 2% من إجمالي الاستثمارات، والوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة للبقية من الاقتصاديات العربية : 1.5% السودان، 3.4% الأردن، 4% مصر، وبالكاد تراوح 5%. كما أن القيمة الموجهة للقطاع الفلاحي من إجمالي قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية هزيلة ولا تقارن بمثيلاتها تجاه قطاعي الصناعة أو الخدمات.

**جدول 2 : التوزيع القطاعي لـ "الاستثمارات المباشرة العربية البينية" عام 2009م**

| ( مليون دولار أمريكي ) | الصناعة | الزراعة | الخدمات | أخرى | الإجمالي |
|------------------------|---------|---------|---------|------|----------|
| الأردن                 | 717.2   | 1.0     | 21.4    | 16.8 | 756.3    |
| اليمن                  | 36.4    | 2.7     | 585.0   | 28.1 | 652.2    |
| تونس                   | 41.8    | -       | 90.5    | 31.4 | 163.7    |
| ليبيا                  | 47.5    | -       | -       | -    | 47.5     |
| المجموع                | 842.8   | 3.7     | 696.9   | 76.3 | 1619.7   |

**المصدر :** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2009م، ص 241.

وعموماً، يمثل ضعف الارتباط بين التوجهات الاستثمارية لرأس المال العربي والقطاع الفلاحي أضخم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، سيما وأن الاستثمار الفلاحي أصبح وبقدر ما يتطلب مخصصات رأسمالية عالية وخبرات معرفية كثيفة للتوسع الأفقي والرأسي، يصنف ضمن قائمة أهم القطاعات الرائدة في التنمية. ففي عام 2008م أوضح البنك العالمي في تقريره السنوي حول التنمية في العالم (9) بأن: الزراعة يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً.

## ② ضعف الإنتاجية وارتفاع التكلفة في القطاع الزراعي :

تتربع البلدان العربية على أكثر من 1.4 مليار هكتار، بما قرابة 197 مليون هكتار قابلة للزراعة، مستغل منها إلى حد الساعة ما لا يتجاوز 36.5% فقط، ويرتكز أغلبها على الزراعات الموسمية المسقية بالأمطار. وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية القطاع الفلاحي وتحديثه وكذلك التوسع الذي سجل على مستوى المساحات المزروعة، فإن هنالك حالة مستقرة من ضعف الإنتاجية وارتفاع التكلفة ترجع في أصلها إلى أسباب عديدة أهمها (10) :

### ◆ ضعف استخدام الآلات وشيوع الإنتاج الفردي :

السمة الغالبة على الزراعة العربية هو الإنتاج الفردي الصغير (أو الأسري) الذي يركز على إمكانات محدودة لزراعة مساحات محدودة (اقتصاد الكفاف). فبيانات سنة 2005م تشير إلى أن بلدان المنطقة مجتمعة استخدمت 516.5 ألف جرار، أي ما يعادل 1.85% من عدد الجرارات التي استخدمت على المستوى العالمي. وهذا يعني أن البلدان العربية تستعمل 7.2 جراراً لكل ألف هكتار، وتنخفض النسبة في السودان لنحو 0.6 جرار لكل ألف فدان. وهو ما ينعكس سلباً على إنتاجية الأراضي وتكاليف الإنتاج الزراعي.

### ◆ ضعف استخدام الأسمدة الكيماوية :

أشارت "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" أن استخدام دول المنطقة للأسمدة الكيماوية أقل من القدر الكافي واللازم لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف المنتج الزراعي النهائي، فبلدان المنطقة لا تستخدم سوى 50 كلغ/هكتار في حين أن المعدل الدولي لذلك الاستخدام يتجاوز حدود 91 كلغ/هكتار.

### ◆ هزالة البنية التحتية للقطاع الفلاحي :

تشكو غالبية اقتصاديات المنطقة خاصة منها التي تمتلك موارد زراعية معتبرة من ضعف شبه مزمن في توافر البنى التحتية والبنيات الأساسية، فالسدود والخزانات وإن توفرت فهي في أسوأ حالاتها، والطرق ووسائل النقل وإن وجدت فهي أقل من أن توفر الحد الأدنى من احتياجات الفلاحين وغيرهم... الخ.

### ◆ عدم تطبيق الحزم التقنية :

يتجلى هذا مثلاً في : المهذ المناسب، التقاوي المحسنة، مواقيت الزراعة والأسمدة، والري الكافي، والمكافحة، والحصاد في الوقت الأمثل، وتجويد عمليات ما بعد الحصاد... الخ. ومن شأن تجاوز هذه الإخفاقات مضاعفة الإنتاجية، ومن ثمة خفض تكلفة الإنتاج لمصلحة العباد والبلاد.

## II. الأمن الغذائي العربي و الأزمة المالية وفق نموذج "سوات" ... وصف عام :

(9). World Bank, World Development Report 2008 : Agriculture for development.

(10) سليمان سيد أحمد السيد، الأمن الغذائي العربي في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية، مجلة "الاستثمار الزراعي"، تصدر عن : الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، عدد خاص / 2008، ص 40. ( بتصرف وإضافات )



التحليل "سوات SWOT" هو تقييم لكامل جوانب تَمَكُّن المشروع، وجميع بؤر ضعفه، كما أنه حصر لكل الفرص والتهديدات القائمة والمتوقعة التي قد تعكّر توطين المشروع. فهو تحليل يهتم بالمشروع والبيئة (الداخلية التي ينشأ فيها، والخارجية التي يتفاعل معها) مؤكداً على التلاؤم بينها. كما يوضح النموذج العلاقة بين التقييمين الداخلي والخارجي في التحليل الاستراتيجي (11). وهو تحليل يعود في الأصل إلى مدرسة "هارفرد" للتجارة. وينطلق من فكرة المقابلة المنطقية بين "فرص" و "مخاطر" المحيط من جهة، والإمكانات الداخلية المعبر عنها بنقاط "القوة" ونقاط "الضعف" من جهة أخرى لوضع الإستراتيجية المناسبة (12).

وتعالج مصفوفة سوات بشكل عام المشاريع عبر تحليل العلاقة بين أربع متغيرات، وهي: نقاط القوة، نقاط الضعف، جملة الفرص، وأخيراً جميع التهديدات. ومن هنا تتركب اسمه باللغة الإنجليزية "SWOT": القوة Strengths، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، والتهديدات Threats.

جدول 3 : الشكل العام لمصفوفة التحليل SWOT

| نقاط القوة<br><i>Les forces</i> | نقاط الضعف<br><i>Les faiblesses</i> |                               |
|---------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------|
| إستراتيجية هجومية               | إستراتيجية إصلاحية                  | الفرص <i>Les opportunités</i> |
| إستراتيجية دفاعية               | إستراتيجية هجومية                   | التهديدات <i>Les menaces</i>  |

المصدر: محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 203.

#### أ. مؤشرات مواطن القوة :

تحتوي المنطقة العربية على الكثير من مواطن القوة التي يمكن أن يلعب الاستثمار فيها دوراً في تحقيق الأمن الغذائي، وهي التي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمات المالية العالمية. ويتمثل أهمها فيما يلي :

- القطاعات الاقتصادية القوية، مثل قطاع النفط.

- التطور الكبير في مجال صناعة الأسمدة.

#### ب. مؤشرات بؤر الضعف :

في الجانب المقابل، ينخر واقع الأمن الغذائي في الدول العربية تشكيلة من بؤر الضعف ومواطن الخلل، والتي ترهق كاهل السياسات التنموية، وهي بحاجة إلى معالجة سريعة، خاصةً منها ما يقع تحت السيطرة سيما في ظل الأزمات الراهنة التي تساهم في تفاقم تلك الاختلالات. وبرغم كثرة تلك البؤر وتنوعها بين ما هو طبيعي لا يخضع لتأثيرات الأزمات الراهنة، وما هو اقتصادي تعمقه تلك الأزمات، سوف نقتصر على التركيز في الفئة الثانية مع الاقتصار على تحليل اثنين منها نعتقد أنهما من أهم بؤر الضعف التي قد تساهم الأزمات المالية الراهنة في تعظيمهما مباشرة (13) :

- الفقر واللامساواة في توزيع الدخل.

- العجز المزمن للميزان التجاري.

#### ج. تحديد الفرص المتاحة :

(11) نعمة عباس، الإدارة الإستراتيجية: المداخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة للنشر، ط 1، الأردن، 2004، ص 178.

12. Johnsom S, Scoles H, *Stratégique, Publi-union édition, Paris, 2000.*

(13) للتوسع حول بقية «نقاط الضعف» التي تنخر واقع اقتصاديات «المنطقة العربية»، أنظر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 72 إلى 80.

عند الطرف الثالث، يمكن ملاحظة أن الاقتصاديات العربية تزخر بالفرص التي يمكن أن يحدث استغلالها معبراً تجاه تحقيق الأمن الغذائي، في حين أهتم بها، وترقيتها من مستوى الوفرة إلى المتاح. وفي ظل الآثار التي تفرزها الأزمات المالية العالمية، فإن ذلك الاهتمام يتضاعف. وبطبيعة الحال، تلك الفرص متعددة الجهات بين الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية، ولكن سوف نقتصر على ما هو اقتصادي، وتحديدًا على فرصتين نظن فيهما بالغ الأهمية ضمن إستراتيجية استئصال العجز الغذائي :

- فرصة "استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي".

- فرصة "استقطاب الاستثمارات الأجنبية".

#### د. حصر "التحديات" القائمة :

بقدر ما تتعلق مواطن القوة والضعف والفرص بالبيئة العربية الداخلية، فإن تهديدات الأمن الغذائي تأتي من المحيط الخارجي. ولعل الأزميتين الماليتين الأخيرتين أبرز تلك التهديدات بذاتها، أو من خلال تأثيراتها. ويمكن حصر أهمها في الآتي:

- تهديد "الديون الخارجية" وتفاقم حالة "انعدام الشفافية".

- تهديد تقلص "المعونات الغذائية".

- تهديد انكماش "المساعدات العمومية التنموية".

- تهديد تدني مبالغ "التحويلات المالية".

- تهديد ارتفاع أسعار "المواد الغذائية".

#### III. الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي في ظل الأزمات الراهنة :

تولي الأنظمة العربية لمسألة توفير السلع الغذائية لمواطنيها اهتماما كبيرا عن طريق ما تعده من برامج وسياسات (رغم قصورها)، وما توفره من ميزانيات وكوادر إنتاجية مدربة، ووصولاً لهذا الهدف لا بدّ من الضمانات الكافية لتوفر "الإمدادات الغذائية" بصورة مستدامة ومستقرة، دون حدوث خلل أو تقلبات في إنتاجها وأسعارها أو تعرضها لتدهور في نوعيتها ومكوناتها الغذائية والصحية (14).

وباعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط كثيرا بتطوير الإنتاج الزراعي، ويغطي ويشمل قضايا أكثر عمقا تتعلق بالحياة البشرية: مثل إفناء الفقر والبطالة. وفي ضوء التحديات التي تواجهها الدول العربية، والمشاكل التي تعترض خطط التنمية الزراعية فيها، وتعظيماً للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة التي يجب حصانتها من ارتدادات الأزمة الراهنة، طرحت "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، مشروع "إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2025/2005"، قصد تحسين الوضع الغذائي ودفع مسارات التنمية الزراعية، وذلك وفقاً للتوجهات الرئيسية الإحدى عشر التالية (15) :

- تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة، لكفاءة استخدام مياه الري، سيما أن الزراعة العربية بعلىة بالغالب أي أنها تعتمد على مياه الأمطار الموسمية.

- تنمية وحماية الأراضي الزراعية والاهتمام بدراسات التصحر والحد من تدهور الأراضي. فهناك مناطق حسبما ورد في تقرير "الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية 1994م" الصادر عن "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" يفوق فيها معدل فقد

(14) الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط 1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 8-9.

(15) بشير، 2009، ص 143-150/ بتصرف.

التربة معدل تكوينها. وتشير التقديرات أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل إلى 7 ملايين هكتار سنوياً، كما يقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة بـ 14 مليون طن سنوياً (16).

- استغلال "الموارد الزراعية" العربية من منظور تكاملي.
- التطوير التقني للزراعة ودعم قدرات المزارعين وتبني وتطبيق التقنيات الحديثة.
- بناء القدرات وتنمية "الموارد البشرية".
- وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية، قطرياً عربياً، ومن بينها برامج الزراعة المستدامة.
- توفير مناخ استثماري ملائم، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة الزراعية.
- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية.
- التكيف مع المتغيرات الدولية وتنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
- الحد من الفقر في الريف، من خلال دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.
- زيادة دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في مشروعات التنمية الزراعية.

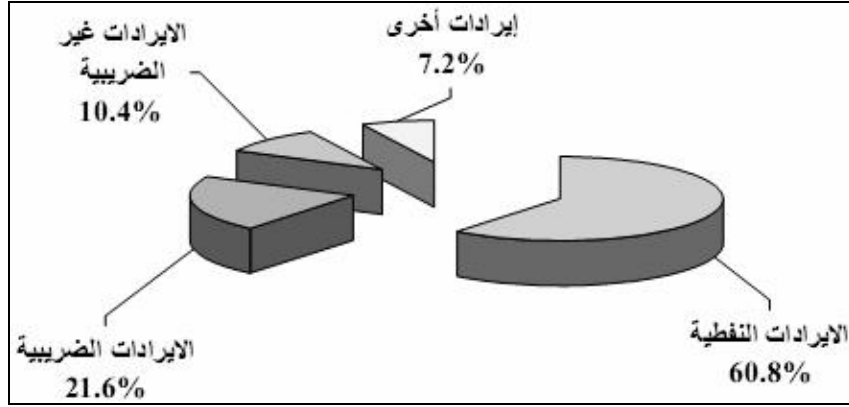
### ① مواطن القوة وإشكالية الضرر بالأزمة :

تقع المنطقة العربية وسط قلب العالم، وتغطي مساحةً تعادل 14 مليون كيلومتر مربع، وهي تمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم، يقع 22% منها في قارة أفريقيا، والبقية أي ما يقارب 78% ينتمي إلى قارة آسيا. وهذا الموقع الجغرافي يعتبر من أهم "مواطن القوة" التي تتربع عليها بلدان المنطقة، حيث منحها ولا يزال يمنحها مزايا تنافسية جيواقتصادية كبيرة. هذا وبالإضافة إلى العديد من المقومات الزراعية المتاحة والمتمثلة تحديداً في المساحات الزراعية وكميات الأمطار والمناخ المتنوع، إذ تقدر المساحة القابلة للزراعة في المنطقة العربية بنحو ما يزيد عن 198.20 مليون هكتار، والمستغل منها في الزراعة ما يقارب 69 مليون هكتار. كما يقدر متوسط هطول الأمطار بحوالي 2282 مليار متر مكعب في السنة، ويقدر المخزون الجوفي من المياه العذبة بـ 7743 مليار متر مكعب، في حين أن إجمالي الموارد المائية المستخدمة في الزراعة حوالي 169 مليار متر مكعب فقط.

وباعتبار أن الأزمات المالية تسببت في حدوث الزعزعة المؤقتة للأمن الغذائي، عكس الزعزعة المزمعة التي تعود في الغالب إلى نمط السياسات الاقتصادية المعتمدة ومختلف العوامل الطبيعية، فسوف نركز في تحليلنا لنموذج "سوات" على نقاط القوة والضعف التي لها علاقة بالعوامل الاقتصادية، وهي التي يجب حضانتها من ارتدادات الأزمات المالية الراهنة بأقل تقدير. أ. القطاعات الاقتصادية الرائدة (النفط نموذجاً):

يمثل النفط أهم موطن قوة للبلدان العربية، وهو يحتل الحلقة الأساس ضمن أي سياسة اقتصادية باعتباره مورد الخزينة العمومية الرئيس بحوالي 61% من إجمالي إيراداتها. ولكونه أيضاً المصدر الأساسي لرؤوس الأموال والعملية الصعبة. وباعتبار أن "الاقتصاديات العربية" تستحوذ على نسبة عالية من "الاحتياطي المؤكد العالمي" منه، بلغ 57.8% من "الاحتياطي المؤكد العالمي".

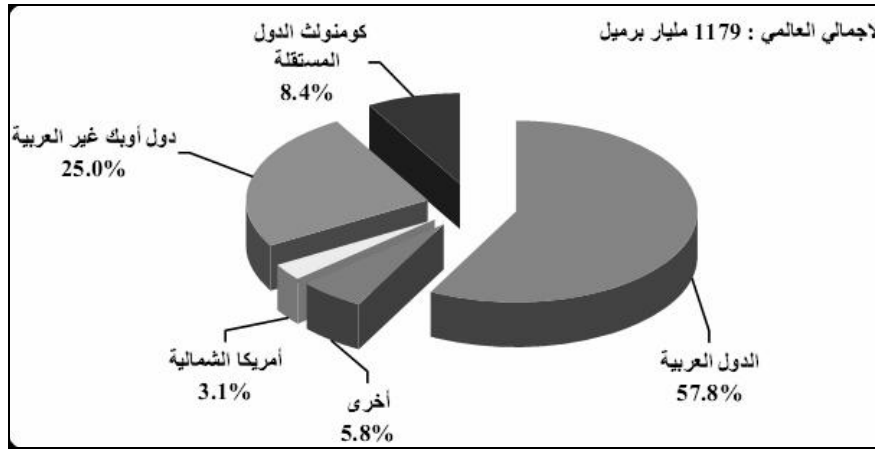
### شكل 2 : هيكل الإيرادات الحكومية العربية 2009.



المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2010

المشكلة أن قطاع النفط، وبرغم إستراتيجيته، ذو معامل حساسية مفرط. فبفعل إفرازات الأزمات المالية ستقحم البلدان العربية في ما يدعى بإشكالية الصدمة الخارجية. فبمجرد ظهور الأزمة المالية الأمريكية أخذت أسعار النفط في التراجع بشكل حاد، حتى وصل السعر الفوري لسلة أوبك أدنى مستوياته للفترة 2005-2008م عند 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008م مقارنة بـ 131.2 دولار في جانفي من نفس العام، أي بتراجع 92.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض قدرها 70.6%. وهو ما انجر عنه تراجع هائل في موارد الدول النفطية لأمس 18% مقارنة بالعام الذي قبله (17).

شكل 3 : هيكل "الاحتياطي العالمي" من النفط لعام 2009



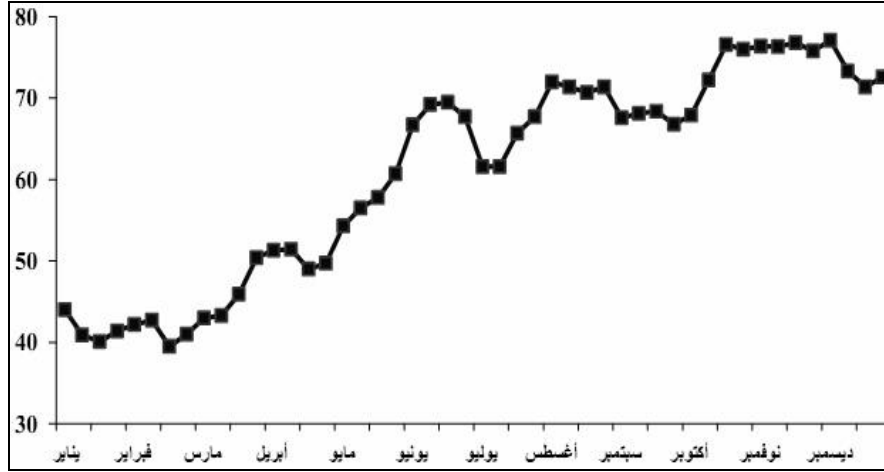
المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2009

وقد انعكس ذلك التراجع في أسعار النفط بوضوح على الأمن الغذائي، ليس فقط بسبب عدم قدرتها على استيراد الغذاء في حالات انخفاض أسعار النفط، إذ أن إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في هذه البلدان لا تشكل إلا نسبة متواضعة من إجمالي الإيرادات النفطية، وإنما تكمن المشكلة الرئيسية في نمط توزيع ثمار النمو للناتج الإجمالي، إذ يبقى طلب الفئات المنخفضة الدخل والفقراء قاصراً عن تحقيق متطلباتهم الغذائية. وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في طبيعة توزيع الدخل باتجاه تقليص اللامساواة، والسعي نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لحدودي الدخل والفقراء في هذه البلدان (18).

شكل 4 : الحركة الأسبوعية لأسعار برميل "سلة أوبك" لعام 2009

(17) الأرقام : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، ص 92.

(18) النجفي، 2009، ص 110.



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2009 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ب. تطور صناعة "الأسمدة" :

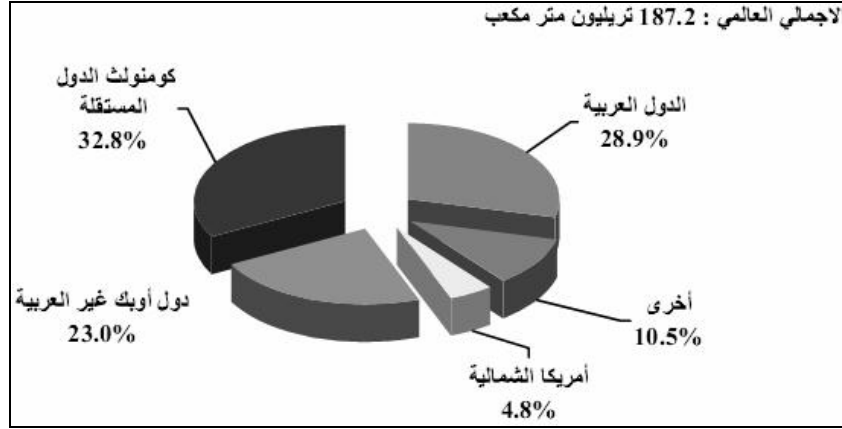
تمثل صناعة الأسمدة وعوائدها أهمية كبيرة في الاقتصاديات العربية المنتجة والمصدرة لها، باعتبار أن استخدام الأسمدة مهم في زيادة الإنتاج، وخاصة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والأسمدة المركبة والأسمدة العضوية، وهي متوفرة في العديد من بلدان المنطقة (إنتاجاً أو استيراداً) ماعدا القلة منها. ويتركز إنتاج الأسمدة الآزوتية في مصر، حيث أنتجت 45% من إنتاج بلدان المنطقة عام 2004م، تليها قطر 22.6%، ثم المملكة السعودية 7.4% والإمارات 5.2%. ويتراوح إنتاج الجزائر والأردن والبحرين وليبيا ما بين 2.2 و 3.8%، علماً أن إنتاج البلدان العربية من الأسمدة الآزوتية عام 2004م بلغ 17.6 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 9.2%. أما إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فيتركز في المغرب 30.1%، وتونس 28.4%، ومصر 20.8% من الإنتاج العربي لعام 2004م، والمقدر بحوالي 7.55 مليون طن، بمعدل نمو سنوي يقدر بتجاوز نسبة 3.6%.

هذا، وقد اتفقت سلطنة عمان مع الهند مؤخراً، على إقامة مشروع مشترك لبناء مصنع للأسمدة، باستثمارات بلغت نحو 968 مليون دولار أمريكي، وبطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 652 مليون طن، علماً بأن حجم التجارة بين البلدين قد بلغ سنة 2007م أكثر من 3 مليار دولار. وهذا الإنتاج الضخم من شأنه أن يدعم ويعزز المساعي ليس فقط في توفير أحد مكونات "الأمن الغذائي" العربي، بل في توفير الكثير من "الأسمدة" التي تحتاجها بلدان "المنطقة العربية" (19).

هذا وقد أوضح مدير مركز الدراسات والاستشارات الزراعية، أن البلدان العربية استطاعت ترسيخ مكانتها كمحور لصناعة الأسمدة الدولية، وذلك نتيجة لوفرة المواد الخام بما في ذلك الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس، حيث تمثل حصة المنطقة العربية وحدها حوالي ثلث المخزون العالمي من مادة الغاز الطبيعي و 70% من مخزون خام صخر الفوسفات. كما تمثل حصة صناعات الأسمدة في المنطقة العربية النسب التالية من المساهمة في السوق العالمي : 40% من اليوريا، 75% صخر الفوسفات، 34% من حامض الفوسفوريك، 34% من السوبر فوسفات الثلاثي، وما بين 15 إلى 20% من الأسمدة الأخرى. ومن المنتظر أن تزداد تلك الأهمية بعد قيام مشروعات الأسمدة. وأضاف أن الاستثمارات في قطاع الأسمدة

بالمنطقة قاربت 05 مليار دولار منذ عام 2008م، مما يؤكد على الدور التنموي الذي يعول على هذه الصناعة ومساهمتها الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي (20).

شكل 5 : الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي لعام 2009



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2009.

لكن وبفعل الأزمة المالية الأمريكية، أدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى ارتفاع في تكاليف إنتاج الأسمدة، خصوصاً أنه يستحوذ على 70% من تكلفة المواد الأولية الداخلة في ذلك، فارتفاع أسعاره يؤدي إلى زيادة أسعار الأسمدة، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في أسعار الغذاء. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار "الطاقة البترولي" أدى إلى توقف العديد من الطاقات المنتجة في العديد من البلدان (مثلاً أمريكا وأوروبا) لارتفاع التكلفة فيها، فاعتمدت بالتالي على الاستيراد من المنطقة العربية. فقد شهد عام 2007م طلباً كبيراً على كل أنواع الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية وخاماتها مثل صخر الفوسفات والكبريت والأمونيا، مما انعكس بشكل غير مسبوق على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

## ② بؤر الضعف و مآزق التعاطف بالأزمة =

في الجانب المقابل، ينخر واقع الأمن الغذائي العربي تشكيلة هائلة من بؤر الضعف والخلل التي ترهق كاهل السياسات التنموية، وهي بحاجة إلى معالجة سريعة خاصة في ظل الأزمات الراهنة التي تساهم بشكل فاعل في تفاقم تلك الاختلالات والاحتقانات. وبشكل عام يمكن تحديد بؤر الضعف فيما يلي :

أ. الفقر واللامساواة في توزيع "الدخل" :

تعاني عديد الاقتصاديات العربية من ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخل، فقد تبين أن 20% هم أفقر أفراد المجتمع، وتضمهم 11 دولة عربية تمثل مجتمعاتها ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان المنطقة العربية. وتتراوح نسبة ما يمكنهم التصرف به من "إجمالي الناتج المحلي" 5.1% بسلطنة عمان في حدوده الدنيا، إلى نسبة 8.7% بجمهورية مصر في حدوده القصوى.

وتتوزع بقية بلدان المنطقة بين النسبتين المذكورتين، في حين أن 20% هم أغنى أفراد مجموعة الدول العربية المذكورة، إذ يقترب أقصى نصيب لها من الناتج المحلي من حوالي نصف الناتج المذكور 47.60% بسلطنة عمان، وأدناه 41.09% في مصر، وذلك في منتصف العقد الأول من القرن 21. وعلى الرغم من أن مصر تعد أفضل من حيث التباين في هيكل توزيع الناتج المحلي مقارنة بدولة عمان، أي أن القدرة الشرائية لأغنى 20% في عمان تبلغ 9.3 مرات مقارنة بأفقر 20% من العمانيين، في حين أن هذا المؤشر لا يتجاوز 4.7 مرات عند المصريين. لكن هذا النمط من التباين مازال صارخاً،

وقاد فئات واسعة من الأفراد الأكثر فقراً إلى عجزهم عن تحقيق متطلباتهم من الحاجات الأساسية، لاسيما ذلك القدر من الأسعار الحرارية في ظل توليفة من المكونات الغذائية التي تساعدهم على المساهمة في الأنشطة الاقتصادية (21).

ويرتبط مستوى التباين في توزيع الدخل بتزايد عدد الأفراد غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر. ففي الفترة 2005-2007م ومع بداية الأزمة المالية تزايد عدد من يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أي أقل من دولار يومياً) بـ 25 مليون نسمة، أضيفت إلى 1.3 مليار فقير أو إلى 2,5 مليار ممن يعيشون بأقل من دولارين (22).

جدول 4 : نمط اللا مساواة في توزيع الدخل في بعض البلدان العربية

| الدولة    | السنة | أفقر 20 % | أغنى 20 % | نسبة أغنى 20 % إلى أفقر 20 % |
|-----------|-------|-----------|-----------|------------------------------|
| الأردن    | 2000  | 6.9       | 45.20     | 6.5                          |
| مصر       | 1991  | 8.71      | 41.09     | 4.7                          |
| الجزائر   | 1995  | 6.97      | 42.62     | 6.1                          |
| تونس      | 1990  | 5.86      | 46.33     | 7.9                          |
| المغرب    | 1991  | 6.57      | 46.30     | 7.1                          |
| الكويت    | 2000  | 5.9       | 45.30     | 7.7                          |
| السودان   | 1996  | 7.6       | 44.80     | 5.9                          |
| موريتانيا | 1995  | 6.19      | 45.59     | 7.4                          |
| اليمن     | 2000  | 7.4       | 42.00     | 5.6                          |

المصدر : سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، ص 135.

ب. عجز "الميزان التجاري" :

تعاين البلدان العربية تأخراً هيكلياً وبخاصة في الزراعة. وتبعاً للتقديرات المتعلقة بالتجارة الزراعية، يتبين أن الميزان التجاري الزراعي يعاني عجزاً مزمناً رافقه منذ نهاية القرن العشرين على وجه الخصوص. فقد بلغ هذا العجز مثلاً 16.6 مليار دولار عام 1997م، كما عرف الميزان التجاري الغذائي عجزاً بلغ 14 مليار دولار، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة للغاية (23).

نلاحظ من خلال الجدول استمرار ارتفاع قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية من عام إلى آخر، فقد عرف عام 2007م ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالعام الذي قبله، وازدياداً تقدر بحوالي 20%. وتعتبر المملكة السعودية من أكبر الدول المستوردة للمواد الغذائية، حيث بلغت قيمة وارداتها 6560,99 مليون دولار أمريكي، تليها مصر ثم الجزائر.

وتدل هذه المعطيات على تبعية البلدان العربية الغذائية، وهو ما أدى إلى حدوث تدهور أكبر في ميزانها التجاري. ففي ظل الأزمات وتبعاً لحالة الركود وتراجع الطلب نتيجة تدهور القدرة الشرائية خاصة في الدول المتقدمة، تراجع المبادلات التجارية العالمية بأكثر من 30% بين 2008م و 2009م. وأدى ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول المصنعة، مما تسبب في

(21) النجفي، 2009، ص 134.

(22) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي، مداخلة مقدمة في ملتقى حول : متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28، 29 أبريل 2010، ص 21.

(23) غربي، 2010، ص 225-226.

حدوث انخفاض حاد في أسعار المواد الأولية التي تعول عليها الدول العربية (كونها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للعديد منها). وهو ما أجبر تلك الدول على دفع أموال أكثر للحصول على وارداتها الغذائية مقابل حصولها على أموال أقل من صادراتها، وهذا ما زاد من تدهور الميزان التجاري العربي (24).

جدول 5 : الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي العربي 2001-2007م (مليون دولار)

| البيان/العام      | 2001    | 2002    | 2003    | 2004    | 2005    | 2006    | 2007    |
|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الواردات الكلية   | 164424  | 176677  | 188930  | 261045  | 318002  | 336623  | 496626  |
| الواردات الزراعية | 28362   | 28447   | 28531   | 36910   | 39258   | 39786   | 49283   |
| الواردات الغذائية | 21612   | 22556   | 23499   | 28472   | 32484   | 32907   | 39565   |
| الصادرات الكلية   | 237814  | 241268  | 244722  | 408610  | 592155  | 647972  | 780175  |
| الصادرات الزراعية | 7272    | 7058    | 6844    | 11116   | 11184   | 13144   | 13931,5 |
| الصادرات الغذائية | 4067    | 4657    | 5246    | 6728,2  | 8537,7  | 9523,2  | 10518,4 |
| الفجوة الكلية     | 73390   | 64591   | 55792   | 147565  | 274153  | 311349  | 283549  |
| الفجوة الزراعية   | 21090 - | 21389 - | 21687 - | 25793 - | 28074 - | 26641 - | 35352 - |
| الفجوة الغذائية   | 17545 - | 17899 - | 18253 - | 21744 - | 23946 - | 23383 - | 29047 - |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003، ص 61. أما إحصائيات : [www.aoad.org](http://www.aoad.org).

### ③ رصد "التحديات" القائمة :

بقدر ما تتعلق مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة بالبيئة الداخلية، فإن غالب "التحديات" التي تعرقل تحقيق أمن غذائي تأتي من اختلالات المحيط الخارجي الذي تتعامل معه الاقتصاديات العربية تأثيراً وتأثراً. ولعل الأزمة المالية العالمية تعتبر من أبرز تلك التحديات بذاتها، أو من خلال تأثيراتها على ما سبق وعلى ما هو آت ضمن ما تتضمنه هذه التحديات من :

#### أ. الديون الخارجية وتنامي حالة انعدام الشفافية :

تتفاقم مشكلة الغذاء عربياً عندما يرافق غياب السيولة تنامي المديونية الخارجية، وتتحول هذه الشائكة إلى أزمة غذائية حقيقية، إذ عندما تتجاوز الالتزامات الخارجية للدولة مواردها النقدية (25).

ومع بدايات الأزمة المالية الأمريكية مثلاً، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بحوالي 9.5%، من 153 مليار دولار 2007م إلى حدود 156.5 مليار مع دخول 2008م. ذلك فيما تعلق بذمة الدول المقترضة (26)، أما بالتفصيل فقد كانت ارتفاعات المديونية الخارجية بدرجات متفاوتة. وازداد الدين الخارجي للمغرب بنسبة 16.2% عام 2008م، في حين لم تتجاوز تلك النسبة حدود 8% للسودان و 3% لسوريا، ونحو ما لا يتجاوز 1% بالنسبة لليمن (27).

(24) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، "تداعيات الأزمة المالية..."، ص 20/ بتصرف.

(25) النجفي، 2009، ص 107.

(26) تتمثل الدول العربية المقترضة في مجموع الدول المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك العالمي وهي : الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

(27) الأرقام : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 161.



جدول 6 : إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لبعض الدول العربية 2007-2008

| خدمة الدين العام الخارجي |       | الدين العام الخارجي القائم |        | ( مليون دولار )        |
|--------------------------|-------|----------------------------|--------|------------------------|
| 2008                     | 2007  | 2008                       | 2007   |                        |
| 2.1                      | 2.6   | 20.58                      | 20.15  | تونس                   |
| 37                       | 27    | 579                        | 441    | جيبوتي                 |
| 374                      | 225   | 33.63                      | 31.18  | السودان                |
| 675                      | 688   | 5.29                       | 5.13   | سويا                   |
| 278                      | 265   | 5.88                       | 5.82   | اليمن                  |
| 17.85                    | 15.56 | 159.46                     | 152.98 | الدول العربية المقترضة |

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 161

وتزامنا مع ظهور الأزمات المالية، تنامت حالة انعدام الشفافية، وتزايد الفساد في الدول العربية، مما أدى إلى فساد الأنظمة الاقتصادية وضياع موارد الدولة وتمركزها عند فئات محدودة. وهو ما يزيد من تفاقم "المديونية الخارجية"، ليتنامى بذلك الفقر والجوع وتدنّي القدرة على تحقيق أمن غذائي مناسب لأفراد المجتمع. وحسب تقرير الفساد لعام 2007م فقد قدرت قيمة مؤشر الفساد بنحو 1.9 في العراق بوصفها الدولة الأكثر فساداً، وما قيمته 6.2 في الإمارات بوصفها الدولة الأقل فساداً بين دول المنطقة العربية. وحدير بالذكر أن البلدان العربية الأكثر فساداً تعد أقل مقدرة على مواجهة الصدمات، لاسيما في حالة انعدام الأمن الغذائي. وقد تقودها هذه الصدمات إلى حالات من الجوع والبؤس والفقر أكثر حدة من نظيراتها ذات البنى المؤسسية الساعية إلى تقليص الفساد (28).

#### ب. تقلص المعونات الغذائية :

إن توظيف المعونات الغذائية يعد إحدى أدوات تعديل آلية السوق وضبطها للوصول إلى نموذج احتكار القلة، إذ أن البلدان المتقدمة المنتجة والمصدرة للقمح تفضل تقديم المعونات الغذائية بغية تخفيض الفائض لديها (29). ولذا فهي لا تستهدف في الأساس احتياجات المجتمع في البلدان الفقيرة بقدر استهدافها تنظيم أسواق صادرات الحبوب للدول الكبرى المنتجة لهذه السلع، ومن ثم تعظيم أرباحها. وهناك العديد من العوامل المفسرة لهذه العلاقة، في مقدمتها العلاقة الهيكلية بين مستوى مخزونات الحبوب لدى البلدان المانحة وأسعارها الدولية، إذ أن هذه العلاقة تأخذ اتجاهها سالبا. فعندما ترتفع الأسعار العالمية للحبوب، تأخذ المخزونات منها في الانخفاض خصوصا في البلدان المانحة، وبذلك يشتد التنافس بين مختلف الأغراض التي تستخدم فيها المخزونات، وهو ما يقتضي تقليل المعونات الغذائية، والعكس صحيح. ويشير العامل الآخر إلى أن تحديد البلدان المانحة لقيمة المعونات وليس حجمها، يتطلب خفض حجم المعونة عندما ترتفع أسعارها (30).

وقد شهدت أسعار القمح العالمية عام 2008م نتيجة للأزمة العالمية ارتفاعا غير مسبوق، إذ وصلت أسعاره إلى 338 دولار للطن بزيادة نسبتها 170% مقارنة. بمطلع العقد نفسه في الولايات المتحدة، مما أدى إلى خفض الفائض منه

(28) النجفي، 2009، ص 137، 138.

(29) ألان دي جانفري، الأمن الغذائي والتكامل الزراعي: الأزمة والاختيارات، مجلة سيريز، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العدد 1، 1986، ص 37. نقلًا عن : النجفي، 2009، ص 98.

(30) النجفي، 2009، ص 99.

خاصة في الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للحبوب (الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، أستراليا وفرنسا). فترجع بذلك حجم المعونات الغذائية التي كانت تتلقاها الدول المنخفضة الدخل (المستوردة للغذاء) والتي نجد من بينها عدة بلدان عربية، لتشكّل بذلك أعباءً جديدة على أمنها الغذائي بسبب تنامي احتياجاتها من الغذاء، وعزوف الدول المصدرة الرئيسية للحبوب عن اجتراء كميات كبيرة من فائضها الغذائي لأغراض المعونات المذكورة، وذلك للحفاظ على مستوياته السعرية المستهدفة، فضلاً عن تعظيم أرباحها جراء ارتفاع الأسعار. ويشكّل استمرار هذه الدول في حالة التبعية تهديداً على وضعها الغذائي، فضلاً عن حدوث عجز في موازينها العامة جراء تراجع ضرائب الواردات السلعية وتنامي خدمة الديون الخارجية، الأمر الذي يبطئ من إمكانات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويخفف مقدرة الدولة على دعم الغذاء (31).

#### ج. تراجع المساعدات العمومية التنموية :

المساعدات التنموية هي الأموال تمنحها الدول الغنية إلى الدول النامية بغية تمويل مشاريع زراعية وبرامج مكافحة الفقر والأمراض الفتاكة مثل السيدا والسل. وقد انخفضت هذه المساعدات إثر الأزمة المالية من 107.1 مليار دولار عام 2006م إلى 104.4 مليار دولار سنة 2007م، علماً أن المساعدات الموجهة لتطوير الزراعة هاشية. فقد انخفضت كثيراً في العشرية الأخيرة الماضية من 3.4 مليار دولار سنة 1980م إلى 0.5 مليار سنة 2006م، كما أن مساهمات الدول الغنية خلال فترة الثمانينات والتسعينات تراجعت من 2.8 مليار سنوياً إلى 1.7 مليار في العشرية الأخيرة (32).

#### د. "تراجع مبالغ التحويلات" :

أدى التدهور الشديد الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية خلال الأزمات الأخيرة، إلى هبوط كبير في تحويلات العاملين إلى البلدان المنخفضة الدخل. وقد يكون لتراجع تدفقات الهجرة إلى الخارج بسبب تراجع النمو في البلدان العالية والمتوسطة الدخل أثر خطير على الفقر في البلدان المعتمدة على "التحويلات الخارجية" كمصدر للدخل خلاف دخل العمل (33). وقدر البنك العالمي بأن المهاجرين المنحدرين من "البلدان النامية" أرسلوا إلى بلدانهم الأصلية سنة 2008م ما يقارب 328 مليار دولار أمريكي، أي ثلاث مرات حجم "المساعدات العمومية للتنمية" التي تلقتها هذه الدول في نفس الفترة (119.6 مليار دولار). ويعود السبب الرئيسي لتناقص حجم التحويلات إلى التضخم الذي تشهده البلدان المصدرة التي يعيش فيها المهاجرون، فهؤلاء ومن أجل مجابهة الغلاء، سيضطرون إلى إرسال مبالغ أقل لعائلاتهم، هذا وبالإضافة إلى الارتفاع غير المسبوق لمعدلات البطالة خلال الأزمات في هذه الدول. ونتيجة كل ذلك، تناقصت الأموال التي تحصل عليها عائلات المهاجرين مما أدى إلى تناقص قدرتهم الشرائية، وهذا تهديد إضافي لأمنهم الغذائي (34).

#### هـ. ارتفاع أسعار المواد الأولية :

سجلت أسعار الأغذية زيادة حادة في النصف الأول من عام 2008م، ورغم أن الأسعار نزلت عن المستويات القياسية التي وصلت إليها خلال الأزمة، فإن أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية مازالت أعلى بكثير من المتوسط، فقد بقيت أسعار الحبوب العالمية أعلى بـ 60% عن مستواها في بداية عام 2006م، رغم أنها تراجعت 40% منذ بلوغها الذروة عام

(31) النجفي، 2009، ص 79.

(32) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، "تداعيات الأزمة المالية..."، ص 19.

(33) مخلوف عبد السلام والعراي مصطفى، تحديات مكافحة الفقر كهدف إغائي في ظل الأزمة المالية العالمية، حوليات جامعة بشار، العدد 2010/08، ص 214.

34. بوخزر نصيرة، طاهر زهير، "تداعيات الأزمة المالية..."، ص 22.

2008م. ومع أن الأسعار العالمية نزلت عن مستوياتها القياسية، فإن هذا لم يؤدي تلقائياً إلى انخفاض مماثل للأسعار المحلية في كثير من البلدان، حيث كانت الأوضاع المحلية تدفع في أغلب الأحوال إلى هذا الفارق في الأسعار. ويهدد التقلب الشديد لأسعار الأغذية مع آثار الأزمات بتفاقم النقص الشديد للغذاء، واشتداد المصاعب التي يواجهها أشد الناس فقراً. وتفيد أحدث التقديرات من منظمة الأغذية والزراعة بأنه ولأول مرة في تاريخ البشرية سينام أكثر من مليار إنسان جوعى كل ليلة، ويؤثر الجوع حالياً على شخص من بين كل ثلاثة أشخاص في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة الأسعار المرتفعة وغياب "المساعدات الخارجية"، فإن الأسر التي تعاني نقصاً شديداً في الغذاء ليس أمامها من خيار سوى تخفيض المستويات الحالية لاستهلاكها من الأغذية، أو التحول إلى أغذية أقل جودة وثنناً، أو التخلي عن نفقات بالغة الأهمية على الصحة والتعليم (35).

#### ④ إحصاء "الفرص" المتاحة :

لتجاوز حالة انعدام الأمن الغذائي يجب التركيز على "الفرص المتاحة" التي تتوافر عليها الدول العربية، وهي فرص متوفرة يجب الاهتمام بها وترقيتها من مستوى "وفرة" إلى مستوى "المتاح". وفي ظل الآثار متعددة الصعد التي تفرزها الأزمات المالية، فإن ذلك الاهتمام يجب أن يتضاعف. وتنحصر بمحمل تلك "الفرص" ضمن :

#### أ. استغلال الموارد المتاحة وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي :

إن "التنمية الزراعية" تعتبر أمراً لا بد منه، من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في مجال توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، وتجاوز الحلقة المفرغة من الجوع والفقر. وبالتالي تجاوز وضعية انعدام "الأمن الغذائي"، ومن أجل بدء عملية التنمية هذه لا بد من استغلال الموارد المتاحة في بلدان المنطقة العربية، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، إضافة إلى وضع سياسات مائية إرشادية قادرة على الاستفادة من كميات المياه المتاحة وتوظيفها بشكل أكثر كفاءة لزيادة الرقعة الزراعية مما يقود إلى تنمية ونمو اقتصادي ملموس. ولضمان استمرارية التنمية الزراعية يجب السعي إلى زيادة هذه الموارد وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطوراً في العملية الإنتاجية (36).

وترى الدكتور فوزية غربي (37) : "...أن التحلف الذي يعيشه القطاع الزراعي في الدول العربية راجع في الأساس إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، رغم أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات، وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وميزان المدفوعات، وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي، وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي. مفهومه الشامل. إذا، إن التنمية الزراعية لا تعني تضيق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فحسب، ولكنها تمتد إلى رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وإقامة المشروعات الجديدة لتستوعب العمالة، وزيادة قدراتهم في علاج البطالة، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى..."

(35) عبد السلام، "تحديات مكافحة الفقر..." حوليات جامعة بشار، العدد 2010/08، ص 214، 215.

(36) غربي، 2010، ص 71.

(37) غربي، 2010، ص 344.

## ب. الاستثمارات الأجنبية :

رغم أن الاستثمارات الأجنبية في الزراعة عربياً تعتبر ضئيلة لم تتجاوز عام 2007م ما يقارب 53 مليار دولار فقط من مجموع قدر بـ 1.833 مليار في نفس السنة. وغالبية هذه الأموال مستثمرة في القطاعات الزراعية التحويلية والتسويقية (38)، إلا أنها تعتبر من الفرص المتاحة في المنطقة إذا ما تم استغلالها في المشاريع التنموية خاصة منها الزراعية، وذلك من خلال تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلعب دوراً أكبر في التنمية. ويتم ذلك عبر تطبيق برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي تستهدف تعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وذلك من خلال :

- إجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية خاصة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب.
- إيجاد حوافز جديدة أو تطوير الحوافز القائمة لتناسب مع احتياجات المستثمرين.
- تنفيذ حملات ترويجية لمزايا الاستثمار في الدولة المهتمة باستضافة الاستثمارات.

ومن جراء الأزمة المالية، ونتيجة تشديد إجراءات وشروط الحصول على القروض، تقلصت هذه الاستثمارات بأكثر من 50 % بين 2008م و 2009م وذلك من 1 مليار دولار إلى 500 مليون، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في مجمل الاستثمارات المعتمدة في مصدرها على قروض بنكية (39).

## خاتمة:

إن الصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها أوضاع عدم التوافق بين سياسات الدول العربية، وما آلت إليه بلدانها من تراجع في العديد من مؤشرات القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، لا يقتضي أن تضاف إليها صدمات أخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، إنما يتطلب الأمر التخفيف من آثارها بالقدر الذي تسمح به أوضاع الموارد المتاحة والإمكانات المتوفرة، وذلك بإعادة توزيع عوائدها بصورة تؤدي إلى تقليص فاعلية المتغيرات المؤدية إلى الجوع، لاسيما أن أسعار الغذاء العالمية (الحبوب) آخذة في التزايد المتسارع منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك لأسباب خارجية في مقدمتها ارتفاع أسعار الطاقة وتنظيمات الأسواق العالمية للحبوب باتجاه "احتكار القلة".

ومن خلال دراستنا استخلصنا نتيجة مهمة، هي أن مساهمة القطاع الزراعي العربي في توفير الغذاء من مجموع الموارد يعد محدوداً جداً، وهو ما أدى إلى تبعية واضحة على مستوى المواد الغذائية والأولية. وتعبّر على ذلك قيمة الواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري من جهة، وأدت إلى تقليص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى. هذا الأمر جعل الأمن الغذائي للبلدان العربية عرضة للصدمات الاقتصادية والتقلبات في أسعار الغذاء العالمية. وفي الأخير، قد لا نستطيع تجاوز فقرة من فكر مالك بن نبي عندما أشار أن : "...الحضارة لن تصنعها كُدسُ أشياء مُستوردة، ولكن يصنعها الفكر الذي تُنتج به أشياء تُركب بها حضارة لنا قد نصدرها. فالتكديس لا يفضي سوى إلى التمدن، إذ يكفي أن نقتني ملابس غربية غالية وهاتفاً نقلاً من نوع رفيع، ونتحدث بلغة غيرنا... إلخ، فنحطم الرقم القياسي في التمدن، لكن رغم ذلك سنظل بلا حضارة تحركنا، ولن نقيم الحضارة التي تُصنع منتجات لنا لحل مشكلاتنا، كمعضلة الأمن الغذائي. فبمنتجاتنا نُصنع الحضارة وليس بالمنتجات تُصنع الحضارة..." (40).

(38) بوخزر نصيرة، طاهر زهير، "تداعيات الأزمة المالية..."، ص 18.

(39) نفس المرجع والصفحة.

(40) أ. نورالدين جوادي / قراءة من فكر « مالك بن نبي ».

**”دراسة حالة التذكرة الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية”**

රනජයරනජයරනජයරනජය

Compte tenu de l'évolution du secteur du transport aérien mondial connu dans l'utilisation des technologies modernes de l'information et de la communication, Air Algérie cherche à exploiter le potentiel de cette technologie pour développer ses activités commerciales et d'améliorer les méthodes de gestion , et comme étape essentielle a utilisée le noyau d'un nouveau mécanisme pour la distribution de services de transport aérien est la billetterie électronique, et bénéficier des avantages offerts par ce dernier au défi des contraintes liées à l'environnement interne et externe de l'entreprise notamment le paiement électronique en Algérie.

**تمهيد:**

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات المتزامن مع التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال السلكية واللاسلكية إلى ابتكار أدوات جديدة تسهل عملية التعامل مع المعلومات وتطوير تطبيقات أعمال محسنة، نتيجة لهذه التطورات في استخدام التطبيقات الجديدة وابتكار أطر عمل جديدة فقد تم تغيير بنية وهياكل المؤسسات لتواكب التطور التكنولوجي الحاصل. وأصبحت الانترنت بسرعة كبيرة البنية التحتية لخيار التجارة الإلكترونية لأنها تقدم إلى الأعمال طريقة أسهل في الربط مع الأعمال الأخرى والأفراد بكلفة زهيدة جدا، ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم عملية بيع التذكرة الإلكترونية بمؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية؟ وللإجابة على هذا التساؤل سنتبع الخطة التالية:

- ◀ الإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال و التجارة الإلكترونية وبنيتها التحتية.
- ◀ عرض تصور نظري عن نظام الحجز الإلكتروني والتذكرة الإلكترونية.
- ◀ إبراز من خلال الدراسة التطبيقية أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التجارة الإلكترونية لمؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية والمتمثل في بيع التذاكر الإلكترونية.

**أولاً: الإطار النظري****I. تكنولوجيا المعلومات والاتصال:**

سنستطرق للمفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن تم لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

**1- تكنولوجيا المعلومات:** هناك عدد كبير من المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وفيما يلي نتناول أهمها:**1-1 التكنولوجيا:**

تعددت وتباينت آراء المهتمين لتحديد مفهوم التكنولوجيا تبعا لاختلاف وجهات النظر وعرفت من قبل المهتمين بنظرية المنظمة بأنها "الفن والعلم المستخدم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إذ تعد التكنولوجيا علما لأنها تركز على الأساليب والبحوث والأمور العلمية، وتعتبر فنا لأن الخبرات والمهارات الفنية تستخدم للتأكد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المؤسسة والمجتمع"<sup>(1)</sup>.

لذا يشار للتكنولوجيا بأنها العمليات والتقنيات والمكائن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (المواد، الأفكار والمعلومات) إلى المخرجات (المنتجات والخدمات).

**1-2 البيانات، المعلومات والمعرفة:**

من المهم جدا أن نعرف الاختلافات بين هذه المفاهيم الثلاثة:

**• البيانات:**

"البيانات اصطلاح عام يستخدم للتعبير عن أية حقائق أو أعداد أو حروف أبجدية ورموز، والتي تصف هدفا أو فكرة أو حالة أو موقفا أو أية عوامل أخرى"<sup>(2)</sup>.

**• المعلومات:**

"المعلومات هي بيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات، والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض"<sup>(3)</sup>.

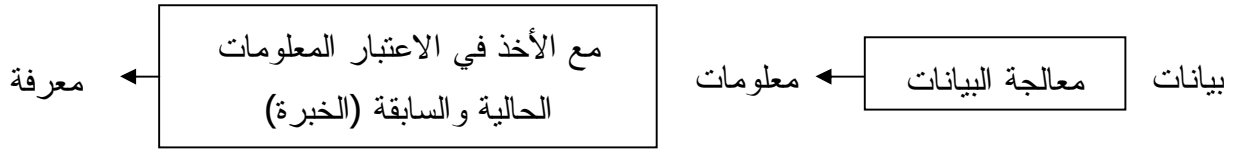
وتعتبر المعلومات تسجيلًا للخبرات المفيدة لمقابلة احتياجات متخذ القرار وتقليل حالات عدم التأكد، فالتخاذ القرار الإداري يحتاج إلى أن تتحول البيانات إلى معلومات.

نخلص مما سبق أن هناك فرق بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي المادة الخام التي تتم معالجتها للحصول على المعلومات، بعبارة أخرى إن المعلومات تبدأ من حيث تنتهي البيانات.

#### ● المعرفة:

المعرفة هي معلومات تم تحليلها وتفسيرها وملاءمتها مع مجموعة المعلومات الحالية للوصول إلى دراية وبصيرة جديدة وتفهم متعمق لموضوع ما<sup>(4)</sup>.

على الرغم من الفروق بين المعلومات والمعرفة فإنه توجد علاقة وثيقة بينهما بالإضافة إلى البيانات والشكل التالي يوضح هذه العلاقة.



المصدر: عبد الله فرغلي علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص24.

## 2- الاتصال:

إن عملية الاتصال تعني نقل معلومات محددة من طرف إلى آخر وبطريقة تمكن الآخرين من فهمها واستيعابها.

ويمكن أن يتم الاتصال داخل المؤسسة وبينها وبين المؤسسات الأخرى من خلال عدة مجالات منها:<sup>(5)</sup>

- الاتصال العلمي.

- الاتصال من خلال عمليات التخطيط المشترك.

- الاتصال عن طريق شبكة الانترنت.

- استعمال الأجهزة استخدامًا مشتركًا.

- المشاركة بمخرجات معالجة البيانات والاستفادة منها.

بعد استعراضنا للمفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن نعرفها على أنها "تصميم، تطوير، دعم

وإدارة تجهيزات، وبرامج، اتصال، وسائط متعددة وخدمات أنظمة متكاملة".

"تتمثل تكنولوجيا المعلومات في المكونات المادية للحاسبات والبرامج الجاهزة (سواء برامج نظم أو برامج تطبيقات)

بالإضافة لشبكات الاتصالات وغيرها من الأجهزة المطلوبة للقيام بمعالجة وتخزين وتنظيم وعرض وإرسال واسترجاع المعلومات وذلك بالكفاءة والسرعة والدقة المطلوبة"<sup>(6)</sup>.

## II. التجارة الإلكترونية:

سنستطرق لتعريف التجارة الإلكترونية وكذا أشكالها وبنيتها التحتية.

### 1- تعريف:

يتكون تعبير التجارة الإلكترونية من كلمة التجارة التي تعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات

وبين الحكومة والمؤسسات والأفراد وتحكمه قواعد ونظم متفق عليها، وكلمة الإلكترونية تعتبر بمثابة توصيف مجال النشاط

التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية التي من بينها شبكة الانترنت.

لقد تعددت تعريف التجارة الإلكترونية ولعل سبب كثرة التعاريف هو سرعة نموها وانتشارها وتطورها، سنقوم بعرض بعض التعاريف من خلالها نحاول الوصول إلى تعريف شامل للتجارة الإلكترونية:

"التجارة الإلكترونية تتمثل في العمليات التجارية التي تتم عبر شبكة الويب، أي أنها استخدام للانترنت في ابتكار وإدارة وتطوير العلاقات التجارية في أي وقت وفي أي مكان عبر العناصر التالية: التعاون، البيع، الشراء، تصميم وتطوير المنتج والتسويق"<sup>(7)</sup>.

تعريف منظمة التجارة العالمية للتجارة الإلكترونية على أنها: "مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية"<sup>(8)</sup>.

تعريف خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "تدل التجارة الإلكترونية عادة على المعاملات والصفقات التجارية التي يتدخل فيها الأشخاص والمؤسسات، وترتكز على تحويل وتحليل المعطيات الإلكترونية على اختلاف أشكالها"<sup>(9)</sup>.

من خلال هذه التعاريف يمكننا صياغة تعريف شامل للتجارة الإلكترونية وهو أن التجارة الإلكترونية تعني إجراء عملية البيع أو الشراء في أي وقت ومن أي مكان ولأي فرد أو مؤسسة أو حكومة باستعمال وسائل إلكترونية حيث أنها تركز على أداء العمل التجاري بكل مرونة وسهولة وفعالية.

## 2- أشكال التجارة الإلكترونية:

تصنف التجارة الإلكترونية إلى عدة فئات وفقاً للعلاقة السوقية بين البائع والمشتري وتتناولها كما يلي<sup>(10)</sup>:

أ. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال BtoB**: يقصد بهذا النوع التعاملات التجارية التي تتم بين مؤسسات الأعمال أي بين مؤسسة تجارية بائعة وأخرى مشتريّة باستخدام شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ويمثل هذا النوع من التجارة الإلكترونية 85% من حجم التجارة الإلكترونية الإجمالية.

ب. **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ومستهلك BtoC**: تشير هذه الفئة إلى التعاملات التجارية التي تتم بين مؤسسة تجارية بائعة ومستهلك متمثل في أفراد يشترون عبر الانترنت وتعد هذه الفئة من أكثر الفئات شيوعاً لانتشار المراكز التجارية على الانترنت والتي تقدم كافة أنواع السلع والخدمات.

ج. **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال وحكومة BtoG**: يقصد به المعاملات التجارية التي تتم بين مؤسسة تجارية وحكومة عبر شبكة الانترنت بحيث تقوم المؤسسات التجارية ببيع المنتجات أو الخدمات إلى المؤسسات الحكومية.

د. **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والموظف BtoE**: تشير هذه الفئة إلى التعاملات التجارية التي تتم بين الموظف والمؤسسة التجارية العامل بها.

## 3- البنية التحتية للتجارة الإلكترونية: تتكون البنية التحتية للتجارة الإلكترونية من أربعة عناصر متكاملة هي:<sup>(11)</sup>

أ. **الشبكات**: تعرف الشبكات على أنها سلسلة من الجوانب المتصلة مع بعضها، ونتيجة للتطورات التكنولوجية والتقنية قد تم التوصل إلى الشبكات التي تنقل البيانات من خلال تجزئة الملفات والرسائل إلى حزم يتم نقلها إلكترونياً من حاسوب إلى آخر عبر شبكة، حيث تمتاز هذه الشبكات بسرعة نقل البيانات بكميات كبيرة بتكلفة أقل، وهناك ثلاث شبكات تستخدم للعمل على ربط المشتركين مع بعضهم البعض وهي الانترنت والانترانت والإكسترانت.

ب. **برمجيات التجارة الإلكترونية**: يتم اختيار برمجيات التجارة الإلكترونية حسب مجالاتها فيما إذا كانت موجهة نحو الأعمال أو موجهة نحو الزبائن وأهم هذه البرمجيات هي:



- برمجيات إدارة الدليل المصور: تقوم بمهام خلق التفاعل والمشاركة في الوقت الحقيقي بين الزبائن ومحتوى الأدلة المصورة الإلكترونية التي تتضمن بيانات مختلفة عن المنتج بطريقة يُسهل الوصول إليها والتعامل معها.
- برمجيات هيئة (شكل) المنتج: هذه البرمجيات تمكن المؤسسات من مساعدة الزبائن على تحديد المنتج الذي يحتاجونه وتشكيله وخصوصا في مجال B to B مباشرة على الخط.

### ج. الأجهزة والملاحق للتجارة الإلكترونية: وتتكون البنية المادية للتجارة الإلكترونية من الأجهزة والملاحق التالية:

- أجهزة الحاسوب: وهي أجهزة حواسيب المستخدم المتصلة بواسطة شبكة الانترنت بالحواسيب المضيفة ويكون لكل حاسوب رئيسي عنوان يتم بالاعتماد عليه إرسال المعلومات واستقبالها.
- المحول: وهو جهاز يقوم بتوصيل أجهزة الحاسوب لدى المستخدم بشبكة الانترنت عبر قنوات الاتصال.
- قنوات الاتصال: وهي وسائل اتصال تقوم بنقل البيانات بين أجهزة الحواسيب عبر الشبكة ومن هذه الوسائل خطوط الهاتف، وكابلات الألياف الضوئية، والأسلاك النحاسية، والأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل.
- د. الموارد البشرية: أحدثت التجارة الإلكترونية الثورة الحقيقية في كيفية قيام الأفراد بأعمالهم والتي ساهمت في توفير وظائف وفرص عمل من نوع جديد تجمع بين المهارات والقدرات الإدارية والتكنولوجية، حيث أصبحت هناك وظائف لا يقوم بها إلا من يمتلك الخبرة والمعرفة في الجانبين الإداري والتكنولوجي.

### III. نظام الحجز الإلكتروني:

سنستطرق للتعريف المختلفة لنظام الحجز الإلكتروني وكذا أهميته.

#### 1- تعريف:

"يعد نظام الحجز الإلكتروني نظام محوسب يستخدم للتخزين والاستعلام والقيام بعمليات الحجز للسفر، استخدمته في البداية مؤسسات الطيران، ثم امتد فيما بعد لتستخدمه وكالات السفر منحت مؤسسات الطيران صلاحية الحجز الإلكتروني لمؤسسات التوزيع العالمي المتخصصة، التي تتيح للعملاء عملية الحجز عبر الانترنت وتتيح نظم التوزيع العالمي الحديثة حجز الفنادق وتأجير السيارات بالإضافة إلى تذاكر السفر، وتذاكر القطارات في بعض الدول. وكذلك يستعمل عملية تغيير خط الرحلة ومقارنة أسعار الخدمات فيما بينها، بالإضافة إلى واجهة رسومية للمقاعد لتسهيل عملية حجزها مقدما"<sup>(12)</sup>.

عملية الحجز الإلكتروني تنسم بالبساطة حيث يتصل المسافر بمؤسسة الطيران إما هاتفيا أو عبر الانترنت ويزود المؤسسة بمعلومات سفره وبرقم بطاقة الائتمان الخاصة به، ومن ثم يحصل على رقم الحجز أو يقوم بطباعته. وعلى المسافر أن يتوجه إلى المطار ويظهر للموظف المسؤول رقم تأكيد الحجز ثم يسلمه أمتعته ويتسلم منه بطاقة ركوب الطائرة وفي حالة عدم وجود أمتعة فتحدث العملية إلكترونيا حيث يدخل رقم الحجز في آلة خاصة ويتسلم منها بطاقة ركوب الطائرة، ويبدو أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه في بعض الدول المتقدمة إلى تقديم خدمة ذاتية لإصدار التذاكر بواسطة المسافر شخصيا باستخدام بطاقة الائتمان وإدخال نظام الدفع الإلكتروني عن طريق شبكة الانترنت بحيث يمكن للمسافر إجراء الحجز بنفسه ودفع قيمة التذكرة الإلكترونية والحصول عليها في أي مكان يختاره.

#### 2- أهمية نظام الحجز الإلكتروني: ترجع أهمية الحجز الإلكتروني من خلال الميزات التي تحملها النظم وهي:

- تسهيل عملية البحث عن الرحلات.
- مقارنة أسعار الخدمات فيما بينها.

- ارتفاع مبيعات مؤسسات الطيران ودخلها كما تقلل التكلفة المصاحبة لطباعة التذاكر وإرسالها.
- زيادة حجم العملاء مؤسسات الطيران والفنادق وغيرها.
- القدرة على تقديم برامج سياحية متكاملة (مثل حجز تذكرة السفر، السيارة، الفندق وغيرها).
- تسهيل العمليات الإدارية وتقلل عدد الموظفين لأنها تجمع أكثر من نظام في نظام واحد.

#### IV. التذكرة الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف للتذكرة الإلكترونية نذكر منها ما يلي:

##### 1- تعريف:

"إن التذكرة الإلكترونية هي مستند ورقي صادر عن مؤسسة الطيران أو وكالة سفر تؤكد أن المسافر قام بشراء التذكرة، ويتم الاحتفاظ بتفاصيل ومعلومات التذكرة بشكل آمن في قاعدة بيانات المؤسسة المصدرة للتذكرة الإلكترونية"<sup>(13)</sup>.

"تعرف التذكرة الإلكترونية بأنها نموذج إلكتروني للتذكرة الورقية وهي طريقة بديلة لتوثيق عملية التذاكر حيث يتم إنشاء سجلاتها في قاعدة المعلومات الخاصة بالناقل المصدر للتذكرة ويتم تخزين تفاصيلها وبيانات الحجز والتذاكر إلكترونيا ويمكن الرجوع إليها في أي وقت، ويعبر هذا الجزء عن القسيمة الإلكترونية، كما يتم تزويد المسافر بوصل مسار الرحلة بدلا من التذكرة الورقية العادية"<sup>(14)</sup>.

نستخلص أن التذكرة الإلكترونية هي نموذج إلكتروني للتذكرة الورقية، وتطبيق عملي للتجارة الإلكترونية.

##### 2- أهمية التذكرة الإلكترونية:

تتجسد أهمية التذكرة الإلكترونية في المميزات التي تتميز بها وتتمثل بما يلي:

- أمانة لا حاجة للقلق من الضياع أو السرقة أو نسيان التذكرة.
- تسهيل إجراءات السفر والحد من حالات التزوير وإساءة استخدامها.
- تغيرات التذكرة يمكن عملها عن طريق الهاتف مما يقلل الحاجة إلى مقابلة موظف الوكالة أو عبر شبكة الانترنت في أي مكان كان.

- أكثر فاعلية في استخدام الانترنت فضلا عن الاستغناء عن تخزين التذاكر.
- بسيطة لا حاجة للحضور للحجز، أو شراء أو تغيير تذكرتك.
- توفر الوقت وتسهل عملية استلام التذكرة وطريقة الدفع كما أنها توفر على مؤسسات الطيران الكثير من المصاريف التي تتطلبها التذاكر الورقية.

- صعوبة احتراقها أو تزويرها فبيانات التذكرة الإلكترونية محفوظة في قاعدة البيانات الخاصة بالناقل المصدر لها فقط.

#### ثانياً: دراسة حالة التذكرة الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية:

##### 1- نظام حجز التذاكر الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية:

تضمن مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية لزبائنهن حجز التذاكر عبر إحدى الطرق المباشرة:

- الحجز عبر وكالات المؤسسة.
- الحجز عبر مركز المكالمات.

- الحجز عبر الانترنت.
  - إلى جانب الطرق غير مباشرة:
  - وكالات الأسفار والسياحة.
  - المؤسسات المتعاقدة.
  - وكلاء البيع العام.
- إن إصدار التذاكر الإلكترونية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية يركز على جانب تقني ذو أهمية بالغة، فتشغيل نظام حجز للتذاكر الإلكترونية يستدعي وجود مجموعة من العناصر التي ترتبط وتتكامل مع بعضها<sup>(15)</sup>.
- نظام الحجز الآلي.
  - محرك الحجز عبر الانترنت.
  - برنامج رحلات الطيران.
  - قاعدة بيانات التسعيرة.
  - خادم التذاكر الإلكترونية.
  - خادم الدفع.
  - شبكة الانترنت.
  - موقع ويب المؤسسة.
- قامت مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية بإنشاء موقع لها على شبكة الانترنت لعرض خدماتها وللبيع مباشرة للزبائن، حيث تمر هذه العملية بالمراحل التالية<sup>(16)</sup>:
- الولوج إلى موقع المؤسسة.
  - إدخال المعلومات حول الرحلة المراد السفر على متنها (تاريخ السفر، الاتجاه، الدرجة...الخ).
  - من خلال محرك الحجز يتم التأكد من إمكانية السفر.
  - بعد البحث يتم عرض معلومات حول الرحلات والأسعار الممكنة التي توافق رغبة الزبون، أو يطلب الزبون تغيير طلبه لعدم توفر ما يريد.
  - في حالة وجود عرض ملائم يقوم الزبون بالدفع الإلكتروني، وذلك بإدخال رقم بطاقته البنكية.
  - بعد التأكد من عملية الدفع يقوم الزبون بتأكيد عملية الحجز الإلكتروني ويتم إصدار التذكرة الإلكترونية.
  - يستطيع الزبون أخيرا طبع تذكرته أو يمكنه الاكتفاء برمز ملفه لتقديمه في المطار مع جواز السفر.

## 2- التذكرة الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية:

شرعت الخطوط الجوية الجزائرية باستخدام التذاكر الإلكترونية في أواخر 2007 وقد نوقشت ضمن جلسات الاستراتيجية المستقبلية لمؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية والتي دامت من 13 إلى 15 فيفري 2008 ليتم الترتيب لتعميمها بداية من 2008/08/31<sup>(17)</sup>.

## 2-1 آثار استخدام التذكرة الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية:

- تعميم استخدام التذاكر الإلكترونية سيوفر ما قيمته 210 مليار سنتيم سنوياً<sup>(18)</sup>، حسب مسؤولي المؤسسة بعد الاستغناء عن التذكرة الورقية، أي أن الأثر الأكبر المترتب عن هذا التعميم هو تخفيض التكاليف ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

| السنوات | تكاليف التوزيع | الرسم على النشاط المهني | تكاليف البيع | رقم الأعمال |
|---------|----------------|-------------------------|--------------|-------------|
| 2007    | 2069462807     | 560722978               | 2630185785   | 46757663993 |
| 2008    | 1929635132     | 636842889               | 2556478021   | 51186098553 |

**المصدر:** المديرية الفرعية للمبيعات والشبكات بالقسم التجاري للمؤسسة

نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع رقم أعمال المؤسسة لسنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007 إلا أن تكاليف التوزيع بها نفس الفترة قد انخفضت، علماً أن هذه الفترة هي الموافقة لمرحلة تحول المؤسسة نحو استخدام التذاكر الإلكترونية (تكاليف التوزيع تتضمن تكلفة شراء الورق، تكلفة شراء وصيانة الآلة الطابعة بالإضافة إلى تكلفة تخزين وأرشفة التذاكر الورقية حيث كانت تخزن لمدة 3 سنوات على الأقل مما يتطلب وجود مستودعات خاصة وأفراد قائمين على ذلك).

- توفر آلية التذاكر الإلكترونية أداة مهمة لدعم إدارة علاقات الزبون في المؤسسة حيث يرتبط نظام حجز التذاكر الإلكترونية الذي يوفر كل المعلومات الخاصة بالزبون مع نظام معلومات علاقات الزبون للمورد **Mercator** ونظام مراقبة المغادرة، الأمر الذي يمكن الزبون من الحصول على الهدية التي تتوافق مع رصيده من الأميال.

- استخدام التذاكر الإلكترونية يمكن من تخفيض الإجراءات الإدارية والملفات الورقية المرتبطة بمعالجة قسيمات التذاكر الورقية، كما يمكن من ربح الوقت المستغرق لفوترة العائد، إضافة إلى تجنب المخاطر المرتبطة بنقل القسيمات الورقية من المطار إلى قسم محاسبة الإيرادات<sup>(19)</sup>.

- شكل التذكرة الإلكترونية ما بين الخطوط أداة مهمة لدعم إدارة علاقات المؤسسة مع شركائها ضمن اتفاقيات ما بين الخطوط حيث تمثل فرص للشراكة ما بين المؤسسة وباقي مؤسسات الطيران الأخرى بما يحقق المنفعة المشتركة ما بين الأطراف والتذكرة الإلكترونية ما بين الخطوط هب عيارة عن توسيع للتذكرة الإلكترونية على الخط<sup>(20)</sup>.

## 2-2 معوقات تطبيق خدمات التذاكر الإلكترونية للخطوط الجوية الجزائرية:

رغم نجاح مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية في تجسيد مشروع التذاكر الإلكترونية والتزامها بالآجال التي حددتها الجمعية الدولية للنقل الجوي إلا أن هناك عدة معوقات تحول دون الاستخدام الكامل والفعال للتطبيقات والخدمات التي توفرها التذاكر الإلكترونية والمتمثلة في:

- عدم اكتمال البنية التكنولوجية لمشروع التذاكر الإلكترونية للمؤسسة يحول دون الاستفادة الكاملة من تطبيقات وخدمات آلية التذاكر الإلكترونية، فمثلاً مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية لم تتمكن حتى الآن من توفير خدمة التسجيل الذاتي في المطار بسبب عدم وضعها لطرفيات الخدمة الحرة في أي من نقاط التوقف التابعة لها.

- زبائن المؤسسة لم يعتادوا على فكرة شراء تذاكر طيران لا ورقية، كذلك الزبائن لا يقبلون بصفة كبيرة على الحجز عبر شبكة الانترنت وذلك راجع لعدة أسباب منها: الثقافة، التعلم وكيفية استخدام التطبيقات المعلوماتية التي يعرضها عليه الموقع.

- إن وجود نظام دفع إلكتروني فعلي في الجزائر لم يتحقق بعد وهذا يمثل عائقا حقيقيا أمام زبائن مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، فهذه الخدمة مقتصرة في الوقت الحالي على الزبائن ممن يملكون بطاقات بنكية أجنبية مثل **Visa Card** و **Master Card**<sup>(21)</sup>، أو بطاقات السحب بين البنوك التي دخلت حيز التنفيذ في 03 أكتوبر 2016 حيث ستمكن كل جزائري مالك لحساب بنكي من استعمالها في تسعة قطاعات خدماتية وتجارية على غرار دفع فواتير المياه والكهرباء وشراء تذكرة على متن الخطوط الجوية الجزائرية سواء باستعمال الحواسيب أو الهواتف النقالة الذكية غير أن عددهم اليوم مليون و300 ألف، ويتوجب على الزبائن فقط تفعيل خدمة **E-payment** على مستوى البنوك التي منحتهم بطاقات السحب، ولحد الآن لم يتم تعميم خدمة **E-payment** للزبائن أصحاب الحساب البريدي والذين بلغوا 16 مليون<sup>(22)</sup>.

## 2-3 النتائج:

- مكن استخدام التذاكر الإلكترونية مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية من توفير التكاليف ودعم علاقتها بالشركاء والزبائن.
- عدم استفادة مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية من كل تطبيقات وخدمات التذاكر الإلكترونية بسبب عدم اكتمال البنية التحتية للمشروع (مثلا الحجز الذاتي).
- امتلاك مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية مستوى جيد من التكنولوجيا لكن لا يتم استخدامها بشكل عقلائي، فالمؤسسة تملك موقع ويب لكن يعرض من خلاله معلومات قديمة لا تجدد باستمرار.
- بالرغم من أن الخطوط الجوية الجزائرية تقوم ببيع التذاكر الإلكترونية عبر موقعها إلا أن الزبائن ينتقلون إلى الوكالات وذلك بسبب عدم تطور نظام الدفع الإلكتروني بالجزائر.
- عدم تعود الزبائن على فكرة عدم الحصول على تذكرة ورقية مما يجبر المؤسسة على طبع التذكرة الإلكترونية في ورقة عادية وتسليمها للزبائن.

## الخاتمة:

نجحت مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية باستخدام التذاكر الإلكترونية عرضا عن التذاكر الورقية ويعتبر هذا الاستخدام آلية جديدة لتوزيع خدماتها للنقل الجوي من أهمل الخطوات التي خطتها في مسار الممارسة التجارية الحديثة المستندة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد حقق لها ذلك عدة فوائد أهمها وفورات في التكاليف تقدر بـ 90% من تكلفة إصدار التذكرة الواحدة، كما ساعدها على تدعيم علاقتها مع شركائها وزبائنهم، إلا أن أهداف مشروع التذاكر الإلكترونية لم تتحقق بشكل تام بالنظر للمعوقات التي تحول دون الاستخدام الفعال لهذه التكنولوجيا وأبرز هذه المعوقات نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> - غسان قاسم اللامي: "تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص13.
- <sup>2</sup> - عبد الله فرغلي علي موسى: "تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التعليمي والإلكتروني"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص16.
- <sup>3</sup> - فايز جمعة صالح النجار: "نظم المعلومات الإدارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص20.
- <sup>4</sup> - محمد الصيرفي: "إدارة تكنولوجيا المعلومات"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص274.
- <sup>5</sup> - علاء عبد الرزاق السالمي: "نظم إدارة المعلومات"، القاهرة، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص15.
- <sup>6</sup> - محمد الصيرفي: مرجع سبق ذكره، ص281.
- <sup>7</sup> - مصطفى يوسف كافي: "التجارة الإلكترونية"، دمشق، دار ومؤسسة رسلان، 2010، ص8.
- <sup>8</sup> - محمد الصيرفي: "البيع والشراء عبر الانترنت"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص147.
- <sup>9</sup> - خالد مصطفى قاسم: "دور آليات التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة العربية البيئية"، مصر، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2011، ص5.
- <sup>10</sup> - ناصر خليل: "التجارة والتسويق الإلكتروني"، دار أسامة، الأردن، 2015، ص30.
- <sup>11</sup> - علاء الحامي وغصون السعدون: "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الإلكترونية المتطورة"، دار وائل، الأردن، 2016، ص227.
- <sup>12</sup> - [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com)
- <sup>13</sup> - La Revue « **La qualité en marché** », éditée par la Direction qualité Air Algérie, PM.
- <sup>14</sup> - وثائق داخلية للقسم التجاري، الخطوط الجوية الجزائرية.
- <sup>15</sup> - IATA, « **Comment fonctionne l'E-ticket** », Atelier E-ticket régional, 2005, p.8.
- <sup>16</sup> - [www.airalgérie.dz](http://www.airalgérie.dz) (10/11/2016).
- <sup>17</sup> - [www.echouroukonline.com/ara/articles/4425.html](http://www.echouroukonline.com/ara/articles/4425.html), 18/11/2016, 22h00.
- <sup>18</sup> - [www.echouroukonline.com/ara/articles/4425.html](http://www.echouroukonline.com/ara/articles/4425.html), 18/11/2016, 22h00.
- <sup>19</sup> - Le billet Electronique E-ticket : Guide de l'utilisateur d'Air Algérie, Cellule Communication et Formation, Avril 2007, pp.20 et 24.
- <sup>20</sup> - Le billet Electronique E-ticket : Guide de l'utilisateur d'Air Algérie, Cellule Communication et Formation, Avril 2007, pp.20 et 24.
- <sup>21</sup> - [Iqtissadehlogspot.com/2015/05/CIB.html](http://Iqtissadehlogspot.com/2015/05/CIB.html). (18/11/2016) 21h40.
- <sup>22</sup> - [El-Khabers.com/press/article/M2786/](http://El-Khabers.com/press/article/M2786/) #sthash.alypous.dpbs. هكذا يتم الاستفادة من خدمة الدفع الإلكتروني

## دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير أداء وكفاءة السوق المالي

### - دراسة حالة بورصة عمان -

قويدر معاش

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجلفة

قويدر عياش

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الاغواط



#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير الأسواق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نماذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لاختبار تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكليه المباشر والمحفظي، على مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس مستوى نشاط وتطور بورصة عمان، والمتمثلة في: نسبة القيمة السوقية، نسبة حجم التداول، معدل الدوران ومؤشر السوق، أما الإطار الزمني للدراسة فشمل الفترة "2000-2014" وقد كشفت نتائج الدراسة على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي في تفسير التغيرات في المؤشرات المالية لبورصة عمان متواضعة حيث تراوحت بين 52% و63%.

**الكلمات الدالة:** استثمار أجنبي مباشر، سوق مالي، تقييم مالي، تنمية سوق مالي.

#### Résumé

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution de l'investissement étranger dans le développement des marchés financiers. Pour atteindre cet objectif un modèle de régression multiple a été estimée en utilisant la méthode des moindres carrés, et avec l'aide du programme statistique Eviews 8 pour tester l'effet des flux d'investissements étrangers, directs et indirectes, sur un ensemble d'indicateurs financiers qui mesurent le niveau d'activité et de l'évolution de la Bourse d'Amman, ces indicateurs sont: Market Capitalization Ratio, Value Traded Ratio, Turnover ratio et Market Index. Le contexte chronologique de l'étude s'étend de la période de 2000 à 2014. Les résultats de cette étude ont révélé que la contribution de l'investissement étranger direct et l'investissement de portefeuille dans l'interprétation de l'évolution des indicateurs financiers de la Bourse d'Amman est modestes qui se situait entre 52% et 63%.

**Les Mots clé:** l'investissement étranger, marchés financiers, l'évolution financiers, développement marchés financiers.

**تمهيد:**

ساهمت العديد من المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية، كتحرير أسواق التمويل والتدفقات المالية، في زيادة التدفقات الرأسمالية إلى العديد من الدول، كما أصبح الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التدفقات المعاصرة. وقد أدى ذلك إلى احتدام التنافس بين الدول النامية لزيادة نصيبها النسبي من هذه التدفقات، فلجأت هذه الدول إلى استخدام العديد من الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي وعملت على تحرير أسواقها من القيود التي قد تعوق تدفق هذه الاستثمارات، فتمكنت بعضها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتنمية مواردها البشرية والارتقاء بمستوى التكنولوجيا المحلية، إلا أن البعض الآخر عجز عن تحقيق المتطلبات الاقتصادية اللازمة لتشجيع تلك الاستثمارات.

كما عملت العديد من الدول على تحرير أسواقها المالية نظراً للدور الذي تلعبه في تجميع رؤوس الأموال وتنشيط مجالات الاستثمار العام والخاص وتنشيط الاقتصاد القومي ككل، فقد حرصت الدول النامية على إنشاء أسواق لرأس المال بها، ولم تعد أسواق رأس المال مقتصرة على الدول المتقدمة فقط. وقد حققت العديد من الأسواق الناشئة نجاحاً كبيراً في برامجها للإصلاح الاقتصادي، وحققت معدلات نمو مرتفعة أصبحت معها مغرية لتدفق رؤوس الأموال إليها، فاستطاعت بذلك أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية التي ساهمت بدورها في تطوير هذه الأسواق.

**محاور الدراسة:****الجانب النظري:**

- ✓ مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية ؛
- ✓ أهمية مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ؛

**الجانب التطبيقي:**

- ✓ اختبار تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على نشاط بورصة عمان ؛
- ✓ متغيرات الدراسة ؛
- ✓ الصيغة الرياضية للنموذج ؛
- ✓ اختبار الفرضيات ؛
- ✓ النتائج .

**أولاً: الإطار النظري للدراسة**

يقصد بالاستثمار من الناحية الاقتصادية التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات. وتبويب الاستثمارات من ناحية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية. أما الاستثمارات المحلية فتشتمل على جميع فرص الاستثمار المتاحة في السوق المحلي. في حين يعد كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر، استثماراً أجنبياً بالنسبة للبلد المستثمر فيه. ويسمح الاستثمار الأجنبي للشركات والأفراد بتداول رأس المال من خلال مناقشته بين الدول لأغراض التملك والاستثمار في الموجودات المختلفة والمساهمة في تأسيس المنظمات المتنوعة.



## 1 - مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه تلك التدفقات الرأسمالية سواء في شكل أصول مالية أو إنتاجية ملموسة أو غير ملموسة والتي يكون مصدرها من خارج الدولة المضيفة، والتي توظف في مشاريع استثمارية مستقلة أو مشتركة تدار على أسس تجارية<sup>(1)</sup>. وبذلك فالاستثمار الأجنبي هو عملية تنتقل من خلالها الموارد الاقتصادية بصورة عامة لغرض المساهمة في الإنتاج وعمليات التنمية الاقتصادية، وتفرق الأدبيات عموماً بين نوعين من الاستثمار الأجنبي وهما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يعرف كذلك بالاستثمار المحفطي.

ويكمن معيار التمييز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي في الشركة، وعليه فإذا كان الشخص المستثمر له حق التحكم في الشركة فهو يعد مستثمراً مباشراً، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر. ويتحدد حق التحكم بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول، فقد يتمثل في أغلبية رأس المال، وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في رأسمال<sup>(2)</sup>.

وانطلاقاً من ذلك فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في المشاركة الأجنبية في استثمارات لا يكون فيها أي نوع من أنواع الرقابة على النشاط الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي، ويأتي من خلال الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات، بهدف تحقيق معدل عائد معين دون حق ممارسة أي نوع من الرقابة في إدارة المشروع الاستثماري<sup>(3)</sup>. ينطوي الاستثمار الأجنبي غير المباشر على شراء الأصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذاباً لمستوى معين من المخاطر مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول. ويشمل الاستثمار المحفطي شراء السندات الحكومية والسندات التي تصدرها الشركات. كما تتضمن أيضاً شراء الأسهم طالما أنها لا تنطوي ضمناً على مصلحة الرقابة على المنشأة المصدرة لهذه الأسهم<sup>(4)</sup>.

يتضح مما سبق أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يأتي من خلال استثمار الحافطة، ويعتمد على أحد وسائل تنويع محفظة الاستثمارات (التنويع الدولي) بهدف التقليل من مخاطر الاستثمار والحصول على عوائد مالية أكبر. ويتصف هذا الاستثمار بأنه يتعلق بقيام مستثمرين أجانب بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) دون أن يترتب على ذلك رقابة إدارية من قبل المستثمر.

يتم هذا الاستثمار عادة - من قبل مؤسسات التمويل، كالبנק وصناديق الاستثمار أو المستثمرين التأسيسيين (مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين) أو حتى من قبل الأفراد سواء كانوا مستثمرين أو مضاربين<sup>(5)</sup>.

أما النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي فهو الاستثمار الأجنبي المباشر ويعرف بأنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة هيئة مقيمة في أحد الاقتصاديات في مشروع مقيم في اقتصاد آخر<sup>(6)</sup>.

وترى منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته<sup>(7)</sup>. يتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعني ضمناً أن المستثمر يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

وتنص الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي على أن امتلاك المستثمر الأجنبي المباشر لـ 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة الشركات المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة الشركات غير المساهمة) دليل على وجود الاستثمار المباشر<sup>(8)</sup>.

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ركزت في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما ميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار المحفطي<sup>(9)</sup>.

يتضح مما سبق وجود تشابه بين التعريفات المذكورة من حيث المضمون، حيث تتفق جميعها في نظرهما للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفقا لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً، وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

ولكن على الرغم من هذه التعريفات فإن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر له تفسيرات عدة اعتماداً على الاتفاقيات التي تعرف مداه والنشاطات الداخلة فيه والقواعد التي تحكم المشاركة فيه، فتعريف الاستثمار الأجنبي ومداه ومحدوديته منصوص عليها بوضوح في قانون كل دولة تهدف إلى جذبه، وعلى الرغم من اختلاف التعريفات المعطاة للاستثمار الأجنبي المباشر فإن جميع التعريفات تؤكد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن سيطرة على عملية الإنتاج في البلد المضيف. وقد اختيرت قاعدة العشرة بالمئة رغم أنها نسبة عشوائية إلى حد ما لضمان اتساق التصنيف بين أشكال الاستثمار الأجنبي في إحصاءات مختلف الدول، حيث لوحظ وجود عدم تماثل في بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاديات المختلفة، بسبب التباين في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر وتباين الأسس التي يتم على أساسها احتساب تدفق الاستثمار.

ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، كما أن حق المستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار والرقابة على المجالات أو المشروعات التي يتم فيها الاستثمار تقلل عنصر المخاطرة، وهذا الحق لا يتوفر لمجالات الاستثمار في محفظة الأوراق المالية<sup>(10)</sup>.

وعلى الرغم من أن الاستقرار السياسي يمثل العامل الأهم الذي يسهل تدفق كلا النوعين من الاستثمار، إلا أن ما يحفز مستثمري محفظة الأوراق المالية هو العائدات المالية لاستثماراتهم عبر الزيادة في قيمة رأس المال وأرباح الأسهم، لذلك فهم يعلقون أهمية كبيرة على معايير عالية في كشف المعلومات وسهولة خروج رأس المال من البلد بنفس سرعة دخوله إليه، لأجل ذلك يطلق على هذا النوع من الاستثمارات "بالأموال سريعة التنقل". من ناحية أخرى يهتم المستثمر الأجنبي المباشر بحجم ونمو السوق وتكاليف اليد العاملة، وغيرها من العوامل التي تساهم في تخفيض تكلفة العملية الإنتاجية<sup>(11)</sup>.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار المحفطي في المقام الأول وفقاً لمدى السيطرة التي تمنح للمستثمر، فالاستثمار المباشر يسمح للمستثمر بالحصول على تأثير دائم على الشركة وعلى قدر مبالغته على إدارتها في حين يمثل الاستثمار المحفطي جميع الاستثمارات الأخرى، بما في ذلك شراء الأصول المالية إذا كان الغرض منها عدم الحصول على سيطرة على إدارة الأصول الحقيقية التي تكمن وراء هذه الأصول المالية، ومن الأمثلة الأخرى عن الاستثمار المحفطي سندات الدين للشركات، الرهون العقارية، وعقود الإيجار والامتيازات<sup>(12)</sup>.

وعلى العموم يميل العديد من الاقتصاديين إلى تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، من خلال بعدين<sup>(13)</sup>:

■ **البعد الإداري:** أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما، حيث يصنف الاستثمار عادة على أنه استثمار مباشر إذا كانت حصة الأسهم أكبر من 10%، لكن هذا المعيار لا يكون صحيحا دوماً، ففي بعض الأحيان يكون لمستثمر حصة أصغر، ودوراً أكثر نشاطاً من مستثمر يمتلك حصة أكبر ومع ذلك لا يضطلع بدور نشط في إدارة المشروع المعني.

■ **البعد الزمني:** ووفقاً لهذا البعد يتميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر بكونه قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فالغاية الكامنة وراء تدفقه هو المشاركة في إيرادات المشاريع المحلية من خلال المكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم، ومن المهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي غير المباشر أن يكون رأس المال سهل التحويل إلى البلد الأم، أما عند تعهد الشركات عابرة القارات بالاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تكون أكثر اهتماماً بالوصول إلى الأسواق والموارد، ودعم قدرتها التنافسية. وعموماً تميل هذه الشركات إلى الأفق الاستثماري طويل الأمد أكثر من مستثمري الحوافز المالية. إلا أن دوافع قوى الاستثمار ليست بهذا الوضوح الصارخ دائماً، لاسيما في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر برأس المال المخاطر، إذ يميل الأفق الاستثماري إلى أن يكون أطول أجلاً. وفي هذه الحالة ومع وجود سيطرة إدارية طويلة الأجل من الصعب التفريق بين نوعي الاستثمار الأجنبي.

## 2 - عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية

إن قرار الاستثمار في دولة معينة يعتمد على عدة محددات من حيث مدى تحقيقها لأهداف وطموحات الشركات الأجنبية المستثمرة. فقرار الشركة بالاستثمار في دولة معينة يتوقف على ملائمة المناخ الاستثماري السائد، ويقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية<sup>(14)</sup>.

يتضح مما سبق أن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والقانونية. ورغم أن الدراسات تشير إلى أن المخاطر السياسية ليست المؤثر الأول في اتجاه الاستثمارات الدولية، ولكن تحتل المكانة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية. ومع ذلك يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي من أهم المؤثرات على اتجاه تدفق الاستثمار الدولي، حيث ينعكس الاستقرار السياسي والأمني على وجود الاستثمارات الدولية واحتمال زيادتها. وعموماً ينفر المستثمر الأجنبي من النظم السياسية كثيرة التدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، والتي تفرض قيوداً كثيرة على الاستثمار، ولا يأتي المستثمر الأجنبي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم ومدى استقرار ذلك النظام، حيث لا يتوقع أن يقوم المستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتتغير فيها الحكومة بصورة سريعة. كما أن للنظام السياسي الذي تنتهجه الدولة تأثيراً على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية التي تتسم بسياساتها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، تجعل المستثمر يشعر بالأمان، مما يشجعه على استثمار أمواله في تلك الدولة، بينما النظم الدكتاتورية التي لا يسود فيها احترام القانون، يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحوها<sup>(15)</sup>.

كما تعتمد الاستثمارات الأجنبية بصفة رئيسة على وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر، يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، ويكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر، ويقدم

ضمانات كافية لحمايته من أنواع معينة من المخاطر مثل التأمين، المصادرة، نزع الملكية... الخ، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج. كما لا يمكن تجاهل تأثير البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة على تدفق الاستثمارات الدولية، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار أدى ذلك إلى جذبه والعكس الصحيح<sup>(16)</sup>.

أما أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فتتمثل فيما يلي<sup>(17)</sup>:

♦ حجم السوق الحالي أو المتوقع في الدولة المراد الاستثمار فيها، فالسوق الصغير لا يشجع على الاستثمار. ومن المقاييس المستخدمة للاستدلال على حجم السوق: عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني... الخ.

♦ درجة الانفتاح على العالم الخارجي، حيث يميل المستثمر الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها.

♦ تكلفة عناصر الإنتاج، من أيد عاملة ومواد أولية وغيرها، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة منخفضة كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة.

♦ النظام الضريبي وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية وغيرها من الحوافز التي تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها. إلا أن دورها محدود، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة للاستثمار.

♦ وجود سوق مالية منظمة تعتمد التكنولوجيا المتقدمة في الإفصاح و بث المعلومات بسرعة ودقة وشفافية عالية، تردع أنظمتها وتعاقب المخالفين لتعليمات تداول الأسهم فيها. وذلك بالإضافة إلى توفر السيولة في تلك الأسواق بشكل يتيح للمستثمر الدولي حرية الدخول إليها والخروج منها بسهولة ودون تحقيق خسائر كبيرة<sup>(18)</sup>.

♦ مدى توفر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها.

♦ توفر البنية التحتية مثل الطرق، وخدمات الكهرباء والاتصالات والمرافق الأخرى، ولهذه البنية علاقة بحجم الاستثمار فهي تسهم في تقليل تكلفة الأعمال، لذلك تعتبر الدول التي تتوفر فيها هذه البنية جاذبة للاستثمار.

♦ استقرار وثبات البيئة الاقتصادية الكلية، الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير الاقتصاد والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار.

♦ مستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الدولة لأفرادها، بالإضافة إلى الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع والعادات والتقاليد، وهي عوامل تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي.

### 3- أهمية مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية

تنتج أهمية مساهمة الموارد الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية من عدة عوامل أهمها<sup>(19)</sup>:

❖ ضخامة رؤوس الأموال التي تمتلكها الاستثمارات الأجنبية وما ينتج عنها من مزايا وفوائد أهمها:

- توفير الأموال اللازمة لتغذية مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة، حيث يساهم انسياب رؤوس الأموال الأجنبية في توفير موارد النقد الأجنبي.

- تخفيف الضغط على المدخرات المحلية، وهو ما يترتب عليه زيادة في حجم الاستهلاك والطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

- زيادة عمق وسيولة سوق الأوراق المالية، كما يتيح إصدار أدوات دين أطول أجلا وأقل كلفة من القروض المصرفية مما يزيد من ربحية الشركات ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام. وبذلك فإن الاستثمار المحفزي يحقق منافع عديدة للدول النامية، فهو يساهم إسهاما فعالا في تنشيط أسواقها المالية وفي تطويرها.
- لا ينشأ عن مساهمة الاستثمار الأجنبي مديونية، حيث لا يتولد عنه التزامات تعاقدية بدفع مبالغ محددة في أوقات محددة مثل القروض، فالالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع من الناحية التمويلية بقدر من المرونة، ولا تلقي عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات مثل خدمة الدين عند التمويل باستخدام القروض.
- انعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية وغير الرسمية والتي تكون غير ملائمة ونمط التنمية المستهدف.

#### ❖ امتلاك أحدث أساليب التقنية الإنتاجية والتي من شأنها أن تساهم في:

- استغلال الموارد الاقتصادية المحلية استغلالا أمثل وتشغيل العاطل منها.
- زيادة الإنتاج بسبب رفع كفاءة الموارد الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها.
- زيادة وتحسين جودة الإنتاج المحلي ورفع قدرته التنافسية.
- زيادة تأهيل اليد العاملة المحلية ورفع قدرتها في التعامل مع الأساليب الفنية الحديثة للإنتاج.

#### ❖ امتلاك الأساليب الإدارية المتطورة وما ينتج عن ذلك من:

- حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتقليل الفاقد منها.
- الاستفادة من عنصر الزمن في العمليات الإنتاجية المختلفة وذلك عن طريق ضبط عمليات الحضور والغياب والمراقبة الحديثة للمنتجين وكيفية تشغيلهم للآلات والمعدات والحرص على توفير المواد الخام وقطع الغيار في الوقت المناسب ودون إهدار أو تضییع للوقت.
- إتباع طرق التخزين العلمية الحديثة سواء من حيث السعة التخزينية وعمليات التصنيف والتبويب أو من حيث التغليف وطرق المناولة... الخ.

#### ❖ القدرة على ترويج وتسويق وبيع المنتجات:

- إن معظم أو كل الشركات الدولية لها القدرة على ترويج وتسويق وبيع المنتجات التي تقوم أو تشارك في إنتاجها وذلك بما تمتلكه من شهرة واسم تجاري يساعد على رفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات وتسهيل عملية تسويقها وبيعها في أسواق أوسع. إضافة إلى أن معظم هذه الشركات لها فروع ومراكز تسويق منتشرة في عدة أسواق، وتستطيع من خلالها ترويج وتسويق وبيع هذه المنتجات.

- ❖ تحت المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية على تطوير القواعد الحاسبية ونظم التقارير، وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات، وذلك نتيجة طلب المستثمر الأجنبي، لاسيما المستثمر المؤسسي، لمستوى متقدم من القواعد والإجراءات التنظيمية للتعامل ونظم المعومات والإفصاح الجيد وأيضا طلبه توافر مستوى متقدم من الخدمات التي تساعد على التداول مثل شركات السمسرة، الحفظ والإيداع والتسوية والمقاصة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة نمو وكفاءة الأسواق الناشئة.

❖ يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى إيجاد حلقة حميدة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تملك تكنولوجيا مالية متقدمة يكون لها أثرها في اجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع على تنشيط الاستثمار الأجنبي.

وبالرغم من هذه المزايا التي قد تسهم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تحقيقها إذا ما أحسن استغلالها وتوجيهها بالشكل المناسب في الاقتصاد، ففي الوقت نفسه تخلف بعض الآثار السلبية يؤدي إلى تقليل فعالية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، فقد تفوق التحويلات المباشرة وغير المباشرة للشركات عابرة القارات الوفرة في النقد الأجنبي الناتج عن انتهاج سياسة إحلال الواردات أو عوائد الصادرات والتدفقات المبدئية لرأس المال، مما يكون له أثر سلبي على ميزان المدفوعات. كما أن هذا الاستثمار لا يساهم بالضرورة في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الإنتاج، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف. كما يشكك في الدور الذي تلعبه الشركات عابرة القارات في التنمية الاقتصادية، فهي تسبب خللاً اقتصادياً ونمواً مشوهاً، ذلك لأن دورها في التنمية هو دور غير ثابت وغير متوازن، فقد ينمو قطاع على حساب قطاع، أو طبقة على حساب طبقة. كما انتقدت الاستثمارات الأجنبية كونها تصدر للمجتمعات المحلية أنماطاً سلوكية وحضارية وعادات وتقاليد لا تتماشى وتقاليد تلك المجتمعات<sup>(20)</sup>.

ومن الأضرار الأخرى، التي تتسبب فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إيذاء الصناعات المحلية بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والإعلان، فتؤدي المنافسة الشديدة إلى تراجع نشاط الشركات المحلية أو حتى إغلاقها كلياً. وبالتالي يكون الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي على مستوى التشغيل سالباً وبدل أن يؤدي إلى تخفيض مستوى البطالة نجده يساهم في تفاقمها، خاصة إذا اعتمدت الشركات عابرة القارات على صناعات وتكنولوجيا قليلة العمالة، ناهيك عن الأضرار التي قد تلحقها هذه الاستثمارات بالبيئة في غياب الرقابة من تلوث واختلال في التوازن... الخ<sup>(21)</sup>.

كما أن الاستثمار المحفطي ينطوي على قدر من المخاطر، أهمها أنه يتم لاعتبارات المضاربة، وقد يقوم على معدلات تفضلية لسعر الفائدة وتوقعات سعر الصرف، وليس على أساس اعتبارات طويلة الأجل، وتكون حركتها عادة نتيجة لتشوهات المخاطر المعنوية من الضمانات الضمنية لسعر الصرف أو استعداد الحكومات لإنقاذ النظام المصرفي. والاستثمارات المحفظة هي أول من يسارع إلى الهرب في أوقات الاضطرابات، وكانت مسؤولة عن دورات الازدهار والإفلاس في فترة التسعينات<sup>(22)</sup>.

فالاستثمارات المحفظة قد تتسبب في آثار سلبية على الاقتصاد المحلي إذا ما كانت في صورة استثمارات قصيرة الأجل شديدة التقلب، وتنشأ المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التدفقات نتيجة لاحتمال اتخاذ المستثمر الأجنبي قراراً مفاجئاً بمغادرة البلد الذي يستثمر فيه. ويتخذ المستثمر عادة هذا القرار عندما يفقد ثقته في اقتصاد البلد المعني وذلك بسبب تعرضه لصدمة سلبية مثل حدوث تطور سياسي غير متوقع، أو ارتفاع تكاليف الاستثمار في الأوراق المالية أو حدوث تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الفائدة والتي تعد من أهم العوامل التي تؤثر سلباً على الاستثمار في الأسواق المالية. وفي مثل هذه الحالات يسارع المستثمر الأجنبي إلى تصفية استثماراته في ذلك البلد، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تقلبات أسعار الأصول المالية، كما قد يؤدي إلى مزيد من تقلبات أسعار الصرف أو أسعار الفائدة أو كليهما، بالإضافة إلى ذلك إذا كان رصيد الاحتياطيات الدولية

عند مستوى منخفض، فإن ذلك قد يسبب أزمات في ميزان المدفوعات وكل ذلك قد يخلق تيقنا بالنسبة للمستثمر، ويحدث ارتدادا عكسيا لمثل هذه التدفقات الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني ككل<sup>(23)</sup>.

ومن هنا فإنه يتعين على الدول المتلقية للاستثمار أن تشجع استثمارات المحفظة طويلة الأجل والأنواع الأكثر استمرارية حيث إنها تسهم في النمو الاقتصادي لهذه الدول وتقلل من مخاطر تقلب الأنواع المضاربة من تدفقات المحفظة.

ثانياً: اختبار تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على نشاط بورصة عمان

سنحاول اختبار هذا الأثر من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد

### 1- متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات المستقلة في:

- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ "FDI"،
- نسبة الاستثمار المحفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ "PI"،
- وقد اعتمدنا على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية<sup>(24)</sup> التي يعدها صندوق النقد العربي للحصول على المتغيرات المستقلة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

أما المتغيرات التابعة فتتمثل في بعض المؤشرات التي تقيس نشاط وتطور السوق المالي<sup>(25)</sup>:

- نسبة القيمة السوقية: MarketCapitalizationRatio ونرمز لها بـ "MCR"، وتمثل قيمة الأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر قدرة السوق المالي على تعبئة رأس المال اللازم للاستثمار، أي قدرته على حشد المدخرات لتوجيهها إلى المنشآت المقيدة في السوق.
- نسبة حجم التداول: Value Traded Ratio ونرمز لها بـ "VTR"، وتمثل قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، وتشير إلى حجم التعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، وهي تعكس بشكل كبير مستوى السيولة في الاقتصاد الوطني.
- معدل الدوران: Turnover Ratio ونرمز له بـ "TR"، ويشير إلى قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية مقسومة على القيمة السوقية، وهو بذلك يقيس حجم المعاملات بالنسبة لحجم السوق.
- الرقم القياسي لأسعار الأسهم: ونرمز له بـ "Index"، وتعتبر من أهم المؤشرات في الأسواق المالية التي تدل على مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام للأسعار، وتستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى.

### جدول رقم 1: نسبة التزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح

#### عن البيانات المالية الدورية للسنوات 2012-2015

| 2015  | 2014  | 2013  | 2012   | البيانات الدورية      |
|-------|-------|-------|--------|-----------------------|
| %89.1 | %92.6 | %91.3 | %90.22 | نتائج الأعمال الأولية |
| %84.4 | %81.3 | %85.6 | %63.9  | التقرير السنوي        |
| %86   | %85.5 | %85.4 | %87.6  | التقرير نصف السنوي    |

المصدر: هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي 2015، انظر: <http://www.jsc.gov.jo/library/635995107208802178.pdf>

اعتمدنا على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الرسمي لبورصة عمان للحصول على بيانات المتغيرات التابعة. كما أوضحنا سابقاً سيتم في كل مرة تقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لتحديد أثر المتغيرات المفسرة على كل متغير تابع، كما سوف نعتمد على مستوى معنوية 10% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ويوضح الجدول رقم (2) عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (2): عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

|              | FDI      | PI        | MCR      | VTR      | TR       | INDEX    |
|--------------|----------|-----------|----------|----------|----------|----------|
| Mean         | 8.530232 | -0.856003 | 129.9926 | 52.94553 | 59.94313 | 2283.553 |
| Median       | 6.138127 | -2.115589 | 107.5218 | 25.66297 | 58.10000 | 2165.500 |
| Maximum      | 24.45374 | 4.909123  | 298.7910 | 189.0314 | 102.1770 | 4259.700 |
| Minimum      | 1.127113 | -4.863113 | 58.50376 | 5.579674 | 11.25100 | 813.3000 |
| Std. Dev.    | 6.119491 | 3.144600  | 70.37862 | 57.93466 | 32.42966 | 943.8520 |
| Skewness     | 1.170151 | 0.333234  | 1.122747 | 1.160632 | 0.024255 | 0.360140 |
| Kurtosis     | 4.027568 | 1.784400  | 3.305833 | 3.053144 | 1.456055 | 2.739144 |
| Jarque-Bera  | 4.083067 | 1.201164  | 3.209860 | 3.369434 | 1.491324 | 0.366781 |
| Probability  | 0.129829 | 0.548492  | 0.200904 | 0.185497 | 0.474420 | 0.832443 |
| Sum          | 127.9535 | -12.84004 | 1949.889 | 794.1829 | 899.1470 | 34253.30 |
| Sum Sq. Dev. | 524.2744 | 138.4391  | 69344.10 | 46989.95 | 14723.56 | 12471992 |
| Observations | 15       | 15        | 15       | 15       | 15       | 15       |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 2- الصيغة الرياضية للنموذج

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 FDI_i + \beta_2 PI_i + \mu_i$$

حيث:

$Y$ : المتغير التابع والذي يتم استبداله في كل مرة بأحد مؤشرات السوق المالية.

$\mu_i$ : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعتبر بعنفاً المتغير التبعي على النموذج لتدريجاً سبباً معينة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$  تمثل معالم النموذج

$i$ : يعبر عن عدد المشاهدات وتمثل 15 مشاهدة.

## 3- اختبار الفرضيات

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحاً أو غير صحيح، وتثبت صحته من خلال اختبار.

❖ اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات: ويتم ذلك من خلال دراسة المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة لكل

متغير مفسر على حده باستخدام اختبار Student، والذي يستخدم لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد<sup>(26)</sup>.

وانطلاقاً من الفرضيات التالية:

$$H_0 : \beta_j = 0$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0$$



عند مستوى معنوية 10% نقارن  $t$  المحسوبة بـ  $t$  الجدولة، حيث أن  $t$  الجدولية تساوي  $t_{14}^{0.05} = 1.76$  فإذا كانت  $t$  المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من  $t$  الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: ولدراسة المعنوية الإحصائية للنموذج ككل نعتمد على اختبار Fisher، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية: (27)

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_K = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0 \vee \beta_1 \neq 0 \vee \beta_2 \neq 0 \vee \dots \beta_K \neq 0$$

ونقارن  $F$  المحسوبة بـ  $F$  الجدولية عند درجة حرية البسط  $(k-1)$  ودرجة حرية المقام  $(n-k)$  فإذا كانت  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر والنموذج ككل له معنوية.

❖ اختبار جودة التوفيق والارتباط: وذلك باستخدام معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2$  الذي يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد. أي هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (28).

وتتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي واحد فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي صفراً فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة وأن جودة التوفيق عند الحد الأدنى.

❖ اختبار داربن واتسون (Durbin Watson Test): ويعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في الكشف عن الارتباط الذاتي، وذلك باستخدام إحصائية الاختبار  $(d)$  والتي تأخذ قيمة دنيا  $(dl)$  أو قمة عليا  $(du)$ .

#### 4- تقدير وتقييم النماذج

باستخدام برنامج *Eviews* تم التوصل إلى النتائج التالية:

النموذج الأول: نسبة القيمة السوقية

وكانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

|                                     |                 |           |
|-------------------------------------|-----------------|-----------|
| $MCR = 81.64 + 6.46FDI + 7.93PI$    |                 |           |
| $(3.29)$                            | $(2.81)$        | $(1.77)$  |
| $R^2 = 0.64 \quad \bar{R}^2 = 0.58$ |                 |           |
| $F=10.65$                           | $Prob = 0.0021$ | $DW=1.58$ |

وتوضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، تأخذ إشارة موجبة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنه:

- ✓ من أجل المعامل  $\beta_0$  الثابت نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 3.29 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_0$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
  - ✓ من أجل المعامل  $\beta_1$  للمتغير التفسيري (FDI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 2.81 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
  - ✓ من أجل المعامل  $\beta_2$  للمتغير التفسيري (PI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 1.77 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_2$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- سننتقل الآن لاختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- إحصائية فيشر: بالاستعانة بالجدول المالي عند درجة حرية البسط 2 ودرجة حرية المقام 12 نجد  $F_{12}^2 = 3.89$  وبما أن  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول إحصائياً.

- معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2$ : والذي قدر بـ 0.58 والذي يدل على أن 58% من التغير في نسبة القيمة السوقية مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، وهذا يعني أن النموذج مقبول.

- إحصائية دارين واتسن: وقدرت بـ 1.92 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بما أن  $dl=0.94$  و  $du=1.54$ .

وتوضح نتائج التقدير أن نسبة القيمة السوقية ترتبط بعلاقة طردية مع كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، حيث أن تغير FDI و PI بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في نسبة القيمة السوقية بـ 6.46 و 7.93 على التوالي.

#### النموذج الثاني: نسبة حجم التداول

وكانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

$$VTR = 1.73 + 6.46FDI + 4.56 PI$$

$$(0.09) \quad (3.71) \quad (1.35)$$

$$R^2 = 0.69 \quad \bar{R}^2 = 0.64$$

$$F=13.71 \text{ Prob} = 0.0007 \quad DW=1.88$$

وتوضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي تأخذ إشارة موجبة، وهي نتيجة مقبولة اقتصادياً. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنه:

- ✓ من أجل المعامل  $\beta_0$  الثابت نلاحظ أن  $t$  تساوي 0.09 وهي أقل من  $t$  الجدولية وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي أن المعلمة  $\beta_0$  ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- ✓ من أجل المعامل  $\beta_1$  للمتغير التفسيري (FDI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 3.71 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- ✓ من أجل المعامل  $\beta_2$  للمتغير التفسيري (ED) نلاحظ أن  $t$  تساوي 1.35 وهي أقل من  $t$  الجدولية وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي أن المعلمة  $\beta_2$  ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- من خلال ما سبق يمكن القول أنه حسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن كل من  $\beta_0$  و  $\beta_2$  ليس لها معنوية إحصائية، لذلك سيتم حذفها من النموذج ليصبح بالشكل التالي:

$$VTR = 6.67FDI$$

$$(7.65)$$

$$R^2 = 0.63 \quad DW=1.99$$

سننتقل لاختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- معامل التحديد  $R^2$ : قدر بـ 0.63 والذي يدل على أن 63% من التغير في نسبة حجم التداول مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي، أي أن النموذج مقبول.
- إحصائية داربن واتسن: وقدرت بـ 1.99 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- وتوضح نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة حجم التداول، حيث أن تغير FDI بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير هذه الأخيرة بـ 6.67.

النموذج الثالث: معدل الدوران

وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$TR = 42.06 + 2.54FDI + 4.38 PI$$

$$(3.55) \quad (2.31) \quad (2.04)$$

$$R^2 = 0.61 \quad \bar{R}^2 = 0.55$$

$$F=9.47 \quad Prob = 0.0034 \quad DW=1.96$$

وتوضح نتائج التقدير أن معاملات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، تأخذ إشارة موجبة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معاملات النموذج أنه:

- ✓ من أجل المعامل  $\beta_0$  الثابت نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 3.55 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_0$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛

- ✓ من أجل المعامل  $\beta_1$  للمتغير التفسيري (FDI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 2.31 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- ✓ من أجل المعامل  $\beta_2$  للمتغير التفسيري (PI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 2.04 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_2$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- سنتقل الآن لاختبار المعنوية الكلية للنموذج:
- إحصائية فيشر: بالاستعانة بالجدول المالي عند درجة حرية البسط 2 ودرجة حرية المقام 12 نجد  $F_{12}^2 = 3.89$  وبما أن  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول إحصائياً.
  - معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2$ : والذي قدر بـ 0.55 والذي يدل على أن 55% من التغير في معدل الدوران مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، وهذا يعني أن النموذج مقبول.
  - إحصائية دارين واتسن: وقدرت بـ 1.96 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بما أن  $du=1.54$  و  $dl=0.94$ .
- وتوضح نتائج التقدير أن معدل الدوران يرتبط بعلاقة طردية مع كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، حيث أن تغير FDI و PI بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في معدل الدوران بـ 2.54 و 4.38 على التوالي.

النموذج الرابع: الرقم القياسي لأسعار الأسهم  
وقدرت النتائج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} index &= 1740 + 75.56 FDI + 119.10 PI \\ &\quad (4.92) \quad (2.30) \quad (1.86) \\ R^2 &= 0.59 \quad \bar{R}^2 = 0.52 \\ F &= 8.67 \quad Prob = 0.0046 \quad DW = 1.27 \end{aligned}$$

- وتوضح نتائج التقدير أن معاملات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، تأخذ إشارة موجبة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معاملات النموذج أنه:
- ✓ من أجل المعامل  $\beta_0$  الثابت نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 4.92 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_0$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛
- ✓ من أجل المعامل  $\beta_1$  للمتغير التفسيري (FDI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 2.30 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛

- ✓ من أجل المعامل  $\beta_2$  للمتغير التفسيري (PI) نلاحظ أن قيمة  $t$  تساوي 1.86 وهي أكبر من  $t$  الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن المعلمة  $\beta_2$  لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 10%؛ سننتقل الآن لاختبار المعنوية الكلية للنموذج:
- إحصائية فيشر: بالاستعانة بالجدول المالي عند درجة حرية البسط 2 ودرجة حرية المقام 12 نجد  $F_{12}^2 = 3.89$  وبما أن  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول إحصائياً.
- معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2$ : والذي قدر بـ 0.52 والذي يدل على أن 52% من التغير في نسبة القيمة السوقية مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، وهذا يعني أن النموذج مقبول.
- إحصائية داربن واتسن: وقدرت بـ 1.57 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بما أن  $du=1.54$  و  $dl=0.94$ .
- وتوضح نتائج التقدير أن مؤشر السوق يرتبط بعلاقة طردية مع كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، حيث أن تغير FDI و PI بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في مؤشر السوق بـ 75.56 و 119.10 على التوالي.

## 5- نتائج الدراسة القياسية

يعد الاستثمار الأجنبي من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في الواقع المعاصر، لما له من آثار على التنمية الاقتصادية، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، لذلك عملت الدول مجتهدة على تنظيم معاملاته وتقرير الضمانات له وتحرير أسواقها المالية، نظراً لما يحققه الاستثمار المذكور من منافع، فمن المتوقع أن يساهم في زيادة السيولة وزيادة حجم التداول، ويساعد الشركات على تطوير أنشطتها وتوسيعها وزيادة التطور الإداري والتكنولوجيا للشركة، كما ساهم في زيادة الإفصاح المالي للشركة مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي ساهم في تطوير الأسواق المالية، وهو ما حاولنا اختباره من خلال هذه الدراسة.

اتضح من خلال الدراسة القياسية أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في تفسير التغيرات في مؤشرات بورصة عمان متواضعة تراوحت بين 52% و 63%، وهذا راجع على الأرجح إلى كون بورصة عمان تعتبر سوق ناشئ مقارنة بالأسواق الأخرى المحيطة بها، إضافة إلى التوترات التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن والتي تؤثر بالتأكيد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وقد تعود أسباب انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي ببورصة عمان إلى:

- وجود أسواق مالية تشجع الاستثمار الأجنبي أكثر كسوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية حيث بلغت نسبة تعاملات الأجانب من التداول 43.8% و 41.1% بهذين السوقين على التوالي في 2014 في حين لم تتجاوز هذه النسبة 16.5% في بورصة عمان.

- صغر حجم التداول (والذي بلغ 3192.4 مليون دولار في 2014) مقارنة بالأسواق العربية كالسوق المالية السعودية (572403.2 مليون دولار) وسوق دبي المالي (103839.5 مليون دولار) وحتى بورصة قطر (54720.69 مليون دولار).

من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى بعض النتائج، وهي:

- ارتبطت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي بعلاقة طردية بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة، كما ساهمت معا في تفسير التغيرات في MCR بنسبة 58%.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار المحفطي ونسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي، فوحده الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في تفسير التغيرات في VTR بنسبة 63%.
- ارتبط معدل الدوران بعلاقة طردية بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة، كما ساهمت معا في تفسير التغيرات في TR بنسبة 55%.
- ارتبط مؤشر السوق بعلاقة طردية بكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة، والتي ساهمت في تفسير التغيرات في INDEX بنسبة 52%.

الهوامش و الإحالات:

- <sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (1987): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص. 14.
- <sup>2</sup> - قادري عبد العزيز، (2006): الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية، دار هومة: الجزائر، ص. 26.
- <sup>3</sup> - تشام فاروق، (2006): الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمارات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 37.
- <sup>4</sup> - هدسون جون، هرنر مارك، (1987): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: منصور طه عبد الله، محمد علي محمد عبد الصبور، الطبعة 1، دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية، ص. 339.
- <sup>5</sup> - ONDO OSSA Albert, (1999): économie monétaire internationale, éditions ESTEM: Paris, France.p 139.
- <sup>6</sup> - القرشي محمد صالح، (2008): المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص. 155.
- <sup>7</sup> - عبد الغفار هناء، (2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجاً، الطبعة 1، بيت الحكمة: بغداد، العراق، ص. 14.
- <sup>8</sup> - نويز طارق، (2006): تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 3.
- <sup>9</sup> - المهجوج حسن رعدان، (2006): اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمارات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 56.
- <sup>10</sup> - حسب الله محمد أميرة، (2005): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص. 19.

<sup>11</sup> - كفاليتسغ، (2001): عولمة المال، ترجمة رياض حسن، الطبعة 1، دار الفارابي (ANEP): بيروت، لبنان، ص. 41.

<sup>12</sup> - OMC, (2002): IED ET INVESTISSEMENT DE PORTEFEUILLE DANS LE CADRE D'UN ACCORD DE L'OMC SUR L'INVESTISSEMENT, p 1: <http://www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/assets/pdfs/W142-f.pdf>:

- 13- عبد الغفار هناء، مرجع سبق ذكره، ص ص. 18-21.
- 14- جانقي يعقوب علي، بانقا علم الدين عبد الله، (2006): تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 5.
- 15- محمد مبروك نزيه عبد المقصود، (2008): الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص. 91.
- 16- حسب الله محمد أميرة، مرجع سبق ذكره، ص. 37.
- 17- حربوش حسني علي، (1996): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية: عمان، الأردن، ص. 202.
- 18- كنع شكري ماهر، عوض مروان، (2004): المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص. 61.
- 19- الفرغاني سالم أحمد، (2006): المساهمة الأجنبية في الاستثمار المحلي: الأهمية والحدود، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص: 2-4.
- 20- جواد شوقي ناجي، (2002): إدارة الأعمال الدولية: مدخل تنابعي، الطبعة 1، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص. 32-33.
- 21- MUCCHIELLI Jean- louis, MAYER Thierry, (2005): **Economie Internationale**, Dalloz: Paris, France. PP. 272-273.
- 22- لونجانيراكاش، رزين عساف، (2001): ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل والتنمية (المجلد 38، العدد 2)، ص. 7.
- 23- حسب الله محمد أميرة، مرجع سبق ذكره، ص. 48.
- 24- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015.
- 25- عاطف وليم أندراوس، (2005): السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص: 96-97.
- 26- شينخي محمد، (2012): طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص: 72.
- 27- السيف و وليد إسماعيل، مشعل أحمد محمد، (2003): الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص: 236.
- 28- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص: 266-267.

## محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات دراسة حالة الجزائر (1990- 2014)

فايزة بلعابد

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

جامعة بشار



### ملخص:

يؤكد المختصين في الاقتصاد لمجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بأن الإستثمار الأجنبي المباشر يجلب منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها تأثيره الإيجابي على الصادرات.

ولتأكيد ذلك قمنا في هذه الورقة البحثية بالكشف عن طبيعة ونوع العلاقة بين زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات الجزائرية، أولاً في الإطار النظري، وثانياً في الإطار التطبيقي والقياسي بالجزائر، وفي الأخير كانت نتيجة الدراسة القياسية تأكيد فرضية المقال يوجد علاقة طردية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات في الجزائر، وبتوصية هامة حتى تتمكن الدولة من تحسين مستوى الميزان التجاري، لا بد من خلق المناخ الإستثمار الذي يلائم لتشجيع هذا النوع من الإستثمارات.

**الكلمات المفتاحية:** - الإستثمار الأجنبي المباشر - الصادرات - الميزان التجاري - التكامل المتزامن.

### Abstract:

Confirms economists of the Council of the United Nations Conference on Trade and Development, foreign direct investment that brings numerous benefits to host countries, including a positive impact on exports. To be sure, we have in this paper to disclose the nature and type of relationship between foreign direct investment and exports, first in theory, and secondly a practical and a record in Algeria, and finally as a result of the standard study, study confirmed the hypothesis there is a positive correlation between FDI inflows and export growth in Algeria and an important recommendation so that the state can improve the status of the trade balance, we have to create an appropriate investment climate to encourage this kind of investment.

**Key words:** foreign direct investment, exports, balance of trade, the cointegration.



## مقدمة:

إن الهدف الأساسي من استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة، هو تحقيق التنمية الاقتصادية بها من جراء ما يقوم بتحويله معه من البلد الأم، من تمويل، ومعارف تكنولوجية، ناهيك عن المساهمة في التأهيل والرفع من القدرات الإدارية لرأس المال البشري، والتخفيف من حدة البطالة بسوق العمل خاصة في الدول النامية، وتحسين مستوى بنود ميزان المدفوعات أهمها وضع الميزان التجاري، عن طريق مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات، و/أو تخفيض الواردات، مما يؤدي إلى تحسين رصيد هذا الأخير.

ولإثبات مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الفعالة في نمو صادرات الدولة المضيفة، إرتأينا دراسة حالة الجزائر بالتطرق لها من منظور تطبيقي وقياسي، ولهذا إشكالية المقال تم صياغتها بالشكل التالي:

- ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على نمو حجم الصادرات الجزائرية؟، أما الفرضية التي نبني عليها المقال: توجد علاقة طردية بين زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو حجم الصادرات في الجزائر. ولإجابة على كل من الإشكالية المطروحة وإثبات هذه الفرضية، نعالج الموضوع من خلال عرض المحاور التالية:

أ/ الإطار النظري للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ونمو حجم الصادرات.

ب/ الإطار التطبيقي للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ونمو حجم الصادرات.

ج/ الإطار القياسي للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ونمو حجم الصادرات.

**المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ونمو حجم الصادرات**

### أ\_1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر، هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما، مستعملا أصوله في الدول المضيفة مع نية تسييرها، كما يعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية للتطور المعرفي ولرأس المال المنتج في العالم من أجل خلق الثروة، إلى جانب أنه يسمح بتحرير أكبر جزء كامن من الإنتاج غير مستغل في الدول النامية، والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال.<sup>1</sup> بالإضافة إلى هذا كله يرافقه أيضا انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد المضيف، من خلال ممارسته للسيطرة والإشراف المباشرة على النشاط في المشروع المعني الذي يقوم به.<sup>2</sup>

ومن ناحية النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه الدولة المضيفة، فقد اختلفت آراء الاقتصاديين في تفسير حقيقة لا ونشأة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بين التقليدية والحديثة، ومن بين هذه الآراء وجدنا أن النظريات التي وضحت تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، على نمو حجم الصادرات في الدولة المضيفة بشكل واضح، تمثلت في نظرية دورة حياة المنتج التي تقوم على أساس افتراض أن هناك دورة حياة معينة للمنتج يقتضي المرور بها من خلال مراحل عديدة، هي مرحلة البحث و الابتكار، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا أي القيام بتصديرها ومرحلة تشبع السوق المحلية..، ونظرية الموقع التي تشير إلى أن المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع، هي التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي لأن هذه العوامل والمحددات قد ترتبط بتكاليف إقامة المشروع، وإنتاجه، وتشغيله، وتسويقه بما فيها التسويق الخارجي (التصدير) وهذا دليل آخر على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بعملية التصدير في الدولة المضيفة، وأيضا نظرية الموقع المعدلة ركزت هي الأخرى على أن من بين العوامل الشرطية الجاذبة للاستثمار الأجنبي بالدولة المضيفة علاقاتها الدولية مع بقية دول العالم الأخرى.<sup>3</sup>

## أ\_2\_ مفهوم الصادرات:

تعرف التجارة الخارجية بعملية التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة، بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.<sup>4</sup> ويعد الإنفتاح الدولي حاجة ماسة لأية دولة وأسلوباً جيداً لتطورها ونموها المستمر، و يتحقق هذا الإنفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير و ما ينجر عنه من آثار على التنمية الإقتصادية.

يعرف التصدير أو الصادرات بمجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج، كما يمكن تقسيمها إلى نوعين الأول التصدير المباشر يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الإستعانة بخدمات الوسطاء وعملية التصدير تتم وفق أربع طرق، والثاني التصدير غير المباشر لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد.<sup>5</sup>

## أ\_3\_ العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

هناك رأيان متداولان في أدبيات التنمية الإقتصادية، فيما يخص العلاقة السببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، الأول (الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات) ولقد تم إثبات هذا الرأي بمساهمة الشركات المتعددة الجنسيات، ودورها الكبير في رفع كفاءة قطاع التصدير بالدول النامية، إلى جانب وجود قبول متزايد على الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية التي تتبنى إستراتيجية التوجه التصديري، ومن المنافع المتحققة للدول النامية من خلال استضافة هذه الشركات، أن هذه الأخيرة تقوم بتسويق منتجاتها في السوق العالمية.

ومن جهة أخرى في دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة إلى أهمية الصادرات بوصفها عاملاً مهماً لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ودعمت بنتائج البحوث التجريبية السابقة كدراسة (JOHN) و (SEN) بحيث توصلوا إلى أن التصنيع لغرض التصدير، هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. كما تعد الصادرات بشكل عام، والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، ولقد ناقشت أغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل أم العكس، لتخلص الدراسة التجريبية لمنظمة الأنكناد بأن كل الدراسات التي أجرت، من بينها دراسة (لايمر عام 1985)، كانت النتيجة وجود علاقة سببية متعكسة بين نمو الصادرات وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وأن الصادرات تسبق الإستثمار الأجنبي المباشر في الأفق التي تتمتع بمعدل عال من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أما دراسة (Pain) و (Wakelin) كشفت عن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في أفق الاتحاد الأوروبي خلال (1977\_1982) وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، والنتيجة كانت الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الرأي الثاني (أثر الصادرات في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر) أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية، أن ارتفاع معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر يحقق النمو الإقتصادي، ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، هذا ما يؤهلها للإندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي، ومن الفوائد التي تعود على التنمية الإقتصادية من جراء زيادة الصادرات، يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الإستيراد لديها، ورفع كفاءة صناعاتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، وتؤدي أيضاً إلى الاستفادة من فرص الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الأكثر إنتاجية، وعلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، وإلى تنشيط الإستهلاك المحلي ونقل التكنولوجيا، لتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على إستثمارات إضافية تشجع التصدير والإستهلاك معاً، مما ينجر عنه إرتفاع الناتج القومي الإجمالي.<sup>6</sup>

### المحور الثاني: الإطار التطبيقي للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ونمو حجم الصادرات

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة (1990-2014) تذبذبات في تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ومما يؤكد ذلك المعطيات الإحصائية التي أفادتنا بها الأنكثاد (تقرير الاستثمار العالمي 2015)، فحسب الجدول رقم 01 في قائمة الملاحق نلاحظ أن خلال عشر سنوات التي تسبق فترة الدراسة، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضعيفة جدا رغم الإصلاحات القانونية التي بادرت بها الدولة، منذ حصولها على إستقلالها الوطني أهمها صدور قانوني 1963 و 1966 للتحفيز على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة، عن طريق منح المستثمرين الأجانب العديد من الضمانات، لكن في الواقع استفادت من هذه الأخيرة فقط الشركات المختلطة. كما أنه في 1970 تم فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في بعض فروع الصناعة البترولية والغاز الطبيعي وكذا نشاط المصافي، لكن أيضا تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط، أما في فترة الثمانينات الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني لم تأتي بالنتائج المتوقعة منها، ومن ناحية الإصلاحات القانونية لم يتغير شيء بحيث تم استمرار التأكيد على الشركات المختلطة، بحصة للمستثمر لا تتعدى 49%، والجديد فقط صدور قانون 1986 لكن حدد الإطار لتدخل المستثمر الأجنبي في عملية البحث والتنقيب عن البترول وإستغلاله، بكل صراحة هذه هي الأسباب الحقيقية وراء الحجم الضئيل المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لفترة الدراسة (1990\_2015) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين لأن كل مرحلة تتميز بخصائص معينة، إبتداءً بالمرحلة الأولى (1990\_2000)، حسب معطيات الجدول رقم (2) في قائمة الملاحق الذي يعكس واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة كانت في بدايتها التدفقات منخفضة جدا، ثم إنعدمت، ثم ارتفعت نوعا ما، ثم انخفضت مرة أخرى. منذ بداية المرحلة إلى غاية منتصفها بسبب الاضطراب السياسي والأمني، ونتائج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر المتمثلة في المخططات التنموية (تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة، وفساد المناخ الاستثماري)، أما عن خمس سنوات الأخيرة من هذه المرحلة بدأت تنتعش تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، لكن أتجه معظمها نحو قطاع المحروقات بسبب قيام الدولة بإصلاحات قانونية جديدة، كصدور قانوني (1990 و 1993). بمضمون ينص على إزالة كل العراقيل أمام المستثمرين، ومنحهم ضمانات جديدة إلى جانب اعتماد الجزائر الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، المؤدية إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وهذا ما جعل تدفقات هذا الأخير تعرف ارتفاعا نوعا ما خلال هذه الفترة.

أما المرحلة الثانية (2001\_2014)، حسب معطيات الجداول المرفقة في قائمة الملاحق رقم (3 و 4 و 5)، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر عرفت تذبذب تارة ترتفع، وتارة أخرى تنخفض فالارتفاع يرجع من الناحية الاقتصادية إلى التحسن المشهود الذي حققته الدولة في مناخها الاستثماري، نتيجة اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي ومن الناحية القانونية صدور قانون 2001 الذي نص على الحرية التامة للإستثمار والتعديل المرافق له في 2006، مما أدى إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للبلاد نتيجة إرتفاع مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبدون أن ننسى عودة الإستقرار الأمني والسياسي للجزائر.

أما الانخفاض فقد يرجع إلى تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال (2010\_2014) والتي أثبتت كلها بأن الجزائر تحصلت على مراتب متأخرة في مكونات هذا المؤشر خلال طيلة سنوات هذه المرحلة، والسبب ثقل وتعتيد النظام

الإداري، ويرجع أيضا لأثر الأزمة المالية العالمية وإلى المؤشرات الدولية والإقليمية التي مازالت تقيم المناخ الاستثماري الجزائري بأنه غير ملائم.

لكن رغم إرتفاع مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب والسبب بالدرجة الأولى الفساد الإداري، وكذا ثقل وتعقيد النظام الإداري (التماطل في الإجراءات الإدارية)، المؤكد من طرف منظمة الشفافية الدولية، وتقارير كل من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، والمؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار. أما عن الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة حسب القراءة التحليلية لمعطيات الجداول أدناه في قائمة الملاحق (رقم 7 و 8 و 9 و 10 و 11) يسيطر عليها قطاع المحروقات بنسبة 65%، ويليه قطاع الصناعة النصف مصنعة بنسبة 20%، والمتبقي 15% ينقسم بنسب غير متساوية بين المواد الخام والسلع الأخرى، بدءا بفترة التسعينات حقق الميزان التجاري خلال (90\_94) فائض رغم تناقصه من سنة لأخرى، إذ إنتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993، بسبب انخفاض صادرات المحروقات (من جراء انخفاض أسعار البترول)<sup>7</sup>، بينما الفترة (95\_99) نلاحظ إرتفاع محسوس في الصادرات النفطية (بسبب إرتفاع أسعار النفط)، بحيث الصادرات النفطية وصلت حصيلتها سنة 1997 إلى 14 مليار دولار، وإستمرار إرتفاعها إلى غاية سنة 2000. أما خلال (2000\_2009) رصيد الميزان التجاري حقق قيم موجبة ومتزايدة، بسبب إرتفاع نمو صادرات المحروقات وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار صرف الدولار، وتنظيم التجارة الخارجية الجزائرية (في مجال الاستيراد والتصدير، وتطوير نظام الجمارك) هذا ما جعل في (2002\_2007) تنتقل الصادرات ما بين 18825 مليون دولار، إلى 60163 مليون دولار، وفي (2005\_2012) سجل الميزان التجاري فائض بقيم متذبذبة أدنى قيمة له كانت في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، والمؤدية إلى انخفاض الطلب على البترول، أما في سنة 2013 حسب تقرير بنك الجزائر تراجعت صادرات النفط الجزائرية وبالمقابل انخفاض رصيد الميزان التجاري، ليحقق حالة توازن في 2014 بسبب تحسن مستوى الصادرات خارج المحروقات المتمثلة في (السلع الغذائية، المنتجات النصف مصنعة، والمعدات الأخرى بنسبة لا تتجاوز 3 بالمائة نتيجة هشاشة الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة المنتوجات المحلية على المنافسة من حيث الجودة، والتنوعية، والأسعار) بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم 07 في قائمة الملاحق.

**كخلاصة لما سبق،** حجم الصادرات الجزائرية يغلب عليه قطاع المحروقات، وخير دليل على ذلك قدرت صادرات المحروقات وحدها بنسبة 97.56% و 97.6% من الحجم الكلي للصادرات خلال 2008 و 2009 بقيمة تقدر بـ 77361 و 42642 مليون دولار على التوالي، ويعزى هذا الاختلاف في المداخيل والتساوي في النسبة إلى تغير سعر البرميل من البترول، كما أن انخفاض حجم الصادرات أكثر من 44% مقارنة بسنة 2008 يعزى لنفس السبب، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى دائما هامشية، وتقدر بنسبة 2.44% و 2.4% فقط من الحجم الكلي للصادرات خلال 2008 و 2009 أي ما يعادل 1.937 و 1.047 مليار دولار أمريكي<sup>8</sup>، وبالتالي رصيد الميزان التجاري له علاقة طردية قوية بصادرات المحروقات وتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وبالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات، فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إنتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرح بها، حسب قطاع النشاط خلال (2002\_2012)، حصل القطاع الصناعي على نسبة 57،45% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المحققة في كل القطاعات الاقتصادية.<sup>9</sup> هذا ما يجعلنا نستنتج أن حصة الأسد

من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ،تتجه نحو القطاع الصناعي وبالضبط صناعة المحروقات وتصديرها، لضمان ربح المشروع الإستثماري في هذا القطاع وقلة المخاطرة فيه.

من جهة أخرى عند مقارنة معطيات الجداول الخاصة بتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، مع معطيات الجداول التي تحتوي على قيم الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة المتوفرة في قائمة الملاحق، نلاحظ بأن السنوات التي إرتفع فيها حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (2011 و 2012) هناك بالمقابل زيادة في نمو الصادرات، وعند إنخفاض هذه التدفقات خلال (2013 و 2014) هناك أيضا بالمقابل إنخفاض في نمو حجم الصادرات، ونفس الشيء بالنسبة لسنتي (1996 و 1997) لما زادت خلالهما حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة ،كان هناك أيضا نمو في حجم الصادرات هذا ما يؤكد التأثير الإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات الجزائرية، وحتى يكون لهذا التأثير الإيجابي مصداقية ونتمكن من كشف قوة الارتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ،أجبرنا على القيام بالتحور الثالث.

### المحور الثالث: الإطار القياسي للعلاقة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ،ونمو حجم الصادرات.

لقد إرتأينا فحص العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر، باستعمال طريقة التكامل المتزامن ،ثم نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها.

يعرف التكامل المتزامن بربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة ،أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل، أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة، كما تم تقديم طريقة التكامل المتزامن من طرف كل من *Engele\_Granger* عام 1983 و *Grange* عام 1987 لاعتمادها في دراسات الإقتصاد القياسي، وبالضبط في تحليل السلاسل الزمنية.<sup>10</sup> وبما أن له تعريف فأكد له شروط ،أي يحدث التكامل المتزامن بين السلسلتين الزمنتين الإستثمار الأجنبي المباشر (xt) والصادرات (yt)، إذا تكاملتان السلسلتان من الرتبة الأولى، وتكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة الصفر.

أي بصيغة أخرى تتحقق الشروط التالية:

الشرط الأول: تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية ،من نفس درجة التكامل.

الشرط الثاني: تكون التركيبة الخطية للسلسلتين ،تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.

(Xt) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (1) أي:  $I(1)Xt$

و (Yt) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (1) أي:  $I(1) \rightarrow Yt$  ، والعلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي  $Yt = \alpha$

$$t \approx I(0) \varepsilon + \beta_{xt} + \varepsilon_{xt} \text{، والحد العشوائي كما يلي: } \varepsilon_{xt} \approx I(0)$$

أما إذا كانت t لا تشكل تشويشاً أبيضاً، أي متوسط معدوم وتباين يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة إقتصادية ثابتة، وبالتالي فإذا تحققت فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرين، فيمكن توقع تطور سلسلة مجرد معرفة إختلافات السلسلة الأخرى بدرجة ثقة معينة. ولبناء علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، والصادرات (EXPO) لا بد من إختبار العلاقة بينهما هل هي طويلة الأجل أي (توجد علاقة تكامل متزامن)، أو قصيرة الأجل (لا توجد علاقة تكامل متزامن) ولبناء هذه العلاقة تتطلب منا مرحلتين، في المرحلة الأولى نستعمل

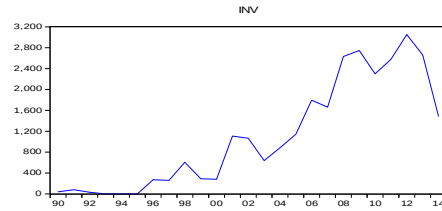
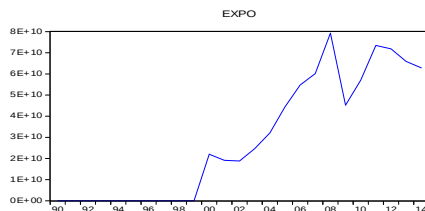
إختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى إستقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة تفادي النتائج المضللة بسبب عدم إستقرارها، من خلال تطبيق إختبار ديكيفولر Dickey-Fuller (DF)، و\_ أو إختبار Dickey-ADF (ADF) Fuller Augmented ديكيفولر الموسع، و بعد إثبات أن السلسلتين مستقرتين و من نفس الرتبة، نتحول إلى المرحلة الثانية: بحيث بعد التحقق من أن المتغيرات لها نفس درجة التكامل، أي تحقق الشرط الأول للتكامل المتزامن نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل أو بتأكيد تحقيق الشرط الثاني للتكامل المتزامن. المتمثل في هل البواقي تؤول إلى الصفر، أو لها درجة الصفر. عن طريق تقدير العلاقة في المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى وباعتماد المعادلة التالية:  $yt = \alpha + \beta xt + \epsilon_t$ ، ومن أجل تحقيق علاقة التكامل المتزامن حسب الشرط الثاني يجب  $\epsilon_t = 0$ ، ولإثبات إستقرارية البواقي نستعمل نفس الإختبارين السابقين (DF) و (ADF)، والنتيجة إذا كانت البواقي مستقرة نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الخطوة الموالية لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل.<sup>12</sup> وفي الحالة التي يكون فيها المتغيرين ليس من نفس درجة التكامل، فإنه لا يوجد تكامل متزامن، وبالتالي لا توجد المرحلة الثانية من الأصل.

#### التطبيق القياسي على المتغيرين FDI و EXPO:

نعمد النموذج القياسي المتكون منمتغيرين، المتغير التابع EXPO والمتغير المستقل FDI ليأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:  $EXPO = f(FDI)$ ، وبعد أن عرفنا كل من المتغير التابع والمستقل يمكن تقديم القيم التي يأخذها المتغيرين خلال فترة الدراسة في الجداول المتواجدة بقائمة الملاحق رقم 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 9 و 10 و 11 على شكل منحنيات كما يلي:

الشكل رقم 1: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ونمو الصادرات خلال فترة

#### الدراسة (1990\_2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على EVIWES

يلاحظ من هذا الشكل هناك تطابق إلى حد ما، بين منحني الإستثمار الأجنبي المباشر ومنحني الصادرات، هذا ما يدعم التفسير السابق أي تأكيد العلاقة الطردية بين زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ونمو حجم الصادرات. من أجل بناء علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين FDI و EXPO، كما أشرنا سابقا لا بد من إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية مرورا بالمراحل السابقة، نبدأ بالمرحلة الأولى ترتبط صحة تقدير العلاقة بين المتغيرين باستقرار السلسلتين الزمنتين لكل من FDI و EXPO، لذلك سيتم إختبار إستقرارها بإستخدام (ADF) وبرنامج EVIWES، والاستعانة بإجراء الإختبار على الفرضية العدمية (الفرضية العدمية السلسلة الأصلية غير مستقرة، والفرضية البديلة السلسلة الأصلية مستقرة)، ويكون القرار الإحصائي النهائي إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، نقبل الفرضية العدمية أي السلسلتين غير مستقرتين، لوجود الجذر الأحادي، وإذا وجدنا القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية

العدمية، أي السلسلتين الزمنتين مستقرتين، معنى هذا لا يوجد بهما الجذر الأحادي. وبعد التطبيق على برنامج **EVIEWS**، تحصلنا على نتائج إختبار **ADF** لسلسلتين الزمنتين كما يلي:

**نتائج إختبار ADF لسلسلتين الزمنتين لكلا المتغيرين FDI و EXPO**

| Tcal      | عند الفروق الأولى |           |           | T cal     | السلسلة الأصلية عند المستوى العام |           |           | السلسلة المتغير |
|-----------|-------------------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|-----------|-----------|-----------------|
|           | حد المعنوية       |           |           |           | حد المعنوية                       |           |           |                 |
|           | % 10              | % 5       | % 1       |           | % 10                              | % 5       | % 1       |                 |
| 5,932505- | 2.638752-         | 2.998064- | 3.752946- | -0.794998 | 2,635542-                         | 2.991878- | 3.737853- | EXPO            |
| 3.884728- | 2.642242-         | 3.004861- | 3.769597- | 1.254426- | 2.635542-                         | 2.991878- | 3.737853- | FDI             |

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال **EVIEWS**.

من خلال معطيات الجدول أعلاه ، وما تحصلنا عليه من نتائج التطبيق على برنامج **EVIEWS** نستنتج أن كل من سلسلي **EXPO** و **FDI** كلاهما تحتويان على الجذر الأحادي، أي أنهما غير مستقرتين في المستوى العام، وما يؤكد ذلك القيمة المحسوبة **Tcal** لكلاهما أكبر من القيم الحرجة **Ttab** عند مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، ومن أجل إرجاع السلسلتين الزمنتين مستقرتين، نطبق عليهما إختبار الفروقات من الدرجة الأولى، وباستعمال دائما برنامج **EVIEWS** أي بأخذ الفروق الأولى للمتغيرين والمستعملتين في التقدير، وبالتالي كما توضح معطيات الجدول أعلاه أصبحت جميعها مستقرة، أي لا تحتوي على الجذر الأحادي، وما يثبت ذلك القيم المحسوبة **Tcal** أقل من القيم الحرجة **Ttab** عند مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%)، هذا ما يجعلنا نستنتج المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة، وبالتالي فإن الشرط الأول لعلاقة التكامل المتزامن بين السلسلتين محقق أي أن: **EXPO → I(1)** و **FDI → I(1)** وبتحقيق هذا الشرط، يسمح لنا الآن الانتقال إلى تحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل المتزامن، أي البحث عن إستقرار البواقي هل تؤول إلى الصفر في المدى الطويل، وبالاتماد على المعادلة التي بنيناها في شروط التوازن  $t=EXPO_{(a+bFDI)}$  وبالتالي حتى نتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين في المدى الطويل ، نجري إختبار الجذر الأحادي على البواقي  $t^E$  بإجراء الإختبار على الفرضية العدمية، ولتأكيد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين في المدى الطويل، وبلاستعانة دائما بإختبار **ADF**، وبرنامج **EVIEWS**، نحصل على القرار الإحصائي النهائي الذي يتم بنائه كالآتي:

إذا كانت القيمة المحسوبة **Tcal** أكبر من القيمة الحرجة أو الجدولية **Ttab** نقبل الفرضية العدمية أي سلسلة البواقي غير مستقرة لوجود الجذر الأحادي، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة نرفض الفرضية العدمية، أي سلسلة البواقي لا يوجد بها الجذر الأحادي وبالتالي هي مستقرة، وبعد التطبيق تحصلنا على نتائج إختبار **ADF** لسلسلة البواقي، كالآتي:

**نتائج اختبار إستقرارية سلسلة البواقي**

| T cal     | السلسلة الأصلية |           |           | السلسلة المتغير |
|-----------|-----------------|-----------|-----------|-----------------|
|           | حد المعنوية     |           |           |                 |
|           | %10             | %5        | %1        |                 |
| 3.608548- | 2.635542-       | 2.991878- | 3.737853- | RESID           |

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال **EVIEWS**.

يلاحظ من معطيات هذا الجدول، أن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى العام لأن قيم Tcal المحسوبة أكبر من القيم الحرجة Ttab عند مستوى المعنوية (1%)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود الجذر الأحادي، مما يدل على أن تقنية التكامل المتزامن حسب Engle و Granger لم تستوفي شرطها الثاني الخاص بالسلسلة الزمنية الناتج عن هذه التركيبة الخطية البواقي، إذ أن هذه الأخيرة لم تكن مستقرة بدرجة أقل من درجة إستقرارية المتغيرين. ومنه يمكن الحكم على عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين، وبالتالي لا يمكن بناء ECM نموذج تصحيح الخطأ.

**التفسير الاقتصادي للنموذج:** نتيجة الدراسة القياسية وجود علاقة طردية قوية، بين المتغيرين حسب نسبة الارتباط التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية (92.35) وما يدعم ثقة هذه النتائج، قيمة معامل التحديد (85.3) والمشار إليها في الجدول (رقم 11)، لكن يمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين فقط في المدى القصير، وليست في المدى الطويل بسبب أن قطاع المحروقات الذي يأخذ حصة الأسد في الحجم الإجمالي للصادرات، ليومنا هذا تسيطر عليه شركة نفطال (سونطراك) الجزائرية بنسبة 75 بالمائة، وما تبقى للاستثمارات الأجنبية للمباشرة بسبب حجم تدفقه الضئيل، من جراء المناخ الإستثماري غير الملائم.

### خاتمة:

- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في حجم الصادرات بالجزائر، مازال دون المستوى المطلوب رغم الدولة تمتلك مؤهلات وعناصر تنافسية جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، في كل القطاعات وليس في قطاع المحروقات فقط هذا ما يتفق عليه جميع الإقتصاديين، والسبب العراقيل التي تحد من فعالية المناخ الإستثماري، لذلك على الدولة محاولة وضع حل لهذه العراقيل خاصة في الوقت الحالي، الذي أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر حل مفروض وليس إختياري لأجل التنمية الإقتصادية، في ظل إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية (أي إنخفاض إيرادات الدولة)، لذلك إرتأينا أهم مقترحات هذا المقال:
- محاولة وضع إستراتيجية فعالة لتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر، نحو القطاعات الإقتصادية غير قطاع النفط، بتوفير المناخ الإستثماري الملائم.
  - فتح المزيد من الأسواق الخارجية في الدول المتقدمة والنامية والعربية، لخلق نقاط إستقبال جديدة للمنتجات الفائضة من طرف الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
  - إعتداد سياسة تشجيع الصادرات للمزيد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.



### قائمة الملاحق:

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (1980\_1990) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 1980  | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|-------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 348.7 | 13.2 | 53.6 | 0.4  | 0.8  | 0.4  | 5.3  | 3.7  | 13.0 | 12.1 | 40.0 |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكاد) 2015.

الجدول رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (1990\_2000) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998  | 1999  | 2000  |
|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| 80.0 | 30.0 | 0    | 0    | 0    | 270  | 260  | 606.6 | 291.6 | 280.1 |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكاد) 2015.

الجدول رقم 03: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2001\_2004) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 2001   | 2002   | 2003 | 2004 | 2005 |
|---------|--------|--------|------|------|------|
| المبالغ | 1107.9 | 1065.0 | 638  | 882  | 1145 |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكاد)، 2015.

الجدول رقم 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2005\_2009) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 2005 | 2006   | 2007   | 2008   | 2009   | المجموع |
|---------|------|--------|--------|--------|--------|---------|
| المبالغ | 1145 | 1795.4 | 1661.8 | 2632.1 | 2746.2 | 8.9805  |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكاد)، 2015.

الجدول رقم 05: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2010\_2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 2010   | 2011 | 2012   | 2013   | 2014   |
|---------|--------|------|--------|--------|--------|
| المبالغ | 2300.2 | 2580 | 3052.3 | 2661.1 | 1488.0 |

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكاد)، 2015.

الجدول رقم 06: رصيد الميزان التجاري الجزائري (1995\_2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات   | رصيد الميزان التجاري |
|-----------|----------------------|
| 1995      | 0.16                 |
| 1996      | 4.13                 |
| 1997      | 5.69                 |
| 1998      | 1.51                 |
| 1999      | 3.36                 |
| 2000      | -                    |
| 2004      | 14.270               |
| 2005      | 26.477               |
| 2006      | 34.180               |
| 2007      | 34.215               |
| 2008      | 577.40               |
| 2009      | 7.798                |
| 2010      | 18.298               |
| 2011      | 14.993               |
| 2012      | 20.049               |
| 2013_2014 | 600.0_316.9          |

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص 23 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 و التقرير

جدول رقم 07: هيكلية الصادرات الجزائرية السلعية (1990\_2014) الوحدة: مليون دينار جزائري

| الصادرات السلعية | الغذية | الطاقة والزيوت | المواد الخام | المواد النصف مصنعة | سلع التجهيز الفلاحية | سلع التجهيز الصناعية | السلع الاستهلاكية | المجموع |
|------------------|--------|----------------|--------------|--------------------|----------------------|----------------------|-------------------|---------|
| 1990             | 50     | 10865          | 32           | 211                | 3                    | 76                   | 67                | 11304   |
| 1991             | 55     | 11726          | 43           | 169                | 5                    | 61                   | 42                | 12101   |
| 1992             | 79     | 10388          | 32           | 226                | 2                    | 66                   | 44                | 10837   |
| 1993             | 99     | 9612           | 26           | 287                | 0                    | 17                   | 50                | 10091   |
| 1994             | 33     | 8053           | 23           | 198                | 2                    | 9                    | 22                | 8340    |
| 1995             | 110    | 9731           | 41           | 274                | 5                    | 18                   | 61                | 10240   |
| 1996             | 136    | 12494          | 44           | 496                | 3                    | 46                   | 156               | 13375   |
| 1997             | 37     | 13378          | 40           | 387                | 1                    | 23                   | 23                | 13889   |
| 1998             | 27     | 9855           | 45           | 254                | 7                    | 9                    | 16                | 10213   |
| 1999             | 24     | 12084          | 41           | 281                | 25                   | 47                   | 20                | 12522   |
| 2000             | 32     | 21419          | 44           | 465                | 11                   | 47                   | 13                | 22031   |
| 2001             | 28     | 18484          | 37           | 504                | 22                   | 45                   | 12                | 19132   |
| 2002             | 35     | 18091          | 5            | 551                | 20                   | 50                   | 27                | 18825   |
| 2003             | 48     | 23939          | 50           | 509                | 1                    | 30                   | 35                | 24612   |
| 2004             | 65     | 30925          | 102          | 522                | 1                    | 52                   | 16                | 31713   |
| 2005             | 67     | 45094          | 134          | 656                | —                    | 36                   | 14                | 46001   |
| 2006             | 73     | 53429          | 195          | 828                | 1                    | 44                   | 43                | 54613   |
| 2007             | 88     | 58831          | 170          | 993                | 0.61                 | 46                   | 33                | 60163   |
| 2008             | 118    | 77361          | 333          | 1384               | 1.05                 | 67                   | 16.52             | 79298   |
| 2009             | 113    | 44128          | 170          | 692                | —                    | 42                   | 49                | 45194   |
| 2010             | 315    | 55527          | 94           | 1056               | 1                    | 30                   | 30                | 57053   |
| 2011             | 355    | 71427          | 161          | 1496               | —                    | 35                   | 15                | 73489   |
| 2012             | 313    | 71794          | 167          | 1660               | 1                    | 30                   | 16                | 73981   |
| 2013             | 402    | 63757          | 109          | 1604               | 0.2                  | 27                   | 17                | 65917   |
| 2014             | 323    | 60146          | 110          | 2350               | 2                    | 15                   | 10                | 95662   |

المصدر: C.N.I.S + الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex،) مصلحة الإحصاء، 2014.

الجدول رقم 08: الصادرات الجزائرية (1990\_1997) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات  | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994   | 1995  | 1996  | 1997  |
|----------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|-------|-------|
| الصادرات | 11304 | 12101 | 10837 | 10091 | 863965 | 10240 | 13375 | 13889 |

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 1990\_2000 (الجمارك الجزائرية)

الجدول رقم 09: الصادرات الجزائرية (1998\_2006) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 1998  | 1999  | 2000                  | 2001                  | 2002                  | 2003                  | 2004                  | 2005                  | 2006                  |
|-------|-------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| 10213 | 12522 | 22031.10 <sup>6</sup> | 19132.10 <sup>6</sup> | 18825.10 <sup>6</sup> | 24612.10 <sup>6</sup> | 32083.10 <sup>6</sup> | 44395.10 <sup>6</sup> | 54741.10 <sup>6</sup> |

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 1990\_2000 (الجمارك الجزائرية) C.N.I.S.

الجدول رقم 10: الصادرات الجزائرية (2007\_2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

| 2007                  | 2008                  | 2009                  | 2010                  | 2011                  | 2012                  | 2013                  | 2014                  |
|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| 60136.10 <sup>6</sup> | 79298.10 <sup>6</sup> | 45194.10 <sup>6</sup> | 57053.10 <sup>6</sup> | 73489.10 <sup>6</sup> | 71866.10 <sup>6</sup> | 65917.10 <sup>6</sup> | 62886.10 <sup>6</sup> |

المصدر: C.N.I.S. + الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات 2016

الجدول رقم 11:

Dependent Variable: EXPO

Method: Least Squares

Date: 11/26/16 Time: 19:38

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

| Variable           | Coefficien | t                     | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|------------|-----------------------|------------|-------------|-------|
| C                  | 6.77E+08   | 3.37E+09              | 0.201007   | 0.8425      |       |
| INV                | 25883315   | 2240697.              | 11.55145   | 0.0000      |       |
| R-squared          | 0.852975   | Mean dependent var    | 2.93E+10   |             |       |
| Adjusted R-squared | 0.846583   | S.D. dependent var    | 2.92E+10   |             |       |
| S.E. of regression | 1.14E+10   | Akaike info criterion | 49.23473   |             |       |
| Sum squared resid  | 3.01E+21   | Schwarz criterion     | 49.33224   |             |       |
|                    |            | Hannan-Quinn          |            |             |       |
| Log likelihood     | -613.4341  | criter.               | 49.26177   |             |       |
| F-statistic        | 133.4361   | Durbin-Watson stat    | 1.569888   |             |       |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000   |                       |            |             |       |

الهوامش والمراجع:

- 1\_ بودي و آخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، يومي 28 و 29 جانفي 2008، ص 5.
- 2\_ محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 18.
- 3\_ حسن فليح خلف، العولمة الإقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد\_الأردن، 2010، ص ص 89-93.
- 4\_ حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 01.
- 5\_ مقران بملول، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970\_2005، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010\_2011، ص 8.
- 6\_ دنيا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين 86 (29) 2007، ص من 131 إلى 133.
- 7\_ نعيمة زرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010\_2011، ص 149.
- 8\_ كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010\_2011، ص 217.
- 9\_ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار \_ANDI
- 10- Régie Bourbonnais, *économétrie*, 5ème édition, DUNOD, Paris, FRANCE, 2003, P.277.
- 11\_ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 670.
- 12\_ علي يوسفات، البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر\_دراسة قياسية في الفترة بين 1970\_2009، مداخلة مقدمة في ملتقى حـول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، نظم يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 7-8.
- 13\_ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي (الأنكتاد)، 2015.
- 14\_ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الإقتصادية للدول العربية، 2015، ص 23.
- 15\_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2000.
- 16\_ التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، ص 494.
- 17\_ C.N.I.S \_ المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك \_ www.cnis.dz
- 18\_ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.
- 19\_ إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 1990\_2000 (الجمارك الجزائرية).
- 20\_ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار \_ إحصائيات 2016.

## مقاربة الشريعة الإسلامية في حفظ المال والحد من الفساد المالي

عبد الباسط مداح

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة

صلاح الدين شريط

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة



### ملخص:

يشكل الفساد المالي بمختلف أشكاله مشكلة النظام الاقتصادي والقانوني والاجتماعي والأخلاقي الدولي والذي ورغم تسخير كل ما لديه في سبيل القضاء أو على الأقل الحد من هذه الظاهرة إلا أنه أثبت فشله في الكثير من الأحيان، إلا أنه وبالمقابل فإن الشريعة الإسلامية وما تحويه من نصوص فقد تناولت سبل الوقاية من هذه المشكلة وكذا مختلف الإجراءات الردعية والتي من شأنها مواجهة الظاهرة فور حدوثها بشكل يقلل من إمكانية حدوثها مرة أخرى بالإضافة إلى كونه يؤدي بالضرورة إلى حفظ الأموال الشخصية والجماعية للمسلمين ولغير المسلمين، من خلال منهج يتوفر فيه شرط الأمثلة بالمقارنة مع مختلف المناهج الوضعية محدودة الأثر، لذا وبالنظر للواقع الحالي فقد أصبح من الضروري الإسراع في عملية دراسة تطبيق الإجراءات التي نصت عليها لشريعة الإسلامية لمكافحة هذه الظاهرة كمرحلة أولى تمهيدا للقضاء عليها تدريجيا فيما بعد.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد المالي، مكافحة الفساد، حفظ المال، الشريعة الإسلامية

### Abstract:

Financial corruption in its various forms is an economic, legal, social and international moral order problem which Although harnessing all of his in order to eliminate or at least reduce this phenomenon, but it has failed a lot of times, but it contrast, Islamic law and the content of the texts dealt with ways prevention of this problem, as well as various deterrence measures that would oriented phenomenon as they happen in reducing the possibility of occurrence again in addition to being necessarily lead to the holding of personal and collective funds for Muslims and non-Muslims, through the method in which the optimization condition is available, compared with the different approaches positivism limited impact , so given the current reality it has become necessary to expedite the puppet study the application of the procedures stipulated by Islamic law to combat this phenomenon as a first stage in preparation for the Elimination of gradually thereafter.

**Key Word :** financial corruption, anti-corruption, save money, Islamic Shari'ah

## مقدمة

برزت خلال الفترة الأخيرة العديد من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية بالموازاة مع ظهور وانتشار أنماط مختلفة من المعاملات المالية كأحد نواتج ما يسمى بالعولمة، ويعد الفساد المالي أحد هذه القضايا والتي تفتشت بصورة رهيبية رغم كل مجهودات الدول والمنظمات العالمية لمكافحة من خلال تبني ترسانة من الإجراءات والتشريعات والقوانين الفردية والجماعية للحيلولة دون الوقوع في معاملات تشوبها صفة الغير شرعية، ومن هنا فقد تم طرح العديد من البدائل لمواجهة هذه الظاهرة، من أهمها الاعتماد على مصادر التشريع الإسلامية والتي تحوي منهجاً إلهياً ينبغي العودة إليها من منظور أن الله هو خالق البشر وهو أعلم بما يصلح أحوالهم وأن أحكام الشريعة تتمتع بصفة الأمثلية وعليه فانه من المسلم به أن كل منهج يخالف الشريعة مآله الفشل قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (36). (سورة الأحزاب)، وتأسيساً لما سبق يمكن تقديم الإشكالية الآتية:

**إشكالية الدراسة:** كيف يمكن حفظ المال والحد من الفساد المالي بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية؟ ومعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث (03) محاور أساسية تناولت العناصر الموالية:

- المحور الأول: التأسيس النظري لظاهرة الفساد المالي.

- المحور الثاني: منهج الشريعة الإسلامية في حفظ المال.

- المحور الثالث: منهج الشريعة في الحد من الفساد المالي.

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة لونها تعالج موضوع طالما أرهق كل دول العالم دون الوصول إلى حل واضح وناجع من شأنه حفظ الأموال الشخصية والجماعية والحد من المعاملات الغير مشروعة والتي من شأنها الإضرار بالآخرين، بالرغم من وجود منهج إلهي مثالي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (42) (الأحزاب)، وعليه تأتي هذه الدراسة من أجل توجيه الاهتمام للعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية من أجل الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

**أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تحديد المقصود بالفساد المالي وتشخيص أسبابه ومختلف أشكاله.
- تبيان الأهمية التي أولتها الشريعة الإسلامية لحفظ الأموال الفردية والجماعية.
- التعريف بالحلول التي أقرتها الشريعة الإسلامية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

### المحور الأول: التأسيس النظري لظاهرة الفساد المالي.

#### أولاً: مفهوم الفساد المالي

المفسدة في اللغة العربية ترادف الضرر، يُقال هذا الأمر مفسدة لكذا؛ فيه فساد، والمفسدة ما يؤدي إلى الفساد من لُهو ولعب ونحوهما<sup>1</sup>، وفي الاصطلاح الشرعي: يراد به الفساد في الأرض، وهو إظهار معصية الله تعالى وانحراف عن هديه، تقتزن بإلحاق ضرر بالآخرين في أنفسهم وأموالهم، وأحياناً في أعراضهم وكراماتهم، لأن الشرائع سنن موضوعة بين الناس، فإذا تمسكوا بها زال العدوان، ولزم كل أحد شأنه، فحققت الدماء وسكنت الفتن، وكان فيه صلاح الأرض وصلاح أهلها، أما

إذا تركوا التمسك بالشرائع أو الأنظمة والقوانين، وأقدم كل أحد على ما يهواه، حدث الهرج والمرج والاضطراب<sup>2</sup>، وعليه فإن الفساد في الإسلام:

"هو كل ما أدى إلى ضرر في الأرض بمن فيها أيا كانت درجته"، منهى عنه شرعا في عدة مواضع منها قوله تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"<sup>3</sup>.

أما الفساد المالي فيُقصد به "يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم<sup>4</sup>، ويعرف أيضا بأنه " ذلك الفساد الذي شمل الأعمال التي تؤدي إلى الكسب الحرام كالسرقة والحرابة والربا وبيع الذرائع الربوية أو تقف عائقا عن الكسب الحلال كالغش والتدليس والاحتكار<sup>5</sup>.

مما سبق يتضح ان الفساد وفي شقه المالي يمثل ظاهرة محرمة شرعا تشمل كل الأفعال المقصودة التي ترتبط بالأساليب المنتهجة والنتائج المحققة والتي منشؤها وتحليلاتها وأهدافها تؤدي إلى الإضرار بالمصالح التي أوجبت الشريعة الإسلامية ضرورة الحفاظ عليها.

### ثانيا: مظاهر الفساد المالي

يأخذ الفساد المالي عدة أوجه تشكل خطرا كبيرا على المال العام، حيث تؤدي إلى ضياعه أو سلبه وهو ما يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المظاهر:

#### 1. مخالفة القواعد والأحكام المالية: وهو محاولة تخطي وخرق القوانين والأحكام المالية التي ينص عليها القانون لإظهار

نوع من الوجهة أو تأكيد النفوذ أو السلطة، كما يؤدي تفاقم هذا السلوك إلى اعتباره سلوكا مبرر يقوي بذلك الرغبة في كسر القوانين والاحتيايل عليها والخروج عن أحكامها بهدف الحصول على منافع ومكاسب شخصية<sup>6</sup>، وهذا ما من شأنه أن إحداث أضرار وخيمة على المال العام بوصف هذه القواعد تشكل ضمانا لتوازن المصالح والأهداف العامة، خرق هذه القواعد يؤدي بالضرورة إلى تغلب مصلحة فردية على المصالح العامة والإضرار بها وهو ما يقود نحو اعتبار هذا السلوك نوعا من الفساد المالي.

2. الرشوة والهدايا: ما يدفع من مال إلى ذي سلطان، أو وظيفة عامة ليحكم له، أو على خصمه بما يريد هو، أو يؤخر لغريمه عملاً وهلم جرأ<sup>7</sup>، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى توجيه المشاريع والمعاملات والحقوق إلى الطرق التي تُنافي المصالح العامة والخاصة المكفولة شرعا لذا تعتبر الرشوة والهدايا من أبرز مظاهر الفساد المالي المنتشرة عالميا والتي عجزت القوانين الوضعية عن محاربتها أو التقليل من حدتها.

3. الاختلاس: وهو الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكة أو حائزه<sup>8</sup>، ويؤدي الاختلاس إلى إلحاق أضرار كبيرة للغير خاصة إذا لم يتم تحديد الشخص الذي قام بهذا الفعل الأمر الذي يجعل من إمكانية تكرارها أمرا ممكنا من طرف نفس الشخص.

4. التهرب الضريبي: هو عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما جزءا منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة<sup>9</sup>، ويعتبر من المظاهر التي تؤدي إلى إلحاق أضرار عامة كون أن الضرائب يتم تحويلها لأجل مشاريع أو إجراءات يستفيد منها الجميع كالقيام بمشاريع البنية التحتية، أو تسديد الأجور، أو تمويل نشاط حكومي معين.

ثالثاً: أسباب الفساد المالي: يمكن إجمال أسباب الفساد بشكل عام كما يلي:

- **الابتعاد عن الدين والقيم الدينية:** شكّل الابتعاد عن الدين والقيم الدينية وسيادة العلمانية والقيم المادية أحد أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري بشكل عام وفي البلدان الغربية بشكل خاص، حيث عمد أولئك الذين كسبوا معارك السوق إلى التنظير لليبرالية والعلمانية ومبادئ المجتمع المدني. وفي كل هذه الأطر النظرية تم استبعاد الدين، فالليبرالية تعد الدين قيماً على الحرية، والعلمانية ترى أنه لا ينبغي الركون إلى الدين لحل أي من المشكلات التي تواجه الإنسان وتدعو إلى الركون إلى العلم وحده، إذ أدى استبعاد الدين والقيم الدينية إلى سيادة قيم السوق التي تعلي من شأن الربحية واكتساب القوة الاقتصادية التي لا مكان فيها لقيم الصدق والأمانة والشفافية، فتلك القيم لا قيمة سوقية لها أكسبت الفاسدين قيمة اجتماعية. فالناس في المجتمعات التي سادت فيها القيم النفعية والأنانية لم تعد تسأل عن مصدر الثروة ولا يهتمها ذلك، الأمر الذي أدى إلى استشراف الفساد.<sup>10</sup>
- **نظام الأجور في الدول النامية:** يعاني أكثر الموظفين نقص كبير في الرواتب والامتيازات، ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة، ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطراً لتقبل الرشوة من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.<sup>11</sup>
- **الاحتكار وسيادة القيم الطبقية:** الاحتكار هو أصل الفساد في الحياة الاجتماعية. فحين يقع الاحتكار تنحرف الحياة والمجتمعات الإنسانية عن القواعد الطبيعية، وتنشأ الطبقات والطبقية ويتفشى الظلم الاجتماعي وتختفي القيم والقواعد التي كانت سائدة في الفطرة الأولى، وتحل محلها قيم طبقية جديدة تحقر الضعيف والفقير وتعتبرهما فاشلين وغير جديرين بالحياة، وتصبح القوة والقوة الاقتصادية هي القيمة الوحيدة التي تحوز التقدير والثناء والإعجاب. عندها يصبح الضعيف على استعداد لأن يعمل أي شيء من أجل امتلاك القوة والقوة الاقتصادية بالذات ليحوز الإعجاب والتقدير بغض النظر عن نبل الوسيلة، ثم إن أولئك الذين هم في أعلى الهرم الاجتماعي سيكونون على استعداد لعمل أي شيء من أجل البقاء في القمة ودون الأخذ في الاعتبار نبل الوسيلة أيضاً، وحين ينقسم المحتكرون إلى محتكرين للسلطة ومحتكرين للثروة يسعى محتكرو الثروة إلى إفساد ذمم محتكري السلطة من أجل بقائهم في أعلى الهرم الاجتماعي ويجذب محتكرو السلطة ذلك النمط من الفساد والإفساد ليحافظوا على بقائهم في أعلى هرم السلطة.<sup>12</sup>
- **السياسة التجارية:** تؤدي القيد المفروضة على الواردات بغرض حماية الصناعات الناشئة وزيادة إيرادات الدولة إلى جعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة وقد يكون المستوردون حينئذ مستعدين لرشوة المسؤولين عليها من أجل الحصول عليها.<sup>13</sup>

المحور الثاني: منهج الشريعة الإسلامية في حفظ المال.

أولاً: علاج الفساد المالي في القانون الاقتصادي الوضعي

إن الحديث عن علاج الفساد المالي في الاقتصاد الوضعي فإننا نتحدث عن الإجراءات الرقابية التي نادى بهال المفكرون الاقتصاديون، وكذا تلك التي نصت عليها نصوص وأدبيات الحوكمة الرشيدة، والتي أوصت ببعض المفاهيم التي لها صلة بمفهوم مكافحة الفساد المالي والتي تشكل ركناً أساسياً وهاماً في معالجة هذه الآفة الخطيرة ويمكن توضيحها على النحو التالي:



✓ **المحاسبة:** وتعني خضوع الأشخاص الذين يتولون الوظائف العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم.

✓ **المساءلة:** من واجب المسؤولين في الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أم معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، كما للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) لكي يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم<sup>14</sup>.

✓ **الشفافية:** وتعني وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف.

✓ **الزراعة:** وهي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، أي أن مفهومها يتصل بقيم أخلاقية معنوية، في حين مفهوم الشفافية يتصل بنظم وإجراءات عملية<sup>15</sup>.

### ثانياً: رؤية الشريعة لحفظ المال

من الحقائق التي لا شك فيها أن المال ضرورة من ضروريات الحياة التي لا غنى للإنسان عنها في قوته، ولباسه، ومسكنه، فمال به يشبع حاجته الضرورية، وإلحاحيه، والتحسينية، وقد ورد المال في القرآن الكريم في مواطن كثيرة كلها تشير إلى أهمية المال، ونصوص السنة النبوية تؤكد ذلك<sup>16</sup>، يعرف المال لغة بأنه: هو كل ما يمتلكه الإنسان من أشياء<sup>17</sup>، أما اصطلاحاً فهو: "كل ما كان له قيمة مادية وجاز الانتفاع به شرعاً في كل الأحوال"<sup>18</sup>، وأما حفظ المال والذي يمثل مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية فيعني<sup>19</sup>:

- حفظه من جهة تحصيل أسباب وجوده (جهة الوجود)، فلما كان المال من الضرورات التي تقوم بها الحياة، فقد أمر الشارع الحكيم بتحصيل المال تلبية لتلك الحاجات التي فطر الله الناس عليه، فجاءت الشريعة بالحث على التكسب وطلب الرزق وجعلت ذلك من التكاليف الواجبة على المكلف إجمالاً، أن يسعى في تحصيل كفاية نفسه ومن يعول.

- حفظه من جهة تحصيل أسباب صونه ونفي الفساد عنه ويُعرف بجانب عدمه، وإنما يتحقق حفظه من هذا الوجه من جهة درء الفساد الواقع عليها أو المتوقع عنها، وقد اتخذت الشريعة جملة من الوسائل والتدابير الكفيلة بحفظ هذه المقاصد، ومعنى حفظه هنا هو صونه من أن يلحق به ما يخل به عوضاً عما يمنعه من أصله،

ولحفظ المال عاماً كان أم خاصاً فقد عرفت الشريعة الإسلامية ما يسمى بنظام الدواوين وأنشئ العديد منها، ولكل منها وظيفتها التي يقوم بها، ومن بين هذه الدواوين ما كانت وظيفته رقابية بحتة كديوان الحسبة والمظالم، حيث<sup>20</sup>:

**1. ديوان الحسبة:** الحسبة في اللغة هي: العد والحساب، كما يجئ الاحتساب بمعنى الإنكار على الشيء كما للحسبة معنى آخر هو التدبير، أما في الشرع فهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، والحسبة بهذا المعنى يمكن أن يقوم بها كل فرد حيث أنها من الأمور الدينية التي يمكن القيام بها من قبل الكافة حيث أن قاعدتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واختصاصات المحتسب متعددة وتعنيها في هذا المقام اختصاصات المحتسب في الرقابة الإدارية وهي التي تتعلق بوجه عام بالموظفين الذين لهم اتصال بالجمهور ويتعاملون معه، تعالى وقد كان للمحتسب كافة الصلاحيات في مواجهة الفساد والمفسدين ومراقبة ومراقبة وفق الدولة العامة وتحصيل مواردها ومراقبة أوجه الصرف فيها على النحو المشروع والكشف عن كل وجه من أوجه الإسراف والبذخ من جانب القائمين.

2. ديوان المظالم: وفي نطاق المحافظة على المال العام وحفظ حقوق الرعية من الظلم الذي من الممكن أن يقع عليهم من الولاة أو عمالهم على الولايات والأمصار، فقد عرفت الدولة الإسلامية ما يسمى بديوان المظالم، ويعد هذا الديوان من أهم أجهزة الرقابة في الدولة، وهو يشترك مع ديوان الحسبة في هذه الخاصية وهي عدم الحاجة للإخطار بالفعل لكي يتدخل ويباشر عمله بل إن لكل منهما حق التدخل دون طلب من أحد، وتتمثل أهم اختصاصات ديوان المظالم في النظر في أعمال كتاب الدواوين بحيث يطالع على أحوالهم وما يثبتونه في الدواوين، والنظر في تعدي الولاة على الرعية وأخذهم بالعسف وذلك بالإطلاع على أعمالهم واستكشاف أحوالهم، بالإضافة إلى رد العُصوب السلطانية وهو ما يغضب العمال والولاة لحساب الدولة استعمالاً لسلطانهم من أموال الرعية، وغيرها.

### ثانياً: الضوابط الإسلامية في إدارة الإنفاق

- **الإنفاق في طاعة الله والالتزام بالحلال:** يشعر الفرد المسلم الذي يخاف الله أن ماله هو ملك لله سبحانه وتعالى، وأن ملكيته له هي ملكية مؤقتة تنتهي بموته، ولقد ورد بالقرآن الكريم عديداً من الآيات تؤكد هذا المعنى، منها قوله سبحانه وتعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾<sup>21</sup>، وتؤكد هذه الآية أن الفرد عليه أن ينفق المال طبقاً لأوامر وشريعة ماله الحقيقي، وأن في ذلك طاعة الله سبحانه وتعالى.<sup>22</sup>
- **الإنفاق في الطيبات وتجنب الخبائث:** لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن يكون الإنفاق في مجال الطيبات، فقد قال الله عز وجل في كتابه: ﴿...وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...﴾<sup>23</sup>، وقال الله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾<sup>24</sup>، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «...إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا...»<sup>25</sup>.

- **الاعتدال والوسطية في الإنفاق:** من ضوابط الإنفاق في الإسلام الاعتدال دون إسراف أو تقتير، لأن الإسراف مفسدة للمال وللنفس والمجتمع، وكذلك الوضع بالنسبة للتقتير ففيه حبس وتجميد للكتلة النقدية، وكلاهما يسبب خللاً في النظام الاقتصادي، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>26</sup>، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾<sup>27</sup>.
- **التوازن بين الكسب والإنفاق:** لقد حثنا الله سبحانه وتعالى على التوازن في كل شؤون الحياة، ويدخل في نطاق ذلك التوازن بين الكسب والإنفاق، سواء على المستوى الجزئي أي العائلة أو على المستوى الكلي أي الدولة، فلا يجب أن يكلف الفرد نفسه مالا يطيق، فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾<sup>28</sup>، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا وَفَنَعَهُ اللَّهُ»<sup>29</sup>.
- **تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق:** لقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير، لما ينطوي عليه من تبديد غير واع لموارد الفرد والجماعة التي ينبغي الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها.

- **تجنب الترف والخيلاء في الإنفاق:** لقد حرمت الشريعة الإسلامية الإنفاق على السلع والخدمات الترفيهية بصفة قطعية، لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك، سواء بالنسبة للأموال الخاصة للفرد أو بالنسبة للأموال العامة للدولة، ويقول الله تعالى في هذا الصدد: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾<sup>30</sup>، فالله سبحانه وتعالى يحذرنا من حياة الترف وإنفاق المال في الملذات المحرمة، وحتى الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد لنا ذلك من خلال

عدة أحاديث نبوية، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَابْسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَحِيلَةٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ أَوْ مَحِيلَةٌ».

### المحور الثالث: منهج الشريعة في الحد من الفساد المالي

حرصاً منها على حفظ المال ومحاربة الفساد فقد اشتملت الشريعة الإسلامية على العديد من الطرق والأساليب والتي من شأنها تحقيق هذا المسعى، والملاحظ على هذه الأساليب طابعاً المتكاملاً الذي يشمل عدة جوانب تشمل جانباً ردعياً من خلال عقوبات تتوجب على كل من قام بعمل جوهري فساد مالي أياً كان نوعه، وجانب آخر ترغيبي كون ان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يؤدي بالضرورة إلى رفع المظالم وحفظ الحقوق والذمم، ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

1. منع إضاعة المال، وإضاعة المال هي مجاوزة الحد في الإنفاق ووضع في غير حقه، مثل الإسراف والتبذير، وعدم دفع الزكاة والصدقات الواجبة على المرء<sup>31</sup>، قال تعالى ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>32</sup>.

2. تحريم قطع الطريق وإيجاب الحد عليه، ومن المعلوم أن من أهم أهداف وغايات قطاع الطريق هو الاعتداء على أموال الناس، وقد شرع الإسلام عقوبة شديدة رادعة على هذه الجريمة، لحفظ الأمن والأمان في المجتمع، والذي منه حماية أموال الناس، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ حِزْبٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْأُخْرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>33</sup>.

3. الكتابة والشهادة والرهن والكفالة لإيضاح الأموال، والمقصود بإيضاح الأموال إبعادها عن مواطن الخصومات والمنازعات ولحقوق الضرر بها، ولأجل ذلك شرع التوثيق في المعاملات والتصرفات المالية لأنه وسيلة ناجعة لصيانتها وحفظها، وقد أتى ذكر أنواع التوثيقات في أطول آية في كتاب الله وهي آية المدينة في سورة البقرة<sup>34</sup>.

4. منع التعامل بالربا، وهو ما ثبت بآيات وأحاديث ثابتة قطعية الدلالة والورود، مما لا يمكن نكرانه بأي حال، كما أن الحكمة من هذا التحريم القاطع تبدو واضحة للعيان في ثبوت أموال طائلة للمراي بغير حق ومما ليس له أي مسوغ شرعي سوى التحريم والنهي الكامل مما يؤدي إلى قطع أواصر الأخوة. "وفي الربا ابتزاز مال المسلم وإذا انتشر الربا انتشر الفقر وكثر أكل المال بالباطل، واعتدي على مال الغير بغير وجه شرعي، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>35</sup>.

5. تحريم أكل أموال الناس بالباطل، ومن خلالها تسد مختلف الذرائع المؤدية إلى المعاملات التي تؤدي إلى امتلاك أموال الآخرين بغير حق شرعي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ"<sup>36</sup>.

6. منع السفهاء من التمكن من مالههم لاستثماره أو إنفاقه حتى نظمته على رشدهم، فبين القرآن الكريم ضرورة وضع المال بأيدي الراشدين العاقلين الذي ينموها في رحاب المنهج الإلهي وحذر من وضعها بأيدي السفهاء<sup>37</sup>، قال تعالى ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾<sup>38</sup>.

7. ضمان المغصوب، ومن وسائل الشريعة في حفظ المال "ضمان الغصب"، فإن من غصب شيئاً وجب عليه رده مادامت عينه باقية بغير خلاف، لقوله صلى الله عليه وسلم "عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ"<sup>39</sup>، ولفظ الحديث هذا عده بعض العلماء قاعدة فقهية كلية، فإن تلف أو تعذر ردُّ الغصب لزم بدله، وعلى هذا قعد العلماء القاعدة الفقهية الكلية "الأصل في ضمان المتلفات ضمان المثل بالمثل، والمتقوم بالقيمة"<sup>40</sup>.

8. إنزال أشد العقوبات تجاه كل متسبب قصديا ومعرفة مسبقة بسلوك تعدى بها الحرمات المكفولة شرعيا، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ حِزْبٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>41</sup>.

9. الرقابة الداخلية لدى المسلم: والمتمثلة في ضمير الفرد الحي المرتبط بالله عز وجل في كل أموره الظاهرية والباطنية، وإدراكه التام لرقابة الله عز وجل له في السر والعلن كما قال تعالى ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ وقوله أيضاً ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

10. التقشف عند الأزمات المالية والاقتصادية: لقد أمرنا الإسلام بالتقشف في حالة وقوع الأزمات، فيقول الله سبحانه وتعالى ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (49)﴾، فلما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على خزائن الأرض وضع خطة للاستهلاك مبنية على الاقتصاد والتقشف حتى أخرج الأمة من أزمتها، وهذا درس لأولي الألباب.

فمن خلال النظر إلى تاريخ الأمة الإسلامية نجد أنها مرت بعدة أزمات اقتصادية، فكان الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته وحتى الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم أجمعين يبيتون الليالي الطويلة جائعين يشدون الحجارة على بطونهم الخاوية خلال أيام الفقر والبأس والمجاعة، لا يأكلون إلا ما يأكل سائر الناس كي يشعروا بشعورهم ويحسوا بتجربتهم، ويسرعوا في إيجاد الحلول لبؤسهم وضنكهم، إذ يقول عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»<sup>42</sup>، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أخشوشنوا..، فلا بد من قليل من الصبر وبدونه لا يمكن الخروج من المحن.

ومن خلال كل ما سبق، يتبين لنا بأن الفرد المسلم عكس الفرد غير المسلم الذي لا هم له إلا الانشغال بالدنيا، فالفرد المسلم لا ينشغل كثيرا بالدنيا، لأن الهدف الأساسي الذي خلق من أجله هو عبادة الله سبحانه وتعالى في هذه الدنيا للفوز برضوان الله وجناته يوم القيامة، وبعد تحليلنا لضوابط الاستهلاك في الإسلام يتبين لنا أن سلوك الفرد المسلم يختلف تماما عن سلوك الفرد غير المسلم.

#### الخاتمة:

يعتبر الفساد المالي من أبرز المشاكل التي تهدد سيورة حياة الناس وفي كل معاملاتهم، ورغم الاهتمام المتنامي لدى العديد من الدول بدراسة سبل مكافحته إلا أن أنظمتهم الوضعية لازالت تبذل جهود كبيرة لتصل إلى نتائج طالما نادى بها الباحثون والأكاديميون الذي يُعنون بالاقتصاد والمالية الإسلامية، ومن خلال هذه الدراسة فقد تبين اشتمال الشريعة الإسلامية على قواعد من شأنها الحفاظ على المال أيا كان نوعه من صونه من مختلف مظاهر الفساد عن طريق سد السبل المؤدية إلى وقوعه من جهة، واتخاذ الإجراءات الردعية اللازمة في حالة حدوثه من جهة أخرى كإجراءات عقابية وزجرية اتجاه الأطراف المتعدية فضلا ان ضمان حقوق الأطراف المتضررة وتعويضهم جراء معاناتهم من تداعيات هذه الظاهرة.

## نتائج الدراسة:

1. اهتمام الشريعة الإسلامية بمحاربة كل ما يؤدي إلى مفسدة (بعد وقائي).
2. استعمال الشريعة الإسلامية لترغيب لكل فعل يؤدي إلى الحفاظ على أموال الآخرين والترهيب لكل فعل يؤدي إلى الإضرار بها (المغرم والمغرم).
3. إلزام المسلمين من خلال الحاكم بتوفير كل الظروف التي ن شأها الحفاظ على أموال المسلمين وإنزال العقوبة على كل ثبت عليه تعدي على حرمت الآخرين (بعد تنفيذي).
4. لمكافحة الظاهرة وزجر عن كل ما يؤدي إلى ضرر على المسلمين أو أهل الذمة فقد تضمنت الشريعة عقوبات دنيوية وأخروية ردعية لكل من يفكر في التعدي على حرمت الآخرين.

## توصيات الدراسة

1. الاهتمام بسبل زيادة الوازع الديني لدى المجتمعات الإسلامية مع التركيز على تنشئة الأفراد على القيم الإسلامية.
2. إعادة هيكلة كل القوانين الوضعية واستبدالها بأخرى تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3. توفير الإمكانيات الضرورية والتي من شأنها تسهيل عمليات البحث في كفاءات تطبيق أحكام الشريعة على مختلف المعاملات خاصة الحديثة منها.

## المواشم والمراجع:

- 1 أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 688.
- 2 وهبة مصطفى الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 06-08-10/2003، ص 03.
- 3 القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 56.
- 4 حكيمة حلبي، محمد خميسي بن رجم، الفساد المالي والإداري، مدخل لظاهرة سيل الأموال وانتشارها، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 مايو 2012، ص 05.
- 5 حمد بن عبد العزيز، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والأبحاث، الرياض، السعودية، 2003، ص 794.
- 6 هاشم الشمري، إثبات الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 55.
- 7 يوسف القرضاوي، الحلال والحرم في الإسلام، الطبعة 22، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1997، ص 286.
- 8 حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 27.
- 9 محمد سليم وهبه، التهرب الضريبي- واقع وتوصيات -، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن، 26-27 جويلية، 2010، ص 04.
- 10 اللا ولد محمد عمر، الفساد الإداري والمالي وسرقة حلم البلدان النامية في النهوض والتنمية.

- <sup>11</sup> محمد خالد المهديني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث بعنوان "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المملكة المغربية- الرباط، ماي 2008، ص 41.
- <sup>12</sup> اللا ولد محمد عمر، مرجع سبق ذكره.
- <sup>13</sup> حساني رقية، الفساد الاقتصادي وأبعاده وانعكاساته على النمو، مقال ضمن مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، نوفمبر 2010، ص 20.
- <sup>14</sup> محمد علي إبراهيم الخصبية، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثالث بعنوان آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المملكة المغربية، ماي 2008، ص 149.
- <sup>15</sup> كامران رقيب المفتي، <http://www.sotakhr.com/404.html>، تم الإطلاع 2017/01/01، الساعة 18.00.
- <sup>16</sup> على موسى حسين، مقصد حفظ المال في التصرفات المالية -ضوابطه وآثاره-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية -جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر، 2009-2010، ص 86.
- <sup>17</sup> ابن منظور، لسان العرب، 635/11.
- <sup>18</sup> أيمن فاروق صالح زعرب، استغلال الوظيفة في الاعتداء على المال العام في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 40.
- <sup>19</sup> رياض منصور الخلفي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 1، السعودية، 2004، ص 22-24.
- <sup>20</sup> فراس مسلم أو قاعود، الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس وثلاثون، 2013، ص 153-154.
- <sup>21</sup> الآية 07 من سورة الحديد.
- <sup>22</sup> ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
- منظور أحمد الأزهرى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 98-102.
- <sup>23</sup> الآية 157 من سورة الأعراف.
- <sup>24</sup> الآية 32 من سورة الأعراف.
- <sup>25</sup> صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1686.
- <sup>26</sup> الآية 67 من سورة الفرقان.
- <sup>27</sup> الآية 29 من سورة الإسراء.
- <sup>28</sup> الآية 286 من سورة البقرة.
- <sup>29</sup> سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2271.
- <sup>30</sup> - الآية 16 من سورة الإسراء.
- <sup>31</sup> عز الدين بن زغبية، مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21، العدد 1، السعودية، 2008، ص 75.
- <sup>32</sup> القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 31.
- <sup>33</sup> القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 33.

- <sup>34</sup> عز الدين بن زغبية، مراجعة علمية لكتاب مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21، العدد 1، السعودية، 2008، ص75.
- <sup>35</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278.
- <sup>36</sup> صحيح مسلم، الحديث رقم 1218.
- <sup>37</sup> نايل ممدوح أبو زيد، استثمار الأموال في القرآن الكريم والسنة النبوية، مفهومه، مجالاته، سبل حمايته، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، سوريا، 2006، ص511.
- <sup>38</sup> القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 5.
- <sup>39</sup> سنن أبي داود، رقم 3561.
- <sup>40</sup> رياض منصور الخليلي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 1، السعودية، 2004، ص26.
- <sup>41</sup> القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 5.
- <sup>42</sup> صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4685.

## علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن

محمد شويكات

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجلفة

نورة زيان

باحثة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجلفة



### ملخص:

منذ مطلع التسعينات اتجهت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى تبني اقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي والمصرفي، من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تقييم أثر هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي، وذلك بعرض لمحة تاريخية موجزة عن الاطار النظري للتحرير المالي، ثم تقييم الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال، سنحاول إثراء هذا الجانب بدراسة قياسية للعلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 وذلك باستعمال طريقة التكامل المتزامن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث بينت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتحرير المالي في الجزائر.

**الكلمات المفتاح:** سياسة التحرير المالي في الجزائر، نمو اقتصادي، التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ، مؤشر (Kaopen).

### Abstract:

Since the early nineties Algeria as the other developing countries adopted a market economy and liberalized its financial system, through this article we offer the theoretical aspect of financial liberalization then evaluation of financial liberalization reforms taken by Algeria which we will try to enrich this aspect by an econometric study of the relationship long-term between financial liberalization and economic growth in Algeria during the period 1990-2013, using the cointegration then estimate error correction model (ECM), this led us to the conclusion that there were significant negative relationship between long-term economic growth and financial liberalization in Algeria.

**Keywords:** Financial liberalization policy in Algeria, economic growth, cointegration, error correction model, index (Kaopen).



## مقدمة:

تبنّت الجزائر خلال منتصف القرن الماضي كغيرها من الدول النامية المستقلة حديثا النظام الاشتراكي، فلم يكن في نظامها للقطاع المالي والمصرفي مجالا للذكر وتميزت تلك الفترة بسيطرة الحكومة على النظام المالي وإخضاعه لمختلف الأشكال من الرقابة، ابتداء من التأميم إلى وضع مجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي، وهذا ما يندرج ضمن ما يدعى بسياسة الكبح المالي التي أشار إليه كل من E.shaw<sup>2</sup> و MacKinnon<sup>1</sup> (1973): "انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي وخاصة المجال المالي ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تخص نشاط الجهاز المصرفي وتؤدي به للحد من حريته"، لكن بعد مرور سنوات قليلة واجهت معظم الدول النامية ومنها الجزائر خاصة مع الأزمة النفطية 1986 مشاكل كبيرة فالنظام الاقتصادي الريعي وسياسة الكبح المالي أضرت بالنظم المالية ولم تحقق نتائج إيجابية فيما يخص تحسين تراكم رأس المال ولا تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة، أمام هذه النتائج السلبية وبغية تحقيق نمو اقتصادي وتطوير نظامها المالي شرعت الجزائر مطلع التسعينات في تطبيق إصلاحات مالية من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق بإيعاز من البنك وصندوق النقد الدولي، الذي تبنى الإطار النظري الذي وضعه كل من McKinnon و E.Shaw (1973) للتحرير المالي في الدول النامية كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية وفعلا باشرت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الهادفة وذلك منذ صدور قانون النقد والقرض 90/10 الذي يعتبر نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري، سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الاشكالية التالية:

### هل توجد علاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟

لغرض الإجابة على الاشكالية السابقة سنتبع الخطوات التالية: التطرق للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي من خلال أهم الإسهامات الفكرية وكذا شروط نجاحه نظريا بالإضافة إلى تقييم اصلاحات التحرير المالي في الجزائر ثم دراسة قياسية غطت الفترة 2013 - 1990.

#### 1- الأسس النظرية للتحرير المالي:

تندرج سياسة التحرير المالي ضمن سياق سياسة التحرير الاقتصادي والذي تعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برامج الإصلاح الاقتصادي، وتعتمد سياسة التحرير المالي على إزالة القيود، ويعرف التحرير الاقتصادي على انه مجموع الاجراءات و السياسات التي من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي القائم من السيء إلى الأحسن، أي تحسين أداء الدورة الاقتصادية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup> تحرير وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والداخلية، إخضاع عملية تحديد الأسعار إلى قوى العرض والطلب إضافة إلى توسيع نشاط القطاع الخاص بالشكل الذي يجعل السوق المحلية أكثر تنافسية مع تبني معايير الجودة للمنتجات والخدمات طبقا للمواصفات العالمية، وتعتبر أعمال ماكنون وشاو من الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، حيث اعتبرا أن سياسة التحرير المالي ما هي إلا حل أمثل بالنسبة للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية<sup>(2)</sup>، ويأخذ التحرير المالي مفهومين أساسيين<sup>3</sup>:

أ- التحرير المالي بمفهومه الشامل: يقصد به مجموعة أساليب و الإجراءات التي تتخذها الدول لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا.

ب- التحرير المالي بمفهومه الضيق: يقصد به تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية ضمن المستويين الدولي والمحلي.

## 1-1 أعمال E.Shaw و R.McKinnon (1973)

تعتبر أعمال كل من MacKinnon (1973) و E.Shaw الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، وتكمن المساهمة الرئيسية لنظرية MacKinnon في إعادة صياغة دالة طلب على النقود والاستثمار بما يتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هيكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تنوع وتطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن الودائع والادخار من الدخل الجاري المتراكمة لدى الجهاز المصرفي تعتبر أهم مصدر لتمويل الاستثمار، كما يرى MacKinnon أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه MacKinnon "تكاملية النقود ورأس المال" أي أن الأرصدة النقدية الحقيقية في الدول النامية تلعب دورا قياديا في تكوين رأس المال، فالنقد ورأس مال يكمل أحدهما الآخر أكثر من يكونا بدائل لبعضهما البعض.

وتكملة لما كتبه MacKinnon حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فإن E.Shaw (1973) يرى أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار<sup>4</sup>، وقد توصل E.Shaw و MacKinnon من خلال تحليلهما أن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة سلبية ومتطلبات احتياطي ضخمة مفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد يتراجع فيه مستوى الادخار نتيجة انخفاض الحافز على الادخار وتشجيع الاستهلاك وبالتالي تراجع مستوى الاستثمار وتوجيهه نحو مجالات غير منتجة، الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وعلى العكس من هذا فإن التحرير المالي وهذا بتحرير معدلات الفائدة يسمح بزيادة حجم الادخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية، وتطوير النظام المالي والمصرفي الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

## 1-2 الانتقادات الموجهة لتحليل E.Shaw و MacKinnon

تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه E.Shaw و MacKinnon 1973 إلى العديد من الانتقادات، تدور هذه الانتقادات حول ثلاثة محاور رئيسية<sup>8</sup>:

✓ افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار: توصل كل من DUTT و BURKETT 1991 إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار، وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يؤدي لانخفاض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

✓ غياب الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات: اعتبر كل من E.Shaw و MacKinnon والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة) هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك، إلا أن أعمال Weiss Andrew و Joseph Stieglitz 1981 بينت إمكانية تواجد تقييد الائتمان حتى في أسواق تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين

والمقترضين، ويرى Weiss و Stieglitz أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد.

✓ **إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:** لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين المنتمين لمدرسة الهيكلين المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أغفل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية، ويركز الهيكليون المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك.

### 1-3 شروط نجاح التحرير المالي

إن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية ماكينون وشاو في شكلها الأول، دفعت به إلى بناء نموذج جديد سنة 1991، والذي يبين أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل بدء عملية التحرير مع تقوية نظام الإشراف على النظام المصرفي.

✓ **استقرار الاقتصاد الكلي:** إن من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو انخفاض معدل تضخم، فارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي والتأثير على التحرير المالي.

✓ **إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:** حيث يجب أن يبدأ التحرير من المستوى المحلي بقطاعه الحقيقي والمالي بحيث القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخصخصة<sup>10</sup>، أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير.

✓ **الإشراف الحذر على الأسواق المالية:** إن إنجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، ضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، إقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي<sup>11</sup>.

✓ **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:** يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية كما يتطلب الأمر

وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية<sup>12</sup>.

✓ **الاستقرار السياسي:** يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصادقية التزاماتها واستقرار تشريعها، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلى خروج الأموال إلى الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلى المخاطرة<sup>13</sup>.

✓ **توافر قطاع مالي كفاء ومستقر:** لتحقيق هذا البند لا بد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفاء ومستقر<sup>14</sup>.

✓ **توافر بنية مؤسسية و قانونية ملائمة:** يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي يجب توفر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلى أزمات مالية خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الفائدة المفترض ارتفاعها في ظل التحرير المالي<sup>15</sup>.

✓ **التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية:** أن كل مؤسسة مالية تمر بمخاطر تحتاج إلى تنظيم وإشراف جدي، وأن التنظيم والإشراف الجدي هام بالنسبة للبنوك لأن فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق، وهذا كله نتيجة لفقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلى سحب أموال المودعين والمقترضين، فإن هذا بدوره من الممكن أن يعزز استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي<sup>16</sup>.

## 2- نظرة تاريخية على التحرير المالي في الجزائر

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري خلال المرحلة الممتدة من الاستقلال حتى نهاية الثمانينات بخضوعه لقواعد التنظيم الاشتراكي المبني على آلية التدخل الحكومي على مستوى التمويل، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام المصرفي إذ كانت تساهم هذه الأخيرة بـ 70% تقريبا في تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية<sup>17</sup>، وكان هذا نتيجة لسياسة الكبح المالي التي فرضتها السلطات على البنوك المحلية، كما تميزت معدلات الفائدة بالانخفاض حتى أنها في بعض الأحيان كانت سلبية لم تغطي حتى معدل التضخم الرسمي، أما معدلات الفائدة على الودائع بقيت تتراوح ما بين 2.6% و 2.9% و معدلات الفائدة على القروض تراوحت بين 4% و 6%، أما فيما يخص توزيع القروض فقد كرسست السلطات مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض بين مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الخاصة، حيث كانت مجهزة على منح الأخيرة قروضا بمعدلات فائدة مرتفعة مقارنة مع المؤسسات العمومية<sup>18</sup>، ومن بين سياسات الكبح المالي في الجزائر غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة بالإضافة إلى عدم استقلالية البنك وفي ظل هذا النظام فإن كل من توزيع القروض وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن كل معيار للمردودية المالية لصالح المؤسسات المصرفية، ومع انخفاض أسعار النفط سنة 1986، ازداد الوضع الاقتصادي والمالي تأزما، الأمر الذي استلزم تطبيق إصلاح اقتصادي ومالي، تجسدت خطوات الإصلاح في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وبموجب هذا القانون تم إدخال إصلاحات جذرية على وظيفة البنوك وإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها القانون رقم 12-86 والتي كان من المفروض أن تجسد لتنظيم جديد لتمويل الاقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض لم يتم تطبيقها، حيث أن المادة 60 من القانون 12-86 ربطت تطبيقه بإعداد قانون أساسي للبنك المركزي

ومؤسسات القرض، إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخرا كبيرا، والنتيجة كانت أن القانون البنكي 12-86 لم يعد يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي أحدثت تغييرا جذريا سياسيا واقتصاديا، وهذا بالانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي والتمهيد للاندماج في اقتصاد السوق، الأمر الذي تطلب إلغاءه في أبريل 1990 و حل محله القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أُعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي في الجزائر<sup>19</sup>.

بموجب قانون النقد والقرض 10-90 استعاد البنك الجزائري استقلاله ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد، حيث اشتمل قانون النقد والقرض على مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار لسياسة النقدية ولدور النظام البنكي وفتح المجال المصرفي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا لمنهج ماكنون وشاو المتعلق بالتحرير المالي، وجاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير من أهمها منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، تأسيس مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى تأسيس مجموعة من الهيئات التي تسهر على مراقبة وتنظيم النظام المالي والتي تتمثل في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، هيئة التأمين على الودائع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

كما تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين البنك والمؤسسة، فبموجب هذا القانون أصبح على البنوك أن تقيم علاقتها مع المؤسسات على أساس تجاري مبني على تحقيق الربح وتحمل المخاطر، ولهذا فإن تمويل البنك للمؤسسة أصبحت تحكمه مجموعة من العوامل كتحليل القدرة المالية للمؤسسة، مردودية المشروع الممول الذي تقوم به المؤسسة وقدرة المؤسسة على تسديد مبلغ القرض في الآجال المحدودة، هذا حتى تكون البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها المالية من جهة، وتشجيعا للقطاع الإنتاجي على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى، وتم إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في منح القروض المصرفية، كما فعل دور السوق النقدي في تمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي لمزاولة الأنشطة المصرفية إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر، ولكن بعد الإعلان عن إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري سنة 2003 وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزانة الدولة، قامت السلطات النقدية بتعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي 03-11 الصادر في (20) 2003/08/26 والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية حيث أضاف شخصان في مجلس النقد و القرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية الأمر الذي يعطي أكثر جدية للتدخل الحكومي.

### 3- تقييم اصلاحات التحرير المالي في الجزائر

من بين الأهداف الأساسية لإصلاحات التحرير المالي في الجزائر هو تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة، خلال سنة 1990 استطاعت الجزائر تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة ما عدا في السنوات 1991-1993-1994<sup>(21)</sup> فخلال سنة 1996 حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو قدر بـ 4% هذا النمو نتاج قطاعين الزراعة والحروقات الشيء الذي دفع بالمعلقين على موازنة الحكومة بالقول بأن النمو المحقق في هذه السنة نتاج متغيرين خارجيين هما النفط والأمطار، وأدت عودة الانتعاش لأسواق النفط ابتداء من الثلث الأخير من سنة 1999 إلى إعادة بعث الحياة من

جديد في الاقتصاد الجزائري، فشهدت سنوات 2000 تحسنا في المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تم تحقيق نمو اقتصادي قدره 3.6% في المتوسط<sup>22</sup>.

كذلك من بين أهداف الأخرى لإصلاحات التحرير المالي في الجزائر هو تحقيق نوع من الاستقرار النقدي، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية ويخفض من معدل التضخم حيث أن نمو الكتلة النقدية السنوي لم يتجاوز 27.17% للفترة الممتدة ما بين 1990 و 1999 ويعود ذلك إلى إتباع الجزائر لسياسة تقشفية صارمة تطبيقا للاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي)، والتي تمثلت في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور وتخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام، ابتداء من سنة 2002 عرف نمو الكتلة النقدية السنوي ارتفاعا طفيفا، وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إذ ارتفعت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي من 28.31% عام 2000 إلى قرابة 34.87% خلال 2003 وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط فأصبحت ودائع قطاع المحروقات تمثل 25% من إجمالي الودائع تحت الطلب المقيدة لدى البنوك الجزائرية تلاه برنامج تكميلي يغطي الفترة 2004-2009 خصص له مبلغ مالي قدره 60 مليار دولار وفي سنة 2009 انخفض نمو الكتلة النقدية السنوي إلى 1.75% وذلك لصدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك و إلزام البنوك تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، ما أدى إلى فائض السيولة بحوالي 10% لدى البنوك الجزائرية<sup>23</sup>، حيث أثرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة في ما بين البنوك، خلال الفترة 2010-2014 قامت الحكومة بتطبيق برنامج الاستثمار العمومي وقد تأثر هذا البرنامج بالمناخ الدولي الذي تميز بالأزمة المالية والاقتصادية الدولية التي تحولت إلى أزمة سيولة، ركود في الاقتصاديات المتقدمة وتباطؤ نمو في الاقتصاديات الناشئة والنامية، الجزائر كغيرها من البلدان تأثرت بالأزمة فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

#### 4- الدراسة القياسية:

تبنت الجزائر سياسة التحرير المالي انطلاقا من نظرية E.Shaw و Mackinnon (1973) في التحرير المالي التي تركز على فرضية أن التطور المالي هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذا فإن دراستنا لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر سوف تكون عن طريق تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ولهذا الغرض تم الاعتماد نموذج ذو تفاعل تام كالذي استعمل في الدراسة التي قام بها Bekaert et.al 2005 و Li 2004، تغطي الدراسة الفترة 1990-2013، تم الحصول على البيانات من موقع البنك المركزي الجزائري، أما مؤشر Kaopen الذي نُشر من قبل M.Chinn and H.Ito 2013 تم الحصول عليه من موقع الباحثين على الأنترنت<sup>24</sup>، بعد اجراءات مختلف الاختبارات المتعلقة بالسلاسل الزمنية، توصلنا إلى النموذج التالي:

$$RGDP_t = B_0 + B_1 KAO_t + B_2 INV_t + B_3 TO_t + B_4 INF_t + B_5 INF_t + B_6 M2_t$$

بالنسبة للمتغيرات المستعملة في الدراسة فهي:

RGDP(t): حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

KAO(t): مؤشر Kaopen و يعبر عن التحرير المالي؛

INV(t): نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الداخلي الحقيقي؛

TO(t): نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛

INF(t): معدل التضخم السنوي؛

CP (t): نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي؛

M2(t): مؤشر عرض النقود (مجموع الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الحقيقي)؛

1-4 منهجية الدراسة وطريقة التقدير: سوف نعمل في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي الخاص بدراسات الاقتصاد القياسي Eviews6، لإجراء مختلف الاختبارات التالية:

#### 1-1-4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لغرض دراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستعمل الاختبارات التالية:

✓ اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF): يتضمن هذا الاختبار (Dickey-Fuller 1979)

(Augmented) ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت و الاتجاه العام، الثانية بوجود الحد

الثابت و الثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار النموذج غير ساكن  $H_0$ ، VS الفرضية البديلة:

✓ النموذج ساكن  $H_1$ ، يُأخذ القرار على أساس القيمة الحرجة فإن كان  $|ADF| < t$

statistique | نقبل الفرضية البديلة ما يعني وجود جذر الوحدة وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن

بعد أخذ الفروق، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة الدرجة الصفر  $I(0)$  أما

إذا تطلب أخذ الفروق  $(d=1, 2, \dots)$  لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة  $I(d)$ .

✓ اختبار جذر الوحدة لفيليس بيرون (PP): يختلف اختبار (Phillips & Perron 1988) عن الاختبار

السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، و يأخذ بالاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية

باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على

نفس صيغ اختبار ADF كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة.

#### 2-1-4 اختبار التكامل المتزامن:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتكاملها من نفس الدرجة يتم اختبار وجود علاقة

توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك، لذلك اقترح Johansen 1988

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \text{، حيث}$$

حيث:

$\lambda_i$  تمثل مصفوفة التباين و التباين المشترك؛

k: عدد المتغيرات المستقلة؛

r رتبة المصفوفة  $\pi$ ، تتبع هذه الاحصائية توزيعاً يشبه توزيع  $\chi^2$ ؛

ويكون اختبار جوهانسون كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): منهجية اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون

| النتائج                                       | الفرضيات                     | القرار                                                                                                             |
|-----------------------------------------------|------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| $\lambda_{trace}(cal) > \lambda_{trace}(tab)$ | $H_0:r = 0 vs H_1:r > 0$     | نرفض $H_0$ و نمر لإختبار الموالي.                                                                                  |
| $\lambda_{trace}(cal) > \lambda_{trace}(tab)$ | $H_0:r = 1 vs H_1:r > 1$     | نرفض $H_0$ و نمر لإختبار الموالي.                                                                                  |
|                                               | $H_0:r = k - 1 vs H_1:r > k$ | في حالة رفض $H_0$ و قبول $H_1$ يعني عدم وجود علاقة تكامل متزامن و في حالة قبول $H_0$ يعني وجود علاقة تكامل متزامن. |

المصدر: من اعداد الباحثين

#### 3-1-4 بناء نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل متزامن بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباعدة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل و بذلك فإنه يعزل علاقة التكامل المتزامن من جهة و من جهة أخرى البحث عن الاتجاه المشترك و الرابطة الحقيقية بين المتغيرات، و يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta x_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{t=1}^m \alpha_t \Delta x_{t-1} + \sum_{t=1}^m \alpha_j \Delta y_{t-j} + u_t$$

حيث أن  $e_{t-1}$  يمثل حد تصحيح الخطأ، وتسمى بسرعة تعديل التوازن وتقيس نسبة الاختلال للتوازن في الفترة السابقة (t-1) التي تم تصحيحها في الفترة (t).

#### 2-4 عرض النتائج وتحليلها:

#### 1-2-4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد ادخال السلاسل الزمنية في البرنامج الاحصائي (Eviews6) تم الحصول النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

| اختبار DF (مستوى الأول) |         |         | اختبار ADF الفروقات من الدرجة الأولى |         |         | اختبار PP (مستوى الأول) |         |         | اختبار PP الفروقات من الدرجة الأولى |         |         |        |         |
|-------------------------|---------|---------|--------------------------------------|---------|---------|-------------------------|---------|---------|-------------------------------------|---------|---------|--------|---------|
| نوع النموذج             |         |         |                                      |         |         |                         |         |         |                                     |         |         |        |         |
| 4                       | 5       | 6       | 1                                    | 2       | 3       | 4                       | 5       | 6       | 1                                   | 2       | 3       |        |         |
| -6.545                  | -6.481  | -6.521  | 0.369                                | 1.931-  | -1.748  | 4.661-                  | -4.670  | -4.604  | 0.347                               | -1.318  | -1.714  | Tc     | RGDP(t) |
| 11.690-                 | 11.351- | 11.765- | 10.021-                              | 11.560- | 11.345- | 10.980-                 | 11.001- | 11.987- | 11.001-                             | 11.886- | 11.950- | Tc     | KA0(t)  |
| 4.723-                  | 4.405-  | 4.654-  | 0.032                                | 1.371-  | 1.043-  | 4.546-                  | 4.581-  | 4.511-  | 0.526                               | 1.245-  | 1.640-  | Tc     | INV(t)  |
| 4.631-                  | 4.553-  | 4.610-  | 0.043                                | 1.354-  | 1.033-  | 4.180-                  | 4.183-  | 4.112-  | 0.301                               | 1.377-  | 1.923-  | Tc     | TO(t)   |
| 5.470-                  | 5.165-  | 5.23-   | 0.192                                | 1.435-  | 1.198-  | 5.867-                  | 5.871-  | 5.320-  | 0.891                               | 1.953-  | 1.990-  | Tc     | INF(t)  |
| 3.710-                  | 3.301-  | 3.208-  | 0.338                                | 2.980-  | 2.321-  | 3.566-                  | 3.542-  | 3.298-  | 0.645                               | 4.998-  | 4.998-  | Tc     | CP (t)  |
| 4.463-                  | 4.348-  | 4.431-  | 0.002                                | 1.042-  | 1.021-  | -4.270                  | -4.283  | -4.120  | 0.049                               | -1.042  | 1.521-  | Tc     | M2(t)   |
| 1.94-                   | 2.935-  | 3.523-  | 1.94-                                | 2.935-  | 3.523-  | 1.94-                   | 2.935-  | 3.523-  | 1.94-                               | 2.935-  | 3.523-  | T(t5%) |         |

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews6).



## تحليل النتائج:

بالنسبة لسلاسل الزمنية في المستوى الأول (قبل إجراء الفروقات)، عند استخدام الشكل البياني لدالة الارتباط الذاتية والجزئية لم تظهر نتوءات في كل السلاسل الزمنية لذا اعتمدنا على اختبار  $DF$  لتقرير استقرارية السلاسل الزمنية، عند ملاحظة النتائج في الجدول أعلاه نجد أن القيمة الحرجة  $(DF)(PP)$   $|t\text{-statistique}| <$  ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية مع العلم أنه اختبارات النموذج الثالث أظهرت عدم وجود الاتجاه العام في كل السلاسل الزمنية، واختبارات النموذج الثاني أظهرت عدم وجود مشتقة في كل السلاسل الزمنية، أي كل السلاسل الزمنية غير مستقرة من النوع  $DS$  بدون مشتقة.

بما أن السلاسل الزمنية من النوع  $DS$  فإنه يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال الفرق أي التكامل أو التفاضل، بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى وباستخدام الشكل البياني لدالة الارتباط الذاتية والجزئية تأكد لنا عند هذه الأخيرة خروج نتوءات في كل السلاسل الزمنية ولهذا استخدمنا اختبار  $(ADF)$  لتقرير استقرارية السلاسل الزمنية، وبعد اختيار التأخير المناسب لكل سلسلة زمنية على حدى بالاعتماد على القيمة الدنيا لـ  $(Akaike)$  و  $(Schwarz)$  والقيمة القصوى لـ  $(\log \text{likelihood})$  توصلنا للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه، من خلال ملاحظة النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن القيمة الحرجة  $(ADF)(PP)$   $|t\text{-statistique}| >$  وعليه بحسب اختبارات كل من  $(ADF)$  و  $(PP)$ ، فإن السلاسل الزمنية مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

## 2-2-4 اختبار التكامل المتزامن (اختبار جوهانسون)

حسب نتائج اختبار  $(DF)$  لا يوجد اتجاه عام ولا حد ثابت في النموذج ، نختار الفرضيتين  $(03)$  و  $(04)$  في برنامج  $(Eviews)$ ، بعد أن اخترنا التأخير المناسب باستعمال معياري  $(Akaike)$   $(Schwarz)$  بأخذ القيمة الدنيا لهما و القيمة القصوى لـ  $(\log \text{Likelihood})$ ، أعطى اختبار جوهانسون النتائج التالية:

بالنسبة للفرضيات 0، 1، 2 و 3  $\text{TRACE (tab)} < \lambda < \text{TRACE (cal)}$  نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$ .

أما بالنسبة للفرضيات المتبقية فان  $\text{trace (cal)} > \lambda > \text{trace (tab)}$  أي نقبل الفرضية  $H_1$  و نرفض  $H_0$ ، الآن نستخدم تقنية تصحيح الخطأ انطلاقاً من الفرضيتين السابقتين، وبعد فحص نتائج الفرضيتين وجدنا الحد الثابت لديه دلالة معنوية لذا نستخدم النموذج الذي يحتوي على الحد الثابت في  $(var)$ .

## الجدول رقم (03): ملخص نموذج تصحيح الخطأ

| المتغير | المعامل  | الخطأ المعياري | احصائية (t) | الاحتمال |
|---------|----------|----------------|-------------|----------|
| الثابت  | 40.490   | 13.314         | 2.773       | 0.001    |
| KA0(t)  | -192.128 | 94.013         | -2.05       | 0.0427   |
| INV(t)  | -97.576  | 95.949         | -1.018      | 0.003    |
| TO(t)   | -0.0654  | 4.399          | -0.0113     | 0.998    |
| M2(t)   | 0.0327   | 0.099          | 0.129       | 0.901    |
| INF(t)  | -31.034  | 10.981         | -2.901      | 0.401    |
| CP (t)  | -3.332   | 2.812          | -1.432      | 0.238    |

|          |        |       |         |                      |
|----------|--------|-------|---------|----------------------|
| 0.0432   | -0.423 | 0.325 | -0.0071 | معلمة حد تصحيح الخطأ |
| 0.79953  |        |       |         | معامل التحديد        |
| 0.777935 |        |       |         | معامل التحديد المصحح |
| 0.99314  |        |       |         | DW                   |
| 0.0000   |        |       |         | احصائية فيشر         |

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews6).

#### 4-2-3 تشخيص النموذج:

أظهرت نتائج اختبار معنوية كل معلمة على حدى باستعمال (t-Student)، المعلمات التي لها دلالة معنوية هي الحد الثابت، معلمة حد تصحيح الخطأ  $KA0(t)$ ،  $INV(t)$  أما المعلمات التي ليس لها دلالة معنوية هي:  $CP(t)$   $M2(t)$   $INF(t)$  و  $TO(t)$  إلا أنه ومن خلال اختبار معنوية الانحدار ككل باستعمال اختبار فيشر نجد أن احتمال فيشر (0.000) أي أن الانحدار ككل له دلالة معنوية، أما فيما يخص جودة معامل التحديد فيدل هذا الأخير أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة، أي أن 79% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة، كما بلغ معامل التحديد المصحح 77%، ولغرض التأكد من عدم وجود انحدار زائف قمنا باختبار استقرارية البواقي، بينت النتائج أن اختبار التفلطح والالتواء يقبل الفرضية البديلة في حين جاك بيرا تقبل الفرضية الصفرية أي أن التوزيع طبيعي، وهو ما يدل على استقرارية النموذج.

✓ بالنسبة لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر فتظهر سالبة وذات دلالة معنوية، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 79 وحدة، وهذا راجع للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، إذ تركزت أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، بالإضافة لضعف المادة القانونية الخاصة بتحويل الأموال للخارج، كما أن ضعف النظام المالي الجزائري وتخلّف هياكله ساهم بشكل كبير في استنزاف العملة الصعبة.

✓ يعبر التضخم في الأدبيات النظرية عن المستوى العام للأسعار، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة ما يؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية، أظهرت نتائج الدراسة أن معلمة التضخم غير معنوية وسالبة، فارتفاع التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى نقص في النمو الاقتصادي بمقدار 31 وحدة، ما يؤكد أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

✓ أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن نسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعبر في الأدبيات النظرية عن الانفتاح التجاري ليس لها دلالة معنوية وذات قيمة سالبة، حيث ارتفاع الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يخفض الناتج الداخلي الخام بـ 0.06 وحدة، وهو ما يفسر ضعف القطاع المالي والمصرفي الجزائري فرغم الإصلاحات المالية المطبقة منذ 1990 إلا أنها لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية في الرفع من تعبئة الموارد المالية، أما التحسن الحاصل في حجم الكتلة النقدية فهو راجع لارتفاع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ 2001، حيث تمثل صادرات المحروقات أكثر من

90% من اجمالي الصادرات، و تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي حيث تم فيه ضخ كمية هائلة من الكتلة النقدية في الاقتصاد.

✓ بالنسبة لمتغيرة (CP(t) التي تمثل نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي، فتظهر سالبة وغير معنوية، وتؤكد هذه النتيجة أن سياسات التي كانت متبعة في منح القروض فيما يتعلق بتوزيع القروض (عدم التخصيص الامثل للموارد المالية) ساهم في فشل سياسة التحرير المالي في الجزائر.

✓ أما معلمة مؤشر النقود التي تمثل اجمالي الكتلة النقدية إلى الناتج الحقيقي المعبر عنها بـ (M2) فهي الأخرى غير معنوية لكن بإشارة موجبة، أي أن ارتفاع مؤشر النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.03 وحدة وهي نسبة ضئيلة جدا، إذ يرى McKinnon أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية، وهو أمر شبه غائب في الاقتصاد الجزائري، وهو ما تدعمه نتائج الدراسة، فتحسن المؤشرات النقدية في الجزائر تعتبر مضللة ولا تعكس الوضع السيء للبنوك الجزائرية، لأن تحسن المؤشرات النقدية مرتبط أساسا بتحسين أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وارتفاع مداخيل الدولة وزيادة انفاقها وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، ما أدى إلى تحسن وضعية البنوك وزيادة سيولتها لكن دون أن يؤدي إلى زيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

✓ المتغير (KAO(t) مؤشر (Kaopen) الذي يعبر عن التحرير المالي معنوي وسالب، ما يدل على أن التحرير المالي لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فرغم الاصلاحات المالية والمصرفية المطبقة منذ سنة 1990 إلا أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها البنوك في توزيع القروض وعدم فاعلية السوق المالي الجزائري أثرا سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ بقيمتها -0.071- مما يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلال النظام أي سرعة تعديل الاختلال 7.1% سنويا كما أن إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وهو مؤشر جيد إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين النمو و بقية المتغيرات الاقتصادية.

## 5- خاتمة

سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تبني اقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي والمصرفي بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل، حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحديد أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، ومن خلال تحليل ومناقشة المؤشرات المالية والنقدية (مؤشرات التطور المالي) لمسنا حصول بعض التحسن في هذه المؤشرات، لكن نتائج الدراسة القياسية أظهرت وجود علاقة معنوية وسلبية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، فتحسن المؤشرات المالية والنقدية راجع لضخ كتلة نقدية كبيرة في الاقتصاد تحت برنامج الانعاش الاقتصادي، بسبب ارتفاع مداخيل الدولة الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية دون أن يقابل هذه الكتلة من النقود إنتاج حقيقي بسبب ضعف القاعدة الصناعية في البلد أدى لارتفاع نسب التضخم في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وهو ما انعكس سلبا على أسعار الفائدة الحقيقية إلى جانب ضعف القطاع المالي والمصرفي وعدم فاعليته، كما أن القصور الذي يتميز به الجانب القانوني ساهم هو الآخر في التأثير سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح التجاري، فتحويل الأرباح للخارج وفتح المجال للاستيراد ساهم في استنزاف العملة الصعبة، وضَعَفَ المنتج المحلي أمام المنافسة الخارجية، إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وعدم توفر قطاع مالي ومصرفي متطور وفعال إضافة لعدم وجود قاعدة صناعية، وتوجه أكثر من 90% من

الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع المحروقات أدى لفشل سياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر، فلم يكن لهذه السياسة أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، ولم تتحسن المنظومة المالية والمصرفية في تعبئة المدخرات المالية اللازمة لتوجيهها بصفة مثلى نحو الاستثمارات المجدية والأكثر إنتاجية، فتحسن المؤشرات المالية والنقدية ومعدلات النمو الاقتصادي تتحكم فيه عوامل أخرى خارج سياسة التحرير المالي.

كان لتطبيق التحرير المالي في البلاد دون تهيئة الشروط اللازمة ضرر على الاقتصاد الوطني، لذا كان من الضروري قبل المضي قدما في هذا النهج التحريري من اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة والضرورية كتفعيل سيادة القانون، تطوير القطاع المالي، فصل البنك المركزي على السلطة السياسية مما يزيد ويفعل دوره كسلطة نقدية وغيرها من التدابير التي من شأنها أن تخفض تكاليف التحرير وتعظم منافعه، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات الجزائرية منذ سنة 1990 لتطبيق سياسة التحرير المالي، إلا أنه وبعد صدور قانون المالية التكميلي سنة 2009 أبدت السلطات الجزائرية رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء القروض الاستهلاكية وإلزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، أمام هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدولة النتائج غير المشجعة لتطبيق سياسة التحرير المالي لا بد من التخلي عن سياسة التحرير المالي والاستفادة من الأخطاء الماضية والتوجه نحو التمويل الإسلامي الذي أصبح ضرورة ملحة وتبني الأدوات المالية الإسلامية الحالية من الربا والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة لجميع فئات الفئات والعجز المالي.

الملاحق:

#### الملحق رقم (01):

| Siries      | Sample    | Observation | Mean         | Mediane | Maximum | Minimu<br>m | Std.dev | Skwense | Kurtosis | Jarque-<br>bera | Prob   |
|-------------|-----------|-------------|--------------|---------|---------|-------------|---------|---------|----------|-----------------|--------|
| RESID0<br>3 | 1990 2013 | 23          | 4.64E<br>-15 | 0.0308  | 0.6095  | -3.9918     | 0.6683  | -5.1894 | 31.9211  | 16532           | 0.0000 |

#### الملحق رقم (02):

Data: 11/01/16 Time: 10:02  
 Sample(adjusted): 1990 2013  
 Included observations: 23 after adjustment  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: DRGDP DKAO DINV DTO DM2 DINP DCP  
 Lag interval (in first differences): 1 to 1

##### Unrestricted Cointegration Rank Test

| Hypothesized<br>No. Of CE(s) | Eigenvalue | Trace<br>Statistic | 5 Percent<br>Critical Value | Prob** |
|------------------------------|------------|--------------------|-----------------------------|--------|
| None                         | 0.834078   | 227.95143          | 157.6039                    | 0.0000 |
| At most 1*                   | 0.701001   | 148.9592           | 126.0014                    | 0.0000 |
| At most 2*                   | 0.617005   | 103.5719           | 95.78301                    | 0.0301 |
| At most 3*                   | 0.510091   | 72.20031           | 68.95709                    | 0.0299 |
| At most 4*                   | 0.450234   | 46.71651           | 47.90432                    | 0.0672 |
| At most 5*                   | 0.345876   | 28.80606           | 28.98707                    | 0.0705 |
| At most 6*                   | 0.280012   | 0.400791           | 3.904660                    | 0.1300 |

Trace test indicates 4 cointegration eqn(s) at the 0.05 level

\* Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews6).

الهوامش و الإحالات:

1- Amaira Bouzid, *Libéralisation Financière Et Croissance Economique*, papier présenté aux 20<sup>eme</sup> journée internationales d'économie monétaire et financière, Birmingham, 5 et 6 juin 2003, p 02.

- 2- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار حامد، الأردن، 2009، ص 25.
- 3- عماد محمد على عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد(العراق)، 2002، ص 148.
- 4- بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 04/2005، بشار، ص 02/01.
- 5- نفس المرجع.
- 6- عزاوي عمر، سايج بوزيد محمد إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 12/2008، ورقلة ص 04.
- 7- بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 04.
- 8- نفس المرجع ص 05/06.
- 9- محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، 2004، ص 186-191 .
- 10- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-الواقع و التحديات، 12/2004، الشلف، ص 478.
- 11- بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2006 ، ص 42.
- 12- نفس المرجع، ص 43.
- 13- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 2002 ، ص 146.
- 14- ملحوس زكية، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، علوم تسيير، تجارة دولية، منشورة، 2009، ص 11.
- 15- نفس المرجع، ص 11.
- 16- نفس المرجع، ص 11.
- 17- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تخطيط، الجزائر، غير منشورة، 2001، ص 92.
- 18- NAAS.A, *"le système bancaire Algérien de la décolonisation a l'économie de la marche"*, maison neuve et laros, paris, 2003, p 108.
- 19- بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 09 .
- 20- Mohamed ghernaout, *"Griscs Financières Et Faillites Des Banques Algériennes"*, édition GAL, 2004, p 48.
- 21- <http://opendataforafrica.org/data#menu=topic>
- 22- ibid
- 23- évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, rapport 2013.
- 24- [http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito\\_website.htm](http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm)

## واقع إدارة الجودة الشاملة بجامعة أحمد داية – أدرار-

حسين بن العارية

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة أدرار

عبد الرحمان عبد القادر

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة أدرار

زينب محجوبي

باحثة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة أدرار

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

### ملخص:

تعد جودة التعليم من التحديات الكبيرة التي تواجهها جميع المؤسسات التعليمية وبالأخص الجامعة منها، الأمر الذي دفع بالعديد منها لتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة بهدف رفع مستوى التعليم والتعلم والتركيز على الكفاءة النوعية لمخرجاته. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع إدارة الجودة الشاملة بجامعة أدرار، وقد تم دراسة آراء أساتذة وطلبة هاته الجامعة، وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك جودة شاملة على مستوى هذه الجامعة.

### ABSTRACT:

The quality of education of the big challenges faced by all educational institutions and in particular the University of them, which prompted many of them to adopt a total quality management concepts in order to raise the level of teaching and learning and a focus on the quality of its output efficiency. Therefore, this study aims to examine the reality of the comprehensive quality management at the University of Adrar, has been studying the views of professors and students of the university these circumstances, and in light of that study concluded that there is no comprehensive quality at the level of this university.

## تمهيد:

لقد حظي قطاع الوحدات غير الهادفة للربح بأهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة قياساً بحجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع وحجم الخدمات التي يؤديها. ومن أهم هذه القطاعات قطاع التعليم الذي يمثل التعليم العالي فيه قمة الهرم التعليمي، مما يجعله يتحمل القسط الأوفر في إحداث التنمية المنشودة، باعتبارها الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية القادرة على النهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي وإعداد المتخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع والبيئة. يكتسي عملية تطوير التعليم اهتمام كبير في معظم دول العالم وكان من أهم أدوات تطويرها تطبيق معايير الجودة الشاملة التي أصبحت سمة من سمات العصر الحالي، مما جعل المفكرين يطلقون عليه عصر الجودة، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة التغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، وبعد ترسيخ فكرة اقتصاديات التعليم واعتبار التعليم استثماراً وليس استهلاكاً، أصبحت المؤسسات التعليمية تحت ضغط كبير لاستخدام الجودة كمعيار للمنتج التعليمي وأصبحت الجودة شعاراً ومطلباً، فسعى العديد من الباحثين للاستفادة من مبادئ الجودة الشاملة في ميدان التعليم بغية التحسين في نوعيته، والارتقاء بالعملية التعليمية بمختلف مكوناتها. من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية، والتي تتمثل في: ما واقع إدارة الجودة الشاملة بجامعة أحمد دباية أدراة؟

## المحور الأول: إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي

لقد كان للتغيرات السريعة التي مرت بها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأثر في بروز الأصوات المنادية بالجودة التعليمية، وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة ولاسيما الجامعية منها.

## أولاً: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

وردت عدت وجهات نظر في تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي نذكر من بينها:

1. إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تعرف على أنها: " نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات، وهي الأفراد والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر للجودة لإرضاء المستفيدين".<sup>1</sup>
2. من وجهة نظر رودز إدارة الجودة الشاملة تعرف بأنها: "عملية إدارية إستراتيجية تركز على مجموعة من القيم، تستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر".<sup>2</sup>
3. يعرف النجار إدارة الجودة الشاملة بأنها: " أسلوب متكامل يطبق على الجامعة ومستوياتها كافة ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلبة والمستفيدين من عملية التعليم".

<sup>1</sup> محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 76.

<sup>2</sup> محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص 77.

4. يرى (فريوان) بأنها: " قدرة المؤسسة التعليمية على رسم السياسات وإنجاز المهمات التي من شأنها أن تطور سلوك المتعلم ليكون قادراً على الإبداع والتجديد بما يواكب العصر".<sup>1</sup>
5. وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998) نص على أن الجودة في التعليم العالي: "مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً".<sup>2</sup>
6. مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم له معنيان: " أحدهما واقعي، والآخر حسي، فالواقعي هو التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها، مثل معدلات الكفاءة الداخلية الكمية، ومعدلات تكلفة التعليم. أما الحسي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، أي مدى اقتناع ورضا المستفيد من التعليم بمستوى وكفاءة وفعالية الخدمة التعليمية. وقد تأثر مفهوم الجودة الشاملة في التعليم بمتغيرات حديثة مثل المنافسة الاقتصادية الدولية، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وظهور تقنيات حديثة في نظم المعلومات وأساليب الإنتاج، وازدياد مساهمة القطاع الخاص في التعليم بنظرة تجارية ربحية".<sup>3</sup>
7. هناك من ميز ثلاث جوانب في معنى الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية: "من حيث جودة التصميم وجودة الأداء وجودة المخرج، وحددت جودة التصميم بأنها تحديد المواصفات والخصائص التي لا بد من توافرها في التخطيط للعمل، وجودة الأداء بأنها القيام بالأعمال وفق المعايير المحددة، وجودة المخرجات تعني الحصول على منتج تعليمي وخدمات تربوية وتعليمية وفق الخصائص والمواصفات المتوقعة".<sup>4</sup>
- ومن جملة ما تم تناوله يمكن أن نقول بأن إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي هي عبارة عن عملية إدارية ذات بعد استراتيجي، تمكن مؤسسة التعليم العالي من إشراك الجميع في عملية التطوير والتحسين المستمر للمخرجات التعليمية عبر معايير جودة عالمية، بالشكل الذي يحقق رضا المستفيدين من عملية التعليم.
- ثانياً: مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**
- يتضمن نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي العديد من المبادئ الواجب التقيد والالتزام بها لتحقيق النجاح في تطبيقها ومن بينها نذكر ما يلي:<sup>5</sup>

- الوعي بمفهوم الجودة الشاملة لدى المؤسسات الجامعية، بحيث يسهم الجميع في نجاح تنفيذها؛

<sup>1</sup> محمد جبر دريب، "معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمائها في التعليم الجامعي"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد الخامس عشر، الكوفة، 2014، ص 92.

<sup>2</sup> اخليف الطراونة، "ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية"، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير)، الأردن، في الفترة ما بين 10-12/05/2010، ص 5-6.

<sup>3</sup> فائزة محمد بن حسن أخضر، "مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للجودة، السعودية، 2007، ص 8.

<sup>4</sup> محمود داود الربيعي وآخرون، "تطوير كفايات المدرسين الجامعيين في ضوء نظام إدارة الجودة الشاملة"، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، ما بين 4-5 أبريل 2012، ص 371.

<sup>5</sup> هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، "إدارة التعليم الجامعي"، الأوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 495-498.



- وجود أهداف محددة وواضحة للجامعة يتشارك في وضعها جميع العاملين كل من موقعه، وتكون ذات توجه مستقبلي وتحقق رغبات الطلبة والعاملين والمجتمع المحلي؛
- توافر القيادة الفعالة التي تتمكن من تنمية مفهوم وثقافة الجودة لدى عمال الجامعة، وتستطيع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح، كما تقوم بتحديد الوضع الحالي والمستقبلي للجامعة؛
- تبني فلسفة منع الخطأ، والتركيز على تصحيح العمليات وليس على اللوم والتوبيخ للأشخاص؛
- الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمل الجامعة؛
- تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والمجتمع المحلي؛
- تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى مراحل الدراسة في البكالوريا والدراسات العليا، إذ أن حسن إعداد الطالب في مرحلة معينة يسهم في تأهيله للمرحلة التالية؛
- تبني استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة، وإدراك أهمية الوقت كمورد رئيسي؛
- النظر لكل عملية تعليمية أو إدارية في ضوء النظام ككل؛
- انفتاح الجامعة بمؤسساتها المختلفة على البيئة المحيطة بها والتركيز على العمل الجماعي وتحقيق الترابط والتعاون بين العاملين ومختلف الأقسام والنظم الفرعية والجهات الإدارية؛
- الحرص على أداء العمل بشكل جيد وبأقل تكلفة تحقيقاً للأهداف المتوقعة؛
- اعتماد الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي بدلاً من الرقابة الخارجية؛
- وجود دليل موثق يتضمن كل ما يتعلق بمقومات الجودة وأسسها وكيفية إدارتها.
- التخلص من الخوف الذي يقلل من عمليات المبادأة والتجديد والإنتاجية؛
- وضع قاعدة بيانات متكاملة تستخدم بالشكل الذي يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات؛
- تطبيق مبادئ التعليم المستمر والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة وعلى كل جديد.<sup>1</sup>
- تحسين العلاقة مع المجتمع الذي أتى منه الطالب؛
- التوقف عن الاعتماد على الاختبار لإحراز الجودة؛
- العمل على إلغاء نظام الدرجات والتأثيرات السلبية للتصنيف؛
- إزالة معايير الكم في التقييم، وتهيئة برنامج تعليمي قوي؛
- التوقف عن التفتيش لبناء الجودة من الأدنى.<sup>2</sup>

### ثالثاً: محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

يمثل فهم محاور الجودة الشاملة أولى الخطوات الرئيسية في تحقيقها ورغم تعدد تلك المحاور سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

يلي:

<sup>1</sup>. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي"، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، بتاريخ 4-5 أبريل 2012، ص 163.

<sup>2</sup>. شفيق كايد عبد الله شاكر، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث عشر، العراق، 2006، ص 45-46.

## 1- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس وجودة المناهج

### 1-1- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس

ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها، وعمقها، ومرونتها، واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، بما يتماشى والتغيرات العامة، ويسهم في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق التدريس لهذه البرامج بعيدة عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج.

### 1-2- جودة المناهج

يتم تطوير المنهاج من خلال مجموعة من الخطوات منها:

#### ➤ تحديد إستراتيجية التعليم:

وذلك بوضع إطار لسياسات تعليمية نحافظ عليها في تكامل وتوقيت ملائم ونوجهها الوجهة الصحيحة، كما ينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد هذه الإستراتيجية هما:

#### ➤ وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء:

وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة؛ وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة وبين النظام التعليمي ككل والبيئة المتواجد فيها.

#### ➤ وجوب التركيز على التجديد:

بحيث يكون شاملاً لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافق الذي يحتاج له النظام.

#### ➤ دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة:

حيث تتضمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة المدرسية.

#### ➤ التخطيط:

عبارة عن عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى الأهداف المحددة وعلى مراحل معينة وخلال فترة زمنية معينة، مستعيناً بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، وذلك بهدف تسهيل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية<sup>1</sup>.

## 2- جودة عضو هيئة التدريس وجودة الطالب

### 2-1- جودة عضو هيئة التدريس

ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم حقاً في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، ولذا يجب أن يتوافر فيه عدد من السمات منها:

➤ **السمات الشخصية:** وذلك بان يكون لديه مرونة في التفكير وثقة في النفس، ويتفهم الآخرين ويمتلك مهارات الاتصال الفعال والقدرة على الشرح والتوضيح.

<sup>1</sup> .هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص 528-529.

➤ **الكفاءات المهنية:** بأن يدافع عن الطلبة ويساعدهم في انجاز مهماتهم ويشجع على التعاون الاجتماعي ويتقبل اقتراحاتهم ويستمتع لهم بشكل جيد.

➤ **الكفاءة العلمية والتربوية:** وهي إلمام المعلم بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدمها بالشكل السليم والصحيح، وان يكون عارف بالطرق التربوية المناسبة في التعامل مع الطالب.

## 2-2- جودة الطالب

ويقصد بها مدى تأهيل الطالب في مراحل ما قبل المؤسسة التعليمية علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً، لكي يتمكن من استيعاب المعرفة وتكتمل متطلبات تأهيله، وبذلك نتحصل على مجموعة من الخريجين القادرين على الابتكار وتفهم وسائل العلم وأدواته. وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها في جودة الطالب والتي تتمثل في:

- أن يكون عدد الطلبة مناسب لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد؛
- توفر الخدمات التي تقدم للطالب؛
- تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم؛
- تعزيز صلة الطالب بالمكتبة.<sup>1</sup>

## 3- جودة تقييم الأداء الجامعي وجودة التمويل الجامعي

### 3-1- جودة تقييم الأداء الجامعي

التقويم في أي نشاط هو النجاح في الجهود المبذولة، وتوفير الوقت والموارد، وتحقيق الأهداف على النحو المرغوب؛ فحسن تخطيط وتنظيم جهود الأداء الجامعي، وحسن قيادة العاملين على اختلافهم لا يغني عن تقييم أدائهم، ونحتاج في سبيل ذلك جملة من المعايير لتقييم كل من العناصر الرئيسية المتمثلة في الطالب، والبرنامج التعليمي، وأعضاء هيئة التدريس، والتمويل الجامعي، وحتى تتحقق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لابد من أن تكون جل الأنشطة جيدة ويتم العمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة.

### 3-2- جودة التمويل الجامعي

التعليم الجامعي مكلف للغاية، والأخذ بالجديد في تكنولوجيا التعليم والتوسعات في المباني والتجهيزات... الخ يكلف الكثير، وجودة التعليم الجامعي تمثل متغير تابعاً لقدر التمويل الجامعي ومدى توازن أبواب الإنفاق مع قدر التكاليف في كل مجال من مجالات النشاط، ومن هنا تبرز أهمية دراسة التكلفة والعائد في مجال الإنفاق على التعليم التي يجب أن تقوم بها مراكز البحث، والسعي لترشيد الإنفاق المالي الجامعي.<sup>2</sup>

## 4- جودة المباني والتجهيزات والبيئة التعليمية

يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية، وذلك لتفاعل جميع عناصر النظام الجامعي، كما أنه أداة فاعلة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم. وتتضمن جودة المباني التعليمية والتجهيزات، موقع المبنى ومساحته والقاعات الدراسية والمكتبة والمطعم والتهوية والإنارة وسعة المكان وجودة الأثاث ومؤثرات الصوت، والمختبرات والمعامل والتقنيات بأنواعها.

<sup>1</sup>. يوسف حجيم الطائي وآخرون، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 275-279.

<sup>2</sup>. محمود فوزي أحمد بدوي، "إدارة التعليم والجودة الشاملة"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص 345-347.

كما تخص أيضا الجماليات التي تحدث لمسة فنية جميلة وترفع القيمة الدوقية، وكما تثير عملية التهيئة للبيئة الدافعية لدى الطلبة للتعلم والتميز بالهدوء والتعاون.<sup>1</sup>

## 5- جودة الإدارة والتشريعات والقوانين

تسعى الإدارة هنا إلى الدور القيادي الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى فاعلية وفي ظل أفضل العلاقات الإنسانية بحيث تكون التشريعات والقوانين واضحة لجميع الموظفين وتسعى لتحقيق رسالة الجامعة بيسر وسهولة لبناء نظام الجودة واستمرار العمل على التحسين المستمر.<sup>2</sup>

## 6- جودة الكتاب التعليمي

ويقصد به الحرص على جودة المحتوى وتحديث الكتاب التعليمي بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بما يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها الجامعة منه، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديه، الأمر الذي يساهم في زيادة وعي الطالب ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.<sup>3</sup>

## المحور الثاني: دراسة آراء الأساتذة والطلبة حول الجودة الشاملة في التعليم العالي

بغية الإجابة على الإشكال المطروح قمنا باللجوء للاستبيان للحصول على المعلومات، بالتطبيق على جامعة أدرار.

### أولاً: جامعة أدرار النشأة ومؤشرات دالة

لقد عرفت جامعة أدرار تطوراً ملحوظاً منذ نشأتها إلى الآن وعلى جميع الأصعدة، وسنحاول من خلال هذا البحث التعرف على نشأتها وأهم التطورات التي عرفت.

### 1- نشأة جامعة أدرار

أنشئت أول نواة للتعليم العالي في ولاية أدرار بموجب المرسوم رقم 86-118 المؤرخ في 1986/05/06 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 86-175 المؤرخ في 1986/08/05، والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي للشرطة، ليتوسع إلى جامعة أدرار بموجب المرسوم رقم 269-01 المؤرخ في 2001/09/18 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 259-04 المؤرخ في 2004/08/29 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إن جامعة أدرار توفر تكويناً بيداغوجياً وعلمياً في عدة مجالات للتكوين، ولضمان التطور العلمي والحركية البحثية فإن الجامعة شهدت قفزة نوعية وعلمية للسنة الجامعية 2013/2012 بحيث انتقلت من ثلاث كليات إلى خمس كليات. بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 302-12 المؤرخ في 2012/08/04، وتضمنت هذه الكليات 16 قسم أنشأت بمقتضى القرارات رقم 800 - 801-802-803-804 المؤرخة في 2012/12/27 الصادرة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي مما سمح بفتح تخصصات جديدة على مستوى كل من الميادين المفتوحة والماستر، بالإضافة إلى فتح عروض جديدة في الماجستير والدكتوراه، وهذا كله بفضل رعاية مدير الجامعة وجهود الدولة وإسهامات أساتذتها وموظفيها وطلابها من أجل أن تحتل المكانة التي تستحقها. إن هذا التحدي يفرض على الجامعة أن تجعل من العملية التطويرية عملية مستمرة بنظرة استشرافية.

<sup>1</sup>. رافدة عمر الحريري، مرجع سابق، ص 233.

<sup>2</sup>. يزيد قادة، مرجع سابق، ص 43.

<sup>3</sup>. عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، مرجع سابق، ص 164.

تحتوي جامعة أدرار على خمس كليات:

- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
- كلية الآداب واللغات
- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

## 2- مؤشرات كمية خاصة بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015

2-1- تطور عدد الطلبة: لقد عرفت جامعة أدرار تطورا محسوسا في تعداد الطلبة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور عدد الطلبة

| السنة الجامعية | عدد طلبة كلية الاقتصاد | عدد طلبة ما بعد التدرج | عدد الطلبة الإجمالي |
|----------------|------------------------|------------------------|---------------------|
| 2013-2012      | 1003                   | 209                    | 8316                |
| 2014-2013      | 1762                   | 203                    | 9002                |
| 2015-2014      | 1703                   | 255                    | 9232                |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد طلبة ما بعد التدرج تزايد ما بين الفترة 2013-2012 إلى 2015 ليصل إلى 255

طالب، وهذا راجع إلى إقبال الطلبة على مواصلة تكوينهم الجامعي وتحقيق مستويات علمية أعلى.

2-2- تطور عدد الطلبة المتخرجين: الجدول الموالي يبين تعداد الطلبة المتخرجون خلال السنوات المدروسة:

جدول رقم 05: تطور عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة 2012-2015

| السنة الجامعية | عدد الطلبة المتخرجين |
|----------------|----------------------|
| 2013-2012      | 1864                 |
| 2014-2013      | 2258                 |
| 2015-2014      | 2145                 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

من خلال الجدول نلاحظ أن أعداد الطلبة المتخرجون على مستوى الجامعة عرف تزايد من 1864 طالب متخرج في

2013 إلى 2145 طالب متخرج خلال السنة الجامعية 2013-2015.

2-3- تطور عدد الأساتذة الدائمين: لقد لوحظ تطور ملموس في تعداد الأساتذة الدائمين، وهو ما يسهم بشكل كبير في

تحسين مردودية التعليم الجامعي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: تطور عدد الأساتذة الدائمين خلال الفترة 2012-2015

| السنة الجامعية | عدد الأساتذة الدائمين |
|----------------|-----------------------|
| 2013-2012      | 240                   |
| 2014-2013      | 303                   |
| 2015-2014      | 330                   |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار

ويمكن إرجاع سبب هذا التزايد في أعداد الأساتذة؛ إلى العدد الكبير والمتزايد للطلبة المسجلين في الجامعة بالإضافة لفتح تخصصات جديدة، مما يحتم توظيف المزيد من الأساتذة.

2-4- تطور الهياكل البيداغوجية: لقد عرفت الهياكل البيداغوجية ارتفاعا محسوسا خلال سنوات الدراسة والجدول التالي يبين تطور عددها.

جدول رقم 07: تطور الهياكل البيداغوجية بجامعة أدرار خلال الفترة 2012-2015

| السنة الجامعية | عدد الهياكل البيداغوجية |
|----------------|-------------------------|
| 2013/2012      | 9162 مقعد بيداغوجي      |
| 2014-2013      | 9162 مقعد بيداغوجي      |
| 2015-2014      | 9450 مقعد بيداغوجي      |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مصلحة الإحصاء والاستشراف بجامعة أدرار ويمكن إرجاع سبب هذا التطور إلى تزايد اهتمام الجامعة بالمرافق الضرورية لعملية التعليم وتوفير الجو المناسب للطلاب.

ثانياً: إجراءات الدراسة التطبيقية

قمنا باتباع الخطوات التالية في الدراسة:

#### 1- بيانات الدراسة

وذلك من خلال الدراسة الميدانية وجمع المعلومات اللازمة من مجتمع الدراسة ومن ثم تفريغها، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

#### 2- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة والطلبة بجامعة أدرار.

#### 3- عينة الدراسة

قمنا بتوزيع استبانته على عينة من الأساتذة حجمها 100 أستاذ بجامعة أدرار وعينة تتكون من 350 طالب.

#### 4- الأدوات المستخدمة

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات وعدم توفر المعلومات وجدنا أن أنسب وسيلة لجمع المعلومات هي الاستبيان وقد تم تصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف البحث كالتالي:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات؛

- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

#### ■ الاستبيان الموجه للأساتذة:

لقد تم توزيع 100 استمارة على الأساتذة، حيث تم استرداد 65 منها، وهي مكونة من جزئين:

o الجزء الأول يشمل المتغيرات الشخصية للعينة المبحوثة.

o الجزء الثاني يشمل على 17 عبارة حول موضوع الدراسة.

#### ■ الاستبيان الموجه للطلبة:

لقد تم توزيع 350 استمارة على الطلبة ، حيث تم استرداد 220 منها، وهي مكونة من ثلاثة أجزاء:

- 0 الجزء الأول يشمل المتغيرات الشخصية للعينة المبحوثة.
- 0 الجزء الثاني يشمل على 8 عبارات حول جودة التعليم في نظر الطالب.
- 0 الجزء الثالث يشمل على تقدير لمحمل التكاليف الفردية التي يتحملها الطالب من اجل التعلم.
- وقد تم الاعتماد على مقياس "ليكاتر الخماسي" لقياس درجة إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان، حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعاً، بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس يتكون غالباً من خمس خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها كما هو موضح في الجدول رقم 08.

جدول رقم 08: درجات مقياس ليكاتر الخماسي

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-----------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الدرجة    | 1          | 2     | 3     | 4         | 5              |

ثانياً: صدق وثبات الاستبيان

#### 1- صدق الاستبيان

يقصد به مقدرة الاستبيان الموضوع على قياس الجودة في نظر الأستاذ والطالب الجامعي، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين العبارات المكونة الاستبيان باستخدام برنامج spss20 كما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم 09: الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الأستاذ

| الرقم | العبارة                                                                                                                                | معامل الارتباط |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| 01    | تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للأستاذ من أجل التعليم                                                                                    | 0.429          |
| 02    | تتوفر المكتبة على المادة العلمية المناسبة التي تلي احتياجات الأستاذ                                                                    | 0.345          |
| 03    | مفاهيم الجودة في التعليم العالي تتضح للأستاذ مع التقدم في عملية التدريس                                                                | 0.412          |
| 04    | المناهج الموضوعية تنمي قدرات الطالب العلمية والعملية                                                                                   | 0.316          |
| 05    | تتوفر الجامعة على وسائل حديثة لتسهيل عملية التدريس                                                                                     | 0.363          |
| 06    | تواكب الجامعة التقنيات الحديثة المتطورة والتي تساعد في تطوير الأداء لتحسين جودة الخدمات التعليمية                                      | 0.481          |
| 07    | تلي الجامعة حاجات أعضاء هيئة التدريس وتحقق طموحاتهم                                                                                    | 0.352          |
| 08    | تمنح الجامعة الأولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود الاقتصادي والمادي للمجتمع ومؤسساته                                         | 0.522          |
| 09    | يتوفر بالجامعة البنية التحتية المناسبة واللازمة لعملية التعليم من حيث الورش والمخابر لضمان فعالية الجانب التطبيقي في العملية التعليمية | 0.386          |
| 10    | توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة لدعم الدراسات والأبحاث                                                                            | 0.498          |
| 11    | تستخدم الجامعة أنشطتها في البحث العلمي في أبحاث تهم بخدمة المجتمع                                                                      | 0.534          |
| 12    | أعضاء هيئة التدريس يستفيدون من دورات تدريبية لتحسين و تطوير أدائهم                                                                     | 0.320          |
| 13    | توفر الجامعة المكاتب و الأماكن اللائقة بأعضاء هيئة التدريس                                                                             | 0.352          |
| 14    | مجانة التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكلفته                                                                              | 0.515          |

|       |                                                           |    |
|-------|-----------------------------------------------------------|----|
| 0.379 | توفر الجامعة التمويل اللازم لمشاريع البحث العلمي          | 15 |
| 0.493 | تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة                        | 16 |
| 0.321 | الأجور من أهم العناصر التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم | 17 |

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معامل الارتباط الأدنى (0.316) سجل في العبارة رقم 04، وأعلى معامل ارتباط (0.534) سجل في العبارة رقم 011، وأن كل معاملات الارتباط كانت معنوية، وهذا يدل على الصدق الداخلي لكل عبارات الاستبيان الخاصة بجودة التعليم عند الأستاذ الجامعي.

#### جدول رقم 10: الصدق الداخلي المتعلق بعبارات استبيان الطالب

| الرقم | العبارة                                                                                    | معامل الارتباط |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| 01    | الطالب الجامعي راضي عن الدعم المالي المقدم له                                              | 0.519          |
| 02    | الخدمات المقدمة من الجامعة للطالب تحقق توقعاته                                             | 0.507          |
| 03    | تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للطالب من أجل التعليم                                         | 0.427          |
| 04    | الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم                                 | 0.528          |
| 05    | تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة التي تخدم احتياجات الطلبة                  | 0.383          |
| 06    | المناهج المدروسة ساهمت في تنمية قدرات الطالب العلمية والعملية                              | 0.503          |
| 07    | تتوفر الجامعة على أنواع التقنيات والأجهزة التعليمية المطلوبة في عملية التدريس مثل الداتاشو | 0.466          |
| 08    | تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها                          | 0.449          |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط الأدنى (0.383) سجل في العبارة رقم 05، وأعلى معامل ارتباط (0.528) سجل في العبارة رقم 04، وأن كل معاملات الارتباط كانت معنوية، وهذا يدل على الصدق الداخلي لكل عبارات الاستبيان الخاصة بجودة التعليم عند الطالب الجامعي.

#### 2- ثبات الاستبيان

لقد تم استخدام معامل الثبات الفاكرونباخ لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته فكانت قيمة معامل الفاكرونباخ لجميع عبارات الاستبيانات الموزعة كما هو موضح في الجدول أدناه:

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول الموالي يتبين لنا أن هناك نسبة ثبات عالية، مما يدل على أن عبارات الاستبيانات الموزعة تتسم بالاتساق الداخلي مما يجعلها صالحة للدراسة، التحليل واستخلاص النتائج.

#### جدول رقم 11: دراسة الثبات بمعامل الفا كرونباخ

| معامل الفا كرونباخ | المعامل                   |
|--------------------|---------------------------|
| 0.870              | الاستبيان الموجه للأساتذة |
| 0.770              | الاستبيان الموجه للطلبة   |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وصف وتحليل نتائج الاستبيان: وهو وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة وفق المتغيرات الشخصية



### 3-1- وصف وتحليل الاستبيان الموجه للطلبة

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم 12: يوضح توزيع أفراد العينة من الطلبة حسب الجنس

| الجنس   | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| ذكر     | 74      | %33.6  |
| أنثى    | 146     | %66.4  |
| المجموع | 220     | %100   |

يتبين من خلال الجدول رقم (12) أن نسبة الإناث كانت %66.40 في حين بلغت نسبة الذكور %33.60، وعليه فإن أغلب أفراد العينة المدروسة من جنس الإناث، لان جل الطلبة من الإناث.

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم 13: يوضح توزيع أفراد عينة الطلبة حسب العمر

| العمر   | من 20 إلى 30 سنة | أكثر من 30 سنة |
|---------|------------------|----------------|
| التكرار | 156              | 64             |
| النسبة  | %71.1            | %28.9          |

يتبين من الجدول رقم (13) أن أغلبية أفراد عينة الطلبة تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة بنسبة %71.1 وتليها الفئة العمرية أكثر من 30 سنة بنسبة %28.9، في حين لم يكن هناك مبحوثين تقل أعمارهم عن 20 سنة على اعتبار أننا استهدفنا طلبة السنة الثالثة ليسانس.

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب الصفة

الجدول رقم 14: يوضح توزيع أفراد عينة الطلبة حسب الصفة

| الصفة   | داخلي | خارجي |
|---------|-------|-------|
| التكرار | 74    | 146   |
| النسبة  | %33.6 | %66.4 |

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن فئة الطلبة الخارجيين المستجوبين اكبر من فئة الطلبة الداخليين.

#### ■ نتائج الاستبيان

بعد تفريغ الاستمارات تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم 15: حالة الاستمارات

| إجمالي العينة | البيان<br>الاستمارات   |
|---------------|------------------------|
| 350           | عدد الاستمارات الموزعة |
| 220           | الاستمارات المحصلة     |
| 10            | الاستمارات الملغاة     |
| 210           | الاستمارات المقبولة    |

من بين 150 استمارة تم الاعتماد على 210 نظرا لعدم استرجاع بعض الاستمارات وإلغاء أخرى.

### 3-2- وصف وتحليل الاستبيان الموجه للأساتذة

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم 16: يوضح توزيع أفراد العينة من الأساتذة حسب الجنس

| الجنس   | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| ذكر     | 92      | 92%    |
| أنثى    | 08      | 8%     |
| المجموع | 100     | 100%   |

يتبين من خلال الجدول رقم (16) أن نسبة الذكور كانت 92% في حين بلغت نسبة الإناث 8%، وعليه فإن أغلب أفراد العينة المدروسة من جنس الذكور وهذا راجع لأن جل الأساتذة ذكور.

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم 17: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب العمر

| العمر   | أقل من 30 سنة | من 30 إلى 40 سنة | أكثر من 41 سنة |
|---------|---------------|------------------|----------------|
| التكرار | 23            | 62               | 15             |
| النسبة  | 23%           | 62%              | 15%            |

يتبين من الجدول رقم (17) أن أغلبية أفراد عينة الأساتذة تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 40 سنة بنسبة 62% وتليها الفئة العمرية التي تقل عن 30 سنة بنسبة 23%، ثم تأتي الفئة العمرية التي أكثر من 40 سنة بنسبة 15%.

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الخبرة

| الخبرة  | أقل من 5 سنوات | من 5 إلى 10 سنوات | أكثر من 11 سنة |
|---------|----------------|-------------------|----------------|
| التكرار | 38             | 54                | 8              |
| النسبة  | 38%            | 53%               | 8%             |

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الأساتذة المستجوبين لديهم خبرة مهنية أكثر من 5 سنوات، أي أن لديهم أقدميه كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية والمصادقية في ملء الاستبيان.

#### ■ توزيع أفراد العينة حسب الرتبة

الجدول رقم 19: يوضح توزيع أفراد عينة الأساتذة حسب الرتبة

| الرتبة  | أستاذ مساعد | أستاذ محاضر | أستاذ تعليم عال |
|---------|-------------|-------------|-----------------|
| التكرار | 62          | 30          | 08              |
| النسبة  | 62%         | 30%         | 8%              |

ثالثاً: تحليل نتائج الاستبيان ومقارنتها مع تكلفة التعليم العالي

## 1- تحليل نتائج الاستبيان الموجه للأساتذة

الجدول رقم 20: يوضح متوسط الموافقة لعبارات الاستبيان الموجه للأساتذة

تبين النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لإجابات الأساتذة على مجمل العبارات المتعلقة بالجودة

| الرقم | العبارة                                                                                                                                | الوسط الحسابي | درجة الإجابة |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|
| 01    | تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للأستاذ من أجل التعليم                                                                                    | 2.923         | محايد        |
| 02    | تتوفر المكتبة على المادة العلمية المناسبة التي تلي احتياجات الأستاذ                                                                    | 2.153         | موافق        |
| 03    | مفاهيم الجودة في التعليم العالي تتضح للأستاذ مع التقدم في عملية التدريس                                                                | 2.769         | محايد        |
| 04    | المنهج الموضوعية تنمي قدرات الطالب العلمية والعملية                                                                                    | 2.615         | محايد        |
| 05    | تتوفر الجامعة على وسائل حديثة لتسهيل عملية التدريس                                                                                     | 3.230         | محايد        |
| 06    | تواكب الجامعة التقنيات الحديثة المتطورة والتي تساعد في تطوير الأداء لتحسين جودة الخدمات التعليمية                                      | 4.00          | غير موافق    |
| 07    | تلي الجامعة حاجات أعضاء هيئة التدريس وتحقق طموحاتهم                                                                                    | 3.769         | غير موافق    |
| 08    | تمنح الجامعة الأولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود الاقتصادي والمادي للمجتمع ومؤسساته                                         | 3.692         | غير موافق    |
| 09    | يتوفر بالجامعة البنية التحتية المناسبة واللازمة لعملية التعليم من حيث الورش والمخابر لضمان فعالية الجانب التطبيقي في العملية التعليمية | 2.846         | محايد        |
| 10    | توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة لدعم الدراسات والأبحاث                                                                            | 3.076         | محايد        |
| 11    | تستخدم الجامعة أنشطتها في البحث العلمي في أبحاث تهم بخدمة المجتمع                                                                      | 3.153         | محايد        |
| 12    | أعضاء هيئة التدريس يستفيدون من دورات تدريبية لتحسين و تطوير أدائهم                                                                     | 2.461         | موافق        |
| 13    | توفر الجامعة المكاتب والأماكن اللائقة بأعضاء هيئة التدريس                                                                              | 3.010         | محايد        |
| 14    | مجانبة التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكلفته                                                                             | 2.538         | موافق        |
| 15    | توفر الجامعة التمويل اللازم لمشاريع البحث العلمي                                                                                       | 3.230         | محايد        |
| 16    | تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة                                                                                                     | 2.00          | موافق        |
| 17    | الأحور من أهم العناصر التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم                                                                              | 2.384         | موافق        |

الشاملة كانت بدرجة محايد وهذا راجع إلى أن هناك غموض وعدم وضوح حول تطبيق الجودة الشاملة بجامعة أدرار من منظور أساتذة كلية الاقتصاد، بالرغم من أن جل إجاباتهم على العبارة رقم 16 والتي هي "تكلفة تعليم الطالب بالجامعة مرتفعة كانت" بدرجة موافق مما يدل على أن التكلفة مرتفعة.

## 2- تحليل نتائج الاستبيان الموجه للطلبة

الجدول رقم 21: يوضح ترتيب العبارات المتعلقة بالجودة في نظر الطالب

| الرقم | العبارة                                                                                    | الوسط الحسابي | درجة الإجابة |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|
| 01    | الطالب الجامعي راضي عن الدعم المالي المقدم له                                              | 3.037         | محايد        |
| 02    | الخدمات المقدمة من الجامعة للطلاب تحقق توقعاته                                             | 3.663         | غير موافق    |
| 03    | تتوفر الجامعة على مناخ مناسب للطلاب من أجل التعليم                                         | 3.093         | محايد        |
| 04    | الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم                                 | 2.934         | محايد        |
| 05    | تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة التي تخدم احتياجات الطلبة                  | 3.588         | غير موافق    |
| 06    | المناهج المدروسة ساهمت في تنمية قدرات الطالب العلمية والعملية                              | 3.373         | محايد        |
| 07    | تتوفر الجامعة على أنواع التقنيات والأجهزة التعليمية المطلوبة في عملية التدريس مثل الداتاشو | 3.177         | محايد        |
| 08    | تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها                          | 2.644         | موافق        |

تبين النتائج المسجلة في الجدول أن المتوسط الكلي لإجابات الطلبة على العبارات المرتبطة بجودة التعليم هو 3.18 أي بدرجة محايد، وهو ما يدل على أن يحمل الطلبة ليسو على دراية بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم، إلا أن العبارة الثانية والتي هي "الخدمات المقدمة من الجامعة للطلاب تحقق توقعاته" والعبارة الخامسة والتي هي "تتوفر مكتبة الجامعة على المادة العلمية المناسبة" كانت يحمل الإجابات عليها بدرجة غير موافق، وهذا يعني أنه رغم ارتفاع التكاليف الاجتماعية للطلاب ألا أنها لم تحقق الغاية من إنفاقها في نظر الطالب، في حين أن العبارة الرابعة والتي هي "الجامعة تتوفر على الوسائل التكنولوجية لتسهيل عملية التعليم" والعبارة الثامنة والتي هي "تتوفر بالجامعة قاعات دراسية مناسبة من حيث التهوية والإضاءة وغيرها" كانت يحمل الإجابات عليها بدرجة موافق، وهذا يعني أن الجامعة تولي اهتماما كبير ومن جميع النواحي لتحسين مستوى التحصيل عند الطالب، كما أن الإجابة بموافق على العبارة الثامنة يبرر تكاليف الصيانة والتجهيز المرتفعة خلال الفترة المدروسة.

## خاتمة:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم من خلال التطرق إلى مفهومها والمبادئ التي ترتكز عليها وكذا محاورها، كما أن من الأمور المهمة التي اتضحت لنا من خلال النتائج المتوصل إليها، أنه على مستوى جامعة أدرار لا يمكن أن نقول بأن هناك جودة شاملة على مستوى هذه الجامعة، لأن يحمل الطلبة والأساتذة لم يقررو بتحقيق الجودة الشاملة على مستوى جامعة أدرار.

ومن النتائج المتوصل إليها كذلك:

- إدارة الجودة الشاملة تمثل نظام متكامل لتطوير المؤسسات التعليمية.
- سبب اهتمام الجامعات لتطبيق الجودة الشاملة يرجع إلى ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم، تدني العوائد من التعليم.
- بالإضافة إلى تطور نظم المعلومات وأساليب الإنتاج.
- إدارة الجودة الشاملة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس، جودة الطالب وجودة عضو

هيئة التدريس

- من التوصيات الهامة التي يوصي بها البحث نذكر ما يلي:
- التنسيق بين القيادة التعليمية العليا سواء كانت في وزارة التعليم العالي أو الجامعات بقضية التحسين والتطوير المستمر لعملية التعليم بطريقة تواكب التغيرات والتطورات الحديثة.
- التركيز على تحسين أداء المشرفين الأكاديميين بصورة مستمرة على كيفية تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة بالجامعة ومتابعة أدائهم باستمرار.
- تهيئة الجو العام في مؤسسات التعليم العالي وخارجها على تقبل وانتشار ثقافة الجودة الشاملة.
- ضرورة تفعيل خلية ضمان جودة التعليم العالي على مستوى كل جامعة من جامعات الوطن، يجعلها تشرف على عملية البحث في موضوع العائد من التعليم، وسائر موضوعات اقتصاد التعليم بشكل عام.
- الحرص على الكفاءة أي الاستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة من أجل الحصول على مخرجات تعليمية معينة والفعالية بالحصول على مقدار محدد من المخرجات التعليمية بأقل تكلفة ممكنة كأحد الركائز المهمة لتحقيق الجودة الشاملة.

### قائمة المراجع

- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي
- محمد جبر دريب، معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد الخامس عشر، الكوفة، 2014.
- اخليف الطراونة، ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير)، الأردن، في الفترة ما بين 10-2010/05/12.
- فائزة محمد بن حسن أخضر، مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للجودة، السعودية، 2007.
- محمود داود الربيعي وآخرون، تطوير كفايات التدريسيين الجامعيين في ضوء نظام إدارة الجودة الشاملة، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، ما بين 4-5 ابريل 2012.
- هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، إدارة التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- عيسى صالحين فرج، مصطفى عبد الله محمود الفقهي، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، ما بين 4-5 ابريل 2012.
- شفيق كايد عبد الله شاكر، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث عشر، العراق، 2006.
- يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- محمود فوزي أحمد بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.

## تفعيل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار السياحي

لخضر بن عليّة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بتيبازة



### ملخص:

يعتبر الوقوف على ماهية الاستثمارات السياحية، ضرورة ملحة أمام كل باحث و مهتم بالتنمية المستدامة لتحديد مجال تدخل القطاع السياحي الذي أصبح يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس في الدول المتطورة فحسب، بل حتى في الدول النامية.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التي تفتنت لأهمية الاستثمارات السياحية فأولتها الأهمية في برامجها التنموية مخصصة لها اعتمادات معتبرة لجعلها تساهم في التنمية المستدامة، تجسدت من خلال تخطيطها لإستراتيجية وطنية تتماشى مع متطلبات الصناعة السياحة الدولية الراقية.

### Abstract:

A stand on what Tourism investments, an urgent need for every researcher interested in sustainable development to determine the area within the tourism sector, which has become one of the priorities in development programmes not only in developed but also in developing countries.

And Algeria is one of the developing countries, which Taftnt of the importance of tourism investments Voltha important in their development programs dedicated her considerable credits to make them contribute to sustainable development, epitomized by planning for a national strategy in line with the requirements of high-end international tourism industry.

## مقدمة:

تقوم اقتصاديات الكثير من الدول على السياحة باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية بالغة وكونها مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره بأنه مصدر استفادة لمختلف النشاطات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفنية وغيرها من النشاطات الإنسانية. فالاستثمارات السياحية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعمالات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية صاحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لأن تكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أن حصتها في السياحة العالمية تبقى جد ضئيلة، وهي لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وحضارية التي تجعلها قادرة على القيام بالاستثمار السياحي كبديل للمحروقات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار السياحي وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم سن الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، فقد تم منح عدت مزايا أخرى إضافة إلى الحوافز الجمركية والجبائية والشبه جبائية المنصوص عليها في القانون العام بالإضافة إلى عدة قوانين تسير وتنظم السياحة بالإضافة إلى إعداد مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025 .

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وما هي أهميته لتحقيق التنمية المستدامة؟**

وانطلاقا من الإشكالية السابقة ارتأينا أن تتضمن هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

**المحور الأول: الإطار العام للسياحة والاستثمارات السياحية.**

**المحور الثاني: ماهية التنمية السياحية المستدامة.**

**المحور الثالث: الاستثمارات السياحية وأهميتها في دفع التنمية المستدامة في الجزائر.**

**المحور الأول: الإطار العام للسياحة والاستثمار السياحي.**

**أولا: مفاهيم أساسية في السياحة:**

تنامي الاهتمام بالسياحة حاليا من قبل العديد من الباحثين والمختصين في المجال العلمي، باعتبارها أحد أهم المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق برامج التنمية، ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من منظور اقتصادي، وهي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد من منظور اجتماعي وحضاري.

**أ/ ماهية السياحة والسائح.**

يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة منذ القدم، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة يعني السفر والتجوال، وعبرة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في سورة التوبة قوله تعالى: "براءة

من الله ورسوله إلى الذين عهدتم من المشركين فسبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين<sup>1</sup>.

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أن "Tour" يعني أن يجول أو يدور، أما "Tourisme" أي السياحة فمعناها الانتقال والدوران<sup>2</sup>.

قد تعددت تعاريف السياحة نظرا لتعدد وجهات الدراسة للسياحة، فقد ركز كل باحث على جانب معين كل حسب جانب دراسته، فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية وأخرى اجتماعية، ومنهم ثقافية ونفسية، وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف:

➤ تعتبر الأكاديمية الدولية للسياحة أن "السياحة هي تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح"<sup>3</sup>.

➤ ويعرف الأستاذ Wilter Huinwiker أن السياحة هي "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"<sup>4</sup>.

➤ كما نجد الألماني: E.Gurer feruller بدوره أعطى تعريفا للسياحة، حيث قال هي ظاهرة من ظواهر العصر، التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستحمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة التي توفرها وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في المناطق ذات الطبيعة الخاصة وهي ثمرة تقوم وسائل النقل<sup>5</sup>.

➤ تعريف المنظمة العالمية للسياحة "OMT": حسب المنظمة العالمية للسياحة، كلمة سياحة تتكون من مفهومين وهما<sup>6</sup>:

**السائح:** كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة "السفر" تكون من أجل: الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية وسياسية.

**المتجول المتزه:** كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد. ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للسياحة "على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص من خلال رحلتهم وإقامتهم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهم من أجل الراحة والتمتع أو لأجل الثقافة والمعرفة...الخ. أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تقريبا نفس التعاريف التي اعتمدتها المنظمة العالمية للسياحة منها ما يلي<sup>7</sup>:

**الدخول:** كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

**المسافر:** هو كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية. والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يسكن على متنها طوال إقامته في البلاد.

**الزائر:** هو كل من دخل البلد (الجزائر) من غير أن يقيم فيها عادة ولا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر. ويشمل هذا التعريف فئتين من الزوار هما السياح والجوالون.



**السائح:** هو الزائر لفترة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد. وذلك لأغراض المتعة (رياضية، دواعي دينية... إلخ). أو إنجاز أشغال: زيارة الأقارب، حضور اجتماعات، القيام بمهام، الدراسة... إلخ.

**المقيمون:** هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين.

**غير المقيمين:** هم السواح والجوالون والمسافرون العابرون بالجزائر، باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

**الجوال:** هو زائر لمدة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، هذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية ماعدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب الوطني فضلا عن سكان الحدود العاملين في الجزائر.

### ب/ أركان السياحة:

تعتمد صناعة السياحة على مجموعة من الأركان التي يجب توافرها لإنجاحها والحصول على أفضل النتائج وتتمثل هذه الأركان في:

**البرامج السياحية:** لا تنجح السياحة بدون إرشاد سياحي وبرامج سياحية فعالة، فالبرامج السياحية تلعب دورا هاما في تنظيم الحركة السياحية و تنفيذها في أرقى صورة ممكنة، فالسائح يحتاج دائما مرشدا سياحيا يقوم بتنظيم الرحلات وإطلاعه على الأماكن السياحية من متزهات وأماكن أثرية وتاريخية وغيرها من التي جاء السائح أصلا لمشاهدتها.

**الإيواء السياحي:** أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي مكان سياحي قصده هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام و الشراب والترفيه، فالإيواء السياحي يتمثل في الفنادق، والمنتجعات السياحية، والغرف، والمخيمات، ويصد به عموما كل ما يؤوي إليه السائح للإقامة وما يرافقه من خدمات.

**النقل السياحي:** يعتبر من أهم الركائز الأساسية للسياحة لأن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل من مطارات، موانئ، طرق... إلخ مما يحتم بتطوير وسائل النقل والمواصلات وخدماتها وجعلها أكثر راحة وأمان ورفاهية واختصار للوقت وسرعة في تقديم الخدمة للسائح.

**البنية التحتية للسياحة:** وهي مصطلح يطلق على مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير من المرافق العامة والخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، وتتمثل البنية الأساسية (التي تحتية) في السياحة في المنشآت الفندقية و مجال الإقامة والمنشآت السياحية ووكالات السياحة والسفر والمنشآت الترفيهية والأجهزة السياحية المختلفة من مياه، صرف صحي كهرباء والحاجات الأساسية للحياة المدنية من (بنوك، مدارس، مستشفيات).

**البنية الفوقية للسياحة:** يعبر على منشآت الإقامة مثل الفنادق، المخيمات...، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، و وكالات السفر، الشركات السياحية، مكاتب كراء السيارات...، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها عند وصوله، وجودة خدمات هذه البنى تعبر عن مدى تطور الدولة المستضيفة.

### ثانيا: الاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي كان لا بد لن من الوقوف والمرور على مفهوم الاستثمار بصفة عامة.

أ: تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا كمايلي:

**الاستثمار لغة:** مشتق من كلمة استثمار، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، أو النماء غالبا ما يكون في الأموال، سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى سواء كان في شكل عقارات أو منقولات. ويقال: استثمر المال وثمره — بتشديد الميم — أي استخدمه في الإنتاج<sup>8</sup>.

**الاستثمار اصطلاحا:** نجد هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون نذكر منها:

- الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل<sup>9</sup>.
- الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي<sup>10</sup>.
- الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء وتكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر<sup>11</sup>.
- الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن<sup>12</sup>:
- \* القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.
- \* النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- \* المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.
- كما تم تعريفه في القانون الجزائري بما يأتي<sup>13</sup>:
- \* اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- \* المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- \* استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

#### ب/ تعريف الاستثمار السياحي:

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطور في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد سواء أفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فزواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة. فتعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي تعددت وتنوعت حسب وجهة نظر والزوايا التي تم التطرق إليه من خلالها، لذا اقتصرنا في ورقتنا البحثية على التعاريف التالية:

- الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالمليادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مروراً بوسائل الترفيه والترهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها<sup>14</sup>.
- الاستثمار السياحي هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية<sup>15</sup>.
- هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تهيئة منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة، وتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات

التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستحمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي<sup>16</sup>.

➤ عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"<sup>17</sup>.

وإجمالاً يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الأموال في مجال صناعة السياحة، من أجل الحصول على فوائد وأرباح بما يخلق قيمة مضافة في جميع أركان صناعة السياحة، سواء كان هذا الاستثمار عام من قبل الحكومة أو خاص من قبل خواص أجنب أو محليين، وفقاً لما تقتضيه أسس الاستثمار وخصوصيات كل منطقة في ظل مخطط التوجيه السياحي.

ج/ خصائص الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي أموال ضخمة و قروض طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل، لأن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالباً بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يركز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، وعموماً يمكن القول بأن الاستثمارات السياحية تتميز بجملة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي<sup>18</sup>:

1. الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة و لمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

2. العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعاً نظراً لطول مدة الاستثمارات.

3. الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

4. تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.

5. الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلاً، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

6. تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل

السياحي.

7. تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

المحور الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

أولاً: مفاهيم أساسية في التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة رغم حداثة أصبح واسع التداول وتزايد استعماله من قبل المهتمين بقضايا التنمية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسي على نوعية الحياة والحفاظة على البيئة بالدرجة الأولى على إنتاج السلع والخدمات، وبعبارة أخرى تم دمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي ضمن مفهوم التنمية.

أ/ تعريف التنمية المستدامة:

تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي من قبل رئيسة وزراء النرويج **قرو هارلم بريتلاند Gro Harlem Bruntland** في تقرير مستقبلنا المشترك في سنة 1987 للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة

والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، إن التنمية المستدامة تعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للقضاء على قضايا التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل إن طبقت بأدق معانيها، فقد تم تعريفها على أنها:

➤ هي تلك التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم<sup>19</sup>.

➤ التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة<sup>20</sup>.

➤ هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي<sup>21</sup>.

فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة والمجتمع، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في مستقبل ومصير الأجيال الحالية مع مراعاة مستقبل ومصير الأجيال القادمة من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها والإنصاف بين الأفراد والمحافظة على الموارد الطبيعية والموروث الثقافي للأجيال.

#### ب/ أهداف التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجهة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الجماعي لجميع أفراد المجتمع وتنادي بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لهم من تعليم وصحة وتطوير القدرات والكفاءات، وجميع حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات والقضاء بالدرجة الأولى على الفقر وعلى جميع أنواع التمييز بين البشر، فالتنمية المستدامة تسعى من خلال أساليبها وآلياتها إلى جملة من الأهداف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

**1/ الأهداف الاقتصادية:** تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة مع ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات، فهي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وهذا بالحفاظ والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية والذي بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية واستعمال التكنولوجيا النظيفة واعتماد الاقتصاد والتسويق الأخضرين من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال.

فالتنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني<sup>22</sup>.

**2/ الأهداف البيئية:** تؤثر الأنشطة البشرية تأثيراً متزايداً في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهار الأنشطة الاقتصادية، لذا لا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الخصوص يلزم لتغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن تنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية، إن أمكن لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية<sup>23</sup>.

تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البيئة بالتركيز على نشاطات الأفراد والبيئة المحيطة بهم، فهي تهدف على الخصوص إلى ما يأتي<sup>24</sup>:

1. تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
  2. ترقية وتنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم .
  3. الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بالحفاظ على مكوناتها.
  4. إصلاح الأوساط المتضررة.
  5. ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
  6. تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.
- 3/ الأهداف الاجتماعية:** إن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى الموائمة بين إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وبين تحرير الطاقات البشرية وتعزيزها ، ومنه فإن للتنمية البشرية جانبين الأول هو استخدام أفراد المجتمع للقدرات التي تم اكتسابها في الأغراض الإنتاجية، أما الثاني فهو تكوين القدرات البشرية بتوفير التكوين والرعاية الصحية وغيرها من الظروف المعيشية. إن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها على الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية<sup>25</sup>.

فإنسان له الحق في العيش في بيئة نظيفة وسليمة بممارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، بما يخدم احتياجاته الأساسية واحتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته من (مأوى وطعام ولباس وهواء وعمل وترفيه وتعليم...)، وحماية حقوقه الإنسانية، والقضاء على أنواع التمييز والفروقات الطبقية بين أفراد المجتمع، إذ يساهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيمات الاجتماعية في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي.

وخطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعددة الأوجه، فهي تساهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وهي تحسّن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، وهي تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها<sup>26</sup>.

**ثانياً: السياحة المستدامة.**

**أ/ تعريف السياحة المستدامة:**

- اقترح مبدأ السياحة المستدامة أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث كان من المتوقع من هذه السياحة المستدامة " أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد تتيح الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة"<sup>27</sup>.
- السياحة المستدامة هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي<sup>28</sup>.

ومن خلال التعريفين السابقين نلاحظ بأن السياحة المستدامة ما هي التوفيق بين المنطقة السياحية والزوار بحيث يلتزم السياح بالمبادئ الأخلاقية والثقافية والبيئية والاقتصادية للمنطقة المضيفة.<sup>29</sup> وتأخذ السياحة المستدامة بعين الاعتبار العديد من الأسس وأبرزها:

1. القيام بتحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل البدا في أي تنمية سياحية أو مشاريع أخرى، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة والمجتمع.
2. القيام بتخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة من أجل الاستخدام الأمثل للبيئة الطبيعية والاجتماعية وحمايتها.
3. التزام المؤسسات السياحية والأفراد بالمبادئ الأخلاقية والثقافية والبيئية والاقتصادية للمنطقة المضيفة.
4. لا بد أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وآثارها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خصوصاً ما يتعلق بالمجتمع المحلي من أجل تمكّنهم من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
5. لا بد من اهتمام السلطات المكلفة بالسياحة بالتوزيع العادل للمكاسب بين أفراد المجتمع المضيف ومروجي السياحة. إن التنمية السياحية المستدامة تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للمنتج السياحي فهي تركز على الدمج بين أبعاد السياحة المستدامة والتنمية المستدامة، فقد تم التركيز في قانون التنمية المستدامة السياحية رقم 03-01 بأن برامج التنمية السياحية يجب أن تندرج أهداف وغاية التنمية السياحية ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة طبقاً للقانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهذا من خلال الاستثمار السياحي الذي يساهم بدوره في خلق صناعة سياحة ذات قدرة وميزة تنافسية للمنتج السياحي الوطني مع دول الجوار، فالتنمية السياحية المستدامة تسعى إلى تنمية اجتماعية وثقافية وبيئية يمكن إنجازها بالآتي:

1. تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي فالسياحة تتميز بآثارها المضاعف (المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون بأكثر من خمسون صناعة وخدمة.
2. العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر.
3. باعتبار أن صناعة السياحة صناعة مركبة وبهذا يمكن استغلال هذه الميزة لامتصاص مشكلة البطالة والتشغيل.
4. تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً لاسيما في الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية.
5. العمل على تنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي.
6. تعمل على تطوير الأماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار أن هذه الأماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.
7. تساهم في التقارب الحضاري والثقافي بين الثقافات المختلفة.

#### ب/ مبادئ تنمية السياحة المستدامة:

من أجل القيام بتنمية سياحية مستدامة ناجحة لا بد من الاعتماد على العديد من المبادئ والتي تقوم بالموازنة بين حماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من ورغبات السياح من جانب آخر وأبرز هذه المبادئ مايلي:<sup>30</sup>

1. دمج السكان المحليين وتوعيتهم و تثقيفهم بيئياً وسياحياً.
2. ضرورة بناء إدارة سياحية سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة السياحية من أجل أن تحافظ على هذه الثروات للأجيال المستقبلية وذلك من خلال إمكانيات بشرية مؤهلة.

3. ضرورة توفر مراكز للسياح تقيم لهم المعلومات والإرشادات اللازمة عن المناطق السياحية ويستحسن أن يعمل في هذا المركز السكان المحليين والذين يدربون على تسيير وإدارة هذه المواقع السياحية.

4. القيام بتوعية وتثقيف السكان المحليين بيئيا وتحسيسهم بمدى أهمية البيئة والحفاظة عليها.

5. تحديد الطاقة الاستيعابية للمنطقة السياحية من أجل تفادي الازدحام وتفاذي تضرر البيئة الطبيعية والاجتماعية وتقديم الخدمات التي ينتظرها السياح.

#### ج/ إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

أصبحت تنمية هذا القطاع تشكل أولوية للدولة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على السواء، فلجأت الدولة إلى وضع جهاز تشريعي يحدد التنمية المستدامة لقطاع السياحة من خلال سن ترسانة من القوانين الخاصة لتيسر هذا القطاع بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وهذه القوانين هي:

القانون 99-01 المتعلق بالفندقة.

القانون 99-06 المتعلق بالوكالات السياحية.

القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

القانون 03-02 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ.

القانون 03-03 المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية

كما ساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات<sup>31</sup>، ويقوم هذا المخطط أيضا بتقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأورومتوسطية وهذا من خلال إنجاز سبعة أقطاب سياحية بحلول 2025 بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية وحدائق إيكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على القطر الوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكل الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي تتولى اقتناء وهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشأة السياحية.

#### المحور الثالث: الاستثمارات السياحية ودورها في دفع التنمية المستدامة في الجزائر.

بعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر ودفع عجلة التنمية المستدامة، ويتضمن هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2025، وتحسيد التوجه الرامي إلى تامين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، منها الطبيعية والثقافية والتاريخية وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا تتعدى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10 بالمائة منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء في الجزائر يفوق الملايين سنويا، مما وجب تشجيع الاستثمار في المجال السياحي في بلادنا لترقية السياحة وتغطية العجز المسجل في مجال الإيواء والخدمات السياحية الأخرى.

## أولاً: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

لقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم سن الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار فقد تم منح عدت مزايا أخرى إضافة إلى الحوافز الجمركية والجبائية والشبه جبائية المنصوص عليها في القانون العام .

ولقد حظيت السياحة بنفس فرص الاستثمار باعتبارها من أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني من حيث أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو من خلال مواردها المتجددة، وبذلك تم تدعيم الأمر 01-03 بقوانين تخص السياحة من خلال استدامتها وتحديد القواعد العامة التي تسير من خلالها مناطق التوسع والمواقع السياحية وهذا ضمن المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، فطبقا للمادة 78 من الأمر 2009 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تؤهل للاستفادة من الأمر 01-03 الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية.

## أ/ الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي:

1. الامتيازات الجبائية: من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وتمثل في إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية المختلفة مثل ما تقرره قوانين المالية من الإعفاء الكلي للمؤسسات المستثمرة في القطاع السياحي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، والهدف من ذلك تخفيف الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي وتمثلت أهم التحفيزات في مايلي<sup>32</sup>:

- تطبيق النسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

## 2. الامتيازات المالية:

1. تشمل التخفيضات من حجم الفوائد التي يدفعها المستثمر على القروض التي تمنحها له الدولة كما نصت المادة 79 من الأمر 2009 وهذا من خلال تخفيض نسبة فائدة القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة بنسبة 3% في الشمال و نسبة 4.5% في الجنوب كما نصت المادة 80 من نفس القانون على تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في مشاريع عصرنة المؤسسات السياحية والفندقية بنسبة 3% في الشمال و نسبة 4.5% في الجنوب من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

2. دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة بالنسبة للإمتياز العقاري للمشاريع الاستثمارية سواء كان هذا الاستثمار في الجنوب أو في الهضاب العليا أما في ولايات الجنوب التالية (أدرار تمنراست إليزي تندوف) فتصل المدة إلى 15 سنة .

ويهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار في القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية، وفيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة وخاصة الأجنبية منها:

1. حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي.
2. الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات.
3. الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات والآلات المستوردة، بحيث لا يتجاوز 5 في المائة.



4. لا يجوز انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي بحيث يكون للمستثمر الأجنبي مساهمة في رأسمال تسمح له بممارسة الرقابة على استثماراته ولا يتحمل نسبة الخسارة إلا في حدود 49% من رأس المال.

كما تم إحداث صندوق الاستثمار الوطني الذي تصل نسبة مشاركة إلى 34% في المشاريع الكبيرة ونسبة 49% في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم إنشاء 05 صناديق استثمار ولائمة موزعة عبر كامل التراب الوطني .

#### ب/ معوقات الاستثمار السياحي:

إن الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل تحول دون الانطلاق فيه بالإضافة معوقات تحول دون مباشرته وتجسيده، فنجد أن الكتاب الأول بعنوان التشخيص الدقيق في السياحة في الجزائر من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية قد أحصى إحدى عشر نقطة ضعف للسياحة الوطنية وجب تقييدها وهي ما تشكل عائق بالنسبة لجلب المستثمرين واستقطابهم للاستثمار في هذا القطاع، وهي غياب تامين المنتجات السياحية الجزائرية، ضعف نوعية وعدد القامات والفنادق، ونقص التحكم في التقنيات الجديدة للبحث عن السوق السياحي، نقص في التأهيل والنجاعة في العاملين في مجال السياحة، ضعف نوع المنتج والخدمات السياحية الجزائرية، ضعف استعمال تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجال السياحي، ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته، عدم تكييف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة، نقص في الأمن الصحي والغذائي، عدم ملائمة الترشيح والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة، عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كمقصد للسياح.

كما نجد أن مشكل العقار السياحي من أهم العراقيل والمعوقات التي تواجه وتقف أمام وجه المستثمر المحلي والأجنبي، لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كفي يقوم عليها، ومن أجل الحصول على أي مشروع لابد أن يبدأ ذلك أولا بملكية العقار الذي يجب أن يؤخذ بشكل جدي، فمشكل العقار راجع لغلاء وارتفاع أسعار الأوعية العقارية والمضاربة بالإضافة إلى تعقيدات الإجراءات المتبعة للاستفادة منها، إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي كتشفي الرشوة والسمسرة والمضاربة.

#### ج/ التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة (2009 - 2014):

إن حجم الاستثمار من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بلغت 2192 مليار دينار جزائري استحدثت 150959 منصب شغل، استحوذ القطاع الخاص على أكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2014 حيث كانت نسبته 97.62% بينما حظي الاستثمار العمومي بنسبة 2.21% و الاستثمار المختلط بنسبة 0.17% من حجم الاستثمارات، كان نصيب الاستثمار في القطاع السياحي منها 1.69% بقيمة 110639 مليون دج.

#### الجدول رقم 1: توزيع الاستثمارات لسنة 2014

| التعيين                  | عدد المشاريع | المبلغ الإجمالي بليون دينار جزائري | مناصب الشغل المستحدثة |
|--------------------------|--------------|------------------------------------|-----------------------|
| مجموع الاستثمارات الكلية | 9904         | 2192                               | 150959                |
| الاستثمارات الخاصة       | 9668         | 921238                             | 125272                |
| الاستثمارات العمومية     | 219          | 1138206                            | 14392                 |
| الاستثمارات المختلطة     | 17           | 133086                             | 11295                 |
| الاستثمارات السياحية     | 167          | 110639                             | 7017                  |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار <http://www.andi.dz>

ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر، يساهم برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 بتخصيص 27745 مليار دج للسياسة، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 ضمن برنامجين وهما البرنامج المركزي والبرنامج اللامركزي للسياسة كما هو موضح في الجدولين التاليين :

**الجدول رقم 2: المخطط الخماسي للسياسة 2014/2010 (البرنامج المركزي الجديد)**

| القيمة بالمليار دج | صياغة المشروع                                             |
|--------------------|-----------------------------------------------------------|
|                    | <b>السياحة</b>                                            |
| 9300               | اقتناء وتعويض الأراضي السياحية                            |
| 1500               | نشر مخطط الجودة السياحية                                  |
| 1000               | تحقيق مشروع "دار الجزائر"                                 |
| 500                | برنامج الدراسات العامة للسياسة                            |
| 2000               | دراسات وأعمال خدمة وتطوير                                 |
|                    | <b>البنية التحتية الإدارية</b>                            |
| 500                | تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية |
| 14800              | <b>المجموع 1</b>                                          |

**المصدر:** سامية لحول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010، الملتقى الدولي حول تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، بجامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013.

**الجدول رقم 03: المخطط الخماسي للسياسة 2014/2010 (البرنامج اللامركزي الجديد)**

| القيمة بالمليار دج | صياغة المشروع                                                                                                                                                                                                             |
|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                    | <b>السياحة</b>                                                                                                                                                                                                            |
| 645                | دراسة المخطط الرئيسي للسياسة                                                                                                                                                                                              |
| 2000               | إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية                                                                                                                                                                   |
| 6900               | تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية. |
| 500                | تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية                                                                                                                                                                                   |
|                    | <b>التعليم العالي</b>                                                                                                                                                                                                     |
| 500                | إنشاء معهد وطني لتقنيات الفنادق والسياحة                                                                                                                                                                                  |
|                    | <b>البنية التحتية الإدارية</b>                                                                                                                                                                                            |
| 2400               | تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية                                                                                                                                                                 |
|                    | مركز المعلومات والتوجيه السياحي                                                                                                                                                                                           |
| 12945              | <b>المجموع 2</b>                                                                                                                                                                                                          |
| 27745              | <b>الإجمالي (2+1)</b>                                                                                                                                                                                                     |

**المصدر:** سامية لحول، راوية حناشي، نفس المرجع السابق.

### ثانياً: أثر الاستثمار السياحي على التنمية المستدامة:

يعد الاستثمار السياحي عاملاً مهماً من عوامل التنمية المستدامة، فهو يؤثر مباشرة على أبعاد التنمية المستدامة إذا ما تم توجيهه بما يخدم أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، واحترام مواد القوانين التي تنظم أنشطة الصناعة السياحية وعلى رأسها قانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، فأهم أثر الاستثمار السياحي على التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:

#### أ/ أثر الاستثمار السياحي على البعد الاقتصادي:

وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى، متزامناً مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلاً عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع

1. **مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 % والنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جداً كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000/2009).

| السنة    | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المساهمة | 1.4  | 1.6  | 1.6  | 1.7  | 1.8  | 1.7  | 1.02 | 1.7  | 2.05 | 2.3  |

المصدر: سليم العمرأوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، العراق، 2013، ص: 104.

2. **تحسين ميزان المدفوعات:** لقد تم تقدير الزيادة في الإيرادات على أساس الإيرادات المسجلة سنة 2003 والتي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر " النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح"، أما بالنسبة لإيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها حالياً، وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوع تقييم مدقق، إن حساب الإيرادات يأخذ في الحسبان نفقات السياح الأجانب خارج مصاريف النقل مع اعتبار أن متوسط الإنفاق لكل سائح قدر بـ 520 دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2002 ، كما أن توقعات الإيرادات السنوية على مدى العشرية تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولار أمريكي معدلة سنوياً بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات من 133 مليون دولار أمريكي إلى 1,3 مليار في نهاية سنة 2013<sup>33</sup>.

3. **توفير العملة الصعبة:** حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في 2013 فإن المداخل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة قاربت 6,4 مليار دولار أمريكي.

4. **إنعاش الصناعة التقليدية:** إن علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والتقليدي يمكن إبرازها من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وإنعكاس الحرفة ومنتجاتها من خلال التوسع في الطلب على تلك المنتجات، كما تبرز العلاقة من خلال القيم المضافة التي يشتقها قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاع السياحي<sup>34</sup>.

#### ب/ أثر السياحة على البعد الاجتماعي:

1/ **توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة:** ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، وبالرجوع إلى الجدول رقم واحد في الأعلى الذي يخص توزيع الاستثمارات لسنة 2014 نلاحظ بأن الاستثمارات عموما ساهم كل مشروع استثماري بخلق 15.24 منصب شغل مستحدث أما المشاريع السياحية فكل مشروع سياحي قام بخلق 42.10 منصب شغل مستحدث وهو ما يثبت مدى أهمية الاستثمارات في المشاريع السياحية من حيث مناصب الشغل المستحدثة، وحسب تقديرات وزارة السياحة فإن عدد السياح ارتفع من 82 ألف عامل في سنة 2000 إلى 344 ألف في سنة 2011 كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور العمالة في القطاع السياحي بالجزائر (ألف عامل)

| السنة      | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006  | 2007  | 2008 | 2011 |
|------------|------|------|------|------|------|-------|-------|------|------|
| عدد العمال | 82   | 95   | 103  | 165  | 172  | 193.9 | 204.4 | 320  | 344  |

المصدر: بن لكحل نوال، الأغا تغريد، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتهما، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 27/26 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.

1. **التكوين والتأطير للأفراد واندماج أفراد المجتمع:** إن التركيز على تأهيل الموارد البشرية من أهم ما يساهم به الاستثمار السياحي بغية تأهيلهم لتسيير المرافق السياحية والفنادق بطريقة جيدة، وتقديم خدمات في المستوى المطلوب حيث أن الجزائر تضم 11 معهدا لتكوين التقنيين السامين في الفنادق وفنون الفندق، في انتظار انطلاق أشغال أربعة هياكل أخرى ليصل العدد إلى 17 مؤسسة تستجيب للمعايير الدولية، إضافة إلى مدرسة وطنية مختصة في المجال، ومدرسة عليا للفندقة بالعاصمة التي ينتظر أن تنفتح أبوابها خلال شهر سبتمبر 2015، والتي يشرف عليها مختصون من معهد مختص في مجال السياحة من دولة سويسرا، حيث سيتم تكوين شباب الجزائر في المجال السياحي لإكسابهم الخبرة والكفاءة بغية ترقية القطاع على المستوى الوطني<sup>35</sup>.

2. **يخلق الاستثمار السياحي تقارب الحضاري والثقافي بين الثقافات المختلفة للشعوب، الحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي للبلد وخاصة المعالم الأثرية المدرجة ضمن التراث العالمي، وكذا تطويره واستغلاله بشكل كفوء بإعتباره مقوم أساسي في تطوير السياحة الوطنية ومن ثم تحقيق تنمية سياحية، فقد تم تحديد غلاف مالي قدره 2000 مليون دينار ضمن المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 لإعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية.**

3. الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية للجزائر وإعادة بنائها وتطوير مرافقها وإعادة استقطاب المبدعين المحليين والأجانب في المجال السياحي إلى الوطن.

4. يساهم الاستثمار السياحي في تطوير الأماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار أن هذه الأماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.

#### ج/ اثر الاستثمار السياحي على البعد البيئي:

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد الزوار لها، لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين الاستثمار السياحي والبيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلي بطريقة تلحق الضرر بالمحيط البيئي لسكان المناطق السياحية أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة، فلا بد من الاستثمار السياحي في هذا الجانب من اخذ الأسس والمعايير التخطيطية لتنمية وتطوير المناطق السياحية بما يتماشى مع أهداف السياحة البيئية، وعموما يمكن القول بأن الاستثمار السياحي يدعم الجانب البيئي في:

1. يساهم الاستثمار السياحي في تهيئة وتطوير الوحدات الفندقية وما يرافقها من أنشطة مرافقة لها، فالاستثمار السياحي يؤمن المستلزمات التكميلية للسياحة من إيواء فندقي جيد إلى إدارة وخدمة فندقية كفوءة ومتخصصة وبنى ارتكازية وخدمات أساسية ونظام مصرفي يتوافق مع المعايير الدولية لتأمين مختلف أنواع السياحة من طبيعية إلى ثقافية وتاريخية إلى علاجية واستشفائية إلى سياحة بيئية ومما يعزز من ذلك إن معظم هذه الإمكانيات موزعة على مختلف مناطق الجزائر مما يخلق الأسس لنشر ثمار التنمية المستدامة على عموم مناطق الوطن ويمكن المناطق ذات الإمكانيات المحدودة تنمويا من غير السياحة في استغلال هذا الجانب لتطويرها والأنشطة المرتبطة بها.

2. يعتبر من إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمراني لاسيما في الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية، كما تستخدم الاستثمار السياحي كوسيلة لتنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي، مما يخلق يخلق توازن بين الريف والمدينة والذي يؤدي بدوره إلى استقرار السكان المحليين والحد من نزوحهم.

3. الاستثمار في التحول من السياحة العادية إلى سياحة بيئية مع تطوير الرحلات السياحية وقد خصص غلاف مالي قدره 500 مليون دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010.

## خلاصة:

من خلال هذه المداخلة حاولنا إبراز مفهوم الاستثمار في صناعة السياحة كعامل أساسي للتنمية المستدامة، إذ لم يعد ذلك خيارا بل أصبحت ضرورة فرضتها المنافسة الدولية خاصة من طرف الدول المتقدمة التي تحقق مكاسب هائلة من الاستثمارات السياحية، هذه الأخيرة التي تتطلب أموال ضخمة و قروض طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل من مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب العملات الصعبة، لأن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالبا بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يركز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، لتحقيق مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب العملات الصعبة.

ورغم مابذلته الجزائر من جهود من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وتتمثل في إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية المختلفة مثل ما تقرره قوانين المالية من الإعفاء الكلي للمؤسسات المستثمرة في القطاع السياحي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى سن ترسانة من القوانين التي تسيير وتنظم الأنشطة السياحية، إلا أن الاستثمار السياحي بالجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب في ظل نموذج الحداثة المعولم وفي ظل احتدام المنافسة في هذا القطاع الحيوي، لعدة اعتبارات أهمها مشكل العقار وعدم انجاز المشاريع السياحية في أجالها المحددة.

## النتائج والتوصيات:

1. نقص التمويل اللازم للقطاع السياحي بسبب عزوف البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية.
2. عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار لاقتناء أراضي موجهة للاستثمار السياحي.
3. عدم مواكبة القطاع المصرفي والمالي بالجزائر لأنظمة الدفع الحديثة التي أصبح يستعملها السياح في حياتهم اليومية.
4. السهر على قيام المستثمرين سواء في القطاع الخاص أو العام أو المشترك على تسليم وإنهاء المشاريع الاستثمارية في الآجال المحددة ووفقا للشروط المنوطة بها.
5. البحث عن سبل تمويل الاستثمارات السياحية عن طريق إحداث بنك متخصص في تمويل الاستثمارات السياحية.
6. يجب تحديد الفرص المحتملة للاستثمار السياحي استنادا إلى استراتيجيات المنتجات السياحية المتوفرة وطبق لمخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025.
7. العمل على تطبيق المبادئ والتوجهات الخاصة بإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية المحدثّة والمعنية بجذب الاستثمار السياحي والإشراف على تنفيذها بما يشمل تنمية المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتنسيق مع الوزارة المعنية.
8. التعاون مابين الدول العربية وخاصة في ما يخص الإعلام والتوجيه السياحي، للاستفادة من خبرات وتجارب الدول العربية الرائدة في مجال السياحة .
9. زيادة الاستثمار في العنصر البشري في المجال السياحي باعتباره الركيزة الأولى في التنمية السياحية والتنمية المستدامة.

## الهوامش والمراجع:

- (1) سورة التوبة، الآية: 02.
- (2) خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007. ص: 23.
- (3) صالح موهب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03 ، 2006/2007. ص: 29.
- (4) محمود فوزي شعوي، السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2006/2007. ص: 15.
- (5) ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران، عمان، الأردن، 1997. ص 22.
- (6) خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، مرجع سبق ذكره، ص: 30-31.
- (7) محمود فوزي شعوي، السياحة والفندقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص: 16-17.
- (8) [http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com\\_content&view=article](http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=1822) بتاريخ: 2016/05/07 على الساعة: 18.22 سا
- (9) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 1999. ص: 17.
- (10) طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997. ص: 98.
- (11) حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000. ص: 20.
- (12) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997. ص: 13.
- (13) أمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار .
- (14) فضيلة عينين، "النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البليلة، 2011 ، ص: 21.
- (15) فضيلة عينين، "النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر" نفس المرجع السابق.
- (16) الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية - دراسة حالة ولاية جيجل - مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة .
- (17) رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص: 19 .
- (18) محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة .
- (19) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2007. ص: 25.
- (20) القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 17 فبراير 2003، ص: 05.
- (21) همي الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الغدرة، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة، مصر، 2000. ص: 220.

- (22) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره. ص: 29.
- (23) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002. ص: 26.
- (24) قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، المادة: 02. ص: 09.
- (25) تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، بعنوان نخضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع، ص: 10.
- (26) نفس المرجع سبق ذكره. ص: 05.
- (27) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 02 مارس 2001.
- (28) فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر الوطن العربي، عالم الكتب، مصر، 2004. ص: 4.
- (29) رايس مبروك، لحسن دردوري، خاطر طارق، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بجامعة محمد خيضر بيسكرة، يومي 09-10 مارس 2010 نفس المرجع.
- (30) وزارة هيئة الإقليم والبيئة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008، ص: 26.
- (31) الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 غشت 2001، ص: 5-6.
- (32) قرومي حميد، بن بتيش بلال، واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26/27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.
- (33) شنيني عبد الرحيم، دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة حالة غرداية، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010/2009. ص: 115.
- (34) يحيوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26/27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.



## متطلبات تفعيل مدخل إدارة التغيير كإستراتيجية للتطوير التنظيمي

مراد علّة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

جامعة الجلفة



### ملخص:

إنّ أيّ تغيير بدون إدارة فعالة يعتبر بمثابة جسد بلا عقل أو سفينة بلا ربان..، فهو بحاجة إلى إدارة فعالة تبحث عن التغيير، تخطط له، تنفذه وتقود قافلته نحو تحقيق أهداف المؤسسة بشكل أفضل، وهنا أضحي لازماً على منظمات الأعمال جمعاء أن تتبنى مدخل إدارة التغيير صياغة، تطبيقاً وتقييماً، فكراً وممارسة إذا ما أرادت البقاء والاستمرارية في بيئة توصف بالمتطاييرة أحياناً وبالزئبقية أحياناً أخرى. وتبعاً لهذا التحدي الجديد تم إشراك إدارة التغيير كإستراتيجية للتطوير التنظيمي وكمدخل لها دورها المنوط في إعادة صياغة تركيبة جديدة مع الظروف الحادثة، بل أكثر من ذلك خلق بناء (هيكل) تنظيمي بديل خدمة لهدف المنظمة الدائم والمنشود ألا وهو: الابتكار والتجديد.

الكلمات المفتاحية (الدالة): - التغيير - إدارة التغيير - التطوير التنظيمي - التغيير التنظيمي.

### Abstract:

It is known that any change without effective management is like a body without a mind or a vessel without a master. It needs effective management that seeks, plans, implements and leads to better achievement of the organization's goals. Here, it was necessary for business organizations to adopt The introduction of change management is thought and applied if it is to survive and continue in an environment that does not know stability. In line with this new challenge, change management has been involved as an organizational development strategy and as an input to reformulate a new structure with new circumstances. Moreover, it has created an alternative organizational structure to serve the desired objective of the Organization: innovation and innovation.

**Keywords:** - Change - Change management - Organizational development - Organizational change.

المحور الأول: الإطار النظري للتغيير

أولاً: تحديد المصطلحات والمفاهيم

تعتبر إشكالية التداخل بين المصطلحات والمفاهيم من أبرز الإشكاليات التي يواجهها الباحث المعاصر، إذ أن التداخل اللغوي بين بعض المصطلحات ومشتقاتها قد يخلق انطباعاً أولياً بأنها مصطلحات مترادفة يمكن استخدام أي منها كبديل للآخر، في الوقت الذي تعتبر فيه ذات دلالة مختلفة من الناحية العلمية، لذا لا يجوز للباحث أو الدارس أن يتجاوز هذه الدلالات، بل لا بد له من التعامل معها وتحديد الفواصل بينها، وذلك حتى يتسنى متابعته موضوعياً وفهم ما يريد قوله والوصول إليه.

ويمكن أن نلمس مثل هذا التداخل فيما يتعلق بموضوع دراستنا "التغيير"، إذ أن هناك خلطاً كبيراً وتداخلاً عظيماً في استعمال المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، ولكي نضع النقط على الحروف نشير إلى أن هناك فروقاً كبيرة بين المصطلحات والمفاهيم التالية: **التغيير**، و**كذا التغيير** و**التطوير**.

**1.1. الفرق بين التغيير والتغير:** رغم التداخل الواضح بين مصطلحي "التغيير" و"التغير" لأن كلاهما مشتق من الفعل "غير" إلا أن هناك فرقاً كبيراً بينهما، وهذا من الأمور التي يجب على الإدارة الحديثة أن تدركها، إذ أن "التغيير" يشير إلى حدوث عملية تحول في الظاهرة أو الموضوع الذي يدور حوله الحديث، كأن نقول التغيير السياسي، نقصد أن هناك تحول يحدث في الظاهرة أو الأوضاع السياسية بينما "التغيير" يشير إلى حدوث عملية تحويل في الظاهرة أو الموضوع الذي يتمحور حوله الحديث، كأن نقول التغيير السياسي نعني أن هناك عملية تحويل في الظاهرة السياسية أو الأوضاع السياسية.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى فإن "التغيير" تحول في الظاهرة يؤدي إلى اختلال في التوازن بين العناصر المشكلة لها أي يؤدي إلى اللاتوازن **Dis-Equilibrium**، بينما "التغيير" هو عملية تحويل تتطلب إحداث تعديلات لاستعادة التوازن **Equilibrium** في تلك الظاهرة<sup>2</sup>، والذي احتل مرحلياً بفعل عملية "التغيير"، وعليه فإن "التغيير" قد يكون سبباً أساسياً ومصدراً رئيسياً لحدوث عملية "التغيير"، هذا ينطبق على كل الظواهر بما فيها "المنظمات" التي قد تتعرض لعوامل "التغيير" القادمة من محيطها أو بيئتها هذه "التغيرات" قد تعصف بها بشدة - مثلاً هو حاصل اليوم - مما يخلق حالة من اللاتوازن داخل المنظمات، إن عدم التوازن في المنظمات يشكل حيرة للإداريين الذين يسعون إلى إدخال تغييرات مناسبة من أجل تحقيق التوافق بين منظماتهم وبيئتها، ولاستعادة التوازن الذي احتل مرحلياً بفعل عوامل التغيير.<sup>3</sup>

وقد طرح "ايستون" مفهوم التوازن باعتباره الأساس الذي يحكم تغير المجتمع ووجوده فطالما أن المجتمع يمثل نظاماً معيناً، فلا بد أن يتكون من عدة عناصر، ولا بد أن يكون هناك تفاعلات بين عناصره، مما يؤدي إلى تغييره باستمرار، وأن هذا التغيير يحتكم للتوازن بين جميع العناصر حتى يتحقق للنظام بقاء واستمراره، وأن قوة التغيير داخل المجتمع تعتمد على قوى التفاعل بين العناصر ومدى فرق الجهد بين أداء كل منها وبعضها البعض، ويتحدث "ايستون" في نظريته هذه عن التوازن الحركي الديناميكي الذي يمكن للمجتمع من استيعاب التطورات الحادثة في بيئته الداخلية أو الخارجية والانتقال معها نحو مراحل وأوضاع أرقى في إطار من التوازن النسبي الذي يحافظ على النظام العام ويرتقي به عبر نقاط ومراحل متلاحقة من

<sup>1</sup> - عبد المعطي محمد عساف، السلوك الإداري التنظيمي، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م، ص259.

<sup>2</sup> - عبد الله عبد الغني الطحيم، السواط طلق بن عوض الله، السلوك التنظيمي: المفاهيم، النظريات، التطبيقات، ط2، المملكة العربية السعودية: دار التوزيع للنشر والتوزيع، 2017هـ-1996م، ص8.

<sup>3</sup> - حنا نصر الله، عيد عريفيج، علي حسين، مبادئ في العلوم الإدارية: الأصول والمفاهيم المعاصرة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ج1، 1420هـ-1999م، ص90.

التطور والتقدم<sup>1</sup>، ومن ناحية أخرى فان التباين بين "التغيير" و"التغيير" يتعلق بالمصدر الذي تحدث عنه عمليتي "التغيير والتغيير" وهل هي تلقائية أم إرادية؟ فان كان حدوث العملية تم بصورة تلقائية عفوية دون تدخل أحد كان عملية "تغيير"، أما إذا حدثت العملية بصورة إرادية مقصودة وموجهة كن عملية "تغيير"<sup>2</sup>.

وهكذا يصير من اللازم أن نفرق بين هذين المصطلحين على أساس الفواصل -التي ذكرناها- وعدم التعامل معها كمترادفين.

**2.1. الفرق بين التغيير والتطوير:** رغم أن الكثير من الباحثين والكتاب يعدون التغيير والتطوير بنفس المعنى إلا أن هناك فرقا شاسعا بين مصطلحي التغيير المنظمي و التطوير التنظيمي، وأبرز ما نذكره في مجال التفرقة بينهما أن التغيير هو عملية تحويل أو تبديل كلي أو شامل يستهدف المؤسسة بأكملها **Organisation-Wide** أما التطوير فهو عملية تحويل أو تبديل جزئي، فالتطوير يحمل من التغيير نسبة معينة تختلف باختلاف عدة معطيات، لكن التغيير يشمل كل جوانب المؤسسة، كما أن التغيير هو استجابة مخططة أو غير مخططة للظروف البيئية الداخلية والخارجية من أجل مواكبتها أو التأثير فيها، فهو إذن نوعان: النوع الأول هو التغيير المخطط **Planned Change** أما الثاني هو التغيير العشوائي، ويعتبر التطوير التنظيمي أحد أشكال وأنماط النوع الأول (التغيير المخطط)، فالتطوير التنظيمي هو نشاط أو جهد طويل المدى لإدخال التغيير بطريقة مخططة<sup>3</sup>، وفي حين أن التغيير يشمل المؤسسة ككل دون حصر أو استثناء نجد أن التطوير عادة ينصب على المجالات الأربعة التالية<sup>4</sup>:

✓ تقنية التنظيمات وتتضمن المجال التكنولوجي.

✓ تغيير اتجاهات وقيم الأفراد العاملين، أي البعد الإنساني.

✓ تغيير المهام أي المجال الوظيفي.

✓ تغيير الهيكل التنظيمي أي المجال الهيكلي.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان التطوير التنظيمي عادة ما يعتمد في إحداث التغيير المخطط على **توظيف تقنيات علم السلوك**<sup>5</sup> **Employing Behavioral Science Technology** مثل: تقنيات تشكيل السلوك الاجتماعات المشتركة للجماعات **Inter-Group Meeting**، قياس وتقييم الأداء، تدريب الحساسية... وغيرها من التقنيات المستقاة من المعارف السلوكية الخاصة بتطوير الاتجاهات النفسية للعاملين وتنمية مهاراتهم في التعامل مع بعضهم والثقة في النفس، المبادئ، الابتكار وغيرها من الاعتبارات السلوكية<sup>6</sup>، بالمقابل نجد أن التغيير يركز على أساليب وتقنيات وأدوات أخرى كثيرة ومختلفة، نوعية وكمية، من أمثلتها نذكر:

- الأساليب المالية والمحاسبية.

<sup>1</sup> - عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق، ص270.

<sup>2</sup> - عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق، ص260.

<sup>3</sup> - مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة: مدخل تطبيقي لإعداد وتطوير التنظيم الإداري في المنشآت المتخصصة، مصر: الدار الجامعية، 1423هـ-1424هـ/2002م-2003م، ص331.

<sup>4</sup> - موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 1424هـ-2003م، ص50.

<sup>5</sup> - حنا نصر الله وآخرون، المرجع السابق، ص103.

<sup>6</sup> - أحمد ماهر، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، مصر: الدار الجامعية، 12424هـ-2003م، ص414.

- الأساليب التقنية والإحصائية مثل: تحليل الأعمال وتصميمها، ضبط الجودة<sup>1</sup>، علاوة على أنه يعتمد على الأساليب السلوكية أيضاً، هكذا نخلص إلى نتيجة مفادها ضرورة عدم الخلط بين مفهومي التغيير والتطوير خاصة في سلوكياتنا الإدارية، حيث كما يلاحظ أن كثيراً من المدراء أو الوزراء أو المسؤولين يقومون بإحداث تغييرات كيفما اتفق في منظماتهم وبالذات في المراحل الأولى من تسلمهم مقاليد إدارة هذه المنظمات تحت عنوان التطوير والتنمية وهي في حقيقة الأمر خلاف ذلك ولا تقدم نتائجها أي إيجابيات فعلية على سير العمل، بل قد تكون لها سلبيات أي تبعات لا تحمد عقبائها، وكما نلاحظ فإن مفهوم التغيير أشمل مجالا وأدواتاً من مفهوم التطوير لذا حين نعالج التغيير المخطط الهادف إلى التطوير فإن التفضيل أن نستخدم مصطلح التغيير لا تصافه بالشمول وتناوله لكافة جوانب المؤسسة دون أن يحصرها في مجال واحد، أو في أسلوب واحد من أساليب التغيير التي درجت استراتيجيات التطوير التنظيمي التركيز عليها.

### ثانياً: تعريف التغيير

**1.2. التعريف اللغوي:** " التغيير " في اللغة العربية اسمٌ مشتقٌ من الفعل " غَيَّرَ " وغيَّر الشيء أي بدله وجعله على غير ما كان عليه، وغيَّر عليه الأمر<sup>2</sup>: أي حوله، وتغيَّر الشيء عن حاله: تحوَّل، وغيره: حوله وبدله، وفي الترتيل العزيز قول الباري عز وجل " ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمته أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم "، قال ثعلب: حتى يبدلوا ما أمرهم الله<sup>3</sup>، ولا تقل: تغيير الذات، وإنما قل التغيير في الذات، لأن هناك فارقا شاسعا بين المعنيين لأن تغيير الشيء يعني استبداله بشيء آخر أو تغيير ماهيته وكيونته إلى شيء آخر تماماً، أما التغيير في الشيء يعني بقاء الشيء على ما هو عليه مع إجراء تعديلات أو تغييرات محددة في، لذا لا نقول تغيير الذات، فالذات الإنسانية لا يمكن تغييرها وإنما يمكن التغيير فيها، فالتغيير في الذات يعني أن تظل الذات ذاتاً إنسانية في طبيعتها مع إدخال تغييرات في مكونات السلوك الكلي (الأفعال، الانفعالات التفكير)، وكما قال عز من قائل: " لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ " <sup>4</sup>.

**2.2. التعريف الاصطلاحي:** التغيير في المنظور الإداري له عدد من التعاريف التي تذخر بها الأدبيات الإدارية عنه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية التغيير في الحقل الإداري، وصعوبة إيجاد تعريف جامع مانع له، إذ شكل التغيير مادة دسمة للكثير من الباحثين والفقهاء والكتاب الذين تعرضوا لمحاولة تعريفه.

☞ فقد عرفه سعيد يس عامر بأنه: " استجابة مخططة أو غير مخططة من قبل منظمات العمل الإنسانية للضغوط التي يتركها التقدم والتطور الفني الملموس وغير الملموس في الماديات والأفكار " <sup>5</sup>.

☞ أما كامل محمد المغربي عرفه بأنه: " إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي استهدافاً لأحد الأمرين:

- ملائمة أوضاع التنظيم مع الأوضاع الجديدة في البيئة التنظيمية، وذلك بإحداث تناسق وتوافق بين التنظيم والظروف البيئية التي تعمل فيها.

<sup>1</sup> - نائل عبد الحافظ العواملة، تطوير المنظمات: المفاهيم والهيكل والأساليب، الأردن: مركز أحمد ياسين الفني ط2، 1416هـ-1995م، ص245.

<sup>2</sup> - إبراهيم مصطفى، أحمد عبد القادر، أحمد حسن الزيات، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دون تاريخ النشر ج2، ص668.

<sup>3</sup> - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، لبنان: دار صادر، المجلد الخامس، دون تاريخ النشر، ص3325.

<sup>4</sup> - القرآن الكريم، الجزء الثالث عشر، سورة الرعد، الآية: 11.

<sup>5</sup> - سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مصر، مركز وايد سرفس للاستشارات والتطوير الإداري، 1422هـ-2001م، ص255.

- استحداث أوضاع تنظيمية تحقق للتنظيم خلافا على غيره من التنظيمات ميزة تمكنه من الحصول على عوائد أكبر".<sup>1</sup>  
في حين عرف نائل عبد الحفيظ العوامل التغيير بأنه "انتقال كمي أو نوعي من مرحلة أو وضع إلى آخر ويتضمن ذلك أية تعديلات مادية أو بشرية أو تكنولوجية أو غيرها من جوانب التنظيم المختلفة".<sup>2</sup>
- ✍ وعرف هيج التغيير بأنه: "تأثير وتحول الهيئة أو الصورة (صورة أو شكل المؤسسة) لتعيش حياة أفضل في البيئة".<sup>3</sup>
- ✍ وعرف حنا نصر الله التغيير بأنه: "الانتقال من وضع أو حالة معينة إلى وضع أو حالة أخرى".<sup>4</sup>
- ✍ في حين عرف عمر وصفي عقيلي التغيير بأنه: "نشاط يهدف أساسا إلى إحداث تغييرات في بعض أو جميع العناصر التي تتكون منها المؤسسة من أجل مواجهة بعض التغيرات والأحداث المؤثرة فيها والتي تحدث بداخلها أو خارجها في البيئة التي تعيش في كنفها، وذلك من أجل تحسين قدرتها على حل المشكلات وتطوير نفسها والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتم هذا الأمر عن طريق إدخال التغيير المناسب في المجال المادي أو البشري أو الاثنين معا بما يتماشى ويتوافق مع التغيير البيئي الحادث".<sup>5</sup>
- ✍ وعرف Bennis التغيير بأنه: "الاستجابة للتغيير نتيجة لوضع إستراتيجية تثقيفية هادفة لتغيير المعتقدات والقيم والهيكل التنظيمي وجعلها أكثر ملاءمة للتطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق"<sup>6</sup>، بينما عرف خليل محمد حسن الشماخ وخضير كاظم محمود التغيير بأنه: "حركة الانتقال الجذري أو التدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة تختلف عن سابقتها أو عن الحالة القائمة".
- ✍ بينما عرفه موسى اللوزي بـ: "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي مستهدفة أحد أمرين هما: ملاءمة أوضاع وأوجه نشاط جديد يحقق للمنظمة سبقا عن غيرها".<sup>7</sup>
- ✍ أما فاروق السيد فقد عرف التغيير بأنه "التحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة، ويعني الانتقال من حالة إلى أخرى في المكان والزمان".<sup>8</sup>
- ✍ أما صلاح الدين محمد عبد الباقي عرف التغيير بأنه: "هو في الواقع خطة إيجابية لتطوير أداء الجهاز أو المؤسسة وتحسينها ونقلها من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر فعالية ونجاحا وملاءمة لتغيرات البيئة والحياة المتغيرة دائما، لأن منظمة العمل أو الجهاز الإداري يجب ألا يظل جامدا حتى لا يضطر إلى التغيير الإجباري وغير المرغوب".<sup>9</sup>
- تعليقاً على ما سبق، يمكن أن نستخلص من التعاريف المذكورة أعلاه ما يلي:
- هناك تعدد في تعاريف التغيير ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها هذا الكاتب أو ذاك للتغيير، فمنهم من يعرفه من ناحية الهدف، ومنهم من يعرفه من ناحية الوسيلة أو الأداة، ومنهم من يعرفه من ناحية الهدف ومنهم من

<sup>1</sup> - كامل محمد المغربي، السلوك التنظيمي (مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم)، الأردن: دار الفكر ط2، 1425هـ-1994م، ص321.

<sup>2</sup> - نائل عبد الحفيظ العوامل، المرجع السابق، ص285.

<sup>3</sup> - ريتشارد ه. هال، المنظمات، هياكلها، عملياتها، ومخرجاتها، ترجمة سعيد بن حمد الهاجري، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، 1422هـ-2001م، ص416.

<sup>4</sup> - حنا نصر الله وآخرون، المرجع السابق، ص91.

<sup>5</sup> - عمر وصفي عقيلي، الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م، ص356.

<sup>6</sup> - خليل محمد حسن الشماخ، خضير كاظم محمود، نظرية المؤسسة، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط1، 1421هـ-2000م، ص370.

<sup>7</sup> - موسى اللوزي، التنمية الإدارية، المرجع السابق، ص228.

<sup>8</sup> - فاروق السيد عثمان، قوى إدارة التغيير، مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع ط1، 1421هـ-2000م، ص9.

<sup>9</sup> - صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، مصر: دار الجامعة الجديدة، 1423هـ-2002م، ص380.

يحاول تعريفه من ناحية المدخل والمجال لإحداث التغيير، منهم من يحاول أن يعرفه بإبراز سمة أو خاصية من خصائصه.

■ هناك خلط كبير من قبل الباحثين أو الكتاب بين مفهومي "التغير" و "التغيير"، إذ حاول بعضهم تعريف التغيير بأنه تحول، وقد سبق و أشرنا إلى أن التغيير هو عملية تحويل في الظاهرة أو الموضوع الذي يتمحور حوله الحديث بينما "التغير" هو عملية تحول في تلك الظاهرة أو ذاك الموضوع.

■ هناك أيضا خلط كبير من طرف الكتاب بين مفهومي التغيير والتطوير إذ أن بعضهم حصر مجال التغيير في الهيكل التنظيمي، مهارات العمل، المجال البشري مع أن مجالات التغيير لا يمكن حصرها، و بالمقابل التطوير التنظيمي هو الذي يركز على الهيكل والمهارات والأفراد.

■ هناك أيضا تداخل كبير لدى بعض الكتاب بين مفهومي التغيير والتنمية الإدارية إذ أنهم حصروا مجالات التغيير في أهداف وسياسات الإدارة، الجهاز الإداري وهي مجالات تهتم بها التنمية الإدارية أو التطوير الإداري.

من خلال دراستنا لتلك التعاريف نخرج بالتعريف الإجرائي التالي: "التغيير هو نشاط حتمي، مستمر، تفاؤلي، يقوم على استجابة مخططة أو غير المخططة أو المحتملة تواكب أو تؤثر في التغيرات البيئية الداخلية والخارجية الحالية أو المحتملة، وذلك بإحداث تعديلات في بعض أو جميع العناصر التي تتكون منها المؤسسة تكون عبر مراحل معينة باستخدام أدوات محددة من قبل أعضاء المؤسسة أو من طرف جهات خارجية متخصصة للانتقال بالمؤسسة من حيث هي الآن في فترة زمنية معينة (الوضع الراهن) إلى حيث ترغب أن تكون خلال المستقبل (الوضع المنشود)، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بشكل أفضل".

### 3.2. خصائص التغيير: تتميز عملية التغيير بعدد من الخصائص من أهمها نذكر:

✓ **التغيير أمر حتمي:** يقول علماء الاجتماع: «إن الشيء الوحيد الذي لا يتغير هو التغيير نفسه»<sup>1</sup>، ذلك أن التغيير أمر حتمي وضروري ولازم، وهذا يتناسق مع طبيعة الأمور والأشياء<sup>2</sup> فلا شيء يبقى على حاله، ودوام الحال من المحال، فالحياة إلى انتهاء، و الدنيا إلى فناء، كما قال الرحمان في عروس القرآن "كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَبَآئٍ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان"<sup>3</sup>.

ويتجلى هذا الأمر أكثر في عالم اليوم حيث أصبح التغيير فيه قاعدة وليس استثناء، فالعصر الذي تحيا فيه المنظمات الآن عصر مليء بالتغيير والديناميكية في شتى المجالات: السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية... الخ، مما جعل الكثيرين يطلقون عليه "عصر التغير"<sup>4</sup>، وهذا التغير أصبح كالماء العارم يحتاج كافة المنظمات على اختلاف أنواعها وأهدافها ونشاطاتها بقوى وظروف بيئية تفرض على المنظمات حتمية التغيير سواء كانت هذه القوى تأتي من الخارج أو من الداخل تنذر المنظمات بأن تتغير أو تزول.

✓ **التغيير حركة تفاؤلية:** أن حركة التغيير هي حركة ارتقائية بالضرورة، وأن المنظمات أثناء قيامها بعملية التغيير تنتقل عبر سلسلة من المراحل والخطوات أو الحلقات التطويرية تقفز بها من الوضع الحالي أو الراهن الذي تكون عنده في

<sup>1</sup> - ظاهر محمود كلالدة، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م، ص283.

<sup>2</sup> - صلاح الدين محمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص375.

<sup>3</sup> - القرآن الكريم، الجزء السابع والعشرون، سورة الرحمان، الآية: 26-27.

<sup>4</sup> - مصطفى كامل أبو العزم عطية، مقدمة في السلوك التنظيمي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، دون تاريخ النشر، ص169.

فترة زمنية معينة نحو الوضع المستهدف أو المنشود الذي تأمل في الوصول إليه مستقبلاً<sup>1</sup>، هذا الانتقال يشبه الخط المستقيم .

✓ **التغيير عملية مستمرة:** هناك قاعدة خالدة تقول أن " التغيير مسألة مستمرة على مر التاريخ" فالتغيير حالة مستمرة يحصل بتخطيط مسبق أو بصورة عشوائية استجابة للظروف البيئية، كما قد يكون بسرياته منظماً كجريان الماء، أو موسمياً على قفزات نوعية أو كمية، وقد يكون بطيئاً أو سريعاً جذرياً أو تدريجياً، فهو من الظواهر التي تتصف بالديمومة والاستمرار<sup>2</sup> ذلك أن المنظمات تعمل ضمن بيئة داخلية وخارجية تتصف بالحركة وعدم الثبات خاصة بيئة العصر الحالي، إذ أن السمة الغالبة عليها هي سمة "التغيير المستمر"، لذا على المنظمات أن تعتمد أسلوب التغيير المستمر لكي تحقق البقاء المستمر في الأسواق<sup>3</sup>، لذا على المديرين أن يتوقعوا التغيير دائماً ويعتبروه رحلة لانهائية لها، وكل تقدم يعتبر نقطة انطلاق لمرحلة ثانية أعلى ولأن إحداث التغيير في المنظمات يتم على نطاق كبير لذا لا يمكن اعتباره حدثاً واحداً بل عملية مستمرة، وكون التغيير عملية مستمرة فهو مرتبط بعنصر الزمن ومن ثم تظهر أهمية الوقت في عملية التغيير.

✓ **التغيير عملية شاملة:** إن اعتبار التغيير عملية شاملة يتماشى مع مفهوم النظم الذي يقضي بالنظرة الكلية والشمولية أو النظام محل الاعتبار، لذا يتعامل التغيير مع المؤسسة بأكملتها (بكامله)، أي باعتبارها نظاماً كاملاً فالتغيير عبارة عن استراتيجية تسير المؤسسة بأكملها تسعى لإحداث تغييرات في جميع جوانبها وهو بذلك يختلف عن التطوير التنظيمي والتنمية الإدارية التي تعتبر تغييرات جزئية كونها تنحصر في مجالات محددة على مستوى المؤسسة كما أن النظرة المنظمة للتغيير تقضي بأن المؤسسة باعتبارها تتكون من أنظمة فرعية متداخلة ومتفاعلة، فإن أي تغيير في إحدى أنظمتها (عناصرها) يؤثر في كافة النظم الأخرى بدرجات متفاوتة، فتغيير نظام الرواتب والأجور، نظام الحاسب الآلي، إجراءات تقييم العمل، ساعات العمل، وما شابه له آثار مختلفة على باقي الأنظمة والعناصر فتغيير نظام تقييم العمل الذي يصمم للوصول إلى دقة أكبر في السجلات وتحديد النشاطات والترقيات يؤثر في نظام التحفيز، الصراع الداخلي، ديناميكيات الجماعات وجوانب أخرى بالمؤسسة وهذا ما يمكن أن نمثله بالون مملوء بالهواء (البالون يمثل المؤسسة)، عندما نضغط عليه (الضغط يمثل هنا التغيير)، نلاحظ أن البالون بأكليته يتأثر بهذا الانبعاج بمعنى أن كافة أجزاء البالون قد تأثرت حيث تغير الشكل الكلي للبالون بما تحدث الضغوطات الناتجة عن الضغطة الأولى، ونستنتج أن هذا التأثير قد امتد إلى كافة أجزاء البالون و أحدث فيها تغييرات مختلفة (طبقاً لنظرية النظم)، فكل المؤسسة تميل إلى التأثير بأي تغيير يحدث في أي جزء منها.

### المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة التغيير

#### أولاً: تعريف إدارة التغيير

✍ عرف سعيد يس عامر إدارة التغيير بأنها " كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصاداً وفعالية لإحداث التغيير بقصد خدمة أهدافه، والاضطلاع بالمسؤوليات التي تملئها أبعاد التغيير الفعال " .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق، ص 267.

<sup>2</sup> - ظاهر محمد كاللدة، المرجع السابق، ص 283.

<sup>3</sup> - خليل محمد حسن الشماخ، خضير كاظم محمود، المرجع السابق، ص 37.

<sup>4</sup> - سعيد يس عامر، المرجع السابق، ص 255.

✍ وعرف مصطفى محمود أبو بكر إدارة التغيير بأنها " فلسفة لإدارة المؤسسة تتضمن التدخل المخطط في أحد أو بعض جوانب أو أوضاع المؤسسة لتغييرها بهدف زيادة فعاليتها، وتحقيق التوافق المرغوب مع هذا التغيير".<sup>1</sup>

✍ وعرف صبحي جبر العتيبي إدارة التغيير بأنها " عملية أخذ المؤسسة في رحلة من حالتها الراهنة إلى الحالة المنشودة في المستقبل والتعامل بشكل استراتيجي مع كافة الأمور التي تظهر خلال هذه الرحلة بعد تحديد الحالة المنشودة ومتطلباتها".<sup>2</sup>

✍ وعرف إسماعيل محمد السيد إدارة التغيير بأنها " الإدارة التي تهتم بالتغيير المخطط الذي تم تقديمه وتنفيذه، وتدعيمه بطريقة منطقية، وذلك بغرض زيادة درجة فعالية المؤسسة".

✍ وعرفت عائدة سيد خطاب إدارة التغيير بأنها " كفاءة استخدام أفضل الطرق اقتصاديا وفعالية لإحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشودة".

✍ وعرف محسن أحمد الخضير إدارة التغيير بأنها: " إدارة للفكر والجوهر وإدارة للمضمون الوظيفي والعقلي الذي يقود نحو اتجاهات معينة بذاتها تحمل أبعادا وظيفية جديدة ذات طابع بنائي وذات انطلاقة تحريرية تبقى وتؤكد على حرية الإنسان".

✍ وعرف رعد الصرن إدارة التغيير بأنها: " الجهاز الذي يحرك الإدارة والمؤسسة لمواجهة الأوضاع الجديدة، وإعادة ترتيب الأمور بحيث يمكن الاستفادة من عوامل التغيير الإيجابي، وتجنب أو تقليل عوامل التغيير السلبي، أي أنها تعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق واقتصادا وفعالية لإحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشودة".

في ضوء هذه التعاريف نقوم بتعريف إدارة التغيير كما يلي " هي منهج علمي تطبيقي له أصول وقواعد وأسس ومبادئ وهي فلسفة إدارية تعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصادا وفعالية لرسم مسارات التغيير المخطط وتنفيذه، وتقييمه ومتابعته، وإدارة التغيير عملية عقلانية التحليل إبداعية التخيل والفكر، ديناميكية التطبيق، وهي عملية قيمة مضافة مستقبلية تبدأ من تغيير الحاضر لصناعة مستقبل أفضل".

### ثانياً: أهداف إدارة التغيير

إن إدارة التغيير طريق يوصل إلى مجموعة معينة من الأهداف ترغب المنظمات في تحقيقها من خلال التغيير وإدارته، وهذا ما يعني أن إدارة التغيير هي رحلة وليست محطة وصول، لذا لا يجب النظر إلى إدارة التغيير كغاية **Aim**، وإنما ينظر إليها كوسيلة **Means**، لبلوغ عدد من الأهداف، لأن الأهداف تحول التغيير من مجرد فكرة ملهمة إلى حيز الواقع، وهي التي تحدد أفضل الوسائل لإحداث التغيير المطلوب، كما أنها هي التي تحول تردد الأفراد إلى حافز يحركهم ويدفعهم لإعطائهم شيئاً ما واقعياً يفعلونه في مجال العمل، أي أنها تعتبر قوة دفع لإحداث التغيير المنشود.

إن تحديد الأهداف المرجوة من عملية إدارة التغيير يؤدي إلى التأثير على قرارات هامة مثل: من الذي يدير عملية التغيير؟ ما هو الشيء الذي سيتم تغييره؟ وبأي أسلوب سيتم إحداث التغيير؟ إن فعالية عملية التغيير وإدارته تتوقف بدرجة أساسية على تحديد وتوصيف أهداف هذه العملية بدقة ووضوح، والتي قد تتمثل في واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

❖ زيادة فعالية المؤسسة، وهي القضية التي تهتم بوضع وتحقيق بعض الأهداف المحددة لكل من المؤسسة، والأفراد العاملين بها<sup>3</sup>، وتدعيم وتوسيع فرص الاختيار أمامها، وتحديد حيويتها بطريقة مستمرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى محمود أبو بكر، المرجع السابق، ص 375.

<sup>2</sup> - صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والأساليب في الإدارة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 1426هـ - 2005م، ص 68.

<sup>3</sup> - إسماعيل محمد سيد، المرجع السابق، ص 364-365.



- ❖ تحقيق التناغم والتناغم الفعال بين أجزاء المؤسسة، وزيادة نطاق التعاون بينها كمنظومة متكاملة وزيادة فعالية عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة من خلال تطوير مجالات وأنواع ومستويات السلطات والصلاحيات.<sup>2</sup>
- ❖ تعزيز الوضع التنافسي للمنظمة من خلال تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة، والسيطرة على تكلفتها وأسعارها وتوفيرها للمستهلكين في الوقت والكمية والنوعية المناسبة.
- ❖ الوصول إلى توازن ديناميكي مستقر يضمن الاستجابة الملائمة للمستجدات البيئية المحيطة بالمؤسسة، وتحقيق في نفس الوقت درجة ملائمة من الاستقرار والنمو الملائم للمنظمة بكافة أبعادها.
- ❖ تنمية الأفراد العاملين بالمؤسسة، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم العامة والخاصة بالأداء، وخلق درجة من التجديد المستمر في عمل ومستوى أداء المؤسسة.
- ❖ تحقيق المواءمة المرغوبة مع بيئة عمل المؤسسة، بما يجعل المؤسسة قادرة على التعامل مع الفرص والقيود التي تواجهها مع التغيرات المستمرة في بيئة العمل الداخلية والخارجية.
- ❖ خلق مناخ صحي للعمل داخل المؤسسة من خلال تنمية وإقامة علاقات عمل طيبة وجيدة بين الأفراد الذين يعملون بها، وتحسين درجة تدفق العمل بها.
- ❖ زيادة قدرات الأفراد على الرقابة الذاتية، والتوجيه الذاتي داخل إطار المؤسسة، وزيادة درجة انتمائهم للمنظمة ولأهدافها.
- ❖ تحسين الريادة في فلك الاقتصاد المعاصر اقتصاد التغيير المستمر، والمساهمة في إحداث دور فعال ومؤثر في ظلال هذا القرن.
- ❖ تحسين معدلات الإنتاجية وتطويرها باستمرار من خلال تحقيق القدرات البشرية والتكنولوجية والمناخ التنظيمي وغيرها.
- ❖ تعزيز الاستجابة التنظيمية الملائمة للتوقعات المتغيرة للعملاء، وأهدافهم وأذواقهم ومتطلباتهم.
- ❖ مساعدة إدارة المؤسسة في توفير مقومات الكفاءة والفعالية الإدارية وهيئة مناخ صحي دافع ومحفز للعاملين بالمؤسسة.
- ❖ تفعيل مشاركة العاملين وزيادة اهتمامهم في مختلف شؤون المؤسسة بشكل يعزز انتمائهم وإخلاصهم للمنظمة وبالتالي تحسين مستوى أدائهم ورفع إنتاجيتهم.
- ❖ تطوير قيادات قادرة على الإبداع الإداري، وراغبة فيه، وبناء مناخ محابي للتغيير والتطوير والإبداع وزيادة قدرة المؤسسة على الحفاظ على أصالة الصفات المميزة لأفراد وجماعات وإدارات وعمل وإنتاج المؤسسة.

### المحور الثالث: أساسيات حول التطوير التنظيمي

يمثل التطوير التنظيمي أحد التطبيقات الهامة لعلم السلوك التنظيمي، ويهتم هذا المجال بالتغيرات المخططة في المنظمات، أي بإحداث بعض التغييرات أو التطورات المطلوبة في المنظمات ويعتبر التطوير سمة أساسية للمنظمات الناجحة وذلك لأن البيئة التي تضم التنظيمات عامة تتغير فالمستهلكون والمنافسون والموارد المختلفة تختلف مشاكلها من وقت لآخر بالشكل الذي يتطلب مرونة في التعامل معها، وتعني هذه المرونة ضرورة إحداث تغييرات في شكل الإنتاج والأساليب الفنية

<sup>1</sup> - صلاح الدين محمد عبد الباقي: السلوك الفعال، المرجع السابق، ص 363.

<sup>2</sup> - مصطفى محمود أبو بكر: المرجع السابق، ص 388.

والتسويقية كما يؤدي ذلك إلى تغييرات في السياسات المالية والأفراد وسلوك العاملين، وعليه فالتطوير التنظيمي يشمل العاملين، جماعات العمل والتنظيم.

### أولاً: تعريف التطوير التنظيمي

يعتبر التطوير التنظيمي أحد المداخل الأساسية لتحقيق أهداف التغيير التنظيمي نورد فيما يلي مجموعة من أهم التعاريف التي تطرقت إلى مفهومه:

✍ يعرف "وندل فرنش" **Wendel French** التطوير على أنه: "نوع محدد نسبياً من التغيير المخطط له والهادف إلى مساعدة أفراد المنظمات في القيام بالمهام المطلوبة منهم بصورة أفضل".

حيث قدم **French** مجموعة من التعاريف للتطوير التنظيمي تجمعها صفة التغيير المخطط له في المنظمات، والتركيز على الجماعة وعمليات المؤسسة، وعلى إدارة ثقافة المؤسسة ككل، واستخدام نموذج البحث العلمي والاستعانة بوكيل التغيير الذي يساعد في عملية التطوير التنظيمي<sup>1</sup>.

يتفق كل من التعريفين السابقين في كون التطوير تغيير مخطط يهدف إلى مساعدة الأفراد في القيام بمهامهم بصورة أفضل. مع إضافة التعريف الثاني في أنه يستعان بوكيل للتغيير يساعد على تنفيذه.

✍ ووفقاً لبورك **Burke** فهو: "عملية إحداث التغيير المخطط في حضارة المؤسسة والانتقال بها من مستوى حضاري إلى مستوى حضاري آخر أفضل<sup>2</sup>."

✍ ويعرف بوكار **Bokhard** التطوير التنظيمي بأنه: "جهود مخططة على نطاق المؤسسة بأكملها تدار من أعلى المستويات لزيادة فعالية وحيوية المؤسسة من خلال التدخل المحسوب في إجراءات المؤسسة وباستخدام العلوم والمعارف السلوكية. يظهر لنا من خلال التعريفين السابقين أن التطوير التنظيمي عملية مخططة وتدار بطريقة منظمة لتغيير الثقافة والنظم والسلوك الخاص بالمؤسسة وذلك بهدف فعالية المؤسسة في أساليب مواجهة المشاكل التي تتعرض لها، وفي تحقيق الأهداف التي تسعى إليها<sup>3</sup>."

بعد عرضنا لمجموعة التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم التطوير التنظيمي؛ نستنتج التعريف الإجرائي التالي: "التطوير التنظيمي هو ذلك التغيير المخطط الذي يقصد به تحسين فعالية الإدارة، وتقوية إمكانية مواجهة المشاكل التي تواجه هذه الإدارة وهو خطة طويلة المدى لتحسين أداء الإدارة في طريقة حلها للمشاكل وتجديدها وتغييرها لممارستها الإدارية وتعتمد هذه الخطة على مجهود تعاوني بين الإداريين، وعلى الأخذ في الحسبان البيئة التي تعمل فيها الإدارة، وعلى التدخل من طرف خارجي، وعلى التطبيق العلمي للعلوم السلوكية."

إن الفهم الصحيح لماهية التطوير التنظيمي يستلزم منا القيام بشرح ولو باختصار للعناصر المشتركة بين التعاريف المذكورة أعلاه من خلال:

- **التطوير هو خطة طويلة:** لا يمكن توقع تغيير أو تطوير في أهداف وخطط وممارسات الإدارة بين يوم وليلة فخطة التطوير التنظيمي تأخذ فترة تمتد ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات، وذلك حتى يمكن تحقيق أهداف هذا التطوير ويمكننا تصور كيف يمكن تغيير خسائر منظمة ما إلى أرباح، وكيف يمكن تحسين صورة العملاء والمستهلكين عنها، وكيف

<sup>1</sup> - محمود سلمان العميان، ط 2؛ مرجع سابق، ص 343.

<sup>2</sup> - موسى اللوزي، التنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 234.

<sup>3</sup> - عبد الرحمن توفيق، أدوات تقييم الأداء، "منهج الإدارة العليا"، ج 4، 2004، القاهرة، ط 1؛ مركز الخبرات المهنية للإدارة بمب، ص 39.

يمكن تطوير السلوك الإبداعي للعاملين، فكل هذه الاعتبارات تحتاج إلى وقت طويل كما تتطلب جهداً كبيراً لإنجازها<sup>1</sup>.

- **حل المشاكل وتجديد الممارسات:** يهدف التطوير التنظيمي إلى تقوية جهود الإدارة في مواجهة مشاكلها، وهذه المواجهة تتم من خلال تطوير أسلوب متحيز للإدارة لحل المشاكل والتكيف مع الظروف المتغيرة للبيئة المحيطة بهذه الإدارة، ويتشكل هذا الأسلوب من الإدارة والإجراءات التي تكفل للإدارة تحديد المشاكل واشتراك أجهزة الإدارة في وضع الحلول وأسلوب لاختيار وتطبيق الممارسات الجديدة وخطط متابعة وتقييم الممارسات الجديدة.
- **مجهود تعاوني للإداريين:** بصرف النظر عما يقوم باتخاذ قرار التطوير، هناك مراحل تحتاج إلى تعاون الإداريين وتنمية أواصر الاتصال والتنسيق بينهم، وعلى الإداريين أن يقتنعوا بأن أي مشكلة في الإدارة هي مشكلة الإدارة كلها، وليست مشكلة تخص جزء معين منها وتعاون الإداريين في جميع البيانات عن مشاكلها وتحليلها، واقتراح الحلول من خلال أنظمة مفتوحة للاتصال قد يساعد على نجاح التطوير ومن ضمن هذه الاتصالات، الاجتماعات واللجان والتقارير المشتركة بين الأقسام وبين الإدارات وبين الأخصائيين.
- **التأثير ببيئة المؤسسة:** إن وضع أسلوب مميز لحل المشاكل، ولتحديد ممارسات الإدارة يجب أن يكون مستنداً على فهم عناصر البيئة التي تعمل فيها المؤسسة من: منافسين وموردين والمستهلكين المساهمين، الهيكل التنظيمي والوظيفي، جماعات العمل، الأقسام والإدارات وأسلوب العمل فيها، وأنظمة الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، طبيعة الأساليب التكنولوجية، الأفراد، أهداف المؤسسة، والقيم والمعايير السلوكية للعاملين، والاتجاهات النفسية، ومهارات العاملين وغيرها على فهم كيف تؤثر البيئة في ممارستها.
- **التدخل الخارجي:** يقال أحياناً أن من بداخل الصورة لا يراها على حقيقتها، لذلك يلزم وجود أطراف خارجية على المؤسسة كمكاتب الاستشارات الإدارية، وأساتذة الإدارة المتخصصين في هذا المجال للتدخل كعنصر محرك ودافع للتغيير، وقد يعمل الطرف الخارجي على تشخيص المشاكل، وتدريب العاملين على تطوير أنفسهم وعلى حل مشكلاتهم وعلى اقتراح بعض أساليب التطوير، ويعتمد مدى تدخل هذا الطرف على عمق المشكلة، وكفاءة الإداريين، وعلى فلسفة الإدارة في الاعتماد على الطرف الخارجي.
- **التطبيق العلمي للعلوم السلوكية:** يعني استناد المؤسسة في جهودها للتطوير على جمع معلومات عن المشاكل، والاعتماد على خبرة الاستشاريين الخارجيين، والاعتماد على مشاركة الإداريين في وضع حلول وجمع معلومات مستمرة عن تطبيق أساليب التطوير الجديدة وتقييمها، وتعتمد برامج التطوير التنظيمي على الاستفادة من مبادئ العلوم السلوكية والخاصة بتطوير الاتجاهات النفسية للعاملين، وتطوير مهاراتهم واستعدادهم للتعلم وتقبل التغيير، وتطوير مهارات العاملين في التعامل مع بعضهم البعض والثقة في النفس والمبادأة والابتكار وغيرها من الاعتبارات السلوكية.

#### ثانياً: خصائص التطوير التنظيمي

إن التطوير التنظيمي طريقة إدارية شأنه شأن ما سبقه من تقنيات وأفكار ومفاهيم إدارية وبالتالي فإن نجاحه يعتمد على مقدرتنا في تطويره لتوطينه ليوأكب احتياجات البيئة التي يطبق فيها، ما يكسبه مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

<sup>1</sup> - أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 432.

- عادة ما يعتمد على إجراء البحوث الفعلية، والتي تتضمن تجميع البيانات عن المجموعة أو القسم أو المؤسسة كلها، ثم وضع البيانات أمام الموظفين لتحليلها ووضع الفروض عن المشكلة التي تعاني منها الوحدة موضع الدراسة.
- منطق التطوير التنظيمي هو منطق التغيير و المقصود هنا ليس تغيير الشكل التنظيمي كما يحدث غالباً في الواقع وإنما المقصود به هو تغيير المفاهيم والأسس و المحتوى الذي يقوم عليه العمل الإداري، بالتشخيص المستمر المنتظم لواقع التنظيم وإنشاء خطط إستراتيجية للإصلاح والتطوير.
- تطبيق العلوم السلوكية في تحسين مستوى الكفاءة التنظيمية.
- استهداف تغيير قيم واتجاهات ومعتقدات الموظفين، لذلك فإن الموظفين يشاركون في تحديد وتنفيذ التغييرات الفنية والهيكلية والإجرائية وغيرها من التغييرات المطلوبة لتحسين أسلوب ممارسة الوظائف التنظيمية.
- أنها تستهدف تغيير المؤسسة في اتجاه محدد، قد يكون تحسين عملية حل المشكلات، أو زيادة درجة الاستجابة للظروف المحيطة، أو تحسين جودة العمل، وزيادة الفعالية التنظيمية.
- ضرورة وجود جهاز متخصص داخل المؤسسة يتولى مسؤوليات إعداد خطط التطوير ومتابعة التنفيذ وتقييم درجة فعاليتها في تحقيق الأهداف.

### ثالثاً: أهداف التطوير التنظيمي

- بالرغم من اختلاف الأهداف التفصيلية للتطوير التنظيمي تبعاً لتشخيص مشكلات المنظمات المتنوعة، فإن هناك مجموعة من الأهداف العامة التي تنطبق في جميع الحالات نذكرها كالتالي:
- إرساء قواعد الثقة بين الأفراد المكونين للجماعات، وبين الجماعات المتفرقة في أرجاء المؤسسة وعلى جميع المستويات التنظيمية.
  - انتشار مناخ مفتوح لحل المشكلات في المؤسسة، حيث تواجه المشكلات وتوضح اختلاف الرأي بصراحة ووضوح ليحل محل الاتجاه الخاص بإخفاء المشكلات أو تحميلها للآخرين كما تكتسب الإدارة قدرة أعلى على تحقيق أهدافها.
  - تحديد مسؤولية اتخاذ القرارات وحل المشكلات، بحيث تكون أقرب لمصادر المعلومات وللجهات المباشرة المختصة وذلك بدلا من تركيزها في وظيفة معينة أو عند مستوى إداري معين.
  - زيادة درجة الانتماء للمنظمة ولأهدافها.
  - زيادة درجة التعاون بين الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقات العمل داخل إطار المؤسسة، وخاصة الجماعات والأفراد المتنافسين بشأن الموارد المحددة، وبالتالي تكون هذه المنافسة واضحة، حيث يمكن إدارتها وتوجيهها لصالح المؤسسة بدلا من احتمالات تأثيراتها السيئة.
  - زيادة درجة الإحساس بدناميكية (حركة) الجماعة ونتائجها المحتملة على الأداء، وبتغيير آخر مساعدة الأفراد على زيادة درجة تعرفهم على ما يحدث بين أعضاء الجماعة في أثناء عملها في مهمتها المحددة (الاتصال - التأثير - المشاعر - نماذج القيادة وصراحتها - أساليب قيادة الصراع... الخ).
  - زيادة إحساس العاملين بالملكية والأهداف التنظيمية.
  - مساعدة المديرين على تبني أساليب الإدارة بالأهداف، بدلا من اعتمادهم على خبراتهم الشخصية وتبنيهم لأساليب أقل فاعلية مثل: الإدارة بالأزمات.

## المحور الرابع: إستراتيجيات التغيير التنظيمي

يعتمد نجاح المؤسسة في إحداث التغيير أو فشله سواء كان مخططاً له بصورة مسبقة ومتأنية، أو بصورة مفاجئة وطارئة، على الإستراتيجية المتبعة في إحداثه، ومن الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها عند إحداث التغيير نجد:

أولاً: إستراتيجية التغيير المتدرج

تعتبر إستراتيجية التغيير المتدرج من الطرق الفعالة للتعامل مع التغيير سواء كان مخططاً له مسبقاً أو فرضته ظروف طارئة. وهي تتأثر بعوامل عديدة منها: مهارة وقدرات العاملين، ورغبة العاملين بالمشاركة، وثقافة المؤسسة والتشجيع المستمر، وعليه يمكن استخدام الأساليب التالية لضمان نجاح إستراتيجية التغيير المتدرج كالتالي:

**أ - إستراتيجية المشاركة واسعة النطاق:**

تستخدم هذه الإستراتيجية عندما تكون مقاومة التغيير منخفضة أو ضرورة التغيير منخفضة، إذ يمكن من خلال هذا الأسلوب السماح للأفراد الذين قد يؤثر فيهم التغيير أن يلعبوا دوراً كبيراً في تحديد ما هو التغيير وكيفية إحداثه، مما يجعلهم على علم بتفاصيل التغيير مما يساعد على زيادة تحفيزهم على تنفيذ التغيير.

**ب - إستراتيجية المشاركة المركزة:**

هنا تكون درجة إلحاح التغيير عالية، ودرجة مقاومته منخفضة، في هذه الحالة لا يوجد لدى المدير أو القائد الوقت ليشرك جميع العاملين، وهنا يتطلب منه إتباع أسلوب المشاركة المركزة، بحيث يجتهد الأفراد المهمون في نجاح عملية التغيير، والحصول على مشاركتهم، وفي نفس الوقت التركيز على إيصال حقيقي مع باقي أفراد المؤسسة.

**ج - إستراتيجية أسلوب الإقناع (التوعية):**

ويستخدم هذا الأسلوب عندما تكون درجة المقاومة عالية ودرجة الإلحاح منخفضة، هنا يكون الحاجز الرئيسي أمام التغيير ليس نقص المعلومات أو عدم توافرها، بل عدم اقتناع الأشخاص أو المنظمات بضرورة التغيير أو عدم رغبتهم فيه أو خوفهم منه، فيحاول قائد التغيير أن يتغلب على هذه المقاومة عن طريق التوعية والتثقيف وإزالة المخاوف، وتنمية الولاء للتغيير الذي تنوي إحداثه، بحيث يصبح الأفراد قابلين للتغيير وراغبين فيه بدلاً من مقاومته ومن الأساليب المستخدمة في ذلك التدريب والذي يهدف إلى تغيير اتجاهات الفرد ومواقفه.

**د - إستراتيجية أسلوب الإكراه:**

ويستخدم هذا الأسلوب عندما تكون هناك ضرورة ملحة للتغيير، وهناك مقاومة عالية للتغيير، وتكون الحالة بالنسبة للمدير عندما يرى أن الطرق الإقناعية لا تفيد، أو أنها تأخذ وقتاً طويلاً، بالتالي يفضل اتخاذ الأسلوب الجبري مع عدم نسيان المداومة على الاتصال بالعاملين لتوضيح الأهداف والرؤية المشتركة لأهمية التغيير.

ثانياً: إستراتيجية التغيير البيئي

يعتبر إحداث التغيير البيئي من قبل الإدارة مهما بحيث يجب التخطيط له بعناية، كما يجب الانتباه عند القيام بهذا النوع من التغيير، لأنه قد يهدد أمن العاملين أو قد يفقدهم وظائفهم، لأنه بعد حدوث هذا النوع من التغيير تصبح المؤسسة شيئاً مختلفاً تماماً، ولنجاح إستراتيجية التغيير البيئي يمكن إتباع الأساليب القيادية التالية:

■ **إستراتيجية البراعة القيادية:** يستخدم هذا الأسلوب عندما تكون درجة مقاومة التغيير منخفضة ولا تعيش المؤسسة

في أزمة فيبادر أحد الأفراد القياديين والذي يتمتع بالقدرة الإدارية والحائز على ثقة العاملين لطرح فكرة التغيير لتعزيز القدرة الدافعة له مع ضرورة التخطيط والتوجيه للوصول إلى الهدف المطلوب.

- **إستراتيجية الإقناع:** يستخدم هذا الأسلوب عندما تكون المؤسسة في أزمة، وجميع العاملين في المؤسسة يدركون هذه الأزمة، مع مقاومة منخفضة، هنا القائم على التغيير سيفكر أن الناس يحملون أفكارا عقلانيا، وأن العقل هو الذي يقودهم إلى تصرفاتهم وقراراتهم وسوف يظن أنه بمجرد أن يعرض عليهم المزايا التي سيحصلون عليها من هذا التغيير المقترح فمنطقهم وعقلانيتهم ستؤدي بهم إلى قبوله، هنا نظرية التغيير تقوم على إيصال المعلومات والرؤى والتمسك بالمصالح التي ستنتج من وراء هذا التغيير المقترح خاصة للأفراد الذين هو بصدد إقناعهم، وهو متأكد أنهم سينضمون إلى فكرته إذا استطاع إقناعهم بمنطقيتها.
- **إستراتيجية الإلزام:** يستخدم هذا الأسلوب عندما تكون المقاومة للتغيير مرتفعة، إلا أن المؤسسة في هذه الحالة ليست في أزمة، وهنا يوصى باتباع أسلوب الإلزام، بسبب عدم توفر متسع من الوقت لاتباع أسلوب المشاركة الواسعة النطاق أو الإقناع، وهنا يجب على قائد التغيير أن ينفذ حالة التغيير محققا الاتحاد بين العاملين مما يقتضي خلق الثقة بين كافة المستويات الإدارية بحيث يطمئن إلى ما يحاول العاملون إنجازه ولما يراود إحداثه من تغيير.
- **الإستراتيجية الديكتاتورية (القسرية):** يستخدم هذا الأسلوب عندما تكون المقاومة قوية، وهناك ضرورة ملحة لإحداث التغيير، فهذا هو الأسلوب الأنسب لإحداث التغيير وإنقاذ المؤسسة، حيث يتضمن هذا الأسلوب بعض القسوة التي تضر بالروح المعنوية لدى العاملين، إلا أنه عندما يستدعي الأمر ضرورة إحراز نتائج سريعة من أجل البقاء فيعتبر هذا الأسلوب أكثر حيوية من الاهتمام بالروح المعنوية والقائم على التغيير في حالة استعماله هذه الإستراتيجية سيجد نفسه يحمل أفكارا تقوم على أن الناس يتعاملون بناء على مصالحهم الخاصة أي يكون تفكيرهم حول ما ستدره عليهم الوضعية من أرباح أو ما تسببه لهم من خسائر. كما يتحكم في سلوك الأفراد نحو التغيير عاملا الربح والخسارة، فإذا كان لديه السلطة سوف يقوم باكتشاف مصالحهم، ومن ثم الضغط عليهم والقيام بتهديدهم أو بالإغراء بالجزاءات في كل مرة تتاح للقائد فيها الفرصة.

### خاتمة:

ما يمكن قوله كخاتمة لهذا المقال؛ أن الممارسات الإدارية ليست أموراً ثابتة جامدة، وإنما هي عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن العالم يمر بتغيرات سريعة ومتلاحقة في جميع المجالات بفضل ما يحققه العقل البشري من قدرات عجيبة على الخلق والإبداع والابتكار، لذا لا يمكن للمؤسسة أن تعمل ضمن حدود ضيقة، فقد أصبح العالم كله أشبه بالقرية الواحدة، حيث ألغيت فيه كل الحواجز والاعتبارات، ولم تعد المؤسسة محمية، ولم يعد في استطاعتها أن تركز على سوق محلية أو إقليمية..، فهي جزء من نظام عالمي كبير.

وهنا أصبح المعيار الرئيسي للحكم على مدى قابليتها للبقاء والاستمرارية في هذه البيئة المتطيرة؛ هو قدرتها وبلا شك على تغيير هيكلها التنظيمي بأنظمتها الفرعية، استجابة ومواكبة مع ما يحدث في هذه القرية الكبيرة من تغيرات على مستوى المتغيرات ليصبح التغيير منهجا بل إستراتيجية على المؤسسة اعتمادها، انتهاجها وإدماجها لتؤسس لنجاحها في إطار العالمية.

1. عبد المعطي محمد عساف، السلوك الإداري التنظيمي، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م.
2. عبد الله عبد الغني الطحيم، السواط طلق بن عوض الله، السلوك التنظيمي: المفاهيم، النظريات، التطبيقات، ط2، المملكة العربية السعودية: دار التوزيع للنشر والتوزيع، ط2، 1417هـ-1996م.
3. حنا نصر الله، عيد عريفج، علي حسين، مبادئ في العلوم الإدارية: الأصول والمفاهيم المعاصرة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ج1، 1420هـ-1999م.
4. مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة: مدخل تطبيقي لإعداد وتطوير التنظيم الإداري في المنشآت المتخصصة، مصر: الدار الجامعية، 1423هـ-1424هـ/2002م-2003م.
5. موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 1424هـ-2003م.
6. أحمد ماهر، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، مصر: الدار الجامعية، 1424هـ-2003م.
7. نائل عبد الحافظ العواملة، تطوير المنظمات: المفاهيم والهياكل والأساليب، الأردن: مركز أحمد ياسين الفني ط2، 1416هـ-1995م.
8. إبراهيم مصطفى، أحمد عبد القادر، أحمد حسن الزيات، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دون تاريخ النشر، ج2.
9. ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، لبنان: دار صادر، المجلد الخامس، دون تاريخ النشر.
10. سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مصر، مركز وايد سرفس للاستشارات والتطوير الإداري، 1422هـ-2001م.
11. كامل محمد المغربي، السلوك التنظيمي (مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم)، الأردن: دار الفكر، ط2، 1425هـ-1994م.
12. ريتشارد ه. هال، المنظمات، هياكلها، عملياتها، ومخرجاتها، ترجمة سعيد بن حمد الهاجري، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، 1422هـ-2001م.
13. فاروق السيد عثمان، قوى إدارة التغيير، مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع ط1، 1421هـ-2000م.
14. عمر وصفي عقيقي، الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م.
15. خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم محمود، نظرية المؤسسة، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- ط1، 1421هـ-2000م.
16. السيد عثمان، قوى إدارة التغيير، مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع ط1، 1421هـ-2000م.
17. صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، مصر: دار الجامعة الجديدة، 1423هـ-2002م.
18. ظاهر محمود كلالدة، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م.
19. مصطفى كامل أبو العزم عطية، مقدمة في السلوك التنظيمي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، دون تاريخ النشر.
20. صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والأساليب في الإدارة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 1426هـ-2005م.
21. عبد الرحمن توفيق، أدوات تقييم الأداء، "منهج الإدارة العليا"، ج4، القاهرة، ط1؛ مركز الخبرات المهنية للإدارة. بميك، 2004 م.

## دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على السوق المالي

دلال العابدي

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة



### ملخص

لقد أخذ موضوع كفاءة الأسواق المالية اهتماما في الأدبيات المالية،الاقتصادية والمحاسبية وكان الباحث الرئيسي لهذا الاهتمام هو التأكد من وجود حالات شذوذ عن الكفاءة المتوقعة من جهة وظهور حالات التلاعب والتضليل المتعمد في المعلومة المحاسبية من جهة أخرى، وأمام ذلك لم يجد المختصون سوى تبني مفهوم حوكمة الشركات كنظام للرقابة على جودة المعلومة المحاسبية من خلال مبادئها وألياتها ،حيث يعتبر هذا النظام الترياق ضد الفساد المالي والإداري في الشركات، كما يعتبر أيضا الترياق ضد الممارسات الخاطئة في الأسواق المالية وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية هذا النظام ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وكذا انعكاسه على فعالية الأسواق المالية بما يضمن الكفاءة، الفعالية، والرشد في اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمر.

**الكلمات المفتاحية:** الأسواق المالية، حوكمة الشركات.

### Résumé

Je prends l'objet d' intérêt de l'efficacité des marchés financiers dans la littérature financière, économique Et de la comptabilité et était la principale motivation de préoccupation est d'assurer la présence d'anomalies sur l'efficacité attendue de la main , et l'apparition de cas de manipulation et de désinformation délibérée dans l' information comptable d'autre part , et en face d'elle n'a pas trouver seuls spécialistes adoptent le concept de gouvernance d'entreprise comme un système d'information de contrôle de la qualité comptable dans ses principes et ses mécanismes , où le système est le meilleur antidote contre la corruption financière et administrative dans les entreprises, comme c'est également l'antidote contre les malversations dans les marchés financiers et l'objectif de cette étude est de faire la lumière sur la nature de ce système et de son rôle dans la réalisation de la qualité de l'information et de la comptabilité ainsi que la réflexion sur l'efficacité des marchés financiers afin d'assurer l'efficacité , l'efficacité et la majorité dans la décision pour les investisseurs .

**Mots clés :** les marchés financiers, la gouvernance d'entreprise



## مقدمة:

إن الأزمة المالية التي طُعت هذه السنوات الأخيرة بإفلاس كبرى الشركات لعالمية، كالمجموعة الأمريكية انرون سنة أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية المعلومة المالية والمحاسبية وأهميتها على المستويين الجزئي والكلّي. وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذا افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، في ضوء ذلك، يمكن القول بأنه من بين الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية، نقص الإفصاح والشفافية، وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات وقد أدى ذلك إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة المعلومة المحاسبية مما ينعكس سلبا على كفاءة الأسواق المالية، لذا يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة لحوكمة الشركات، فوجود نظام جيد للحوكمة يعني المزيد من التدخل والإشراف من طرف المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة و أجهزتها التنفيذية و بالتالي الحد من التلاعب والتضليل في البيانات المالية الموجهة لخدمة أغراض المستثمر الحالي والمرتقب، مما ينعكس إيجابا على فعالية السوق المالي.

كما أن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تشكل عنصر مهما من عناصر تقييم الشركة و عامل اطمئنان للمستثمرين، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة. و نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها حوكمة لشركات في استقرار الأسواق المالية و زيادة كفاءتها و أدائها من خلال تعزيز مبادئ الإفصاح و الشفافية في المعلومات و تحقيق توازن المصالح بين ادارة الشركات و المساهمين و الدائنين و الأطراف الأخرى ذات المصالح ، من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤل التالي:

**ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و ما انعكاس تطبيقها على فعالية الأسواق المالية ؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بكفاءة السوق المالي؟ وكيف يتم التلاعب في الأسواق المالية من خلال البيانات المالية؟
  - ما هي حوكمة الشركات وما مبادئ تطبيقها؟
  - ما هو دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وما انعكاس تطبيقها على فعالية الأسواق المالية ؟
- ولحل إشكالية البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور كالتالي:

**المحور الأول: كفاءة السوق المالي.**

**المحور الثاني: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات.**

**المحور الثالث: دور آليات الحوكمة في الرفع من كفاءة السوق المالية.**

**المحور الأول: كفاءة السوق المالي**

إن ميكانيكيات السوق المالي ما هو إلا إجراء بسيط ذو تأثير داخلي وخارجي متبادل يسمح للأفراد بالقيام بنشاطات تعود بالمنفعة على الجميع وذلك عن طريق نشاطات مربحة تبادلي ، والنقاش القائم حول فكرة كفاءة السوق المالي كون السوق المالي الكفاء هو الذي يعزز الاستثمار فيه لأنه يعكس السعر العادل للأدوات المالية المتداولة فيه.

أولاً: مفهوم كفاءة السوق المالي وخصائصه

## 1- مفهوم كفاءة السوق المالي

في السوق المالي الكفاء يعكس سعر السهم الذي تصدره المنشأة كافة المعلومات المتاحة عندها<sup>1</sup> سواء في القوائم المالية أو السجلات التاريخية لحركة الأسهم ، من خلال وسائل و أجهزة الإعلام المختلفة<sup>2</sup>. كما تعرف كفاءة السوق المالي بأنها تمثل سرعة استجابة الأسعار فيه و بطريقة غير متحيزة للمعلومات المتاحة للعاملين فيه ، و بذلك تصبح أسعار الأوراق المالية و المتداولة فيه دالة للمعلومات المتاحة<sup>3</sup>. وإذن في ظل السوق الكفاء يظهر ما يسمى **السعر العادل للورقة المالية** ، و الذي يعكس القيمة المحورية لها، حيث تكون القيمة السوقية للورقة المالية معادلة للقيمة الحالية للمكاسب و العوائد المتوقعة ، و التي بدورها تكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في الورقة المالية من مخاطر<sup>4</sup>.

## 2- خصائص السوق المالي الكفاء

تعد السوق المالية الهدف المنشود للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفاء للموارد الأمر الذي يتطلب توفر قدر من البيانات والمعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بالشركات التي تتداول أدواتها في السوق حتى يتمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم وتحقيق أرباح غير عادية في ظل سوق تتصف بالكفاءة، ويكون السوق المالي كفاء إذا استوفى الشروط التالية:

■ **السيولة:** تعتبر أحد الأهداف الهامة من وجهة نظر المستثمرين وتعني المقدرة على بيع أصول مالية بسرعة وبدون خسارة. أي المقدرة على بيع أصل مالي بسعر لا يختلف كثيراً عن أسعار البيع السابقة لهذا الأصل طالما لم تظهر أية معلومات جديدة تستوجب تغير السعر، والأصول السائلة هي التي تكون قابلة للتسويق بسرعة فإذا قلت سيولة الأصل انخفضت قابليته للتسويق وصار من المطلوب إعطاء خصوصيات أو عمولات أكبر لبيعه.

■ **استمرارية السعر:** تعتبر أحد المكونات الرئيسية للسيولة وتعني أن أسعار الأوراق المالية لا تتغير كثيراً من صفقة إلى أخرى إلا إذا كانت هناك معلومات جديدة تستوجب التعديل في الأسعار والسوق المستمرة التي لا تتغير فيها الأسعار بحدة من صفقة لأخرى هي سوق تتميز بالسيولة.

■ **عمق السوق:** تتطلب الأسواق المالية التي تتميز باستمرارية السعر وجود عمق في السوق والسوق العميقة هي التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين (أوامر البيع) والمشتريين (أوامر الشراء) المستعدين دائماً للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق الحالي للورقة المالية<sup>5</sup>.

■ **شمولية السوق:** تتميز الأسواق المالية بالشمولية إذا نتج عن عوامل العرض والطلب حجم تداول كبير، أما إذا كان عدد المتعاملين من البائعين والمشتريين في السوق قليلاً وكان حجم التداول الناتج صغيراً فإن السوق تكون ضيقة.

■ **حيوية السوق:** عندما يختل التوازن بين العرض والطلب في السوق يجب أن يتغير السعر لإعادة التوازن وعندما تنهمر الأوامر على السوق إثر أي تغير طفيف في الأسعار فإن ذلك يدل على حيوية السوق وفي الأسواق المالية التي تتمتع بالحيوية يكون الفرق بين أسعار العرض والطلب صغيراً ويتم إنجاز أي صفقة بيع وشراء بسرعة كما يكون حجم التداول كبيراً.

■ **كفاءة المعلومات (التسعير):** يعتبر توفر المعلومات عن الأوراق المالية ووصولها إلى كافة المستثمرين المحتملين في آن واحد بسرعة وبتكلفة ضئيلة من أهم الشروط الضرورية لكفاءة السوق المالية وهذا يعني أن أي تغير في المعلومات حول العرض والطلب سيؤدي إلى تغير مقابل في أسعار الأوراق المالية، إن التبدل السريع في الأسعار على ضوء أي معلومة جديدة

عن العرض والطلب يعني أن الأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية هذه الخاصية تدعى الكفاءة الخارجية أو كفاءة المعلومات.<sup>6</sup>

■ **انخفاض تكاليف التداول:** لا يمكن للأسواق ذات الكفاءة الخارجية أن تخصص رأس المال السائل بكفاءة إلا إذا كان من الممكن تداول الأوراق المالية بسرعة وبتكلفة معقولة، وهذا يعني أن عمولات الوساطة يجب أن تكون متدنية (رخيصة) وأن تكون الأوراق المالية قابلة للتسويق فوراً فإذا توفرت هذه الشروط يمكن القول إن الأسواق المالية تتمتع بالكفاءة الداخلية (التشغيلية) وبناءً على الخصائص السابقة يمكننا النظر إلى الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية، كلعبة عادلة للمتعاملين بمعنى أنه لا يمكن لأي متعامل أن يحقق بشكل مستمر عوائد استثمارية أعلى من تلك التي يحققها باقي المتعاملين وبما أن كافة المتعاملين يحصلون على نفس المعلومات فإنهم يشتركون في لعبة عادلة والنتيجة المنطقية لهذه الكفاءة هي أن سعر الورقة المالية في السوق يساوي قيمتها الحقيقية.

### ثانياً: مستوى كفاءة السوق المالي

يمكن تصنيف كفاءة السوق المالي إلى ثلاث مستويات حيث تتحدد الكفاءة بطبيعة العلاقة بين الأسعار المتداولة و المعلومات المتوفرة و هي كما يلي:

■ **المستوى الضعيف:**<sup>7</sup> و هو المستوى الذي لا يعكس فيه الأسعار المتداولة في السوق المالي السعر الحقيقية أو تعكس الأسعار التاريخية فيه ، و لذلك تكون الفرصة أمام المحللين و أصحاب الخبرة تحقيق الإرباح استثنائية و غير عادية ، و يكون ذلك بطريقتين هما :

إما أن يحصل على معلومات خاصة غير منشورة ليست متاحة لغيرهم ضمن ظاهرة احتكار المعلومات ، و أن يكون بإمكانهم تحليل البيانات بكفاءة تفوق كفاءة غيرهم.

■ **المستوى الشبه القوي:** يعني أن أسعار الأسهم لا يعكس المعلومات التاريخية فحسب ، و إنما تعكس أيضاً كافة المعلومات المتاحة و المنشورة لعامة الناس<sup>8</sup> ، لذلك تبقى مثل الظروف للبعض دون غيرهم ،فرصة الاستعارة من المعلومات غير المنشورة و تحليلها بكيفية تحقق لهم المجال لجني المعلومات و خير مثال على هاته الأسواق : سوق نيويورك ، لندن و طوكيو .<sup>9</sup>

■ **المستوى القوي:**<sup>10</sup> و في هذا المستوى السعر الجاري للأصل المالي يعكس المعلومات العامة و الخاصة التي تستخدم في تحديد الأصول في البورصة ، لذلك فإن المعلومات المتوفرة في ظل هذا المستوى تشمل معلومات المدراء التنفيذيين و بعض الصحفيين و كذلك حاملي الأسهم الرئيسيين ...و بالتالي فان السعر يعكس جميع المعلومات التي تؤدي الى ان لا يكون بالإمكان تحقيق انحراف عن القيمة الحقيقية.

### ثالثاً: آليات الغش والتضليل في الأسواق المالية

**1- غش القوائم المالية:** وهو محاولة متعمدة من قبل القائمين علي الشركة لتضليل أو خداع مستخدمي القوائم المالية المنشورة خاصة المستثمرين، الدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية بها تحريفات جوهرية وترجع أسباب غش في القوائم المالية إلى أحد أو كل من النقاط التالية:<sup>11</sup>

- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة.

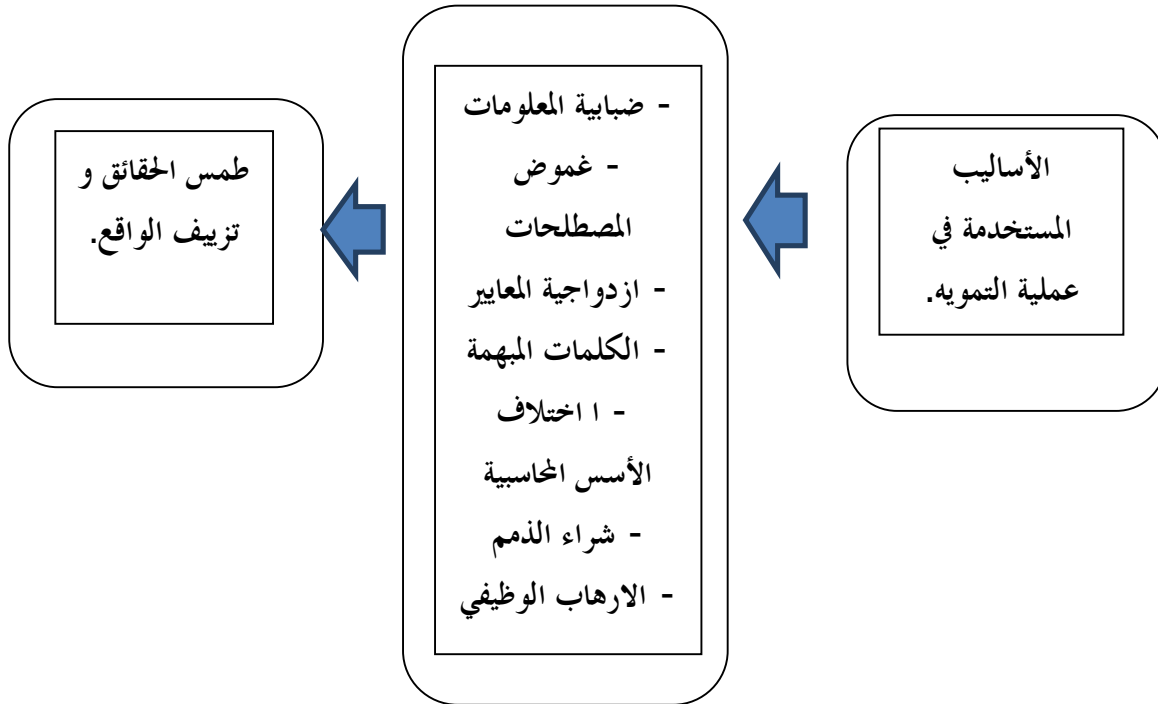
- حوكمة الشركة الأقل كفاءة

- جودة غير جيدة لوظائف المراجعة.

وقد يتمثل غش القوائم المالية في أحد الصور الآتية:

- التحريف، التعديل، التلاعب في السجلات المالية الأساسية، المستندات المؤيدة أو معاملات الشركة.
  - تحريف جوهرى متعمد في القوائم، حذف، سوء توجيه للأحداث، التعاملات، الحسابات، أو معلومات هامة لإعداد القوائم المالية.
  - تعمد سوء تطبيق، قصد سوء تفسير، أو تنفيذ غير شرعي للمعايير المحاسبية، المبادئ، السياسات، أو طرق القياس، الاعتراف، والتقرير عن الأحداث الاقتصادية ومعاملات الشركة.
  - قصد حذف وإفصاح أو تقديم غير كافي للإفصاحات المتعلقة بالمعايير المحاسبية، المبادئ، الممارسات، والمعلومات المالية ذات العلاقة.
  - استخدام أساليب محاسبية جامدة وغير منطقية لإدارة الأرباح.
  - التلاعب في الممارسات المحاسبية وفق قواعد ظاهرياً تعتمد على المعايير المحاسبية، لكنها تسمح للشركة بإخفاء عناصر اقتصادية من أداؤها. و يعتبر غش القوائم المالية في حد ذاته جريمة، إن أهم استراتيجيات كشف وحماية حدوث الغش يمكن أن تتمثل في الآتي:
  - مراجعة العمليات الأكثر عرضة للغش.
  - مراجعة الأساليب الرياضية المريبة والتي يمكن أن تتم بصورة شرعية (مثل إدارة الأرباح).
  - حذر وكفاءة حوكمة الشركة عن طريق تفعيل أساليب محاسبة المسئولية الإدارية والمالية لأداء المسؤولين.
  - لسنة 2002 Sarbanes-oxley و لجنة SEC عناية لجان المراجعة بما يواكب تنفيذ متطلبات.
  - تطبيق برامج الوقاية من الغش، من خلال تطبيق إجراءات وسياسات ملائم في عملية المراجعة.
  - عند تطبيق إجراءات مراجعة القوائم المالية. SEC تدعيم الإجراءات مثل مراعاة متطلبات.
  - مراجعة مناطق العمل الأكثر قانونية عن طريق مختصين على مستوى عالي من الكفاءة.
  - استقلال مراجع الحسابات،- تفعيل الاتصالات بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة لتحسين جودة التقارير المالية.
  - فاعلية المراجعة الداخلية كخط دفاعي أول ضد الغش.
- 2- تضليل القوائم المالية:** يجدر بالذكر أن الهدف الأساسي من نظام حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذا الأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانوناً بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عملية هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا وعارضوا التقارير والنشرات المالية والمحاسبية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات، وتغيير الحقائق أي التضليل بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرار المستثمر، ولكل شركة في ذلك أسلوبها.
- ومن بين تلك الطرق ما يوضحه الشكل الموالي<sup>12</sup>:

الشكل رقم (01): أدوات إخفاء الحقائق



المصدر: كمال أبو عظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات و دورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية و الحد من وقوع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 18-19 نوفمبر 2009، ص: 42.

كما نلاحظ أن المسؤولين عن بعض الشركات يلجئون لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، ويشمل ذلك ما يلي:

أ- **عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:** تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية المدققة، تقريراً من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، حيث أن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض والإفصاح بالقوائم المالية قد لا يكون كافياً في حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة.

فعلى سبيل المثال عدم إفصاح إحدى الشركات الخاصة (تتولى إدارة المدارس نيابة عن الجهات المالكة لها) عن أنها لم تقم بتحصيل جزءاً كبيراً من إيراداتها، وإنما قامت بإنفاقه لسداد أجور المدرسين والتكاليف التشغيلية الأخرى للمدارس التي تتولى الشركة إدارتها طبقاً للعقود المبرمة بينهما، فعلى الرغم من أنه الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل لشركة الإدارة طبقاً لمعايير المحاسبة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لبيان الاتفاق بين الشركة والجهة المالكة للمدارس على كيفية إدارة الإيرادات والمصروفات على النحو السابق.

ب- **عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة**

تتطلب معايير المحاسبة، وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك جزءاً من الأسهم العادية لرأس مال الشركة. فعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، وفي بعض الحالات يقوم المسؤولون بالشركات بتنفيذ معاملات

تقييم غير عادلة (مغالى فيها) بين الشركة وشركائهم الخاصة، أو شركات أقاربهم، و يستولون من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو يحققون منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين فيها، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات.

ج- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بإصدار الصحيفة قبل نشر القوائم المالية: تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات الصحيفة نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (صافي الربح) مثل: صافي الربح قبل المصروفات غير العادية، وصافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة)، وقد يترتب على ذلك التباس في سوق المال نظرا لان الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة.

هذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا، ومن أمثلة ذلك قيام إحدى الشركات بإعادة تبويب جزءا كبيرا من مصروفاتها التسويقية، وتسجيلها على أنها مصروف اهتلاك، ثم قيامها بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهلاك (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة) في بيان صحفي لها مما يوحي بتحسين نتائج أعمالها على غير الحقيقة. وكمثال على ذلك ما حدث الشركة الأمريكية للطاقة انرون سنة 2002، التي تعتمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، فاستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع الشركة وتمكنوا من تحقيق صفقات وابعوا حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق فيه ببطء.

#### ثانيا: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدا عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 وما أعقبها كذلك في 2008 حيث تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

كما دفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون و ورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل السوق المالي.

#### 1- مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى إنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف متفق عليه بين كافة المحللين و الاقتصاديين ، و قد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

ولكن في مجمله يمكن إيجاز أهم التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات فيما يلي<sup>13</sup>:

- بأنها مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية ، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.

- كما عرفها البنك الدولي " 1992 " : الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات ، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسسي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ، لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية ، وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية ، إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري.
- وعرفت لجنة الحوكمة الإجمالية " 1995 " : يعتبر هذا التعريف أكثر عمومية حيث ينص على أن : "الحاكمة هي مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة".
- كما يصف تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 1992 حوكمة الشركات كما يلي: "يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات ، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارة لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة ، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات". وتواصل المنظمة في توثيق بسيط و محكم في جملة بسيطة ولكنها شهيرة عملية الحوكمة كما يلي:

"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار و تراقب الشركات"

ومما سبق يمكن أن نعرف حوكمة الشركات بأنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية"

## 2- خصائص حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص هي<sup>14</sup>:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل.
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعنوان اقتصادي جيد.

## 3- أهداف حوكمة الشركات.

تسعى الحوكمة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في<sup>15</sup>:

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.

- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار.
- حصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد الإداري والمالي وعدم السماح بعودته مجدد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

#### 4- مبادئ حوكمة الشركات:

تقوم الحوكمة على جملة من المبادئ التي تمكنها من تحقيق أهدافها وقد قام بتحديد صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999 وتم تعديلها سنة 2004 وهي باختصار<sup>16</sup>:

أ- **توافر إطار فعال للحوكمة:** يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

ب- **حماية حقوق المساهمين:** تركز مبادئ الحوكمة على حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة الفعالة في القرارات الأساسية الخاصة بالشركة كالتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإعلان رؤيتهم بشأن السياسات المعتمدة في الشركة كسياسة مكافحة الميسرين وسياسة توزيع الأرباح.

ج- **المعاملة العادلة للمساهمين:** من خلال ضمان المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب، ويتعلق الأمر بحقوق التصويت والحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة والتغيرات التي تواجهها. كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د- **دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة:** أي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح من أجل خلق الثروة والوظائف وضمان الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.

هـ- **الإفصاح والشفافية:** تؤكد قواعد ومبادئ الحوكمة على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل البيانات المتعلقة بالشركة بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة، الأهداف والمخاطر التي قد تتعرض لها.

و- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارتها وضمان مسؤوليته تجاه الشركة وحملة الأسهم.

**المحور الثالث: دور آليات الحوكمة في تفعيل السوق المالي**

#### 1- دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

سنتناول دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات، وهذا كما يلي:

أ- **دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات**

✓ **دور المراجعة الداخلية:**

اقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم



كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبحت المراجعة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج المراجعة الداخلية يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى، وبالتالي فالمراجعة الداخلية تشتمل على وظيفتين هما:<sup>17</sup>

**الأولى:** خدمة التأكيد الموضوعي وهي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة، مثل العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام المعلومات.

**والثانية:** الخدمات الاستشارية وهي عمليات المنشورة التي تقدم لوحات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها، مثل المنشورة، تصميم العمليات، التدريب.

### ➤ دور المراجعة الداخلية في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية

للمراجعة الداخلية دور في المحافظة على نظام رقابة ملائم وذلك بتقييم مدى فاعليته وفعاليته وبالحث على تحسينه المستمر، وبالتالي يكمن دور التدقيق الداخلي في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال كونه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية بحيث:<sup>18</sup>

- يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبين نقاط القوة والضعف ولتوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة، إذ يعني الفحص تدقيق الأحداث ويعني التقييم التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع المراقبة.
- مراجعة العمليات تشمل عملية مراجعة العمليات وجود تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم.
- مراجعة الأداء يعني هل الأداء كفء وفعال.
- مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات.
- مراجعة الرقابة المالية التي يمكن من خلالها تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في:
- \*\*حماية الأصول المالية للمشروع ؛ \* توفير الثقة و التكامل في المعلومات المالية ؛ \* دقة البيانات المحاسبية والإحصائية؛ \***
- مراجعة إدارية أي مراجعة أداء الإدارة باعتباره العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية.

### ➤ دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها<sup>19</sup> " عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على الشكل التالي:<sup>20</sup>

- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل العمليات داخل المؤسسة.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة

- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعثر بها، وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعية على أن تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة.

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فالمراجعة الداخلية تعثر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تقوية أنظمة إدارة المخاطر حيث أصبح أحد الأنشطة التي يستعان بها من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها.

#### ✓ دور لجنة المراجعة:

تعد لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية ومصادقية المعلومات المحاسبية باعتبارها المرآة العاكسة للواقع الفعلي للمؤسسة نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، ولتحقيق الهدف من إنشاء لجان المراجعة تقوم بممارسة بعض الأنشطة والإفصاح عنه<sup>21</sup>

#### ➤ تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين:<sup>22</sup>

- المساهمة في انتقاء المراجعين الخارجيين.

- الموافقة على الخدمات الاستشارية.

#### ➤ العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين

ثمة علاقة وثيقة بين المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة ومن خلالها تتعزز حوكمة المؤسسات، كما تزداد فعالية لجنة المراجعة عندما تكون قادرة على توزيع الموظفين من مراجعي الحسابات الداخلية للحصول على معلومات مهمة حول المؤسسة، ويتوقف الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية ذات المصادقية والموثوقية على درجة التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية وعلى درجة الانسجام والتوافق مع لجنة المراجعة، فاهتمام هذه الأخيرة بالمراجعة الداخلية يوفر أداة رقابية للإدارة على نشاط المؤسسة وهذا بدوره يعطي صورة حقيقية لواقع المؤسسة، ولتحقيق ذلك ينبغي على لجنة المراجعة:<sup>23</sup>

- فحص برنامج المراجعة الداخلية والموافقة عليه.

- توجيه خطة المراجعة الداخلية بما يخدم الأهداف الكلية للمراجعة في المؤسسة.

- تفعيل التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي.

- تدعيم استقلال المراجع الداخلي.

- التأهيل البشري والتدعيم المادي لوظيفة المراجعة الداخلية.

#### ➤ فحص نظام الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هو سمة من سمات المؤسسة، حيث تحدد وتنفيذ تحت مسؤوليتها، وهي تشمل مجموعة من الوسائل والسلوكيات والإجراءات التي تتناسب مع خصوصيات كل مؤسسة، فتساهم في السيطرة على أنشطتها، وفعالية عملياتها والاستخدام الكفء للموارد، وتمكينها من أن تأخذ في الحسبان المخاطر، كما تهدف إلى الامتثال للقوانين وحسن سير

عمليات المؤسسة، وحماية أصولها وموثوقية المعلومات المالية، حيث تتوقف فعالية وموثوقية تلك المعلومات على مدى تمثيلها لعناصر القوائم المالية بصورة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، لذا ينبغي التركيز على نظام الرقابة الداخلية وتطويره، من خلال التقييم الدوري له من قبل المراجعين واكتشاف مواطن الضعف والقوة فيه، وبالتالي فحص مواطن الضعف ليكتشف الاختلالات الناجمة عن المعالجة أو المرتكبة من قبل المستخدمين في المؤسسة، فيقرر عليها ليكون رأيه معري للواقع الفعلي للمؤسسة، لهذا جاءت لجنة المراجعة للقيام بتقييم مدى قوة وصلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة لتتمكن من تأهيله والقضاء على هذه الاختلالات، ويؤدي إلى الصورة الصادقة للمعلومات المالية<sup>24</sup>.

#### ➤ فحص التقارير المالية:

يجب على لجنة المراجعة أن تفحص القوائم المالية السنوية، والمعلومات الفترية بحيث تتضمن ما يلي:<sup>25</sup>

- فحص السياسات والممارسات المحاسبية بهدف التأكد من مساهمتها لتطوير المعايير المهنية.
- تقييم التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية مثل المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة لدعاوى قضائية مرفوعة على المؤسسة.
- التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.
- فحص جميع التسويات الهامة التي يقترحها المراجع الخارجي وتحديد أسبابها وأثرها على القوائم المالية.
- فحص المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للإدارة ومجلس الإدارة عن عمليات المؤسسة، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.
- التأكد من مدى كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية.
- من خلال ما سبق نجد أن ما تقوم به لجنة المراجعة من مهام، حيث تعمل على ضمان تقديم قوائم مالية بجودة عالية وذات مصداقية وموثوقية ومنع الاحتيال، حتى تعطي الصورة الصادقة والحقيقية للمؤسسة.

#### ✓ دور مجلس الإدارة:

باعتبار المؤسسة كيان مركزي رابط للعقود بين مجموعة من الأطراف، وفي ظل البعد التعاقدي فإن مجلس الإدارة يعترى كآلية يسهم في تخفيض خسائر القيمة الناتجة عن تكاليف الوكالة، حيث تقاس فعالية مجلس الإدارة من خلال قدرته على تخفيض هذه التكاليف التي يتحملها المساهمين، وهذا بهدف حماية مصالح المساهمين وهو الهدف الذي يسعى نظام الحوكمة إلى تحقيقه.

ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين وذلك على مستويين:

مستوى الرقابة الإستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المحاسبية والمالية، أما الثانية تتعلق بالإستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة ومدى تطابقها مع الإستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الاستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الذين يعيشون داخل المؤسسة أين لا توجد حالة عدم تماثل المعلومات على اعتبار أنهم هم الذين يحضرون هذه المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير هذه المعلومات وإنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها

## ب - دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

✓ دور المراجعة الخارجية :

في ظل هذه العلاقات التعاقدية، يكمن دور المحاسبة في إتمام العقود وضبطها بين أطراف الوكالة بشكل يخفض من حدة الصراعات بينهم وبالتالي تخفيض تكلفة الوكالة، لذا فإن صدق وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية الختامية هي الضامن الوحيد لمصادقية جانب كبير من عقود الوكالة، ويتحقق ذلك من خلال المراجعة الخارجية، وهذا لما تقوم به من دور غير مباشر في إتمام تلك التعاقدات من خلال المصادقة على سلامة مخرجات النظام المحاسبي، وكذلك دور مباشر في إتمام تلك التعاقدات المتمثل أساساً في تحقيق الرقابة على بعض أطراف العلاقات التعاقدية لمنع قيام الوكيل بتعظيم دالة منفعته على حساب المنفعة الشخصية للأصيل من خلال فرض الرقابة على العلاقة التعاقدية بين الإدارة وحملة الأسهم والسندات، وبالتالي تحقق المراجعة الخارجية التوازن بين المصالح المتعارضة في المؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب تضمين دور المراجعة :<sup>27</sup>

- إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت السياسات التي تتبعها الإدارة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

- الرقابة على سلوك الإدارة باعتبارها وكيلاً عن المساهمين ومن ثمة منعها من تعظيم دالة منفعتها على حساب منفعة الأصيل.

## 2 - انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على السوق المالية

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية، وذلك كما سيتضح فيما يلي:

أ- **أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية:** يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين - الحاليين والمرتقبين - في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.<sup>28</sup>

بأن المعلومات الموجودة في التقارير Jones, Selva, Cap staff بجانب ذلك فقد أشار كل من

والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة- مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف<sup>29</sup>، مخاطر الإدارة، مخاطر الأعمال والتنبؤ بها .

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

:<sup>30</sup> كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان

**الأول: الدور التسييري :** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

**الثاني : الدور التأثيري:** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد ، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان ، لذا فإن الباحث يشير هنا إلى بعض الملاحظات وهي:

- إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية.

- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، مشيرة إلى أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة قد تؤدي إلى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية.

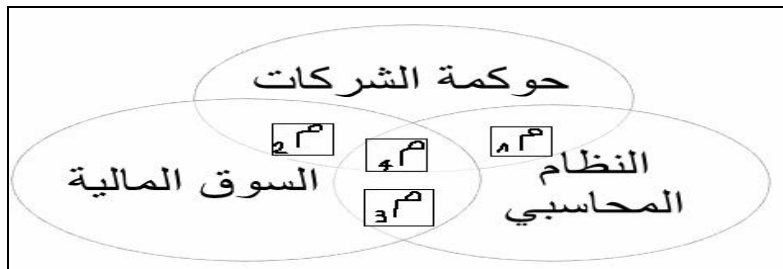
- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً ، كما أنه من أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق لأوراق لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية و زيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به ، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب ، لذا أشار إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار كاتب آخر<sup>31</sup>:

- بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه . يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية لسنوات أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

ب- حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية<sup>32</sup>

الشكل (2): العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية والسوق المالية



المصدر: محمد احمد ابراهيم خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية-

من الموقع :http://www.jpds-dir.com/forum/forum poste.asp ?TID=4665.07-04-2012

يلاحظ علي الشكل السابق ما يلي<sup>33</sup>:

**المنطقة 01:** تمثل الدور المتبادل بين كل من حوكمة الشركات وبين المعلومات المحاسبية بصفة عامة بعيدا عن علاقتها بسوق الأوراق المالية.

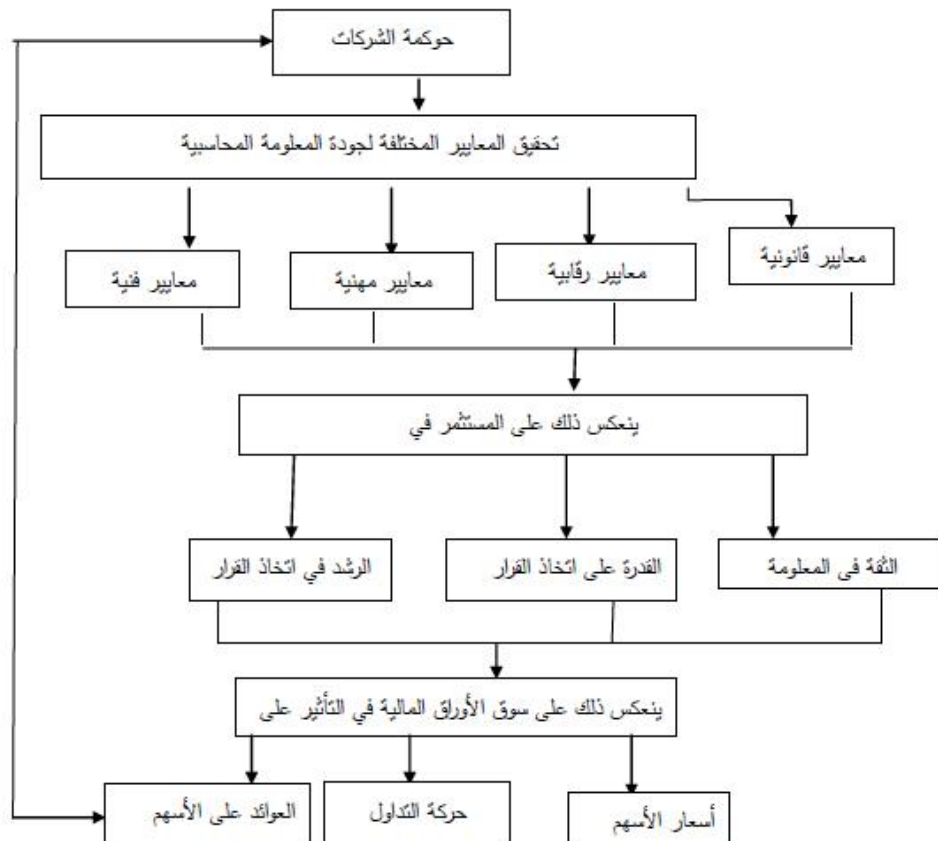
**المنطقة 02:** الأثر المتبادل بين حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية بصفة عامة بعيدا عن دور المعلومات المحاسبية (وان كان يصعب ذلك عمليا).

**المنطقة 03:** تمثل أثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية متمثلا في تأثير المعلومات على حركة التداول وأسعار الأسهم وغيرها من الأوراق المالية والعائد المحقق على هذه الأوراق.

**المنطقة 04:** هي منطقة الأداء المتميز متوازن المصالح وهي محل الاهتمام لان نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وما ينتج عنها من توفر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، ووجود هذه المنطقة أصبح أمرا ضروريا لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة الشركات ولا تتيح معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أسعار وحركة أوراقها المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية ، و انعكاسات هذه الأخيرة على قرار المستثمر و بالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية.

الشكل (03): حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية



المصدر: بحري علي، تحقيق الحوكمة على جودة نظام المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، المسيلة، الجزائر ، يومي 4-5 ديسمبر 2012 ، ص15.

## خاتمة:

إذا كانت حوكمة الشركات تعد من أهم القضايا التي تشغل بال وفكر رجال المال والاقتصاد والمفكرين والعلماء وتسيطر على عقولهم، فمن السهل وضع الضوابط والأسس التي تضبطها لكن من الصعب حسن ممارستها والاستفادة منها، إذ تكمن في كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

فالحوكمة الرشيدة تضمن لأصحاب المصالح قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم كما تمكن تلك الآليات في زيادة قوة وسلامة أداء المؤسسات، ومن ثم تدعيم استقرار وكفاءة الأسواق المالية والاقتصاديات كونها تؤدي إلى تقليل المخاطر وتخفيف الأداء وكذلك تحسين فرص الوصول إلى أسواق المال، وتحسين تسويق الخدمات والمنتجات بما تضمن زيادة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لكافة المتعاملين في السوق المالية، وبذلك تمثل حوكمة الشركات الدعامة الأساسية لنجاح السوق وتفعيل أدائه وكفاءته وبذلك نخلص إلى أن تطبيق آليات الحوكمة تعزز كفاءة السوق المالي وتزيد من فعاليته.

## المواش والإحالات:

- <sup>1</sup> منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، منشأة المعارف مصر، 1997، ص 489.
- <sup>2</sup> صلاح الدين حسين السيمسي، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب، مصر، 2003، ص 24.
- <sup>3</sup> رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية النقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 35.
- <sup>4</sup> صلاح الدين حسين السيمسي، مرجع سابق، ص 24.
- <sup>5</sup> Oliver Williamson « Corporate governance », The yalew journal .vol93 ,n°7, June .1984
- <sup>6</sup> السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 103
- <sup>7</sup> وليد الصافي، أنس البكري، الأسواق المالية و الدولية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 21.
- <sup>8</sup> محفوظ جبار، كفاءة البورصة الجزائرية ما بين 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 85.
- <sup>9</sup> رسمية أحمد أبو موسى، مرجع سابق، ص 34
- <sup>10</sup> محمود محمد الداغر، الأسواق المالية - مؤسسات - أوراق - بورصات، دار الشروق، عمان، 2005، ص 285.
- <sup>11</sup> صالح مفتاح، فريدة معاري: متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية : دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد : 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 182
- <sup>12</sup> Zabihollah Rezaee : Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud, Critical Perspectives on Accounting , Volume 16, Issue 3 , 2005 , p: 277-298.
- <sup>13</sup> أنظر: - زرار العياشي، شرفق سمير، حوكمة الشركات: المفهوم، الخصائص، الركائز والأهمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث بعنوان: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005
- <sup>14</sup> سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في مصر العربية، ورقة عمل ابريل، 2003
- <sup>15</sup> عرابة رابح و آيت مختار عمار، " دور حوكمة الشركات في تفعيل و تنشيط الأسواق المالية الناشئة - دراسة حالة مصر -"، ملتقى علمي دولي حول السوق المالي بين النظرية و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، يومي 22/21 أكتوبر 2008.

- <sup>16</sup> شوقي عبد العزيز الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، متاح بتاريخ 2012/03/18 على الموقع <http://www.jpS>
- <sup>17</sup> صفاء أحمد العاني، محمد عبد الله العزاوي، التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول إدارة المنظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية ، الأردن ، 27-29 نيسان 2009، ص 4.
- <sup>18</sup> العايب عبد الرحمن ، نشاط التدقيق بين الواقع الجزائري و الممارسات الدولية ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع و الأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، يومي 11-12 أكتوبر 2010، ص 5.
- <sup>19</sup> طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر أفراد-إدارات- شركات - بنوك ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2007.
- <sup>20</sup> العايب عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص- ص 6-7.
- <sup>21</sup> مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2، المجلد 46 يوليو 2009 ، ص 29 .
- <sup>22</sup> صديقي مسعود ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر في ضوء التجارب الدولية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2003- 2004، ص ص 170-179
- <sup>23</sup> Jeffrey Cohen, Ganesh Krshnamoonrthy, The Corporate Governance MOs AIC AND financial reporting Quality, Journal of Accounting Literature (2004,pp87-152),P:33
- <sup>24</sup> صديقي مسعود ، مرجع سابق، ص 171.
- <sup>25</sup> جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية ، 2001، ص 101.
- <sup>26</sup> عبيدي نعيمة ، دور اليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 102.
- <sup>27</sup> صديقي مسعود ، مرجع سابق، ص 139.
- <sup>28</sup> ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ، 2007، ص 24.
- <sup>29</sup> Capstaff, J., Accounting Information and Investment Risk perceplonm The U.K. Journal of International Financial Management and Accounting ,Summer 1991,p-p:189-200.
- <sup>30</sup> سليمان محمد مصطفى ، القياس المحاسبي للعلاقة بين اسعار الاسهم و مؤشرات الاداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الایجابیة- دراسة تطبيقية- مجلة الدراسات و البحوث التجارية ببها، جامعة الزقازيق ، العدد الاول ، 2000، ص 108
- <sup>31</sup> Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank The Accounting Review, January, 1994, PP.5-61
- <sup>32</sup> انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية: رابط الكتروني: [www.kku.edu.sa/conferences/ssefp/researches](http://www.kku.edu.sa/conferences/ssefp/researches)
- <sup>33</sup> [http://www.jpS-dir.com/forum/new\\_reply\\_form.asp?TID=4665&PN=2&TR=12](http://www.jpS-dir.com/forum/new_reply_form.asp?TID=4665&PN=2&TR=12)



## دور إدارة المعرفة في تفعيل منهج إعادة الهندسة الإدارية

فاطمة الزهراء بوداود

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط



### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين إدارة المعرفة التي تعتبر مورد لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد جديد يدعى باقتصاد المعرفة وإعادة الهندسة الإدارية (المهندرة)، وهي أحد أهم المناهج الإدارية المعاصرة والتي تحظى بأهمية بالغة كونها تتميز بإحداث تغييرات جذرية، ويفرض إعادة التفكير والتصميم لكل أعمال ومهام المنظمة ويهدف إلى تحقيق تحسينات جوهرية وملموسة في كل المجالات.

### Abstract :

This study aims to clarify the relationship between knowledge management which considered as a resource for realizing economic growth in light of a new economy called knowledge economy and re-management engineering (Reengineering) which is one of the most important contemporary administrative methods that has an intense importance because it characterized by producing radical changes and imposes a re-thinking and design of all acts and functions of the organization and aims to achieve essential and tangible improvements in all domains and fields

### مقدمة:

لقد أدت التغييرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال إلى ضرورة تكيف المنظمات واستجابتها لها من خلال إحداث تغييرات جذرية تشمل جميع جوانب المنظمة وكل عملياتها، ولكي تستطيع تحقيق ذلك تحتاج إلى الاستثمار في رأس مالها الفكري من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات ولا يكون ذلك إلا بتوفير المعرفة وإدارتها، من أجل إتاحتها لجميع العاملين في المنظمة والحصول على وضع تنافسي يعتمد على القدرة على التغيير والتكيف مع البيئة من خلال إنتاج المعرفة وإستخدامها كمؤشر إستراتيجي .

ومن هنا تبرز ملامح إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في : ماهو دور إدارة المعرفة في تفعيل منهج إعادة الهندسة الإدارية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- المحور الأول : الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة .
- المحور الثاني : الإطار المفاهيمي لمنهج إعادة الهندسة الادارية .
- المحور الثالث : دور إدارة المعرفة في تفعيل عمليات إعادة الهندسة الادارية .

### المحور الأول : الاطار المفاهيمي لإدارة المعرفة

لقد أدى التراكم الهائل للمعلومات والمعارف إلى وجوب تنظيمها وإدارتها من أجل توظيفها لتحقيق أهداف المنظمة ومساندتها في صناعة قراراتها، التي تعتبر مصيرية من أجل بقائها وحفاظها على قدراتها التنافسية .

#### أولاً: مفهوم إدارة المعرفة

لا يمكن إعطاء مفهوم دقيق لإدارة المعرفة دون التطرق لمصطلح المعرفة، والمعرفة مصطلح قديم قدم الإنسان، فمنذ أن وجد الانسان وهو يبحث عن المعرفة ويمكن تعريف هذا المفهوم بأنه حصيلة الاندماج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم، إن المعلومات وسيلة لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية<sup>1</sup>، ولفظ المعرفة يستخدم أيضا بمعنى الفهم الوثائق لموضوع من الموضوعات الى جانب القدرة على استخدامها في غرض محدد<sup>2</sup>.

أما إدارة المعرفة فهو مفهوم ظهر في الأونة الاخيرة بعد أن أصبحت القطاعات الاقتصادية تعتمد على إنتاج واستخدام المعرفة كأساس لخلق الثروة ونموها، وقد ساهم في تطور هذا المفهوم العديد من المنظرين في مجال الادارة مثل " Druker " و "Strassmany" بعد ان أكدوا على أهمية المعلومة كمورد تنظيمي إضافة إلى الموارد الأخر وقد خصصت الكثير من المبالغ الضخمة للاستثمار في المجال المعرفي في العديد من الدول كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية مما ساهم في تطور هذا المفهوم.

وتعرف إدارة المعرفة بأنها جل العمليات التي تساعد المنظمات على الحصول على المعرفة وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات والمعارف التي تمتلكها المنظمة ومن ثم توجيهها إلى الوظائف الادارية المختلفة كاتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي وغيرها<sup>3</sup>، وفي تعريف آخر هي العمليات والأدوات والسلوكيات التي تشترك في صياغتها وإدارتها المستفيدين من المنظمة لاكتساب وتخزين وتوزيع المعرفة لتنعكس على الاعمال قصد الوصول إلى أفضل الإنجازات وتحقيق المنافسة طويلة المدى والتكيف<sup>4</sup>.

ومن كل هذه التعريف نستنتج أن إدارة المعرفة هي مجمل الأنشطة التي تسند إليها مهمة توليد وإختيار وتنظيم المعرفة الموجودة لدى المنظمة أو المتوفرة في بيئتها العامة، وإستغلالها وإستثمارها لتحقيق أهداف المنظمة.

#### ثانيا : أنواع المعرفة تبعا لأدارتها

لقد وردت تصنيفات عديدة للمعرفة إلا أن أهم تصنيف إعتمده المختصين في الادارة هو التصنيف الذي قدمه "Michael Polanyi" حيث ميزه بين المعرفة الضمنية والصريحة كالتالي:

#### 1- المعرفة الضمنية:

ويشمل المعرفة الذاتية التي تأخذ صبغة غير رسمية وتتمثل في المهارات التي هي في حقيقة الامر تتواجد داخل عقل وقلب كل فرد من أفراد المنظمة والتي من غير السهل نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون هذه المعرفة فنية أو إدراكية<sup>5</sup>، والمعرفة

الضمنية من الصعب تحويلها الى معرفة صريحة لأنها موجودة داخل الفرد ولكن يمكن تحويل بعض المعارف عن طريق الملاحظة والممارسات العملية، لذلك نجد بعض المنظمات تشجع تقاسم المعرفة عن طريق تفعيل نظام الحوافز.

## 2- المعرفة الصريحة:

وتشمل المعلومات الظاهرة والموجودة والمخزنة لدى المنظمة مثل الكتب والأشرطة ... إلخ بإمكان الجميع الوصول اليها وتقاسمها بين الأفراد في المنظمة من خلال المؤتمرات واللقاءات... إلخ<sup>6</sup>.

ومنه تستنتج أن المعرفة الصريحة تسهل التنسيق بين النشاطات والمهام المختلفة في المنظمة.

## ثالثا : آلية عمل إدارة المعرفة

تتم إدارة المعرفة في المنظمات بناء على مستويات العمل في المنظمة كافة، ففي المستوى الأعلى وهو المستوى الاستراتيجي، تحتاج المنظمة إلى إمكانية تحليل أعمالها وتخطيطها في ضوء المعرفة التي تملكها حاليا والمعرفة التي تحتاجها للأعمال المستقبلية، أما في المستوى الأوسط وهو المستوى التكتيكي فتهتم المنظمة بتعريف المعرفة المتوفرة وصياغتها وتحصل على معرفة جديدة لاستخداماتها المستقبلية وإستحداث انظمة تنتج تطبيقات فعالة للمعرفة في المنظمة، أما في المستوى الأدنى وهو المستوى التشغيلي، فالمعرفة تستخدم في الأعمال اليومية النمطية من قبل الأفراد الذين يحتاجون إلى المعرفة المناسبة في الوقت المناسب<sup>7</sup>.

## رابعا : أهمية إدارة المعرفة

انطلاقا من النظرة الشمولية للمعرفة في عالم اليوم، من البديهي أن يرتبط نجاح المنظمات بالقدرة على إدارة المعرفة بصورة فعالة ومن هنا تأتي أهمية إدارة المعرفة والتي تظهر فيما يلي<sup>8</sup>:

- تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة؛
- زيادة العائد المادي عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة، واستخدامها في التحسين المستمر، وابتكار منتجات وخدمات جديدة؛
- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية، وإدارة المعرفة أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لموارد البشرية لخلق معرفة جديدة والكشف المسبق عن التوقعات المستقبلية؛
- أداة للاستثمار رأس المال الفكري للمنظمة من خلال تسهيل وصل المعرفة المتولدة عن إدارة المعرفة للأفراد المحتاجين لها؛
- إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات عبر مساهمتها في تمكين هذه المنظمات من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة؛

وقد أكد على أهمية إدارة المعرفة عالم الإدارة "Druker" في مقولته "أن العالم صار يتعامل فعلا مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها الأولية والعقل البشري أداؤها إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي للعالم"<sup>9</sup>.

## خامسا : متطلبات تطبيق إدارة المعرفة

لكي تكون المنظمة قادرة على إدارة المعرفة تحتاج إلى توفير الأساسيات الآتية:<sup>10</sup>

- 1- البنية التحتية: تتمثل في الحاسوب والبرمجيات الخاصة التي تؤدي دور هام في جمع وتخزين وتنظيم المعلومات، وعمليات إنتاج وتوزيع المعرفة .
  - 2- الهيكل التنظيمي: يعتبر الهيكل التنظيمي من المتطلبات الأساسية لنجاح إدارة المعرفة لذلك يجب أن يتصف بالمرونة الكافية لكي يتمكن الأفراد من إدارة وتخزين وتوليد المعرفة بحرية ويتعلق الأمر أيضا بتبسيط الإجراءات .
  - 3- الموارد البشرية : يعد المورد البشري المؤهل من أهم متطلبات إدارة المعرفة ويتوقف عليه نجاحها وتحقيق أهدافها، والقائمون على إدارة المعرفة هم الذين تقع على عاتقهم مهمة القيام بالنشاطات اللازمة لهذه الإدارة .
  - 4- القيم الثقافية : تعتبر القيم الثقافية من العوامل الأساسية لإدارة المعرفة، من خلال خلق ثقافة إيجابية داعمة للمعرفة، وتأسيس مجتمع قائم على المشاركة في المعارف والخبرات.
  - 5- دعم الإدارة العليا: يعني إلزام الإدارة العليا بدعم الجهود الهادفة إلى المعرفة، وذلك من خلال إنشاء وحدات تنظيمية خاصة بإدارة المعرفة يرأسها مدير المعرفة، مهمتها تسهيل تبادل المعلومات والمعارف بين المستويات التنظيمية .
- وتعتبر هذه المتطلبات من بين ما تحتاجه إدارة المعرفة للقيام بمهامها على أكمل وجه، كما أنها تحتاج كذلك إلى متطلبات أخرى كالإستثمار في الخبرات ومشاركة الأفراد وتحفيزهم ودفعهم نحو التطوير والإبداع.

#### المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمنهج إعادة الهندسة الإدارية

يعتبر منهج إعادة الهندسة الإدارية من أحدث المناهج الإدارية، لذلك لقي إهتمام بالغ من طرف المفكرين والدارسين وكذا مسيري المنظمات الاقتصادية وفيما يلي نتطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بهذا المنهج .

#### أولا : مفهوم إعادة الهندسة الإدارية

ظهر هذا المفهوم في منتصف سنة 1990 م عندما قدمه " Machael Hammer " في مقال له بمجلة " Harvard " <sup>11</sup> ثم طُهِرَ كتاب "إعادة هندسة المؤسسة" لكل من " Hammer " و " Champy " سنة 1993 م وقد عرفا إعادة الهندسة الإدارية على أنها "البدء من جديد إي من نقطة الصفر، وليس إصلاح وترميم الوضع القائم أو إجراء تغييرات تحسينية تترك البنى التحتية كما كانت عليه" <sup>12</sup>.

وفي تعريف آخر لسعيد ياسين عامر عرفها على أنها "مماثلة نموذج جديد يتضمن مجموعة من الآليات لتحسين أسلوب تشغيل المنظمات، ويساعد هذا النموذج على تحسين قدرات المديرين في مواجهة المنافسة من خلال بناء رؤية جديدة ورسالة جديدة للمنظمة تساعد على اقتراح وتطبيق سلسلة من الإستراتيجيات" <sup>13</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة لإعادة هندسة الإدارية نستنتج إنها منهج لتغيير المخطط يهدف الى إعادة التصميم العمليات بشكل جذري وإلغاء كل أساليب الماضي والربط بين الأعمال المتعلقة بالموارد البشرية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

#### ثانيا : أساسيات إعادة الهندسة (الهندرة) :

نستنتج من التعاريف السابقة لإعادة الهندسة أنها تركز على أربع نقاط أساسية تعتبر بمثابة الكلمات المفتاحية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### 1 - عملية أساسية:

عند تطبيق الهندرة، يجب إعادة النظر في أسلوب العمل الحالي ومراجعة طرق الأداء، وأن يقوم كل فرد من أعضاء المؤسسة بتوجيه بعض الأسئلة لذاته مثل لماذا أقوم بهذا العمل ؟ وهل هذا العمل يعود بالنفع على العملاء والمؤسسة ؟ وهل يمكن تأديته

بشكل أفضل ؟ وغيرها من الاسئلة التي يقوم الأفراد من خلالها بإعادة النظر في الاسس والفرضيات المحورية التي تحدد اساليب العمل المتبعة<sup>14</sup>.

## 2 - حلول جذرية:

تتضمن الهندرة حلول جذرية لمشاكل العمل الحالية وهو ما تتميز به عن غيرها من المفاهيم الإدارية التي تسعى إلى حلول عاجلة وسطحية لمشاكل العمل، أي إعادة تصميم الجذري يعني التغيير من الجذور وليس مجرد تغييرات سطحية أو تغييرات ظاهرية للوضع القائم، ومن هذا المنطلق فإنها تعني التجديد والابتكار وليس مجرد تحسين وتطوير أو تعديل أساليب العمل القائمة<sup>15</sup>.

## 3 - تحقيق نتائج معتبرة :

لهندرة لا تتعلق بتحسينات النسبية والشكلية، وإنما تهدف إلى تحقيق طفرات كبيرة وعالية في معدلات الأداء، والهندرة تسعى إلى اجراء تغييرات جذرية في أساليب العمل ومستويات الأداء فهي لا تنظر إلى التحسينات الطفيفة بل تهدف إلى التغيير الكلي واستبدال الأساليب القديمة بأخرى مبتكرة<sup>16</sup>، ولقد حققت العديد من المؤسسات نتائج معتبرة بتطبيقها منهج الهندرة مما انعكس على الارباح والحصة السوقية ومن امثلة المؤسسات التي طبقت الهندرة IBM .

## 4 - عملية شاملة :

يتميز مبدأ الهندرة بالتركيز على نظم العمل أي ما يعرف بالعمليات الرئيسية المختلفة للمؤسسة تستثني الإدارة إذ يتم دراسة وهندرة العمليات بكاملها ابتداء من استلام طلب الزبون إلى أن يتم انجاز الخدمة المطلوبة، ولذلك فالهندرة تساعد على رؤية الصورة الكاملة للعمل وتنقله بين الإدارات المختلفة ومعرفة الحواجز التشغيلية والتنظيمية التي تعوق العمل وتطيل من الزمن اللازم لتقديم الخدمة وإنهاء العمل<sup>17</sup>.

تعتبر هذه الأساسيات ضرورية لفهم إعادة الهندسة لذلك فانه قبل تطبيق هذا المفهوم في المنظمة لا بد من توضيح هذه المصطلحات.

## ثالثاً: خطوات إعادة الهندسة الإدارية (الهندرة)

إن أي عملية تغيير تنجز من خلال عدة خطوات، إلا أن مهمة تحديد هذه المراحل وترتيبها على النحو الذي يحقق التناسق بينها للوصول إلى الأهداف العملية للتغيير من أكثر المهام تعقيد وأهمية، ويعود ذلك للعديد من الأسباب تأتي في مقدمتها طول فترة التغيير والمستلزمات الضرورية لإجراء عملية التغيير وسنحاول هنا ابرز أهم خطوات إعادة الهندسة على النحو التالي<sup>18</sup>:

### الخطوة الأولى : إعادة التفكير

ترتبط هذه الخطوة بتقييم الوضع الحاضر وذلك بطرح السؤال ما هو المطلوب من المؤسسة تحقيقه من الأهداف؟ وما هي مميزاتها؟ إذ أن الإجابة عن هذه التساؤلات هي المفتاح الحقيقي للوقوف على درجة النضج التنظيمي في تحديد البدائل والاختيارات الجديدة .

### الخطوة الثانية : الرؤية المستقبلية

تهدف هذه الخطوة إلى تكوين رؤية واضحة للمستقبل من خلال تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة وما تفرضه من استراتيجيات وسياسات ومستجدات محتملة إذ تعد هذه الخطوة النقطة الأساسية لجهود إعادة الهندسة الادارية والتي تبدأ بتحديد احتياجات الزبائن الذين هم ابرز أهداف إعادة الهندسة .

### الخطوة الثالثة : إعادة التصميم الجذري للعمليات الأساسية :

بعد الخطوة السابقة تأتي مرحلة الاهتمام بإجراء التغييرات الجذرية لمجموعة الأنشطة التي تستوعب المنتجات ذات القيمة لدى الزبائن، والتزام التغيير المستمر من خلال المنظومة المقترحة والمفروضة على الأفراد في جميع الاختصاصات والمستويات. وبما يقدم من أفكار إبداعية تعود إلى ابتكار أساليب ونظم عمل أكثر تطوراً.

### الخطوة الرابعة : إعادة الهيكلة

وتعتبر هذه الخطوة امتداد للخطوة السابقة وترتبط بإجراء التغيير في الهيكل التنظيمي وإعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات وتعديل الصلاحيات نتيجة التغييرات الجذرية في الأنشطة السابقة الذكر.

### الخطوة الخامسة : التحضير للتغيير

يتطلب إجراء عملية التغيير تهئية المناخ الملائم لتنفيذ التغيير الفعلي من خلال توفير جميع المستلزمات المادية الضرورية لهذا التغيير مع توفير الموارد البشرية اللازمة والإمكانات المطلوبة، وثقافة التغيير المحددة فضلاً عن التكيف مع البيئة الخارجية المناسبة من خلال القيام بالحملات الإعلانية لإقناع الأفراد بجدوى جهود إعادة الهندسة الإدارية وتخفيض المقاومة الناشئة عن ذلك إلى أدنى حد ممكن.

### الخطوة السادسة : الشروع بالتطبيق

والمرحلة الأخيرة من مراحل جهود إعادة الهندسة الشروع في تطبيق التغييرات التي خطط لها في المراحل السابقة على أرض الواقع مع ضرورة إجراء المقارنة المستمرة مع العمليات المخططة والإنجاز الفعلي بهدف كشف الانحرافات في الوقت المناسب وتصحيحها.

إن هذا الترتيب اخترناه في بحثنا ليس بالضرورة هو الأفضل إلا أنه يلم بأهم الخطوات الضرورية التي تحتاجها أغلبية المنظمات في تطبيقها لهذا المنهج، ويبقى عدد الخطوات وترتيبها مهمة قائد هذه العملية حسب الموقف والمعطيات المتوفرة.

### ربعا : أهداف إعادة الهندسة الإدارية

تهدف إعادة الهندسة الإدارية إلى ضمان تدفق عمليات المنظمة والتكيف مع واقع السوق الحالي، ويتطلب تطبيق هذا المنهج إعادة التفكير والتصميم وإعادة النظر في الأدوات المستخدمة وإعادة اختراع عمليات جديدة لتحقيق أداء أفضل من الأوضاع الحالية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

#### 1- التغيير الجذري في الأداء :

تهدف هذه العملية إلى تحقيق تغيير جذري في الأداء ويتمثل تغيير أسلوب وأدوات العمل والنتائج، من خلال تمكين العاملين من تصميم العمل، والقيام به وفق احتياجات الزبائن وأهداف المنظمة<sup>19</sup>.

#### 2- تجميع الأعمال ذات التخصصات الواحدة:

وهي أعمال المتخصصة بتقديم خدمات أو السلع معينة في مكان واحد، بشكل يؤدي إلى توفير الوقت المستغرق لتقديم الأعمال، وتوفير الوقت للعميل وتوفير التكاليف، وتتحول وحدات العمل في ظل هذا المفهوم من إدارات متخصصة وظيفية إلى فرق عمليات<sup>20</sup>.

### 3- زيادة الإهتمام بإدارة تكاليف الوحدات :

ويتم ذلك عن طريق تحديد قيمة للمنتجات والخدمات الخاصة لكل وحدة أو إدارة وكذا العمليات داخلها ، وذلك باستخدام مبادئ عملية لتقليل تكلفة الإنتاج بشكل كبير والعمل في الوقت نفسه على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة للعملاء.

### 4- استمرار عمليات التحسين :

إن عمليات التحسين ليست إجراء يتم عمله مرة واحدة ، وإنما هي دراسة مستمرة من طرف المديرين لاحتياجات العميل والوصول الى جودة المنتجات ، ونتيجة لذلك فإن عمل إعادة تصميم جذرية في مراحل العمل لا يعني مطلقا ان تكف عن عملية التحسين

### 5- وجود قيادة متفتحة وواعية :

إن هدف إعادة الهندسة هو إيجاد مديرين أكثر إدراكا لمسؤولياتهم ومحيطهم، تتوفر فيهم خصائص القيادة الواعية والمتعلم

21 .

كما أن هناك أهداف أخر لإعادة الهندسة الإدارية كالتى قدمها الكاتب "Sortiris Zigiaris" وهي التركيز على العميل، السرعة، تخفيض المهام، المرونة، الجودة، الابتكار، الإنتاجية .

### خامسا : القائمون بعملية إعادة الهندسة الإدارية

يعتمد نجاح تطبيق إعادة الهندسة على وجود قيادة قوية مقتنعة بضرورة التغيير وتوفر لديها المهارات اللازمة وقد حدد "Hammer" و "Champy" القائمون بعملية إعادة الهندسة الإدارية كالتالي: 22

- قائد عملية إعادة البناء، ويتولى قيادة فريق إعادة الهندسة المعنيين بها .
- صاحب العملية التي يعاد بناؤها وهو المدير المسؤول عن تطبيق إعادة الهندسة في مجال معين او عمليات معينة
- فريق العمل وهو مجموعة من الأفراد المتخصصين الذين سيقومون فعلا بعملية إعادة الهندسة من تشخيص وتصميم وتنفيذ.
- لجنة الفكر وهم فريق التطوير والبحث الذي ينمي ويطور وسائل وأدوات إعادة البناء.

### سادسا : المؤسسات التي تطبق عليها منهج إعادة الهندسة الإدارية

هناك انواع من المنظمات تحتاج الى تطبيق منهج إعادة الهندسة الإدارية وهي :

#### 1- المنظمات ذات الوضع المتدهور :

وهي التي يكون أداؤها متدنيا، وتعاني من ارتفاع التكاليف التشغيل وانخفاض في جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها وكذلك عدم قدرتها على المنافسة وتحقيق الأرباح، فتطبيق عملية الهندسة عليها سيمكنها من التغلب على المشاكل التي تعاني منها 23 .

#### 2- المنظمات التي في طريقها للتدهور :

هي تلك التي تشير المؤشرات بأنها في طريق نحو التدهور كتناقص حصتها في السوق لصالح المنافسين والإرتفاع التدريجي في تكاليف التشغيل والإنتاج والانخفاض التدريجي في الأرباح وانخفاض الأسهم، وهذه المنظمات التي تصارع من أجل البقاء ولا تمتلك القدرة على مسايرة التطور والمنافسة بشكل قوي، وعليه فهي تحتاج حتما لإعادة هندسة أعمالها لتمكن من استعادة مكانتها في السوق 24 .

### 3- المنظمات المتميزة والتي بلغت التفوق:

مثل هذه المنظمات المتميزة لا تعاني من مشكلات على الإطلاق وتوجد مؤشرات قوية بأن المنظمات تسيطر على السوق وتمتلك حصة كبيرة جدا بالمقارنة مع المنافسين وهي لا تعاني من ارتفاع التكاليف التشغيل والإنتاج أو تدني في جودة الخدمات أو المنتجات، ويتم تطبيق إعادة الهندسة في مثل هذه المنظمات ليس بدافع الخوف من التدني ولكن بدافع الطموح وتوسيع الفجوة بينه وبين المنافسين <sup>25</sup>.

#### المحور الثالث : دور إدارة المعرفة في تفعيل عمليات إعادة الهندسة الإدارية

لا يمكن تطبيق منهج إعادة الهندسة الإدارية بكفاءة دون تبني إدارة المعرفة لأن التسليح بالمنهج المعلوماتي يعتبر من اهم مقومات النجاح لأي عملية تغيير تحدث في المنظمة كون أن التغيير يحتاج إلى الاستثمار في طاقات الإنسان وقدراته المعرفية عن طريق الاستخدام الأمثل للمعلومات وإعادة بناء المنظمات بعد التخلي عن أساليب الماضي، لذلك نحاول في هذا المحور توضيح دور إدارة المعرفة في تفعيل عمليات إعادة الهندسة الإدارية من خلال الجوانب التالية :

#### أولا : التخطيط الاستراتيجي

كما هو معروف أن أي عملية تغيير مهما كانت طبيعتها تحتاج الى تخطيط مسبق ناهيك عن إعادة هندسة الإدارة التي كما سبق ذكره هي عملية تغيير جذري تشمل جميع جوانب المنظمة، فمن البديهي ان تحتاج إلى عملية تخطيط إستراتيجي وهنا يبرز دور إدارة المعرفة حيث ان التخطيط الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات من المكونات الأساسية المهمة التي تشكل البنية الهيكلية المناسبة إذ يتطلب ذلك خلق تصور شامل عن العمليات التنظيمية وتبادلها بين المستويات التنظيمية وكذا ضمان تحقيق توافق وانسجام بين تخطيط إعادة هندسة الأعمال وبين التخطيط الكلي للمنظمة وذلك لإعطاء الأسبقية لجهود إعادة الهندسة الإدارية <sup>26</sup> ، لأن عدم التخطيط الجيد لأداء أي عمل سبب رئيسي لوقوع في العديد من المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل في نجاح ذلك العمل، والتخطيط لمشاريع الهندرة ضروري جد بسبب ترابط مراحل المشروع واعتماد بعضها على بعض بصورة كبيرة جد لذلك فإن عدم التخطيط الدقيق لجميع مراحل مشروع الهندرة سيؤدي ذلك إلى فشل المشروع <sup>27</sup>

#### ثانيا : العمليات

العمليات هي عبارة عن مجموعة الأنشطة المنطقية المترابطة التي تؤدي إلى تحقيق هدف، وكما سبق ذكره إن إعادة الهندسة الإدارية منهج للتغيير الواسع يركز على تغيير العمليات الأساسية في المنظمة ويسعى لجعل جميع العمليات أكثر كفاءة من خلال تجميع المهام وإعادة تصميمها بغض النظر عن الأساليب التقليدية، وبما أن إعادة الهندسة الإدارية فلسفة تفكير جديدة تتطلب تفكير خلاق، فهي تعتمد على إدارة المعرفة التي تدعم التعلم التنظيمي الذي يتعلق بعملية إحداث تغييرات من خلال المعرفة التي تطبق فيه وتقود إلى تحسين القدر على حل المشاكل في المنظمة من خلال تعديل العمليات التنظيمية والتغيير الجذري لطريقة عملها <sup>28</sup>.

ومما سبق نستنتج أن أثر إدارة المعرفة على العمليات يظهر من خلال ثلاث أبعاد أساسية هي :

- الفعالية التي تعني إنجاز الأعمال والوصول إلى الأهداف وإدارة المعرفة تمكن المنظمات من أن تكون أكثر فاعلية من خلال مساعدتها على اختيار وإنجاز العمليات المناسبة لتقليل الأخطاء .

- الكفاءة والتي تعني إنجاز العمليات بأقل ما يمكن من وقت وجهد ومال وإدارة المعرفة تمكن المنظمات من إنجاز عملياتها بسرعة مما يقلل التكلفة، وكذا تسرع عمليات اتخاذ القرار مما يزيد من كفاءة المنظمات .



- الإبداع وهو إنجاز العمليات بصورة خلاقة وبطرق مبتكرة جديدة وإدارة المعرفة تسمح للأفراد من تقاسم المعرفة مما يؤدي الى تقديم أفكار إبداعية .

### ثالثا : الميزة التنافسية

من أهم أهداف إي عملية تغيير هي تحقيق الميزة التنافسية وتعرف بأنها قدرة المنظمة على الأداء بطريقة يعجز منافسيها عن القيام بها <sup>29</sup> ، وهذا أهم أهداف إعادة الهندسة الإدارية من خلال قيامها بإعادة هندسة الوظائف والعمليات وتحسين مستويات الأداء، وهنا يبرز دور إدارة المعرفة في خلق الميزة التنافسية للمنظمات على اعتبار أن إدارة المعرفة هي مورد داخلي للمنظمة ومن أكثر الموارد التي يمكن أن تحقق ميزة تنافسية لها ،فإذ طورت المنظمة من قدراتها وكفاءتها في نموذج إدارة المعرفة بإمكانها بلوغ الميزة التنافسية <sup>30</sup> ، وهذا ما أكدته " Porter " في مقولته " إن الكفاءات المميزة هي الطريق لتحقيق الميزة التنافسية " <sup>31</sup> وذلك للأسباب التالية : <sup>32</sup>

- المعرفة مورد ذو قيمة لأنه عند إستعمالها يسمح للمنظمة بترقية أداؤها وفعاليتها وإعادة استخدامها يؤدي إلى تطويرها وتنميتها عكس الموارد الملموسة.
- لأن الخطر في إمكانية أن ينقلها المنافس ضعيف جدا نضر لطبيعتها الغير مادية .
- محاولة الترسخ لثقافة التبادل والاشتراك، خاصة وأن إدارة المعرفة التنافسية مساعدة لإنشاء معرفة جديدة هي المعرفة المشتركة
- لا يمكن تقليدها نظرا لطابعها الفريدة والتموضع الفضائي للمنظمة والذي يصعب تقليده بنفس المعطيات .

### رابعا : تنمية الموارد البشرية

تتطلب التعيريات التي تنتج عن عمليات إعادة الهندسة الإدارية إيجاد التناغم بينها وبين الموصفات الواجب توفرها في المورد البشري الذي تعتمد عليه المنظمة في تنفيذ هذه التغييرات، ففي معظم الحالات يجب أن تكون التجديد في القدرات والمعارف والمواقف المطلوبة لتنفيذ العمل بدقة في جميع المواقع التي يتم إنشاؤها في المنظمة <sup>33</sup> وهنا يبرز دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال تسهيل وصول المعرفة المتولد عنها الى الأطراف المفتقدة لهل عن طريق : <sup>34</sup>

#### 1- الاستثمار في المورد البشري :

الذي يعرف على أنه مجموع القدرات الفكرية والمهنية للفرد التي تساعد على تحقيق عائدات نقدية في المستقبل

#### 2- تنمية التعلم :

وهو انتقال المعرفة أو الخبرة او المهارات عن طريق التبادل والتفاعل والتشارك بين طرفين في علاقة تتجاوز الجانب الرسمي الى اللارسمي ،ومن النقل الآلي الى التفاعل الإنساني.

#### 3- عصرنة وظائف إدارة الموارد البشرية :

إلى غاية الثمانينات كانت وظيفة الموارد البشرية تقتصر على المهام الروتينية مثل الاجور إعداد العقود... إلخ ومع فترة التسعينيات ظهرت معايير جديدة للتوظيف والتدريب والتطوير الكفاءات ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة أصبحت 40 % من مهام إدارة الموارد البشرية تهدف الى تطوير الكفاءات عن طريق برامج التدريب المتعلقة بالأساليب الحديثة للإدارة وفي الفترة الحالية أصبح موضوع الإشراف في المعرفة وتنمية روح التعاون من أكثر انشغالات مدراء المورد البشرية .

### خلاصة الدراسة:

وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو ما يلي :

- إن إعادة هندسة الإدارة منهج يحتاج لتفعيله إلى استخراج أقصى ما لدى الأفراد العاملين من معارف ومهارات لأن التطبيق الفعال لإدارة المعرفة من شأنه أن يجد الحلول المبتكر للمشاكل التي تواجه المنظمة .
- إن إدارة المعرفة تساعد المنظمة على الابتعاد عن التفكير الإستنتاجي المتمثل في انتظار ظهور المشكل ثم البحث عن الحلول والاعتماد على اقتناص فرص التطوير والتنبؤ قبل ظهور هذه المشاكل .
- لا يمكن للمنظمات تحقيق الأداء المتميز الذي يهدف إليه منهج إعادة الهندسة الإدارية بدون تطبيق إدارة المعرفة بتوازي معه أو قبل تبني هذا المنهج.
- يجب على القادة في ظل إدارة المعرفة أن يعمل على جذب الأفراد القادرين على التكيف مع المتغيرات للحصول على مخرجات معرفية وفكرية عالية المستوى، كما أن إدارة المعرفة تتطلب نمطا غير عادي من القيادة يتمكن من تحقيق أعلى مستويات الأداء، فلم يعد هناك أسلوب قيادي واحد يصلح لكل زمان ومكان .

### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> إسمهان ماجد الطاهر، إدارة المعرفة، ط2، دار وائل، الأردن، 2015، ص 23.
- <sup>2</sup> بلقوم فريد، بن بار حبيب، دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 3 .
- <sup>3</sup> مرزوق العتي، إدارة المعرفة، دار حماد، عمان، الأردن، 2006، ص 33 .
- <sup>4</sup> صلاح الدين الكبسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 42 .
- <sup>5</sup> ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر، الكويت، 2007، ص 27 .
- <sup>6</sup> كريس أشتون، المعرفة والاصول الفكرية، ترجمة علاء أحمد، سلسلة بميك، القاهرة، مصر، 2002، ص 136 .
- <sup>7</sup> أحمد علي، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مقالة بمجلة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 504 .
- <sup>8</sup> إسمهان ماجد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- <sup>9</sup> إسمهان ماجد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- <sup>10</sup> راجحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008، ص 208 .
- <sup>11</sup> Machael Hammer, reengineering work don't automate, Harvard business review, july 1990, p 40 .
- <sup>12</sup> بلال خلف السكارن ، دراسات إدارية معاصرة ،دار الميسر ، الأردن 2009 ص 121.
- <sup>13</sup> سعيد ياسين عامر، الإدارة وأفاق المستقبل، المطبعة العثمانية الحديثة، القاهرة، مصر، 1998، ص 305 .
- <sup>14</sup> رافدة عمر الحريري، إدارة التغيير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 198 .
- <sup>15</sup> أحمد بن صالح عبد الحفيظ، الهندسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 20 .
- <sup>16</sup> رافدة عمر الحريري، مرجع سابق، ص 198 .
- <sup>17</sup> أحمد بن صالح عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 20 .
- <sup>18</sup> أحمد بن صالح عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 160 .
- <sup>19</sup> مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 40 .

- <sup>20</sup> موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 268.
- <sup>21</sup> علي عبد الهادي مسلم، أيمن علي عمر، قراءات في علم التحليل وتصميم منظمات الأعمال مدخل إعادة الهيكلة وإعادة الهندسة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 300 .
- <sup>22</sup> مايكل هامر، جيمس شامي، إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات، ترجمة شمس الدين عثمان، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، القاهرة، مصر، 1995، ص 67 .
- <sup>23</sup> إياد علي الدجني، نموذج مقترح لإعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي، مقالة بمجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد الأول، 2013، ص 329 .
- <sup>24</sup> إياد علي الدجني، مرجع سابق، ص 329 .
- <sup>25</sup> شريفة رفاع، منى مزغوني، محمد العربي قزوان، دور الرقابة والتقييم في دعم إعادة البناء الهندسي لإدارة الخدمة العمومية الجزائرية، مقالة بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015، ص 51 .
- <sup>26</sup> أحمد السيد الكردي، دور تكنولوجيا المعلومات في إعادة الهندسة، الموسوعة الإسلامية.
- <sup>27</sup> أمال ياسين المجالي، أثر عناصر التخطيط الاستراتيجي في تعزيز عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية، مقالة بمجلة الأردن في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، 2012، ص 502 .
- <sup>28</sup> أمال ياسين المجالي، مرجع سابق، ص 502 .
- <sup>29</sup> مصطفى أحمد السيد، التنافسية في القرن الواحد والعشرين، دار الكتاب، مصر، 2003، ص 12 .
- <sup>30</sup> فريد كولتر، مساوي زهية، خالد خديجة، الإدارة الفاعلة للمعرفة مصدر لتحقيق التنافسية في ظل المحيط الإقتصادي الجديد، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الخامس، جامعة الزيتونة، الأردن، 25/23 أفريل 2005، ص 13 .
- <sup>31</sup> دجلة مجدي محمود، أثر إعادة الهندسة في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة التقى، المجلد 20، العدد 02، 2008، ص 09 .
- <sup>32</sup> فريد كولتر، مساوي زهية، خالد خديجة، مرجع سابق، ص 14 .
- <sup>33</sup> محمد أحمد إسماعيل، الهندسة: إعادة هندسة المؤسسة وإعادة هندسة الموارد البشرية، أعمال إدارية مصرية، 02 سبتمبر 2014 .
- <sup>34</sup> بلقوم فريد، بن باير حبيب، مرجع سابق، ص 10 .

## دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر -مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2014-

مولود كبير

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

### ملخص :

إن أهم ما يميز هذه الدراسة هي الأخذ بعين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية وهذا باستخدام بيانات بانيل، حيث أنها تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمعطيات الطولية، وذلك لتوفرها على ميزة البعد المضاعف الزمني والفردية الذي تتمتع به معطياتها، والتي تجعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، وإبراز الفوارق بينها وكذا الآثار الخصوصية غير المشاهدة، بالإضافة إلى إدخال متغيرات كلية أخرى مهمة في تفسير النمو الاقتصادي والإنفاق العام، واستخدام النماذج الديناميكية وطرق التقدير الحديثة التي لم تستخدم كثيرا في الدراسات السابقة والمهمة في تفسير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وذلك قصد تقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه سياسات الإنفاق العام في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي طويل الأجل.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، النمذجة القياسية، معطيات بانيل، النماذج الديناميكية .

### Abstract:

The most important characteristic of this study is taking into account the character of the kinetic and dynamic of public spending and economic growth in Algeria and other Arab countries and the use of pannel data, as they keep pace with the development of the known standard using time series data Longitudinal data modeling, so as to provide the multiplier time and individual dimension feature enjoyed by the LCB, which makes it easy to study a group of individuals in one model, and to highlight the differences between them, as well as the privacy implications is seen, in addition to the introduction of other important college variables in explaining economic growth and public spending, and the use of dynamic models and methods of modern appreciation that were not used much in previous studies, the task in explaining the relationship between economic growth and public spending in Algeria and other Arab countries, and that inadvertently provide some empirical evidence on the correlation between spending and overall economic growth in Algeria and other Arab countries, and to identify ways in which they can guide public spending policies in order to achieve long-term economic growth rates.

**Key words:** public spending, economic growth, the standard modeling, data pannel, dynamic models.

## تمهيد:

تُعد السياسة المالية<sup>1</sup> من المفاهيم التي طرأ عليها تغيرات كبيرة اقتصادية واجتماعية ومالية عبر التاريخ، فهي المرآة لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في إدارة شؤون دفة الاقتصاد وتشكل انعكاسا له في كل عصر، حيث مهد ظهور الأزمات الاقتصادية الطريق لتطور النظرة إلى المالية العامة، لتصبح سياسة تستخدم فيها الحكومات برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم لكل دولة لتحدث آثارا مرغوبة في كل من مكونات الاقتصاد الكلي وتمنع عنها الآثار غير المرغوبة.

كما تتصدر السياسات المتعلقة بالإنفاق العام الجدل والنقاش السياسي في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، وعادة ما ينظر إلى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة والدين العام وارتفاع التضخم والبطالة في كثير من الدول النامية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، قد دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف حفز النمو الاقتصادي.

وفي الحقيقة فإن أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد يخضع للعديد من الحذر، منها على سبيل المثال أن الإنفاق إذا ذهب إلى الأغنياء بدلا من الفقراء يكون له أثر أقل على الاقتصاد الوطني لأن الفقراء ينفقون كل دخلهم بينما يخرن الأغنياء معظمه في البنوك وربما خارج البلد، كما أن أثر الإنفاق يكون أكبر عادة في دولة متقدمة من دولة فقيرة لأنه في حال الدولة الفقيرة يؤدي إلى رفع وتيرة الاقتراض الحكومي وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص وهروب الاستثمار. أيضاً يكون أثر الإنفاق أكبر إذا تم في اقتصاد مغلق بدلا من اقتصاد مفتوح فلا يتسرب هذا الإنفاق خارج الاقتصاد على شكل مستوردات. كما أن نوعية الإنفاق تؤثر في المضاعف فالإنفاق على الجسور والسدود والجامعات والمستشفيات يكون له أثر أكبر على الاقتصاد وعلى المدى البعيد من الإنفاق على رواتب وأجور موظفي القطاع العام.

ويسود في الأدبيات النظرية والتطبيقية جدل حول الآثار الناجمة عن الإنفاق الحكومي وهيكله بالنسبة للنمو الاقتصادي، فمن ناحية تقوم وجهة النظر التقليدية على أن الإنفاق الحكومي خاصة على رأس المال البشري والبنية التحتية المادية قد يكون محفزا للنمو من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج ومن ناحية أخرى يشير المعارضون للتدخل الحكومي إلى المشكلات المتعلقة بضعف كفاءة الحكومة في تقديمها للسلع العامة<sup>2</sup>، والآثار السالبة التي قد تنتج عن اليات تعبئة الإيرادات الحكومية "الضرائب" اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق من حيث التأثير على الحوافز والحد من كفاءة تخصيص الموارد بما يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

## إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وهيكله أو مكوناته وبين النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، من خلال دراسة قنوات التأثير المحتملة للإنفاق العام وهيكله على النمو الاقتصادي، وذلك بغية إثراء المفاهيم الموجودة وتقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه سياسات الإنفاق العام في الشكل الصحيح في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلا.

ومحاولتنا لمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر وبعض الدول العربية، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

**ما هو أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؟**

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

- 1- ما هي مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟ ما هو هيكل الإنفاق العام في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؟
- 2- ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية؟
- 3- ما هي السبل الكفيلة والسياسات المطلوبة لأجل توجيه سياسات الإنفاق العام في الشكل الصحيح في سبيل تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي؟

**فرضيات البحث:** تمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في:

**تؤثر زيادة الإنفاق العام تأثيرا إيجابيا في النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.**

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

- 1- يتأثر النمو الاقتصادي بعوامل الإنفاق العام ورأس المال البشري.
- 2- معدل الإنفاق العام من المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي وبالتالي تحقيق النمو على المدى الطويل.
- 3- هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التراكم الرأسمالي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.

**حدود الدراسة:** تم التطرق للإطار النظري المتعلق بالإنفاق العام وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، بالإضافة إلى استعراض مراحل تطور الإنفاق العام في الجزائر وبعض الدول العربية خلال فترة الدراسة، عن طريق دراسة مكتبية قمنا بها معتمدين بدرجة أولى على أحدث المراجع والتي تم التحصل عليها من مصادر مختلفة، أما فيما يخص دراسة الحالة فشملت الفترة الزمنية (1990-2014) في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يشرح دور الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة المدروسة.

**منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث، بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

**المحور الأول: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:**

**أولا : مفهوم النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية، ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدمون التنمية الاقتصادية لتلاءم أحداث وظروف الدول النامية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من التعريف للنمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان<sup>4</sup>.

كما يرى البعض أن النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية<sup>5</sup>. إن مفهوم النمو الاقتصادي في نظر "Meier" هو "عملية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانية فإن دخل الفرد في المتوسط لا بد وأن يزداد، إذا فعملية النمو الاقتصادي في رأي هذا الأخير سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي دون اعتبار إلى مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات<sup>6</sup>، ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج.

### ثانيا : علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي (Government expenditure) إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود، وكانت موضع جدل شديد، وهناك اثنان من الآراء المعارضة حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (GDP) والتي تستند نظرياً إلى مدرستين رئيسيتين تمثل افكارها الخلفية لهذه الدراسات :

#### 1\* قانون فاجنر :

إن البداية لمناقشة تحديد حجم الإنفاق تعود بنا إلى أدولف فاجنر (Wagner) الاقتصادي الألماني والذي حدد ما يُعرف في الأدبيات بقانون فاجنر "Wagner's Law" والذي ينص على أن مستوى الإنفاق العام يتناسب طردياً مع زيادة مستوى دخل الفرد، وقد خرج الاقتصادي الألماني بنظرية مفادها أن الطلب على السلع والخدمات العامة يزداد مع زيادة ثراء البلدان.

ويشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر<sup>7</sup>.

#### 2\* الفرضية الكثرية :

وقد اوجد كثير علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فإن الإنفاق العام في أدب النمو وفقاً لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل الوطني وإن أكثر نماذج الاقتصاد الكلي يصبح كمتغير السياسة الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية<sup>8</sup>.

### المحور الثاني : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسعودية:

أولاً : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر: شهد الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات المتخلفة عدة اختلالات تمثلت في تدهور مؤشراتته الاقتصادية الكلية ومن بين الأسباب المؤدية لهذه الاختلالات نجد<sup>9</sup>:

\* إتباع نظام التخطيط الذي أهمل قاعدة التسيير الاقتصادي الراشد، بالإضافة إلى إهمال القطاع الخاص والتوجه نحو القطاع العام.

\* اعتماد الجزائر على التمويل بالعجز لسد متطلبات مشاريعها الاستثمارية، أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

\* سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية، وتدهور شروط التبادل التجاري.

\* الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء.\* الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

\* انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية، حيث انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار \$.

\* أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي والتزايد المستمر لمعدلات خدمة الدين، حيث تطورت خدمة الديون من 0,3 مليار \$ سنة 1970 إلى 5 مليار \$ سنة 1987 و 7 مليار \$ سنة 1989.

ونظرا للوضع المعقد سقطت حكومة قاصدي مرباح وجاءت حكومة أخرى بقيادة مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989، لتجد أمامها 4 ملفات ثقيلة:

\* العمل على توقيف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد.

\* البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية.

\* السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

\* وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

وكان لا خيار أمام حكومة حمروش إلا الحل الخارجي بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، قصد الخروج من الموقف الحرج والقبول بكافة اقتراحات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكانت البداية مع رسالة حسن النية التي أرسلها وزير المالية إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989، حيث أكد فيها على الماضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف<sup>10</sup>، ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في:

برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989، وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991، وبرنامج التثبيت الهيكلي 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1995.

ففي سنة 1998 كان سعر البترول في حدود 12.9 دولار وجعل العجز يصل إلى 108 مليار دج، أي ما يعادل 3.9 من الناتج المحلي الإجمالي، وتواصل الأثر السلبي على المالية العامة في السداسي الأول من سنة 1999، نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، ولكن في السداسي الرابع من سنة 1999 تحسنت الوضعية نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، والذي أدى إلى تقليص العجز في الميزانية، ولكن الوضع مختلفا في سنة 2000 ونظرا لارتفاع أسعار البترول فقط حققت الجزائر زيادة ناتجة عن الفرق بين السعر المصرفي الذي بنيت عليه الميزانية والسعر المتوسط العالمي، هاته الزيادة وضعت في صندوق ضبط الإيرادات.\* كما لاحظنا سنة 1998 ونتيجة لانخفاض أسعار البترول، ارتفع معدل التوسع النقدي حيث وصل إلى 19.1 %، حيث قفزت الكتلة النقدية إلى 1287 مليار دج سنة 1998 بعدما كانت 1081 مليار دج نهاية 1997، وفي سنة



1999 تحسن الوضع المالي حيث تراجع عجز الميزانية والذي أدى إلى رفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28 % منها 44 % لقطاع الحر وقات و 17 % للقطاع الخاص، حيث كان نمو الكتلة النقدية في حدود 14 % وهي نسبة أقل من (97، 98)، مما أدى إلى انخفاض معدل سعر الخصم ابتداء من جانفي 2000، حيث انتقل من 8.5 % إلى 7.5 %، وانتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000 أي بتوسع نقدي قدره 10 % فقط، ورغم الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، لم تطمئن الحكومة الجزائرية لوضعها الاقتصادي إلا بعد توضيح الرؤية لمسار المداخيل من الصرف الأجنبي، والتي استمرت في التراكم حيث بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000، وللإعاش الاقتصادي والثاني برنامج دعم النمو، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 نسبة 2.20 % ونسبة للإنفاق العام معدل 28.6 %، ووصل معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام سنة 2005 نسبي 5.9 % و 27.1 % على التوالي، ووصل معدل النمو الاقتصادي سنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2014 النسب 3.60 % و 3.80 % و 3.29 % و 3.8 % على التوالي، وحقق الإنفاق العام النسب 37.1 % و 39.6 % و 43.5 % و 41.6 % لنفس السنوات على الترتيب .

والشكل التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي والإنفاق في الجزائر خلال مراحل الدراسة.

الشكل رقم 01 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة : 1990 - 2014.



المصدر: البنك العالمي، وبنك الجزائر "تقارير متفرقة"، والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية "تقارير متفرقة".

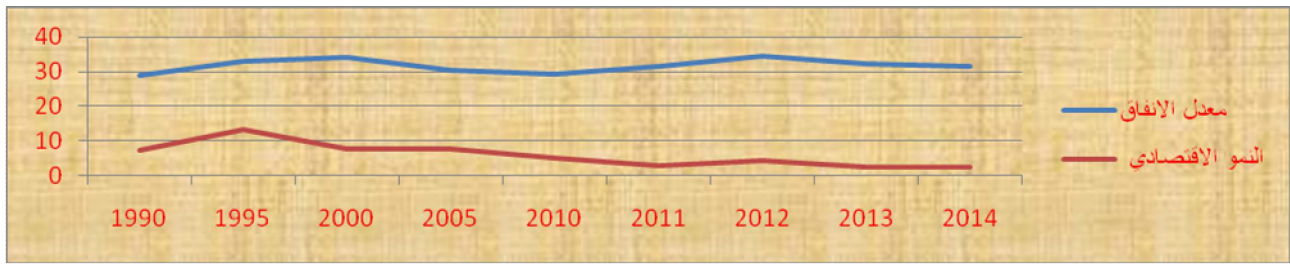
ثانيا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المغرب : لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 3 % في نهاية الثمانينات، وانخفض عجز الميزانية إلى 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1991، كما تم خفض قيمة الدرهم المغربي في محاولة لتشجيع الصادرات والسياحة، وفي نوفمبر 1995 أبرم المغرب اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون الاقتصادي المتبادل، وتمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ضمنها نظام مصرفي متطور وبورصة للقيم ( سوق الأوراق المالية ) أدخل عليها الإصلاحات، ونهج سياسة ليبرالية ونظام ضرائبي تشجيعي، وتباينت التقارير الدولية والحكومية حول معدل النمو الاقتصادي فالبنك الدولي أعلن أن نسبة النمو التي حققها المغرب سنة 1999 لم تتجاوز 1 %، في حين أن الحكومة المغربية بقيادة وزير الاقتصاد والمالية أكد أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي نما بمعدل 3 %، وهو الذي كان يتوقع نسبة نمو 6 %، ويرجع السبب وراء انخفاض معدل النمو هو الجفاف الذي ضرب المغرب للعام الثاني على التوالي، وارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار " اليورو " في السوق الدولية مقابل الدولار الأمريكي. وفي دراسة أخرى لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار وفي تقرير بعنوان: " التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام 2000 " أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي بالأسعار الثابتة

قدر بنحو 0.8 % فقط في عام 1999 مقارنة مع 6.3 % لسنة 1998 وأن معدل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الثلاثة الماضية كانت <sup>11</sup>:

\* سنة 1997 معدل النمو (-2.2%) وبناتج إجمالي يقدر ب 35.8 مليار دولار مقارنة بسنة 1996 التي كانت 36.64 مليار دولار، \* سنة 1998 معدل النمو إيجابي بنسبة 6.3 % وبناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.05 مليار دولار. \* سنة 1999 لم يتجاوز معدل النمو 0.2% وبناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.13 مليار دولار.

فالمغرب وحتى سنة 2000 شهد نمو اقتصادي متقلبا ويخضع بشكل كبير لقطاع الفلاحة ونسبة تساقط الأمطار، بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية لأوروبا الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، بالإضافة إلى اعتماد المغرب على عدد محدود من القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصا قطاع الفلاحة، والتجارة والخدمات علما أن هذه القطاعات لا يمكن أن تعوض قطاع الصناعة التي يجب أن يكون أكبر محرك للتنمية الاقتصادية، وأنه هو القادر على رفع القدرة للبلد. تميزت سنة 2002 بظروف دولية غير ملائمة اتسمت بوتيرة شديدة على الصعيد الجيوسياسي وبعدم الاستقرار في مستوى أسواق الرساميل والصرف ونتيجة لذلك فإن كل من النمو الاقتصادي العالمي وتطور المبادلات التجارية كانا ضعيفين، خاصة في منطقة الأورو التي تعد أهم شريك اقتصادي للمغرب، وعرف الاقتصاد المغربي نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.2 % سنة 2002 مقابل 7.55 % في سنة 2001، كما أن عجز الميزانية تقلص وإن ظل أعلى من معدل 3 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي المستهدف حيث بلغ 4.1 % سنة 2002 مقابل 2.6 % سنة 2001. وفي الفترة ( 2003 – 2004 ) وأمام الظروف الاقتصادية العالمية، والمتمثلة في انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو، وكذا تزايد نشاط الأسواق المالية وكذا ارتفاع أسعار البترول، ظلت وتيرة النمو ضعيفة نسبيا في أوروبا الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، وانخفض معدل النمو الاقتصادي سنة 2004 إلى 4.8 % مقابل 6.3 % سنة 2003، كما أن النفقات تزايدت إثر التحملات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزلزال الحسيمة وغزو الجراد، وسجلت ارتفاعا بمقدار 6.3 % وهي مرتبطة بالأساس مع توسع نفقات التسيير، وبدرجة أقل نفقات الاستثمار وفي هذه الظروف وصل عجز الميزانية سنة 2004 إلى 3.1 % من الناتج الداخلي الخام متجاوزا بقليل نسبة 3 % المحدد ضمن قانون المالية. أما فيما يخص المؤشرات الماكرو اقتصادية فمعدل النمو الاقتصادي لم يسجل سوى تباطؤ طفيف 5.6 % سنة 2008 و 4.8 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2006 و 2007 والذي وصل فيه معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 7.8 % و 2.7 % سنة 2007، وذلك بفضل الطلب الداخلي الجيد والنتائج الفلاحية المتميزة. وأوضح البنك المركزي المغربي أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 5 % سنة 2011 مقابل 3.6 % سنة 2010، ويرجع هذا التطور إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي حيث وصل إلى 5 % سنة 2011 مقابل عجز في سنة 2010 ب (2.3%)، وذلك نتيجة التقلبات الجوية التي شهدتها نهاية الموسم الفلاحي والتي سمحت بتفادي موسم الجفاف. أما في سنة 2012 فسجل الاقتصاد الوطني نموا قدره 2.7 % مقابل 5 % للسنة الماضية، وذلك في سياق تميز بركود اقتصادي عالمي، وظروف منافية داخلية غير مواتية، حيث تراجعت وتيرة الأنشطة الفلاحية من 5.2 % إلى 4.4 %، كما واصل عجز الميزانية منحاه التصاعدي ليلبلغ 7.6 % من الناتج الإجمالي بعد ما كان 6.1 % سنة 2011، بفعل ارتفاع النفقات لا سيما تكاليف المقاصة ب 12 % لتبلغ 5 مليار درهم، ووصل سنة 2013 نسبة 2.4 % وسنة 2014 نسبة 4.4 %.

## الشكل رقم 02: تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المغرب خلال الفترة : 1990-2014.



المصدر: بيانات البنك الدولي. *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*.  
وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

ثالثا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في تونس : الملاحظ في السياسة الاقتصادية للحكومة التونسية أنها تغيرت جذريا خلال مرحلة الإصلاحات وذلك بداية من سنة 1986، وجعلت الاقتصاد يتماشى مع اقتصاد السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال محاولة تعديل الطلب الكلي، وجعله يتماشى مع العرض الكلي، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات... الخ<sup>12</sup>.

فبالنسبة للنمو الاقتصادي فلقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 ب 6.7% مقارنة بسنة 1986 والذي حقق معدلا سالبا والذي كان يقدر ب -1.45%. انتقل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.9% سنة 1991، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة الخليج حيث عانت تونس كثيرا نتيجة هذه الأزمة وتراجعت عائداتها السياحية نحو 33%، وتدهورت

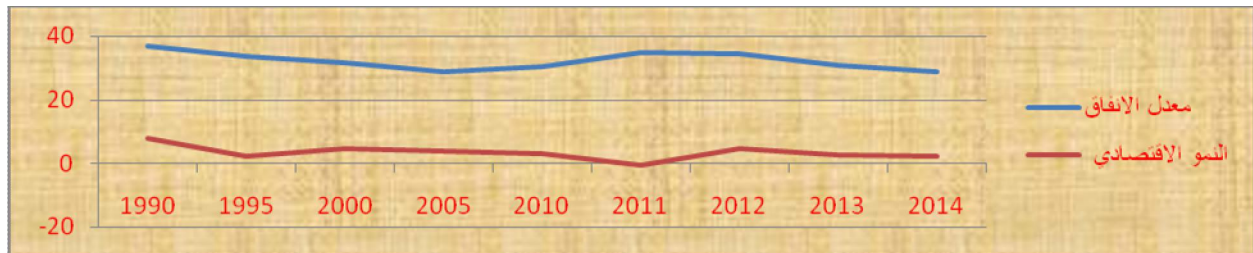
حجم

المبادلات التجارية الخليجية، بالإضافة إلى الحالة الصعبة لاحتياطات الصرف التونسية حيث أنها لا تمثل سوى 6 أسابيع استيراد. وبدأت المؤشرات الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية تظهر عند نهاية مدة الاتفاقية حيث وصل النمو الاقتصادي إلى 7.8% وذلك بحوالي 15.50 مليار دولار سنة 1992<sup>13</sup>، وانتقل في سنة 1994 إلى حدود 15.73 مليار دولار كما وصل إلى حدود 18 مليار دولار سنة 1995 و 200 مليار دولار سنة 1996، علما أن النمو الاقتصادي حقق النسب: 3.18% و 2.35% و 7.14% على التوالي. أما في المخطط التاسع (1997-2001) فيعتبر منعطفا حاسما في المسيرة التنموية التونسية، فالملاحظ لتطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1997-2001 أنه عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 1991، حيث بلغ الناتج المحلي سنتي 1997 و 1999 و 2001 على التوالي ما يقارب 18.897 مليار دولار أي بمعدل 5.40%، و 20.803 مليار دولار أي بمعدل 6.05%، و 19.576 مليار دولار أي بنسبة 4.2%، مقارنة بسنة 1991 والتي وصل إلى حوالي 33.04 مليار دولار أي بمعدل 3.90% .

والملاحظ في هذه الفترة انخفاض الإنفاق الحكومي من 32.86% سنة 1997 إلى 31.6% سنة 2000، وذلك نظرا للسياسة التقشفية المتبعة من طرف الحكومة التونسية، بالإضافة إلى التحكم في عرض النقد، كما تمت في هذه الفترة التحكم ولو قليلا في التوازنات المالية من خلال التحكم في النفقات العمومية، والحد من العجز في الميزانية وحصره في مستوى لا يتجاوز 2.4% سنة 2000 و 3.4% سنة 2001. وفي المخطط العاشر للتنمية 2002-2006 تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار وتباطؤ محسوس في النمو لأسباب عديدة أهمها: تقلب الأسواق المالية وأحداث 11 سبتمبر. وبحسب إحصائيات معهد الإحصاء الوطني التونسي والبنك المركزي التونسي من خلال التقارير السنوية الصادرة خلال السنوات (2002-2006)، فإن الناتج المحلي الإجمالي نما بشكل ملحوظ إذ حقق نسبة نمو تقدر بحوالي 100% خلال فترة 14 سنة حتى سنة

2004، والذي بلغ فيه حوالي 20.5 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 16.7 مليار دولار، مسجلا متوسط نمو بنسبة 5% حتى سنة 2002، عندما انخفض إلى 1.7% بسبب موجة الجفاف الحادة وضعف الصادرات، وبحسب نفس المصادر فإن الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.80% سنة 2004 أي حوالي 20.54 مليار دينار، وذلك نتيجة نمو الصادرات بنسبة 8.7%، مقارنة مع نموها بنسبة 8.6% سنة 2003، وانخفاضها بنسبة 3.7% سنة 2002، أما في الفترة 2008-2012 وفي ظل تراجع نسب النمو واحتداد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانتشارها في مختلف بلدان العالم تمكن الاقتصاد الوطني من مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في الجملة، خاصة على مستوى نسبة النمو، ومواصلة التحكم في التوازنات المالية، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.8% سنة 2008 مقابل 6.3% سنة 2007، وعلى مستوى المالية العمومية وعلى الرغم من تواصل تدخل ميزانية خلال سنة 2008 للتكفل بجزء هام من تأثير الأسعار العالمية للنفط والمواد الاستهلاكية المدعمة، أمكن التحكم في التوازنات المالية العمومية وحصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مع تواصل قيام ميزانية الدولة بدورها كدافع لنسق التنمية حيث تطورت نفقات التنمية خلال سنة 2008 بنسبة 19.7% مقابل 5.6% سنة 2007. وستظل سنة 2011 في تاريخ تونس سنة كل التغيرات وكل المخاطر، فلقد تميزت بداية سنة 2011 بتقلبات اجتماعية وسياسية حادة رافقها نوع من التراخي للأمن العمومي، مما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بلغ في بعض الأحيان حد الشلل الجزئي أو التام لآلة الإنتاجية للمؤسسات، فبالنسبة للمؤسسات المالية بلغ نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 3.2% منذ الثلاثي الأول لتنتهي سنة 2011 بتراجع يقدر بـ 0.51%، ووصل سنة 2012 نسبة 4.66% وسنة 2013 نسبة 2.52% ووصل سنة 2014 معدل 2.3%، وعلى هذا الأساس وصل عجز ميزانية الدولة من الناتج سنة 2013 نسبة 6.8% مقابل عجز سجل سنة 2012 قدره 5.2%، وبالتالي فإن ديون الدولة ارتفع بـ 42% تقريبا خلال (2012، 2013)، كما أن ديون الدولة من العملة الصعبة مثلت 68% من الدين العمومي.

الشكل رقم 03 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تونس خلال الفترة : 1990-2014.



المصدر : بيانات البنك الدولي. DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank. وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية التونسية أعداد متفرقة . وتقارير البنك المركزي التونسي أعداد متفرقة .

رابعا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر: عشية اندلاع حرب الخليج في سنة 1990-1991 كان الاقتصاد على وشك الانهيار وذلك نظرا للمؤشرات التي ذكرناها سابقا، إضافة إلى أن قيمة الاحتياطات تغطي قيمة الواردات لمدة 3 أسابيع فقط، وجاءت نهاية الحرب لمثابة فرصة مباركة لمصر من حيث أنها حملت معها تغيرات إيجابية في اقتصادها، حيث اتفقت دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس على زيادة مساعداتها المالية لمصر، وإعفاؤها من جزء هام من ديونها أو إعادة جدولتها، فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نجد أنه لم يحقق تطورا ملحوظا خلال المرحلة الأولى من تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي وذلك لغاية 1992، ويرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية والنقدية وتداعيات حرب الخليج

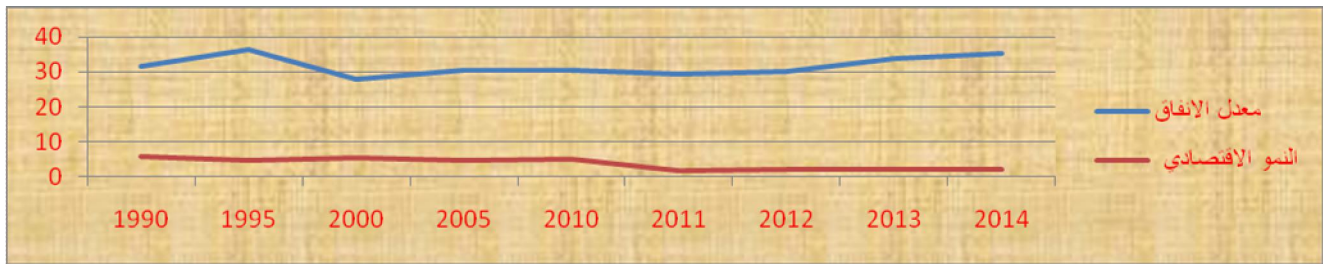
وتأثيرها المباشر سواء من خلال انخفاض أسعار البترول، وتراجع إيرادات قطاع السياحة والنقل وضعف التمويل، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن بعد ذلك حدث ارتفاع في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 4% سنة 1993-1994 إلى 5.5% سنة 1997-1998، و6.11% سنة 1998-1999، ووصل إلى 5.3% سنة 2000-2001، وذلك نتيجة زيادة عوائد الصادرات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الاستثمارات ومساهمة تجارة الخدمات وغيرها من النشاطات للقطاعات الاقتصادية.... الخ من السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الفترة. وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي المعتمد على بيانات رسمية مصرية، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري من 6% سنة 1999 إلى 5.3% في سنة 2000، وواصل التراجع ليبلغ نحو 3.5% سنة 2001، ثم وصل لأدنى مستوياته مسجلا 2.37% فقط سنة 2002، قبل أن يرتفع قليلا إلى 3.2% سنة 2003<sup>14</sup>. أدت الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق التي أجريت في جوان 2004 إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي حتى جوان 2008، أي قبل بدء الأزمة المالية العالمية فقد ارتفعت معدلات النمو من 3.20% في السنة المالية 2003-2004 إلى أكثر من 7% في السنة المالية 2007-2008، وذلك بناتج محلي إجمالي وصل إلى حدود 744.8 مليار جنيه مصري<sup>15</sup>، ويرجع هذا النمو الهائل إلى الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة المصرية، بالإضافة إلى الارتفاع الملموس للصادرات البترولية وغير البترولية، والمداخيل المتأتية من قناة السويس نتيجة للحركة الملاحية في السياحة المكثفة بالرغم من خفض الضرائب على المداخيل وأرباح الشركات وتطوير وتدعيم القطاع المصرفي، والتدفقات الكبيرة الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>16</sup>، ونتيجة الأزمة المالية العالمية تباطأ النمو حتى بلغ 4.7% في سنة 2008-2009 بالمقارنة بـ 7.2% في سنة 2007-2008 ومن أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تأثرا بتداعيات الأزمة (السياحة) والتي أثرت على بقية القطاعات الاقتصادية.

حدثت في مصر انتفاضة ثورية عظيمة أشاد بها العالم حيث تلاحمت فيها كافة أطراف المجتمع المصري وذلك للتصدي للظلم والفساد والاستبداد، وبسببها شهد الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السنة المالية 2010-2011 حالة من الركود العام، وتواصلت الاحتجاجات والاضطرابات السياسية في مصر وتمخض عليها ثورة ثانية في جوان 2013. بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2.1% سنة 2012-2013 مقابل 2.2% خلال السنة المالية 2011-2012 و1.9% خلال السنة المالية 2010-2011 بسبب ثورة جانفي 2011، وجاء المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012-2013 لتأثره بما تحقق في الربع الأخير من السنة المالية 2012-2013، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي 1.5% مقابل 3.3% خلال الربع نفسه من السنة المالية 2011-2012 ومن جهة أخرى زاد الإنفاق بمعدل أكبر بلغ 24.9% ليصل إلى نحو 588.2 مليار جنيه. بما نسبته 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي، علما أنه ارتفع أيضا الإنفاق خلال السنة 2011-2012 ليصل إلى نحو 471.0 مليار جنيه. بما يمثل 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا

لأحداث جانفي 2011 ارتفع الإنفاق أيضا خلال السنة المالية 2010-2011 ليصل إلى نحو 392.9% بما يمثل 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>17</sup>.



## الشكل رقم 04 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في مصر خلال الفترة : 1990-2014.

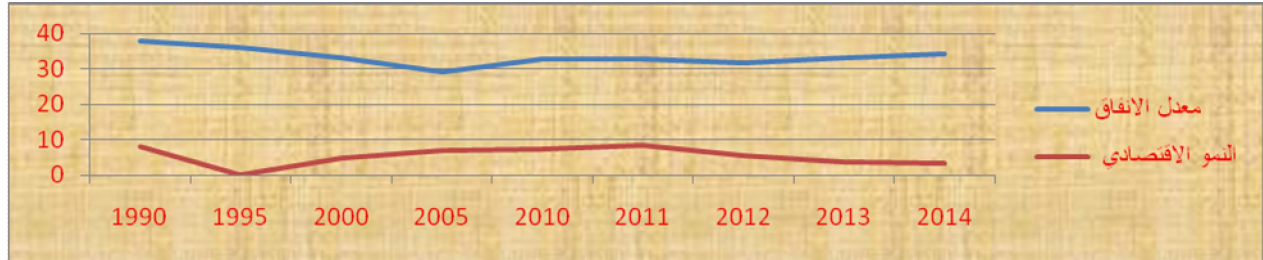


المصدر : بيانات البنك الدولي. *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*.  
وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

**خامسا : تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في السعودية :** شهدت السعودية في خطة التنمية الرابعة "1985-1989" انخفاضا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي خلال سنوات الخطة ( 0.7% ) فقط<sup>18</sup>، وخلال الخطة التنموية الخامسة "1990-1994" عاد الناتج المحلي ليحقق ارتفاعا إذ بلغ متوسط معدله السنوي ( 4.4 % ) وذلك نتيجة لارتفاع العائدات النفطية مجددا، إذ حقق قطاع النفط نموا خلال سنوات الخطة بمعدل ( 9.7 % )، أما في خطة التنمية السادسة "1995-1999" فانخفض عن ما كان عليه في خطة التنمية الخامسة حيث انخفض معدل النمو المتوسط ب ( 2.3 % ) وارتفع معدل النمو الاقتصادي مجددا في خطة التنمية السابعة "2000-2004" وحققت معدل 3.4 %<sup>19</sup>، واستمر التحسن في النشاط الاقتصادي خلال سنوات الخطة الثامنة ( 2005 – 2009 )، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 741.3 مليار ريال في سنة 2004 إلى نحو 983.1 مليار ريال في سنة 2009، مسجلا بذلك نموا حقيقيا بلغ متوسطه السنوي نحو ( 3% )، وبعد هذا الأداء جيدا في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية وتداعياتهما ولقد ترتب على هذا النمو تحسن متواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثمرت الجهود على تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال الخطة التنموية التاسعة ( 2005 – 2009 )، فقد حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو ايجابي اذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 993.3 مليار ريال في سنة 2009 إلى 1274.3 مليار ريال في سنة 2013، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بنحو ( 6.4 % ) في المتوسط سنويا خلال الخطة التاسعة، ويرجع هذا الأداء إلى استمرار تحسن مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ونمو استثمارات للنقطاع الخاص ( الوطني والأجنبي ) وتزايد إسهاماته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أما في ما يخص الإيرادات والنفقات الحكومية فحرصت الموازنة العامة على امتداد سنوات خطط التنمية على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى المعدلات الممكنة في ضوء الإمكانيات المالية المتوافرة ومقتضيات السيطرة على معدلات التضخم وضبط الأسعار وذلك على الرغم من تقلبات الحادة والمتوالية في أسواق النفط العالمية واتجاه أسعار النفط الخام إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض سنوات خطط التنمية، وهي انخفاضات بلغت ذروتها في سنة 1998، مع متوسط سعر برميل النفط الخام لم يتجاوز ثمانية دولارات، بالإضافة إلى ما يرتبط بقرارات الأوبك من تخفيض لسقف الإنتاج للدول الأعضاء والتزام المملكة بهذه القرارات، حفاظا على استقرار السوق الدولية للنفط وضمان تماسك الأسعار واستقرارها<sup>20</sup>.

لقد كان الإنفاق العام في سنة 1985 نحو 184 مليار ريال انخفض إلى 154.9 مليار ريال في سنة 1989، ومنذ سنتي 1990 و 1999 تراوح الإنفاق العام بين زيادة وانخفاض معتدل حتى ارتفاعه في سنة 2000 ليصل إلى 235.3 مليار ريال، ثم ازداد إلى 255.1 مليار ريال في السنة الثانية ( 2001 ) من خطة التنمية السابعة، وفي سنة ( 2003 ) بلغ الإنفاق

العام الفعلي نحو 257 مليار ريال ليزداد في سنة (2004) إلى 285.2 مليار ريال . ليرتفع الى حوالي 346 مليار ريال سنة 2005 ووصل الى حدود 826 مليار ريال سنة 2010 و 873 مليار ريال سنة 2012 و 976 مليار ريال سنة 2014 .  
الشكل رقم 05 : تطور النمو الاقتصادي والإنفاق العام في السعودية خلال الفترة : 1990-2014



المصدر : بيانات البنك الدولي . *DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank*.  
وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011.

### المحور الثالث : الدراسة القياسية:

في دراستنا لأثر الإنفاق على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، اخترنا 5 دول كعينة للدراسة وهي: الجزائر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، تونس، ولقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي<sup>21</sup>، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2014.

### 1- كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة:

محاولتنا منا لدراسة أثر أنشطة البحث والتطوير على النمو الاقتصادي، يتحدد نموذج الدراسة بناء على دالة النمو الاقتصادي التي تعتبر رأس المال المادي الثابت ورأس المال البشري متغيرات مستقلة ومؤثرة، كما نقوم بإدخال الإنفاق كمتغير مستقل أيضا وفقا للنموذج التالي:

$$LPIBH = a_{0i} + a_1 LK_{it} + a_2 LH_{it} + a_3 LG_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$LPIBH_{it}$ : يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ ، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

$LK_{it}$ : يمثل لوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .

$LH_{it}$ : يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة  $i$  في الفترة  $t$ ، مأخوذة من قاعدة البيانات لباروولي (Barro & Lee) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.

$LG_{it}$ : يمثل لوغاريتم الإنفاق العام  $i$  في الفترة  $t$ .

$\varepsilon_{it}$ : الحد العشوائي.

### 2- تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

أولا: تقدير نموذج الدراسة

نقوم في هذا الفرع بتقدير المعادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، وعلى أساس أن بيانات الدراسة طولية فإننا نميز ثلاث نماذج: نموذج التجانس الكلي (Pooled)، نموذج الأثر الثابت (MEF) ونموذج الأثر العشوائي (MEA)،

ويتم تقدير النموذج الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة والنتائج مسجلة في ما يلي:

الفرع الأول: تقدير نموذج الدراسة

الجدول رقم: 01 تقدير نموذج التجانس الكلي.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel Least Squares  
Date: 01/01/17 Time: 11:08  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| LK                 | -0.401619   | 0.307967              | -1.304097   | 0.1947 |
| LH                 | 1.642245    | 0.215988              | 7.603400    | 0.0000 |
| LG                 | -0.011915   | 0.093230              | -0.127804   | 0.8985 |
| C                  | 6.669820    | 1.036326              | 6.436027    | 0.0000 |
| R-squared          | 0.340508    | Mean dependent var    | 7.961736    |        |
| Adjusted R-squared | 0.324157    | S.D. dependent var    | 0.854927    |        |
| S.E. of regression | 0.702833    | Akaike info criterion | 2.164082    |        |
| Sum squared resid  | 59.77090    | Schwarz criterion     | 2.254588    |        |
| Log likelihood     | -131.2551   | Hannan-Quinn criter.  | 2.200850    |        |
| F-statistic        | 20.82483    | Durbin-Watson stat    | 0.020241    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000    |                       |             |        |

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

الجدول رقم: 02: تقدير نموذج الأثر الثابت.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel Least Squares  
Date: 01/01/17 Time: 11:09  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125

| Variable                              | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|---------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| LK                                    | 0.086450    | 0.037286              | 2.318567    | 0.0222 |
| LH                                    | 0.748924    | 0.034367              | 21.79179    | 0.0000 |
| LG                                    | 0.026656    | 0.010742              | 2.481394    | 0.0145 |
| C                                     | 6.433892    | 0.113913              | 56.48062    | 0.0000 |
| Effects Specification                 |             |                       |             |        |
| Cross-section fixed (dummy variables) |             |                       |             |        |
| R-squared                             | 0.993033    | Mean dependent var    | 7.961736    |        |
| Adjusted R-squared                    | 0.992616    | S.D. dependent var    | 0.854927    |        |
| S.E. of regression                    | 0.073462    | Akaike info criterion | -2.322228   |        |
| Sum squared resid                     | 0.631415    | Schwarz criterion     | -2.141216   |        |
| Log likelihood                        | 153.1393    | Hannan-Quinn criter.  | -2.248693   |        |
| F-statistic                           | 2382.411    | Durbin-Watson stat    | 0.354875    |        |
| Prob(F-statistic)                     | 0.000000    |                       |             |        |

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

الجدول رقم: 03: تقدير نموذج الأثر العشوائي.

Dependent Variable: LPIBH  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 01/01/17 Time: 11:10  
Sample: 1990 2014  
Periods included: 25  
Cross-sections included: 5  
Total panel (balanced) observations: 125  
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable              | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.  |
|-----------------------|-------------|--------------------|-------------|--------|
| LK                    | 0.084073    | 0.037268           | 2.255886    | 0.0259 |
| LH                    | 0.753323    | 0.034317           | 21.95209    | 0.0000 |
| LG                    | 0.026240    | 0.010739           | 2.443567    | 0.0160 |
| C                     | 6.435581    | 0.192157           | 33.49120    | 0.0000 |
| Effects Specification |             |                    |             |        |
|                       |             |                    | S.D.        | Rho    |
| Cross-section random  |             |                    | 0.346058    | 0.9569 |
| Idiosyncratic random  |             |                    | 0.073462    | 0.0431 |
| Weighted Statistics   |             |                    |             |        |
| R-squared             | 0.810622    | Mean dependent var | 0.337724    |        |
| Adjusted R-squared    | 0.805927    | S.D. dependent var | 0.179534    |        |
| S.E. of regression    | 0.079091    | Sum squared resid  | 0.756909    |        |
| F-statistic           | 172.6451    | Durbin-Watson stat | 0.291652    |        |
| Prob(F-statistic)     | 0.000000    |                    |             |        |
| Unweighted Statistics |             |                    |             |        |
| R-squared             | 0.224087    | Mean dependent var | 7.961736    |        |
| Sum squared resid     | 70.32235    | Durbin-Watson stat | 0.003139    |        |

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج *Eviews8*.



ثانياً: اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج:

في البداية نعمل على اختبار مكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا الاختبار هي <sup>22</sup>:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{MNC} - R^2_{MC}) / (N-1)}{(1 - R^2_{MNC}) / (NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 5 الدول) T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 25

سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج (في حالتنا هذه 3)

$R^2_{MC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي ( $R^2_{MC}=0.34$ ).

$R^2_{MNC}$ : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت ( $R^2_{MNC}=0.99$ ).

وعند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها  $F_C = 190125$  أما الإحصائية الجدولة فقد بلغت:

$F(2, 117) = 3.07$  وعليه نرفض الفرضية المدومة وبمستوى معنوية 1% ونقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات

عينة الدراسة.

ثالثاً: اختبار تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود الأثر الفردي سوف نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار

هوسمن (Hausman Test) من أجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي، ونتيجة هذا الاختبار هي:

الجدول رقم 04: نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test).

| Correlated Random Effects - Hausman Test       |                   |                       |             |        |
|------------------------------------------------|-------------------|-----------------------|-------------|--------|
| Equation: Untitled                             |                   |                       |             |        |
| Test cross-section random effects              |                   |                       |             |        |
| Test Summary                                   | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f.          | Prob.       |        |
| Cross-section random                           | 22.253663         | 3                     | 0.0001      |        |
| Cross-section random effects test comparisons: |                   |                       |             |        |
| Variable                                       | Fixed             | Random                | Var(Diff.)  | Prob.  |
| LK                                             | 0.086450          | 0.084073              | 0.000001    | 0.0382 |
| LH                                             | 0.748924          | 0.753323              | 0.000003    | 0.0182 |
| LG                                             | 0.026656          | 0.026240              | 0.000000    | 0.1372 |
| Cross-section random effects test equation:    |                   |                       |             |        |
| Dependent Variable: LPIBH                      |                   |                       |             |        |
| Method: Panel Least Squares                    |                   |                       |             |        |
| Date: 01/01/17 Time: 11:13                     |                   |                       |             |        |
| Sample: 1990 2014                              |                   |                       |             |        |
| Periods included: 25                           |                   |                       |             |        |
| Cross-sections included: 5                     |                   |                       |             |        |
| Total panel (balanced) observations: 125       |                   |                       |             |        |
| Variable                                       | Coefficient       | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| C                                              | 6.433892          | 0.113913              | 56.48062    | 0.0000 |
| LK                                             | 0.086450          | 0.037286              | 2.318567    | 0.0222 |
| LH                                             | 0.748924          | 0.034397              | 21.79179    | 0.0000 |
| LG                                             | 0.026656          | 0.010742              | 2.481394    | 0.0145 |
| Effects Specification                          |                   |                       |             |        |
| Cross-section fixed (dummy variables)          |                   |                       |             |        |
| R-squared                                      | 0.993033          | Mean dependent var    | 7.951736    |        |
| Adjusted R-squared                             | 0.992616          | S.D. dependent var    | 0.854927    |        |
| S.E. of regression                             | 0.073462          | Akaike info criterion | -2.322228   |        |
| Sum squared resid                              | 0.631415          | Schwarz criterion     | -2.141216   |        |
| Log likelihood                                 | 153.1393          | Hannan-Quinn criter.  | -2.248693   |        |
| F-statistic                                    | 2382.411          | Durbin-Watson stat    | 0.354875    |        |
| Prob(F-statistic)                              | 0.000000          |                       |             |        |

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews8.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان  $\chi^2_c = 22.25$  كبيرة جداً مقارنةً بالإحصائية الجدولة  $\chi^2_3 = 11.34$  ومنه يمكننا رفض الفرضية المدومة والإقرار بان هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع **الأثر الفردي** والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.

#### رابعاً: تقييم نموذج الأثر الفردي

على أساس نتائج الاختبارات السابقة، فإن النموذج الذي يتلاءم مع بيانات عينة دراستنا هو نموذج الأثر الفردي، بناءً على نتائج للتقديرات السابقة المبينة في الجدول رقم (02)، يكتب النموذج على النحو التالي:

$$LPIBH_{it} = 0.433892 + 0.086LK_{it} + 0.7489LH_{it} + 0.026LG_{it} + e_{it}$$

#### الفرع الأول: التقييم الاقتصادي

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة الإنفاق موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل الإنفاق بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.026%.

كما وجدنا علاقة موجبة بين رأس المال البشري ومستوي حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال البشري بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.7489%، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية، وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم وتدريب القوى العاملة) من المقومات الأساسية للنمو، حيث أن الإنفاق على رأس المال البشري يعتبر عامل هام في تحفيز أنشطة البحث والتطوير مستقبلاً من خلال نوعية تكوين عمال وباحثين وتقنيين ومهندسين أكفاء يساهمون بدرجة كبيرة في زيادة النمو على المدى الطويل، كما وجدنا علاقة موجبة بين رأس المال المادي الثابت ومستوي حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال المادي الثابت بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.086%، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية.

وعليه فإن اختيار نموذج الأثر الفردي الثابت هو الأنسب في تحليل ودراسة هذا النوع من الظواهر.

#### الفرع الثاني: التقييم الإحصائي

من خلال نتائج اختبارات (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائياً عند مستوى المعنوية الإحصائية (5%). كذلك يشير اختبار (Fisher) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج (5%). كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت ( $R^2=0.99$ ) وهي قيمة ممتازة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 99% من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج. كما أن إحصائية اختبار دربن واستن (DW) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء من الدرجة الأولى مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة (Non convergents)، وهذا يعني أن النموذج غير مقبول قياسياً كما وجدنا أن  $R^2 > DW$  وهذا مؤشر على وجود انحدار زائف في النموذج راجع أساساً لعدم إستقرارية السلاسل.

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار (Levin, Lin et Chu)، اختبار (Breitung)، اختبار (Im, Pesaran et Shin)، اختبار (Maddala et Wu) وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

## 3- تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:

أولاً : دراسة استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات.

| MW Maddala et Wu |                   | Im, Pesaran et Shin (IPS) |                   | Breitung (t-stat) |                   | Levin, Lin et Chu (LLC) |                   | نوع الاختبار |              |
|------------------|-------------------|---------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------------|-------------------|--------------|--------------|
| الاحتمال         | الإحصائية الخسوية | الاحتمال                  | الإحصائية الخسوية | الاحتمال          | الإحصائية الخسوية | الاحتمال                | الإحصائية الخسوية | المتغيرات    |              |
| **0.03           | 19.71             | 0.21                      | -0.77             | 0.92              | 1.44              | 0.07                    | -1.45             | عند المستوى  | <i>LPIBH</i> |
| *0.00            | 32.49             | *0.00                     | -4.01             | *0.0004           | -3.38             | 0.77                    | 0.75              | الفرق الأول  |              |
| 0.12             | 15.31             | 0.09                      | -1.31             | *0.02             | -1.94             | 0.13                    | -1.12             | عند المستوى  | <i>LK</i>    |
| *0.00            | 37.88             | *0.00                     | -4.57             | *0.00             | -4.66             | *0.00                   | -3.51             | الفرق الأول  |              |
| 0.16             | 14.13             | 0.1                       | -1.28             | **0.0106          | -2.30             | 0.10                    | -1.24             | عند المستوى  | <i>LG</i>    |
| *0.00            | 45.16             | *0.00                     | -5.50             | *0.00             | -3.07             | *0.00                   | -2.93             | الفرق الأول  |              |
| 0.20             | 13.31             | 0.20                      | -0.82             | *0.00             | -4.52             | 0.78                    | 0.77              | عند المستوى  | <i>LH</i>    |
| 0.94             | 4.01              | 1.00                      | 4.09              | 0.99              | 3.52              | 1.00                    | 3.99              | الفرق الأول  |              |
| *0.01            | *69.62            | 0.00                      | -8.83             | *0.00             | -4.38             | *0.00                   | -10.94            | الفرق الثاني |              |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

\*، \*\* يدل على استقرارية المتغير عند مستوى معنوية 1%، 5% على التوالي.

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرات: *LPIBH*، *LK*، *LG* غير مستقرة في مستوياتها باستعمال أغلب الاختبارات

السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في فروقها الأولى باستعمال على الأقل ثلاثة اختبارات إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

ثانياً: نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك

على أساس أن المتغيرات: *LPIBH*، *LK*، *LG* مستقرة عند فروقها الأولى أي عند نفس المستوى وبالتالي فإنه من المناسب

البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ولكن في البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة ومن أجل

ذلك فإننا نستعمل اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك ونتيجة هذا الاختبار في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك.

|                                                                   |           |        |                    |        |
|-------------------------------------------------------------------|-----------|--------|--------------------|--------|
| Pedroni Residual Cointegration Test                               |           |        |                    |        |
| Series: LPIBH LK LG                                               |           |        |                    |        |
| Date: 01/01/17 Time: 11:51                                        |           |        |                    |        |
| Sample: 1990 2014                                                 |           |        |                    |        |
| Included observations: 125                                        |           |        |                    |        |
| Cross-sections included: 5                                        |           |        |                    |        |
| Null Hypothesis: No cointegration                                 |           |        |                    |        |
| Trend assumption: No deterministic intercept or trend             |           |        |                    |        |
| Lag selection: fixed at 1                                         |           |        |                    |        |
| Newey-West bandwidth selection with Bartlett kernel               |           |        |                    |        |
| Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)      |           |        |                    |        |
|                                                                   | Statistic | Prob.  | Weighted Statistic | Prob.  |
| Panel v-Statistic                                                 | 6.318273  | 0.0000 | 5.427812           | 0.0000 |
| Panel rho-Statistic                                               | -6.688781 | 0.0000 | -4.849963          | 0.0000 |
| Panel PP-Statistic                                                | -9.184737 | 0.0000 | -5.921956          | 0.0000 |
| Panel ADF-Statistic                                               | -3.523492 | 0.0002 | -2.645005          | 0.0041 |
| Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension) |           |        |                    |        |
|                                                                   | Statistic | Prob.  |                    |        |
| Group rho-Statistic                                               | -5.041108 | 0.0000 |                    |        |
| Group PP-Statistic                                                | -9.484739 | 0.0000 |                    |        |
| Group ADF-Statistic                                               | -3.839499 | 0.0001 |                    |        |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

تثبت أغلبية إحصائيات اختبار بدروني أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات  $LK$ ،  $LPIBH$ ،  $LG$  عند مستوى معنوية 1%، وعلى ضوء هذه النتيجة يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل، وتصبح عندئذ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد وليست انحدار زائف، ويسمى النموذج المقدر بنموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS.

#### الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.

| Dependent Variable: LPIBH<br>Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)<br>Date: 02/16/17 Time: 23:29<br>Sample (adjusted): 1991 2014<br>Periods included: 24<br>Cross-sections included: 5<br>Total panel (balanced) observations: 120<br>Panel method: Pooled estimation<br>Cointegrating equation deterministics: C<br>Coefficient covariance computed using default method<br>Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) |             |                    |             |          |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| Variable                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.    |
| LK                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | 0.447646    | 0.124030           | 3.609162    | 0.0005   |
| LG                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | 0.085115    | 0.038152           | 2.230939    | 0.0277   |
| R-squared                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 0.962605    | Mean dependent var |             | 7.970147 |
| Adjusted R-squared                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | 0.960619    | S.D. dependent var |             | 0.851925 |
| S.E. of regression                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | 0.169061    | Sum squared resid  |             | 3.229722 |
| Long-run variance                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | 0.059985    |                    |             |          |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews8*.

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.96 مما يعني أن 96% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج. بمعنى آخر أن 96% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة على أساس معدل الإنفاق العام، ومعلمة رأس المال المادي الثابت ( $LK$ ). فبالنسبة لمقدرة معلمة رأس المال المادي الثابت ( $LK$ ) فقد ارتفعت قيمتها مقارنة بالتقديرات السابقة مما يدل على تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد وقدرت مرونتها ب 0.44%، أما بالنسبة لمقدرة معلمة الإنفاق العام ( $LG$ ) فقد بينت تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد حيث زيادتها ب 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.085% وهذا مقبول اقتصادياً.

#### خاتمة:

بالرغم مما حظي به موضوع الإنفاق العام من اهتمام في الفكر الاقتصادي على مر العصور إلا أنه سيظل من أهم المواضيع الذي يلقي العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي فهو يعتبر حجر الزاوية لأية خطة تنمية، فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف والعكس صحيح، ولذلك فإن تحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه السياسات اللازمة لزيادة الإنفاق العام تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدراً كبيراً من الأهمية والدراسة في الدول العربية عامة والجزائر بالخصوص، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لكثير من الدول استطاعت من خلالها الوصول إلى الصفوف الأولى من التقدم والازدهار ويمكن الاستدلال على ذلك بتجارب بعض الدول مثل الهند، كوريا الجنوبية وتايوان التي استطاعت أن تحقق زيادة في ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعاً من تلك التي تحققت في كل الدول الأخرى، لذلك فلقد جاء الوقت لكي تأخذ الجزائر والدول العربية بأسباب التقدم، وتعمل على تنشيط جهودها الذاتية، وذلك لبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة.

## نتائج الدراسة:

\* لقد مرت أغلب إدارة اقتصاديات عينة الدراسة بتطورات عديدة وكان من الطبيعي أن تنعكس على السياسات الاقتصادية المتبعة، فمن اقتصاد موجه لا يستخدم أسعار السوق إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدول قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد إلى جانب القطاع الخاص الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي، ولقد انعكس ذلك على أهداف السياسة المالية والنقدية وأدواتها.

\* تأثير معدل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة جيد وهذا ما تأكد لنا في الدراسة القياسية.

\* وجود ارتباط قوي بين رأس المال البشري وحصة الفرد من الناتج المحلي، الأمر الذي يدل على أهمية رأس المال البشري في تحفيز النمو في الدول العربية.

\* يؤثر كل من عاملي رأس المال المادي الثابت والإنفاق العام إيجابيا في تحديد النمو في دول عينة الدراسة.

\* إن كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي الثابت ومعدل الإنفاق العام تؤثر في الحد الثابت للنموذج، معنى ذلك أن التقدم التكنولوجي في دول الدراسة يعود إلى متغيرات الدراسة.

\* رغم أهمية عامل رأس المال الثابت في الأداء الاقتصادي، إلا أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أثره الضعيف مقارنة برأس المال البشري لهذا العامل الإنتاجي، والسبب في ذلك يعود إلى أن الدول العربية تعتمد في مصادرها للنمو الاقتصادي على مواردها الطبيعية بالدرجة الأولى كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية وقطاع السياحة، الأمر الذي يؤثر سلبا في تنمية وتنويع صادراتها.

## الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> تعد السياسة المالية بشكل عام أداة للتغلب على التقلبات قصيرة الأجل في مستوى الناتج والتشغيل، فمن خلال تعديل مستوى الإنفاق العام والضرائب، يمكن تغيير مستوى الطلب الكلي لدفع الاقتصاد نحو الناتج المحتمل.

<sup>2</sup> إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص 04، مارس 2014.

<sup>3</sup> Albatal Abdullah, **The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia**, King Saud University, Vol. 12, Admin. Sci, 2000, pp173-191.

<sup>4</sup> الطاهرة السيد محمد حمية، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص 77.

<sup>5</sup> الحاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الأول، 2011، ص 3.

<sup>6</sup> صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 2.

<sup>7</sup> عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995-2013، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول، العدد 03، 2015، ص 156.

<sup>8</sup> كريم سالم حسين الغالي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010: تحليلي قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة - العدد الخامس والعشرون، العراق، 2015، ص 37.

<sup>9</sup> خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أحمد بوقرة؛ بومرداس - الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006، ص4.

<sup>10</sup> فاتح ساحل ولطفي شعباني، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أحمد بوقرة؛ بومرداس - الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006، ص4.

\* أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في قانون المالية لسنة 2000 وظيفته تغطية العجز الذي يرد على الميزانية ويمول من الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل والسعر المرجعي للميزانية السنوية.

<sup>11</sup> http : // www.onislam.net / arabic / nama / news / (27/12/2016) تحت عنوان: الاقتصاد المغربي ينتظر معجزة.

<sup>12</sup> http://www.connecte.com.tn/ titre: Politiques d'amélioration de la compétitivité de l'économie tunisienne( 22/01/2017) .

<sup>13</sup> بيانات البنك العالمي.

<sup>14</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية ( حالة مصر)، المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة، التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص 12، والاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا، المغرب، ماي، 2003، ص 06.

<sup>15</sup> بيت الاستثمار العالمي جلوليل، الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية، مصر، فيفري 2009، ص 01. والبنك الدولي والبنك المركزي المصري، التقرير السنوي - أعداد متفرقة - 2002 - 2010. وتقرير صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص 286. هبة حندوسة، تحليل الموقف "التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، 2010، ص 27.

<sup>16</sup> هبة حندوسة، تحليل الموقف "التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر"، 2010، ص 27.

<sup>17</sup> البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ( 2010 - 2011 )، ص 7 و( 2011 - 2012 )، ص 70 و( 2012 - 2013 ) ص 75، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 25 وبيانات البنك الدولي والبنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والخمسون العدد 01 والمجلد الثاني والخمسون العدد 1 والمجلد الثالث والخمسون العدد 01 ومعطيات صندوق النقد العربي، 2015، ص 29.

<sup>18</sup> كل المعطيات المستخدمة من: وزراء الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية - حقائق وأرقام-، الإصدار الثالث والعشرون، 2006، ص 12-16.

<sup>19</sup> إبراهيم بن محمد الزين، المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "مركز الدراسات والبحوث"، الرياض، (1433هـ/2012م)، ص 33.

<sup>20</sup> بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" دراسة قياسية للفترة ( 1970م - 2000م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004، ص 73.

<sup>21</sup> DATABASE, World Development Indicators(WDI) of the World bank.

<sup>22</sup> William Greene, Traduction de la 5<sup>ème</sup> édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, économétrie, édition française dirigée par Didier Schlachter , IEP Paris, Université Paris II, 2005, page 277.

## علاقات تنفيذ المراجعة الداخلية و تعزيز قبولها من طرف الأشخاص

### الذين تخضع أعمالهم للمراجعة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج أجهزة القياس والمراقبة بالعلمة " E.N.A.M.C "

نجد تريش

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 01



#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الطرق والأساليب والعوامل الممكنة إتباعها للتأثير على اتجاهات أفراد المؤسسة و تعزيز قبولهم لوظيفة المراجعة الداخلية و نحو من يقوم بها من خلال دراسة مختلف الجوانب لعلاقات تنفيذ هذه العملية للتغلب على المعوقات التي قد تعترض المراجعين الداخليين أثناء تأدية مهامهم، كما أعد استبيان وجه إلى الموظفين الذين تخضع أعمالهم للمراجعة بالمؤسسة الوطنية لإنتاج أجهزة القياس و المراقبة

**الكلمات الدالة:** المراجعة الداخلية، كفاءة المراجعين الداخليين، علاقات تنفيذ المراجعة الداخلية

#### Abstract:

This study aims at shedding the lights on the methods, the ways as well as the factors that may be employed to impress the employees' tendencies and to promote their acceptance and distribution of the task of internal audit through a study of a various aspects and all what have a relation to this operation in order to overcome the obstacles that may impede the internal auditors to perform their duties. To achieve these objectives, a survey was elaborated and sent to the staff whose concerns are credited in the National Firm Of The Production Of The measuring And Control Apparatus.

**Keywords:** Internal audit, efficiency of internal auditors, Implementation of internal audit relations.

## تمهيد:

تُعد المراجعة الداخلية وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة لفحص ومراجعة كافة أنشطتها كخدمة لأهداف هذه المؤسسة، وذلك عن طريق تزويد مختلف أعضاء المؤسسة بالمعلومات والتقييمات والتحليلات والتوصيات التي تعينهم على تحمل مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.

وفي الواقع، فإن مهمة المراجع الداخلي تُعد من المهام الصعبة، ذلك لأنه يجب عليه أن ينجح في إنجاز المتطلبات الفنية لوظيفة المراجعة الداخلية، وفي نفس الوقت عليه أن يوفق بين اتجاهات متضادة ويوازي بين متطلبات سلوكية متعارضة في طبيعتها، وخصوصاً في داخل التنظيمات التي لا تخلو من الصراعات المختلفة ضمن إطار معقد من التفاعلات والعلاقات الإنسانية. ولذلك فإن نجاح المراجع الداخلي في تأدية واجباته لا يتوقف على مهاراته الفنية وإلمامه الجيد بجميع الجوانب الإجرائية لوظيفة المراجعة الداخلية فقط، وإنما يجب عليه فضلاً عن ذلك أن يبرع أيضاً في مهارات أخرى تنتسب إلى المفاهيم السلوكية البحتة.

فالجوانب السلوكية تتعلق بالتأثيرات النفسية التي تترتب على عملية المراجعة الداخلية أو الآثار السلوكية التي تتولد عن تصرفات المراجعين الداخليين أثناء إعداد وتنفيذ مراجعاتهم، وما ينشأ منها عن توصياتهم، والتي تنعكس بالتالي على اتجاهات ومواقف فئات مختلفة داخل التنظيم وخارجه تجاه المراجع والمراجعة الداخلية.

إن جهات عديدة داخل المؤسسة تتأثر بنتائج البرامج التي ينفذها فريق المراجعة الداخلية، تنعكس هذه الأخيرة على سلوك وتصرفات المتأثرين بها، ولعل أكثر الجهات تأثراً من الناحية السلوكية هم الأشخاص الذين تخضع أعمالهم للمراجعة، الإدارة العليا، المراجعون الداخليون أنفسهم، والمراجعون الخارجيون كذلك.

وقد تنشأ عن تلك التأثيرات علاقات متبادلة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومن يقوم بها من جهة، والأفراد الآخرون من جهة أخرى، ويتوقف نجاح المراجعة الداخلية في معظم الأحيان على نوعية تلك العلاقات، وعلى مدى إيجابيتها. و مما سبق يمكن استخلاص سؤال الإشكالية الرئيسي:

ما هي العوامل التي تؤثر على تعزيز قبول المراجعة الداخلية في المؤسسة و كيف أن تلك العلاقات تؤثر على كفاءة ومقدرة المراجع الداخلي؟

و ينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الشروط الواجب توافرها لإيجاد علاقة تعاون إيجابية بين المراجع الداخلي والأفراد محل المراجعة ؟
- ما الأسباب المؤدية إلى نشوء الصراع بين المراجع الداخلي والأفراد محل المراجعة ؟
- ما أهمية علاقة التعاون بين المراجع الداخلي والأفراد محل المراجعة ؟
- كيف يمكن للمراجع الداخلي أن يحقق علاقات عمل أكثر تعاوناً مع الأفراد محل المراجعة ؟
- هل يؤثر سلوك، كفاءة، عمر و جنس، شخصية، خبرة و مؤهلات المراجع الداخلي على قبوله من طرف الأشخاص الذين تخضع أعمالهم لمراجعاته؟



➤ هل تؤثر سرعة الانجاز ، اكتشافات و دعم الإدارة العليا للمراجع الداخلي على قبوله من طرف الأشخاص الذين تخضع أعمالهم لمراجعتها ؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

\* لا توجد علاقة تعاونية بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة و بينه وبين الإدارة العليا.

\* إن الصفات الشخصية للمراجع الداخلي ليس لها أي تأثير على عمل المراجع ولا على تعزيز قبوله من طرف الأشخاص الذين تخضع أعمالهم للمراجعة.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

\* تسليط الضوء على الطرق و الأساليب و العوامل التي يمكن عن طريق إتباعها التأثير على اتجاهات أفراد المؤسسة.

\* تعزيز قبول أفراد المؤسسة لوظيفة المراجعة الداخلية و نحو من يقوم بها من خلال دراسة مختلف الجوانب لعلاقات تنفيذ هذه العملية للتغلب على المعوقات التي قد تعترض المراجعين

\* دراسة مختلف العلاقات التي تربط المراجع الداخلي مع الافراد المتعاملين معه و ما يجب أن يكون فيه من صفات من اجل تعزيز قبوله من طرف الأشخاص الذين تخضع أعمالهم للمراجعة.

**للقيام بمتطلبات هذه الدراسة نتبع المحاور التالية:**

**أولاً:** إمكانية وجود علاقة تعاونية بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة.

**ثانياً:** علاقة المراجع الداخلي بالمراجع الخارجي .

**ثالثاً:** علاقة المراجع الداخلي مع الإدارة.

**رابعاً:** صفات المراجع الداخلي الشخصية.

**خامساً:** الاعتراف بالمدققين الداخليين وتعزيز قبولهم.

**سادساً:** دراسة ميدانية من اجل تحديد العوامل التي تؤثر على تعزيز قبول المراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية لإنتاج أجهزة القياس و المراقبة بالعلمة .

**أولاً:** إمكانية وجود علاقة تعاونية بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة

يعد التعاون أحد المظاهر الإيجابية للتفاعل الاجتماعي داخل المؤسسة، ويعد من المطالب الأساسية التي تنادي بها الإدارة العليا(المؤسسة الام سونلغاز والتي تحاول المؤسسة المعنية بالدراسة تطبيقها) و تسعى إلى الوصول لتحقيقه بين جميع أفراد المؤسسة، لذا فإن التعاون بين المراجع الداخلي والأفراد الذين تخضع أعمالهم للمراجعة يعد أحد المتطلبات الأساسية في هذا الاتجاه، فالمراجع لا يتمكن بسهولة من الوصول إلى أهدافه وتقييماته للعمليات بدون تضافر جهود وتعاون العديد من الأشخاص الذين يقومون بهذه العمليات .

و بالتالي فان دراسة العلاقة التعاونية وإمكانية وجود هذه الأخيرة بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة، وبالتالي إبراز أهمية وجود مثل هذه العلاقة.

إن اختلاف وجهات النظر بين المراجع الداخلي والشخص الذي تخضع أعماله للمراجعة قد يكون راجعا إلى طبيعة أعمالهما والأدوار المسندة إلى كل منهما داخل المؤسسة، ووجود مثل هذا الاختلاف لا يعد أمرا مرغوبا فيه دائما، بل على العكس فربما يكون وجوده مفيدا لزيادة فعالية المراجعة الداخلية.

فاختلاف وجهات النظر هذه قد تدفع المراجع الداخلي إلى المزيد من البحث عن أسباب حدوث الانحرافات أو الأخطاء، وهذا من شأنه أن يوصله إلى حقائق كان من غير الممكن أن يصل إليها لولا اختلافه مع الشخص الخاضع للمراجعة، ولا شك أن الحقائق تزيد من موضوعية المراجعة الداخلية وتدعم أهميتها في نظر أفراد المؤسسة.<sup>(1)</sup>

وفي الواقع فإن المراجع الداخلي يستطيع أن يتعامل مع الأشخاص الخاضعين لمراجعته على أساس علاقة تفاعلية إيجابية، وذلك إذا تمكن أولا من اكتساب احترامهم واقتنعوا بأنه يستطيع مساعدتهم في حل مشاكلهم وتحسين عملياتهم دون أن يتعرضوا للمساءلة أو توجيه اللوم إليهم.<sup>(2)</sup>

أن في مثل هذه الحالة الإيجابية يمكن للأشخاص الخاضعين للمراجعة أن يفصحوا عن كل ما يعرفونه حول عملياتهم أمام المراجع الداخلي بثقة واطمئنان.

#### أ/ أهمية التعاون بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة

يعد التعاون بين المراجع الداخلي والشخص الخاضع للمراجعة عاملا هاما في إنجاح عملية المراجعة الداخلية في أغلب الحالات<sup>(3)</sup>، ويمكن إبراز أهمية هذه العلاقة التعاونية من خلال التالي:

- من غير المعقول أن يكون المراجع الداخلي ملما بجميع الجوانب الفنية للعمليات والأنشطة التي يراجعها، وبالتالي فإن عمله لا يكون كاملا، بمعنى يكون عمله ناقصا إذا لم يتلق المعلومات الدقيقة عن الأمور أو الجوانب السابقة الذكر من الأشخاص الذين يقومون بها أو يشرفون عليها. فابسط الطرق لجميع المعلومات هو إجراء مقابلات مباشرة مع جميع أفراد المستويات الإدارية وإجراء حوارات في شكل أسئلة عن كيفية تنفيذهم لمهام أعمالهم.<sup>(4)</sup>

ولن يتمكن المراجع الداخلي من الحصول على معلومات حقيقية إذا كان لدى من يسأله عنها شعور بعدم الثقة في المراجعين، وعدم الاطمئنان إليهم، أو إذا كان لديه أدنى شك بأن مثل هذه المعلومات من الممكن أن تستخدم ضده في المستقبل.<sup>(5)</sup>

- إن الأشخاص الخاضعين للمراجعة إذا كانوا مقتنعين بأن المراجع الداخلي هو محل التعاون معهم، وبالتالي سوف يقومون بإخبار المراجع الداخلي بنقاط الضعف الموجودة في العمليات أو في المؤسسة ككل، وذلك بسبب الممارسة اليومية والخبرة.<sup>(6)</sup>

- إن المراجع الداخلي إذا ما شعر بتعاون الأشخاص الخاضعين للمراجعة معه، يجعله ذلك يشعر بأنه ينتمي إلى أفراد المؤسسة، وهذا الشعور سيدفعه إلى تقديم مساعدات تساهم في تسهيل تأدية واجبات الأشخاص الخاضعين للمراجعة.<sup>(7)</sup>

- تساعد علاقة التعاون على زيادة قبول الأشخاص الخاضعين للمراجعة لعملية المراجعة في حد ذاتها. وقبول من يقوم بها كذلك، حيث إن هذا القبول يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق حالة من الاستعداد النفسي لدى الشخص الخاضع للمراجعة لقبول توصيات المراجع الداخلي ، وعدم الاعتراض على نتائج مراجعته<sup>(8)</sup>.

يمكن القول أن التعاون بين المراجع الداخلي والأشخاص الخاضعين للمراجعة والتفاهم الكلي بينهما يعد أمرا بالغ الأهمية، فبدون هذا التعاون لن يتمكن المراجع من الوصول إلى نتائج حقيقية وفعالة، ولن يتوصل كذلك إلى إحداث التغييرات اللازمة التي ينبغي أن تترتب عن تلك النتائج والتوصيات.

### ب/ علاقة التضارب بين المراجعة الداخلية والأفراد الخاضعين للمراجعة

نتيجة لقيام المراجع بأعماله المحددة داخل المؤسسة، قد تنشأ بينه وبين الشخص الذي يراجع أعماله علاقة غير إيجابية، وربما تصل تلك العلاقة في كثير من الأحيان إلى درجة التضارب<sup>(9)</sup>.

فإذا ما تصور الشخص الذي يخضع للمراجعة بأن المراجع يسعى إلى اصطيد أخطائه، والتقارير عن سوء تصرفاته إلى الإدارة العليا، فإن شعور هذا الشخص سوف يكون غير ودي نحو المراجع الداخلي ، وفي هذه الحالة فإن ذلك الشخص سوف يتخذ موقفا عدائيا نحو المراجع، وربما تكون نتيجة هذا الاتجاه رفض الشخص الخاضع للمراجعة تعاونه مع المراجع الداخلي ، وفي كثير من الحالات تهرب الشخص من أن تخضع أعماله لأية مراجعة أو تقييم مهما كانت الغاية من عملية المراجعة<sup>(10)</sup>.

إن مثل هذه العلاقة السلبية يمكن أن تتولد عن عدة عوامل، سوف نتناولها ضمن ثلاثة نقاط وهي:

### 1- التضارب الكامن في طبيعة دور المراجع الداخلي

إن المراجع الداخلي شخص يؤدي دورا داخل المؤسسة، والمتوقع من المراجع الداخلي في الوقت الحالي الكثير، فإن ذلك يلزمه بذل المزيد من الجهود ليحافظ على حقه في الدور المسند إليه<sup>(11)</sup> هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي على المراجع الداخلي أن يدخل في عملية تفاوض مع بقية المجموعات التنفيذية والاستشارية لتحديد دور كل شخص منهم.

كما ينبغي على المراجع الداخلي أن يدرك أن عمله يتمثل في إبداء النصيحة الاستشارية، وليس إصدار الأوامر، وأن نتائج عمله تباع إلى الآخرين ولا تفرض عليهم، ولذلك فإن دور المراجع الداخلي في أية مؤسسة يعد دورا استشاريا واقتراحاته غير ملزمة<sup>(12)</sup>.

وتقوم طبيعة الدور الاستشاري على أساس الرضا وقبول هذا الدور، ولا تستند على الإكراه كأساس للعمل أو تنفيذ هذا الدور من خلال التأثير على الآخرين، فالعمل بالإكراه سوف يؤدي إلى تعطيل مهام المراجعة<sup>(13)</sup>.

### 2- صورة المراجع الداخلي

تعانى صورة المراجع الداخلي كثيرا، فتكونت لدى معظم الأشخاص الذين تخضع أعمالهم لمراجعته فكرة أنه طرف خارجي غريب عنهم، يقوم بكشف الأخطاء والانحرافات، وأنه كذلك يهمل المشاعر الإنسانية ولا يهتم إلا بالمنطق<sup>(14)</sup>.

وفي الواقع فإن للمراجع الداخلي ثلاثة صور ينظر إليه من خلالها وهي:

1- الصورة التي يكونها الآخرون له.

2- الصورة التي يكونها المراجع الداخلي لنفسه.

3- الصورة الحقيقية للمراجع الداخلي .

وأي اختلاف بين هذه الصور يؤدي -غالباً- إلى إحداث مشاعر سلبية نحو المراجع الداخلي ، وتنتج عن هذا في النهاية رفض الأشخاص الخاضعين للمراجعة المساعدة في إنجاح مهمته ، فالمراجع الداخلي رغم محاولاته العديدة التي يبذلها يظهر بصورة الخبير أو المستشار، فإن طبيعة دوره نفسها تجعله يبدو كأحد رجال الشرطة.<sup>(15)</sup>

ولا شك أن الدلالات السلبية لكلمة " الرقابة" تقوى الدلالات السلبية لكلمة "المراجعة" وتزيد من صعوبة الحصول على التأييد التام لجهود المراجعين الداخليين من قبل الأشخاص الخاضعين للمراجعة<sup>(16)</sup>، فالرقابة بالنسبة للأفراد قد لا تكون عملية محببة إلى أنفسهم<sup>(17)</sup>.

وفي الواقع، فإن طبيعة عمل المراجع الداخلي لا تساعد في التخلص من الصورة المنسوبة إليه على أنه رجل يقوم بنقل كل الأخطاء والمعلومات إلى الإدارة ، فهناك العديد من المؤشرات التي تجعل معظم أفراد المؤسسة لا يقتنعون بجديّة دوره الاستشاري، ومن هذه المؤشرات ما يلي:<sup>(18)</sup>

1- دورة تقارير المراجعة الداخلية من المراجعين الداخليين إلى الإدارة العليا وبالعكس.

2- خط الاتصال المفتوح والتقرير المباشر إلى المدير العام.

3- حق المراجع الداخلي في القيام بأية مراجعة وفي أي وقت يشاء.

4- حرية المراجع الداخلي في مراجعة وتقييم سجلات وأعمال الأفراد وفي جميع الأوقات التي يختارها.

#### أ/ خوف الشخص الخاضع للمراجعة من العقوبة

التقرير النهائي لأعمال المراجعة الداخلية عبارة عن ملخص مكتوب تنقل فيه جميع الملاحظات والمقترحات وتوصيات المراجع الداخلي إلى الإدارة العليا، ولا شك أنه يتضمن الأخطاء والانحرافات إن وجدت، وكذلك أسباب حدوثها، وبالتالي فالمؤسسة تستخدم تلك التقارير كأساس لمسائلة المديرين، أو توقيع العقوبة عليهم، وهنا تنشأ حالة الخوف لدى الأفراد الذين روجت أعمالهم.<sup>(19)</sup>

#### ب/ خوف الشخص الخاضع للمراجعة من التغيير

إن خوف الشخص الخاضع للمراجعة من التغييرات التي قد تحدث أو تترتب عن نتائج المراجعة أو توصيات المراجع الداخلي له مبرراته السلوكية، فأى تغيير في ممارسات هذا الشخص قد يتطلب منه تغيير في سلوكه العادي، قد يحاول الشخص المطالب بالتغيير إلى شخص ذي نشاط عدواني ضد محدث التغيير أو المتسبب فيه، وبالتأكيد إذا ما حدث التغيير سوف يوجهون الاتهام الأول والأخير للمراجع الداخلي.<sup>(20)</sup>

بمعنى أن يُنظر إلى المراجع الداخلي على أنه دافع إلى التغيير أو مخفز له، وبالتالي فإن مقاومتهم لهذه المطالبة قد تتجه إلى مقاومة دور المراجع الداخلي.<sup>(21)</sup>

### ج/ سلوك المراجعين أثناء تنفيذ عملية المراجعة الداخلية

إن نسبة كبيرة من الانطباعات الشخصية عن المراجع الداخلي تتكون لدى أفراد المؤسسة خلال فترة خضوع أعمالهم للمراجعة الداخلية، كما أن معظم اتجاهات هؤلاء الأفراد ومواقفهم من المراجع الداخلي تتغير وفقاً لسلوك المراجعين وتصرفاتهم الظاهرة أثناء فترة المراجعة.

فالمراجعون الذين يضعون أنفسهم في مركز القوة على الأشخاص الخاضعين للمراجعة، ويستبدون في استعمال الصلاحيات الممنوحة لهم، يمكنهم بسهولة إفساد العلاقة التي تربطهم مع من يتعاملون معهم. ويؤدي سلوكهم هذا إلى إحداث حالة من التضارب في تلك العلاقات وفي أقرب الأوقات.<sup>(22)</sup>

وقد تزداد حدة تؤثر العلاقة بين المراجعين الداخليين والأشخاص الخاضعين للمراجعة لتصرفات البعض منهم، والذين يحاولون باستمرار إثبات نجاحهم من خلال إظهار عجز الخاضعين للمراجعة، فهم يقومون بتوجيه الانتقادات السلبية دون التقدم بمقترحات تساعد على معالجة الأوضاع الخاطئة إن وجدت.<sup>(23)</sup>

وعلى الرغم من اعتراف مختلف الباحثين في مجال المراجعة بأن العنصر الإنساني أصبح عنصراً مهماً وهاماً في نجاح مهمة المراجعة الداخلية، فالاعتبارات والمفاهيم السلوكية أصبحت محالاً بالغ الأهمية، الأمر الذي جعل العديد للمطالبة بتدريسها ضمن مقررات المحاسبة والمراجعة بشكل جوهري.<sup>(24)</sup>

### ثانياً: علاقة المراجع الداخلي مع الإدارة

إن الإدارة العليا هي التي تحدد نطاق المراجعة الداخلية وحدود مسؤولياتها، وسياساتها، كما أن عليها أن تعتبر المراجعين الداخليين بمثابة عينيه وضميرها اليقظين، لذلك يطلب من المراجعين الداخليين المحافظة دائماً على الأمانة، والاستقامة الشخصية والحرص على اليقظة والموضوعية، والعمل على تنمية قدراتهم الفنية، وحتى اشتراكهم في حل المشاكل الإدارية.<sup>(25)</sup> أو قد تضطر للتعاقد مع أطراف خارجية بغية طلب الخدمات التقييمية وهذا قد يؤدي إلى اهتزاز صورة المراجع الداخلية في أعين المراجعين الداخليين في حد ذاتهم، وكذلك اهتزازها في أعين باقي أفراد المؤسسة.<sup>(26)</sup>

### \* العلاقات الوظيفية داخل وحدة المراجعة الداخلية

يعد النجاح في إنجاز العمل على الوجه الصحيح من الأمور التي تهم الفرد العامل في أي مؤسسة، فهذا المطلب يعد من أعلى مستويات الأهمية لدى المراجعين الداخليين.

فمن خلال الأعمال المنفذة بنجاح يستطيع المراجعون اكتساب الشرعية كمتخصصين داخل مؤسستهم، وإذا ما سار جميع أعضاء المؤسسة من أدنى المستويات الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة وراء توصيات المراجعين الداخليين، واتخذوا قراراتهم بناء على نتائج المراجعة دون تردد، عندها فقط يمكن القول بأن المراجعين الداخليين قد تحملوا جميع مسؤولياتهم بأمانة، وقاموا بواجباتهم على أكمل وجه، وتحققت بذلك أهدافهم، ومنها تحقق أهداف المؤسسة ككل.<sup>(27)</sup>

كما يستطيع مدير إدارة المراجعة الداخلية المساهمة في إنجاز عمل أو مهمة فريق المراجعة الداخلية من خلال تعزيز وجودهم ومساندتهم على التمسك بوجهات نظرهم.<sup>(28)</sup>

### ثالثاً: علاقة المراجع الداخلي بالمراجع الخارجي

#### 1: أساس العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

يقوم المراجع الخارجي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة بهدف تكوين رأى فنى محايد عن كفايته الإنتاجية، بقصد تحديد مدى إجراءات المراجعة الاختبارية التي سيقوم بها. (29)

وبما أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بأعمال تعد جزءاً هاماً من نظام الرقابة الكلى للمؤسسة، وبالتالي فالمراجع الخارجي يقوم بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية لتحديد مستوى اختباراته وإجراءات مراجعته، وبالتالي فالمراجع الخارجي يقيم ما يلي: (30)

أ - درجة استقلالية المراجع الداخلي عن مسؤولي الوظائف التي يقوم بمراجعتها.

ب - عدد الموظفين المؤهلين و ذوي الخبرة المستخدمين في إدارة المراجعة الداخلية.

لكن مهما بلغت كفاية وفعالية المراجعة الداخلية في أي مؤسسة، فإنها لا تعد بديلاً عن المراجعة التي ينبغي أن يقوم بها المراجع الخارجي، وذلك لأن كلا من المراجع الداخلي والخارجي له أهداف مختلفة وخدمات متميزة. (31)

#### 2: علاقة التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

لا ينبغي أن يرفض فريق المراجعة الداخلية التعاون مع فريق المراجعة الخارجية، وذلك من أجل رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية بغرض زيادة أو رفع فعالية النظام الكلى للمراجعة (المراجعة الداخلية والخارجية). (32)

ومما لاشك فيه أن أدوار المراجعين الداخليين تختلف كثيراً عن أدوار المراجعين الخارجيين (33) وعلى الرغم من ذلك، فإنه تبقى هناك علاقة تفاعل متبادلة بينهما، ومن الممكن تنسيق هذه العلاقة بهدف زيادة التعاون بينهما. (34)

غير أن الباحث Page ركز على المساعدة التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي للمراجع الداخلي، وقد صنفها في نوعين أساسيين وهما: (35)

**الصنف الأول:** يقوم المراجع الخارجي بتقييم موضوعي غير متحيز لنظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإنه يستطيع تقديم توصيات من شأنها أن تساعد دراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية.

**الصنف الثاني:** نتيجة لقيام المراجع الخارجي بتقييماته في مؤسسات مختلفة تتكون لديه الخبرة الكافية والعالية والمعرفة الواسعة بنظم الرقابة الداخلية، وبالتالي يستطيع تقديم التحليلات والتقييمات والتوصيات التي تساهم في تحسين عمليات المؤسسة، وبالتالي تساعد هذه الأخيرة في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية.

إن الباحث Page ركز على المساعدات التي تقدمها المراجعة الخارجية لنظيرتها المراجعة الداخلية؛ لأن Page أصلاً مراجع خارجي، والدليل على ذلك أن الباحث Ferrier وهو مراجع داخلي يعتقد عكس ما يراه Page، فينظر إلى مفهوم العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي على أنها علاقة منفعة متبادلة، وأكثر من ذلك على أنها علاقة تقييم متبادلة ويصورها على النحو التالي: (36)

وفي ظل هذا المفهوم للعلاقة فإن Ferrier يرى بأنه يمكن للمراجع الداخلي أن يقيم أعمال المراجع الخارجي ويقدم رأيه فيها إلى لجنة المراجع أو الإدارة العليا، فالمراجع مَعْنَى كذلك بعملية تقييم أعمال المراجع الخارجي كجزء من معرفة فعالية التكاليف التي تتحملها مؤسسته مقابل الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي كخبير أو مستشار من خارج المؤسسة. (37)

### 3: استخلاص العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

إن العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي سوف تنعكس بالتأكيد على عملية المراجع ككل، فالعلاقة المثلى سوف تؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية واقتصادية عملية المراجعة، أما العلاقة غير الجيدة قد تؤدي إلى ازدواج العمل وزيادة تكلفة عملية المراجعة، وقد حدد أربعة مستويات للعلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وهي: (38)

**المستوى الأول: التعايش Coexistence - المستوى الثاني: التنسيق Coordination**

**المستوى الثالث: التكامل Integration - المستوى الرابع: الشراكة Partnering**

وحتى يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية بهذا المستوى، لا بد أن تحقق له وظيفة المراجعة الداخلية الاعتمادية Reliable، حيث أشارت Brune إلى بعض المميزات التي حددها بعض المراجعين الخارجيين من ثلاثة من أشهر مكاتب المراجعة، ومن وجهة نظرهم للاعتمادية Reliability على وظيفة المراجعة الداخلية وهي: (39)

- هيئة مؤهلة Competent Staff.

- استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية Independence of Internal Audit Fonction.

ومن المفيد لأداء عملية مراجعة بجودة عالية تحقيق درجة عالية من الثقة والاعتمادية بين كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كأفراد Individuals، وهو أمر متعلق بالجوانب السلوكية لهؤلاء الأفراد، حيث يرى ECIIA (40) بأن العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي هي علاقة بين أشخاص، مدير المراجعة الداخلي وشريك المراجعة من مكتب المراجع الخارجي،

### رابعاً: صفات المراجع الداخلي الشخصية:

إن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية تتوقف على توفر بعض الصفات والقدرات الشخصية للقائمين على تنفيذ برامجهم، فالمراجع الداخلي الناجح هو الذي يضمن نجاح وفعالية مراجعته، و المراجع الداخلي الفاشل هو أقدر الناس على جعل عملياته بغضه ويزيد من أعدائها داخل التنظيم ويقلل من نتائجها الإيجابية، وعليه فإن وظيفة المراجعة الداخلية تتطلب نوعية من المراجعين تتوفر فيهم الصفات التالية (41):

1- الوعي الإداري. 2- الدافع الشخصي. 3- الحكمة وبعد النظر. 4 - القدرة الاتصالية:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون صبوراً جداً لأن الجزء الأكبر من عمله ذو طبيعة روتينية تدعو للملل.

كما يجب أن يكون كنوماً أميناً يحافظ على أسرار العمل التي يطلع عليها أثناء قيامه بواجباته ووظيفته.

ويكون سيد نفسه لا سلطان عليه غير ضميره، وأن يضع مصلحة عمله في مصلحته من حيث الأولوية<sup>(43)</sup>.

#### خامساً: الاعتراف بالمدققين الداخليين وتعزيز قبولهم:

إن وظيفة المراجع الداخلي تختلف عن أية وظيفة أخرى داخل المشروعات أو منظمات الأعمال من حيث طبيعتها، كما أنها تختلف أيضاً عن طبيعة مهنة المراجع الخارجي، وهذا الاختلاف يتطلب اعترافاً بها كوظيفة متميزة، على اعتبار أن المراجعين الداخليين ليسوا تابعين إلى إحدى المهن الأخرى، ويعود هذا التمييز إلى أن للمراجعة الداخلية أهدافاً ومجالات ونتائج وعملاء ومهارات مختلفة عن كل ما يلاحظها في الوظائف أو المهن الأخرى.

#### ويؤيد هذا الاتجاه سوير (Sawyer) حيث يقول:

- " نحن - المراجعون الداخليون - لسنا أحسن ولا أسوأ من أحد، ولكننا فقط مختلفون عن الآخرين، فوظيفتنا ليست فرعاً من المحاسبة العامة أو فرعاً من المحاسبة الإدارية، أو فرعاً من الهندسة الصناعية، أو فرعاً من تحليل النظم، نحن فقط مراجعون داخليين " .

لذلك فإن (Sawyer)<sup>(44)</sup> يطلب من المدققين الداخليين السعي إلى اكتساب اعتراف الآخرين بالتدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة متميزة.

أما هارمير (Harmeyer)<sup>(45)</sup> فيطالب بأكثر من الاعتراف، حيث يقول:

- " يجب علينا كمدققين ألا نكتفي بمجرد الاعتراف، بل يجب علينا أن نسعى إلى القبول " .

والقبول اعتراف غير رسمي ولكنه ذاتي يحدث دون ضغوط خارجية ينطوي على الاقتناع أكثر من الإكراه ويؤدي غالباً إلى اتخاذ مواقف إيجابية تجاه الموضوع أو الشخص المقبول. وهذا القبول هو الذي يجب على المدققين الداخليين أن يسعوا من أجل الوصول إليه كهدف نهائي الذي يقبلون أدوارهم، ولا شك أن التعاون يثمر دائماً نتائج إيجابية أكثر من التنافر<sup>(46)</sup>.

#### سادساً: دراسة ميدانية من أجل تحديد العوامل التي تؤثر على تعزيز قبول المراجعة الداخلية في المؤسسة الوطنية لإنتاج أجهزة القياس و المراقبة بالعلمة و كيف أن تلك العلاقات تؤثر على كفاءة ومقدرة المراجع الداخلي

تم توزيع قائمة استقصاء على جميع أفراد العينة، وقد طلب منهم الإجابة عليها ثم إعادة إلى الباحثة، وقد تمت الإجابة عليها فعلاً من قبل أفراد العينة المختارة، حيث الدراسة الأولية احتوت على 20 سؤالاً، كان الغرض منها هو:

\* تعزيز قبول المراجعة الداخلية في المؤسسة E.N.A.M.C حيث كان عدد حجم العينة المعنية بالدراسة بالمرحلة الأولى يمثلون نسبة (56%) من إجمالي عدد العمال بالمؤسسة و المحدد ب 800 عامل)

وهم الموظفين الذين تخضع أعمالهم للمراجعة و الوقوف على العلاقة التي تربطهم بالمراجع الداخلي

#### استبيان الدراسة الميدانية:

هذا الجزء من الاستبيان هو من أجل: " رأي كل موظف في وظيفة المراجعة الداخلية وتعزيز قبولها في المؤسسة الوطنية لإنتاج أجهزة القياس والمراقبة " . ولأفضل تعريف بالمؤسسة محل الدراسة نعرض البطاقة التعريفية التالية:



تحليل البيانات: أساليب تحليل البيانات: باستخدام التحليل الوصفي الإحصائي للبيانات.

\* المتغير التابع: - أهمية المراجعة الداخلية ومدى قبولها:

تبين أن نسبة من اختار الإجابات الإيجابية تفاوتت من سؤال إلى آخر، فتراوح بين 58% و 99%، وبشكل عام كانت نسبة الإجابات الإيجابية أكثر من 85%، وهذا يشير إلى قبول مفهوم المراجعة الداخلية والتأكيد على أهميتها وضرورتها.

وعليه نقول بأن وجود وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة أمر في غاية الأهمية، نظرًا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في مساهمتها في منع وقوع الأخطاء واكتشاف حوادث التلاعب والاختلاس والتزوير، أما بالنسبة للأسئلة الخاصة بضرورة وجود مراجعين داخليين في المؤسسة، فقد بلغ متوسط الإجابات على هذا السؤال 4.737، كما أن 99% من الموظفين في عينة الدراسة يرون وجود مراجعين داخليين في مؤسستهم يعتبر ضروريًا جدًا.

\* أما بالنسبة للأسئلة الخاصة برؤية الموظفين للمراجع الداخلي فكان متوسط الإجابات 4.292، إذا أن 89% من الموظفين في عينة الدراسة يقابلون وجود المراجعين الداخليين في المؤسسة بارتياح كبير وكبير جدًا.

\* أما بالنسبة للأسئلة التي تخص المراجعة الداخلية وتزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة والضرورية، فقد بلغ متوسط الإجابات على هذه الأسئلة 3.772، إذا أن 69% من الموظفين في عينة الدراسة يعتقدون أن دور المراجع الداخلي في تزويد الشركة بالمعلومات كبير، كذلك وترى الباحثة أن المراجع الداخلي عندما يقوم بتدقيق كامل وشامل لمعاملات المؤسسة كلها وليس عن طريق العينات، فإن أمامه فرصة كبيرة للإطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة المختلفة، خاصة إذا إما كانت المراجعة مالية محاسبية وإدارية، حيث إن ارتباط المراجع الداخلي يكون عادة مع المدير العام للشركة، فإنه يطلع على سير العمل في مختلف الأقسام والدوائر، ويبين له كافة المخالفات التي ترتكب أو التجاوزات التي تتم، وبالتالي فإن المراجعة الداخلية تعتبر مصدرًا جيدًا وكبيرًا لتزويد الإدارة بالمعلومات.

\* أما بالنسبة للأسئلة المتعلقة بدور المراجعة الداخلية ودورها في مساعدة الشركة على حماية ممتلكاتها، فقد بلغ متوسط الإجابات 4.248، إذا أن 84% من الموظفين في عينة الدراسة يرون أن دور المراجعة الداخلية في مساعدة المؤسسة على حماية ممتلكاتها كبير جدًا.

وترى الباحثة أن المراجع الداخلي عندما يقوم بواجبه وبشكل جيد في منع التلاعبات والأخطاء والاختلاسات، وبالتالي فهو يعتبر الحارس الأمين الذي يحمي ممتلكات المؤسسة.

\* أما بالنسبة للأسئلة الخاصة بدور المراجع الداخلي في مراقبة صحة العمليات، فقد بلغ متوسط الإجابات على هذا السؤال 4.267، إذا أن 88% من الموظفين في عينة الدراسة يرون أن دور المراجع الداخلي في مساعدة المؤسسة لمراقبة صحة عملياتها هو دور كبير جدًا.

وبالتالي يمكن القول بأن المراجعة الداخلية دورها هو منع حدوث الخطأ قبل وقوعه، وبالتالي فالمراجعة الداخلية تصبح العين الساهرة على رقابة صحة العمليات.

وبين الجدول التالي درجة الإجابة (أهميتها) لكل سؤال من الأسئلة الموضحة أدناه:

جدول رقم 1: درجة الإجابة للأسئلة المتعلقة بأهمية المراجعة الداخلية ومدى قبولها

| الترتيب | موضوع السؤال                                        | موافق جداً % | موافق % | محايد % | أرفض % | أرفض جداً % |
|---------|-----------------------------------------------------|--------------|---------|---------|--------|-------------|
| 1       | ضرورة وجود مراجعين داخليين                          | 84.65        | 14.36   | 0.99    | -      | -           |
| 2       | اعتماد متزايد على المراجعة الداخلية                 | 33.66        | 43.16   | 10.89   | 8.42   | 3.47        |
| 3       | وجود مراجعين في الشركة                              | 43.16        | 45.05   | 8.42    | 2.97   | -           |
| 4       | دور المراجع الداخلي في حصول الشركة على معلومات      | 26.73        | 42.08   | 14.85   | 14.36  | 1.98        |
| 5       | عمل المراجع يؤدي إلى نتائج إيجابية                  | 32.67        | 57.92   | 4.95    | 1.49   | 2.97        |
| 6       | أهمية إعداد التقرير ودرجة الرضا عن المراجع الداخلي  | 44.06        | 43.08   | 9.40    | 2.97   | 0.49        |
| 7       | من الأفضل أن يكون في الشركة مصلحة المراجعة الداخلية | 74.75        | 4.94    | 18.32   | 0.99   | 0.99        |

ب - شخصية المراجع الداخلي:

إن الأسئلة التي تخص شخصية المراجع الداخلي وصفاته أثناء قيامه بمهام المراجعة فمتوسط الإجابات على تلك الأسئلة قد بلغ 3.787 حيث إن 585 % من الموظفين في عينة الدراسة يفضلون التعامل مع المراجع الداخلي الذي يتمتع بالشخصية الجادة، وأن 31 % منهم يفضلون التعامل مع المراجع الداخلي ذي الشخصية المرحية.

وترى الباحثة أن شخصية المراجع الداخلي تلعب دوراً هاماً في تعامله مع الآخرين، فالشخصية الجادة والمرحة والهزلية كل منها تعكس نظرة مختلفة للآخرين عن المراجعة الداخلية. فالمراجع ذو الشخصية الجادة يفرض احترامه على من يتعامل معهم.

ج - سلوك المراجع الداخلي:

إن المراجع الداخلي يتصرف في المواقف المختلفة في محاولة للتوفيق بين أفكاره ومشاعره المتنوعة، كذلك فإنه يسلك سلوكاً رشيداً في الاستجابة للتفاعل مع الموظفين، ففي كل مرة يتعرض المراجع الداخلي لمواجهة مع الموظفين، فإنه سيتعين بما لديه من اتجاهات محددة في اختيار نمط السلوك الملائم لذلك، فإن سلوك المراجع الداخلي في هذا المجال يعتبر من الأمور الهامة التي تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز قبول مفهوم المراجعة الداخلية، وبالتالي زيادة هذا القبول من الأشخاص الذين تخضع أعمالهم لمراجعة الداخلية.

وقد تبين من تحليل نتائج الاستبيان أن 84 % من الموظفين في عينة الدراسة يشعرون أن المراجع الداخلي طرف متعاون مع زملائه الآخرين، بينما لا يشعر 4 % منهم بذلك وقد بلغ متوسط الإجابات عن الأسئلة الخاصة بسلوك المراجع الداخلي 4.861.

ويرى 84 % من الموظفين أن المراجع الداخلي يتعامل مع الآخرين معاملة الحريص على أعمال المؤسسة، بينما يرى 3 % من الموظفين أنه يتعامل مع الآخرين معاملة الوفاء للأصدقاء، حيث إن المراجع في بعض الأحيان يكون في موقف حرج، فيما إذا اكتشف خطأ أو تلاعب من قبل أحد الموظفين الذين يعتبرون من أصدقائه المقربين، فهذا إما أن يقوم بواجبه ويكتب تقرير يؤدي فيه صديق، أو أن يتغاضى عن الخطأ ويرضى صديقه، كما يرى 9 % منهم بأنه يتعامل مع الآخرين معاملة فوقية، ويرى 3.5 % أنه يتعامل مع الآخرين معاملة انتهازية، ويرى 0.5 % أنه يتعامل مع الآخرين معاملة الابتزاز.

#### د - اكتشافات المراجع الداخلي:

إن الأخطاء التي يكتشفها المراجع الداخلي أثناء قيامه بواجبات وظيفته والطريقة التي يتبعها على سبيل معالجة هذه الأخطاء سوءاً بإبلاغ المسؤولين بوجود خطأ مرتكب من قبل أحد الموظفين، أو إبلاغ الموظف نفسه لتصحيح خطأه الذي ارتكبه، أو رفع تقرير رسمي حول الموضوع - تلعب دوراً هاماً في نظرة الموظفين للمراجع الداخلي في مدى قبول المراجعة الداخلية.

فكانت نسبة الإجابات 55% من طرف الموظفين الذين يرون أنه في حالة اكتشاف المراجع الداخلي للخطأ فإنه يفضل دائماً أو غالباً تصحيحه مع الموظف المختص بدلاً من رفع الأمر إلى المسؤولين. و 15% من إجابات عينة الدراسة يرون أن المراجع الداخلي يفضل رفع الأمر وإبلاغه للمسؤولين، و 30% منهم من ذوي الرأي المحايد.

#### \* جدول رقم 2: التحليل الوصفي الإحصائي: جدول المتوسط ومعامل الاختلاف لكل متغير

| رقم المتغير | المتغير                                 | المتوسط | معامل الاختلاف % |
|-------------|-----------------------------------------|---------|------------------|
| y           | 1- أهمية وضرورة المراجعة الداخلية       | 4.2     | 11.9             |
| N1          | 2- شخصية المراجع الداخلي                | 3.8     | 16.4             |
| N2          | 3- كفاءة المراجع الداخلي                | 4.1     | 14.2             |
| N3          | 4- سلوك المراجع الداخلي                 | 3.8     | 14.8             |
| N4          | 5- سرعة إنجاز المراجع الداخلي           | 4.3     | 13               |
| N5          | 6- اكتشافات المراجع الداخلي             | 3.6     | 10.5             |
| N6          | 7- دعم الإدارة العليا للمراجعة الداخلية | 3.1     | 16.1             |

ويتبين من هذا الجدول ما يلي:

1- أن متوسط الإجابات للمتغيرات المستقلة: الشخصية، الكفاءة، السلوك، السرعة، الاكتشاف ودعم الإدارة العليا لا تختلف عن بعضها البعض إذ بلغت على التوالي:

4.2/ 3.8/ 4.1/ 3.8/ 4.3/ 3.6/ 3.1 مما يشير إلى أن الإجابة التي حصلت على الأغلبية هي الإجابة رقم (4)، وهذا يعني أن الاتجاه العام هو تفضيل المراجع الداخلي ذو الشخصية الجادة، والذي يكون بكفاءة عالية، والمتعاون مع الموظفين، والذي لا يسبب لهم التأخير في أعمالهم، والذي يفضل تصحيح الخطأ مع الموظف المختص دون رفع الأمر إلى المسؤولين، وغالباً ما يكون على حق عندما يعيد معاملة لتصويبها، كما أنه نادراً ما يعتمد إلى تصيد الأخطاء ويعمل على منع الخطأ قبل وقوعه، كما يعمل على حماية المؤسسة من حوادث الاختلاسات والسرقة، كما أن متوسط الإجابات الخاصة بدعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية كان 3.1 بنسبة 16.1 % مما يعني أن الموظفين الذين يلمسون أن هناك دعماً معقولاً من الإدارة العليا للمراجع الداخلي، وأن هذا الدعم يقابل أحياناً بالاحترام.

### نتائج الدراسة الميدانية:

أن وجود وظيفة المراجعة الداخلية في كافة المؤسسات أمر في غاية الأهمية والضرورة نظراً للدور الذي لعبته وتلعبه هذه الوظيفة بالعمل على منع الأخطاء والغش، والمخالفات، التجاوزات، التزوير والتأكد من أن جميع الموظفين في مختلف المستويات الإدارية يقومون بعملهم وواجباتهم كما حددت لهم.

- كما أن الموظفين يقابلون وجود المراجعين الداخليين بارتياح كبير.
- أن درجة رضي الموظفين عن دور المراجع الداخلي في المؤسسة كانت 58% وهذه النسبة غير كافية، وتعني أن التدقيق الداخلي لا يقوم بدوره على أكمل وجه، وأنه بحاجة إلى تعزيز وتدعيم.
- إن 69% من الموظفين في عينة الدراسة يفضلون المراجع الداخلي طرف متعاون مع زملائه و لا يفضلون المراجع الغير متعاون معهم.
- إن 82% من الموظفين في عينة الدراسة يشعرون أن سرعة إنجاز العمل في مصلحة المراجعة الداخلية تعتمد على أهمية المعاملة بالنسبة للمؤسسة، وأن 55% من الموظفين يرون أن المراجع الداخلي لا يقوم بتأخير أعمالهم.
- إن 55% من الموظفين في عينة الدراسة يفضلون أن يتم تصحيح الخطأ مع الموظف المختص بدلاً من رفع الأمر إلى المسؤولين عند اكتشافه من طرف المراجع الداخلي.
- إن 64% من الموظفين في عينة الدراسة يلمسون أن هناك دعماً من الإدارة العليا للمراجعة الداخلية، كما أن 73% يرون أن هذا الدعم يقابل بالاحترام.
- إن للمراجع الداخلي مصلحة واضحة في تكوين علاقة تعاونية إيجابية مع موظفي المؤسسة، وخصوصاً ذوي المناصب الإدارية التنفيذية، لذا يجب على المراجع الداخلي دائماً إيجاد الطرق والأساليب التي تخلق إمكانية لقيام مثل هذه العلاقات بين الطرفين

### الخلاصة:

إن وجود نشاط المراجعة الداخلية في المؤسسة أمر في غاية الأهمية نظراً للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في هذه المؤسسة بالعمل على منع الخطأ والغش والمخالفات والتجاوزات، بما فيها اكتشاف حوادث السرقة والتزوير والتلاعب، وكذلك التأكد من أن جميع الموظفين والعمال في مختلف المستويات الإدارية يقومون بعملهم وواجباتهم كما حددت لهم و لا تلقى المراجعة الداخلية ترحيباً كبيراً من قبل معظم أفراد المؤسسة لسبب من السببين التاليين أو كليهما:

**السبب الأول:** خوف الشخص الخاضع للمراجعة من أن يترتب على نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية توجيه عقوبة عليه مثلاً أو لوم.

**السبب الثاني:** خوف الشخص الخاضع للمراجعة من نتائج المراجعة الداخلية إذا ما كانت هذه الأخيرة تمش بعض التغييرات في الممارسات الحالية أو الأعمال التي تقود عليها، الأمر الذي يلزمه بذل جهد أكبر وتحمل أعباء إضافية.

بناءً على نتائج البحث وحتى يمكن جعل المراجعة الداخلية إدارة إدارية أكثر فعالية، والمراجعين الداخليين أكثر مقدرة على إنجاز برامجهم، والأشخاص الخاضعين للمراجعة أقل اعتراضاً على نتائجها وتوصيات تنفيذها فنصل إلى أنه:

يجب على الإدارة العليا لأي مؤسسة أن تقتنع بضرورة المراجعة الداخلية ووجهة النظر السلوكية من أجل تحسين صورة المراجع الداخلي، فتقوم الإدارة العليا بالتنسيق مع خلية المراجعة الداخلية من أجل تنظيم حملة إعلامية، تستهدف تعريف أفراد المؤسسة بمهامية المراجعة الداخلية وأهدافها الحقيقية والمتمثلة في خدمة أهداف المؤسسة ككل، وأن تبين الإدارة العليا لأفراد المؤسسة أنها لن تتخذ نتائج المراجعة الداخلية كأساس لتوجيه الاتجاهات أو توقيع العقوبات عليهم إلا في حالة الاختلاس، الغش، الإهمال المتعمد.

كما أن عمل المؤسسة على مكافأة أصحاب الأفكار والجهود المتفوقة والتي أشارت إليها نتائج مراجعات أعمالهم، على أن تتم المكافأة بصورة علنية تساعد على إنجاز الحملة الإعلامية التي شاركت فيها.

و العمل على إتباع المراجع الداخلي لدخول الإعلام الشخصي المباشر مع الأفراد الذين ستخضع أعمالهم للمراجعة الداخلية، بحيث يعلن لهم في أول لقاء عن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى ما يهدف إليه.

فعلى المراجع الداخلي التركيز على تقديم خدمات فعلية تساعد الأفراد الخاضعين للمراجعة على تأدية أعمالهم بسهولة، كما يعمل أيضاً على تحسين الاتصالات داخل المؤسسة.

فمراجعة المراجع الداخلي للاعتبارات السلوكية للأفراد الذين تخضع أعمالهم لمراجعته، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب منه عدم التعامل معهم من منطلق أنهم متهمون حتى تثبت براءتهم.

و عدم توجيه الانتقادات السلبية مباشرة إلى أي فرد من أفراد المؤسسة سواء كان الانتقاء شخصياً أم مكتوباً في التقرير النهائي للمراجعة.

#### الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup>-Joseph, Ling, " Be more than Just an Auditor", The internal auditor, August 1978p 22

<sup>2</sup> -L-E Berry , "The Internal Auditor;" Are you a Thick Skinned Auditor", February 1976 p 45

<sup>3</sup>- David A Hoag , " Measuring Audit effectiveness", The IA, April 1981, p 72.

<sup>4</sup> - Walter, O.Bagget, "A management approach to operational auditing", the I.A , February 1982, p 45.

<sup>5</sup> - Walter, O Bagge, op. cit, p 46

<sup>6</sup> - Joseph, F, Lingg, op. cit p 24.

<sup>7</sup> - A.D, chambers, "Internal auditing", theory and practice, London, 1981, p124.

<sup>8</sup> - أ. محمد شوقي عطا الله، "المراجعة الداخلية كأداة لمتابعة الخطة في المشروعات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين"، جامعة القاهرة،

كلية التجارة، العدد الثامن 1967، ص 12.

<sup>9</sup> - مصطلح التضارب، العديد من علماء السلوك يستخدمون مصطلح الصراع.

<sup>10</sup> - الدكتور إبراهيم عثمان شاهين، "الآثار السلوكية لدخول المراجع الداخلي" كلية التجارة، القاهرة، 1981، ص 07.

<sup>11</sup> - د. محمد محمود خيرى، "اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر،

1981، ص 227.

<sup>12</sup> - د. محمد محمود خيرى، مرجع سابق، ص 228.

<sup>13</sup>-R.E,"Seiler « the operational audit", the south western publishing company, 1960, p 330.

<sup>14</sup>-Joseph, F, Lingg, op. cit, p 2

<sup>15</sup> - A.D Chambers, op. cit, p 124.

<sup>16</sup> - الأستاذ محمد السيد الجزار، "الرقابة على التكاليف"، القاهرة، 1981، ص255.

<sup>17</sup> - Lawrence Mullins, "Improving management control systems", May 1983, p31.

<sup>18</sup>- A.D Chambers, op, cit, p 124-125

<sup>19</sup> - تيسير أحمد أزرقنا، "تعزيز قبول التدقيق الداخلي في شركات المساهمة العامة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، الجامعة الأردنية، 1994، ص161.

<sup>20</sup> - د. زكي محمود هاشم: الجوانب السلوكية في الإدارة" الكويت، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات 1978، ص 265.

<sup>21</sup> - A.D, Chambers, op.cit, p 12.

<sup>22</sup>-Leonard, E, Berry , op, cit, p45

<sup>23</sup> - أحمد محمد زامل، " اتجاه جديد في المحاسبة الإدارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارية السنة التاسعة، العدد الأول، 1998، ص125.

<sup>24</sup> - Sawyer, L, B, " An internal audit philosophy", I.A, August 1995. p 42.

<sup>25</sup> - د. زكي محمود هاشم، مرجع سابق، ص 267.

<sup>26</sup> - A.D Chambers, op. cit, p 181.

<sup>27</sup>-Sawyer, L, B, op.cit, p 30.

<sup>28</sup> - Spencer E, Hodges, " Courage: key to top – notch audit", I.A ,August 1990, p 17-18.

<sup>29</sup> - د. محمد نصر الهواري والدكتور أحمد سلطان محمد، " أساسيات المراجعة"، القاهرة، مكتبة غريب، 1987، ص06.

<sup>30</sup>-IFACI, "les nouveaux instruments financiers", guide de l'audit en entreprise- Paris, octobre 1990, p 120.

<sup>31</sup> - د. محمد نصر الهواري ود. أحمد سلطان محمد، مرجع سابق، ص07.

<sup>32</sup>- L.B. Sawyer, op. cit, p 27.

<sup>33</sup> - د. محمد عبد الرحمن العايدى، "مدخل مقترح لزيادة كفاءة وفعالية النظام الكلي للمراجعة"، القاهرة، 1984، ص31.

<sup>34</sup> - الأستاذ محمد السيد الجزار، مرجع سابق، ص 260.

<sup>35</sup>- R. Frank- Page, «How external auditors can help you to evaluate internal control», the I.A, October 1980, p 59-60.

<sup>36</sup> - R.J. Ferrier, op . cit, p 23.

<sup>37</sup>- L.B. Sawyer,op. cit, p 51.

<sup>38</sup>-Felix ; w, "The relationship between internal and external auditors", The IIA, Florida, USA 1998, p23.

<sup>39</sup> - Brune .C, "Internal auditing", Audit wire, Vol 26 N°:1/Jan/ Feb 2004, p 25-26.

<sup>40</sup>- ECIIA, "European confederation of institutes of internal auditors", Brussels, Belgium, 2000, p10.

<sup>41</sup> - أحمد صالح العمرات ، " المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي " ، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990 ، ص 25-26.

<sup>42</sup> - خالد أمين عبد الله ، "علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية " ، الجامعة الأردنية ، 1986 ، ص 15-16.

<sup>43</sup> - خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 20.

<sup>44</sup> - Sawyer Dawrence, "Tomorrow is Internal Auditors", The Internal Auditors, June1978, p 43-44.

<sup>45</sup>Harmeyer, W. James, " Acceptance Credibility The Internal Auditor", Oct 1978, p 33-38.

<sup>46</sup> - فوزي بشري أحمد، ""العلاقات الإنسانية في المنظمات الصناعية""، جامعة حلوان، 1995، ص24-28.

## دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2015)

ياسين سامي

باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة

رابح بلعباس

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة المسيلة



### ملخص:

تهدف هاته الورقة إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة. فالبطالة تعتبر من أهم المشاكل التي تهدد استقرار اقتصاديات دول العالم كونها تعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، الأمر الذي يستلزم فرض واعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات الحد منها. ففي الجزائر تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى التذبذب والتفاقم الكبير لمعدلات البطالة خلال مراحل اقتصادها الحديث، ونظرا للخصوصية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري وانعكاس الأبعاد السياسية على قرار السياسات الاقتصادية المنتهجة؛ كان لبرامج التنمية المختلفة اثر كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مما أدى - حسب التحليلات الاقتصادية - إلى التأثير على معدلات البطالة إيجابا وسلبا حسب كل مرحلة.

**الكلمات المفتاحية:** برامج التنمية، البطالة، نمذجة، الاقتصاد الجزائري، الإنفاق العام، التضخم.

### Abstract:

The following paper aims to identify the role played by the development programs in reducing of the phenomenon of unemployment in Algeria during the period of 1975 to 2011, In an attempt for modeling the phenomenon to be studied, so, unemployment is one of the most important problems that threaten the stability of the economies of the world, being considered that's an economic and social phenomenon in the same time, which requires the imposition and the adoption of multiple analysis tools to understand the nature and effects and then try to identify mechanisms to reduce it . In Algeria, many recent studies indicate to the volatility and the significant worsening of the unemployment rate through the stages of a modern economy, Because of privacy that is characterized by the Algerian economy and the reflection of the political dimensions of economic policy decision made known; the various development programs have a big impact on various macroeconomic variables, resulting in - by economic analyzes - to impact on unemployment rates positively and negatively by each stage.

## تمهيد:

يعتبر الاهتمام باستقرار الحالة العامة لاقتصاد الدول من أهم الأهداف الموكلة لبرامج التنمية؛ حيث تقوم بتحسين مختلف المؤشرات الدالة على استقرار المنظومة الاقتصادية وفي مقدمتها معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، غير أن تحقيق هاته النتائج الايجابية لمعدلات النمو ينعكس سلبا على معدلات البطالة وفق الرؤى النظرية الاقتصادية؛ حيث يتم دراسة وتحليل العلاقة التبادلية لكل من المتغيرين (النمو الاقتصادي - البطالة) بالاعتماد على أساليب وطرق تحدد بدقه هاته التأثيرات وأنبج السياسات المتخذة نتيجة ذلك، حيث يتمثل السؤال الجوهرى لهذه الورقة في:

## إلى أي مدى يؤثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015؟

وانطلاقا من هذا السؤال يمكن وضع الأسئلة الفرعية الآتية:

- لماذا الاهتمام بظاهرة البطالة ضمن أدبيات النظرية الاقتصادية؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر على ظاهرة البطالة؟
- هل يمكن أن يساهم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة من خلال تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تفرض هذه الورقة مبدئيا أنه:

- توجد علاقة تأثير متبادلة بين معدلات البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- يمكن لارتفاع مستويات النمو الاقتصادي الحد من ظاهرة البطالة بواسطة التأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## أهداف الدراسة:

- وضع إطار نظري لظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على أهم تطوراتها ضمن مراحل الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بتغير مستويات البطالة خلال الفترة المدروسة، في محاولة لنمذجة الظاهرة.

## أهمية الدراسة:

تكسبي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تسعى إلى التعرف على موضوع تتعدى أهميته الاقتصادية إلى أبعاد اجتماعية عميقة، وكون موضوع البطالة يعتبر أولويه ضمن أهداف السياسة الاقتصادية متأثرا بتغير باقي المتغيرات الاقتصادية وأهمها معدل النمو الاقتصادي؛ يمكننا التساؤل عن سبب التذبذب في معدلات البطالة خلال مراحل الاقتصاد الجزائري المختلفة والبحث عن الخلل الذي يهدد استقرار الاقتصاد ككل.

**حدود الدراسة:** تم التطرق للإطار النظري المتعلق بظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي واهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بهما، مع دراسة حالة شملت الفترة الزمنية (1990-2015) في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يشرح العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال هاته الفترة.

## هيكلية الدراسة:

قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:



1- ظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية

2- علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية

3- القياس الاقتصادي لعلاقة البطالة مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

**منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة الدراسة ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة و اختبار الفرضيات، سوف يتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع، وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث؛ بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

## 1. ظاهرة البطالة ضمن النظرية الاقتصادية

يعتبر موضوع البطالة من أكثر المواضيع التي تم البحث في ماهيتها وأسبابها وأفضل الطرق للتقليل من مخاطرها، كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية في آن واحد ولها انعكاسات تسبب الركود الاقتصادي معيقة بذلك كل آليات النمو والتطور، وللمناقشة ظاهرة البطالة نستعرض مفهومها ومكانتها ضمن مختلف النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى التعرف على أهم أشكالها (أنواعها).

### 1.1. مفهوم البطالة

تعرف البطالة بأنها فائض عرض العمل عن الطلب عنه عند مستوى معين من الأجور<sup>1</sup>، أو هي عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي<sup>2</sup>.

أما مكتب العمل الدولي فيعتبر أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة؛ إذا توفرت فيه ثلاثة معايير هي<sup>3</sup>:

- ❖ أن يكون بلا عمل: يضمن هذا المعيار استبعاد كل الأشخاص الذين يمارسون عملا عارضا من فئة البطالين؛
- ❖ أن يكون يبحث عن عمل: حيث يقوم الشخص بإجراءات البحث عن عمل واثبات جدية البحث عن طريق التسجيل في مكاتب التشغيل، عرض طلبات العمل في الجرائد...؛
- ❖ أن يكون متاحا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور: هذا المعيار يستبعد من دائرة البطالة كل الأشخاص الذين يبحثون عمل لفترات لاحقة؛

وفقا للمفاهيم السابقة يمكن ملاحظة أن البطالة تعني وجود اختلال في توازن عرض العمل والطلب عليه كما أنها تعبر عن وجود طاقات بشرية معطلة.

### 2.1. تحليل ظاهرة البطالة لدى أهم النظريات الاقتصادية

تباين وجهات النظر لدى مختلف المدارس الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة البطالة، حيث يشير الموروث الاقتصادي إلى تطور المفهوم مع بداية أفكار المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى أطروحات المدرسة المؤسسية، وللتعرف على مجمل الأفكار التي ساهمت في شرح ظاهرة البطالة نستعرض أطروحات أهم المدارس الاقتصادية التي ناقشت الموضوع.

#### 1.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة الكلاسيكية:

يقوم الفكر الكلاسيكي في تحليله لظاهرة البطالة على الأجل الطويل؛ إذ يربط المفكرون الكلاسيكيون مشكلة البطالة بعدة عناصر منها: (المشكلة السكانية، تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي، الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي)<sup>4</sup>.

وتعتبر سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كامل الأسواق ومرونة الأجور والأسعار من الفرضيات الأساسية التي تشرح توجه الكلاسيكيين في تحليلهم لظاهرة البطالة<sup>5</sup>، حيث يعتبرون العمل سلعة تخضع لقانون العرض والطلب؛ وبالتالي ليس

هناك ضرورة لتدخل الدولة في معالجة البطالة لان التوازن في سوق العمل يحدث تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، كما تعترف المدرسة الكلاسيكية بوجود نوعين من البطالة الإجبارية والاختيارية يحدثان وفق فرضية مرونة الأجور وتوازن سوق العمل.

### 2.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة النيوكلاسيكية:

يعتمد تحليل المدرسة النيوكلاسيكية في شرح ظاهرة البطالة على عدة فرضيات أهمها: يتحقق التوازن على المستوى الكلي دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق<sup>6</sup>؛ إنكار حصول بطالة واسعة وفقا لمبدأ مرونة الأجور والأسعار إذ يرون بضمان العمالة الكاملة في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، فالبطالة الإجبارية بعكس النظرية الكلاسيكية غير موجودة نظريا لدى النيوكلاسيك وهي سرعان ما تختفي إن وجدت<sup>7</sup>؛ يرون بالفصل بين مشكلة البطالة والمشكلة السكانية<sup>8</sup>؛

### 3.2.1. تفسير البطالة عند المدرسة الكيترية:

قام جون مينارد كيتر بشرح وجهة نظره حول أزمة الكساد العالمي 1929-1933 في كتابه "النظرية العامة" (1936)، وأوضح قصور الرؤى لكل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وعدم واقعية أفكارهم وفرضياتهم في حل مشاكل الاقتصاد العالمي ويمكن عرض أهم أفكار كيتر كما يلي<sup>9</sup>: يقوم تفسير كيتر للبطالة على تناقص الطلب الكلي الفعال مقابل العرض الكلي؛ فالطلب هنا هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يعتقد الكلاسيك.

تنشأ البطالة الاختيارية نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات (تناقص الطلب الفعال)؛ دعا كيتر إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالرفع من الإنفاق العام وتحفيز الطلب الفعال للحد من معدلات البطالة المرتفعة، كما دعا إلى تخفيض معدلات الفائدة والضرائب للمساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج.

### 3.1. أنواع البطالة

تأخذ البطالة عدة أشكال يتم تصنيفها حسب أسباب حدوثها، وللتعرف على أهم أنواع البطالة نستعرض أكثرها شيوعا كما يلي<sup>10</sup>:

1.3.1. البطالة الاحتكاكية: تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية سوق العمل؛ أي تدفقات الأفراد المستمرة من وإلى سوق العمل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الاقتصادية، وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى؛

2.3.1. البطالة الهيكلية: يحدث هذا النوع من البطالة كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، كاستشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة؛

3.3.1. البطالة الدورية: إن البطالة الدورية هي الناتجة عن قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تقلص الطلب الكلي على العمل، مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض؛

4.3.1. البطالة الموسمية: ذلك أن بعض القطاعات الاقتصادية تتسم بطبيعة موسمية؛ مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً؛

5.3.1. البطالة المقنعة: وتعني الأشخاص الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم؛

6.3.1. البطالة الاختيارية: وهي التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل؛ بسبب ارتفاع تعويضات البطالة نسبيا أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل؛

7.3.1. البطالة الإجبارية: وهي التي يكون فيها الفرد مجبرا على البطالة رغم بحثه ورغبته في العمل.

## 2 . علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

قبل التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي يجب توضيح مصطلحين مهمين يرتكز عليهما المفهوم هما الناتج الاسمي (الدخل الاسمي) والناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي).

إذ يعرف الناتج الوطني "القومي" الاسمي بأنه القيمة الفعلية للسلع والخدمات التي يولدها الاقتصاد بقيمة العملة "متوسط الأسعار  $X$  كمية السلع والخدمات"<sup>11</sup>؛ أو هو حاصل الكميات الفعلية من الناتج النهائي مضروبا في أسعارها<sup>12</sup>. أما الناتج الوطني "القومي" الحقيقي فيشير إلى الكميات من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة<sup>13</sup>، فالفرق بين المفهومين هو أن الأول يعبر عن نمو حقيقي "اسمي" وذلك نتيجة لتغير مستوى الأسعار المحتمل، بينما الثاني يعبر عن معدل نمو حقيقي بمسئوى أسعار ثابتة.

للنمو الاقتصادي أكثر من مفهوم يتداوله الاقتصاديون من بين هاتين المفاهيم نجد:

حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن<sup>14</sup>.

التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف منعب ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية<sup>15</sup>.

حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي<sup>16</sup>.

زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي<sup>17</sup>.

ومن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ:

أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، أو الدخل القومي وإنما يرتبط بتحسين مستوى معيشة الأفراد الذي لا يحدث إلا إذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار؛ أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد.

إن التغير في معدلات البطالة والنمو الاقتصادي مرده إلى التذبذب الحاصل لكل المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تهدف السياسات الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت اعتماد طرق وأساليب تساهم في امتصاص معدلات البطالة غير المرغوبة، فالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن تبسيطها وفق ما يلي<sup>18</sup>.

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

فحالة الركود الاقتصادي تعبر عن وجود فائض من العمالة لم يتم إيجاد وظائف لها، بينما حالة الازدهار والانتعاش فتعبر عن وجود طلب عن العمل يساهم بسحب الطاقات العمالية من حالة البطالة؛ لكن السؤال المطروح هو كيفية التعرف على النسب اللازمة من النمو الاقتصادي التي تساهم في تخفيض البطالة للمستويات المرغوبة، والتعرف على هاته النسب وفقا لخصوصية كل اقتصاد والمقومات التي يتمتع بها.

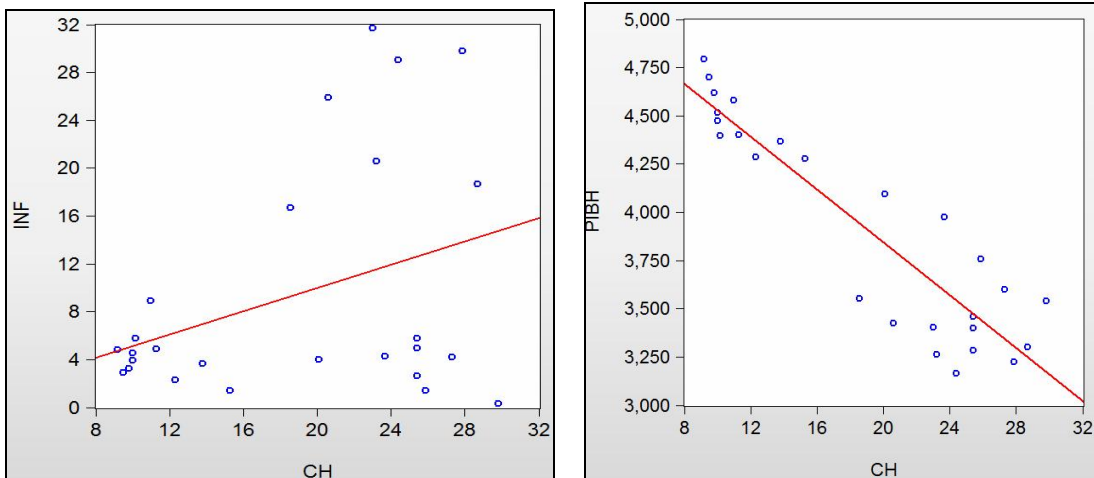
للإجابة على السؤال نتمتع في اتجاهات النمو الاقتصادي وطبيعة تغيره فالنمو الاقتصادي قد يحدث بسبب زيادة إنتاجية العمل أو بسبب التوسع في عرض العمل، فالأول لا يساهم بتخفيض حجم البطالة بنسب مرتفعة أما الثاني فتأثيره واضح في تخفيض حجم البطالة، فسعي واضعي السياسة الاقتصادية الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتخفيض حجم البطالة تقابله مجموعة عقبات أهمها التأثير على الإنتاجية والقيمة الحقيقية التي يضيفها الوافدون الجدد لسوق العمل، وحقيقة استيعاب الاقتصاد لوفود عمال جدد وعدم الوقوع في شرك البطالة المقنعة.

### 3- القياس الاقتصادي لعلاقة البطالة مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2015 فإننا نعتمد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة، و حتى نأخذ نظرة على نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة فإننا في البداية نقوم بتحليل البيانات تحليلًا وصفيًا و بالاستعانة بطريقة (ACP)، ثم ندرس استقرارية هذه السلسلة و نحدد سبب عدم الاستقرارية في حالة التأكد من أنها غير مستقرة حتى يمكننا جعلها مستقرة، و عندئذٍ يمكننا تحديد نوع النموذج الامثل للبيانات المدروسة و التأكد من صلاحية النموذج بعد التقدير وفق العديد من الاختبارات الإحصائية الضرورية.

**3-1- دراسة وصفية لبيانات الدراسة:** من خلال ملاحظتنا للشكل أدناه يمكننا التأكيد على أن لمعدلات البطالة علاقة عكسية حادة بزيادة مستوي النمو الاقتصادي، غير أنها تربطها علاقة موجبة و ضعيفة بمؤشر معدلات التضخم خلال فترة الدراسة. و هذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية كما سبق و أن تطرقنا لذلك.

#### الشكل(1): التمثيل البياني للعلاقة بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، و التي تساعدنا على دراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات فيما بينها خلال فترة الدراسة و العلاقة بين المتغيرات و الأفراد في حالتنا هذه السنوات.

و في البداية نعمل على تحديد نسبة التمثيل على المستوى المقترح للدراسة و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(1): نسبة التمثيل على مستوى الدراسة

|                 | F1      | F2      |
|-----------------|---------|---------|
| Valeur propre   | 2.2761  | 0.6764  |
| Variabilité (%) | 75.8714 | 22.5455 |
| % cumulé        | 75.8714 | 98.4169 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014 .

و نلاحظ في الجدول أعلاه أن مجموع القيمتين الذاتيتين الأولى و الثانية يقارب 3 وهو قريب جداً من عدد المتغيرات مما يعني أن المستوي الأول المشكل من المحور الأول و الثاني يكفي لشرح و تفسير العلاقة بين متغيرات العينة، فالمحور الأول يشرح حوالي 76% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 22% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 98% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحى بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 98% و هي نسبة عالية.

و بغرض تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة فإننا نعتمد على مصفوفة الارتباطات التالية:

الجدول(2): مصفوفة الارتباطات

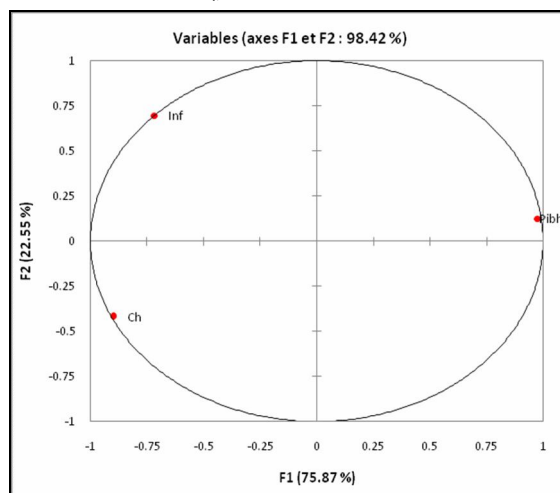
| Variables | Ch      | Pibh    | Inf     |
|-----------|---------|---------|---------|
| Ch        | 1       | -0.9087 | 0.3574  |
| Pibh      | -0.9087 | 1       | -0.6056 |
| Inf       | 0.3574  | -0.6056 | 1       |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014 .

نلاحظ أن لمعدلات البطالة CH ارتباط قوي وسالب مع حصة الفرد PIBH من الناتج، مما يعني أن زيادة مستوي النمو الاقتصادي يخفف من معدلات البطالة، أما عن علاقة البطالة بالتضخم INF فهي ضعيفة غير أنها في الاتجاه الموجب. كما يمكننا تسجيل وجود علاقة في الاتجاه السالب بين النمو الاقتصادي و معدلات التضخم، و هذه النتائج مقبولة من وجهة اقتصادية في الجزائر و خلال فترة الدراسة.

و التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات في الشكل التالي:

الشكل(2): التمثيل البياني للمتغيرات

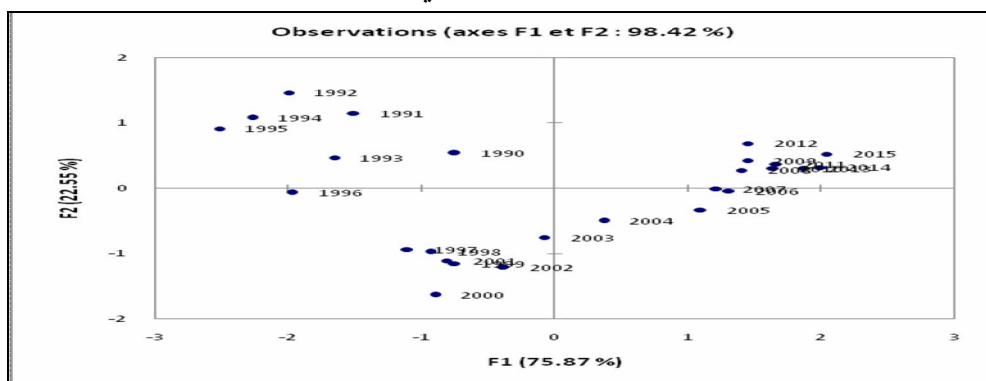


المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014 .

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز. و نلاحظ أن المتغير **pibh** يقع على بعد أعظمي من المتغيرين **ch** و **inf** و هذا يفسر على أساس أن للمتغير **pibh** علاقة ارتباط سالبة مع باقي المتغيرات، و هذه النتيجة تؤكد التحليل السابق. أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فإن المتغير **pibh** له ارتباط قوي و موجب مع المحور الأول، و لنفس المحور ارتباط قوي و سالب مع المتغيرين **ch** و **inf**.

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 1990 إلى غاية 1997 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم سالبة، و على العكس من ذلك فإن الفترة من 2005 إلى غاية 2015 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم موجبة على نفس المحور.

الشكل(3): التمثيل البياني لسنوات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014 .

و من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1997 نسجل ارتفاع كبير في معدلات التضخم و البطالة و انخفاض شديد في مؤشر النمو الاقتصادي مما يعني وجود تدهور كبير في وضع الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، أما خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2015 فإننا نسجل ارتفاع كبير في حصة الفرد من الناتج و انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم و البطالة و هذا يدل على تحسن وضع الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

**3-2- دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة:** تعتبر دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ضرورية قبل عملية النمذجة، فتكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، و من اجل القيام بهذه الخطوة نعمل إلى إخضاع متغيرات الدراسة (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات) لمجموعة من اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة. و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها ماعدا اختبار (KPSS) فإننا نسجل قيمة الإحصائية الحرجة لعدم توفر قيمة الاحتمال، و نلخص النتائج في الجدول (3).

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول (3) بالنسبة لكل المتغيرات يدل على وجود جذر الوحدة في النماذج الثلاث و عند كل الاختبارات و بمستوي معنوية 5% و هذا يؤكد على عدم استقرارية السلاسل المدروسة، كما أنها تخضع للنموذج من نوع DS و حتى يمكننا جعلها مستقر فإننا نأخذ الفرق الأول لهذه السلاسل. و نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلتين DLINF DLCH وفتؤكد على عدم وجود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال كل الاختبارات و بمستوي معنوية 5% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، أما بالنسبة للسلسلة DLPBH فهي لا تقبل جذر الوحدة في النماذجين 4 و 5 و باستعمال كل الاختبارات و بمستوي معنوية 5% غير أنها بالنسبة للنموذج 6 لا تقبل جذر وحدة كذلك و لكن بمستوي معنوية 10% فقط. و عليه يمكننا اعتبار أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول(3): نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

| PP       |           | KPSS         |           | ADF      |           | نوع الاختبار |         |
|----------|-----------|--------------|-----------|----------|-----------|--------------|---------|
| الاحتمال | إ الحسوبة | إ الجدولة 5% | إ الحسوبة | الاحتمال | إ الحسوبة | النموذج      | المتغير |
| 0.36     | -2.41     | 0.14         | 0.15      | 0.33     | -2.47     | 6            | LCH     |
| 0.92     | -0.21     | 0.46         | 0.58      | 0.77     | -0.88     | 5            |         |
| 0.30     | -0.93     |              |           | 0.17     | -1.21     | 4            |         |
| 0.11     | -3.15     | 0.14         | 0.11      | 0.63     | -1.86     | 6            | LPIBH   |
| 0.96     | 0.20      | 0.46         | 0.68      | 0.44     | -1.63     | 5            |         |
| 0.97     | 1.20      |              |           | 0.99     | 3.15      | 4            |         |
| 0.42     | -2.28     | 0.14         | 0.18      | 0.35     | -2.42     | 6            | LINF    |
| 0.24     | -2.09     | 0.46         | 0.43      | 0.19     | -2.25     | 5            |         |
| 0.18     | -1.27     |              |           | 0.14     | -1.40     | 4            |         |
| 0.02     | -3.91     | 0.14         | 0.12      | 0.02     | -3.91     | 6            | DLCH    |
| 0.00     | -3.75     | 0.46         | 0.29      | 0.00     | -3.75     | 5            |         |
| 0.00     | -3.57     |              |           | 0.00     | -3.75     | 4            |         |
| 0.10     | -3.16     | 0.14         | 0.15      | 0.10     | -3.16     | 6            | DLPIBH  |
| 0.02     | -3.27     | 0.46         | 0.26      | 0.02     | -3.27     | 5            |         |
| 0.01     | -2.50     |              |           | 0.01     | -2.50     | 4            |         |
| 0.00     | -7.36     | 0.14         | 0.09      | 0.00     | -7.36     | 6            | DLINF   |
| 0.00     | -7.52     | 0.46         | 0.13      | 0.00     | -7.42     | 5            |         |
| 0.00     | -7.50     |              |           | 0.00     | -7.50     | 4            |         |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

بعدما تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، و عليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Cointégration). غ غير انه يجب في البداية التأكد من استقرارية بواقي العلاقة الساكنة  $(LCH_t = c + a_1 LPIBH_t + a_2 LINF + \varepsilon_t)$  ، فبعد تقدير هذه العلاقة و استخراج البواقي فان دالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي النموذج الساكن في الشكل التالي:

و في حالة تأكد هذه الفرضية لا يصح تقدير النموذج على الشكل السابق لأنه يعتبر انحدار زائف، بل يجب تصحيح النموذج و يعرف عندئذٍ بنموذج تصحيح الخطأ (ECM) .

و لتأكد من فرضية حدوث التكامل المشترك يلزمنا القيم باختبار إحصائي، و الذي يتعلق بإثبات استقرار سلسلة

البواقي بالنسبة للنموذج الأصلي:  $TAUB_t = c + a RB_t + \varepsilon_t$  ، و نعتمد على اختبار DF في إثبات ذلك و النتائج

مسجلة في الشكل(4). و من خلال معاينة هذه النتيجة نلاحظ أن كل معاملات الارتباط الذاتي المحسوبة من أجل

الفجوات  $h=12$  ذات معنوية إحصائية معدومة (تقع داخل مجال الثقة)، و من خلال الاحتمال المرافق لإحصائية

Ljung-Box يمكننا قبول الفرضية المعدومة بمستوى معنوية 5% و الإقرار بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة البواقي

أي أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض Un Bruit blanc و بالتالي فهي مستقرة.



الشكل(4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي النموذج للعلاقة الساكنة

| Date: 02/26/17 Time: 23:07<br>Sample: 1990 2015<br>Included observations: 26 |                     |    |        |        |        |       |
|------------------------------------------------------------------------------|---------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Autocorrelation                                                              | Partial Correlation | AC | PAC    | Q-Stat | Prob   |       |
|                                                                              |                     | 1  | 0.377  | 0.377  | 4.1473 | 0.042 |
|                                                                              |                     | 2  | 0.022  | -0.141 | 4.1615 | 0.125 |
|                                                                              |                     | 3  | 0.042  | 0.102  | 4.2182 | 0.239 |
|                                                                              |                     | 4  | -0.067 | -0.144 | 4.3653 | 0.359 |
|                                                                              |                     | 5  | -0.188 | -0.119 | 5.5856 | 0.349 |
|                                                                              |                     | 6  | -0.265 | -0.191 | 8.1358 | 0.228 |
|                                                                              |                     | 7  | -0.185 | -0.031 | 9.4478 | 0.222 |
|                                                                              |                     | 8  | -0.011 | 0.064  | 9.4530 | 0.306 |
|                                                                              |                     | 9  | -0.013 | -0.054 | 9.4607 | 0.396 |
|                                                                              |                     | 10 | -0.270 | -0.349 | 12.785 | 0.236 |
|                                                                              |                     | 11 | -0.026 | 0.179  | 12.818 | 0.305 |
|                                                                              |                     | 12 | 0.017  | -0.213 | 12.832 | 0.381 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

### 3-3 - اختبار التكامل المشترك (Johansen test)

من أجل إجراء اختبار التكامل المشترك لجهنسن يجب في البداية تحديد قيمة التأخير اللازمة في نموذج VAR و يكون ذلك بالاعتماد على المعيارين AIC و Schw، و بعد التقدير من أجل التأخيرات من 1 إلى 3 فإن النموذج VAR(1) هو الأمثل لأنه يعطينا أقل قيم للمعيارين السابقين. و في إطار إجراء اختبار جوهنسن فإننا نعتمد على الفرضيتين التاليتين:

فرضية (1): وجود ثابت في العلاقة طويلة المدى و في المعطيات مع عدم وجود اتجاه عام تحديدي

#### (Intercept (no trend deterministic) in CE and test VAR)

إن نتيجة الاختبار المسجلة في الجدول (4) تؤكد على رفض الفرضية المدومة المتعلقة بالسطر الأول وهذا بمستوي معنوية 5% و التأكيد على أن رتبة المصفوفة غير معدومة أي وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، غير انه لا يمكننا رفض الفرضية المدومة للسطر الثاني و المتضمن لوجود علاقة تكامل مشترك على الأكثر و هذا بمستوي معنوية 5%. وعليه يمكننا أن نخلص إلى أن رتبة المصفوفة هي واحد مما يدل على وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

الجدول(4): اختبار التكامل المشترك (Johansen test) حسب الفرضية الأولى

| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) |            |                 |                     |         |
|----------------------------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| Hypothesized No. of CE(s)                    | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None *                                       | 0.550326   | 32.32088        | 29.79707            | 0.0251  |
| At most 1                                    | 0.372692   | 13.13932        | 15.49471            | 0.1098  |
| At most 2                                    | 0.077949   | 1.947707        | 3.841466            | 0.1628  |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

الفرضية (2): وجود حد ثابت في العلاقة طويلة المدى فقط مع عدم وجود اتجاه عام تحديدي

#### (Intercept (no trend deterministic) in CE – no intercept in VAR)

بنفس الطريقة فإن نتيجة الاختبار المسجلة في الجدول (5) تثبت رفض الفرضية المدومة المتعلقة بالسطر الأول وهذا بمستوي معنوية 5% و هذا يدل على أن رتبة المصفوفة غير معدومة، غير انه لا يمكننا رفض الفرضية المدومة للسطر

الثاني و المتضمن لوجود علاقة تكامل مشترك على الأكثر و هذا بمستوي معنوية 5%. وبالتالي نؤكد على أن رتبة المصفوفة هي واحد وهذا يدل على وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

#### الجدول(5): اختبار التكامل المشترك (Johansen test) حسب الفرضية الثانية

| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) |            |                 |                     |         |
|----------------------------------------------|------------|-----------------|---------------------|---------|
| Hypothesized No. of CE(s)                    | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None *                                       | 0.551092   | 36.43897        | 35.19275            | 0.0365  |
| At most 1                                    | 0.389726   | 17.21648        | 20.26184            | 0.1246  |
| At most 2                                    | 0.200290   | 5.364132        | 9.164546            | 0.2459  |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

#### 3-4 - تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعدما تأكدنا من حالة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة يكون من الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) و الذي يعبر عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرين و هذا حسب (Johansen et Juselius 1990)، غير أننا نهتم فقط بالمعادلة التي تشرح معدلات البطالة فقط و نتيجة تقدير نموذج (VECM) حسب الفرضية الأولى على النحو التالي:

#### الجدول(6): نتيجة تقدير نموذج (VECM) حسب الفرضية الأولى

$$D(LCH) = - 0.74*(LCH(-1) + 3.5*LPIBH(-1) + 0.10*LINF(-1) - 32.12) + (-4.70) \quad (21.97) \quad (4.08)$$

$$+0.14*D(LCH(-1)) + 0.54*D(LPIBH(-1)) + 0.05*D(LINF(-1)) - 0.03$$

$$(1.15) \quad (0.57) \quad (2.71) \quad (-1.89)$$

$$R^2 = 72\% , \bar{R}^2 = 66\% , SCR = 0.084 , AIC = -2.39 , SCH = -2.15$$

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 . (.) تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار ستودنت للمعنوية.

و باستعمال اختبار ستودنت للمعنوية يتضح بان الثابت في النموذج أعلاه غير مقبول إحصائياً، و عليه فان إعادة تقدير نموذج التكامل المشترك بدون ثابت أي حسب الفرضية الثانية أعطي النتيجة التالية:

#### الجدول(7) : نتيجة تقدير نموذج (VECM) حسب الفرضية الثانية

$$D(LCH) = - 0.74*(LCH(-1) + 3.51*LPIBH(-1) + 0.10*LINF(-1) - 32.01) + (-4.77) \quad (22.56) \quad (4.1) \quad (-24.59)$$

$$+0.13*D(LCH(-1)) + 0.66*D(LPIBH(-1)) + 0.05*D(LINF(-1))$$

$$(1.11) \quad (0.72) \quad (2.72)$$

$$R^2 = 71\% , \bar{R}^2 = 67\% , SCR = 0.085 , AIC = -2.47 , SCH = -2.27$$

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

(.) تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار ستودنت للمعنوية.

و بالاعتماد على المعيارين AIC و Schw يمكننا المقارنة بين نتيجتي التقدير السابقتين، حيث أن نتيجة التقدير الثانية أي النموذج بدون ثابت هي الأفضل و التي تمنحنا اقل القيم للمعيارين السابقين.

### 3-5- التقييم الإحصائي و الاقتصادي للنموذج (VECM)

في نتيجة التقدير التي تما قبولها نلاحظ أن معامل قوة الجذب أو الرجوع نحو التوازن على المدى الطويل ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوي 5% و بشارة سالبة (-0.74) و هذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM).

إن العلاقة طويلة المدى (  $LCH(-1) + 3.51 * LPIBH(-1) + 0.10 * LINF(-1) - 32.01$  ) مقبولة إحصائيا لان كل معاملاتها ذات معنوية تختلف عن الصفر. و على أساس قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.74) ، ففي حالة حدوث صدمات فان الفترة اللازمة لتصحيح الخطأ و العودة إلى وضع التوازن على الأمد البعيد هي حوالي 1.5

$$\left( \alpha = \frac{1}{0.74} \cong 1.4 \right) \text{ سنة}$$

كما أن معامل التحديد المصحح هو  $\left( \bar{R}^2 = 67\% \right)$  أي أن حوالي 67% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة مشروحة ضمن النموذج، و هي نسبة مقبولة جداً. و على الرغم من أن بعض المعاملات في نتيجة التقدير ليست لها معنوية إحصائية فهي لا تؤثر على المعنوية الكلية للنموذج (VECM).

### 3-6- دراسة و تحليل بواقي النموذج (VECM)

#### 3-6-1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بغرض تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبارين إحصائيين و النتيجة مسجلة في الجدول (6) ، حيث أن الاختبار الأول (Serial Test) يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي و يعتمد هذا الاختبار على الفرضية المدعومة عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي، فنجد تأخير قدره  $h=12$  و بالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار يمكننا التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للخطأ، أما الاختبار الثاني فهو بمنحنا إحصائية Ljung-Box فنجد تأخير قدره  $h=12$  و من خلال الاحتمال المرافق لهذه الإحصائية يمكننا قبول الفرضية المدعومة بمستوى معنوية 5% و الإقرار بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج و بالتالي فهي سلسلة تشويش ابيض Bruit Blanc.

#### الجدول (8): نتيجة اختبار الارتباط الذاتي لسلسلة بواقي نموذج (VECM)

| Lags | Q-Stat   | Prob.  | Adj Q-Stat | Prob.  | df  |
|------|----------|--------|------------|--------|-----|
| 1    | 2.483709 | NA*    | 2.591697   | NA*    | NA* |
| 2    | 12.09868 | 0.7372 | 13.08075   | 0.6668 | 16  |
| 3    | 21.44101 | 0.6678 | 23.75771   | 0.5334 | 25  |
| 4    | 26.42986 | 0.8197 | 29.74432   | 0.6763 | 34  |
| 5    | 36.34810 | 0.7534 | 42.27263   | 0.5027 | 43  |
| 6    | 46.24276 | 0.6987 | 55.46551   | 0.3455 | 52  |
| 7    | 61.83599 | 0.4460 | 77.47947   | 0.0757 | 61  |
| 8    | 65.51432 | 0.6296 | 82.99698   | 0.1373 | 70  |
| 9    | 70.97389 | 0.7284 | 91.73229   | 0.1549 | 79  |
| 10   | 77.74465 | 0.7747 | 103.3393   | 0.1262 | 88  |
| 11   | 82.52547 | 0.8525 | 112.1654   | 0.1392 | 97  |
| 12   | 86.51298 | 0.9168 | 120.1405   | 0.1644 | 106 |

\*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.  
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

| Lags | LM-Stat  | Prob   |
|------|----------|--------|
| 1    | 6.838138 | 0.6540 |
| 2    | 12.84399 | 0.1698 |
| 3    | 10.04553 | 0.3468 |
| 4    | 5.109355 | 0.8247 |
| 5    | 11.23919 | 0.2597 |
| 6    | 9.989754 | 0.3513 |
| 7    | 19.04970 | 0.0248 |
| 8    | 4.860160 | 0.8463 |
| 9    | 5.504043 | 0.7883 |
| 10   | 10.24172 | 0.3313 |
| 11   | 8.723528 | 0.4632 |
| 12   | 7.506653 | 0.5845 |

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

## 3-6-2- Test d'homoscédasticité اختبار ثبات تباين البواقي

بغرض اختبار فرضية ثبات تباين البواقي نعتمد على اختبار (White) حيث أن الفرضية المدعومة لهذا الاختبار تنص على ثبات تباين البواقي و نتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول (7) ، و التي تؤكد على قبول الفرضية المدعومة بمستوى معنوية 5% بالنسبة لبواقي المعادلة محل الدراسة السطر الأول أو الفرضية المشتركة لكل بواقي نموذج (VECM) ، و عليه فان تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

## الجدول (9): نتيجة اختبار ثبات تباين سلسلة بواقي نموذج (VECM)

| VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares) |           |          |        |           |        |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------|--------|-----------|--------|
| Date: 02/27/17 Time: 15:22                                                      |           |          |        |           |        |
| Sample: 1990 2015                                                               |           |          |        |           |        |
| Included observations: 24                                                       |           |          |        |           |        |
| Joint test:                                                                     |           |          |        |           |        |
| Chi-sq                                                                          | df        | Prob.    |        |           |        |
| 51.83687                                                                        | 48        | 0.3266   |        |           |        |
| Individual components:                                                          |           |          |        |           |        |
| Dependent                                                                       | R-squared | F(8,15)  | Prob.  | Chi-sq(8) | Prob.  |
| res1*res1                                                                       | 0.134473  | 0.291310 | 0.9582 | 3.227354  | 0.9193 |
| res2*res2                                                                       | 0.156126  | 0.346895 | 0.9328 | 3.747021  | 0.8792 |
| res3*res3                                                                       | 0.301279  | 0.808474 | 0.6058 | 7.230694  | 0.5120 |
| res2*res1                                                                       | 0.721755  | 4.863676 | 0.0042 | 17.32213  | 0.0269 |
| res3*res1                                                                       | 0.117596  | 0.249876 | 0.9731 | 2.822294  | 0.9450 |
| res3*res2                                                                       | 0.470513  | 1.666166 | 0.1876 | 11.29232  | 0.1857 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

## 3-6-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

إن نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مسجلة في الجدول التالي:

## الجدول (9): معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي نموذج (VECM)

| VEC Residual Normality Tests                       |             |          |        |        |
|----------------------------------------------------|-------------|----------|--------|--------|
| Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)            |             |          |        |        |
| Null Hypothesis: residuals are multivariate normal |             |          |        |        |
| Date: 02/27/17 Time: 15:04                         |             |          |        |        |
| Sample: 1990 2015                                  |             |          |        |        |
| Included observations: 24                          |             |          |        |        |
| Component                                          | Skewness    | Chi-sq   | df     | Prob.  |
| 1                                                  | 0.365536    | 0.534467 | 1      | 0.4647 |
| 2                                                  | -0.398138   | 0.634056 | 1      | 0.4259 |
| 3                                                  | -0.371657   | 0.552516 | 1      | 0.4573 |
| Joint                                              |             | 1.721039 | 3      | 0.6323 |
| Component                                          | Kurtosis    | Chi-sq   | df     | Prob.  |
| 1                                                  | 2.566246    | 0.188142 | 1      | 0.6645 |
| 2                                                  | 3.068678    | 0.004717 | 1      | 0.9452 |
| 3                                                  | 3.147351    | 0.021712 | 1      | 0.8829 |
| Joint                                              |             | 0.214571 | 3      | 0.9752 |
| Component                                          | Jarque-Bera | df       | Prob.  |        |
| 1                                                  | 0.722609    | 2        | 0.6968 |        |
| 2                                                  | 0.638772    | 2        | 0.7266 |        |
| 3                                                  | 0.574229    | 2        | 0.7504 |        |
| Joint                                              | 1.935610    | 6        | 0.9255 |        |

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8 .

من خلال الجدول أعلاه لمعاملات التوزيع الطبيعي للبواقي نعتمد على الاختبار المشترك لفرضية التناظر و التسطح و هو اختبار Jarque-Bera، و على أساس الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار فإننا نقبل الفرضية المدعومة و المتضمنة خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي و هذا بمستوى معنوية 5%.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن بواقي نموذج (VECM) هي سلسلة تشويش ابيض (Bruit Blanc) ذات تباين ثابت (Homoscédastique) و تخضع للتوزيع الطبيعي (Normale) في مقبولة من وجهة إحصائية، كما أن معامل قوة الجذب و العلاقة طويلة المدى ذو معنوية إحصائية مقبولة و بالاشارة المطلوبة. و عليه فان الصياغة (VECM) مقبولة و صحيحة كما أنها تشرح حوالي 67% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة و هي نسبة مقبولة جداً.

### خلاصة:

تناولت هاته الورقة بالدراسة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، حيث تتأثر مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ببرامج التنمية مساهمة بذلك في تغيير مستويات البطالة على المدى القصير وأحيانا يمتد تأثيرها للأمد الطويل.

شهد الاقتصاد الجزائري تنوعا كبيرا خلال مراحل تطوره، فكانت البرامج التنموية تختلف حسب كل فترة الأمر الذي انعكس على العديد من المتغيرات الاقتصادية مساهمة بدورها في عدم استقرار معدلات البطالة؛ حيث لم تشهد ثباتا وفق المعدل المرغوب به عالميا ولشرح العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة كانت نتائج نموذج شعاع الانحدار الذاتي - VAR - كما يلي:

يشرح النموذج المتغيرة التابعة -معدل البطالة- بمجموعة المتغيرات المستقلة -القيمة السابقة والمتغيرات المتأخرة- المتمثلة في: الناتج الداخلي الخام-عدد السكان-أسعار البترول -النفقات العمومية.

- يرتبط معدل البطالة  $DDLTC$  في السنة ارتباط طردي مع معدل البطالة في السنة السابقة لها والسنة ذات التأخير الرابع (  $DDLTC(-4)$  ) في حين أن معاملات معدل البطالة ذواتا التأخر الثاني والثالث (  $DDLTC(-2)$  )  $DDLTC(-3)$  سالبة وهذا يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة في السنة  $t$  ومعدلات البطالة في السنتين  $t-2$  و  $t-3$  على التوالي.

- توجد علاقة طردية بين معدل البطالة  $DDLTC$  والناتج الداخلي الخام  $DLP$  للفترة الثالثة السابقة  $t-1$  و  $t-2$  و  $t-3$ ؛

- توجد علاقة طردية بين معدل البطالة  $DDLTC$  وأسعار البترول  $DDDLPET$  للفترة الثالثة والرابعة السابقة؛ وعلاقة عكسية خلال الفترات الأولى والثانية للفترة الثالثة؛

- هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة  $DDLTC$  والنفقات العمومية في السنة السابقة وذات التأخير الثالث،  $DDLGC(-1)$  و  $DDLGC(-3)$  في حين توجد علاقة وطردية في السنوات  $t-2$  و  $t-4$ .

- توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة  $DDLTC$  وعدد السكان في السنوات ذات التأخير  $t-1$  و  $t-2$  و  $t-4$ .

الهوامش والمراجع:

- 1- بلقاسم العباس، تحليل البطالة، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون - ديسمبر/كانون الأول 2006، السنة 5، ص 02.
- 2- عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 205.
- 3- Muller Jacques et Pascal Vanhove et Jean longatte, **Manuel et applications : Economie**, Dunod, Paris, 4eme édition, 2004, p 71.
- 4- محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص15.
- 5- صطوف الشيخ حسين، البطالة في سورية 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، تموز 2007، ص 11.
- 6- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 7- محمد جلال مراد، مرجع سابق، ص16.
- 8- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 9- John Maynard Keynes, **La Théorie générale**, Ed. petite bibliotheque, payot, 1975, pp371,372.
- 10- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 149-166.
- 11- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، ص22.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية الكلية-التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 13.
- 13- محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص22.
- 14- عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003، الاسكندرية، مصر ، ص11.
- 15- محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 7.
- 16- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003، ص71.
- 17- Pierre Robert, **croissance et crises**, Pearson Education, France, 2010, p 2.
- 18- مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، ص04.

## دور الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف Polyben - برج بوعريريج-

المختار حميدة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

رزيقة مخوخ

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة المسيلة



### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية استخدام الأساليب الكمية في ترشيد القرارات، وذلك من خلال مساعدة أصحاب القرار داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على اختيار القرارات التي تحافظ على النتائج المثلى المتوصل إليها باستخدام الأساليب الكمية، وهذا بالوقوف على المشاكل والأسباب التي تحول دون التحكم في اتخاذ القرارات الرشيدة، المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة في المؤسسة الاقتصادية.

**الكلمات الدالة:** الأساليب الكمية، ترشيد القرارات، الموارد المتاحة، المؤسسة الاقتصادية، نمذجة القرارات.

### Abstract:

The study aims to highlight the role and importance of the use of quantitative methods in the rationalization of decisions, by helping decision-makers within the algerian economic enterprise to choose decisions that maintain the results Using quantitative methods, with identifying problems and reasons which prevent the mastery of rational decisions on the use of available resources in economic enterprise

**Keywords:** Quantitative methods, rationalization decisions, available resources , economic enterprise, modeling decisions

## مقدمة:

من أصعب وأهم المشكلات التي تواجه إدارة المؤسسات الانتاجية هي مسألة الاختيار بين البدائل المتاحة ولا يمكن أن تحل هذه المسائل أو المشاكل انطلاقاً من التقدير الشخصي والخبرة العلمية بل أن ذلك يستدعي بالضرورة استخدام الأساليب الرياضية الحديثة والتي تساعد في اتخاذ القرار الأمثل.

تعتبر الأساليب الكمية من بين أهم الأساليب العلمية المستعملة في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال نمذجة الواقع العملي وجعله في شكل برنامج رياضي يعكس مختلف القيود التي تحد من قدرات المؤسسة الاقتصادية، سواء من حيث مواردها المادية وطاقتها البشرية ومصادر التمويل المتاحة، بهدف الوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقّق أهداف المؤسسة الاقتصادية في ظل محدودية مواردها المتاحة، ولذلك فطبيعة المشكلة تظهر في كيفية اتخاذ قرارات تخطيط الانتاج والبحث عن بدائل لخطة الانتاج، ليمت المفاضلة بينها، بما يتناسب وظروف المؤسسة الاقتصادية.

## الاشكالية:

بناء على ما تم تقديمه في المقدمة يمكن تحديد الاشكالية التالية:

**ما دور استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية ؟**

## الأسئلة الفرعية:

- (1) ما هو واقع اتخاذ القرارات في المؤسسات الجزائرية ؟
- (2) كيف تتم عملية نمذجة القرارات في الأساليب الكمية ؟
- (3) كيف تساهم الأساليب الكمية في تكوين مقومات القرارات الادارية الفعالة؟

## الفرضيات:

- أ. ترجع النتائج السلبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى غياب استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات تسيير مواردها المتاحة، والاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على الخبرة والتقدير الشخصي.
- ب. تستدعي عملية نمذجة القرارات في الأساليب الكمية، المرور على مجموعة من المراحل المتتابعة وفق اطار علمي ومنهجي تسمح لمتخذ القرار باختيار أفضل بديل ممكن.
- ج. تقوم الأساليب الكمية على الأسس الرياضية والعلمية المنهجية، مما يساهم في تحقيق مختلف الوظائف الادارية بكفاءة وفعالية.

## محاور البحث

يتمحور البحث حول النقاط التالية:

- I. مدخل مفاهيمي لاتخاذ القرار؛
- II. المنهج الكمي في اتخاذ القرار؛
- III. استخدام نموذج البرمجة الخطية في تعظيم أرباح مؤسسة Polyben.



## أ - مدخل مفاهيمي لاتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرارات أساس نجاح المؤسسة الاقتصادية، والتي يتوقف استمرارها على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم اتخاذها من طرف المدراء، فالممارسة الإدارية تتطلب مواجهة مجموعة كبيرة من المواقف اليومية مما يستدعي معها عملية اتخاذ القرارات المستمرة للبدايل المختلفة.

### أ-1- مفاهيم حول اتخاذ القرار

تعددت محاولات تعريف القرار اصطلاحاً وعلمياً في ميدان علم الإدارة، وإن تركزت وتشابهت في نواح كثيرة أغلبها حول مجمل عناصر القرار الإداري، ويمكن عرضها كما يلي:

- يعرف القرار بأنه: "الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة".<sup>1</sup>

- القرار الإداري يقوم على "عملية المفاضلة وبشكل واع ومدرك، بين مجموعة بدائل، أو حلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ القرار، لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار".<sup>2</sup>

- اتخاذ القرار هو: "اختيار أحد البدائل من البدائل المتاحة في الخصوص، بغية اتخاذ القرار الأمثل من حيث تحقيق الهدف والموضوعية".<sup>3</sup>

- عملية اتخاذ القرار تعني: "المفاضلة بين البدائل الممكنة واختيار الأفضل من بينها لمواجهة موقف معين في فترة زمنية محددة، وهي تتصل بالقرارات التي تصدر لمواجهة موقف معين، واتخاذ القرار لا بد أن يتيح فرصة الاختيار بين أكثر من بديل".<sup>4</sup>

من خلال التعاريف يمكن استنتاج النقاط التالية:

1) القرار يصدر عادة من جهة معينة، هذه الجهة يطلق عليها اسم "متخذ القرار"، أي كان هذا الأخير مديراً أو مسؤولاً مخولاً أو مشرفاً وأي مستوى في الهيكل التنظيمي.

2) عملية اتخاذ القرار هي اختيار بديل من بين بدائل محتملة، لتحقيق هدف معين أو لمعالجة مشكلة ما في فترة زمنية معينة؛

3) الإدارة تبنى على عملية اتخاذ القرار، الذي يحكم تصرفات وسلوكيات الأفراد داخل المؤسسة في استغلال عناصر الانتاج المتاحة بطريقة مثلى أو مرضية، بحيث يتحقق الهدف المطلوب.

### أ-2- مراحل اتخاذ القرار

اختلف كتاب الإدارة في تحديد مراحل اتخاذ القرار، ويمكن ترتيبها كما يلي:

أ-2-1- تحديد المشكلة: الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي: "انحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون"<sup>5</sup>، أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها.

أ-2-2- تحليل المشكلة: يشمل تحليل المشكلة تقييم عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على أنشطة المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وبعد ذلك متابعة عوامل البيئة الخارجية المؤثرة على أنشطة المؤسسة، كل على حدى، على المستوى العام

والتشغيلي لتحديد الفرص والمخاطر السائدة فيها، وبعد ذلك يتم تحديد حجم الفجوة الاستراتيجية بين الفرص والمخاطر السائدة في البيئة الخارجية ونقاط القوة والضعف المتوافرة لدى المؤسسة ككل، وفي كل نشاط من أنشطتها كل على حدى.

**1-2-3- تحديد مجموعة بدائل الحلول:** يعتمد المدخل العلمي في البحث عن بدائل على تحليل المشكلة أي تجزئتها الى أجزاء صغيرة، وربما يربطها بعضها ببعض لمعرفة علاقة أجزاء المشكلة ببعضها، وهنا تظهر امكانية التوصل الى حلول عديدة قد تحل أجزاء من المشكلة، ويقصد بالبدائل أو الحلول البديلة أي يصنع متخذ القرار مجموعة من الحلول أو الخطط البديلة والتي يصلح كل منها بدرجة معينة وكيفية محددة للوصول الى أهداف مطلوبة.

**1-2-4- تحليل البدائل وحل النموذج:** تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمرحلة السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحدوث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار، كما تفيد في تقليص عدد البدائل وذلك بعد طرح وإهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية، وهذا يوفر وقتا أكثر للإدارة لاتخاذ القرار المناسب بعيدا عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط أي القرار العاجل والفوري.<sup>6</sup>

**1-2-5- اختيار الحل الأفضل:** يقوم متخذ القرار باختيار البديل المناسب بعد الحصول على مخرجات الصناعة القرارية من خلال عدد من البدائل التي تم تحديد عيوبها ومزاياها، ويجب هنا مراعاة الدقة والموضوعية في الاختيار وعدم التحيز نحو أو ضد بديل ما، وليس بالضرورة ان يختار متخذ القرار البديل صاحب أعلى مزايا ولكنه قد يختار بديلا آخر ذو مزايا أقل، لأنه سيختار البديل المناسب وليس البديل الأفضل، ليتم بعد هذه المرحلة الانتقال الى مرحلة التنفيذ.<sup>7</sup>

**1-2-6- تنفيذ القرار ومتابعته:** عملية التنفيذ من الأجدر أن تصاحبها عملية تقييم دورية للتحقق من فعالية وكفاءة القرار المتخذ من خلال تحقيقه للنتائج المرجوة، وتقوم (تصحيح) الانحرافات ان وجدت، فمن الخطأ أن يتخذ المدير قرارا ثم ينساه ويهمل تقييم نتائجه.<sup>8</sup>

### 1-3- تصنيف القرارات:

من أهم التصنيفات المعتمدة في اتخاذ القرارات نجد:

**1-3-1- وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها:** يرجع هذا التقسيم للعالم سايمون (H.Simon)، حيث قسم القرارات الى نوعين هما:<sup>9</sup>

**(1) القرارات المبرمجة (Programmed Decisions):** وهي تلك القرارات التي تتصف بأنها متكررة وبصورة مستمرة، وتتعلق غالبا بالأعمال الجارية والمعتادة، وغالبا ما تكون هناك اجراءات شكلية مستقرة تمر بها عملية اتخاذ مثل هذه القرارات، حيث يمكن جدولتها أو برمجتها وفقا لروتين معين، ويمكن البت فيها بناء على التجارب السابقة، وهذه القرارات تصدر عادة بطريق تلقائي وفوري، ولا تحتاج الى دراسة وتحليل وجهد ذهني لاتخاذها.

**(2) القرارات غير المبرمجة (Non Programmed Decisions):** وهي القرارات التي تصدر بقصد معالجة المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا، والتي لا تتكرر باستمرار، ويغلب على هذه القرارات الصفة الدائمة، والالتزام بتنفيذها لفترة طويلة، لذلك فان الاخلال بها او القصور في تنفيذها يهدد المؤسسة ويعرضها للأخطار والخسائر، كما أن اتخاذ هذه القرارات يتطلب الدراسة المعمقة والبحث والتحليل الخاص للنواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، كما في اختيار موقع المؤسسة أو السوق الذي سيعمل به، أو تحديد مجال النشاط الانتاجي أو الخدمي الذي سيمارسه أو تعديل أنواع المنتجات أو الخدمات، أو انشاء فرع جديد له، وغيرها من القرارات.

### 1-3-2- تصنيف القرارات تبعا لأهميتها: يتم تصنيف القرارات وفقا لأهميتها الى:

أ. **القرارات الاستراتيجية (الحيوية) Strategic Decision:**<sup>10</sup> وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به، وتتميز القرارات الاستراتيجية بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل المؤسسة، وبما يتطلبه اتخاذها من عناية خاصة وتحليلات لأبعاد اقتصادية ومالية واجتماعية، ونظرا لأهمية آثار ونتائج القرارات الاستراتيجية على حاضر المؤسسة الإدارية ومستقبلها، فإن الاختصاص في اتخاذها يكون منوطا بالإدارة العليا، ذلك لأن قيمة القرارات الإدارية وأهميتها تختلف بحسب المستويات الإدارية التي تصدر عنها، ففي حين تصدر المستويات الإدارية العليا والوسطى قرارات رئيسية وهامة (major)، قرارات من نوع معقد تتصل بالسياسة العليا، وتتطلب قدرا كبيرا من الجهد والوعي ومستوى عاليا من الفهم، نظرا لأهمية آثارها ونتائجها في حياة المؤسسة، ولجسامة المسؤوليات التي تترتب على مصدرها، فإن المستويات المباشرة تتخذ قرارات ثانوية قليلة الأهمية (Minor) تتطلبها حالة العمل الروتينية.

ب. **القرارات التكتيكية:** تتخذ هذه القرارات غالبا من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات أو الإدارة الوسطى، "وتمثل واقعا أكثر تفصيلا، وهي قرارات غير متكررة أيضا، ويمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة لفترة متوسطة، وفيها يتم تجزئة أو تبسيط القرارات الاستراتيجية<sup>11</sup>، بمعنى أنها تهدف الى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط.

ج. **القرارات التشغيلية Operational Decision:** هي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المؤسسة، ويتم اتخاذ هذه القرارات على مستوى الإدارة الدنيا، وتتصف بدرجة عالية من المركزية وبالتكرار، "كما أنها لا تحتاج الى جهد كبير أو بحث من قبل متخذها، ويتم اتخاذها في ضوء الخبرات والتجارب السابقة وبطريقة فورية وتلقائية، كما أنها تتعلق أساسا بأسلوب العمل الروتيني.<sup>12</sup>

### 1-3-3- وفقا لظروف اتخاذها: تقسم القرارات وفق هذا المعيار الى:

(1) **ظروف التأكد التام Certainty:** وهي الظروف التي يفترض أن تكون فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، وان متخذ القرار على علم تام بالظروف التي سوف تتحقق في المستقبل، ولا يوجد أي احتمالات للأحداث المتوقعة سواء كانت احتمالات ذاتية (شخصية) أو احتمالات موضوعية، بل هناك تأكيد تام لوقوع حدوثها، كما يوجد ناتج واحد فقط لكل حدث نظرا لوجود حالة واحدة من حالات الطبيعة.

(2) **ظروف عدم التأكد Uncertainty:** الميزة لهذا النوع من القرارات أنها لا تتوفر معلومات سابقة من أجل تحديد معاملات ترجيحية، كما أن الظروف المحيطة باتخاذ القرار تختلف باختلاف الزمان والمكان، وبالتالي فإن متخذ القرار في هذه الحالة سوف يعتمد على النتيجة الخاصة بكل قرار من أجل اختيار القرار الأمثل أو الأنسب الذي يتماشى مع الظروف الحالية، كما أن متخذ القرار قد يستخدم تقديراته الشخصية استنادا إلى التجربة والخبرات السابقة.<sup>14</sup>

(3) **ظروف المخاطرة Risk:** وهي التي يتوفر فيها قدر من البيانات ويكون القرار ناتج عن الخبرة السابقة ويتم اعداد الاحتمالات الخاصة بالظروف المتوقعة الحدوث مستقبلا بناء على ما يتوفر من بيانات الخبرة السابقة ولذا فان الاحتمالات الناتجة تكون احتمالات موضوعية مثل هذه الحالة يسمى بحالات أو ظروف المخاطرة وتكون المخرجات معروفة بدرجة احتمالية.

## II - المنهج الكمي في اتخاذ القرار

لقد جاء الاهتمام الكبير بالجانب الكمي للمؤسسات الأعمال نتيجة حتمية للتطور السريع في تقنيات مؤسسات الأعمال وخصوصا في مجال الحاسبات الالكترونية والبرمجيات الجاهزة وأساليب بحوث العمليات وتسخيرها من عملية اتخاذ القرارات الادارية الرشيدة لأنها جوهر وهدف العملية الادارية، لذا نجد أن المؤسسات تسعى دائما لاتخاذ القرار الرشيد لتحقيق أهدافها في ضوء الامكانيات المتاحة في الظرف القائم.

### II-1 - ماهية الأساليب الكمية

يمكن تعريف الأساليب الكمية بأنها مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة أو لترشيد القرار الاداري المتخذ بخصوص حالة معينة، والمفروض توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة، مثلا في مجال الانتاج يتم تحديد المستلزمات من المواد الأولية والأيدي العاملة وأية مدخلات أخرى لعملية الانتاج، مع ذكر ماهية المخرجات هذا من جانب، ومن جانب آخر يتطلب كيفية استخدام هذه البيانات والموارد وتطبيقها لتحديد الفرضيات والعوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر.<sup>15</sup>

الأسلوب الكمي عبارة عن طريقة أو مسار لبناء نموذج يساعد متخذ القرار في تحليل المشكلة التي تعامل معها رياضيا بهدف الوصول الى الحل المناسب للمشكلة ومحاولة تطبيقه.<sup>16</sup>

كما عرفت بأنها مجموعة الطرق والصيغ والمعدات والنماذج التي تساعد في حل المشكلات على أساس عقلائي.<sup>17</sup> وعرفت أيضا بأنها مجموعة من الطرق والنماذج الرياضية التي من خلالها يتم استيعاب كافة مفردات المشكلة والتعبير عنها بواسطة معادلات أو متباينات رياضية كخطوة أولى نحو معالجتها وحلها.<sup>18</sup> مما سبق يمكن أن نستخلص أن الأساليب الكمية مصطلح يقوم على:

- (1) علم التمثيل الرياضي لمشاكل عملية اتخاذ القرار، وإيجاد طرق حل لهذه النماذج الرياضية؛
- (2) عملية صنع القرار المبنية على المنهج العلمي تقوم على أساليب التحليل الكمي تساعد على التخصيص الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة على الاستخدامات البديلة من أجل تحقيق هدف معين؛
- (3) الأساليب الكمية عبارة عن مجموعة من القواعد المنطقية والأساليب والطرق الرياضية التي تستخدم في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، وسميت بالأساليب الكمية لأنها تتناول دراسة المشكلات من جوانبها الكمية أي تلك الجوانب القابلة للقياس الكمي والتعبير عنها بالأرقام.

### II-2 - نمذجة القرارات:

تعد النمذجة (**Modeling**) محور اهتمام الأساليب الكمية حيث توفر اطارا عاما وشاملا لحل مشكلات اتخاذ القرار بشكل خاص بطريقة منهجية منظمة فيما يسمى ببناء النموذج الذي هو: "تمثيل لمكونات المشكلة أو النظام والعوامل المؤثرة والبيئة المحيطة وأسلوب الربط بين المتغيرات، ويعرض النموذج بعض الاستفسارات التي تحيط بالمشكلة أو النظام."<sup>19</sup> ان عملية اتخاذ القرار في الأساليب الكمية تتكون من بناء نموذج القرار ثم حله لتحديد القرار الأمثل، ويعرف النموذج على أنه دالة هدف وقيود يعبر عنها بوحدات متغيرات (بدائل) قرار المشكلة.<sup>20</sup>

نمذجة القرارات يمكن تعريفها بأنها: "أسلوب علمي للتوصل الى القرار الاداري، كما يمكننا تعريفها بأنها تمثيل (رياضي عادة) لسيناريو أو حوار احدي المشكلات التطبيقية أو لبيئتها."<sup>21</sup>

"يجب التفكير في نموذج القرار على أنه مجرد أداة لتلخيص مشكلة القرار، بطريقة تسمح بتعريف وتقييم منظم لكل بدائل القرار في المشكلة، وبالتالي يتم التوصل الى القرار من خلال اختيار البديل الذي تم الحكم عليه على أنه الأفضل من ضمن كل البدائل المتاحة." <sup>22</sup>

حيث يجب أن يشتمل نموذج القرار على ثلاثة عناصر وهي: <sup>23</sup>

1. بدائل القرار التي سيتم الاختيار من بينها؛

2. قيود لاستبعاد البدائل غير الممكنة؛

3. مقياس أو معيار لتقييم، ومن ثم ترتيب البدائل الممكنة.

مما سبق نجد ان الأساليب الكمية أصبحت في الوقت الحاضر بمثابة الركيزة المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية في عملية اتخاذ القرارات الادارية، كما أن التحليلات الكمية التي ترتبط بشكل أو بآخر بالأساليب والمعايير الكمية تعتبر ضرورة حيوية من ضرورات الصيرورة والترشيد لكافة القرارات، فلكي يكون القرار رشيدا لابد وأن يكون مبنيا على المؤشرات المستنبطة من التحليلات الكمية، من خلال تسخير معايير تقييم الأداء المختلفة وأساليب التحليل الكمي وتوظيف المعايير والنماذج الرياضية التي بموجبها استقراء النشاطات في المستقبل القريب.

### II-3- أنواع الأساليب الكمية

إن مبدأ الترشيح لأي عملية اتخاذ القرار يجب أن تتم على أساس علمي مدروس، في أن العشوائية والحدس في اتخاذ القرار تعتبر غير مقبولة بشكل عام إضافة إلى أنها لم تعد مناسبة بشكل قاطع بسبب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي حدثت، وما ترتب عن ذلك من تعقيد وصعوبات صعبت بشكل كبير من عملية اتخاذ القرارات، ولهذا لابد من استخدام منهج علمي يقوم على الأساليب الكمية لترشيح عملية اتخاذ القرارات، ان هذه الأساليب الكمية تقع تحت تسميات مختلفة في أدبيات المنهج الكمي والتي يمكن تقسيمها الى: <sup>24</sup>

#### الأساليب الكمية الاحصائية:

- أسلوب الارتباط؛
- أسلوب الانحدار؛
- نماذج التوقع؛
- المقاييس والاختبارات الاحصائية.

#### نماذج بحوث العمليات:

- البرمجة الخطية؛
- البرمجة الديناميكية؛
- نظرية المباريات؛
- نماذج الانتظار؛
- سلاسل ماركوف؛
- شبكات الأعمال.

### III - استخدام نموذج البرمجة الخطية في تعظيم أرباح مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف Polyben - برج بوعريش:

لغرض الوقوف على آلية استخدام النموذج الكمي في ترشيد القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية، قمنا باختيار مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف Polyben ، وسنقوم بتطبيق إحدى الأساليب الكمية التابعة لنماذج بحوث العمليات، والمتمثلة في نموذج البرمجة الخطية لإيجاد كميات الإنتاج المثلى المبرمجة لتشكيلة المنتجات المدروسة، التي ستنتجها المؤسسة لسنة 2015، وتبرز أهمية اتخاذ القرار باستعمال البرمجة الخطية في سهولة تحديد خطة الإنتاج، أي تحديد مختلف الكميات من الأنواع التي ستنتج بطريقة تضمن تحقيق أكبر أرباح ممكنة لمؤسسة Polyben.

#### III-1- تحديد النموذج الخطي

تختص مؤسسة Polyben في صناعة أكياس التغليف والموجهة عادة لتغليف مختلف المواد (السميد، الفرينة، الملح، السمائد الفلاحية)، كما تقوم بتصنيع أكياس خاصة بالتمر والحبوب الجافة وذلك حسب طلب الزبون، حيث يتم صناعة أكياس التغليف بمختلف الأحجام، والمتمثلة في:

- أكياس ذات وزن 10 كلغ، نرمز لها بالرمز:  $X_1$
- أكياس ذات وزن 25 كلغ، نرمز لها بالرمز:  $X_2$
- أكياس ذات وزن 50 كلغ، نرمز لها بالرمز:  $X_3$
- أكياس ذات وزن 100 كلغ، نرمز لها بالرمز:  $X_4$

قبل صياغة النموذج الرياضي للبرمجة الخطية، لابد من اعطاء الترميزات لمتغيرات النموذج كالتالي:

$$\sum_{j=1}^{N=4} P_j X_j \text{ Max}(Z) =$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum_{j=4}^n a_{ij} X_j \leq bi \\ \sum_{j=4}^n t_j X_j \leq Tj \\ \sum_{j=4}^n X_j \geq Mj \\ \sum_{j=4}^n X_j \leq Dj \\ X_j \geq 0 \end{array} \right.$$

حيث:

**j:** يمثل نوع المنتج الذي تنتجه المؤسسة خلال فترة الدراسة؛

**m:** يمثل عدد المنتجات التي تنتجها المؤسسة، والتي تتمثل في 4 منتج؛

$X_j$ : يمثل عدد الوحدات المنتجة من المنتج  $j$  خلال سنة 2015؛

$a_{ij}$ : كمية المادة الأولية رقم  $i$  اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتج  $j$ ؛

$T_j$ : يمثل الوقت الكلي المتاح على الآلات لكل ورشة؛

$t_j$ : يمثل الوقت المستغرق لإنتاج وحدة واحدة من المنتج  $j$ ؛

$b_i$ : يمثل الكمية المتاحة من المادة الأولية رقم  $i$ ؛

$M_j$ : كمية الإنتاج الدنيا للمنتج  $j$ ؛

$D_j$ : الكمية المطلوبة من المنتج  $j$ ؛

$P_j$ : هامش الربح للوحدة الواحدة من المنتج  $j$ .

### III-1-1- تحديد دالة الهدف:

تهدف نماذج البرمجة الخطية إلى تحقيق هدف معين، هذا الهدف الذي سيتم استخدامه كمقياس أو مؤشر لتقييم الحلول البديلة الممكنة يكون معبرا عنه في صورة كمية أي بمعادلة رياضية، وفي دراسة حالة مؤسسة **Polyben** ستكون دالة الهدف معنية بتعظيم الأرباح وتكون المشكلة على الصورة **Max**.

نقوم بحساب الربح الوحدوي لكل منتج من منتجات المؤسسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الربح الوحدوي لمنتجات مؤسسة **Polyben**

وحدة القياس: دج/ كيس

| Sac 100kg<br>$X_4$ | Sac 50kg<br>$X_3$ | Sac 25kg<br>$X_2$ | Sac 10 Kg<br>$X_1$ |                   |
|--------------------|-------------------|-------------------|--------------------|-------------------|
| 26,75              | 23,75             | 15,75             | 10,30              | سعر البيع الوحدوي |
| 23,75              | 21,65             | 11,8              | 6,25               | التكلفة الوحدوية  |
| 3,00               | 2,10              | 3,95              | 4,05               | الربح الوحدوي     |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصلحة المحاسبة.

قمنا بحساب الربح الوحدوي لكل منتج، وذلك بطرح التكلفة الوحدوية من سعر البيع الوحدوي لكل منتج من المنتجات، مما سبق يمكن استخراج دالة الهدف:

$$\text{Max } Z_p = 4,05 X_1 + 3,95 X_2 + 2,10 X_3 + 3,00 X_4$$

### III-1-2- تحديد القيود:

يتطلب إنتاج وحدة واحدة من المنتج  $j$  استهلاك جزءا من الموارد المتاحة (المواد الأولية، ساعات عمل، وغيرها)، ولأن هذه الموارد المتاحة محدودة فإن ذلك يؤدي إلى خلق قيود على كمية الإنتاج التي يمكن إنتاجها، ويمكن حصر قيود هذا النموذج فيما يلي:

(1) قيود استعمال المواد الأولية: فيما يخص الكميات المتاحة من المواد الأولية اعتمدنا على الكميات المستعملة في

العملية الانتاجية، أما فيما يخص معاملات القيود فقد اعتمدنا على معاملات استعمال المادة الأولية لإنتاج كل نوع

من المنتجات، فهذه المعاملات محددة أي أن قيمها ثابتة لكل منتج.

الجدول رقم (2): استعمال المادة الأولية لكل منتج

| الكمية المتاحة<br>كلغ | Sac 100kg<br>X <sub>4</sub> | Sac 50kg<br>X <sub>3</sub> | Sac 25kg<br>X <sub>2</sub> | Sac 10 Kg<br>X <sub>1</sub> | نوع المادة الأولية |
|-----------------------|-----------------------------|----------------------------|----------------------------|-----------------------------|--------------------|
| 2837000               | 0,1171                      | 0,0840                     | 0,0564                     | 0,0299                      | POLYPROPYLENE      |
| 141710                | 0,0058                      | 0,0042                     | 0,0028                     | 0,0015                      | OMYALENE           |
| 42735                 | 0,001                       | 0,001                      | 0,001                      | 0,001                       | ENCRES             |
| 147460                | 0,0061                      | 0,0044                     | 0,0029                     | 0,0016                      | COLORANT           |
| 174500                | 0,0051                      | 0,0047                     | 0,0038                     | 0,0031                      | FIL A COUDRE       |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (1) وعلى مصلحة الانتاج.

من خلال الجدول يمكن استخراج قيود استعمال المواد الأولية كالتالي:

$$\begin{cases}
 \text{القيد 1} & 0,0299 X_1 + 0,0564 X_2 + 0,0840 X_3 + 0,1171 X_4 \leq 2837000 \\
 \text{القيد 2} & 0,0015 X_1 + 0,0028 X_2 + 0,0042 X_3 + 0,0058 X_4 \leq 141710 \\
 \text{القيد 3} & 0,001 X_1 + 0,001 X_2 + 0,001 X_3 + 0,001 X_4 \leq 42735 \\
 \text{القيد 4} & 0,0016 X_1 + 0,0029 X_2 + 0,0044 X_3 + 0,0061 X_4 \leq 147460 \\
 \text{القيد 5} & 0,0031 X_1 + 0,0038 X_2 + 0,0047 X_3 + 0,0051 X_4 \leq 174500
 \end{cases}$$

(2) قيود الحد الأدنى للإنتاج: تسهر مؤسسة Polyben على توفير الحد الأدنى للإنتاج من كل منتج، وهي بمثابة قيود

للمؤسسة لا تستطيع الانتاج تحت هذه الكميات، وعليه يمكن استخراج قيود الحد الأدنى لكل منتج: <sup>25</sup>

$$\begin{cases}
 \text{القيد 6} & X_1 \geq 4552000 \\
 \text{القيد 7} & X_2 \geq 15920000 \\
 \text{القيد 8} & X_3 \geq 10800000 \\
 \text{القيد 9} & X_4 \geq 4200000
 \end{cases}$$

(3) قيود ساعات عمل الورشات: هي تلك القيود التي تعبر عن الطاقة الإنتاجية المجسدة في شكل ساعات عمل

الآلات، بالإضافة إلى الوقت الذي تستهلكه المنتجات محل الدراسة في هذه الآلات لكي تصبح تامة الصنع، فيما

يخص ساعات عمل الورشات اعتمدنا على العلاقة التالية:

عدد ساعات العمل السنوية = (عدد ساعات العمل اليومية X عدد أيام السنة X عدد الآلات)، فعدد الساعات اليومية تقدر

بـ: 24 ساعة، أما عدد أيام السنة فهي: 330=30×11 يوم فقط (11 شهر عمل، أما الشهر الأخير من السنة فهو

مخصص للصيانة الآلات والعتاد)، أما معاملات القيود فقد اعتمدنا كمية المنتجات التي تمر على كل ورشة من ورشات

الانتاج.



الجدول رقم (3): استعمال ساعات العمل لكل منتج

| ساعات العمل<br>الفعالية | ساعات العمل<br>النظرية | Sac 100kg<br>X <sub>4</sub> | Sac 50kg<br>X <sub>3</sub> | Sac 25kg<br>X <sub>2</sub> | Sac 10 Kg<br>X <sub>1</sub> | الورشة       |
|-------------------------|------------------------|-----------------------------|----------------------------|----------------------------|-----------------------------|--------------|
| 17520                   | 23760                  | 0,00041                     | 0,00041                    | 0,00041                    | 0,00041                     | ورشة التدوير |
| 31000                   | 31680                  | 0,00073                     | 0,00073                    | 0,00073                    | 0,00073                     | ورشة الحياكة |
| 20800                   | 23760                  | 0,00049                     | 0,00049                    | 0,00049                    | 0,00049                     | ورشة الطباعة |
| 7800                    | 7920                   | 0,00018                     | 0,00018                    | 0,00018                    | 0,00018                     | ورشة التقطيع |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصلحة الانتاج.

وعليه يمكن استخراج قيود ساعات عمل الورشات:

$$\left\{ \begin{array}{ll} \text{القيد 10} & 0,00041X_1 + 0,00041X_2 + 0,00041X_3 + 0,00041X_4 \leq 17520 \\ \text{القيد 11} & 0,00073X_1 + 0,00073X_2 + 0,00073X_3 + 0,00073X_4 \leq 31000 \\ \text{القيد 12} & 0,00049X_1 + 0,00049X_2 + 0,00049X_3 + 0,00049X_4 \leq 20800 \\ \text{القيد 13} & 0,00018X_1 + 0,00018X_2 + 0,00018X_3 + 0,00018X_4 \leq 7800 \end{array} \right.$$

(4) قيود الطلب على المنتجات: وهي تلك القيود التي تعبر عن الكمية المنتجة، المجسدة في شكل طلبيات على منتجات

المؤسسة والتي على أساسها تتم العملية الإنتاجية في المؤسسة، وعليه يمكن استخراج قيود الطلب على كل منتج:

26

$$\left\{ \begin{array}{ll} \text{القيد 14} & X_1 \leq 6887000 \\ \text{القيد 15} & X_2 \leq 18950000 \\ \text{القيد 16} & X_3 \leq 14900000 \\ \text{القيد 17} & X_4 \leq 4708600 \end{array} \right.$$

### III-2- الصياغة النهائية للنموذج الرياضي

بعد حساب معاملات دالة الهدف، ومعاملات قيود الموارد المتاحة، تأتي مرحلة الصياغة النهائية للنموذج الرياضي

الخاص بمؤسسة Polyben.

$$\text{Max (Z)} = 4,05 X_1 + 3,95 X_2 + 2,10 X_3 + 3,00 X_4$$

St :

|          |                                                                  |
|----------|------------------------------------------------------------------|
| 1 القيد  | $0,0299 X_1 + 0,0564 X_2 + 0,0840 X_3 + 0,1171 X_4 \leq 2837000$ |
| 2 القيد  | $0,0015X_1 + 0,00282X_2 + 0,0042X_3 + 0,0058 X_4 \leq 141710$    |
| 3 القيد  | $0,001X_1 + 0,001 X_2 + 0,001X_3 + 0,001X_4 \leq 42735$          |
| 4 القيد  | $0,0016 X_1 + 0,0029X_2 + 0,0044X_3 + 0,0061X_4 \leq 147460$     |
| 5 القيد  | $0,0031X_1 + 0,0038X_2 + 0,0047X_3 + 0,0051X_4 \leq 174500$      |
| 6 القيد  | $X_1 \geq 4552000$                                               |
| 7 القيد  | $X_2 \geq 15920000$                                              |
| 8 القيد  | $X_3 \geq 10800000$                                              |
| 9 القيد  | $X_4 \geq 4200000$                                               |
| 10 القيد | $0,0041X_1 + 0,0041X_2 + 0,0041X_3 + 0,0041X_4 \leq 175200^*$    |
| 11 القيد | $0,0073X_1 + 0,0073X_2 + 0,0073X_3 + 0,0073X_4 \leq 310000$      |
| 12 القيد | $0,0049X_1 + 0,0049X_2 + 0,0049X_3 + 0,0049X_4 \leq 208000$      |
| 13 القيد | $0,0018X_1 + 0,0018X_2 + 0,0018X_3 + 0,0018X_4 \leq 78000$       |
| 14 القيد | $X_1 \leq 6887000$                                               |
| 15 القيد | $X_2 \leq 18950000$                                              |
| 16 القيد | $X_3 \leq 14900000$                                              |
| 17 القيد | $X_4 \leq 4708600$                                               |

$$X_1, X_2, X_3, X_4 \geq 0$$

### III-3- تفسير وتحليل نتائج برنامج QM For Windows

بعد صياغة النموذج قمنا بإدخاله في الحاسوب حيث استعملنا برنامج QM، من خلال حل البرنامج تم الوصول الى الحل الأمثل، والجدول الموالي يبين الفرق بين الخطة المثلى مع نتائج المؤسسة:

الجدول رقم (4): المقارنة بين خطة الانتاج المثلى وخطة المؤسسة لسنة 2015

| الخطة المقترحة (المثلى) |                       | الخطة الفعلية         |                       | الربح<br>الوحدوي    | المنتج         |
|-------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|---------------------|----------------|
| الأرباح المحققة<br>دج   | الكمية المنتجة<br>كيس | الأرباح المحققة<br>دج | الكمية المنتجة<br>كيس |                     |                |
| 27892350,00             | 6887000               | 22174013,25           | 5475065               | 4,05                | X <sub>1</sub> |
| 74852500,00             | 18950000              | 68865192,70           | 17434226              | 3,95                | X <sub>2</sub> |
| 24997098,00             | 11903380              | 31190117,70           | 14852437              | 2,1                 | X <sub>3</sub> |
| 14125800,00             | 4708600               | 13825659,00           | 4608553               | 3                   | X <sub>4</sub> |
| 141867747,17 دج         | 42448980 كيس          | 136054982,65 دج       | 42370281 كيس          | المجموع             |                |
| 5812764,52 + دج         |                       |                       |                       | الفرق بين النتيجتين |                |
| 4,27 %                  |                       |                       |                       | معدل الزيادة        |                |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج QM

من خلال مقارنة النتائج المحققة باستخدام نموذج البرمجة الخطية والخطة الفعلية للمؤسسة، نجد أن مؤسسة Polyben

تستطيع زيادة نسبة أرباحها السنوية بـ: 4,27%، في حالة استعمال الخطة المثلى.

### III-4- تحليل الحساسية:

بصفة عامة يمكن وضع مجال يتحرك فيه الحل الأمثل، عن طريق حصر جميع مؤشرات النموذج في مجالات معينة، وهذه أحد المزايا الجيدة التي تتمتع بها نماذج البرمجة الرياضية ونماذج البرمجة الخطية بصفة خاصة.

الجدول رقم (5): تحليل الحساسية النموذج المقترح

| الحد الأدنى الممكن | الحد الأدنى الممكن | القيم الأصلية (الربح) | Reduced Cost            | الكمية المقترحة         | المتغيرات |               |                          |
|--------------------|--------------------|-----------------------|-------------------------|-------------------------|-----------|---------------|--------------------------|
| غير محدد           | 2,1                | 4,05                  | 0                       | 6887000                 | X1        | Sac 10 Kg     | معاملات دالة الهدف       |
| غير محدد           | 2,1                | 3,95                  | 0                       | 18950000                | X2        | Sac 25 Kg     |                          |
| 3                  | 0                  | 2,1                   | 0                       | 11903380                | X3        | Sac 50 Kg     |                          |
| غير محدد           | 2,1                | 3                     | 0                       | 4708600                 | X4        | Sac 100 Kg    |                          |
| الحد الأقصى الممكن | الحد الأدنى الممكن | الموارد المتاحة       | القيم المتبقية (الفائض) | قيم الثنائية Dual Value | القيود    |               |                          |
| غير محدد           | 2825962            | 2837000               | 11037,75                | 0                       | القيد1    | POLYPROPYLENE | قيود المواد الأولية      |
| غير محدد           | 140694,6           | 141710                | 11015,438               | 0                       | القيد2    | OMYALENE      |                          |
| غير محدد           | 42448,98           | 42735                 | 286,0156                | 0                       | القيد3    | ENCRES        |                          |
| غير محدد           | 147071,5           | 147460                | 388,4688                | 0                       | القيد4    | COLORANT      |                          |
| غير محدد           | 173319,4           | 174500                | 1180,563                | 0                       | القيد5    | FIL A COUDRE  |                          |
| 6887000            | غير محدد           | 4552000               | 2335000                 | 0                       | القيد6    | الحد الأدنى 1 | قيود الحد الأدنى للإنتاج |
| غير محدد           | غير محدد           | 15920000              | 3030000                 | 0                       | القيد7    | الحد الأدنى 2 |                          |
| غير محدد           | غير محدد           | 10800000              | 1103379                 | 0                       | القيد8    | الحد الأدنى 3 |                          |
| 4708600            | غير محدد           | 4200000               | 508600                  | 0                       | القيد9    | الحد الأدنى 4 |                          |
| غير محدد           | 147040,8           | 175200                | 1159,172                | 0                       | القيد10   | ورشة التدوير  | قيود ساعات عمل الورشات   |
| غير محدد           | 309877,6           | 310000                | 122,4375                | 0                       | القيد11   | ورشة الحياكة  |                          |
| 208082,2           | 202593,4           | 208000                | 0                       | 428,5714                | القيد12   | ورشة الطباعة  |                          |
| غير محدد           | 76408,16           | 78000                 | 1591,844                | 0                       | القيد13   | ورشة التقطيع  |                          |
| 7990379            | 6748260            | 6887000               | 0                       | 1,95                    | القيد14   | Demand 1      | قيود الطلب               |
| غير محدد           | 18691020           | 18950000              | 0                       | 1,85                    | القيد15   | Demand 2      |                          |
| غير محدد           | 11903380           | 14900000              | 2996621                 | 0                       | القيد16   | Demand 3      |                          |
| 4937144            | 4200000            | 4708600               | 0                       | 0,90000001              | القيد17   | Demand 4      |                          |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج QM

من خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل حساسية النموذج المقترح نجد:

#### 1. بالنسبة لمعاملات دالة الهدف:

تستطيع مؤسسة POLYBEN التغير في معاملات الأرباح الخاصة بكل منتج من المنتجات وفق المجالات المحددة، والتي تضمن المحافظة على الحل الأمثل فنجد:

- $X_1$ : تستطيع تخفيض الربح من 4,05 دج الى 2,1 دج دون أن يتغير الحل الأمثل؛
- $X_2$ : تستطيع تخفيض الربح من 3,95 دج الى 2,1 دج دون أن يتغير الحل الأمثل؛
- $X_3$ : تستطيع تخفيض الربح من 2,1 دج الى 0 دج، كما تستطيع زيادة الربح من 2,1 دج الى 3 دج دون أن يتغير الحل الأمثل؛

▪  $X_4$ : تستطيع تخفيض الربح من 3 دج الى 2,1 دج دون أن يتغير الحل الأمثل.

ففي حالة تطبيق الخطة المقترحة من طرف المؤسسة، فإنها تسمح لهذه الأخيرة المناورة (بالزيادة أو النقصان) في الأسعار المنتجات والتكاليف، وذلك وفق ظروف المنافسة المحتملة أو حسب الطلب على المنتجات، مما يعزز من مركزها التنافسي.

## 2. بالنسبة للطرف الثاني (الطرف الأيمن للقيود):

من خلال ملاحظة الطرف الأيمن للقيود نقترح على مؤسسة POLYBEN إجراء تصحيحات (زيادة أو نقصاناً) على استعمال المواد الأولية وساعات عمل الورشات، وذلك في إطار الحد الأدنى والأقصى دون التأثير على الحل الأمثل كما يلي:

(1) الاقتراح الأول: يمكن مؤسسة POLYBEN أن تستفيد من الفائض (الاحتياطي) في ساعات عمل الورشات

وكمية المواد الأولية، وذلك اما عن طريق زيادة كمية الإنتاج ومن ثمة زيادة الإيرادات السنوية، أو استعماله مرة أخرى في الدورة الانتاجية اللاحقة؛

(2) الاقتراح الثاني: كما تستطيع مؤسسة POLYBEN الاستفادة من الخطة المقترحة عن طريق التخفيض من

الطاقة الإنتاجية (تقليص ساعات عمل الورشات، كمية المواد الأولية)، عن طريق تحويله الى سيولة ومن ثمة التخفيض من التكاليف الإجمالية، وذلك دون التغيير في الحل الأمثل، فنجد أن:

- القيد رقم 1: تخفيض كمية المادة الأولية من 2837000 كلغ الى 2825962 كلغ؛
- القيد رقم 2: تخفيض كمية المادة الأولية من 141710 كلغ الى 140694,6 كلغ؛
- القيد رقم 3: تخفيض كمية المادة الأولية من 42735 كلغ الى 42448,98 كلغ؛
- القيد رقم 4: تخفيض كمية المادة الأولية من 147460 كلغ الى 147071,5 كلغ؛
- القيد رقم 5: تخفيض كمية المادة الأولية من 174500 كلغ الى 173319,4 كلغ؛
- القيد رقم 10: تخفيض ساعات العمل من 175200 سا الى 147040,8 سا؛
- القيد رقم 11: تخفيض ساعات العمل من 310000 سا الى 309877,6 سا؛
- القيد رقم 12: تخفيض ساعات العمل من 208000 سا الى 202593,4 سا؛
- القيد رقم 13: تخفيض ساعات العمل من 78000 سا الى 76408,16 سا.

## 3. بالنسبة لقيم الثنائية (أسعار الظل):\*\*

تستطيع مؤسسة POLYBEN الاستفادة من قيم الثنائية وذلك من خلال معرفة القيود النادرة، والتي تساعدنا

على زيادة أرباحها، من خلال الجدول نجد أن القيود النادرة هي القيد 12، القيد 14، القيد 15، القيد 17، فالمؤسسة بمجرد زيادة أو تخفيض في هذه الموارد بوحدة واحدة فإنها ستؤثر على نتيجة دالة الهدف.

## الخاتمة:

ان النتائج التي يتم التوصل اليها باستخدام الأساليب الكمية ماهي الا نتائج تمثل معلومات مساعدة لمتخذ القرار، ليتمكن بواسطتها من اتخاذ القرار بشأن المشكلة محل الدراسة، وذلك راجع الى وجود عوامل غير كمية لا تدخل في النموذج الرياضي ونترك تقديرها الى متخذ القرار، مثل مدى اعتراض العاملين على القرار، أو مدى توافق القرارات المقترحة مع أهداف المؤسسة ومسؤوليتها الاجتماعية، ودراية المدراء أو متخذي القرار بمختلف الأساليب الكمية يجعلهم قادرين على مواجهة تحديات المنافسة، والقيام بإدارة الموارد المتاحة بكفاءة عالية داخل المؤسسة، وتنظيم الأنشطة الخالقة للقيمة محكما مبنيًا على أسس علمية سليمة، وتقديم حلول للمشاكل التي تحتوي على عدد من المتغيرات المعقدة والمتداخلة فيما بينها.

## الهوامش و الإحالات

- \* - فيما يخص القيود (10، 11، 12، 13) والمتعلقة بقيود ساعات عمل الورشات، فقد تم ضرب طرفي المتراجحة في العدد 10، وذلك لتسهيل العمليات الحسابية.
- \*\* - **أسعار الظل:** تمثل أسعار الظل حلول البرنامج النظير (الثنائية)، ويمكن التحقق من صحة هذا الحل بضرب سعر الظل من البرنامج الأصلي في الطرف الثاني للقيود من البرنامج الأصلي، وسوف نجدها مساوية لقيمة دالة الهدف.
- <sup>1</sup> - حسين حريم وآخرون، أساسيات الإدارة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 1998، ص 140.
- <sup>2</sup> - منعم زمزير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية: مدخل كمي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص 13.
- <sup>3</sup> - سليمان محمد المرجان، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2002، ص 38.
- <sup>4</sup> - سونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 9.
- <sup>5</sup> - سيد الهواري، اتخاذ القرارات: تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الابتكاري، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى، القاهرة، مصر، 1997، ص 3.
- <sup>6</sup> - كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 48.
- <sup>7</sup> - محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 125.
- <sup>8</sup> - خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة: مع التركيز على إدارة الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 122.
- <sup>9</sup> - شريف علي، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 19.
- <sup>10</sup> - نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية "بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاصدار السابع، 2007، ص ص 251-252.
- <sup>11</sup> - فتحي عبد الرسول، الاتجاهات الحديثة في الإدارة، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 196.
- <sup>12</sup> - نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 252.

- 13 - حسين بلعجوز، نظرية القرار مدخل اداري كمي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 112-113.
- 14 - Hamdy, A. Taha, *Operations Research, An Introduction, Sixth Edition, Prentice Hall International, Inc.1997, P.519.*
- 15 - سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 15.
- 16 - خالد عبد الرحيم مطر الهبي، الأساليب الكمية مدخل اتخاذ القرارات الادارية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2000، ص 14.
- 17 - نجم عبود نجم، إدارة العمليات النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة، معهد الإدارة العام، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 33.
- 18 - حسن ياسين طعمة، نماذج الأساليب الكمية في الإدارة والتخطيط، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 65.
- 19 - عبد الستار أحمد الألوسي، أساليب بحوث العمليات: الطرق الكمية المساعدة في اتخاذ القرار، دار القلم، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2002، ص 8.
- 20 - حمدي طه، مقدمة في بحوث العمليات، تعريب: أحمد حسين علي حسين، مراجعة: محمد علي محمد أحمد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1996، ص 22.
- 21 - باري رند وآخرون، نمذجة القرارات وبحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الالكترونية، تعريب: مصطفى مصطفى موسى، تقديم: يحيى عبد العظيم المشد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007، ص 35.
- 22 - حمدي طه، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 23 - المرجع نفسه، ص 22.
- 24 - مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الادارة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2004، ص 22-24.
- 25 - بالاعتماد على مصلحة الانتاج.
- 26 - بالاعتماد على مصلحة المبيعات.

## صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر

دراسة الفترة (2000-2014)

حسين بن الطاهر

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة خنشلة

سهيلة بغنة

باحثة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة خنشلة



### ملخص:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في توضيح مفهوم صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الموازنة العامة في الجزائر، ونظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، فإن السياسة المالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا كان لا بد من إيجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهو ما تجسد في صندوق ضبط الموارد، واتضح من خلال نتائج الدراسة أن نجاح صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي كان فعالا غير أنه يبقى رهين المتغيرات الخارجية، وهو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة.

**الكلمات المفتاحية:** صندوق ضبط الموارد، الموازنة العامة، الجباية البترولية، أسعار النفط.

### Abstract :

*The objective of this study is to clarify the concept of Revenue Regulation Fund and their role in adjust the general budget in Algeria, in view of the nature of the rentier of the Algerian economy, the fiscal policy Algerian rely heavily on proceeds from oil exports, which are changing and constantly change in oil prices in global markets. Hence, it was necessary to find a way to optimize the use of those resources which is embodied in the Revenue Regulation Fund, According to study's findings, the revenue regulation fund success in the financing of the budget deficit was considerable but stays proportional.*

**Key words:** A revenue regulation fund, the general budget, the oil revenues, oil prices.

## مقدمة:

إن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات المحروقات، حيث يرتبط ارتباطا عضويا بهذا القطاع، وهو ما يتجسد في صادرات المحروقات التي تمثل نسبة 97 بالمائة من تركيبة الصادرات الوطنية، و حوالي الثلثين (65 بالمائة) من إيرادات الموازنة العمومية، وهو ما يجعل الاستقرار الاقتصادي و المالي في الجزائر مرتبط بتغيرات أسعار النفط، وبالموازاة مع ذلك فقد شهدت السوق النفطية منذ سنة 2000 ارتفاعا كبيرا في الأسعار مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية معتبرة، واستنادا إلى تجربة بعض الدول التي تعتمد ميزانياتها على موارد النفط قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد حيث يعتبر من بين الآليات المستحدثة التي تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وعليه فالإشكال المطروح هو:

### ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر؟

و من هنا أتت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال تعريف الصندوق وتحليل تطور الموازنة العامة والعجز الخاص بها، وحساب نسبة مساهمة الصندوق في تغطية ذلك العجز و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014 للتمكن من الحكم على نجاح أو فشل الصندوق في ضبط الميزانية العامة للدولة وللإحاطة بجزيئات الموضوع سوف يتم التطرق إلى المحاور الرئيسية التالية:

#### 1- مضامين صندوق ضبط الموارد.

#### 2- تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر و مسببات عجزها.

#### 3- فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر.

#### 1- مضامين صندوق ضبط الموارد:

##### 1.1- تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات

التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".<sup>1</sup> و هو يضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، و كذا تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة. أما في باب النفقات فيغطي الصندوق عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري كما يخفض المديونية العمومية. و يكون الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي.<sup>2</sup> و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، و التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

##### 2.1- ظروف إنشائه: تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 و هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض

مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية<sup>3</sup> ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها



في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة ونتيجة عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط تم إنشاء صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية في نفس السنة.

تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي<sup>4</sup> الذي صدر في 27 جوان 2000 حيث حدد من خلال هذا القانون نوع و أهداف و مجال عمل الصندوق، وكذلك أدخلت عليه عدة تعديلات، تعديل في سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004<sup>5</sup>، وقد أضاف هذا التعديل تسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية<sup>6</sup> في جانب الإيرادات لهذا الحساب التعديل الثاني جاء في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي 2006<sup>7</sup>، وقد أضاف إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار وينتمي هذا الصندوق إلى الحسابات الخاصة بالخزينة في الجزائر والذي أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

### 3.1 - أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمد أهميته من كونه أداة فعالة لسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن إيضاح

أهمية صندوق ضبط الموارد كآلي<sup>8</sup>:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الخزينة العمومية.
- المساعدة على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية، للحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني.
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق الادخار.

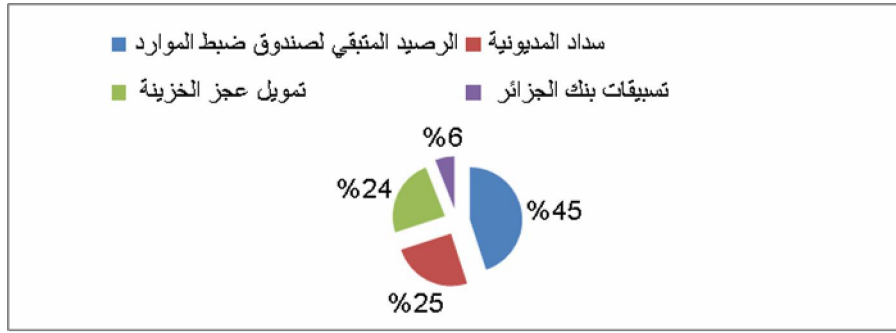
### 4.1 - استخدامات صندوق ضبط الموارد:

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية<sup>9</sup>.

بعد أن كانت أهدافه مقتصرة على تخفيض المديونية العمومية خاصة الداخلية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، عدّل قانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري<sup>10</sup>.

و الشكل الموالي يبين طبيعة ونسب استخدامات الصندوق لضبط التوازنات المالية الداخلية و الخارجية للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (01): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات.



المصدر: سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر خلال الفترة : 2000 – 2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، ص: 36.

يتضح من خلال الشكل رقم (01) أن استخدامات الصندوق موزعة بكيفية تساعد على ضبط التوازنات المالية الداخلية و الخارجية للاقتصاد الوطني، فعلى المستوى الداخلي نجد أن أموال الصندوق توظف بنسبة 24 بالمائة في سد العجز في الخزينة العمومية، كما يستخدم الصندوق في سداد تسبيقات بنك الجزائر في حدود 06 بالمائة. أما على المستوى الخارجي فنجد أن حصة 25 بالمائة من أموال الصندوق توجه لسداد المديونية الخارجية. و ما تبقى (45 بالمائة) هي عبارة عن رصيد متبقي لصالح الصندوق.

**5.1- مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد:** صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000<sup>11</sup>، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلية لسنة 2000 والتي تنص على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، ويقيد في هذا الحساب ما يلي:

**1.5.1- باب الإيرادات:** لقد حدد المشرع القانون الذي أقر به استحداث هذا الصندوق عن المصادر الخاصة بتمويل الصندوق، وتمثل في:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

كما أنه كانت تعديلات في سنة 2004<sup>12</sup>، حيث:

نصت المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل: 28 ديسمبر 2003

والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 على ما يلي:

"تعدل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 ديسمبر

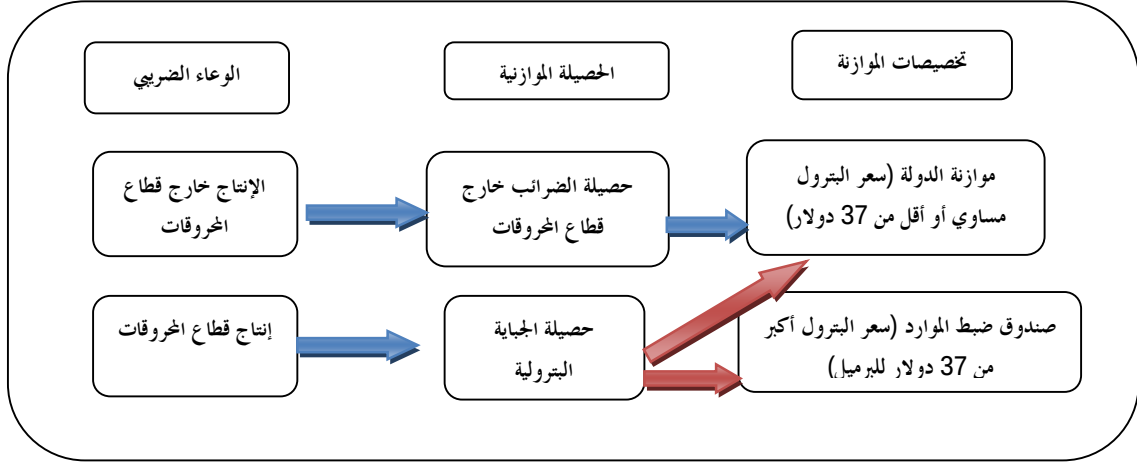
2000 والمتضمن قانون المالية التكميلية لسنة 2000 وتضمن ما يلي:

في باب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية.

- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشاط للمديونية الخارجية.

- أية إيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق.
- و الشكل التوضيحي التالي يوضح كيفية تمويل فائض الجباية البترولية (أهم مصدر) لصندوق ضبط الإيرادات.
- الشكل رقم (02): يوضح مصدر و كيفية تمويل صندوق ضبط الموارد عند الإنشاء.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

## 1.5.2 - باب النفقات: تتمثل في:

- تخفيض الدين العمومي الداخلي و الخارجي.

كما أنه من خلال قانون سنة 2006 عدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري".<sup>13</sup> بالإضافة إلى سداد تسبيقات بنك الجزائر.

## 6.1 - تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد:

تعتبر الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد رهينة لمتغيرين أساسيين، الأول خارجي و هو الأهم، و الثاني ثانوي و هو مهم، و هما:

- تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية: على اعتبار أن المصدر الرئيسي لتغذية الصندوق هو الفائض في الجباية البترولية، و التي بدورها تزيد مع زيادة أرباح الشركات العاملة في مجال المحروقات.
- تطور الوضعية المالية للخزينة العمومية، و بدرجة أخص وضعية الموازنة العامة للدولة. فكلما زادت معدلات العجز المحققة في الموازنة العامة كلما زادت سرعة استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات.
- و فيما يلي جدولان سنوضح من خلالهما تطور الأرصدة المالية لصندوق ضبط الإيرادات وعلاقتها بأسعار النفط في الأسواق العالمية و الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ما بين 2000 – 2015.

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط ورصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة (ص ض م): مليون دج. (أسعار النفط): دولار.

| السنوات | رصيد الصندوق | أسعار النفط |
|---------|--------------|-------------|
| 2000    | 232 137      | 27.60       |
| 2001    | 171 534      | 23.12       |
| 2002    | 27 978       | 24.36       |
| 2003    | 320 892      | 28.10       |
| 2004    | 721 688      | 36.05       |
| 2005    | 1 842 686    | 50.64       |
| 2006    | 2 931 045    | 61.08       |
| 2007    | 3 215 530    | 69.08       |
| 2008    | 4 280 073    | 94.45       |
| 2009    | 4 316 465    | 61.06       |
| 2010    | 4 842 837    | 77.45       |
| 2011    | 5 381 703    | 107.46      |
| 2012    | 5 633 752    | 109.45      |
| 2013    | 5 563 512    | 105.87      |
| 2014    | 5 284 848    | 96.29       |

المصدر: - تقارير وزارة المالية و OPEC .Annual statical bulletin (2008-2014-2015)

الجدول رقم (02): الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازي من سنة 2000 إلى مارس 2015. الوحدة: مليار دج

| السنوات | الجباية العادية | الجباية البترولية | مجموع الإيرادات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | مجموع النفقات العامة | الرصيد الموازي الإجمالي |
|---------|-----------------|-------------------|------------------------|---------------|---------------|----------------------|-------------------------|
| 2000    | 404.90          | 720               | 1124.9                 | 856.2         | 321.9         | 1178.1               | -54.4                   |
| 2001    | 549.10          | 840.6             | 1389.7                 | 963.6         | 357.4         | 1321.0               | 55.2                    |
| 2002    | 660.30          | 916.4             | 1576.7                 | 1097.70       | 452.9         | 1550.60              | -16.1                   |
| 2003    | 689.50          | 836.1             | 1524.50                | 1122.8        | 567.4         | 1690.2               | -10.4                   |
| 2004    | 744.20          | 862.2             | 1606.40                | 1251.10       | 640.7         | 1891.80              | -187.3                  |
| 2005    | 815.00          | 899               | 1714.00                | 1245.10       | 806.9         | 2052.00              | -472.2                  |
| 2006    | 925.90          | 916               | 1841.90                | 1437.90       | 1015.10       | 2453.00              | -647.3                  |
| 2007    | 976.10          | 973               | 1949.10                | 1673.90       | 1434.60       | 3108.60              | -1282.00                |
| 2008    | 1187.0          | 1715.40           | 2902.40                | 2217.80       | 1973.30       | 4191.10              | -1381.20                |
| 2009    | 1348.3          | 1927.00           | 3275.30                | 2300.00       | 1946.30       | 4246.30              | -1113.70                |
| 2010    | 1572.9          | 1501.70           | 3074.60                | 2659.10       | 1807.90       | 4466.90              | -1496.60                |
| 2011    | 1960.4          | 1529.40           | 3489.80                | 3879.20       | 1974.40       | 5853.60              | -2468.90                |
| 2012    | 2284.9          | 1519.00           | 3804.00                | 4782.60       | 2275.50       | 7058.20              | -3246.20                |
| 2013    | 2279.41         | 1615.900          | 3895.315               | 4131.536      | 1892.595      | 6024.131             | -2205.945               |
| 2014    | 2330.62         | 1577.730          | 3908.357               | 4486.313      | 2493.940      | 6980.83              | -3134.233               |
| 2015    | 749.11          | 569.492           | 1318.609               | 1338.151      | 457.277       | 1795.428             | - 457.175               |

Source: ministre des finances 2015, 14/07/2015 ,00:08htm.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) و(02) أن:

- الجباية البترولية الموجهة لموازنة الدولة عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخرى، عدا سنة 2003 التي عرفت فيها تراجعاً طفيفاً، وأيضاً سنة 2012 التي سجلت هي الأخرى انخفاضاً في قيمة الجباية البترولية مقارنة بسنة 2011 وعلى العموم يمكن القول بأن الجباية البترولية منذ سنة 2000 سجلت مبالغ معتبرة بقيم تفوق التقديرات الأمر الذي جعل صندوق ضبط الموارد يسجل نمواً في مبالغه من سنة إلى أخرى. و تعد سنة 2012 السنة التي سجل فيها الصندوق أكبر قيمة في مبالغه و ذلك بسبب المتوسط السنوي لأسعار النفط و الذي يعتبر الأعلى على الإطلاق في تاريخ أسعار النفط إذ فاق 111 دولار، ورغم هذه الوفرة المالية في الصندوق إلا أن استخدامات مبالغ الصندوق لم تكن كبيرة، عدا سنوات 2007 و 2011 و 2012 التي شهدت ارتفاع محسوس في قيمة استخدام مبالغ الصندوق.

- ابتداء من سنة 2014 عرفت الجباية البترولية انخفاضاً مقارنة بالفترة السابقة و ذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، حيث انخفضت بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014، بعد أن كانت في ديسمبر 2013 تقدر ب 109,1 دولار للبرميل، الأمر الذي جعل صندوق ضبط الموارد ينخفض رصيده إلى 5284848 مليون دج، أما بالنسبة لسنة 2015 فإن رصيد صندوق ضبط الموارد انخفض إلى 4429290 مليون دج، و ذلك لانخفاض أسعار النفط في أوائل جانفي 2015 ليلاصم للمرة الأولى مستوى ماي 2009 ويمكن حصر أسباب انخفاض أسعار النفط في عدة عوامل:<sup>14</sup>

- ففي جانب العرض حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري و قد تزامنت هذه الزيادة مع صدور تشريع أمريكي يرفع الحظر عن صادرات النفط الأمريكية للخارج. و في جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي، خاصة بعد أن تأثر بتراجع معدلات النمو المحققة في الاقتصاد الصيني.
- تحول في سياسة منظمة الأوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق، خاصة بعد رفع العقوبات على إيران و عودتها إلى السوق.

• الرؤية العالمية الجديدة الداعية إلى التحول الطاقوي، و تنويع مصادر الطاقة خاصة المتجددة، في سياق الحديث عن المجتمعات الصديقة للبيئة، و تقدم تكنولوجيا الطاقات النظيفة، في ظل تخطيط القارة الأوروبية للتوقف عن استيراد النفط والغاز بحلول عام 2050، و التحول نهائياً إلى الطاقات المتجددة.

- المتغيرات الجيوسياسية، و استعمال أسعار النفط كأداة للضغط على بعض الدول المصدرة لترويضها في مجال سياساتها الخارجية، خاصة بالنسبة للدول التي لا تسير في الفلك الأمريكي.

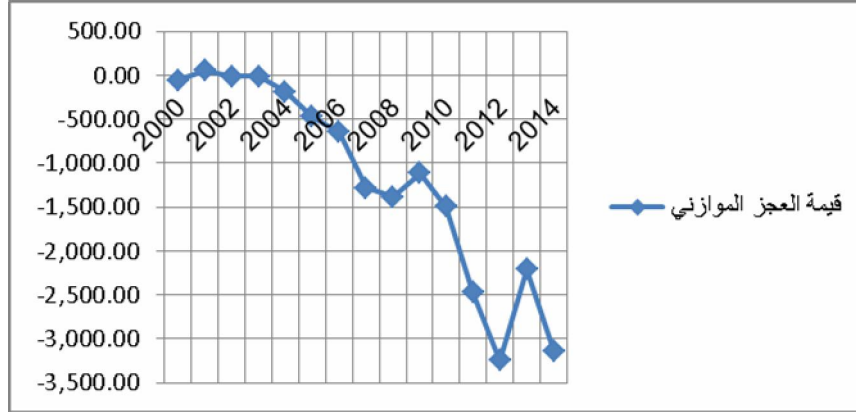
ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية خطيرة على موازين المالية العامة والمعاملات التجارية للبلدان المنتجة للنفط، لاسيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات تصدير النفط مثل الجزائر.

## 2- تطور الميزانية العامة في الجزائر ومسيباتها:

### 1.2- تطور الوضع المالي العام للميزانية العامة:

عرفت الموازنة العامة عجزاً متزايداً منذ سنة 2000 و إلى غاية 2015 باستثناء عام 2001. و ذلك بسبب سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقتها السلطات العمومية في الجزائر، و الذي انطلق سنة 2000، و سيمتد إلى غاية 2019، متوزعاً بذلك على أربعة مخططات تنموية، كالآتي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.
  - البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005 – 2009.
  - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010 – 2014.
  - المخطط الخماسي للتنمية (المخطط الخماسي الثالث) 2015 – 2019.
- والشكل الموالي يوضح تطور رصيد موازنة الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014.
- الشكل رقم (03): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2014-2000).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة المالية.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) الذي يبين تطور الرصيد الموازي أن:

- الميزانية العامة للدولة سجلت رصيدا سلبيا في جميع سنوات الدراسة ما عدا سنة 2001 و قد استمر العجز الموازي في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2014 إلى ما يصل إلى 1261,2 مليار دج.
- ما يميز العجز الموازي الحاصل أنه متعمد من طرف الحكومة، وذلك بشروعها لتطبيق السياسة الكيترية منذ سنة 2000 التي ترمي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري.
- حسب بيان صندوق النقد الدولي الصادر في 11 ديسمبر 2014<sup>15</sup> و المتعلق باختتام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لعام 2014، لا تزال الجزائر تتمتع بهوامش أمان وقائية في حساباتها الخارجية وماليتها العامة، ولكن من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 7% بسبب انخفاض الإيرادات البترولية، والزيادة المتسارعة في النفقات الرأسمالية، واستمرار المستوى المرتفع للنفقات الجارية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع فاتورة الأجور وتكاليف الدعم والتحويلات الاجتماعية<sup>16</sup>، إذ تصل إلى نحو 26% من إجمالي الناتج المحلي.

## 2.2- تطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة:

من خلال الجدول رقم (02) الوارد أعلاه، نجد أنه:

- بالنسبة للإيرادات فإن الجباية البترولية هي المسيطرة على تمويل رصيد الميزانية العامة مقارنة بالجباية العادية، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت نسب مرتفعة منذ سنة 2000 وذلك لارتفاع العائدات المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، و يعد هذا الارتفاع جيد بالنسبة لتمويل الاستثمارات العمومية والمخططات التنموية التي عرفت الجزائر خلال

الفترة (2001-2014) ولكن ذلك يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري لأن الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية مرتبطة بالتغيرات في الأوضاع و الظروف الخارجية بعيدة عن أيدي السلطات الجزائرية، كما حدث عند انهيار أسعار النفط في نهاية سنة 2014، وما نجم عنها من سياسة تقشفية وذلك بتجميد العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية المقرر تنفيذها قبل 2019، فغياب الرشادة التسييرية لموارد الجباية البترولية خلال سنوات البحبوحة المالية حال دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

- أما بالنسبة لتركيب النفقات، فنجد أن نفقات التسيير تحظى بالنسبة الأكبر من موازنة الدولة إذ قفزت من 2،856 مليار دينار سنة 2000 مقارنة بنفقات التجهيز التي بلغت 321،9 لنفس السنة. لتبلغ سنة 2010 ما قيمته 10،2659 مليار دينار متأثرة بشبكة الأجور الجديدة و اتساع منظومة الإدارات العمومية والوسائل اللازمة لتسييرها، مقابل 90،1807 لصالح نفقات التجهيز والتي تضاعفت بدورها بسبب المخططات التنموية التي أتت في سياق إنعاش الاقتصاد الوطني. و قد واصلت كل من نفقات التسيير و التجهيز ارتفاعها، لتبلغ الأولى 4486،313 مليار دينار والثانية 2493،940 بفعل الارتياح المالي و المنحى التصاعدي لأسعار النفط. غير أن الصدمة النفطية الأخيرة التي ألقت بظلالها على التوازنات المالية للدولة انعكست جليا على كل من نفقات التسيير والتجهيز معا لتشهد تقلصا واضحا بحلول عام 2015.

- و لعل مما سيزيد الضغط على دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر، هو التخلي عما كان يُعرف سابقا ب "القاعدة الذهبية"، و التي فحواها أن إيرادات الجباية البترولية لا تُموَّلُ بها نفقات التسيير وإنما تُوجه لنفقات التجهيز فقط. و من شأن هذه القاعدة أن تُبقي سياسات التوظيف و جميع نفقات التسيير في منأى عن أي صدمات نفطية خارجية على اعتبار إيراداتها تتأتى من الجباية العادية. و يبقى الأثر محصورا فقط في النفقات الاستثمارية. غير أن التخلي عن هذه القاعدة جعل الأثر يمتد جراء الصدمة النفطية إلى النفقات بشقيها، و هو ما من شأنه أن يزيد من الضغط على صندوق ضبط الإيرادات، كأداة لضبط التوازن المالي الداخلي للاقتصاد الوطني.

### 3- فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني في الجزائر:

إن اعتماد سعر مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد يتم على أساسه تحصيل الجباية البترولية الموجهة لتمويل موازنة الدولة، يمكن التعاطي معه من زاويتين، إذ أنه من شأن هذا القرار أن يزيد من الهامش بين السعر السوقي للنفط والسعر المرجعي لإعداد الموازنة، و هذا ما سيعزز من موارد صندوق ضبط الإيرادات.

غير أن سياسة التمويل بالعجز التي اتبعتها السلطات في ظل البرامج التنموية منعت إيرادات الصندوق من التراكم، على اعتبار أن السعر المرجعي (المنخفض) المحدد ب 37 دولار، سيرفع من عجز الموازنة العامة، و هو العجز الذي سيتم سده من طرف صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي من شأنه تهديد موارد الصندوق، خاصة في ظل استمرار الصدمة النفطية الحالية.

## الجدول رقم (03): نسبة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي (2000-2015)

الوحدة: مليون دج

| السنوات | مجموع الموارد | تخفيض المديونية | تسيقات بنك الجزائر | تمويل عجز الموازنة | نسبة التمويل (%) | استخدامات الصندوق | الرصيد المتبقي في الصندوق |
|---------|---------------|-----------------|--------------------|--------------------|------------------|-------------------|---------------------------|
| 2000    | 453237        | 221100          | 0                  | 0                  | -                | 221100            | 232137                    |
| 2001    | 356001        | 184467          | 0                  | 0                  | -                | 184467            | 171534                    |
| 2002    | 198038        | 170060          | 0                  | 0                  | -                | 170060            | 27978                     |
| 2003    | 476892        | 156000          | 0                  | 0                  | -                | 156000            | 320892                    |
| 2004    | 944391        | 222703          | 0                  | 0                  | -                | 222703            | 721688                    |
| 2005    | 2090524       | 247838          | 0                  | 0                  | -                | 247838            | 1842686                   |
| 2006    | 3640686       | 618111          | 0                  | 91530              | 14               | 709641            | 2931045                   |
| 2007    | 4669893       | 314455          | 607956             | 531952             | 41               | 1454363           | 3215530                   |
| 2008    | 5503690       | 465437          | 0                  | 758180             | 55               | 1223617           | 4280073                   |
| 2009    | 4680747       | 0               | 0                  | 364282             | 33               | 364282            | 4316465                   |
| 2010    | 5634775       | 0               | 0                  | 791938             | 53               | 791938            | 4842837                   |
| 2011    | 7143157       | 0               | 0                  | 1761455            | 71               | 1761455           | 5381703                   |
| 2012    | 7917012       | 0               | 0                  | 2283260            | 70               | 2283260           | 5633752                   |
| 2013    | 7005169       | 0               | 0                  | 1138527            | 51               | 1138527           | 7005169                   |
| 2014    | 8056740       | 0               | 0                  | 277892             | /                | 277892            | 5284848                   |
| 2015    | 7919009       | 0               | 0                  | 3489710            | /                | 3489710           | 4429290                   |

Source: ministre des finances 2015, 15/10/2015, 10:11htm.

يمكن توضيح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الموازي للدولة خلال الفترة 2000-2014، من خلال معرفة حجم تحويلات الصندوق المالية الموجهة لذلك. فمن خلال معطيات الجدول رقم (03) نجد أنه بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق سنة 2006 عرف تدخلات سنوية لتمويل هذا العجز، وأن الميزانية حققت فائضا مرة واحدة قدر ب 52.2 مليار دينار جزائري سنة 2001 على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الموازنة العجز الدائم. ونفس الأمر ينطبق على الخزينة العمومية، إذ عرفت خلال نفس السنة فائضا قدر ب 55.226 مليار دج، أما التحويلات التي عرفها صندوق ضبط الموارد في هذه الفترة قدرت ما بين 156 مليار دج سنة 2003 و 2283,2 مليار دج سنة 2012.

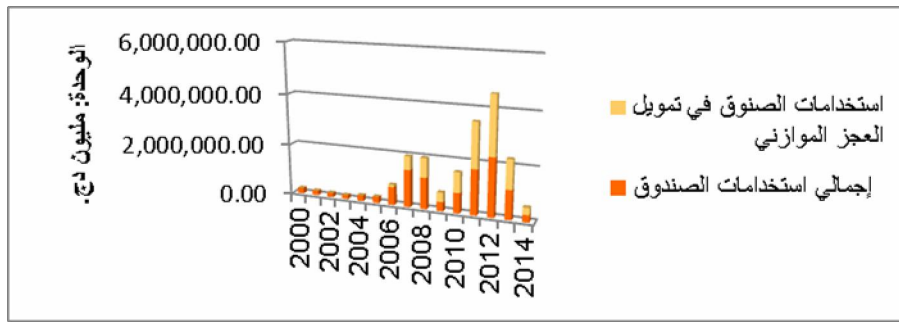
وقد بدأت الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة سنة 2006 نظرا للتعديلات التي أدخلت على الصندوق، حيث اقتطع مبلغ 91,5 مليار دج لتمويل عجز الخزينة سنة 2006 والمقدر ب 647,3 مليار دج، أما في سنة



2007 بلغت قيمة الاقتطاعات 1454,3 مليار دج، ففي نفس السنة عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات: تمويل عجز الخزينة، تسديد تسبيقات بنك الجزائر، تخفيض الدين العمومي.

ونلاحظ أن نسبة مساهمة الصندوق في تمويل العجز الموازي قد تطورت حيث ارتفعت بشكل كبير جدا من سنة 2006 بنسبة 14% إلى نسبة 71 ثم 70 بالمائة سنتي 2011 و 2012 على التوالي، و ذلك بارتفاع النفقات العمومية المصاحبة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية والتي بلغت أعلى معدل سنوي على الإطلاق سنة 2012 لما بلغ المتوسط السنوي 111 دولار للبرميل عام 2012. وهذا ما لم يُصاحبه زيادة في السعر المرجعي لإعداد الميزانية، وهو ما جعل نسبة العجز تزيد، وبالتالي نسبة التحويلات من الصندوق لسد العجز تبلغ نسبة 70 بالمائة.

الشكل رقم (04): تطور استخدامات صندوق ضبط الموارد (2000-2014).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة المالية.

من خلال الشكل رقم (02) نجد أن الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005 لم تقم بتمويل العجز الموازي بواسطة صندوق ضبط الموارد، فقد استخدمت الاقتراض الداخلي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي بنسبة 14% من القيمة الكلية للعجز وبعدها عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنوات الماكنة إلى غاية سنة 2012 وبنسبة أقل سنة 2013 و 2014، رغم أن صندوق ضبط الموارد كان بإمكانه تغطية العجز الكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة.

### الخلاصة:

- من خلال دراسة وضعية و دور صندوق ضبط الموارد في المالية العمومية الجزائرية تم التوصل إلى النتائج التالية:
- يعتبر صندوق ضبط الموارد حساب تخصيص خاص تعتمد عليه الحكومة الجزائرية، وذلك من أجل جمع الفوائض المتأتية أساسا من فائض إيرادات الجباية البترولية، كما أن موارد الصندوق ارتفعت خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مورد للصندوق.
- سجلت الميزانية العامة للدولة رصيدا سلبيا في جميع سنوات الدراسة ما عدا سنة 2001، وما يميز العجز الموازي الحاصل أنه متعمد من طرف الحكومة وذلك عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، بسبب تطبيق لسياسات الإنعاش الاقتصادي، و خفض السعر المرجعي المعتمد في إعداد الموازنة.
- إن مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة كان بمعدلات كبيرة، حيث بدأت تحويلات الصندوق الموجهة للموازنة العامة منذ سنة 2006. و ذلك راجع إلى توجيه اهتمام الصندوق في البداية إلى تسديد

الدين العمومي ابتداء من عام 2000، ثم المديونية الخارجية و تسبيقات بنك الجزائر بعد ذلك. وهذا فقد لعب الصندوق دور فعال في تمويل العجز الموازي ما جعله أداة فعالة لضبط الميزانية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري. على ضوء النتائج السابق ذكرها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحويل صندوق ضبط الموارد من أداة لضبط الميزانية إلى أداة مستدامة تعنى بالمحافظة على ثروة الأجيال القادمة من خلال القيام باستثمار الموارد في الأسواق المالية العالمية.

- فصل الصندوق عن الخزينة العمومية، وتحويله من مجرد حساب إلى هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام يتمتع بالاستقلالية عن وزارة المالية.

- يعتبر صندوق ضبط الموارد من الآليات التي يجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بها والعمل على تطويرها من حيث مجال العمل وهيكلها التنظيمي وذلك لأهميته في تجنب الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال ما يقوم بتجميعه من موارد متأتية أساسا من القطاع النفطي، وبذلك يعتبر هذا الصندوق من الآليات التي تساعد الحكومة للتحويل من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاديات المتنوعة، وإلا ستفوت الجزائر فرصة لا تعوض من خلال استثمار موارد الصندوق في استثمارات داخلية وخارجية تسمح بتحقيق أرباح على المدى القريب والبعيد.

#### الهوامش والمراجع:

- 1 - بوفليح نبيل، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد نموذجاً"، الملتقى الثاني الموسوم بمتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 27-28 فيفري 2013، ص: 3.
- 2 - يلس شاوش بشير، المالية العامة: المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص: 116.
- 3 - بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص: 3.
- 4 - بوفليح نبيل، صندوق الثروات السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010، ص: 84.
- 5 - صدر في الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.
- 6 - قانون رقم 23-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004.
- 7 - وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية 2004.
- 8 - أمر رقم 04-06، المؤرخ في جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.
- 9 - شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، أوت 2008، الجزائر، ص: 9.

- 10 - وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- 11 - عجلان العياشي، تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز فترات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة (2000-2012)، المؤتمر الدولي الموسوم بآثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة المسيلة، ص: 12.
- 12 - عبد الله حبابة، وسيلة سعود، الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة - الجزائر وأبو ظبي -، المؤتمر الأول الموسوم بالسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2015، ص: 6.
- 13 - صادر في الجريدة الرسمية رقم 83، بتاريخ 29 ديسمبر 2003.
- 14 - نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010، ص: 85.
- 15 - مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الجزائر لعام 2014، أنظر الموقع: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14566a.pdf>
- 16 - عبد الوحيد صرامة، عبد الحميد فجاتي، دراسة وتحليل أداء حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية: الإشارة إلى الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد، المؤتمر الدولي الموسوم بآثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة المسيلة، ص: 09.

## محددات إستراتيجية قيادة التكلفة و أثرها على القوى التنافسية للمنظمة

قويدر بورقبة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة



### ملخص:

ترتكز إستراتيجية قيادة التكلفة على الكفاءة في الإنتاج ، من خلال إنتاج كميات كبيرة من المنتجات بغية الاستفادة من وفورات الحجم و أثر منحى التعلم و الخبرة . حيث يتميز المنتج الأساسي الذي تنتجه المنظمة بتكلفة منخفضة نسبيا وجودة أقل و تهدف المنظمة من خلال هذه الإستراتيجية إلى إكتساب حصة كبيرة جدا من السوق. و للحفاظ على ميزة التكلفة الأقل يتطلب من المنظمة البحث المستمر عن تخفيض التكلفة في جميع جوانب الأعمال، و إستخدام إستراتيجية توزيع فعالة وشاملة للوصول إلى توزيع أكبر عدد ممكن من المنتج مما يعزز إستراتيجية الترويج بخصائص المنتج و بالتالي تخفيض تكاليف هذه الأنشطة .

**الكلمات الدالة:** إستراتيجية قيادة التكلفة، إقتصاديات الحجم، منحى الخبرة.

### Abstract:

Cost Leadership Strategy This Strategy Emphasizes Efficiency. By Producing High Volumes of Standardized Products, The Firm Hopes to Take Advantage of Economies of Scale and Experience Curve Effects. The Product Is Often a Basic No Frills Product That Is Produced at a Relatively Low Cost and Made Available to a Very Large Customer Base. Maintaining This Strategy Requires a Continuous Search for Cost Reductions in All Aspects of the Business. The Associated Distribution Strategy Is to Obtain the Most Extensive Distribution Possible. Promotional Strategy Often Involves Trying to Make a Virtue Out of Low Cost Product Features.

Key words: Cost Leadership Strategy, Economies of Scale, Experience Curve Effects.

### تمهيد:

إن تطور وسائل الإنتاج و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و إنفتاح الأسواق و زيادة الإنتاجية و تسارع عمليات الإبداع و الابتكار و إرتفاع مستويات الجودة و السهولة النسبية لدخول منافسين جدد في الصناعات و غيرها من العوامل أدى إلى تحول السوق من سوق العارضين إلى سوق المشترين ترتكز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين إنفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغبتهم بأقل تكلفة و بأيسر الشروط ، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة

للتعامل في السوق من خلال العمل على إكتساب و تنمية القدرات التنافسية مما يتيح للمنظمات تحقيق نتائج مهمة تتمثل في خلق فرص تسويقية جديدة كما تحقق إختراق تنافسي جديد و وسيلة لتكوين رؤية جديدة للمستقبل الذي تريده المنظمة لنفسها. و من بين وسائل التنافس هو قدرة المنظمة على خفض تكاليف منتجاتها و من ثم التحكم في السعر.

### أ. مفهوم إستراتيجية قيادة التكلفة

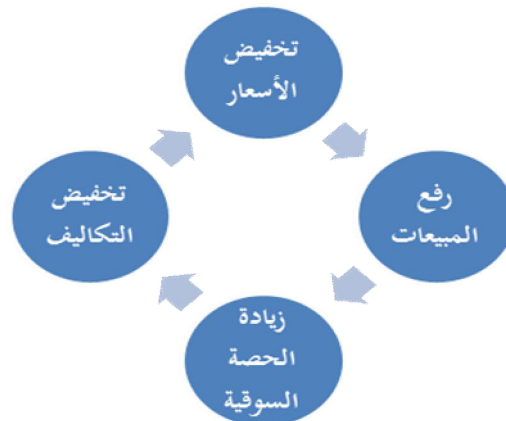
تعد الكلفة الأدنى البعد التنافسي الأقدم الذي سعت لإعتماده الكثير من المنظمات و الذي يقصد به قدرة المنظمة على إنتاج و توزيع المنتجات بأقل ما يمكن من الكلف قياسا بالمنافسين في ذات الصناعة ، و بالتالي فإنها ستمتلك ميزة تفضيلية تستطيع من خلالها أن تنافس في السوق و إمكانية السيطرة عليه ، ولا شك أن التركيز على تخفيض التكلفة سوف ينعكس بالتالي على السعر النهائي للمنتج و يمنح للمنظمة ميزة تنافسية و بخاصة في الأسواق التي يكون بها المستهلك أكثر حساسية تجاه الأسعار ، و الذي يتوقف شراؤه للمنتج من عدمه على ذلك.<sup>1</sup> ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلى تخفيض الكلف هي:<sup>2</sup>

- الوفورات المتحققة من زيادة منحنى الخبرة و التعلم لدى العاملين .
- الإستثمار الأقل في الموارد و بخاصة في المواد الأولية مع وجود أنظمة خزن متقدمة.
- اعتماد سياسة توزيع تتوافق مع خصوصية المنتج و المحافظة عليه و سلامته من التلف أو التقادم.
- الإرتقاء بمستوى إستغلال الطاقات المتاحة في موجودات المنظمة لتقليل نسبة تأثير التكاليف الثابتة على التكاليف الكلية للوحدة الواحدة من الإنتاج.

### II. أسباب إختيار المنظمات لإستراتيجية قيادة التكلفة

ترغب بعض المنظمات بقيادة الحصة السوقية من خلال تثبيت وضعها في السوق بشكل جيد و تطبيق إستراتيجية تكاليف منخفضة لتحقيق ربحية جيدة على الأمد الطويل في سوق تتميز بحصة سوقية كبيرة ، وفي هذه الحالة تبدو المنافسة واضحة لأن جميع المنظمات المتنافسة في السوق الواسعة ترغب بالحصول على حصة سوقية ملائمة ، وعليه فإن إتباع سياسة الأسعار المنخفضة يجب أن تطبق بحذر ، وبقدر الإمكان و الإنتباه إلى نوعية السلعة و الخدمة و المنافع التي يحصل عليها المستهلك عند مقارنته إياها بالمنتجات المنافسة ، وعلى هذا الأساس يتوجب على إدارة المنظمة حينما ترغب بزيادة حصتها السوقية قياسا بالمنافسين أن تأخذ بعين الإعتبار العناصر الأخرى للمزيج التسويقي تجنباً للمخاطر التي تنشأ عن المنافسة.<sup>3</sup>

الشكل رقم (1): أسباب إختيار إستراتيجية السيطرة من خلال التكاليف

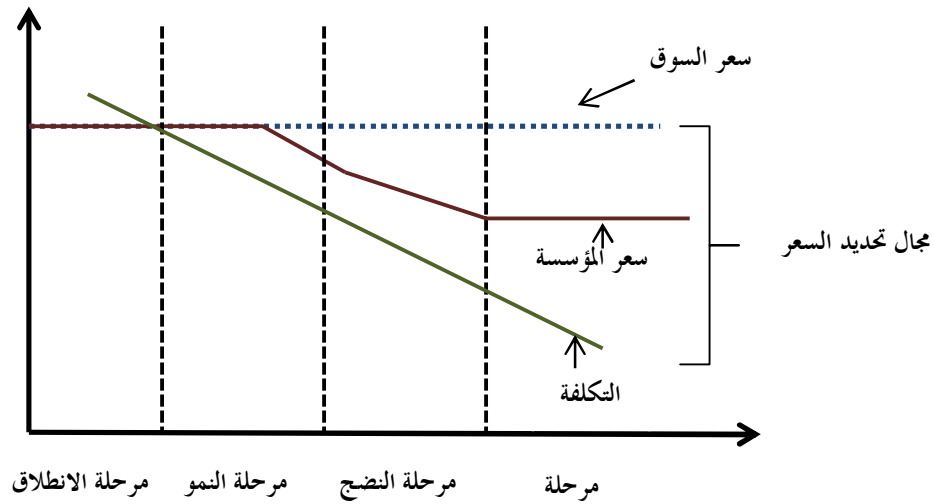


المصدر: من إعداد الباحث .

### III. التكلفة و السعر

إن إتباع المؤسسة إستراتيجية السيطرة من خلال التكاليف هدفه تخفيض السعر حتى تقدم المؤسسة عرضا بسعر أفضل من سعر المنافسة ولها فإن تكاليف المؤسسة تقارن دوما بسعر السوق و مدى نضج المنتج كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): التكلفة و سعر السوق و سعر المؤسسة



المصدر: عيسى حيرش، الإدارة الإستراتيجية الحديثة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 238 بتصرف

يظهر من الشكل أن زيادة حجم الإنتاج تؤدي إلى تقليص تكلفة الإنتاج و هذا ما يجعل الفارق بين سعر السوق و تكلفة الإنتاج يتزايد مع الحجم ، الشيء الذي يعطي المؤسسة القدرة على تخفيض سعرها لتسيطر على السوق. فهناك علاقة بين التكلفة و مرحلة دورة حياة المنتج . وكما يظهر من الشكل أيضا ، فإن للمؤسسة درجة كبيرة من التصرف في تحديد سعرها . يمكنها أن تجعل سعرها مساويا لسعر السوق أو ان تجعله أقل منه . ففي الحالة الاولى تكون تسعى إلى تعظيم الهامش أما في الحالة الثانية فإنها تسعى على تعظيم حصة السوق ، وفي الواقع فإن المؤسسة تختار كيفية تحديد السعر على أساس عدد كبير من المتغيرات بما في ذلك الوضع الحقيقي في السوق بالنسبة لها و للمنافسة و للزبائن...<sup>4</sup>

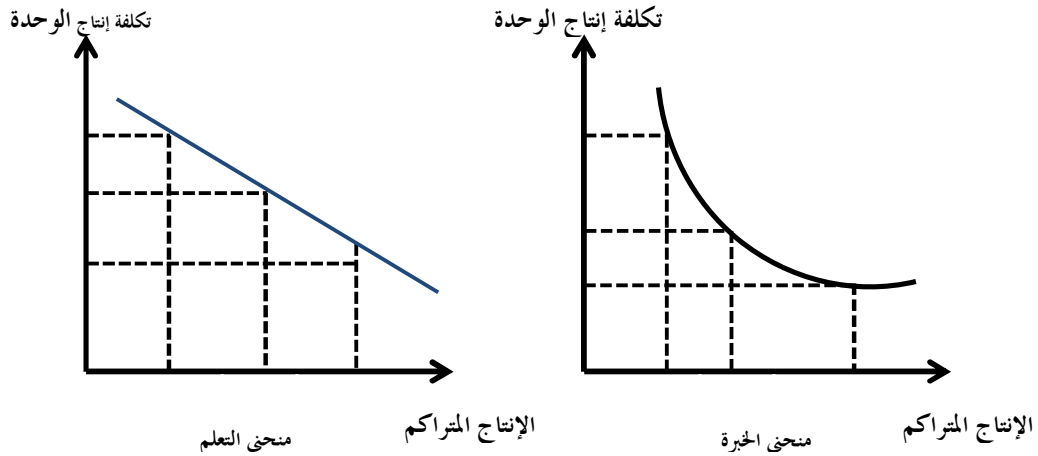
### IV. محددات ميزة التكلفة الأقل

يمكن تحقيق ميزة التكلفة الأقل من خلال المحددات التسع التي حددها مايكل بورتر و هي:

#### 1. منحني التعلم و الخبرة

هناك فرق بين أثر التعلم و أثر الخبرة فالمقصود بأثر التعلم أنه كلما تضاعفت كمية الإنتاج المتراكم كلما إنخفض وقت إنتاج الوحدة الواحدة بنسبة ثابتة أما أثر الخبرة فإن النسبة تكون غير ثابتة ولا يخص مؤسسة بعينها و إنما يخص القطاع بأكمله.<sup>5</sup> و يبين الشكل التالي أثر كل من الخبرة و التعلم على زمن إنتاج الوحدة الواحدة

الشكل رقم (3): منحى التعلم ومنحنى الخبرة

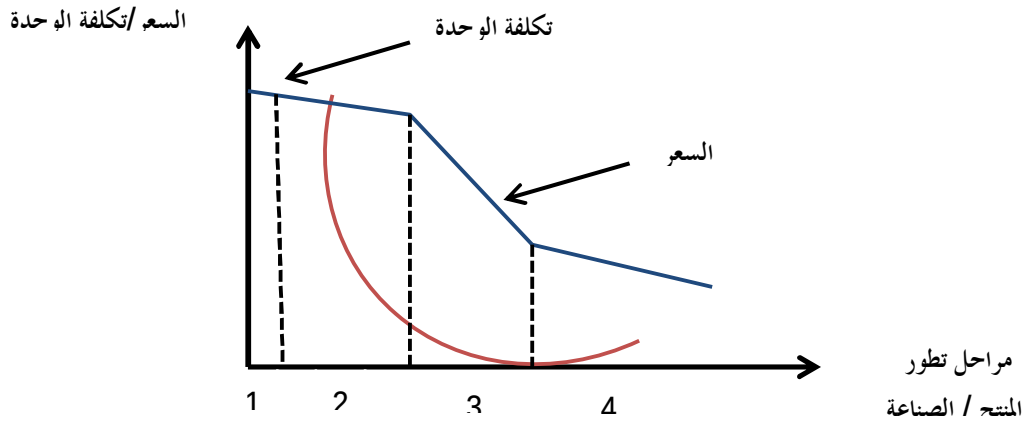


المصدر: عيسى حيرش، الإدارة الإستراتيجية الحديثة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 236. بتصرف

تبين نظرية منحى الخبرة أنه كلما إكتسبت المؤسسة خبرة في إنتاج منتج ما فإن تكلفة إنتاجه تقل ، وذلك يعني أن المؤسسة الأولى التي تنتج منتج لأول مرة في الصناعة تكون متقدمة في منحى الخبرة عن غيرها أي أن إنتاجها أكبر و خبرتها أعلى وتكاليف إنتاجها أقل من أي مؤسسة أخرى تحاول اللحاق بها ، فكلما تمكنت المؤسسة من تحسين فعاليتها و كفاءتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى فإنها ستحافظ على ميزة تنافسية و هي إنتاج أفضل و بأقل تكلفة في الصناعة إلا أنه على المدى المتوسط و البعيد فإن عوامل أخرى مهمة تؤثر على التنافس في الصناعة مثل استعمال تقنيات أحدث في الإنتاج و تحقيق فعالية و كفاءة متميزة في تسويق و توزيع المنتجات ، أما إذا كانت المؤسسة صغيرة و دخلت متأخرة للصناعة فقد يتعذر عليها الحصول على ميزة إنتاج نفس المنتج بتكاليف أقل من تكاليف المنافسين الكبار ، و إذا كانت بيعة المنافسة عدائية ربما يعمل المنافسون الكبار على تخفيض أسعارهم لغرض إخراج أكبر عدد من المنافسين و السيطرة على السوق و هذا ما تحرص مؤسسات الصناعة لأجل تحقيق مصالح مختلف الأطراف المستفيدة في الصناعة و المجتمع ، و عندما تجد المؤسسة صعوبة في المنافسة يمكن لها أن تبحث عن شريحة معينة في المجتمع المنتفع و بعض المنافع التي يمكن أن يحققها المنتج لتلك الشريحة بعد إجراء تعديلات و تحسينات عليه لصالح تلك الشريحة و ذلك تفاديا لمنافسة المؤسسات الكبرى على المنتج الأصلي ، وفي بعض الصناعات عندما تكون تكاليف و حواجز الدخول محدودة قد لا تؤثر الأسبقية في الدخول للصناعة كثيرا في التنافس.<sup>6</sup>

و الشكل التالي يبين أثر الخبرة و إزدياد الحجم الإجمالي للإنتاج على السعر عبر مراحل تطور الصناعة.

الشكل رقم (4): توضيح أثر الخبرة و إزدياد الحجم الإجمالي للإنتاج على السعر



المصدر: الهادي المشعال، مرجع سبق ذكره ، ص 292.

يمكن توضيح العلاقة التي تبين أثر الخبرة و إزدياد الحجم الإجمالي للإنتاج على السعر كما يلي:<sup>7</sup>

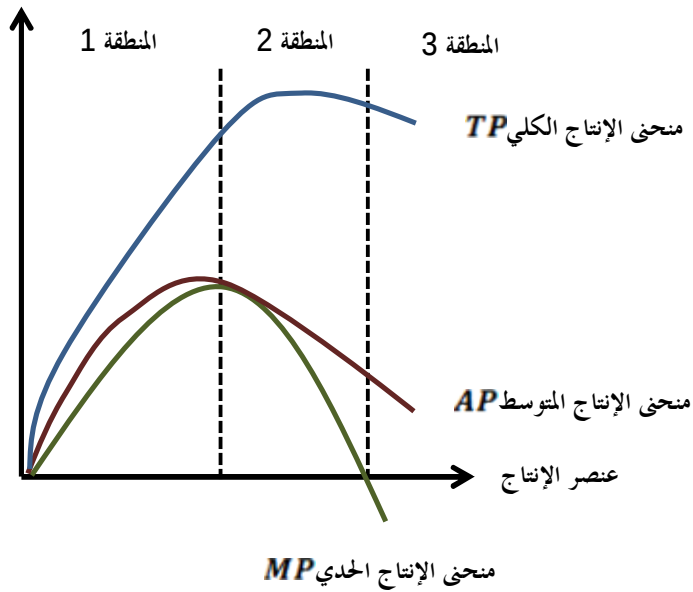
1. تعمل المؤسسة المبتكرة للمنتج على تحديد سعر الوحدة أقل من تكلفة الوحدة متحملة بذلك خسائر مؤقتة من أجل تحقيق إقبال المتفاعلين على المنتج.
2. في حالة نجاح الإنتاج و رواج المنتج في السوق تبدأ تكلفة الوحدة في الانخفاض إلى نقطة التعادل ثم تحقيق أرباح مجزية و تحاول المؤسسة المبتكرة المحافظة على السعر مرتفع لتحقيق أرباح كبيرة قبل دخول المنافسين و كلما كان الربح مرتفع شجع ذلك عدد أكبر من المنافسين للدخول في الصناعة.
3. يؤدي تزايد عدد المنافسين في الصناعة و إنخفاض تكلفة الإنتاج إلى تخفيض السعر لمستويات تمنع دخول المزيد من المنافسين و تظل إمكانية أن يحقق المبتكر أرباحاً أعلى من الآخرين بسبب الخبرة و الكفاءة قائمة.
4. أخيراً يدخل المنتج في مرحلة إستقرار و هامش ربح منخفض عندما يتوقف إزدياد عدد المنافسين و يحصل تشبع في الصناعة و في هذه المرحلة يكون هامش الربح محدود و تتمكن من تحقيقه فقط المؤسسات ذات الفعالية و الكفاءة العالية ، و تبدأ مؤسسات في الانسحاب من إنتاج المنتج أو تعديله و تحسينه لصالح شريحة معينة أو إنتاج منتج جديد لتبدأ دورة حياة الصناعة من جديد و السؤال المهم هو أين يقع منتج الصناعة و المؤسسة على منحنى الخبرة ؟ ففي حالة أن المنتج يمر بالمرحلة الرابعة فقد يكون من المناسب للمؤسسة البحث عن منتج معدل أو جديد للإستفادة منه في قطاع جديد.

إن لنظرية التعلم و الخبرة أثر على تكلفة عوامل الإنتاج و حجمه سواء على المدى القصير أو المتوسط و الطويل ، وعلى المنظمة إستغلال هذين العاملين لترشيد قراراتها الإنتاجية مما يسمح بتخفيض التكاليف قد الإمكان و الحصول على أكبر حجم من الإنتاج سواء على المدى القصير أو الطويل و الشكل التالي يوضح المنطقة الإقتصادية المثلى التي يجب على المنظمة أن تختارها لإستغلال عاملي الخبرة و التعلم.



الشكل رقم (5): مناطق الإنتاج الثلاثة

الإنتاج الكلي و المتوسط و الحدي



المصدر: عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 71.

بفرض استخدام عنصر إنتاج واحد (العمل مثلا) مع بقاء العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة، فإننا نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الإنتاج الكلي يمر بمراحل مختلفة فيزداد الإنتاج الكلي ( $TP$ ) بزيادة متزايدة في المرحلة الأولى ثم بزيادة متناقصة في المرحلة الثانية إلى أن يصل إلى حده الأقصى فيبدأ بعدها الإنتاج الكلي بالتناقص كلما زاد العنصر الإنتاجي ( $L$ ) و هذا ما يعرف بقانون تناقص الغلة.

نلاحظ من الشكل البياني ما يلي:

منحنى الإنتاج الحدي يقطع منحنى الإنتاج المتوسط عندما يكون هذا الأخير في حده الأقصى.

في المنطقة 1 فإن الإنتاج الحدي يتزايد .

الإنتاج الحدي يتناقص في المنطقة 2.

في المنطقة 3 يصبح الإنتاج الحدي سالبا مشيرا بذلك إلى تناقص الإنتاج الكلي.

فإذا إختار المنتج المنطقة 1 فهذا يعني أنه يستخدم كمية كبيرة من رأس المال ( $K$ ) (الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون سالبة أو تساوي الصفر) و عدد قليل جدا من العمال ( $L$ ). بينما إذا إختار المنطقة 3 فهذا يدل على أنه يستخدم عدد كبير جدا من العمال (الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الصفر أو سالبة) و كمية قليلة من رأس المال . و بالتالي فإن المنطقة 2 تعتبر أحسن منطقة للإنتاج و لهذا السبب فإن المنتج العقلاني لا ينتج في المنطقة 1 أو المنطقة 3 و لكنه ينتج في المنطقة 2 و التي نسميها بالمنطقة الاقتصادية للإنتاج.<sup>8</sup>

في الأجل القصير يفترض تغير بعض عناصر الإنتاج و ثبات البعض الآخر لعدم قدرة المؤسسة على إحداث تغير شمولي ، وهو ما يسمح بدراسة تغيرات الإنتاج تبعا لقانون تناقص الغلة ، أما في الأجل المتوسط و الطويل فإنه يمكن للمؤسسة تغير جميع عناصر إنتاجها ، الأمر الذي يسمح لها بتوسيع و تطوير طاقتها الإنتاجية ، وهو ما يمكن من دراسة تغيرات الإنتاج و وفقا لمبدأ غلة الحجم أو إقتصاديات الحجم ، حيث يشير قانون غلة الحجم إلى أن الناتج الكلي خلال الفترة الطويلة يمر هو الآخر،

بثلاثة مراحل بناء على تغيرات استخدام عناصر الإنتاج و حجم الناتج المحقق من العملية الإنتاجية.<sup>9</sup> و تتمثل هذه المراحل في:<sup>10</sup>

#### المرحلة الأولى: زيادة غلة الحجم

هي المرحلة التي تؤدي فيها زيادة الاستخدام لعوامل الإنتاج إلى زيادة الكمية المنتجة بنسبة أكبر و السبب في ذلك:

- عدم قابلية بعض العوامل الإنتاجية للتجزئة.
- الاستفادة من مزايا التخصص.

#### المرحلة الثانية: ثبات غلة الحجم

عندما تزيد المؤسسة من حجم عملياتها تقضي على الوفورات التي تؤدي إلى زيادة الغلة و بالتالي تصبح زيادة استخدام عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة الغلة بنفس النسبة.

#### المرحلة الثالثة: تناقص غلة الحجم

- إذا استمرت المؤسسة في التوسع في حجم عملياتها فإن غلة الحجم بعد حد معين ستميل إلى التناقص.
- مما سبق نلاحظ أنه تختلف دالة الإنتاج في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل و ذلك للأسباب التالية:
- لا يستطيع المنظم في الأجل القصير تغيير مستوى مستلزمات عوامل الإنتاج الثابتة.
- لا يتغير شكل دالة الإنتاج في الأجل القصير بسبب التقدم التكنولوجي.
- تتم العمليات الإنتاجية في الأجل القصير باستخدام الطاقة الإنتاجية القائمة.

#### 2. غلة الحجم

يقصد بها الوفورات الإقتصادية الناتجة عن تزايد حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى تخفيض نصيب الوحدة المنتجة الواحدة من التكاليف الثابتة و قبل توضيح ذلك نقدم التعاريف التالية:

- **التكاليف الثابتة Fixed Costs:** هي التكاليف التي لا تتغير أو لا تتأثر بحجم الإنتاج مثل مرتبات المدراء و الموظفين و أقساط التأمين الصحي على العاملين و مصاريف الكراء...و ما إلى ذلك من تكاليف يتم إنفاقها ولا تتغير قيمتها بتغير حجم الإنتاج ، وهذه التكاليف تتحملها المنشأة سواء أنتجت بأقصى طاقتها أو لم تنتج على الإطلاق ، وتبقى قيمتها ثابتة على المدى القصير و يمكن أن تتغير في حالة إضافة إنشاءات أو مصانع أو آلات جديدة أو في حالة الإستهلاك عن بعض المصانع أو إسقاط بعض خطوط الإنتاج...الخ.<sup>11</sup>
- **التكاليف المتغيرة Variable Costs:** هي التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط (الإنتاج) و تعتبر متناسبة معه مثل المواد الأولية المستعملة في عملية التحويل ، الرسم على رقم الأعمال ، مصاريف المستخدمين المباشرين في عملية التحويل و الإنتاج...الخ.<sup>12</sup>

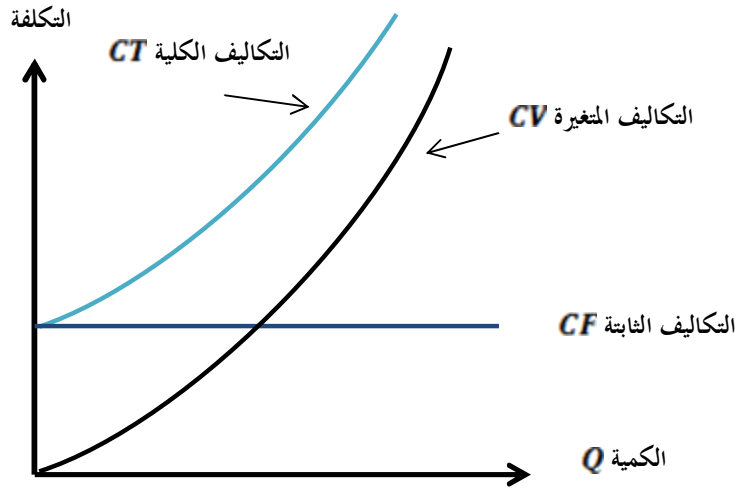
- **التكلفة الكلية Variable Costs:** هي عبارة عن إجمالي التكاليف المتغيرة مضافا إليها التكاليف الثابتة

$$\text{التكاليف الكلية} = \text{التكاليف المتغيرة} + \text{التكاليف الثابتة}$$

$$CT = CV + CF$$

يبين الشكل التالي سلوك مختلف التكاليف عبر الزمن

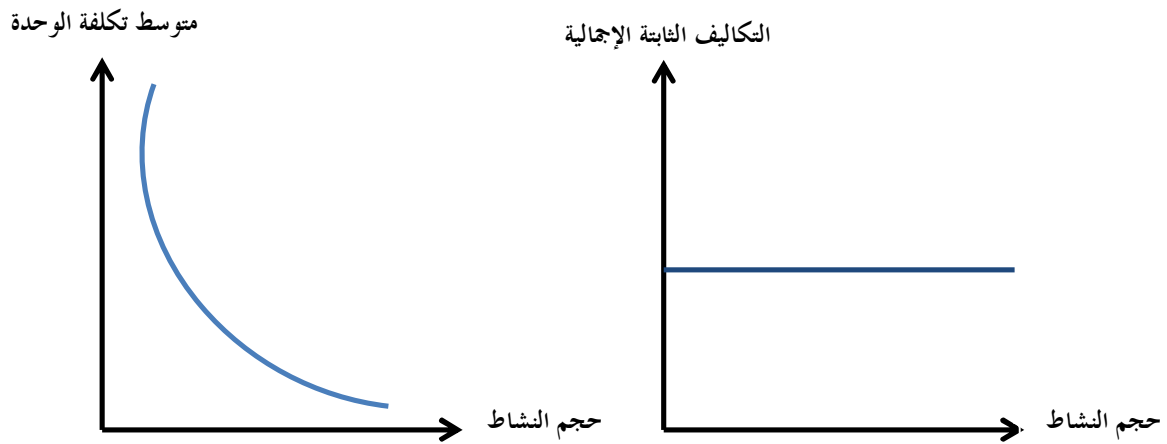
الشكل رقم (6): أنواع التكاليف



المصدر: ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق: مدخل تحليلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، 3، ص 221.

كما يمكن توضيح مساهمة حجم الإنتاج في تحقيق وفورات إقتصادية من خلال الشكل التالي:

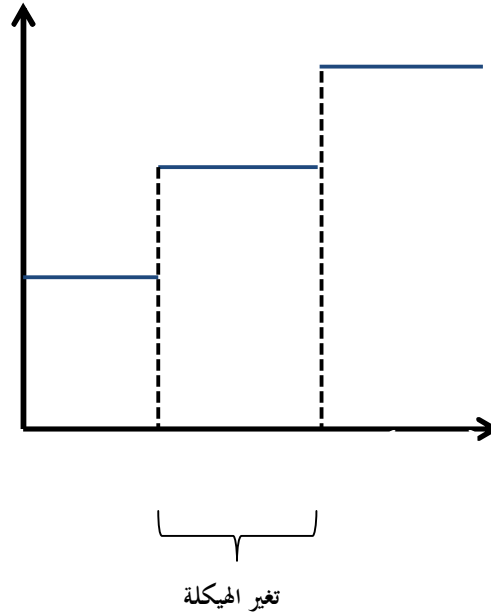
الشكل رقم (7): سلوك التكاليف الثابتة الإجمالية و الحدودية



المصدر: صلاح بسيوني عيد، عبد المنعم فليح، سعيد يحيى ضو، محاسبة التكاليف، كلية التجارة جامعة القاهرة مصر، 2017، ص 44.

يتضح من الشكل أعلاه أن التكاليف الإجمالية الثابتة تمثل خط مستقيم موازيا لمحور الفواصل مما يعني ثباتها مع تغيرات حجم النشاط، في حين أن التكلفة الثابتة الحدودية يأخذ شكل منحنى متناقص من الأعلى إلى الأسفل موضحا تناقص متوسط التكلفة الثابتة مع زيادة حجم النشاط، و يرتبط ثبات التكاليف بالطاقة المتاحة فإذا تغيرت الطاقة المتاحة (الآلات، المباني، المخازن... الخ) تتغير التكاليف الثابتة من مستوى إلى مستوى آخر و نسميها في هذه الحالة تغير التكاليف الثابتة نتيجة تغير الهيكل و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): التكاليف الثابتة في حالة تغير الهيكلية (مستويات النشاط)



المصدر: خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص115.

### 3. إختيار الموقع المشروع

يعد قرار إختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع من أكثر القرارات الطويلة الأجل التي تتخذها إدارة المشروع أهمية و خطورة إذا كان الموقع المختار لم يتم إختياره على أسس موضوعية و تنبؤية... و بالتالي فإن أفضل موقع للمشروع هو القريب من مصادر التوريد و بنفس الوقت من أماكن العرض أو التوزيع مما سيؤدي إلى خفض تكاليف النقل سواء في حالة نقل المواد الخام و مستلزمات الإنتاج الأخرى أو في حالة نقل السلع الجاهزة المصنعة أو النصف المصنعة و بالتالي تخفيض تكاليف المنتج.

على الرغم من تباين أهمية العوامل المؤثرة في إختيار الموقع بين مشروع و آخر لتبعاً لطبيعة نشاطه و حجمه إلا أن ثمة عوامل تتسم بالعمومية تؤثر في إختيار الموقع يجب مراعاتها لتخفيض تكاليف المؤسسة نذكر من بينها ما يلي<sup>13</sup>:

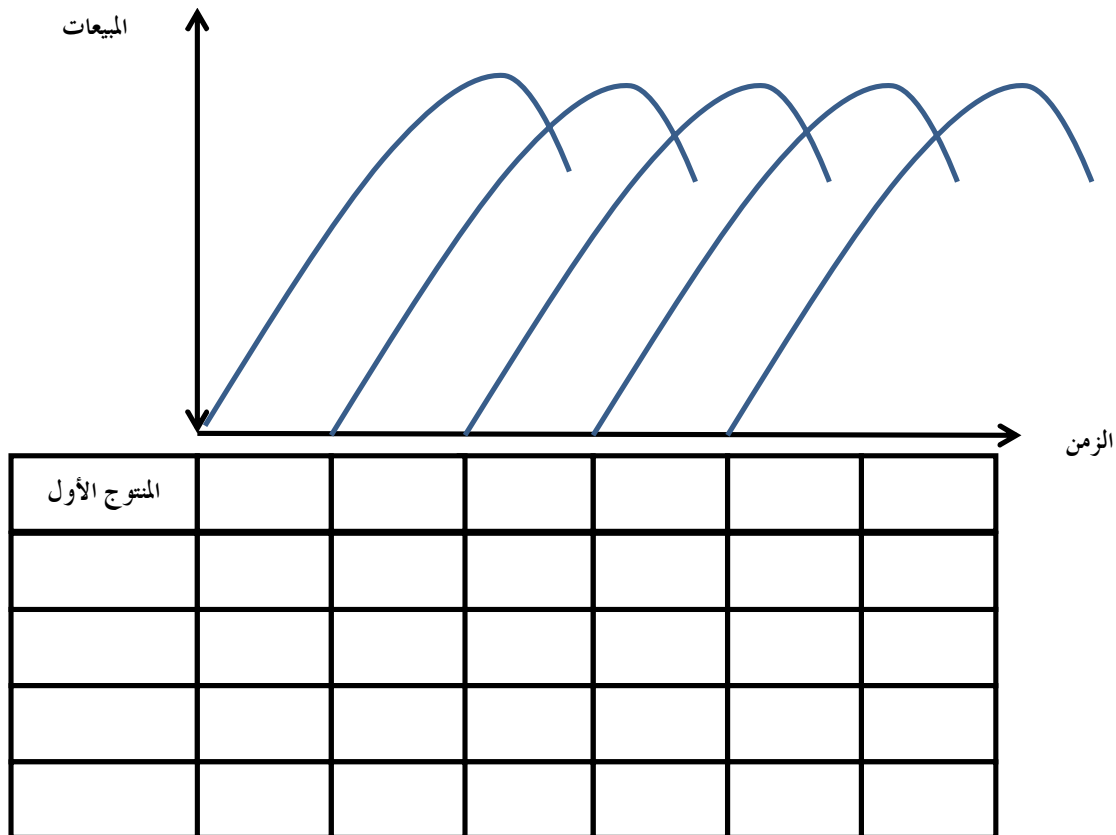
- القرب من مصادر التوريد مما يساعد المشروع في خفض تكاليف نقل المواد الخام أو المستلزمات الأخرى و كذلك سرعة الحصول عليها.
- توفر القوى العاملة اللازمة و الرخيصة و هذا يعني ان الموقع المختار يجب أن يراعي توفر كمية و نوع و تكلفة العمالة اللازمة في منطقة المشروع و هذا ما يتطلب دراسة دقيقة لسوق العمل لهذه الغاية.
- القرب من الخدمات مثل المواصلات و الطاقة الكهربائية و الماء و الإتصالات و شبكات الصرف الصحي و غيرها.
- القرب من المشروعات المشابهة و المكملة إذا كانت أنشطة المشروع تتكامل مع أنشطة المشروعات الأخرى و الإستفادة من الخدمات و التكاليف التي كان سيتحملها المشروع لو كان بعيداً عن منطقة المشروعات الأخرى.

• القرب من المستهلك مما سيؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل للسلع المصنعة و إيصالها بسرعة إلى أسواق العرض و إلى المستهلك .

#### 4. إستغلال الطاقة

كثيراً ما ينشأ عن دورة حياة المنتج مشكلة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وذلك بسبب أثر مراحل دورة حياة المنتج على تطور منحني المبيعات ، حيث يظهر هذا المنحى تباين كبير بين المراحل في حجم المبيعات و هذا بدوره يؤثر على الطاقة المتاحة و كيفية إستغلالها. فإذا نظرنا إلى مرحلة النضوج و مرحلة الإنطلاق نلاحظ أن هناك فروقا كبيرة في إستغلال الطاقة و دائماً يوجد فائض في الطاقة من مرحلة الإنطلاق إلى النمو و حتى تصل إلى مرحلة النضوج و هذه الطاقة الفائضة تضيف تكاليف كبيرة على الإنتاج ، و ترتب مشكلة إدارية خطيرة جداً ، و لحل هذه المشكلة ينصح بإدخال منتج ثان على مراحل متعاقبة بحيث يأخذ كل منتج دورة حياة خاصة به و خلال فترة زمنية يستطيع إمتصاص الطاقة الفائضة . و في الشركات الكبيرة يمكن أن تستوعب الطاقة الإنتاجية المتاحة العديد من المنتجات على خط الزمن ، و بحيث يتم إستغلالها بشكل إقتصادي ، لهذا يتم إدخال عدة منتجات في مرحلة النضوج ( المنتجات يجب أن تكون في مراحل متباعدة حتى لا يكون هناك مشكلات إنتاجية و تسويقية كما تلجأ الشركات إلى إتباع هذه السياسة لإستغلال الطاقة التسويقية المتاحة حيث أن هذه الطاقة تكون غير مستغلة إقتصادياً في مرحلتَي الإنطلاق و التدهور )<sup>14</sup> . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9): دورة حياة تشكيلة منتجات متعاقبة و إستغلال الطاقة



5. مقدار التكامل الرأسي: يقصد به حجم أو مقدار وظيفة التوزيع المادي أو طول سلسلة التوريد التي تمتلكها المنظمة بدءاً من شراء المواد الأولية و إنتهاء إلى المبيعات للمستهلكين ، فالمنظمة التي تشتري كل المكونات و الأجزاء و المواد من الموردين ، و تباع كل المنتجات النهائية التامة الصنع إلى تجار الجملة يكون مقدار أو حجم التكامل الرأسي قليل في حين أن المنظمة التي تنتج مكونات و أجزاء المواد و تباع كل منتجاتها التامة الصنع إلى العملاء من خلال نظام التوزيع الخاص بها يكون مقدار التكامل الرأسي لديها عالي.<sup>15</sup> و هناك نوعان من التكامل الرأسي هما:<sup>16</sup>

**التكامل الخلفي:** و يعني محاولة المنظمة السيطرة على مصادر توريد مستلزمات الإنتاج بشرائها أو الإندماج معها ، وذلك لإلغاء المورد أو السيطرة عليه و هناك أسباب تدعو المنظمة لإتباع هذه الإستراتيجية هي :

- حصول المورد على أرباح كبيرة تمثل عائد مقبولا إذا أرادت المنظمة الإستثمار في شراء مصدر التوريد.

- عدم قدرة الموارد على الوفاء بإحتياجات المنظمة من ناحية الوقت ، الجودة و السعر.

- قلة عدد الموردين بالمقارنة بعدد المنافسين في السوق.

- إرتفاع تكلفة التوريدات بالنسبة للتكلفة الإجمالية للمنتج.

- عند زيادة مخاطر توقف الإنتاج نتيجة لعدم كفاية المواد الأولية في السوق.

**التكامل الأمامي:** و هو يعني محاولة المنظمة السيطرة على منافذ التوزيع بالشراء أو الإندماج و تلجأ المنظمة لإتباع هذه الإستراتيجية إذا لم تكن منافذ التوزيع الحالية قادرة على تلبية إحتياجات المنظمة و تحقيق أهدافها من ناحية الوصول إلى المستهلك المستهدف و تقديم الخدمة بالأسعار و بالطريقة التي تزيد من قوة المنظمة.

إن التكامل الرأسي المرتفع قد يحقق ميزة التكلفة الأقل من خلال:

- الحصول على المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج بأسعار أقل من خلال الإستفادة من الأرباح التي كان يحققها الموردون أثناء عملية الشراء .

- الإستفادة من تكاليف نقل المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج من المورد إلى المنظمة.

- تجنب إنقطاع عملية الإنتاج من جراء قلة المواد الأولية في السوق و بالتالي تجنب العديد من التكاليف الناجمة عن ذلك

كالأرباح الممكن الحصول عليها من خلال البيع لزبائن المنظمة و الزبائن الجدد المحتملين و تكاليف عدم إستغلال

الطاقة الإنتاجية.....الخ.

- تجنب التكاليف المرتبطة بالتأخير نتيجة توفى المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب.

- تقليل تكاليف قنوات التوزيع من خلال الإستفادة من الأرباح التي تحققها المؤسسات المكلفة بتوزيع منتج المنظمة.

- الإستفادة من تكاليف الفرص البديلة من خلال إستغلال عامل الوقت من حيث الحصول على المواد الأولية و

مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب و إيصال المنتج إلى المستهلك في الوقت المناسب.

## 6. التوقيت<sup>17</sup>

نتيجة للتعتيد الكبير الذي اصاب حياة الانسان في الزمن المعاصر ، فقد اصبح الوقت عامل ذو اهمية كبيرة في جوهر قرارات الشراء التي يمكن ان يتخذها و عليه فإن العديد من منظمات الأعمال بدأت تنافس بإعتماد بعد جديد يتمثل في سرعة التسليم و الإستجابة لطلب الزبون ، نظرا لاستعداده في أن يدفع كلف أكبر ، و قد يتغاضى عن مستوى الجودة مقابل

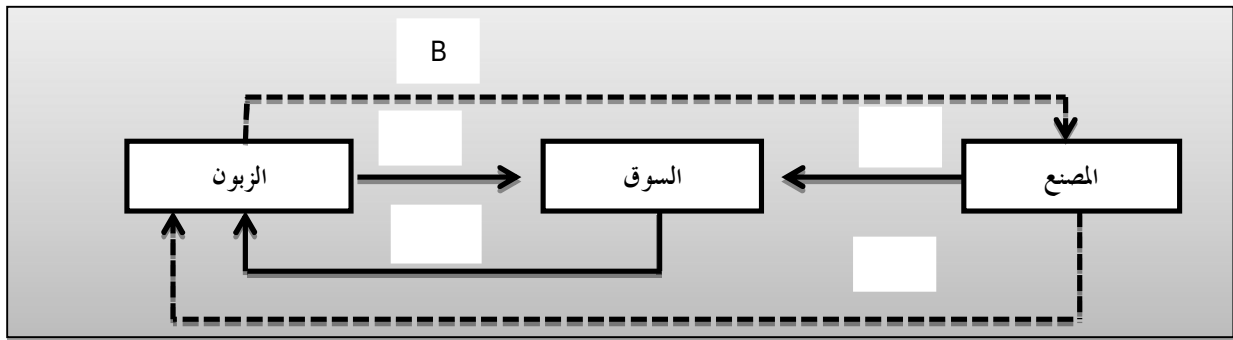
الحصول على حاجاته في الوقت المناسب له ، و يتمثل الوقت و حدوده و العناصر الثلاثة التالية و التي يوضحها الشكل رقم (10) و هي :

A. الوقت الذي تقضيه المنظمة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية في طرح المنتج الجديد للسوق و ما يرافقه أو يسبقه من عملية ترويج و إتصالات لإخبار الجمهور بذلك الوقت الذي تستغرقه عملية تلقي الطلب من الزبون و الموجه إلى الحلقات الوسيطة الموجودة في السوق أو الموجهة مباشرة إلى المصنع .

B. الوقت المستغرق في إيصال المنتج من الوسيط ( السوق ) أو المصنع إلى الزبون .

و لا شك بأن هذه الفترة التي تستغرقها عملية تسلم الزبون للمنتج و منذ فترة طرحه بالسوق تعد فرصة تنافسية مهمة ، على إعتبار أن المنظمة التي تستطيع ان تستجيب بسرعة أكبر لطلب الزبون يمكن أن تحقق الفص البديلة قبل غيرها ، و هذا ما ينعكس على قدرتها التنافسية في تحقيق موقع متميز للمنتج أو العلامة التجارية في ذهنية المستهلك فضلا عن كون سرعة الإستجابة للطلب يؤدي إلى تقليل المخزون إلى أدنى حد ممكن و تقليل التالف من المخزون و هذا ما ينعكس على هامش الربح المتحقق .

الشكل رقم (10): أجزاء توقيت فترة التسليم



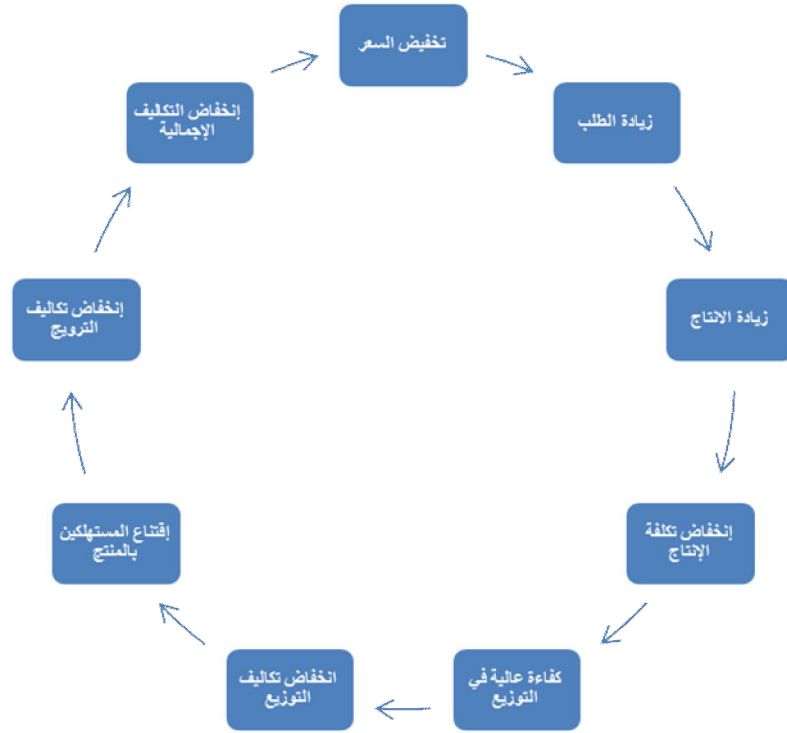
المصدر: ثامر ياسر البكري ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

#### 7. تخفيض تكاليف الانشطة المرتبة فيما بينها :

تتأثر القرارات السعرية بالعناصر الأخرى في المزيج التسويقي ، بقدر تعلق الأمر في المنتج حيث أن وضع أسعار مرتفعة تعني انخفاض في عدد الوحدات المباعة ، و هذا ما ينعكس على إرتفاع كلفة الوحدة المنتجة ، و على العكس عندما تنخفض الأسعار سوف تزداد المبيعات و تنخفض كلفة إنتاج الوحدة الواحدة ( نتيجة لإقتصادية الحجم ) ، رغم وجود علاقة بين المنتج و النوعية و العلم إلا أن ذلك يؤشر مقدار الارتباط بين السعر و المنتج ، كذلك الامر في العلاقة مع التوزيع إذ أن انخفاض أسعار المنتج في ذات المجموعة او الصنف ممن المنتجات الأخرى ، يعني تحقيق كثافة عالية في التوزيع نتيجة لزيادة الطلب عليه في السوق . و كذلك الأمر يتعلق بالترويج و أنشطة الإعلان المختلفة إذ عندما تكون أسعار المنتجات واضحة و معروفة فإن الأمر لا يتطلب جهدا كبيرا في إقناع المستهلكين بالسعر أو الشك في مصداقية الإعلان ، على العكس ما هو عليه عندما يكون السعر معقد و غير واضح الأهداف و الثبات، و من خلال ما سبق يتضح أن المنظمة يمكنها تخفيض تكاليفها و

ذلك بإستغلال ترابط الانشطة التي تأثر في بعضها البعض و بالتالي كل نشاط يعمل على تخفيض تكاليف الأنشطة الأخرى مما يخفض التكاليف الإجمالية للمنظمة .<sup>18</sup> و الشكل الموالي يوضح كيفية يتم تخفيض تكلفة الأنشطة المترابطة فيما بينها.

الشكل رقم (11): تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة



المصدر: من إعداد الباحث .

## 8. العلاقة بين وحدات النشاط الإستراتيجي<sup>19</sup>

يمكن أن تشترك بعض وحدات النشاط الإستراتيجي في بعض النشاطات الوظيفية مثل بحوث التسويق و البحث و التطوير، حيث يمكن الحصول على غلة الحجم من خلال هذه العلاقة و بالتالي إنخفاض التكلفة.

## 9. الإختيارات الإستراتيجية<sup>20</sup>

للإختيارات الإستراتيجية للمؤسسة أثر على التكلفة من النواحي التالية :

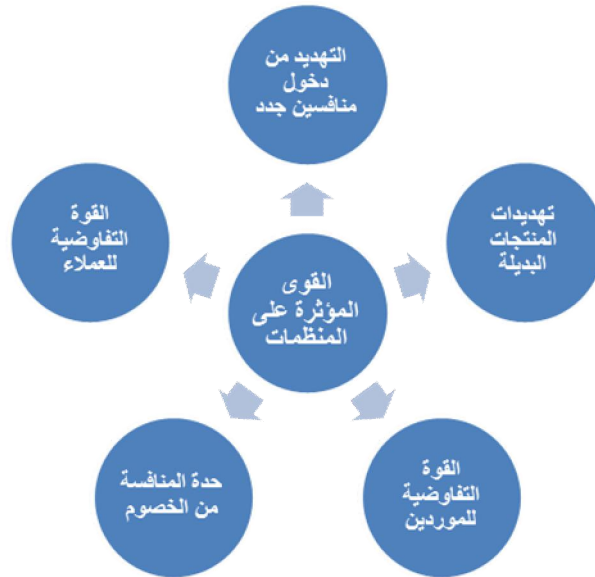
- قرارات حول خط المنتجات.
- قرارات حول المنتج.
- مستويات الجودة.
- الخدمة المقدمة للمشتري.



## ٧. القوى الخمسة المؤثرة في الصناعة

لقد قدم مايكل بورتر سنة 1979 تحليل لأهم القوى التنافسية التي تؤثر على أعمال المنظمات إذ تمثل إطار يستخدم في صياغة و تطوير إستراتيجيات الأعمال بناء على تأثيرات هذه القوى و الشكل التالي يبين أهم القوى المؤثرة على المنظمات وفق تحليل بورتر.

الشكل رقم (12): القوى التنافسية الخمس لمايكل بورتر



المصدر: من إعداد الباحث .

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك خمس قوى تؤثر على المنظمات حسب بورتر هي:<sup>21</sup>

1. **تهديد المنتجات البديلة:** إن عملية ظهور منتجات جديدة قد يكون تهديدا للمنظمات التي تنتج منتجات شبيهة حيث أدى التطور في الاتصالات و الأنترنت إلى ظهور منتجات جديدة مثل التعليم الإلكتروني و البنوك الإلكترونية و غيرها مما أثر على كثير من الشركات التي لم تستخدم هذه التقنية الجديدة و أدى إلى ضياعها أو ضعفها أو موتها.
2. **التهديد من دخول منافسين جدد:** وهذا امر طبيعي أن عملية زيادة عدد المنافسين في السوق قد يؤثر على العائدات و الأرباح للمنظمات.
3. **حدة المنافسة من الخصوم:** إن وجود منظمات منافسة للمنظمة له أثر كبير على عائداتها.
4. **القوة التفاوضية للعملاء:** إن كثيرا من العملاء يصر على التفاوض من أجل إجراء تغيير إما في السعر أو وقت التسليم أو طريقة التسليم... الخ مما قد يشكل تهديدا و عبئا إضافيا على المنظمات.
5. **القوة التفاوضية للموردين:** كما أن هناك خطر من العملاء فأیضا هناك خطر من الموردين الذين يعملون على تزويد المنظمات بالمواد الخام فقد تعمل هذه على زيادة الأسعار أو تأخيرها... الخ مما قد يشكل خطر على المنظمة.

## VI. إستراتيجية التكلفة الأقل و القوى الخمسة المؤثرة في الصناعة

إن قوى التنافس الخمس المؤثرة في الصناعة لها علاقة بإختيار الإستراتيجية فعند إختيار إستراتيجية الريادة في التكلفة أو التكلفة الأقل فإنها تحقق المزايا التالية:<sup>22</sup>

### 1. إستراتيجية التكلفة الأقل و تهديد المنتجات البديلة

فيما يتعلق بالسلع البديلة فما دامت المؤسسة تتميز بتكلفة أقل يكون بيدها تخفيض السعر في حالة إحساسها بإتجاه المستهلك نحو السلع البديلة ، و هذا ما لا يمكن القيام به عند إنعدام هذه الميزة

### 2. إستراتيجية التكلفة الأقل و تهديد من دخول منافسين جدد

فيما يخص دخول منافسين جدد في الصناعة:، فالشركة التي لها ميزة التكلفة الأقل تكون في وضعية تنافسية مريحة ، و يمكنها إستعمال السعر كسلاح لمواجهة المنافسين الجدد للمحافظة على حصتها في السوق أو الدفاع عن قسم السوق الذي تتعامل معه.

### 3. إستراتيجية التكلفة الأقل و منافسة الخصوم

أما بالنسبة للمنافسة ، فإنتهاج إستراتيجية التكلفة الأقل تمكن المؤسسة من الوقوف في وجه منافسيها في السوق عن طريق التحكم في السعر حسب ظروف المنافسة.

### 4. إستراتيجية التكلفة الأقل و القوة التفاوضية للعملاء

فيما يتعلق بمساومة المشترين ، فهؤلاء لا يمكنهم الضغط كثيرا على المؤسسة لتخفيض أسعارها ما دامت لها تكلفة أقل تجعل أسعارها مقبولة لدى معظم المشترين ، و لا يتوقف الطلب على الفئة المساومة فقط .

### 5. إستراتيجية التكلفة الأقل و القوة التفاوضية للموردين

فيما يتعلق بالموردين يمكن للمؤسسة المنتجة بتكاليف أقل ألا تقع تحت سيطرة الموردين مادامت تتحكم في التكلفة و بالتالي تبقى تتحكم في هامش الربح في حالة أي زيادة في السعر من قبل الموردين ، لأن أي زيادة من هذا الأخير تؤدي إلى زيادة في تكلفة المنتج.

## خاتمة:

بالرغم من المزايا التي تحققها إستراتيجية قيادة التكلفة للمنظمة إلا أنها تنطوي على العديد من المخاطر التي قد تهدد المنظمة إذ يمكن للمنافسين إيجاد طرق إنتاج بتكاليف أقل ، أو قد يقومون بتقليد المنظمة في الطرق المتبعة لقيادة التكلفة ، أو يبحثون عن الوفورات في تكلفة العمالة.

إن تركيز المنظمة على قيادة التكلفة قد يفقدها الرؤية في تغير أذواق المستهلكين التي تتطلب البحث عن طرق و أعمال جديد للتوفيق بين خفض التكاليف و تلبية حاجات المستهلكين بالجودة المطلوبة و الزمان و المكان المناسبين ، للحفاظ على الحصة السوقية أو زيادتها و تجنب مخاطر المنافسة.

الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> - ثامر ياسر البكري ، إستراتيجيات التسويق ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 205.
- <sup>2</sup> - المرجع السابق ، ص 205.
- <sup>3</sup> - حميد الطائي و آخرون ، الأسس العلمية للتسويق الحديث: مدخل شامل ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص ص 220-221.
- <sup>4</sup> - عيسى حيرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 238-239.
- <sup>5</sup> - المرجع السابق ، ص 237.
- <sup>6</sup> - الهادي المشعال ، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية الإسلامية ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص ص 290-291.
- <sup>7</sup> - الهادي المشعال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 291-292.
- <sup>8</sup> - عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71-72.
- <sup>9</sup> - محمد فرحي ، التحليل الإقتصادي الجزئي ، الأصالة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 181.
- <sup>10</sup> - كساب علي ، النظرية الإقتصادية: التحليل الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3 ، 2009 ، ص 274.
- <sup>11</sup> - شريف أحمد شريف العاصي ، التسويق: النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 261. بتصرف
- <sup>12</sup> - ناصر دادى عدون ، تقنيات مراقبة التسيير: المحاسبة التحليلية ، الجزء الأول ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2000 ، ص 139.
- <sup>13</sup> - محمد إبدوي الحسين ، مقدمة في إدارة الإنتاج و العمليات ، دار المناهج للطباعة و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 55. بتصرف
- <sup>14</sup> - كاسر نصر المنصور ، إدارة العمليات الإنتاجية : الأسس النظرية و الطرائق الكمية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص ص 220-221.
- <sup>15</sup> - أحمد يوسف دودين ، إدارة الإنتاج و العمليات ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص ص 141-142.
- <sup>16</sup> - علاء الدين ناطورية ، الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 185.
- <sup>17</sup> - ثامر ياسر البكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 207-208 .
- <sup>18</sup> - المرجع السابق ، ص 320 .
- <sup>19</sup> - يحه عيسى ، لعلاوي عمر ، بلحمير إبراهيم ، التسويق الإستراتيجي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 248.
- <sup>20</sup> - المرجع السابق ، ص 249.
- <sup>21</sup> - خضر مصباح إسماعيل الطيبي ، إدارة التغير : التحديات و الإستراتيجيات للمدراء المعاصرين ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 33.
- <sup>22</sup> - يحه عيسى ، لعلاوي عمر ، بلحمير إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 249-250.

## أثر التكوين على تنمية الموارد البشرية في قطاع الوظيفة العمومي الجزائري

أحمد العبادي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار

عمر أقاسم

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة أدرار

غالية بن يحيى طيبي

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة وهران 2



### ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه التكوين على تنمية الموارد البشرية في بيئة لها ميزات وخصوصيات وهي قطاع الوظيفة العمومي. من أجل هذا تخصصت الدراسة في معرفة هذا الأثر من خلال المنطلقات النظرية والبحث الميداني الذي قمنا به بالمدرسة الوطنية للمناجنت وإدارة الصحة، وهي عبارة عن كيان عمومي يسهر على تكوين مسيري قطاع الصحة بما فيها المؤسسات الإستشفائية. بمختلف أنواعها وأحجامها. يشمل مجتمع الدراسة على 87 موظف ينتمون إلى قطاع الصحة و يزاولون عملهم كمسيرين للمؤسسات الإستشفائية من مختلف ولايات الجزائر وهذا بغية معرفة أثر التكوين على تنمية الموارد البشرية وإعطاء تقييم موضوعي لهذه العملية. من أجل جمع البيانات والمعلومات واختبار صحة فرضيات الدراسة، قمنا باستعمال أربعة أنواع من أدوات الدراسة: الإستبانة، المقابلة، الملاحظة، والمسح الوثائقي.

**الكلمات المفتاحية:** التكوين، قطاع الوظيفة العمومي، المدرسة الوطنية للمناجنت وإدارة الصحة .

### Résumé :

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'impact de formation sur le développement des ressources humaines dans le secteur de fonction publique. Ce travail de recherche tente de soulever cet impact en se basant sur la revue de la littérature ainsi que l'investigation sur le terrain au niveau de l'École Nationale de Management et Administration de la Santé ; une entité publique qui s'occupe de la formation des gestionnaires du secteur de la santé y compris les établissements hospitaliers. La population de l'étude est composée de 87 personnes appartenant au secteur de la santé et travaillant comme gestionnaires des établissements hospitaliers de différentes wilayas de l'Algérie. L'objectif est de connaître l'impact de la formation sur le développement des ressources humaines ainsi que pour donner une évaluation objective de ce processus.

Afin de recueillir des données et d'examiner la validité des hypothèses de l'étude, nous avons utilisé quatre types d'outils: le questionnaire, l'entretien, l'observation et l'étude documentaire.

**Mots-clés :** la formation, la fonction publique, l'École Nationale de Management et Administration de la Santé.

## مقدمة:

يعد التكوين من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة، يهدف إلى صقل مهارات وكفاءات الموارد البشرية من أجل المساهمة في حيابة المنظمة لميزة تنافسية، تجعلها تستمر في بيئة شديدة التنافس تؤمن بمبدأ البقاء للأقوى. وعلى صعيد المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية، فإن المتتبع لشأها منذ الاستقلال يجد سيطرة التسيير التقليدي على جميع إدارتها، وقصور وضعف في المنظومة التكوينية لفائدة عمالها بصفة عامة، بحيث تجد شريحة كبيرة من الموظفين لم يتحصلوا على أية دورة تكوينية في كل مسارهم المهني. هذا ما يطرح عدة تساؤلات عن غياب النشاط التكويني في قطاع الوظيف العمومي والأسباب التي كانت من وراء هذا الإشكال.

إلا أنه في السنوات الأخيرة انتهجت السلطة الوصية على قطاع الوظيف العمومي إستراتيجية جديدة من أجل النهوض بهذا القطاع، من أهم ركائزها التكوين الذي تدعم بترسانة من القوانين التنظيمية التي تفرض على الإدارات بغية تكوين موظفيها هذا من جهة. من جهة أخرى، إنشاء بنية تحتية من هياكل ومدارس ومعاهد ومراكز تسهر على تنفيذ البرامج التكوينية على المستوى المركزي والجهوي والولائي. من أبرز هذه الهياكل المدرسة الوطنية للمناجنت وإدارة الصحة؛ مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، أنشأت من أجل السهر على تكوين مسيري قطاع الصحة عبر القطر الجزائري.

ومن كل هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما هو اثر التكوين على تنمية الموارد البشرية في قطاع الوظيف العمومي الجزائري؟**

ومن هذه الأخيرة تتفرع الإشكاليات الثانوية:

✓ هل إدارة الموارد البشرية للمؤسسات والإدارات التابعة لقطاع الوظيف العمومي تسير بشكل علمي و تعطي أهمية كبيرة للتكوين؟

✓ هل التكوين الذي يتلقاه موظفو قطاع الوظيف العمومي يؤثر بصورة ايجابية على تنميتهم؟

✓ هل المدارس والمراكز التكوينية التابعة لقطاع الوظيف العمومي تتوفر على الشروط المادية والعلمية اللازمة التي تساهم بدورها في إنجاح سياستها التكوينية؟

من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، سنقوم أولا باستعراض أدبيات البحث ثم المنهج المتبع وفي الأخير نتائج الدراسة.

## 1. أدبيات البحث :

عرفت إدارة الموارد البشرية تطورا في نظرتها إلى الأهداف المخطط لها مستقبلا، بحيث كان اتجاهها اجتماعي وهو الاهتمام بالمصالح الفردية، حتى وإن كان ذلك على حساب المنظمة، تحولت هذه النظرة إلى رؤية اقتصادية أساسها تخفيض التكلفة مع زيادة الإنتاجية، بمعنى آخر يجب أن تكون أهداف الموارد البشرية اقتصادية أكثر منها اجتماعية وهذا حسب<sup>1</sup> أ. مينيان (1995) A. Meignant وهذا لا يفهم منه إقصاء الجانب الاجتماعي بل يجب أن تكون النظرة مزدوجة للموارد البشرية اجتماعية واقتصادية لا يهمل أي جانب على الآخر، هذا ما أدى إلى تحول النظرة للمورد البشري كاستثمار له عائد اقتصادي عكس تكلفة يجب التخلص منها.

### 1.1. العلاقة بين التكوين و تنمية الموارد البشرية :

تعد العملية التكوينية من بين الحلقات والمهام الفعالة في تنمية الموارد البشرية بدون الغاء العمليات الاخرى التي تساهم كذلك في ارساء هذه التنمية، من بينها ليس على سبيل الحصر الجو الاجتماعي داخل المنظمة، الثقافة التنظيمية، علاقة نظام المسار المهني للعمل مع مستوى مكاسبهم ( المهارات، المعارف، القدرات)..... ولعل من اهم النظريات التي تناولت علاقة التكوين مع تنمية الموارد البشرية هي نظرية راسمال البشري، ويجب ان ننوه هنا ان هناك اتجاه اخر يرى ان تنمية الموارد البشرية تقتصر فقط في عملية واحدة المتمثلة في التكوين.<sup>2</sup>

### 2.1.علاقة التكوين مع تنمية كفاءة الموارد البشرية:

ان التحكم في تنمية الكفاءات يكون من خلال الاستغلال الأمثل للعملية التكوينية، لأن هذه الأخيرة هو الخيار الأهم بغض النظر على الخيارات الأخرى لدى المنظمة من اجل تنمية و تسيير معارف الهيكل الاجتماعي الخاص بها، حتى يمكن خلق قيمة مضافة في المنظمة يجب أن تكون جودة عالية في الأداء وهذا راجع لمستوى التكوين و التأهيل المتاح لدى الموارد البشرية مع زيادة عنصر رأس المال (K)، والمورد البشري يتركب من الكفاءات (H') و الأفراد (العمال) (H''), مع جمعهما نحصل على (H2) الموارد البشرية المتاحة لدى المنظمة، وينتج عن هذا المورد (H2) أداء معين نرسم له بالرمز (O) ومع جمعهما نحصل على التشكيلة التالية (H2O) وهو عبارة عن مدى تلاحم بين الموارد البشرية والأداء الذي يقومون به ومع جمع كل من (K) و (H2O) تستطيع المنظمة الحصول على القيمة المضافة (V).<sup>3</sup>

### 3.1.أهمية التكوين في تنمية الموارد البشرية :

للعلمية التكوين أهمية على مستوى الافراد من خلال تنمية مهارتهم و قدراتهم، اما على مستوى المنظمة فيكون ذلك عن طريق الآثار الايجابية على الانتاجية من خلال هذه التنمية المتولدة من التكوين، وفيما يلي نذكر اهم النقاط التي تبين أهمية التكوين في تنمية الافراد وهي:<sup>4</sup>

- إتاحة الفرصة لصقل المهارات واكتساب الخبرات؛
- التزود بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل؛
- إمكانية اكتشاف خبرات وطاقات العاملين؛
- رفع مستوى كفاءة وفاعلية اليد العاملة؛
- توحيد وتنسيق اتجاهات العاملين لتحقيق أهداف المنظمة؛
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية؛
- رفع الروح المعنوية للعاملين، حيث يدعم التكوين الثقة بالنفس لدى العامل ويسهم في تحسين علاقات العمل وهنا له أثر واضح على مستوى الإنتاجية في المنظمة.

### 4.1.التكوين و تسيير الموارد البشرية في قطاع الوظيفة العمومي الجزائري:

سارعت الدولة الجزائرية إلى تنمية مواردها البشرية من خلال التكوين في كل قطاعاتها المختلفة بإنشاء مدارس ومراكز لتكوين المستخدمين عن طريق البرامج التكوينية المختلفة، ومن بين هذه القطاعات قطاع الوظيفة العمومي الذي لم يعطي العناية والاهتمام الكاملين لعملية تكوين موارده البشرية إلا في العشرة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي،

خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي 96-92 المؤرخ في 03 مارس سنة 1996 الذي أعطى لتسيير التقديري للموارد البشرية أهمية كبيرة مع تكريس تكوين الموظفين و تحسين مستواهم وتحديد معلوماتهم.

تجدر الإشارة هنا أن الأمر الرئاسي رقم 06/03 المؤرخ في 2006/07/15، والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والقوانين الخاصة لمختلف الأسلاك والقطاعات الإدارية التي صدرت بعده والمستندة عليه، عززوا وأكدوا على عملية التكوين والرسكلة إذا ما قارناه بالمرسوم رقم 85-59 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985، و المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات و الإدارات العمومية، بحيث يعتبر هذا الأمر خطوة نوعية من اجل تنمية وتطوير الهيكل الاجتماعي لهذا القطاع.

### أنواع أعمال التكوين في قطاع الوظيفة العمومي:

قسم المرسوم التنفيذي رقم 04-17 المؤرخ في 22 جانفي 2004 التكوين في قطاع الوظيفة العمومي إلى ثلاثة أقسام، و هي:

❖ **التكوين المتخصص** La formation spécialisée : وهو عبارة عن تكوين معرفي، يركز على تنمية وتطوير المهارات النظرية والتطبيقية لدى المتكويين، و تهيئهم لممارسة وظيفة معينة بأحسن أداء، ويشمل على كل تكوين خاص منصوص عليه في القوانين الأساسية الخاصة بعنوان التوظيف، و يهدف هذا النوع من التكوين إلى تحقيق عدة عمليات وهي: شغل منصب عمومي للمرة الأولى؛ الالتحاق بسلك عال أو برتبة بالنسبة للموظفين الموجودين في وضعية خدمة<sup>5</sup>؛ التحضير للمسابقات والامتحانات المهنية. توجد عدة معاهد و مدارس ومؤسسات عمومية للتكوين تتكفل بهذا النوع من التكوين عبر القطر الوطني من بينها، وهذا ليس على سبيل الحصر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية يعمل على تنفيذ سياسة التكوين لوزارة التربية.؛ المدرسة العليا للإدارة مختصة في تكوين إطارات الدولة التابعين لوزارة الداخلية؛ المدرسة الوطنية للمناجمت و إدارة الصحة تتكفل بتكوين موظفي قطاع الصحة.

❖ **دورات تحسين المستوى** Le perfectionnement : تقوم الإدارة بهذا النوع من التكوين من اجل تحسين المعارف و الكفاءات الأساسية للموظفين، و إثرائها وتعميقها و ضبطها.

❖ **دورات تجديد المعلومات** Le recyclage: يهدف هذا النوع من التكوين إلى التكيف مع الوظيفة الجديدة، نظرا لتطور الوسائل و التقنيات و إما للتغيرات الهامة في تنظيم المصلحة و عملها أو مهامها.

ويتكفل بهذا النوعين الأخيرين من التكوين (تحسين المستوى، تجديد المعلومات)، مجموعة من مراكز التكوين التابعة لقطاعات مختلفة ومؤسسات عمومية للتكوين منها: المركز الجهوي لتكوين المستخدمين بشار الذي يتكفل بتكوين عمال البلديات والولايات الجنوب الغربي وفي بعض الأحيان حتى عمال المديرات الأخرى مثل عمال مديرية الثقافة؛ المركز الجهوي لتكوين المستخدمين لولاية ورقلة الذي يتكفل بتكوين عمال البلديات والولاية وبعض مديريات الجنوب الشرقي؛ المركز الجهوي لتكوين المستخدمين بوهران الذي يتكفل بتكوين عمال البلديات والولايات وبعض المديريات الشمال الغربي.

### فرضيات البحث:

إنطلاقا من أدبيات البحث والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تعد نظرية الرأس المال البشري من أهم المقاربات التي خلقت تحولاً كبيراً في فكر إدارة الأعمال، خاصة أنها غيرت النظرة للموارد البشرية من تكلفة يجب تخفيضها إلى مورد يجب الاستثمار فيه، ولعل من أبرز أوجه الاستثمار في هذا المورد، التكوين والذي عرفه ب. روملار، (1993) P. Romelaer على أنه الوسيلة التي تستعملها إدارة الموارد البشرية من أجل المساهمة في تنمية وتكييف في المؤسسة هذا من جهة. و من جهة أخرى يرجع للدور الذي لعبته مدرسة النظم بتغيير الرؤية للأفراد في المنظمة واعتبارهم كمورد وهذا ما أدى إلى ظهور إدارة الموارد البشرية وانطلاقاً من هذا يمكن طرح الفرضية التالية:

"إدارة الموارد البشرية للمؤسسات و الإدارات التابعة لقطاع الوظيفة العمومي تعطي أهمية كبيرة لتكوين عمالها".

**الفرضية الثانية:** لقد تغيرت في السنوات الأخيرة النظرة إلى التكوين من تكلفة تتحملها المنظمة إلى رؤية جديدة تنطلق من مقاربة الاستثمار في الرأس المال البشري، من أجل الحصول على أرباح مستقبلية على مستوى الفرد والمنظمة، وهذا ما يطلق عليه العائد من العملية التكوينية، لهذا قامت عدة دراسات تهتم بموضوع أثر التكوين على تنمية الموارد البشرية منها دراسة د. كيرك باتريك (1959) Kirkpatrick، و دراسة جاك فيلبس وزوجته باي فيلبس، Jack and Patti Phillips خلال الأعوام (1982) و (1996)، وآخرون. ومن هنا يمكن طرح الفرضية التالية:

"التكوين الذي يتلقاه موظفو قطاع الوظيفة العمومي يؤثر بصورة إيجابية على تنميتهم"<sup>6</sup>.

**الفرضية الثالثة:** في نهاية العشرية الأخيرة من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي، ونظراً لتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة والسكن... استدع هذا التكفل بتكوين الموظفين العموميين على تقنيات حديثة تتماشى مع العصر من جهة، ومن جهة أخرى تحسن من الخدمات التي يقدمها هذا الموظف للمواطن، مما يخلق عنده نوع من الرضا والثقة لهذه الإدارة.

ومن أهم القطاعات التي تكفلت الدولة بتكوين عمالها قطاع الصحة حيث استفاد من مدرسة وطنية للمناجحت وإدارة الصحة تسهر على تكوين مسيري المستشفيات باختلاف أنواعها وأحجامها على المستوى الوطني، من كل هذا يمكن طرح الفرضية التالية:

"المدرسة الوطنية للمناجحت و إدارة الصحة تتوفر على الشروط المادية والعلمية اللازمة التي تساهم بدورها في إنجاح سياستها التكوينية".

## II. منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية بحثنا انتهجنا المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي (Approche déductive) من خلال انطلاقنا من النظريات العامة المتعلقة بالإشكالية، وعلى هذا الأساس طرحنا مجموعة من الفرضيات وحاولنا التحقق منها في الميدان عن طريق جمع البيانات والمعلومات الحقائق والوقائع باستخدام تقنيات البحث الكمية (Quantitative) والنوعية أو الكيفية (Qualitative) بواسطة الاستبيان، المقابلة، الملاحظة والمسح الوثائقي.

### أدوات الدراسة و مصادر المعلومات :

تتمثل أدوات الدراسة و مصادر البيانات فيما يلي:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أربع أدوات من أجل جمع البيانات و المعلومات ، وهي الاستبانة، المقابلة، الملاحظة و المسح الوثائقي، و بذلك انتهجنا الطريقة الكمية والنوعية (الكم و کیف). تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:



أ- الاستبيان: بعد أن قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث و نماذج الاستثمارات التي تناولت موضوع بحثنا، اقتبسنا وصممنا استبانة<sup>7</sup> ثم قمنا بتوزيعها على العينة التي أجرينها عليها الدراسة.

وقد تم إعطاء الاستبيانات باليد المباشرة إلى الأمين العام للمدرسة، الذي بدوره قام بتوزيعها على مجتمع الدراسة (الموارد البشرية التابعة لقطاع الصحة التي تستفيد من دورات تكوينية بالمدرسة). استغرقت عملية توزيع الاستبانة وجمعها مدة عام تقريبا وهذا راجع إلى البرنامج التكويني المسطر من قبل المدرسة والذي يكون طيلة عام حيث انه يشمل فئات مختلفة من موظفي قطاع الصحة عبر التراب الوطني وتأتي في دورات متناوبة، ومن ثم قمنا بتفريغ المعلومات في جهاز الإعلام الآلي. وقد قمنا بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 17، وهذا وفقا للأساليب الإحصائية الملائمة مثل المتوسطات الحسابية، التكرار أو الانحراف المعياري، الخ.

ب- المقابلة: قمنا بإجراء عدة مقابلات من اجل تغطية النقص الذي لحظناه في الاستبانة، و من اجل تدعيم وتأكيذ النتائج المتوصل إليها عن طريق الاستبانة، وقد قمنا بإجراء ثلاثة مقابلات وهي كما يلي:

- المقابلة الأولى مع الأمين العام للمدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة : وهو المستشار الأول للمدير العام للمدرسة ويسهر على السير الحسن للمدرسة، ويمارس فيها مهام التدريس و التكوين.
- المقابلة الثانية مع أمينة المكتبة المركزية للمدرسة: حيث تلعب المكتبة دورا أساسيا في العملية التكوينية لهذا ارتأينا أن نقوم بهذه المقابلة من اجل الإلمام بفعالية التكوين في المدرسة.
- المقابلة الثالثة مع متكوّن بالمدرسة: قمنا بها من اجل معرفة اثر التكوين الذي تلقاه هذا المتكوّن في المدرسة على تنميته، مع العلم أننا أجرينها هذه المقابلة الأخيرة بعد انتهاء المتربص من الدورة التكوينية و مباشرة تطبيق ما تعلمه في ميدان عمله. و في هذه الحالة اقتصرنا على إجراء مقابلات مع ثلاثة موظفين بسبب التشابه النسبي للإجابات، وهم يشغلون المناصب العليا التالية:

✓ نائب مدير مكلف بصيانة العتاد الطبي؛

✓ رئيس مكتب الدخول؛

✓ رئيس مصلحة النشاطات الصحية.

تجدر الإشارة هنا الى انه من اجل تسجيل المقابلات قمنا باستعمال الجهاز المحمول (الهاتف النقال)، بعد استئذان و موافقة الأشخاص المعنيين.

ج- الملاحظة و المسح الوثائقي: أثناء فترة الدراسة الميدانية للمدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة، من تاريخ 2011/07/10 إلى غاية 2012/07/15، حاولنا أن نقف على مجموعة من الملاحظات التي لها علاقة بموضوع بحثنا، المتمثلة في: إقامة المتكوّنين ؛ أماكن التدريس ؛ النظافة والأمن المتوفر في المدرسة ؛ المكتبة الرئيسية للمدرسة ؛ أماكن الراحة و الترفيه.

من بين الأدوات التي اعتمدنا عليها كذلك في الدراسة الميدانية المسح الوثائقي، بحيث قمنا بجمع الوثائق و البيانات المهمة المتعلقة ببحثنا من إدارة المدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة والتي رأيناها تهم دراستنا و تساهم في الإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات.

### التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية و تفسرها:

لا بد أن نشير إلى أننا قمنا بتوزيع 105 استبانة على مجتمع الدراسة، و المتمثل في مجموعة عشوائية من المتكويين الذين يتلقون تكوينا في المدرسة الوطنية للمناجنت وإدارة الصحة، بحيث أنهم ينتمون إلى مختلف الفئات، والأسلاك، والأصناف المهنية، وخاصة المسيرين الإداريين من مختلف ربوع الوطن، وقد تم استرجاع 87 منها، مع العلم أننا لم نستبعد أي واحدة من الدراسة، لان كل الاستبيانات المسترجعة تتوفر على الشروط والمعلومات اللازمة لدراستها وتحليلها. وبهذا فان نسبة المسترجعة من الاستبانات هي 82.86% من الاستبانات الموزعة الكلية.

### خصائص عينة الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تناول بعض الخصائص الوظيفية والشخصية (الديمغرافية) و تتمثل في الجنس، المؤهل التعليمي، التخصص، العمر، الخبرة المهنية والحالة الاجتماعية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

### الجدول رقم-01- توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا للبيانات الشخصية.

| البيانات الشخصية  | البيانات الشخصية  | النسبة المئوية |
|-------------------|-------------------|----------------|
| الجنس             | ذكر               | 38.40%         |
|                   | أنثى              | 61.60%         |
|                   | المجموع           | 100.0%         |
| المؤهل التعليمي   | ابتدائي           | 00.00%         |
|                   | متوسط             | 04.70%         |
|                   | ثانوي             | 27.10%         |
|                   | الليسانس أو مهندس | 42.30%         |
|                   | ما بعد التدرج     | 25.90%         |
|                   | المجموع           | 100.0%         |
| العمر             | 19 - 29 سنة       | 29.10%         |
|                   | 30 - 39 سنة       | 39.50%         |
|                   | 40 - 49 سنة       | 27.90%         |
|                   | 50 - 60 سنة       | 03.50%         |
|                   | المجموع           | 100.0%         |
| الخبرة المهنية    | 00 - 05 سنة       | 42.70%         |
|                   | 06 - 10 سنة       | 18.30%         |
|                   | 11 - 15 سنة       | 12.20%         |
|                   | 16 - 20 سنة       | 14.60%         |
|                   | 21 - 25 سنة       | 08.50%         |
|                   | 26 - 30 سنة       | 03.70%         |
|                   | 31 - 32 سنة       | 00.00%         |
|                   | المجموع           | 100.0%         |
| الحالة الاجتماعية | أعزب              | 43.50%         |
|                   | متزوج             | 56.50%         |
|                   | مطلق              | 00.00%         |
|                   | المجموع           | 100.0%         |

المصدر: إعداد الباحثين من خلال الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول أن :

عدد الإناث في مجتمع الدراسة يفوق عدد الذكور حيث بلغت نسبة الإناث ب 61.6٪، بينما بلغت نسبة الذكور 38.4 ٪، وذلك نتيجة توجه الجنس الأنثوي في التوظيف إلى هذا النوع من القطاعات الخدمية في الجزائر ولاسيما قطاع الصحة. أكبر عدد من أفراد عينة الدراسة كان من ذوي المستوى الجامعي التدرج (ليسانس أو مهندس) بحيث بلغت نسبتهم 42.3 % من مجموع العينة، أما أقل عدد من الأفراد فهم من ذوي المستوى المتوسط فما دون حيث تمثل نسبتهم بـ 4.7% من مجموع العينة، أما نسبة عدد الأفراد من ذوي المستوى الابتدائي فهو معدوم. نجد أعلى نسبة في عينة الدراسة هي لذوي المستوى الجامعي (42.3%) و إذا ما أضفنا أفراد ذوي المستوى ما بعد التدرج فنحصل على نسبة (42.3%+25.9% = 68.2%)، أما نسبة (27.1%) فهي تمثل الأفراد ذوي المستوى الثانوي ويترجم ذلك إلى أن هؤلاء الأفراد ترقوا في مسارهم المهني حتى أصبحوا من إطارات القطاع الصحي.

أكبر نسبة من المتكويين كانت من العمال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (30-39) سنة حيث بلغ نسبة عددهم بـ 39.5%، و أقل نسبة من العاملين كانت من أصحاب العمر (50-60) سنة بنسبة (3.5%). 42.7% من عينة الدراسة لم تتعدى عدد سنوات الخبرة المهنية لديهم خمس سنوات، و 18.3% من مجتمع الدراسة كانت عدد سنوات الخبرة المهنية لديهم محصورة بين (06-10) سنوات، وأقل نسبة من مجتمع الدراسة هي للموظفين الذين لديهم خبرة مهنية (26-30) سنة وتمثل نسبة 3.7%، أما المتكويين الذين لديهم خبرة مهنية أكبر من 30 سنة وأقل من 32 سنة فهم منعدمون في مجتمع الدراسة.

الأغلبية الكبيرة من أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجين بنسبة 56.5%، ثم تليها فئة عازين بنسبة 43.5%.

### III. عرض نتائج الدراسة:

لقد استعملنا مقياس ليكرت في إعداد الاستبانة، بحيث يحتوي على خمس إجابات، و هي كما يلي: أوافق تماما، أوافق، أوافق إلى حد ما، لا أوافق، لا أوافق بالمرّة. حيث يعبر الرقم (5) عن أعلى درجة (أوافق تماما)، بينما الرقم (1) يعبر على أقل درجة (لا أوافق بالمرّة). ولهذا فإننا قمنا بتحديد مجال الذي تنتمي إليه نظرة مجتمع الدراسة حسب كل محور وعبرة وفقا مايلي:

مدى مجال كل فئة (نظرة) = (الحد الأعلى لمقياس ليكرت - الحد الأدنى لمقياس ليكرت) / عدد الفئات المطلوبة.

الحد الأعلى للمقياس = 5، الحد الأدنى لمقياس = 1، عدد الفئات المطلوبة = 5 ومنه نحصل على النتيجة التالية:  $5 / (1-5) = 0.80$

و بهذا نحصل على النتائج التالية:

- ✓ المتوسط الحسابي  $\Rightarrow 1.80$  النظرة سالبة تماما.
- ✓ المتوسط الحسابي ينتمي إلى  $[1.80-2.60]$  = النظرة سالبة.
- ✓ المتوسط الحسابي الذي ينتمي إلى  $[2.60-3.40]$  = النظرة محايدة.
- ✓ المتوسط الحسابي الذي ينتمي إلى  $[3.40-4.20]$  = النظرة موجبة.
- ✓ المتوسط الحسابي  $< 4.20$  = النظرة موجبة بالمرّة.

تجدر الإشارة هنا أننا سنرقم عبارات كل محور على حدا حسب أهميتها لمجتمع الدراسة وميولها للنظرة الايجابية، بحيث أننا نضع رقم 1 للعبرة التي قيمة متوسطها الحسابي هي الأكبر في المحور و رقم 2 للقيمة التي تليها وهكذا، مع العلم أننا نقرب الأرقام التي تكون بعد الفاصلة الى العشرات أي نأخذ رقمين بعد الفاصلة فقط.

#### تحليل المحور الأول : إدارة الموارد البشرية

الجدول رقم-02- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الأول:

#### إدارة الموارد البشرية

| العبارة                                                                           | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 01 إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي اعمل بها تسير بشكل علمي                  | 2.78            | 1.48              | 3                   | محايدة       |
| 02 إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي اعمل بها تقوم بتكوين العمال              | 2.80            | 1.44              | 2                   | محايدة       |
| 03 إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي اعمل بها تقوم بإعداد برامج التكوين سنويا | 2.92            | 1.53              | 1                   | محايدة       |
| المتوسط الكلي                                                                     | 2.84            | 1.48              | -                   | محايدة       |

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لنظرة أفراد الدراسة نحو إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإستشفائية التي يعملون بها قد بلغ (2.84)، بانحراف معياري قيمته (1.48)، ويعبر هذا المتوسط عن النظرة المحايدة تجاه التسيير في هذا النوع من الإدارات. حيث أن الفقرة رقم (03) و التي تنص على : "إن إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي اعمل بها تقوم بإعداد برامج التكوين سنويا" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.92)، وانحراف معياري بـ(1.53)، ودرجة الأهمية لهذه العبارة هي الحيادية أي نظرة الموظفين الذين أجرت عليهم الدراسة تجاه قيام إدارتهم ببرامج التكوين سنويا هي النظرة المحايدة، وتميل للمجال السلبي أكثر من ميلها للمجال الايجابي.

كما يتبين من الجدول أن العبارة رقم (04) و التي تنص على : "إن إدارة الموارد البشرية في المؤسسة التي اعمل بها تسير بشكل علمي" في المرتبة الثالثة والأخيرة من هذا المحور بمتوسط حسابي (2.78)، وانحراف معياري قدره (1.48)، مما يدل أن درجة الاستجابة على هذه الفقرة كانت محايدة، و يدل ذلك على عدم وضوح رؤية العاملين تجاه إدارة الموارد البشرية ايجابيا أو سلبيا، و إن كانت تميل للجهة السلبية أكثر من ميلها للجهة الايجابية، و هذا راجع ربما لعدم وضوح سياسة هذه الإدارة تجاه مواردها البشرية.

#### تحليل المحور الثاني: تنمية الموارد البشرية

الجدول رقم -03- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الثاني: تنمية الموارد البشرية.

| العبارة                                                          | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 04 التكوين الذي تلقته ساهم في تنمية مهاراتي                      | 4.02            | 1.09              | 1                   | موجبة        |
| 05 التكوين الذي تلقته سيساهم في تحسين العمل                      | 3.89            | 1.10              | 2                   | موجبة        |
| 06 التكوين الذي تلقته صحح لي الأخطاء التي ارتكبتها سابقا في عملي | 3.44            | 1.30              | 4                   | موجبة        |
| 07 التكوين الذي تلقته حفزي في زيادة مردودية عملي                 | 3.85            | 1.23              | 3                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                                    | 3.80            | 1.18              | -                   | موجبة        |

يتضح من الجدول رقم -03- بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على محور تنمية الموارد البشرية أن العبارة رقم (04) و التي ورد فيها: "التكوين الذي تلقته ساهم في تنمية مهاراتي"، أتت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.02)، و بانحراف معياري بقيمة (1.09)، حيث أنها جاءت بدرجة موجبة. و يمكن شرح ذلك من خلال أن موظفي المؤسسات الإستشفائية الذين استفادوا من دورات تكوينية بالمدرسة الوطنية للصحة قد تطورت و غت مهارتهم جراء تلقيهم هذا التكوين، وهذا راجع إلى فعاليته و تأثيره الإيجابي على المتكويين.

تأتي الفقرة رقم (06) في المرتبة الرابعة والأخيرة و التي جاء فيها: "التكوين الذي تلقته صحح لي الأخطاء التي ارتكبتها سابقا في عملي" و كان تقدير هذه العبارة بدرجة موجبة و بمتوسط حسابي (4.02)، وانحراف معياري قدره (1.09). تقدير كل عبارات هذا المحور جاءت إيجابيا، و هذا يعني أن التكوين الذي تلقوه موظفوا المؤسسات الاستشفائية لى لهم الاحتياجات التكوينية، عن طريق اكتسابهم للمعارف (savoirs)، و المهارات أو المعارف العملية (savoirs-faire)، و المعارف السلوكية أو التنظيمية (savoirs-être). كل هذا كان حافزا في زيادة مردودية عملهم.

#### تحليل المحور الثالث: موضوعات البرامج التكوينية

الجدول رقم -04- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الثالث موضوعات البرامج التكوينية.

| العبارة                                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|--------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 08 تعد موضوعات البرامج التكوينية مفيدة في عملي               | 4.14            | 0.97              | 1                   | موجبة        |
| 09 تعد موضوعات البرامج التكوينية وافية                       | 3.32            | 1.15              | 5                   | محايدة       |
| 10 تعد موضوعات البرامج التكوينية مرتبطة باحتياجاتي التكوينية | 3.59            | 1.03              | 2                   | موجبة        |
| 11 تعد موضوعات البرامج التكوينية جديدة                       | 3.38            | 1.26              | 4                   | محايدة       |
| 12 تعد موضوعات البرامج التكوينية مشوقة                       | 3.54            | 1.24              | 3                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                                | 3.59            | 1.13              | -                   | موجبة        |

يوضح الجدول رقم -04- أن رؤية مجتمع الدراسة حول موضوعات البرامج التكوينية التي تقوم بها المدرسة الوطنية للصحة هي موجبة على العموم. هذا يعني أن المدرسة تعطي أهمية كبيرة لإعداد موضوعات البرامج التكوينية مما يتوافق مع متطلبات العمل من ناحية و يلي حاجيات العمال ويسد من النقص الذي يعانون منه من ناحية أخرى. احتلت العبارة رقم (08) و التي تنص على: "تعد موضوعات البرامج التكوينية مفيدة في عملي" المرتبة الأولى في هذا المحور بمتوسط حسابي يقدر بـ(4.14)، وانحراف معياري قد بلغ(0.97)، وهذا ما يفسر النظرة الايجابية للموظفين لموضوعات البرامج التكوينية اتجاه عملهم حيث أنهم يعتبرونها مفيدة لهم.

المرتبة الأخيرة من ناحية درجة الأهمية فهي ترجع للعبارة رقم (05) و التي تنص على: "تعد موضوعات برامج تكوين وافية" بنظرة محايدة تجاه هذه العبارة بمتوسط حسابي يساوي (3.32)، وانحراف معياري قد بلغ (1.15)، وبرغم من حيادية النظرة إلا أن هذه الرؤية تميل للإيجابية أكثر من السلبية حيث أن المدى بين المتوسط الحسابي للعبارة و بداية مجال الإيجابية هو  $0.08 = 3.32 - 3.4$ ، وهو اصغر بكثير من متوسط حساب للفئة المحايدة  $= 2 / (3.40 - 2.60) = 0.4$ ، وهذا ما يفسر أن موضوعات التكوين تتميز بالشمولية و تغطي جميع جوانب النقص لدى المتكويين.

#### تحليل المحور الرابع: مكوّن برنامج التكوين

الجدول رقم -05- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الرابع

| العبارة                                                                        | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 13 مكوّن البرنامج التكويني على دراية كاملة بموضوعه واعد له جيدا                | 3.84            | 1.06              | 2                   | موجبة        |
| 14 تمكن مكوّن البرنامج التكويني من إيصال المعلومات بفاعلية                     | 3.64            | 0.94              | 4                   | موجبة        |
| 15 حرص مكوّن البرنامج التكويني على تحديد و عرض أهداف برنامج التكوين من البداية | 3.81            | 1.05              | 3                   | موجبة        |
| 16 مكوّن البرنامج التكويني حريص على حيوية اللقاءات و المشاركة الجماعية         | 3.84            | 1.13              | 1                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                                                  | 3.78            | 1.04              | -                   | موجبة        |

يتضح من الجدول السابق أن نظرة مجتمع الدراسة تجاه مكوّن البرنامج التكويني ايجابية بمتوسط حسابي بلغ (3.78)، بانحراف معياري قيمته (1.04)، هذا يعني أن المدرسة الوطنية للصحة تتوفر على مكوّنين من أساتذة على قدر كبير من الكفاءة والمهارة على تأدية واجبهم على أكمل وجه، حيث أن العبارة رقم (16) والتي تنص على أن: "مكوّن البرنامج التكويني حريص على حيوية اللقاءات و المشاركة الجماعية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.84)، وبانحراف معياري يساوي (1.13)، مما يدل على أن الأساتذة المكلفين بالتكوين بالمدرسة يعملون جاهدين على حيوية اللقاءات ويعملون على تنشيط المشاركة الجماعية للمتكوّنين مما يساهم بصورة مباشرة على وصول وترسيخ المعلومة في أذهانهم.

العبارة رقم (14) والتي جاء فيها: "المتكوّن تمكن من إيصال المعلومات بفاعلية" احتلت المرتبة الأخيرة في تصنيف درجة الأهمية لهذا المحور بمتوسط حسابي قدره (3.64)، وبانحراف معياري بلغ(0.94)، مما يفسر ايجابية النظرة لهذه العبارة، و مما يعني

كذلك أن الأساتذة المكلفين بالتكوين قد نجحوا بنسبة لا بأس بها من إيصال المعلومات إلى الموظفين، الذين استفادوا من دورة تكوينية بالمدرسة الوطنية للصحة.

**تحليل المحور الخامس:** المواد و المطبوعات التكوينية الموزعة في فترة التكوين

**الجدول رقم -06-** المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الخامس

| العبارة                                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|----------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 17 المواد التكوينية و المطبوعات الموزعة سأستفيد منها في عملي               | 4               | 1.192             | 1                   | موجب بالمرة  |
| 18 كانت المواد التكوينية واضحة                                             | 3.92            | 1.04              | 2                   | موجب بالمرة  |
| 19 كانت المواد التكوينية جذابة <sup>8</sup>                                | 3.73            | 1.01              | 3                   | موجب بالمرة  |
| 20 المادة التكوينية وازنت بين الجوانب النظرية والتطبيقية و الحالات العملية | 3.28            | 1.04              | 4                   | موجب         |
| المتوسط الكلي                                                              | 3.73            | 1.07              | -                   | موجب بالمرة  |

يتضح من الجدول رقم -06- أن المتوسط الحسابي لطبيعة المواد و المطبوعات التكوينية الموزعة في فترة التكوين قد بلغ (3.73)، و بانحراف معياري قيمته (1.07)، وان هذا المتوسط يعبر عن الرؤية الموجبة تماما إزاء هذه المواد و المطبوعات، مما يفسر أن هذه المواد و المطبوعات التي تحصل عليها المتكوّنون كانت مفيدة ومهمة لهم من اجل تنمية مهاراتهم التي تساعدهم في تحسين مردودية عملهم.

يتبين من هذا الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارة هذا المحور قد تراوحت بين (4) بانحراف معياري قدره (1.19)، في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (17) والتي تنص: "المواد التكوينية و المطبوعات الموزعة سأستفيد منها في عملي" و بين حدها الأدنى (3.28) بانحراف معياري (1.03) للعبارة رقم (20) التي تنص: "المادة التكوينية وازنت بين الجوانب النظرية والتطبيقية و الحالات العملية" ما يعني أن المواد التي تقوم بإعدادها المدرسة وتلقينها للمتكوّنين تتسم بجانبها النظري والتطبيقي.

**تحليل المحور السادس:** وسائل الإيضاح و الأساليب المستخدمة في التكوين

**الجدول رقم -07-** المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور

السادس

| العبارة                                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|--------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 21 وسائل الإيضاح المستخدمة متنوعة                            | 3.49            | 1.14              | 4                   | موجبة        |
| 22 وسائل الإيضاح المستخدمة فعالة                             | 3.59            | 0.95              | 3                   | موجبة        |
| 23 العروض الإيضاحية في متناول رؤية الجميع                    | 3.67            | 1.07              | 2                   | موجبة        |
| 24 كان هناك توافق بين المحاضرات المقدمة و المناقشات الجماعية | 3.73            | 1.02              | 1                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                                | 3.62            | 1.04              | -                   | موجبة        |

يتضح من الجدول رقم -07- أن المحور السادس والذي هو تحت عنوان وسائل الإيضاح والأساليب المستخدمة في التكوين قد جاء بمتوسط حسابي قدره (3.62)، و بانحراف معياري يساوي (1.04)، مما يعنى النظرة الإيجابية التي يراها مجتمع الدراسة نحو هذا المحور، و يفسر ذلك أن الوسائل الإيضاحية والأساليب التي تستخدمها المدرسة الوطنية للمناجمت وإدارة الصحة خلال تنفيذ برامجها التكوينية كانت جيدة من كل الجوانب.

يتبين كذلك من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73)، و بانحراف معياري قدره (1.02)، كان في الحد الأقصى وهو للعبارة رقم (24) والتي تنص: "كان هناك توافق بين المحاضرات المقدمة والمناقشات الجماعية" وهذا له علاقة بالعبارة رقم (16) من المحور الرابع، حيث أن المكوّن حرص على حيوية اللقاءات والمشاركة الجماعية مما يؤثر بصورة إيجابية على أن يكون توافق بين المحاضرات والمناقشة الجماعية.

أما العبارة رقم (21) والتي تنص: "كانت وسائل الإيضاح المستخدمة متنوعة" جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي (3.49)، و بانحراف معياري قدره (1.14)، و بنظرة إيجابية من قبل أفراد الدراسة لهذه العبارة.

#### تحليل المحور السابع: المشاركون في برنامج التكوين

الجدول رقم -08- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور السابع: المشاركون في البرنامج التكويني

| العبارة                                                 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|---------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 25 مستويات وخبرات المشاركين متجانسة                     | 3.46            | 1.24              | 4                   | موجبة        |
| 26 مستويات وخبرات المشاركين متكاملة                     | 3.32            | 1.16              | 5                   | محايدة       |
| 27 المشاركون متفاعلين مع موضوعات البرامج                | 3.83            | 1.01              | 2                   | موجبة        |
| 28 التزام المشاركين بمواعيد المحاضرات و التعليمات عاليا | 3.55            | 1.15              | 3                   | موجبة        |
| 29 عدد المشاركين في البرامج التكوينية مناسباً للجميع    | 4.08            | 1.17              | 1                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                           | 3.65            | 1.15              | -                   | موجبة        |

يبين الجدول رقم -08- أن رؤية مجتمع الدراسة حول المحور السابع والذي كان تحت عنوان "المشاركون في البرنامج التكويني" هي موجبة بمتوسط حسابي قدره (3.64)، بانحراف معياري قيمته (1.14)، و هذا ما يعنى أن المدرسة تقوم بإعداد دوائر تكوينية وفقاً لمستويات المتكويّنين بفرضها في الدورة التكوينية الشروط اللازمة التي تكون متوفرة في المتكويّنين حتى يستفيدوا من هذه الدورات مما يخلق جو من التجانس والتكامل في المستويات بين المتكويّنين.

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (29) والتي تنص على: "كان عدد المشاركين في البرامج التكوينية مناسباً" احتلت المرتبة الأولى في هذا المحور بمتوسط حسابي يقدر (4.08)، وانحراف معياري قد بلغ (1.17)، وهذا ما يفسر أن المدرسة تقوم بتكوين العمال حسب الإمكانيات والمقاعد البيداغوجية الممكنة والمناسبة مما يسهل نجاح العملية التكوينية.



أما المرتبة الأخيرة من ناحية درجة الأهمية فهي ترجع للعبارة رقم (26) والتي تنص على "كانت مستويات وخبرات المشاركين متكاملة" بنظرة محايدة تجاه هذه العبارة بمتوسط حسابي يساوي (3.32)، وانحراف معياري قد بلغ (1.15)، بالرغم من حيادية النظرة إلا أن هذه الرؤية تميل للإيجابية أكثر من السلبية حيث أن الفرق بين المتوسط الحسابي للعبارة و بداية مجال الإيجابية هو  $3.4 - 3.32 = 0.08$ ، وهو اصغر بكثير من متوسط حساب الفئة المحايدة  $(2.60) - 0.4 = 2/0.8 = 2/(3.40)$ ، وهذا ما يعني أن المدرسة تقوم بتكوين الموظفين حسب مستوياتهم وخبراتهم مما يخلق نوعا من التكامل فيما بينهم.

#### تحليل المحور الثامن: الاستعمال الزمني للبرامج التكوينية

الجدول رقم -09- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور الثامن: جدول برنامج التكوين.

| العبارة                                            | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|----------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 30 كانت مواعيد بداية و نهاية برنامج التكوين مناسبة | 3.90            | 1.11              | 2                   | موجبة        |
| 31 كانت فترات الراحة مناسبة                        | 3.92            | 1.09              | 1                   | موجبة        |
| 32 كانت فترات الراحة كافية                         | 3.81            | 1.13              | 3                   | موجبة        |
| 33 كانت مدة اللقاءات و المحاضرات مناسبة            | 3.66            | 1.12              | 4                   | موجبة        |
| 34 توقيت برنامج التكوين كان مناسباً لي             | 3.90            | 1.17              | 2                   | موجبة        |
| 35 مدة برنامج التكوين كانت كافية بالنسبة لموضوعاته | 3.90            | 1.42              | 2                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                      | 3.85            | 1.17              | -                   | موجبة        |

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للمحور الثامن كان (3.85)، وانحرافه المعياري ب(1.17)، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال الاستعمال الزمني لتطبيق البرامج التكوينية المسطرة من قبل المدرسة كان كافياً ومناسباً من ناحية مواعيد البرامج التكوينية، فترات الراحة و مدة الحصص التكوينية.

يتجلى من الجدول أن العبارة رقم (31) و التي ورد فيها: "كانت فترات الراحة مناسبة"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.92)، وانحراف معياري بقيمة (1.09)، حيث أن رؤية عينة الدراسة لهذه العبارة كانت موجبة. يمكن شرح ذلك من خلال أن المدرسة تضع فترات الاستراحة للمتكونين في الوقت المناسب و بشكل الكافي والملائم لهم، حتى لا يشعروا بالتعب والملل من البرامج التكوينية التي تؤثر سلباً على الموظفين.

في الجانب الآخر، تأتي العبارة رقم (33) في المرتبة الرابعة و الأخيرة التي جاء فيها: "كانت مدة اللقاءات والمحاضرات مناسبة" و كان تقدير هذه العبارة بدرجة موجبة و بمتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري قدره (1.11)، وهذا يعني أن مدة المحاضرات و الحصص التكوينية كانت كافية ومناسبة لتوصيل المعلومات وفهمها من قبل المتكونين.

تحليل المحور التاسع: تسهيلات برنامج التكوين و خدمات.

الجدول رقم -10- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور التاسع: تسهيلات برنامج التكوين و خدماته.

| العبارة                                                        | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|----------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 36 مكان انعقاد برنامج التكوين كان مناسباً لي                   | 4.23            | 1.04              | 2                   | موجبة تماماً |
| 37 قاعة التكوين كانت واسعة و كافية لتحقيق أهداف برنامج التكوين | 4.25            | 1.02              | 1                   | موجبة تماماً |
| 38 تجهيزات قاعة التكوين و ترتيبها كانت مناسبة                  | 4.07            | 1.08              | 4                   | موجبة        |
| 39 المقاعد كانت مريحة                                          | 4.10            | 1.12              | 3                   | موجبة        |
| 40 كانت خدمة الأطعمة و المشروبات جيدة                          | 3.25            | 1.29              | 5                   | محايدة       |
| المتوسط الكلي                                                  | 3.98            | 1.11              | -                   | موجبة        |

يتجلى من الجدول رقم -10- أن رؤية مجتمع الدراسة حول المحور التاسع والذي كان تحت عنوان: "تسهيلات و برنامج التكوين وخدماته" هي موجبة بمتوسط حسابي قدره (3.98)، بانحراف معياري قيمته (1.11)، وهذا ما يعني أن المدرسة تتوفر على كل الخدمات الضرورية للمتكوّنين (التجهيزات، قاعات التكوين، التغذية والمشروبات...). النظرة العامة لمجتمع الدراسة لهذه الخدمات كانت موجبة ومرضية تماماً.

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (37) والتي تنص على: "قاعة التكوين كانت واسعة و كافية لتحقيق أهداف برنامج التكوين" احتلت المرتبة الأولى في هذا المحور بمتوسط حسابي يقدر (4.25)، وانحراف معياري قد بلغ (1.01)، وهذا ما يفسر أن المدرسة تتوفر على قاعات تكوين ملائمة لتطبيق البرنامج التكويني بما يتوافق مع عدد المتكوّنين، وكل هذا قد شهدناه من خلال ملاحظتنا لهذه القاعات.

أما المرتبة الأخيرة من ناحية درجة الأهمية فهي ترجع للعبارة رقم (40) و التي تنص على "كانت خدمة الأطعمة و المشروبات جيدة" بنظرة محايدة تجاه هذه العبارة بمتوسط حسابي يساوي (3.24)، وانحراف معياري قد بلغ (1.29)، وبالرغم من وقوع المتوسط في المجال المحايد إلا أن هذه الرؤية تميل للإيجابية أكثر من السلبية، حيث أن الفرق بين المتوسط الحسابي للعبارة وبداية مجال الإيجابية هو  $3.4 - 3.24 = 0.16$ ، وهو اصغر بكثير من متوسط حساب الفئة المحايدة  $0.4 = 2 / (3.40 - 2.60) = 2 / 0.8$ ، وهذا ما يفسر أن المدرسة تهتم بخدمة الأطعمة والأشربة التي تقدمها للمتكوّنين طيلة الفترة التكوينية مما يخلق نوع من الرضا لديهم.

### تحليل المحور العاشر: التنظيم والإشراف على برنامج التكوين

الجدول رقم -11- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارة المحور العاشر التنظيم والإشراف على برنامج التكوين.

| العبارة                                                              | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب حسب الأهمية | درجة الأهمية |
|----------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------|
| 41 اتسم برنامج التكوين بالتنظيم والإشراف الجيد                       | 4.14            | 0.96              | 3                   | موجبة        |
| 42 حرص منسق (مشرف) برنامج التكوين على التعاون مع المشاركين ومساعدتهم | 4.26            | 1.05              | 1                   | موجبة بالمرة |
| 43 كان الاتصال بمنسق برنامج التكوين متاحا                            | 4.19            | 1.06              | 2                   | موجبة        |
| المتوسط الكلي                                                        | 4.20            | 1.03              | -                   | موجبة        |

يتضح من الجدول السابق أن متوسط حساب المحور الثامن كان (4.20)، وانحرافه المعياري ب(1.03)، وبمنظرة إيجابية تجاه تنظيم البرنامج التكويني من قبل المتكوّنين.

جاءت العبارة رقم (42)، والتي ورد فيها: "حرص منسق(مشرف) برنامج التكوين على التعاون مع المشاركين ومساعدتهم"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.26)، وانحراف معياري بقيمة (1.05)، حيث أن نظرة عينة الدراسة نحو هذه العبارة كانت موجبة كثيرا، مما يفسر ذلك من خلال أن المنسقين الذين يشرفون على البرامج التكوينية يسهرون على خلق جو من التعاون بين المتكوّنين ومساعدتهم في جعل العملية التكوينية ايجابية بالنسبة إليهم وهذا ما يعزز العبارة رقم (16). وفي الجانب الآخر تأتي العبارة رقم (41) في المرتبة الرابعة والتي جاء فيها: "اتسم برنامج التكوين بالتنظيم والإشراف الجيد" وكان تقدير هذه العبارة بدرجة موجبة بمتوسط حسابي (4.14)، وانحراف معياري قدره (0.95)، مما يدل على أن التكوين الذي تلقوه عمال المؤسسات الإستشفائية بالمدرسة الوطنية للمناجمت وإدارة الصحة كان يتميز بالتنظيم والإشراف الجيد.

### 01- اختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

بعد استعراض نتائج الاستجابات مع متكوّنين بالمدرسة، سنقوم في ما يلي بتحليل واختبار الفرضيات انطلاقا من الأدوات المنهجية المستعملة: الاستبانة، الملاحظة، المقابلة وتحليل الوثائق.

1-2- الفرضية الأولى: إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإستشفائية تسيير بشكل علمي و تعطي أهمية كبيرة لتكوين عمالها.

الجدول رقم : -12- الذي يوضح نتائج تحليل الفرضية الأولى.

| الرقم العبارة | المتوسط الحسابي | المتوسط وحد الفرق بين الأدنى للفئة | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية | درجة النظرة |
|---------------|-----------------|------------------------------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------|
| من 1 إلى 03   | 2.84            | 0.24                               | 1.48              | 0.76           | **                | محايدة      |

\*\* دال إحصائيا عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول رقم -12- أن معامل الارتباط للفرضية الأولى دال إحصائيا عند المستوى (0.01) وقد بلغ (0.76)، مما يعني الترابط والانسجام الموجود بين عبارات الفرضية الأولى. كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى يساوي (2.84)، بانحراف معياري قدره (1.48)، وبفرق بين متوسطها الحسابي وأدنى فئة التي ينتمي إليها هذا المتوسط ب (0.24)، مما يعني أن نظرية مجتمع الدراسة للفرضية الأولى كان محايدا إلا أنه كان يميل إلى المجال السلبي أكثر من ميله إلى الجانب الإيجابي، مما يفسر ذلك أن سياسة التسيير المطبقة من قبل إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإستشفائية لا تلعب الدور المطلوب منها من أجل تنمية مواردها البشرية وهذا راجع لعدة أسباب منها:

✓ عدم تسيرها بشكل علمي حيث أن آراء المستجوبين كانت حيادية حول هذه النقطة (4، 47% من المستجوبين ما بين غير موافق بالمرة وغير موافق، و 7، 16% حيادي حول هذا السؤال).

✓ لا تهتم بشكل كامل بتكوين العمال (5، 42% من المستجوبين ما بين غير موافق بالمرة وغير موافق، و 3، 23% حيادي حول هذا السؤال).

و انطلاقا من المقابلات التي أجريناها مع موظفين تم تكوينهم سابقا في المدرسة، توضح لنا ما يلي:

✓ لا وجود في الحقيقة لإدارة الموارد البشرية في المؤسسة الإستشفائية والموجود هو الاسم فقط أما التطبيق الفعلي فهو غائب. حسب أحد المسؤولين الذين قابلناهم، "لا يوجد تسيير علمي للإدارة الموارد البشرية في مؤسستنا. ولا أتفكر يوما انتهجت فيه مبادئ في التسيير من هذا الجانب، والإدارة الموجودة الآن هي عبارة عن إدارة توارثت الأعمال القديمة في تسيير الموارد البشرية، فلا يوجد فرق بين الثمانينات والتسعينات و العشرية الأخيرة أنه تسيير تقليدي متشابه، لا يوجد ما يسمى بتسيير معاصر يتماشى مع متطلبات الزمن".

✓ لا يوجد ما يسمى بتحديد الاحتياجات التكوينية داخل المؤسسة الإستشفائية حيث البيروقراطية والعلاقة غير الرسمية هي التي تفرض نفسها في تحديد قائمة المتكويين داخل المؤسسة الإستشفائية بدون مراعاة الاحتياجات التكوينية للموظفين.

✓ إن تحسين المستوى وتحديد المعلومات في المؤسسة الإستشفائية متوقف على طلب المعني وبالأخص على موافقة المدير العام. حسب أحد المسؤولين، "التكوين يكون بطلب من المعني بحيث يقوم بعمل استثمار تسجيل الخاصة بالتكوين تصدرها المدرسة ثم يقوم هذا الموظف بإدخالها إلى المدير العام للمؤسسة، وهذا الأخير يقرر أما بالقبول أو بالرفض. المشكل يكمن في عدم وجود تشخيص للاحتياجات التكوينية بالمؤسسة".

✓ يتكوّن الموظف في المؤسسة الإستشفائية من أجل التكوين لا لغرض آخر في أغلب الأحيان "التكوين من أجل التكوين". وقلما تستفيد المؤسسة الإستشفائية من معارف المتكويين بعد تخرجهم.

✓ تكوين الموظف لا يتوافق دائما مع منصب عمله. المشكل الذي يتلقاه بعد انتهائه من التكوين يكمن في إدارة الموارد البشرية للمؤسسة الإستشفائية حيث أنها لا توفر للموظفين جو ليطبقوا ما تعلموه في ميدان عملهم. فمثلا "يتلقى موظف تكويننا في تقنيات الاستقبال لكن بعد انتهاء الدورة التكوينية يعود إلى عمله ليجد نفسه أنه يعمل في مصلحة المحاسبة أو المالية الذي لا علاقة لها بالتكوين الذي تلقاه".

من كل هذا نستنتج أن فرضيتنا لم تحقق وثبت عكسها وهي أن إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإستشفائية لا تسيير بشكل علمي ولا تعطي أهمية كبيرة لتكوين عمالها عموما.

2-2- الفرضية الثانية: التكوين الذي يتلقاه موظفو قطاع الصحة في المدرسة الوطنية للمناجحت وإدارة الصحة يؤثر بصورة ايجابية على تنميتهم.

| الرقم العبارات | المتوسط الحسابي | الفرق بين المتوسط وحد الأدنى للفتة | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية | درجة النظرة |
|----------------|-----------------|------------------------------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------|
| من 4 إلى 07    | 3.78            | 0.38                               | 1.13              | 0.71           | **                | موجبة       |

\*\* دال إحصائيا عند مستوى (0.01)

الجدول رقم -13- الذي يوضح نتائج تحليل الفرضية الثانية.

يتضح من الجدول رقم -13- أن معامل الارتباط للفرضية الثانية دال إحصائيا عند المستوى (0.01) وقد بلغ (0.71)، مما يعني الترابط والانسجام الموجود بين عبارات الفرضية الثانية.

كما يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للفرضية الثانية يساوي (3.78)، بانحراف معياري يبلغ (1.13)، وبفارق بين متوسطها الحسابي و أدنى فقة التي ينتمي إليها هذا المتوسط ب (0.38)، مما يعني أن نظرة مجتمع الدراسة للفرضية الثانية كان موجبا و يفسر ذلك من خلال أن المدرسة الوطنية للمناجحت وإدارة الصحة قد حققت تحسن وتطور في مهارات وقدرات المتكويين لديها، مع مساهمتها في تغيير سلوكهم واتجاهاتهم بشكل ايجابي. حيث لاحظنا من خلال نتائج الإستبانة أن أغلبية المستجويين موافقة على أهمية التكوين في تنمية مهاراتهم (72.8%<sup>9</sup>) وتحسين عملهم (69.7 %)، وزيادة مردودية العمل (67.9%).

كما أن تحفيز العمل الجماعي (العبرة رقم 16 و 24) يساعد على التعلم و ترسيخ المعلومات في الأذهان. وحسب المتكويين بالمدرسة، فإن المؤطرين تمكنوا من إيصال المعلومات بفاعلية ( 61.6%)، مع الموازنة ما بين الجوانب النظرية والتطبيقية والحالات العملية.

من جهة أخرى، و من خلال المقابلات مع الموظفين الذين استفادوا من تكوين في المدرسة الوطنية للمناجحت وإدارة الصحة، استخلصنا النتائج التالية:

✓ رضا المتكويين من التكوين الذي يتلقونه في المدرسة و شعورهم بأنهم تحصلوا على قيمة إضافية جراء التكوين في المدرسة. حيث أن الطاقم المشرف هو طاقم ذو مستوى عالي من التعليم العالي من أساتذة جامعيين، ومزيج أيضا ما بين الأساتذة الجامعيين والأساتذة المتكويين لقطاع الصحة الذين يمارسون وظائف في الوزارة وفي قطاع الصحي، وهم حاملين لشهادات جامعية عليا.

✓ تعمل المدرسة على سد النقص الذي يعاني منه إطارات قطاع الصحة في مجال المناجحت.

من كل هذا نستنتج ثبوت وتحقيق الفرضية التي فرضناها وهي " أن التكوين الذي يتلقاه موظفو قطاع الصحة في المدرسة الوطنية للمناجحت وإدارة الصحة يؤثر بصورة ايجابية على تنميتهم". إلا أن المشكل يبقى في إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإستشفائية التي لا تستغل القيمة الإضافية التي تحصل المتكويين عليها.

3-2- الفرضية الثالثة: تتوفر المدرسة الوطنية للمناجحت و إدارة الصحة على الشروط المادية، والعلمية اللازمة التي تساهم بدورها في إنجاح سياستها التكوينية.

الجدول رقم - 14- الذي يوضح نتائج تحليل الفرضية الثالثة.

| الرقم العبارات | المتوسط الحسابي | الفرق بين المتوسط و حد الأدنى للفئة | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | الدلالة الإحصائية | درجة النظرة |
|----------------|-----------------|-------------------------------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------|
| من 08 إلى 43   | 3.91            | 0.51                                | 1.13              | 0.65           | **                | موجبة       |

\*\* دال إحصائيا عند مستوى (0.01)

قبل أن نبدأ في التحليل، لابد أن ننويه عن معنى الشروط المادية: هي الوسائل المادية التي تتوفر عليها المدرسة من وسائل الإيضاح، وقاعات التكوين وتجهيزاته ومقاعد، وخدمات الأطعمة والمشروبات...، أما الشروط العلمية فهي: موضوعات البرامج التكوينية، و كفاءة المكونين(الأساتذة)، نوعية المطبوعات والمواد التكوينية، جدول التوقيت للبرنامج التكويني، والتنظيم والإشراف العام.

يتضح من الجدول رقم -14- أن معامل الارتباط للفرضية الثالثة دال إحصائيا عند المستوى (0.01) وقد بلغ (0.65)، مما يعني وجود ترابط و انسجام بين عبارات الفرضية الثالثة.

كما يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للفرضية يساوي (3.91)، بانحراف معياري يبلغ (1.13)، وبفارق بين متوسطها الحسابي وأدنى فئة التي ينتمي إليها هذا المتوسط ب (0.51)، مما يعني أن رؤية مجتمع الدراسة للفرضية الثالثة كان موجبا و يفسر ذلك من خلال أن المدرسة الوطنية للمناجحت وإدارة الصحة تتوفر على جميع الشروط اللازمة التي تسخرها من أجل إنجاح سياستها التكوينية.

من خلال المقابلات توصلنا إلى أن كل برنامج تكويني تقوم به المدرسة يخضع إلى بعض المعايير التي ترتبط بالتغيير الهيكلي والوظيفي الذي يعرفه قطاع الصحة. من الناحية الهيكلية فإن قطاع الصحة يمشي نحو التوسع و التعقد في نفس الوقت، لان الحاجات المعبر عنها من قبل السكان حاجات متنوعة ومتعددة ومتزايدة مما يقتضي تكييف برامج التكوين حسب ما تقتضيه هذه الحاجات المتنوعة أولا بالنسبة للسياسة ككل، ثم بالنسبة لتغطية المشاكل الصحية، نقصد بذلك المشاكل المرتبطة بالتسيير الإستشفائي بشكل خاص. ومن هذا الجانب، فإن المدرسة قد أدرجت برامج حديثة وحديثة تصب في ميدان المناجحت العمومي من أجل تزويد الطالب المتربص بكل الآليات الحديثة، ومن بينها تنويع وتحديد وتحديث برامج التكوين إلى إدخال بعض المواد مثلا تسيير المخابر الصحية، النظافة الإستشفائية، فنيات الاستقبال، فنيات الاتصال ومنظومته وآلياته. هذه العلوم التي لم تكون موجودة في الماضي، وإنما كان التكوين مقتصر على بعض البرامج الكلاسيكية كتسيير المقتصدية، تسيير المستخدمين أو تسيير المخازن مثلا. أصبحت الآن النظرة للتسيير مختلفة مما تطلبت نوع من المواد والبرامج ذات الصلة بالمناجحت العمومي، أو ما يسمى في الإدارة الحديثة بالتسويق العمومي، وهذا يتجه نحو تعميق هذه المفاهيم وهذه البرامج في منظومة التكوين في المدرسة.

إن المقابلات التي قمنا بها و الملاحظات التي شهدناها طوال فترة تواجدها بالمدرسة تؤكد نتائج تحليل البيانات الإحصائية. يمكن القول أن المدرسة تتوفر على الشروط التي تساهم في إنجاح العملية التكوينية وهذه الشروط هي<sup>10</sup>:

- ✓ الموضوعات التكوينية مفيدة (80%) ومرتبطة بالاحتياجات التكوينية (52.7%)،
- ✓ الأساتذة المؤطرين يتميزون بكفاءات ومهارات عالية تسمح لهم بإيصال المعلومات للمتكوّنين بنسبة (61.6%) ، وهم عبارة عن نخبة من الأساتذة الجامعيين. بحيث أنهم على دراية بموضوع البرنامج التكويني واعدوا له جيدا بنسبة (69.5%)، وحرصوا على حيوية اللقاءات والمشاركة الجماعية (63.1%)، كما اتسم برنامج التكوين بالتنظيم والإشراف الجيد بنسبة (77.3%)، و حرص مشرف أو منسق برنامج التكوين على التعاون مع المشاركين ومساعدتهم بنسبة (79.7%)، وكان الاتصال به ممكنا ومتاحا بنسبة (79.7%).
- ✓ المواد و المطبوعات التكوينية مفيدة (73.8%) وواضحة (71.3%).
- ✓ وسائل إيضاحية متنوعة (51.9%) و فعالة (53.1%).
- ✓ عدد المشاركين في البرنامج التكويني ملائم مع تجانسهم من حيث المستوى والخبرة بنسبة (46.8%)، ومتكاملة بـ (47.5%).
- ✓ الاستعمال الزمني للبرنامج التكويني مناسب مع رغبات المكونين بنسبة (70%)، مع وجود فترات استراحة ملائمة بـ (73.4%)، وكان فترة إجرائه مناسبة للمشاركين في البرنامج التكويني بنسبة (67%).
- ✓ تسهيلات برنامج التكوين وخدماته على قدر لا بأس به من حيث النوعية. بحيث كان مكان انعقاد برنامج التكوين مناسباً للمتكوّنين بنسبة (79.5%)، وكانت خدمة الأطعمة والمشروبات جيدة بقدر (43.2%).
- ✓ الحرص على التنظيم و الإشراف الجيد على البرامج التكوينية. بحيث اتسم برنامج التكوين بالتنظيم والإشراف الجيد بـ (77.3%).
- ✓ تتوفر إقامة المدرسة على كل الشروط الصحية والنظافة والراحة وقد لحظنا ذلك في فترة الدراسة الميدانية، مع توفير وجبات غذائية كاملة (43.2%)، ومقاعد مريحة لدراسة بنسبة (73.2%).
- ✓ لحظنا وجود مكتبة بالمدرسة تتوفر على أحدث المراجع مع قاعة مخصصة للانترنت هذا من جهة. ومن جهة أخرى، و حسب أمين المكتبة المركزية للمدرسة "أعطي كذلك أهمية كبيرة لحاجيات المتربصين من الكتب والمراجع فعندما يأتي مثلا متربصا ويطلب مرجع معين، ويأتي متربص ثاني وثالث ويطلب نفس المرجع، فعند إذن أقوم بتدوين هذا المرجع وأدونه في قائمة متطلبات المكتبة لاقتنائه في المرة القادمة".
- بهذا يثبت صحة فرضيتنا التي تنص على أن: "إن المدرسة الوطنية للمناجمت وإدارة الصحة تتوفر على الشروط المادية والعلمية اللازمة التي تساهم بدورها في إنجاح سياستها التكوينية".

#### الخلاصة:

- أفرزت عملية التحليل والمعالجة لإشكالية موضوعنا مجموعة من النتائج وهي كما يلي:
- سياسة التسيير المطبقة من قبل إدارة الموارد البشرية التابعة لقطاع الوظيفة العمومي لا تلعب الدور المطلوب منها لهدف تنمية مواردها البشرية، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها الغياب الفعلي للممارسات العلمية لإدارة الموارد البشرية، حيث أن هذه المنظمات لا تهتم بتكوين موظفيها ولا يوجد ما يسمى بتحديد الاحتياجات التكوينية.
- العلاقة الشخصية هي التي تتحكم في تحديد قائمة المستفيدين من البرنامج التكويني، واغلب الأحيان لا يتوافق التكوين الذي يستفيد منه الموظف مع منصب عمله. هذه الوضعية لن تتغير ما دام هناك إشكال في ذهنيات

المسؤولين القائمين على تسيير الموارد البشرية، لاعتبارهم أن التكوين مضيعة للوقت و لعدم معرفة و تقدير أهميته للفرد والمؤسسة.

- الشعور الإيجابي للموظف بأنه تحصل على قيمة إضافية من خلال التكوين الذي تلقاه في المدرسة، يقابله مشكل بعد انتهائه من التكوين يكمن في إدارة الموارد البشرية، حيث أنها لا توفر للموظفين جو ليطبقوا ما تعلموه في ميدان عملهم .

- اختيار الموظف للتكوين الذي يأتي من ورائه نتيجة إما ترقية في الدرجة أو في الصنف، ولا يذهب إلى تكوين من نوع تحسين المستوى لأنه لا ير من ورائه فائدة تعود عليه في مساره المهني، و لان الموظف يميل أكثر إلى التكوين المادي أي الذي من ورائه يرتفع الأجر، ولا يجذب التكوين الذي فقط يقتصر على تحسين الأداء.

تجدر الإشارة هنا، أن نجاح السياسة التكوينية يتوقف على مدى تحديد الاحتياجات التكوينية وتقييم التكوين و معرفة مدى أثره على الموارد البشرية، و هاتين خطوتين غير معمول بهما في المؤسسات الإستشفائية التابعة لقطاع الوظيفة العمومي(هناك فاصل بين التكوين ومنصب العمل). إضافة إلى ذلك، عدم وجود تنسيق مع الوظائف الأخرى الموارد البشرية(نظام الأجور، نظام الترقية...) من اجل إنجاح البرنامج التكويني، كل هذا يكبح دوافع الموظف من اجل تفعيل وتطبيق ما اكتسبه من معارف في المدرسة في ميدان العمل .

#### التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة نضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات من اجل التحسين من فعالية التكوين حتى يؤثر بصور ايجابية على تنمية موظفو قطاع الوظيفة العمومية وهي كما يلي :

✓ توظيف أفراد على قدر من المهارة و الكفاءة في تسيير الموارد البشرية في جميع إدارات التابعة لقطاع الوظيفة العمومي،

✓ خلق تنسيق بين مدارس التكوين الوطنية و قطاع العمل(المؤسسات و الإدارات العمومية)، من اجل تحديد الاحتياجات التكوينية للموظفين، و رسم برامج تكوينية انطلاقا من هذه الاحتياجات، ثم العمل على تقليصها أو القضاء عليها هذا من ناحية، وناحية أخرى إيجاد آلية لتقييم المستوى الحقيقي للموظف و ذلك عن طريق هذا التنسيق لمعرفة مدى نجاعة التكوين داخل هذه المدارس، لأنه لا يمكن لأي مؤسسة كانت أن تعطي نظرة واقعية وعقلانية ومدى نجاعة تكوينها النظري إذا لم يرتبط بتقييم أداء الموظف بعد تخرجه إلى الحياة العملية.

✓ تشريع قوانين تنظيمية تفرض على الإدارات و المؤسسات التابعة لقطاع الوظيفة العمومي الاهتمام بنوعية التكوين ومضمونه و تأثيره على الموظفين دون شكله أو اسمه.

✓ رسم خريطة وطنية تشارك فيها كل الوزارات من اجل وضع إستراتيجية على المدى المتوسط والطويل تهتم بتكوين الموظفين و تقييمهم.

✓ القيام بشراكة بين المدارس الوطنية والمدارس الأجنبية ذات الخبرة العالمية من اجل الاستفادة من تجاربها.

✓ خلق هياكل جديدة للتكوين تساعد المدرسة الوطنية للمناجنت وإدارة الصحة على تلبية احتياجات التكوينية المتزايدة لقطاع الصحة.



ختاما نقول أن الخلل في منظومة التكوينية على المستوى الجزئي يكمن في المؤسسة الإستشفائية وخاصة الإدارة المكلفة بتسيير شؤون الموارد البشرية، بحيث أنها مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب، من أجل بعث روح جديدة لعصرنة وتطوير الهيكل الاجتماعي لهذا القطاع .

أما على المستوى الكلي فالمشكل يتمثل في عدم وجود تنسيق مخطط بين العناصر الأربعة المؤثرة في إنجاح السياسة التكوينية على المستوى القطاعي، وهم الوزارة الوصية والمدرسة الوطنية للمناجنت والمؤسسة الإستشفائية والمتكوّن. ولا تتوقف هذه السياسة على اكتساب المهارات والمعارف والسلوكيات فقط للفرد، بل تتجاوز ذلك من خلال تطبيق هذه المكتسبات في منصب عمله، مما يؤثر في تطوير أداء عمله، وكل هذا يعود على الفرد والمنظمة بنتائج ايجابية و محمودة.

#### الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> دبون عبد القادر، سويسي الهواري. اثر الخصوصية في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، العدد 2004/3، ص:105.

<sup>2</sup> بارك نعيمة، تنمية الموارد البشرية و أهميتها في تحسين الإنتاجية و تحقيق الميزة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ص:277/276.

<sup>3</sup> رحييم حسين، التغيير في المؤسسة و دور الكفاءات : مدخل النظم، مجلة العلوم الإنسانية — جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، 2005، ص:13.

<sup>4</sup> الطعاني، حسن احمد، التدريب الإداري المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص:22.

<sup>5</sup> حسب الأمر رقم 03-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية و لاسيما المادة 128 من الفصل الأول من الباب السادس منه حددت وضعية القيام بالخدمة حيث ورد في هذه المادة ما يلي: "القيام بالخدمة هي وضعية الموظف الذي يمارس فعليا في المؤسسة أو الإدارة العمومية التي ينتمي إليها المهام المطابقة لرتبته أو مهام منصب شغل من المناصب المنصوص عليها في المادتين 10 و 15 من هذا الأمر". راجع المادة 129-130-131-132 من نفس الباب لتوضيح أكثر.

<sup>6</sup> التنمية: نقصد بها الزيادة والتطوير من معارف وقدرات ومهارات الموارد البشرية والتحسين من أدائهم، وسلوكياتهم واتجاهاتهم.

<sup>7</sup> المحور الأول والثاني من الاستبانة قمنا بصياغة عبارتهما قصد التحقق من الفرضية الأولى والثانية على الترتيب، أما باقي المحاور اقتباسا عباراتهم مع إدخال بعض التعديلات من نموذج لإستبانة تخص مؤسسة بترولية كويتية "KPC" للإجابة على الفرضية الأخيرة نقلا من المرجع: مدحت محمد أبو النصر، إدارة العملية التدريبية النظرية والتطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص:235.

<sup>8</sup> جذاب في قاموس اللغة العربية يعني الشيء الذي يجذب النظر والانتباه، أما بخصوص المواد التكوينية فهي جذابة لأنها تجعل المتكويّن مقبلون عليها، بدون ملل ولا فتور.

<sup>9</sup> قمنا بحساب هذه النتائج بجمع النسب المئوية للأجوبة :موافق تماما و موافق.

<sup>10</sup> تعبر النسب المئوية عن أجوبة المستجوبين عن الإستبانة مع جمع موافق مع موافق تماما.

— مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

### جامعة الجزائر 3



The world today faces a major challenge of how to balance sustainable development with renewable energies. Although human beings have made great strides in science and technology, they still rely on traditional energy sources that damage the environment and cause pollution that has negative impacts on society. And the individual in particular, from here asks the traditional energy producers to reconsider their strategy, because these energies are threatened with depletion, which will put them in a predicament that can not meet their future needs, because it is the appropriate option at the moment after d The stage of danger has passed, so most of the developed and developing countries have been quick to exploit their alternative energies in a better and wider way, so that each country has experience in this field, some of which have reached an advanced stage and are still stumbling. Algeria is one of the countries that adopted the idea of developing its renewable energies to advance its economies in the future. This is reflected in the adoption of an effective energy policy, which is the issuance of a set of laws and the establishment of many administrative structures charged with regulating the renewable energy sector.

المحور الأول: أنواع الطاقات المتجددة وطبيعة استخدامها

### أولاً: أنواع الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة هي التي تتجدد مصادرها باستمرار، أو أنها غير قابلة للنضوب وليس لها عمر افتراضي من الناحية العملية، فهي مصادر طاقة قائمة ومتوفرة ما دامت الحياة قائمة ومستمرة<sup>1</sup>، كما تعتبر الطاقات المتجددة صديقة للبيئة بسبب ميزاتها البيئية المواتية، حتى أصبح يطلق عليها مصطلح: "الطاقة الخضراء".

وتتواجد الطاقة المتجددة بأشكال مختلفة، وتعتبر أشعة الشمس مصدرها الأساسي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى حرارة جوف الأرض بالنسبة للطاقة الجوفية، وجاذبية القمر التي تسبب ظاهرة المد والجزر. وتشمل الطاقة المتجددة على الأنواع الرئيسية التالية<sup>2</sup>:

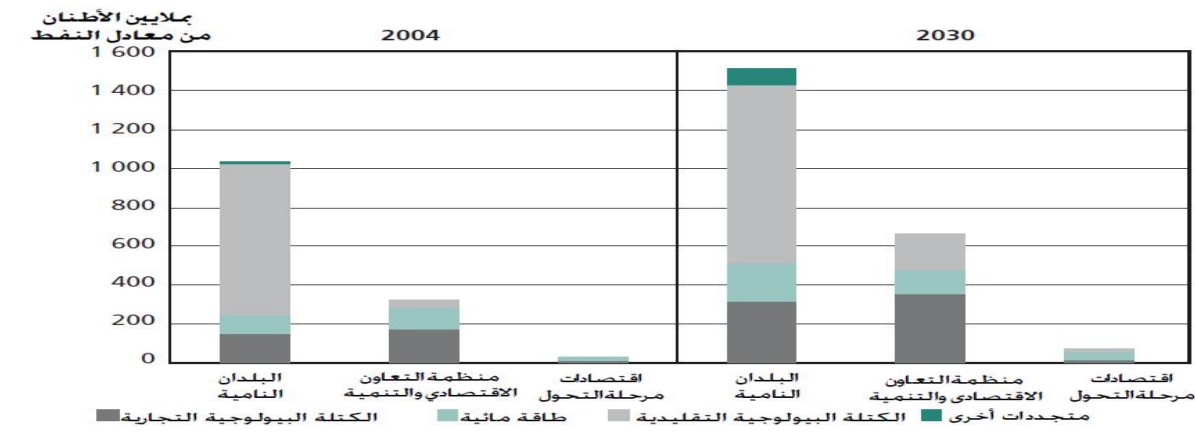
☛ الطاقة الشمسية؛ طاقة الرياح؛ الطاقة الجوفية؛ الطاقة المائية؛ طاقة الكتلة الحيوية؛ الوقود الحيوي. والشكلين المواليين يوضحان ذلك.

### الشكل رقم (01): تطور مصادر الطاقة المتجددة في العالم (2004 – 2030)

| مصادر الطاقة               | 2004  | 2030  | الزيادة التقريبية (عدد المرات) |
|----------------------------|-------|-------|--------------------------------|
| توليد الكهرباء (TWh)       | 3 179 | 7 775 | 2<                             |
| الطاقة المائية             | 2 810 | 4 903 | 2>                             |
| الكتلة البيولوجية          | 227   | 983   | 4<                             |
| الرياح                     | 82    | 1 440 | 18                             |
| الطاقة الشمسية             | 4     | 238   | 60                             |
| الحرارة الأرضية            | 56    | 185   | 3<                             |
| المد والجزر والأمواج       | 1>    | 25    | 46                             |
| الوقود البيولوجي (Mtoe)    | 15    | 147   | 10                             |
| الصناعة والبناء (Mtoe)     | 272   | 539   | 2                              |
| الطاقة البيولوجية التجارية | 261   | 450   | 2>                             |
| الحرارة الشمسية            | 6.6   | 64    | 10                             |
| الحرارة الأرضية            | 4.4   | 25    | 6                              |

المصدر: تقرير الطاقة العالمي لمنظمة الطاقة العالمية IEA.

### الشكل رقم (02): استهلاك الطاقة المتجددة في العالم بحسب الأقاليم (2004 – 2030)



المصدر: تقرير الطاقة العالمي لمنظمة الطاقة العالمية IEA.

<sup>1</sup> . Ali Rajab, *Development of Renewables And The Impact on Oil Market And OAPEC Member Countries*, Oil And Arab Cooperation, Issue 127, 2008, p11-19.

<sup>2</sup> . دونالداتكين، ترجمة: هشام محمود العجاوي، الكتاب الأبيض: التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية "ISES"، فبراير 2005، ص: 45.

ثانياً: استخدامات الطاقة المتجددة

تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن القطاع المتري، التجاري والقطاع العام قد استحوذ على الحصة الأكبر، ومقدارها 57.9% من استهلاك الطاقات المتجددة في العالم خلال عام 2014، تلاه قطاع توليد الكهرباء بنسبة 21.9% فقط، والصناعة بـ: 11.3% أما نصيب باقي القطاعات فكان 8.9%.

حيث يكون استغلال الطاقات المتجددة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بأشكال متنوعة: (طاقة كهربائية؛ تطبيقات حرارية مختلفة؛ وقود سائل في قطاع النقل).

وقد يستخدم مصدر طاقة متجدد بأكثر من شكل واحد كما في حالة استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء أو كمصدر للحرارة أو استخدام الطاقة الحيوية لتوليد الكهرباء أو كمصدر للحرارة أو معالجتها لإنتاج وقود حيوي لاستخدامه في قطاع النقل. كما تمثل الطاقة الكهربائية الجزء الأكبر من استخدام الطاقات المتجددة حيث قدرتها بعض المصادر 72.5% من إجمالي الطاقات المتجددة لعام 2014، تلتها الحرارة بحدود 26%، أما الوقود الحيوي فلا زال يشكل نسبة متواضعة بحدود 1.4%.

المحور الثاني: دور الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء والحرارة

عند استثناء النفايات من الطاقات المتجددة يتضح بأن الطاقة الكهرومائية تساهم بتوليد أكثر من 87% من إجمالي الطاقة الكهربائية التي تولدها الطاقات المتجددة، تليها الرياح بنسبة 6.3% والكتلة الحيوية بنسبة 4.7% وبقية المصادر الأخرى بنسبة متواضعة جداً، أما بالنسبة للحرارة من الطاقات المتجددة فتساهم الكتلة الحيوية بالجزء الأكبر، أي 65.5%، من إجمالي الحرارة الصادرة عن الطاقات المتجددة، تليها الحرارة الشمسية بنسبة 26.2%، ثم حرارة جوف الأرض بنسبة 8.3%.

أولاً: الطاقة الشمسية: على رغم المساهمة المتواضعة للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقات المتجددة فقد استقطبت اهتماماً واسعاً وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبياً بلغت حوالي 60% سنوياً خلال الفترة: 2010-2014، وتمثل الاستخدامات الرئيسية للطاقة الشمسية المستمدة من أشعة الشمس في توليد الحرارة والطاقة الكهربائية بالإضافة إلى بعض الاستخدامات الأخرى، بينما يتزايد استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية<sup>3</sup>.

وتمتلك الطاقة الشمسية فوائد كونها تدخل في تطبيقات متعددة ومتنوعة لتلبية متطلبات الحياة اليومية، ومن مزاياها:

- سهولة ومرونة بعض تقنياتها، كالحلويات الضوئية، التي يمكن تركيبها فوق أسطح المنازل والأبنية الأخرى واستخدامها في بعض الأماكن التي يصعب فيها الحصول على كهرباء لعدم إمكانية أو صعوبة الربط بالشبكات الوطنية أو صعوبة نقل الوقود أو ارتفاع التكاليف كما في حالة الأقمار الصناعية والمناطق النائية.
- لا تنبعث عن الكهرباء الناتجة أية غازات ضارة أو إشعاعات أو تلوث إضافة إلى صمتها المطبق، فهي إذن وبكافة المقاييس طاقة صديقة للبيئة.
- بالرغم من أن الخلايا الشمسية تستهلك طاقة خلال عملية تصنيعها، إلا أن الطاقة المتراكمة التي تنتجها خلال عمرها التشغيلي تزيد بكثير عن تلك الداخلة في تصنيعها، وقد قدرت بعض المصادر بأن الإنتاج لفترة: 2-5 سنوات يكفي لتعويض الطاقة المستهلكة في مرحلة التصنيع.

<sup>3</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p 19-27.

أما المحددات والعراقيل التي تواجه تطورهاً واسعاً في الطاقة الشمسية في المستقبل فهي عديدة ومنها:

- ✓ التكاليف العالية التي تتميز بها الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء مقارنة بالتقنيات الأخرى سواءً كانت تقليدية أو من مصادر متجددة أخرى، وقدرتها بعض المصادر بأنها تفوق مستويات الطاقة التقليدية بنحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف.
- ✓ عدم توفر الكهرباء (أو الحرارة) من الطاقة الشمسية أثناء الليل أو خلال الأحوال الجوية غير المواتية، مما يتطلب تخزينها أو ربطها بنظام طاقة مكمل لمعظم التطبيقات.

كما تعاني الطاقة الشمسية من مشاكل بيئية تتمثل بالمساحة المطلوبة لتشييد الألواح الشمسية ومستلزماتها. ويساور البعض القلق من الغازات التي تنبعث من تصنيع الخلايا الضوئية والتي قد تنبعث منها عند انتهاء دورة حياتها، حيث يحتوي بعضها على عناصر كيميائية مثل الكاديوم والزرنيخ وغاز الميثان بالإضافة إلى مواد كيميائية ومعادن سامة ولو بنسب قليلة. وتواجه صناعة الخلايا الضوئية عائقاً آخر هو نقص السيليكون المناسب لصناعتها وهو المطلوب بشدة لصناعة أشباه الموصلات، وعلى الرغم من توافر مادة السيليكون في الطبيعة، إلا أن الحصول على سيليكون خالص لإنتاج الخلايا الضوئية لا يزال يعتبر عملية معقدة.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية بخصوص مستقبل صناعة الطاقة الشمسية إلى أن نموها سيستمر بمعدلات عالية نسبياً في المستقبل، حيث قدر معدل النمو السنوي حوالي 17% للفترة: 2005-2030، وقدرت مصادر أخرى نمو صناعة الخلايا الضوئية بمعدل 26% سنوياً لغاية عام 2015، ينخفض بعدها إلى 19% لغاية عام 2020 وإلى 11% ما بين عامي: 2021 و2025. وهناك تفاوت كبير في مدى إمكانية مساهمة الطاقة الشمسية في إجمالي توليد الكهرباء في المستقبل في العالم، حيث تتوقع بعض المصادر ألا تتجاوز 0.5% بحلول عام 2030 أو أنها تستمر بمعدل أقل من 1% لفترة طويلة، وقد ترتفع إلى حوالي 1% بحلول عام 2030، ثم تصل بعد ذلك إلى حوالي 3% من توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة. بينما تتوقع مصادر أخرى بلوغ أرقام متفائلة جداً قد تصل إلى 16% في عام 2040.

وبخصوص مستقبل الطاقة الشمسية لأغراض توليد الحرارة، يتوقع تزايد مساهمتها من 2.4% في عام 2004 إلى حوالي 12% في عام 2030 من إجمالي الحرارة الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة في العالم، كما يتوقع أن تشهد أقل درجة من الانخفاض في التكاليف بالمقارنة مع الخلايا الضوئية.

**ثانياً: طاقة الرياح:** وهي الطاقة المستمدة من الرياح عن طريق تحويل طاقتها الحركية إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، بالدرجة الأساس طاقة كهربائية وإلى درجة أقل طاقة ميكانيكية تستخدم في عدد كبير من التطبيقات<sup>4</sup>. كما تمثل طاقة الرياح مصدراً واعداً لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد حققت معدلات نمو مطردة تزيد عن 20% خلال السنوات الـ 15 السابقة وتضاعفت خلال السنوات العشر الأخيرة، وتابعت نموها الديناميكي العالي بإضافة 15132 ميغاواط خلال عام 2014، يمثل زيادة بأكثر من 25% مقارنة بعام 2013 ليصل إجمالي طاقة الرياح المركبة في العالم إلى 74223 ميغاواط في عام 2014، لكن رغم ذلك فلا تزال مساهمتها من إجمالي توليد الكهرباء في العالم متواضعة ولم تتجاوز 1% في عام 2014.

ويجب الإشارة إلى أن نمط توزيع طاقة الرياح في العالم يتسم بدرجة عالية من التركيز، حيث استحوذت ثلاثة بلدان (ألمانيا وأسبانيا والولايات المتحدة) على حوالي 60% من إجمالي طاقة الرياح في العالم في نهاية عام 2014.

<sup>4</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p27-32.

وتتملك طاقة الرياح ميزات عديدة أهمها<sup>5</sup>:

- الرياح مجانية وتشغيل التوربينات\* والحقول الهوائية لا يتطلب أي وقود.
- يمكن زرع وفلاحة الأراضي التي تتركب عليها التوربينات.
- تتصف بالمرونة لأن التوربينات ذات أحجام مختلفة، وهي ملائمة لتوفير الطاقة للأماكن البعيدة أو النائية، كما يمكن ربطها بشبكة الطاقة الوطنية.

أما بخصوص مستقبل طاقة الرياح فيعتبر واعدا مقارنة بمستقبل الطاقة الشمسية، حيث تشير بيانات الطاقة الدولية إلى توقع استمرار نمو الصناعة المذكورة بمعدلات عالية نسبيا تقدر بنحو 16% سنويا ما بين: 2004 و 2015 على أن تنخفض على المدى الأبعد إلى 10.6% سنويا ما بين: 2004 و 2030.

وفي ضوء ذلك، يتوقع المصدر المذكور وصول إجمالي طاقة الرياح المركبة في العالم إلى 168 جيغاواط في عام 2015، أي بزيادة 250% مقارنة بعام 2004، وإلى 430 جيغاواط في عام 2030، أي أنها ستتضاعف ثمانية مرات ما بين عامي 2004 و 2030، وتشير آخر تقديرات المصدر المذكور لمعدلات نمو طاقة الرياح بحدود 10% خلال الفترة 2005-2030.

ثالثاً: الطاقة الجوفية: وهي الطاقة المستمدة من حرارة جوف الأرض والتي عادة ما تكون على شكل ماء حار/ بخار. وتستخدم المياه الحارة الجوفية حالياً في بلدان عديدة في العالم في بعض الاستخدامات الحرارية المباشرة منها تدفئة المنازل وفي أحواض السباحة والمنتجعات السياحية والصحية بالإضافة إلى بعض التطبيقات الأخرى بالأخص في المجالات الزراعية والصناعية<sup>6</sup>. وقد ساهمت الحرارة الجوفية بنسبة 8.3% من إجمالي الحرارة الصادرة عن الطاقات المتجددة ومن ضمنها الكتلة الحيوية في العالم في عام 2013.

وتُعد مساهمة الطاقة الجوفية في توليد الكهرباء محدودة جداً في العالم، بلغت 1% من إجمالي توليد الكهرباء من المصادر المتجددة في العالم في عام 2013.

وتتميز الطاقة الجوفية بتكاليفها التشغيلية المنخفضة بالمقارنة مع معظم تقنيات توليد الكهرباء الأخرى. إلا أنها تعاني من معوقات جدية حتى أنها اعتبرت من قبل البعض مصدر غير متجدد حيث أن بعض المناطق في العالم التي كانت تنفث حرارة عالية في السابق أصبحت بمرور الزمن تعطي حرارة أقل، الأمر الذي جعل البعض وبالأخص الجيولوجيين والفيزيائيين يصنفون الطاقة الجوفية كمصدر طاقة ناضب، كما أن للطاقة الجوفية تأثيرات بيئية مشابهة تقريباً لتلك الناتجة عن الطاقة الأحفورية، حيث تنفث بعض الغازات ومنها: كبريتيد الهيدروجين وكلوريد الهيدروجين وثنائي أكسيد الكربون وقليل من غاز الميثان، وألامونيا، والرادون وبعض العناصر السامة مثل الزئبق المذاب في البخار والماء في جوف الأرض.

وبالنسبة لمستقبل الطاقة الجوفية فتتوقع بعض المصادر أن تزايد الطاقة الجوفية المركبة في العالم سيكون بحدود معدل نمو سنوي 5.4% خلال الفترة: 2004-2015 لينخفض إلى 4.4% خلال الفترة 2015-2030.

<sup>5</sup>. تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص: 172.

\* تتألف من شفرات دوارة يتم تركيبها على محور عمودي وهي بحركتها تشغل محركاً قادراً على تحويل طاقة الرياح الحركية إلى طاقة كهربائية.

<sup>6</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p 32-34.

**رابعاً: الطاقة المائية:** وهي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة، والتي لا يمكن أن تنفذ، والاستفادة منها لبعض الأغراض المفيدة، وهناك أنواع عدة من الطاقة المائية، أهمها<sup>7</sup>: الطاقة الكهرومائية، طاقة المد والجزر، طاقة الأمواج.

وتدرج طاقة المد والجزر والأمواج، في بعض الأحيان، ضمن طاقة المحيطات التي قد تشمل أيضاً أنواع أخرى مثل الطاقة الناتجة عن الاختلاف في درجة حرارة المحيطات وطاقة الاختلاف في الملوحة.

**أ/ الطاقة الكهرومائية:** وهي الطاقة الناتجة عن استغلال طاقة مساقط المياه وطاقة المياه الجارية، سواء كانت محطات توليد كهرباء هيدولوجية صغيرة بطاقة تكفي لسد احتياجات عائلة واحدة، أو المحطات الضخمة التي تولد الكهرباء لملايين الناس. ساهمت الطاقة الكهرومائية في العالم بحدود 17% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم في نهاية عام 2005، وبلغ إجمالي الطاقة المركبة 730 جيغاواط مع وجود طاقة بحدود 100 جيغاواط تحت الإنشاء.

وتعتبر الطاقة الكهرومائية من الطاقات المتجددة النظيفة وذات الكفاءة لإنتاج الكهرباء وبتكاليف منخفضة تعتبر الأقل في بعض الحالات (بالنسبة للمحطات الكهرومائية الكبيرة) من بين تقنيات الطاقات المتجددة الأخرى. وبمجرد أن يكتمل المشروع، فإن التكاليف التشغيلية تغدو شبه مجانية، ومن مميزاتها الأخرى:

- ✓ لبناء محطات التوليد الكهرومائية الكبيرة والسدود فوائد كثيرة ومنها السيطرة على الفيضانات وإدارة معدل تدفق المياه خلال المواسم المختلفة، وري الأراضي الزراعية، وإنشاء مواقع للسياحة والاستجمام وتحسين جودة المياه.
- ✓ لا تنتج الطاقة الكهرومائية نفايات أو ملوثات للبيئة.
- ✓ يتسم إنتاج الكهرباء من المشاريع الكهرومائية بالاستمرارية ويمكن التعويل عليها بدرجة أكبر مقارنة مع بعض تقنيات المصادر المتجددة الأخرى، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج.
- لكن المحطات الكهرومائية الكبيرة تعاني من عوائق ومشاكل وبعض الآثار السلبية الإيكولوجية والبيئية والاقتصادية التي قد تفوق فوائدها المختلفة، مما قاد البعض إلى تصنيف المحطات الكهرومائية الكبيرة ضمن المصادر غير المتجددة.
- ومن المساوئ التي تعانيها تلك المشاريع ما يلي:

- غمر المياه: إن معظم مشاريع الإنتاج الكهرومائية بواسطة مساقط المياه تتطلب بناء سدود تغمر مياهها مساحات كبيرة من الأراضي المحاورة مما قد يؤثر على النظام البيئي لتلك المناطق.
- إعادة توطين السكان: قد يتطلب إنشاء السد الضخم ترحيل وإعادة توطين أعداد كبيرة من السكان القاطنين في الأراضي التي يغمرها السد، وقد ينتج عن ذلك آثار سلبية اجتماعية واقتصادية خصوصاً وأن الأراضي المغمورة تكون عادة خصبة.
- صحيح أن تشغيل المحطات الكهرومائية بحد ذاتها تنتج طاقة نظيفة، إلا أن عملية غمر المياه للأراضي الخضراء قد تؤدي إلى زيادة نسبة  $CO_2$  في الجو نتيجة لتحلل النباتات تحت سطح الماء في المنطقة المغمورة.
- يتطلب بناء السدود الكبيرة تكاليف استثمارية عالية.
- من فوائد المحطات الكهرومائية الكبيرة السيطرة على الفيضانات، إلا أن السدود الكبيرة قد تكون مصدراً لمخاطر الفيضانات في بعض الحالات مثل كسر السد أو تعرضه لعمليات إرهابية.
- مع مرور الوقت تتراكم الترسبات في الخزان، ما يؤثر على سعة الخزان، ويقلص العمر الافتراضي للمحطة.

<sup>7</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p35-41.

أما فيما يخص المستقبل، فمن الناحية الفنية تتميز المحطات الكهرومائية بمستقبل واعد كونها تقنية نظيفة نسبيا وذات كفاءة عالية ومنخفضة التكاليف، بالأخص من الناحية التشغيلية.

وطبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، يتوقع أن يكرن معدل النمو السنوي لهذه الطاقة 2.2% خلال الفترة: 2004-2015 و 1.9% خلال الفترة: 2004-2030.

وعلى الرغم من الفوائد المتعددة للمشاريع الكهرومائية، ظهرت خلال الآونة الأخيرة أصوات كثيرة معارضة لإنشاء المحطات الكهرومائية الكبيرة خوفا من تأثيراتها السلبية، ما أدى إلى ظهور المحطات الكهرومائية الصغيرة، التي يتطلب إنشاءها عادة، مبالغ استثمارات أكبر للوحدة الواحدة كما أنها تتميز بمعدل تكاليف توليد أعلى مقارنة مع المحطات الكهرومائية الكبيرة، علما بأن من أهم العوامل التي تؤثر في الجدوى الاقتصادية هي كمية التدفق المائي وارتفاعه، وتتميز التقنية المذكورة بحظ أوفر لتحقيق انخفاض في التكاليف في المستقبل خصوصا بالنسبة للتكاليف الاستثمارية مقارنة مع المحطات الكبيرة. ولا تزال مساهمة هذه المحطات منخفضة نسبيا وبمحدود 1-2% من إجمالي توليد الكهرباء.

وتتميز المحطات الكهرومائية الصغيرة بمرونة عالية، بحيث يمكن إقامتها حتى على أنهر صغيرة ومن دون الحاجة لبناء سدود في معظم الأحيان، أي باستخدام النواعير المائية، مما يجعلها ملائمة لكهربية المناطق الريفية والنائية، ويمكن أن تعود بفوائد اقتصادية مباشرة نتيجة لاستخدام الكهرباء في تطبيقات اقتصادية مثل الري وحفظ الأغذية ومعالجة المنتجات الزراعية. وهي لا تخلف آثارا بيئية ضارة كالمحطات الكبيرة، ومع ذلك قد تكون لها بعض الآثار السلبية مثل التغير في منسوب تدفق الأنهار وتراكم النفايات والوضوءاء التي تحدثها.

**الشكل رقم (03): الاستهلاك العالمي من الطاقة الكهرومائية بحسب الأقاليم (1990 – 2030)**

| الإقليم                                                           | 1990 | 2004 | 2010 | 2020 | 2030 | النمو السنوي %<br>2030-2004 |
|-------------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|-----------------------------|
| بلدان أمريكا الشمالية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 9.5  | 9.9  | 12.2 | 13.1 | 14.4 | 1.5                         |
| بلدان أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية          | 4.8  | 6.3  | 6.9  | 7.5  | 8.0  | 0.9                         |
| بلدان آسيا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية            | 1.6  | 1.7  | 1.9  | 2.1  | 2.3  | 1.2                         |
| بلدان أوروبا وأوراسيا غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  | 2.8  | 2.9  | 3.6  | 4.3  | 4.9  | 2.0                         |
| بلدان آسيا غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية             | 3.0  | 5.7  | 7.0  | 9.1  | 11.3 | 2.7                         |
| الشرق الأدنى                                                      | 0.1  | 0.1  | 0.2  | 0.2  | 0.3  | 4.3                         |
| أفريقيا                                                           | 0.6  | 0.9  | 1.2  | 1.2  | 1.3  | 1.4                         |
| أمريكا الوسطى والجنوبية                                           | 3.9  | 5.6  | 7.4  | 9.1  | 11.0 | 2.6                         |
| مجموع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية                      | 15.9 | 17.9 | 21.1 | 22.7 | 28.8 | 1.2                         |
| مجموع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية     | 10.3 | 15.3 | 19.3 | 23.9 | 28.8 | 2.5                         |
| مجموع العالم                                                      | 26.2 | 33.2 | 40.4 | 46.5 | 53.5 | 2.5                         |

المصدر: تقرير الطاقة العالمي لمنظمة الطاقة العالمية IEA.

**ب/ طاقة المد والجزر والأمواج:** تتميز طاقة المد والجزر بكونها طاقة نظيفة لا تنتج انبعاث غازات ضارة أو نفايات ولا يحتاج تشغيلها إلى تكاليف أو وقود حال اكتمال المشروع، وتكاليف إدارتها منخفضة، لكنها تحتاج إلى تكاليف استثمارية عالية للبناء، والمواقع الصالحة لها بالغة الندرة، ويقتصر إنتاج الكهرباء منها على فترات حركة المد والجزر، أي نحو 10 ساعات يوميا فقط، وأشارت بعض المصادر إلى أن تكاليف توليد الكهرباء من المد والجزر تكون أكثر تنافسية من الفحم ومقاربة للطاقة النووية في حالة وجود الموقع المناسب، أما بالنسبة لطاقة الأمواج فلا تزال تقنيات توليد الكهرباء من طاقة الأمواج في مراحلها الأولية، وتجري محاولات في بعض البلدان لاستغلال هذا المصدر، ويتوقع البعض أن تكون تقنيات طاقة الأمواج واعدة بدرجة أكبر بالمقارنة مع تقنيات طاقة المد والجزر.



**خامساً: الطاقة الحيوية:** تعرف الطاقة الحيوية اختصاراً بـ: **(Bio energy)**، وهي مشتقة من الطاقة المخزونة في الكتلة الحيوية **(Biomass)**، وتشمل بالدرجة الأساس النباتات والمواد العضوية (باستثناء الوقود الأحفوري) ويمكن استخدامها عادة، بصورة مباشرة على شكل مواد قابلة للاحتراق من ضمنها الأخشاب ومخلفات الصناعة الخشبية والمخلفات الزراعية والخشب المقطوع من الغابات والمحاصيل الزراعية، ويضاف إليها كذلك الفضلات الحيوانية ونفايات المدن (باستثناء المواد البلاستيكية والمركبات غير العضوية)، علماً بأن الأخشاب لا تزال تمثل المصدر الأكثر شيوعاً للطاقة الحيوية<sup>8</sup>.

وبالإمكان استخدام الطاقة الحيوية للأغراض الرئيسية التالية:

✓ توليد الكهرباء.

✓ إنتاج الحرارة.

✓ إنتاج الوقود الحيوي.

وشكلت أنشطة إنتاج الحرارة وتوليد الكهرباء من الكتلة الحيوية نسبة 7% من إجمالي الاستثمارات العالمية في المشاريع الجديدة للمصادر المتجددة خلال عام 2013 (باستثناء المشاريع الكهرومائية الكبيرة)، وهناك طرق وتقنيات عديدة لاستغلال الكتلة الحيوية لأغراض توليد الكهرباء والحرارة منها:

✓ الحرق المباشر.

✓ الحرق المساند بالأخص مع الفحم.

✓ التحويل إلى غاز حيوي.

ويكتسب استخدام الكتلة الحيوية العديد من الفوائد والميزات ومنها:

- استغلال الكتلة الحيوية وبالأخص النفايات لتوليد الطاقة يساعد في التخلص من تكس النفايات وتعفنها ومن الغازات الملوثة للبيئة المنبعثة منها.
- يمكن أن يكون توليد الطاقة من الكتلة الحيوية مستمراً بعكس الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللتين تتصفان بالتقطع واختصاره على فترات شروق الشمس وهبوب الرياح.
- يمكن استغلال الكتلة الحيوية في مشاريع صغيرة لتوفير الحرارة لبعض المباني كالمدارس والمستشفيات أو في تطبيقات أخرى كتجفيف المحاصيل مما يوفر التكاليف، ويمكن استخدامها في المشاريع الكبيرة لتوفير الحرارة أو الكهرباء.
- غدت عمليات إنتاج الطاقة الحيوية مسألة متحكم في طرقها وتقنيات تحويلها.
- يمكن استخدام الكتلة لتوليد الكهرباء والحرارة في آن واحد.
- يمكن استغلال الكتلة الحيوية في محطات الفحم بواسطة الحرق المساند (أي اقتصاد في التكاليف).

ويمكن تلخيص السلبات في التالي:

- حرق مكونات الكتلة الحيوية هي عملية ملوثة للبيئة مقارنة مع المصادر المتجددة الأخرى، بسبب بعض الانبعاثات أثناء الحرق بالأخص في حالة التقنيات القديمة.
- على الرغم من أن استغلال الكتلة الحيوية قد يساعد على تخفيض التلوث نظراً لاحتواها المنخفض نسبياً من الكبريت مقارنة بالوقود الأحفوري، إلا أنه لا يمكنها أن تزيد من تفاقم الاحترار العالمي الناتج عن اختلال التوازن الطبيعي

<sup>8</sup> Ali Rajab, Op.Cit, p 41-46.

للكربون، وخاصة في حالة قطع الغابات، حيث أن الكتلة الحيوية هي جزء من دورة الكربون الطبيعية، و يمكن التقليل من تلك الآثار عن طريق زرع غابات جديدة لتحل محل المقطوعة منها.

- باستثناء المستخدم منها في موقع الإنتاج فإن كميات كبيرة من الكتلة الحيوية التي تنقل إلى أماكن بعيدة للاستخدام، تتطلب تكاليف نقل غالباً ما تكون مرتفعة لاسيما وأن الكتلة الحيوية تتصف عادة بالضخامة.
- يتصف العديد من مشاريع الكتلة الحيوية بمجداها الفنية لكن التكاليف العالية نسبياً تجعلها غير مجدية اقتصادياً مقارنة مع مصادر الطاقة الأحفورية، مما يجعل مستقبل صناعتها معتمداً على تطور مستويات أسعار النفط والغاز المستقبلية.
- تعتمد اقتصاديات معظم المشاريع كتلة الحيوية على الدعم والتشجيع الحكومي.

وتساهم الكتلة الحيوية حالياً بنسبة هامة من إجمالي الطاقة العالمية وتغطي بالدرجة الأساس الاستخدامات التقليدية للطبخ والتسخين والتدفئة خاصة في البلدان النامية، إلا أنها تعتبر مصدر مستقبلي واعد نسبياً لتوليد الطاقة والحرارة كمصدر متجدد ويجري العمل على تطوير وتحسين طرق وتقنيات استغلالها باتجاه زيادة كفاءتها وتنويع استخداماتها لكنها لا تزال بطيئة النمو، وتتوقع بيانات الوكالة الدولية للطاقة أن إجمالي الطاقة المركبة للكتلة الحيوية (بضمها النفايات) سيزيد بمعدل نحو 5.9% سنوياً خلال الفترة: 2004-2015 ينخفض قليلاً إلى 5% سنوياً خلال الفترة: 2004-2030.

**سادساً: الوقود الحيوي:** يحظى الوقود الحيوي كمصدر طاقة واعد باهتمام عالمي واسع من بين الطاقات المتجددة التي يؤمل أن تلعب دوراً متزايداً في مزيج الطاقة العالمي خلال العقود القادمة. ومصطلح الوقود الحيوي يشير إلى أنواع الوقود السائل المستمدة من الكتلة الحيوية والتي يمكن استخدامها كوقود لحركات وسائط النقل<sup>9</sup>.

وتتمثل الأنواع الرئيسية للوقود الحيوي السائل المستخدمة في قطاع النقل والأكثر انتشاراً في العالم هي:

**أ/ الإيثانول أو بدرجة أدق الإيثانول الحيوي:** ويعتبر الوقود الحيوي الأكثر شيوعاً حالياً وينتظر أن يكون ذا شأن في المستقبل كوقود سائل بديل، حيث يشكل حوالي 90% من إجمالي الوقود الحيوي المنتج عالمياً (عام 2005) ويستخدم بصورة أساسية في المركبات العاملة بالغازولين، وتتركز التقنيات التقليدية على إنتاج الإيثانول من المنشأ النباتي، وبالدرجة الأساس من قصب السكر والذرة، وبالإمكان إنتاج الإيثانول من مصادر أخرى منها القمح والشمندر السكري والبطاطس ونبات الكاسافا (نوع من الدرنيات في المناطق المدارية)، وبالإمكان استخدام الإيثانول في قطاع النقل إما على شكل مزيج مع الغازولين وبنسب مختلفة أو استخدامه لوحده بصورة خالصة، وقد تركزت الجهود علة إدخال الإيثانول في سوق وقود النقل على شكل مزيج منخفض النسبة من الإيثانول مثل E5 (أي 5% إيثانول و 95% غازولين) و E10 (أي 10% إيثانول و 90% غازولين).

**ب/ الديزل الحيوي:** ويشكل نسبة متواضعة (10% في عام 2013) من إجمالي الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي، وأكثر المصادر شيوعاً لإنتاجه هي الزيوت النباتية، ومن أهمها فول الصويا والشمندر السكري، وعباد الشمس والفول السوداني وزيت جوز الهند، كما يمكن إنتاجه أيضاً من الدهون الحيوانية ومن الزيوت والدهون. ويستخدم بصورة أساسية في سيارات الديزل، كما هو الحال بالنسبة للإيثانول، فإن الجزء الأكبر من الديزل الحيوي يمزج مع وقود الديزل التقليدي عادة، مزيج B5 (أي 5% ديزل حيوي و 95% ديزل تقليدي) للاستخدام في السيارات التقليدية. ويتم تسويقه في بعض البلدان بأنواع مزيج بنسب أعلى مثل B20 أو كديزل حيوي خالص B100، ونتيجة لعدم وجود الكبريت في الديزل الحيوي يحدث

<sup>9</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p 19-62.

تحسن في أداء الحرك وإطالة عمر أجزائه وهو ما يعني تحسين اقتصاديات استخدام الوقود المذكور على رغم محتواه المنخفض نسبيا من الطاقة (حوالي 90%) مقارنة مع الديزل التقليدي. وأدى ذلك إلى زيادة جاذبيته وارتفاع الطلب عليه خاصة لأغراض مزجه بالديزل.

وقد رافق تطور صناعة الوقود الحيوي حملة ترويج واسعة، لا تخلو من التضخيم لاعتبارات سياسية أو انتخابية داخلية، ركزت على بعض ميزات الوقود الحيوي الإيجابية التي على أساسها تم تبرير الدخول في برامج وتخصيص مبالغ دعم هائلة واستثمارات كبيرة لتطوير تلك الصناعة، ومن أهمها:

- الوقود الحيوي نظيف بيئيا ويساعد في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.
- يساعد على تنويع مصادر إمدادات الطاقة وتعزيز أمنها.
- يعتبر منافس مباشر للنفط في قطاع النقل، ما يساعد على تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحسين ميزان المدفوعات.
- إنتاجه في متناول الجميع لأنه من موارد نباتية متوفرة في جميع البلدان ومن ضمنها البلدان الفقيرة، مما يوفر طاقة للبلدان الأكثر فقرا ومساعدتها على تحقيق تنمية مستدامة.
- دعم القطاع الزراعي من خلال تقديم الإعانات المالية للمزارعين وفتح أسواق جديدة لمحاصيلهم الزراعية، وبالتالي توفير فرص عمل ودخل للمناطق الزراعية الريفية.
- يساعد على التخلص من النفايات التي يمكن استخدامها في الإنتاج.
- الوقود الحيوي إضافة هامة لإمدادات الطاقة العالمية وقد يعمل كجسر باتجاه الاقتصاد المبني على الهيدروجين على المدى البعيد.

مقابل ذلك؛ يعتقد البعض بأن صناعة الوقود الحيوي تمر حاليا بمفترق طرق، وأن حملة تطويرها على هذا النطاق، ربما أطلقت قبل أوانها وهي قائمة بسبب الدعم الحكومي السخي في معظم البلدان المنتجة لتلك الصناعة، وكان من الأجدر التريث لحين تطوير جيل جديد من التقنيات الأكثر تقدما وتطورا، مثل الإيثانول السيلولوزي، وأكثر من ذلك فقد برز خلال السنوات الأخيرة خلاف حول مدى اقتصادية التوسع في إنتاج الوقود الحيوي وتزايدت الانتقادات وجرى تشكيك في بعض الجوانب التي اعتبرت إيجابية وتم اعتمادها في تبرير الصناعات المذكورة.

ومن أهم نقاط الخلاف التي يدور الجدل حولها:

❖ **انبعاث الغازات والآثار البيئية:** حيث يتفق معظم المهتمين بشؤون البيئة بأن عملية مزج الإيثانول بالغازولين يمكن أن تؤدي إلى تخفيض في انبعاث غاز  $CO_2$  مقارنة مع استخدام الغازولين الخالص؛ لكن الإيثانول بدوره يزيد من احتمالات أنواع أخرى من التلوث البيئي، وكمثال على ذلك أن عملية تقطير الإيثانول تنتج انبعاثات أكاسيد النيتروجين، ففي حالة أخذ كامل سلسلة إنتاج واستخدام الوقود الحيوي ضمن التقنيات التقليدية، فإنه قد ينتج عنه في بعض الأحيان آثار سلبية تفوق ما ينتج عن الوقود الأحفوري<sup>10</sup>. وقد صدرت عدة دراسات تناولت هذا الموضوع

كان أولها دراسة للباحث: **Pimental** في مجلة **"Encyclopedia of Physical Science and Technology"** عام 2001، عدد سبتمبر، توصل فيها لاستنتاجات مخالفة للاعتقاد السائد، ومفادها أن استخدام الوقود الحيوي ينتج عنه إجمالي انبعاثات غازات بحدود 30% أكثر مما هي عليه في الوقود الأحفوري، تلتها دراسة

<sup>10</sup> . Ali Rajab, Op.Cit, p62-68.

أخرى صدرت في نهاية عام 2006 تناولت الممارسات في مزارع جوز الهند في اندونيسيا وماليزيا لإنتاج زيوت النخيل لاستخدامه في محطات الكهرباء في أوروبا وبالأخص في هولندا، أحدثت صدمة كبيرة واعتبرت بمثابة "كابوس بيئي"، حيث أدى تزايد الطلب على زيوت النخيل في أوروبا إلى تدمير مساحات واسعة من الغابات المطرية بالإضافة إلى الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية. ولتوسيع مزارع جوز الهند يتم في بعض الأحيان، تخفيف وحرق الأراضي الخثية مما يؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من الغازات نحو الغلاف الجوي، خصوصا وأن الأراضي الخثية هي أمر أساسي لحفظ التنوع البيولوجي ومساندة الأنواع المتخصصة والأنظمة الإيكولوجية الفريدة، كما أنها تعتبر خزاناً للكربون وتحتوي على قدر مساو لكمية الكربون في الكتلة الحيوية الأرضية، ومن جهة أخرى، صدرت بعض الدراسات الحديثة توصلت إلى نتائج مفادها أن استخدام الوقود الحيوي ينتج عنه نسب منخفضة من انبعاث الغازات، واستنتجت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن استخدام الوقود الحيوي لا يؤدي إلى تقليل في الانبعاثات إلا بـ: 3% فقط، كحد أقصى، لكن مثل هذه الفائدة المتواضعة لا تتناسب والتكاليف العالية، وأوضحت الدراسة بأن الحكومات تقوم بالتلاعب بعوامل السوق لصالح تقنيات غير مجربة تقود إلى فوائد محدودة في التغير المناخي، أو قد تسبب أضراراً في بعض الأحيان، وتقرح نتيجة لذلك أن يتم الرفع التدريجي للدعم الحكومي لصناعة الوقود الحيوي.

✎ **ميزان الطاقة الصافي (الطاقة الصافية):** ويقصد به نسبة الطاقة الموجودة في الوقود الحيوي إلى الطاقة غير المتجددة الداخلة في إنتاجه. وقد أصبح الموضوع مثار جدل منذ عقود وتفاوتت نتائج الدراسات التي حاولت احتساب الطاقة الصافية عن استخدام الوقود الحيوي من مصادر مختلفة، وتوصل الجزء الأعظم من الدراسات التي صدرت خلال الفترة: 2010-2014 إلى أن الرصيد الصافي من الطاقة لاستخدام الوقود الحيوي بالطرق التقليدية هو محدود: 2 - 3 (أي بإضافة ضعفين أو ثلاثة أضعاف) وهناك عدد قليل من الدراسات التي أشارت إلى أرقام أعلى من ذلك بكثير ولغاية 8 أضعاف مثلاً، ومن جهة أخرى؛ استنتج عدد قليل من الدراسات أن الوقود الحيوي غير اقتصادي كونه لا يضيف رصيذاً صافياً يذكر من الطاقة الإضافية وأن الطاقة المضافة لا تتعدى 0.03 إلى 0.06 فقط.

✎ **المنافسة مع الغذاء:** تمثل محدودية مساحة الرقعة الزراعية المتاحة للاستخدام أحد أهم العوائق أمام التوسع الكبير في إنتاج الوقود الحيوي في العالم، ويعتقد البعض بأنه لا تزال هناك وفرة نسبية من الأراضي، وبالأخص في بعض البلدان النامية، ويمكن اعتبار ذلك فرصة سانحة لتلك البلدان للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي وتصديره إلى البلدان الصناعية ويعني ذلك توفير فرص عمل وتحسين معيشة للمزارعين وسكان الأرياف. لكن البعض الآخر يساوره القلق من أن صناعة الوقود الحيوي ستنافس الغذاء باحتلالها مساحات الأراضي المحدودة القابلة للزراعة، واستخدام المحاصيل الزراعية الناتجة لتلك الصناعة، لإضافة إلى التنافس على مصادر المياه الشحيحة، وقد يؤدي ذلك إلى تصاعد في أسعار المواد الغذائية الأساسية في العالم بما ينتج عنه من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وسياسية قد لا تقتصر على البلدان الفقيرة.

وكمثال على ذلك، ارتفعت أسعار القمح بمحدود 60% خلال النصف الأول من عام 2015 (وفقاً لبيانات الأمم المتحدة)، وبالتالي فبدلاً من أن يصبح الوقود الحيوي مصدر طاقة في متناول الجميع ويخفف من حدة الفقر، كما يروج له المؤيدون، فقد تنتج عنه مصاعب ترهن تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الفقيرة في العالم وتزيد فقرها، أي أنه قد يكون هنالك تعارض ما بين مفهوم أمن الطاقة والأمن الغذائي، وقد حذرت بعض المنظمات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مغبة أن يقود الاندفاع الحالي لدعم الوقود الحيوي إلى رفع أسعار المواد الغذائية، وقد يؤدي ذلك إلى مأزق وجودي

حقيقي، تضع فيه صناعة الوقود الحيوي البشر أمام خياران لا ثالث لهما: إما القوات أو الوقود. ودعا أحد خبراء الأمم المتحدة إلى حظر إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية لفترة 5 سنوات معتبرا التماذي في ذلك "جريمة ضد الإنسانية". وعلى العموم يسود اعتقاد بأن الحل الأمثل للخروج من مأزق منافسة الوقود الحيوي للغذاء، سيكون عبر تطوير تقنيات جديدة لإنتاج الوقود الحيوي وأهمها الوقود السليلوزي، إلا أن الصعوبات اللوجستية والتكاليف العالية لتحويل المواد السليلوزية إلى وقود حيوي يجعل من غير المنطقي توقع أن يصبح الإيثانول السليلوزي اقتصادي خلال العقد القادم. أما بخصوص الآفاق المستقبلية للوقود الحيوي، فإنه وعلى ضوء الاهتمام العالمي بصناعة الوقود الحيوي والخطط الطموحة لزيادة الطاقات الانتاجية، يتوقع تزايد إنتاجه في المستقبل على الرغم من الانتقادات المتزايدة الموجهة لتلك الصناعة، وما عزز ذلك هو وصول أسعار النفط إلى عتبات غير مسبقة (قبل انهيارها في خريف 2008)، فقد حسن ذلك اقتصاديات مشاريع الوقود الحيوي وجعلها جاذبة للاستثمار بحيث صار الاستثمار في صناعة الوقود الحيوي ورقة رهان رابحة تسابق مستثمرون للإمساك بها غير آبهين بما قد يحل بهم في حال انخفاض أسعار النفط.

### المحور الثالث: الطاقة النووية

بداية ينبغي الإشارة إلى أن الطاقة النووية لا تصنف ضمن الطاقات المتجددة، كون مادة اليورانيوم (مصدر الطاقة النووية) يعتبر مادة ناضبة وله عمر افتراضي محدود، وتعتبر الطاقة النووية المصدر الثاني للطاقة غير المتجددة، وهي تستخدم في الأعم لتوليد الكهرباء.

وقد أفاد الدكتور عدنان شهاب الدين في نهاية عام 2015، بأنه يوجد حوالي 439 مفاعلا نوويا عاملا في العالم بطاقة تقدر بحوالي 372 جيغاواط ساهمت في إنتاج حوالي 15.2% من الطاقة الكهربائية في العالم<sup>11</sup>.

ومع أن استخدام الطاقة النووية يمكن أن يخفف كثيرا من مشكلة ارتفاع حرارة الأرض (خاصة إذا استخدمت الكهرباء أو الهيدروجين المنتج بالطاقة الكهرومائية في وسائل النقل) إلا أن بعض المشاكل الرئيسية المتعلقة بالنفايات المرافقة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية لا تزال قائمة، وهي تحتوي على ما لا يقل عن 1500 طن من البلوتونيوم، علاوة على حوالي 200 مليون طن من النفايات ضئيلة الإشعاعات الناتجة عن طحن اليورانيوم ومناجم تعدينه. وهنالك بلدان عديدة تمتلك كميات ضخمة من تلك النفايات النووية، ولا يوجد هناك حل على المدى الطويل لتخزينها أو التخلص منها، ويأتي على رأس قائمة مشاكل الطاقة النووية خطر التسليح وانتشار المواد النووية الخطرة التي أصبحت مشكلة بالغة الجدية في العقد الأخير.

### المحور الرابع: الإمكانيات الكامنة للطاقة المتجددة في الجزائر

تمكنت الجزائر من إدراج 18 قرية في شبكة خاصة لتزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، كما يتم العمل هذه السنة على إدراج 16 قرية أخرى بهذه التقنية في كل من تمنراست و ايليزي والوادي وغرداية، وهو ما يوضحه رشيد حمودة ممثل وزارة الطاقة والمناجم: "هذا وتصبو الجزائر إلى ولوج مجال إنتاج الطاقة الشمسية من خلال شراكة فعلية مع الدول ذات الخبرة في الميدان ومن خلال ضمان إمكانيات السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بتطويره ، وعلى المستوى الأوروبي تبرز ألمانيا بتجربتها المتنوعة في إنتاج و تسيير وتوزيع الطاقة المتجددة بأنواعها لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتمول ألمانيا من احتياجات السوق الأوروبية من وسائل النقل واعتاد توزيع الطاقة المتجددة وذلك بنسبة 50 بالمائة".

<sup>11</sup> عدنان شهاب الدين، آفاق وتوقعات الطاقة النووية، تقارير مجلة النفط والتعاون العربي، خريف 2008، ص 171-173.

ويأتي الاهتمام من الجانب الألماني بمؤهلات الجزائر الطبيعية من حيث الطاقة الشمسية و التفكير بتوسيع المشاريع الخاصة بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة التي ينظر إليها كبديل حتمي للغاز والبتروول وكل أنواع الطاقة الآيلة إلى النضوب. حيث انعقدت ندوة جزائرية — ألمانية حول الطاقة الشمسية وآفاق استعمالها بالجزائر كطاقة بديلة احتضنتها العاصمة الجزائرية، بمشاركة مهندسين وخبراء ألمان ترأستهم مديرة قسم الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية **كرستينا ورتاك**. وقد عرض الخبراء الألمان تجربة بلادهم في مجال الطاقة الشمسية والمزايا العلمية والاقتصادية للطاقة الشمسية التي يمكن أن تكون بديلا عمليا واسع الاستعمال بالجزائر نظرا لإمكانيات الصحراء الجزائرية.

ويدخل انعقاد هذه الندوة في إطار برنامج تعاون البلدين في هذا المجال الحيوي والإستراتيجي علما أن بعثة ألمانية تشكلت من 8 شركات مختصة في الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية تتواجد بالجزائر حاليا للتباحث حول سبل ووسائل تطوير التعاون القائم بين الطرفين ودعم الشراكة في مجال الطاقات المتجددة، وعملت الجزائر في السنوات الأخيرة على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال التأسيس للمواد القانونية اللازمة وكذا إنشاء الهيئات التي تكفل بتطبيق التوجه الجديد، كما تشرف حاليا على إنجاز عدد من المشاريع الحيوية في الصحراء ترمي من خلالها إلى رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتعادل 5 في المائة من الإنتاج الوطني للطاقة بحلول 2017. وإلى ذلك، ستكون محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الماء بحاسي الرمل التي تشرف على إنجازها مؤسسة "Neal" المحطة الأولى في سلسلة محطات تعمل بالطاقة المزدوجة التي ترمي الشركة منها الحصول على قدرة إنتاجية بواقع 150 ميغاوات، بالإضافة إلى مزرعة الرياح التي ستنتج بأردار من طرف شركة فرنسية، كما تسيطر وزارة الطاقة والمناجم توسيع استعمال هذه الطاقة عبر تجهيز 5500 مسكن بأجهزة تسخين المياه ستعمل بالطاقة المتجددة، وستكون الأولى في البداية لتلبية الطلب المحلي ثم تحويل الطاقة الشمسية إلى مصدر مهم في معادلة الطاقة المنتجة بالبلاد. ثم التصدير إلى أوروبا وأقاليم أخرى.

ولأن الإشعاع الشمسي الساقط على أنحاء المنطقة أعلى من المعدل المطلوب، فقد افترض أن 1800 كيلواط/ساعة على المتر المربع من السطوح الطبيعي المباشر (DNI) السنوي مناسب لتحديد إمكانية التقنية الشاملة لهذه الطاقة. واعتُبرت إمكانية الاقتصادية في حدود سطوح مباشر مقداره 2000 كيلواط/ساعة على المتر المربع في السنة، فهذا مستوى مناسب لجعل تكاليف الطاقة الشمسية في المدى المتوسط تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة الأخرى لتوليد الكهرباء.

#### المحور الخامس: الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر

في إطار تطوير مصادر الطاقات المتجددة تبنت الجزائر مجموعة من المشاريع المستقبلية، بالإضافة إلى تطوير تكنولوجيات استخدامها، كما تعزز تطوير القدرات الصناعية.

#### أولاً: محفظة المشاريع المستقبلية:

##### 1.1. مشاريع قيد الإنجاز:

توقعت الجزائر أن تصبح قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة المتجددة في آفاق 2020، لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والأكبر للخرينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر، وتمثل هذه المشاريع في<sup>12</sup>:

<sup>12</sup>. تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2013-2014، ص: 184.

- المحطة المهجنة لحاسي الرمل بالقرب من الأغواط بالقرب من حقول للغاز الطبيعي يعتبر أهم حقول طاقتي في الجزائر، ومن المتوقع أن يسمح هذا المشروع المنجز لحساب شركة "نيو أنيرجي ألجيريا" وهي فرع تابع للشركتين الوطنيتين للمحروقات "سونطراك" والكهرباء والغاز "سونغاز"، وتقدر تكلفة إنجازه بـ: 315 مليون أورو و ينتظر أن ينتج 15 ميغاواط ومن شأنه استحداث حوالي 1000 منصب شغل ويفتح للجزائر آفاق تصدير الكهرباء نحو أوروبا.
- مشروع المحطة الكهربائية المهجنة لـ: "المغير" بولاية الوادي، فقد تم إطلاق دراسة الجدوى بها وستبلغ طاقتها 470 ميغاواط منها 70 ميغاواط للقسم الشمسي.
- المحطة الثالثة بالنعامة بولاية البيض، فقد تم إطلاق دراسات لتحديد مواقع لتوليد الكهرباء انطلاقاً من الطاقة الشمسية في إطار مشروع "إيمبابور"، وباعتبار الطاقة الشمسية من أهم الطاقات على مستوى المتوسط كما أن استغلال هذا المصدر يمكن أن يساهم في اقتصاد النفط والغاز، لاسيما وأن الجزائر تتطلع إلى رفع حصة إنتاجها من الطاقات المتجددة في إنتاجها للكهرباء مع نهاية 2015 بنسبة 6%.
- سيتم إنجاز أربع محطات أخرى في الفترة: 2016-2020 بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ: 1200 ميغاواط .

## 2.1. بعض المشاريع الضخمة المعلن عن القيام بها في الجزائر: ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>13</sup>:

مشروع إنجاز برج طاقتي عالمي فريد من نوعه يعتزم معهد الطاقة الشمسية لمنطقة "جوليك" الألمانية، إنجاز برج لتوليد الطاقة الشمسية بجامعة "سعد دحلب" بالبلدية في إطار التعاون بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي ومعهد الطاقة الشمسية "جوليك"، المتخصص في التصميم والمتابعة العلمية للأبراج المولدة للطاقة الشمسية، فقد تم اختيار "جامعة سعد دحلب" لإقامة هذا البرج لتوفرها على أرضية تتراوح مساحتها بين 15 و 20 هكتار، يتناسب هذا النوع من المشاريع إلى جانب وجود عدد هام من الباحثين في مجال الطاقة المتجددة على مستوى كل من المديرية العامة للبحث العلمي وجامعة البلدية، وستمول دراسة إنجاز هذا المشروع المقدرة كلفته بـ: 100 مليون دينار جزائري في حدود 80% من الطرف الألماني، فيما تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بـ: 30 مليون أورو، ويعد برج توليد الطاقة الشمسية بالبلدية فريداً من نوعه على المستوى القاري والثاني في العالم، وسيتم تشغيله وفق التقنية المعتمدة في تسيير برج "جوليك"، إلا أن حجمه سيقف فوق بخمس مرات حجم المنشأة النموذجية لمعهد الطاقة الشمسية لـ: "جوليك" الألمانية، وسيجمع تشغيل برج توليد الطاقة الشمسية المستقبلي بين استعمال الطاقة الشمسية و الغاز الطبيعي مما سيسمح له بتطوير أساليب إضافية مثل التبريد بواسطة الطاقة الشمسية ومعالجة الماء وتحلية مياه البحر وإنتاج الحرارة الصناعية علاوة على الكهرباء المتولدة عن الطاقة الشمسية، حيث سيوجه هذا المشروع أساساً لأغراض البحث إلا أن إنجاز هياكل مماثلة سيعود بالفائدة على البلاد في مجالات توفير مناصب عمل وتكوين الكفاءات ونقل التكنولوجيا، لاسيما وأن الجزائر تحظى بطاقة شمسية هامة تشكل ميدان تجربة مناسب لتطوير هذا النوع من الطاقة التي تتمثل فوائدها في المردود العالي للكهرباء الناتجة عن الطاقة الشمسية، وتقليص كلفة الكهرباء إلى جانب توفير مخزون طاقتي هام قادر على تغطية احتياجات البلاد في مجال الكهرباء، هذا بغض النظر عن فوائدها في المجال التكنولوجي بفضل استعمال سوائيل ووسائل نظيفة مثل الهواء و بخار الماء<sup>14</sup>.

<sup>13</sup>. ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة - دراسة الطاقة المستدامة في الجزائر -، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2009، ص 237.

<sup>14</sup>. راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة - حالة مشروع ديزرتيك -، مداخلة بالملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012، ص: 14.

المشروع الذي ستحتضنه الجزائر العاصمة والمتمثل في أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية سيقام على أرضية المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، هذا الصرح العالمي الكبير الذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية، فضلاً على اعتماده كتجربة علمية رائدة يمكن الاستفادة منها على المستويين العربي والإفريقي بالنظر للتكنولوجيا العالية التي سيعمل بها هذا البرج، حيث ستساعد هذه المنشأة الطاقوية الضخمة في عملية الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية التي تتمتع بها الجزائر، كما سيمهد هذا الإنجاز لتعميم الاستفادة من تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية لاسيما بالمناطق الصحراوية الشاسعة، حيث تزيد درجة الحرارة عن الأربعين وتبلغ الخمسين درجة في فصل الصيف في عمق الصحراء الجزائرية.

وتسعى الجزائر من خلال هذا المشروع إلى اقتحام تجربة جديدة في مجال الطاقة المتجددة من خلال المزاجية بين الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، علماً أن عملية التهجين بين الطاقين الغازية والشمسية من شأنها إنتاج ما يساوي 20 ميغاواط من الكهرباء، وهي كمية معتبرة حسب المختصين قد تجعل الجزائر أكبر بلد منتج لهذا النوع من الطاقة.

تحتضن تيبازة ثالث أكبر برج للطاقة الشمسية في العالم كما برمجة المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي بوزارة التعليم العالي مشروع إقامة برج للطاقة الشمسية في ولاية تيبازة هو الثالث من نوعه في العالم، حيث سيتم إنجاز هذا البرج التجريبي الذي يتوفر على محطة للبحث في مجال الطاقة الشمسية بمساحة قدرها 20 هكتار على مقربة من المركز الجامعي، وتقدر طاقته بـ: 15 ميغاواط بدلاً من 3 ميغاواط كما كان مقرراً في الدراسة الأولية للمشروع في البداية، كما سيوجه هذا المشروع لتكوين باحثين قادمين من مختلف بلدان العالم وتقدر طاقة إستيعابية بـ: 100 باحث، وسيتم تمويل هذا المشروع من طرف الجزائر ووزارة البيئة الألمانية في حدود 50% لكل منهما.

مشروع "ديزرتيك" الجزائري - الألماني حيث تعود فكرة "ديزرتيك" إلى مبادرة من "نادي روما" أطلقها علماء وسياسيون عام 2003. بمشاركة المركز الجوي الفضائي في ألمانيا، وتتضمن المبادرة أبعاد عدة أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول منطقة شمال إفريقيا، أيضاً وكذلك توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان المتوقع حدوث أزمة المياه الشرب فيها، مع ازدياد شح مصادر المياه العذبة فيها ويتوقع مخطوطو المشروع الضخم انتهاء تنفيذه بالكامل 2050، كما يشيرون إلى أنه يحتاج في النهاية إلى استثمارات تقدر بـ: 400 مليار أورو وتقريباً أي حوالي 560 مليون دولار، حيث يذهب 350 مليون منها لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ويخصص الباقي لمد شبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج إلى أوروبا، باستخدام تقنية عالية تسمح بعدم فقدان أكثر من 15% إلى 20% من قوة الكهرباء على رغم نقلها إلى آلاف الكيلومترات<sup>15</sup>. الهدف من مشروع القطاع الخاص "ديزرتيك" هو توسيع استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وهيئة الظروف لتصدير الكهرباء إلى أوروبا، وفي الكتاب الأبيض أصدره مؤخرًا خبراء "نادي روما" توقعوا من خلاله أن ينتج المشروع بين عامي: 2020 و 2025 نحو 60 تيراواط في السنة، على أن ترتفع الكمية إلى 700 تيراواط عام 2050 بسعر 0.05 أورو للكيلو واط الواحد، وبحسب خطط أخرى موضوعة للمستقبل يمكن أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي يستخدمها المشروع نحو 200 كيلومتر بعرض 140 كيلومتر وتصل مساحتها إلى حوالي 27 ألف كيلومتر مربع، تزرع من خلالها ملايين المرايا العاكسة للأشعة و المتصلة ببعضها البعض بحسب ما نشرته شركة "سيمنس" في نشرة خاصة حول الطاقة المتجددة تحت عنوان "الطاقة الخضراء"، وأضافت أن هذه المساحة التي تشكل 0.3% من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكفي لتأمين

<sup>15</sup>. راتول محمد ومداحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 16.



حاجة كامل أوروبا من الطاقة الكهربائية. ويحظى هذا المشروع بدعم خاص من برلين وفي هذا الصدد صرحت وزيرة الدولة "بيير" ما يلي: فكرة "ديزرتيك" توفر موقفا يربح فيه الجميع ، ولا يمكننا تحقيق الاستفادة المشتركة من هذا المشروع إلا من خلال التعاون الوثيق المبني على الثقة.

سيفيتال حيث تستثمر 8 مليارات دولار لإقامة مجمعات طاقة ومن جهة أخرى يعتزم مجمع "سيفيتال" توسيع استثماراته واقتحام مجال الطاقة الشمسية، حيث من المنتظر بالتعاون مع بعض المستثمرين الأجانب إقامة مجمعات طاقة بالجنوب، قصد تصدير الكهرباء إلى القارة الأوروبية التي تعاني عجزا حادا في هذا المجال، وتعمل "سيفيتال" على إعداد مشاريع طاقة ضخمة من بينها محطة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهربائية تبلغ طاقتها 2000 ميغاواط حيث سيعادل إنتاج الكهرباء التي سيولدها المشروع نفس إنتاج محطة كهرباء نووية أمريكية متوسطة الحجم تقريبا.

**ثانياً: تطوير القدرات الصناعية مستقبلاً:** عملاً على مرافقة وإنجاح برنامج الطاقات المتجددة تعتزم الجزائر تقوية النسيج الصناعي، حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية سواء على الصعيدين الصناعي والتقني أو الصعيدين الهندسي والبحث، كما أن الجزائر عازمة على استثمار جميع الأقسام المبدعة وتطويرها محلياً<sup>16</sup>.

**1.2. الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** يتمثل الهدف في الفترة: 2014-2020 إلى بلوغ نسبة 80% من إدماج القدرات الجزائرية، ولهذا الغرض يرتقب بناء مصنع للسيليسيوم ومن جهة أخرى ينتظر إنشاء شبكة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات المحولات، الكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية، كما يجب أن تتوفر لدى الجزائر في نفس الفترة قدرات في التصميم والإنجاز قادرة على بلوغ نسبة إدماج قدرها 60% من طرف مؤسسات جزائرية. أما الفترة الممتدة بين: 2021-2030 سيتمثل الهدف في بلوغ نسبة إدماج تفوق 80%، ولهذا فإنه يجب توسيع القدرة على إنتاج الخلايا الكهروضوئية لبلوغ 200 ميغاواط / الذروة في السنة، وسوف تتميز هذه الفترة بتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية في بناء محطات شمسية كهروضوئية، كما ستميز بالتحكم الكامل في نشاطات الهندسة والتزويد وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة، ويرتقب خلال نفس هذه الفترة القيام بالتصدير ليس للكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة فحسب، بل وأيضا للمهارة والأجهزة التي تدخل في إنتاج الكهرباء انطلاقاً من الطاقات المتجددة.

**2.2. الطاقة الشمسية الحرارية:** يرتقب في الفترة: 2014-2020 بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ: 50% من خلال الإنجاز ثلاثة مشاريع أساسية: والتي سوف تتم بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية:

- بناء مصنع لصناعة المرايا.
  - تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم و التزويد و الإنجاز.
  - تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة.
- يجب أن تفوق نسبة الإدماج في الفترة الممتدة بين: 2021-2030 نسبة 80% بفضل تجسيد المشاريع الآتية:
- توسيع قدرة صنع المرايا.
  - توسيع قدرة صنع السوائل الناقلة للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة.
- 3.2. طاقة الرياح:** يكون الهدف في الفترة الممتدة بين: 2014-2020 هو التوصل إلى نسبة إدماج تقدر بـ: 50%، وسوف تتميز هذه الفترة بالنشاطات الآتية:

<sup>16</sup>. تريكي عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص: 186-187.

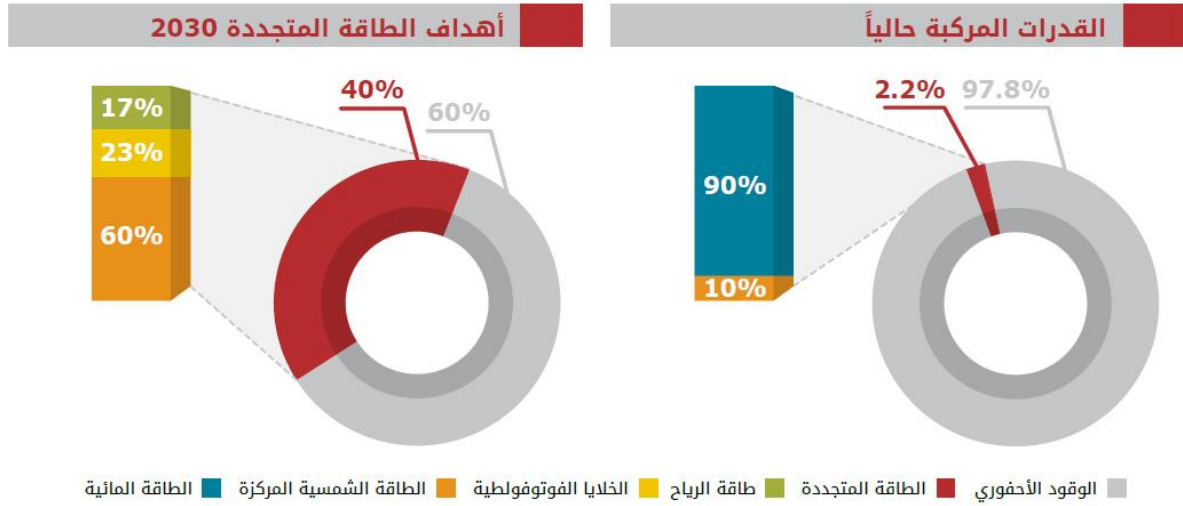
- تشييد مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح.
- إنشاء شبكة وطنية للمقاولة من الباطن لصناعة أجهزة أرضية رافعة بالرفع في كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل بـ: 50% من طرف المؤسسات الجزائرية.
- كما يجب أن تفوق نسبة الإدماج 80% في الفترة الممتدة بين: 2021-2030 بفضل توسيع قدرات صناعة الأعمدة ودورات الرياح وتطوير شبكة وطنية للمقاولة من الباطن لصناعة أجهزة أرضية رافعة كما يترقب تصميم وتزويد وإنجاز دورات رياح بإمكانيات خاصة والتحكم في نشاطات الهندسة والتزويد وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة.
- ثالثاً: تطوير استخدامات مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر:** يستجيب برنامج الفعالية في تشجيع الاستعمال بأكثر مسؤولية للطاقة واستغلال جميع الطرق للمحافظة الموارد وترسيخ الاستهلاك اللازم والأمثل، ويكمن الهدف من الفعالية الطاقوية في إنتاج المنافع ولكن باستعمال أقل طاقة ممكنة، ويتضمن هذا البرنامج أعمالاً تشجع على اللجوء إلى أشكال الطاقة الأكثر ملائمة لمختلف الاستعمالات والتي تتطلب تغيير السلوكيات وتحسين التجهيزات، ويتمثل برنامج العمل في مجال الفعالية الطاقوية فيما يلي<sup>17</sup>:
- **العزل الحراري للمباني:** يعتبر قطاع البناء في الجزائر من القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة بأكثر من 42% من الاستهلاك النهائي، وتسمح أعمال التحكم في الطاقة المقترحة لهذا القطاع ولاسيما بإدخال العزل الحراري في المباني، بتقليل استهلاك الطاقة المرتبطة بتدفئة وتكييف السكن بحوالي 40%.
- **تطوير سخان الماء الشمسي:** إدخال سخان الماء الشمسي في الجزائر ما يزال في الطور الأول ولكن القدرات في هذا الميدان معتبرة، وفي هذا السياق يرتقب تطوير سخان الماء الشمسي.
- **تعميم استعمال المصباح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة:** تهدف إستراتيجية العمل في الخطر التدريجي لتسويق المصباح ذات التوهج (المصباح الكلاسيكية المستعملة عادة في البيوت)، وهذا في آفاق 2020 وبالموازاة مع ذلك فإنه من المزمع تسويق بضعة ملايين من المصباح ذات استهلاك المنخفض، ومن جهة أخرى فإن الإنتاج المحلي للمصباح ذات الاستهلاك الضعيف سوف يخص بتشجيع ولاسيما من خلال خلق شراكة بين المنتجين المحليين والأجانب.
- **إدخال النجاعة الطاقوية في الإنارة العمومية:** تعتبر الإنارة العمومية من ضمن أحد المراكز الأكثر استهلاكاً للطاقة لدى أملاك الجماعات المحلية، وغالباً ما يكون مسئولو هذه الجماعات المحلية على غير دراية بإمكانيات تحسين أو تخفيض الاستهلاك الطاقوي لهذا المركز، ويتمثل برنامج التحكم في الطاقة الموجه للجماعات المحلية في تعويض كل المصباح من النوع الزئبقي (الكثيرة الاستهلاك للطاقة) بمصباح الصوديوم (الاقتصادية).
- **ترقية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي:** يتمثل الاستهلاك الطاقوي للقطاع الصناعي حوالي الربع من مجمل الاستهلاك النهائي الوطني للطاقة، ومن أجل أكثر فعالية طاقوية فإنه يرتقب:
- التمويل المشترك للتدقيق الطاقوي ودراسات الجدوى التي تسمح للمؤسسات بالتعريف الدقيق للحلول التقنية والاقتصادية الأكثر ملائمة لتقليل استهلاكها الطاقوي.
- التمويل المشترك للتكاليف المرتبطة بإدخال الفعالية الطاقوية للمشاريع القابلة للاستمرار تقنيا واقتصاديا.

<sup>17</sup>. تريكي عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

- إدخال التقنيات الأساسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية: إن استعمال الطاقة الشمسية للتكييف هو تطبيق يستوجب ترقيته خاصة في جنوب البلاد، لاسيما والاحتياجات إلى التبريد تتزامن في معظم الأوقات مع توفر الإشعاع الشمسي (التسيير بخيوط أشعة الشمس)، ومن جهة أخرى يمكن لحقل اللواقط الشمسية أن يفيد في إنتاج الماء الساخن الصحي وتدفئة البنايات. كما سيتم الشروع في دراسات لاكتساب والتحكم في تقنيات التبريد بالشمس وتسمح بتحديد الآلية الأكثر ملائمة للوضع الجزائري، ويتضمن مشروعين نموذجيين للتكييف عن طريق أجهزة تحمل على مكيفات شمسية في البنايات بالجنوب. كل هذه الاعتبارات تبرر الإدماج الكبير للطاقات المتجددة ضمن إستراتيجية العرض الطاقوي على المدى الطويل، وفي هذا الاتجاه يشكل الإدماج الكبير للطاقة المتجددة في المزج الطاقوي، رهانا أساسيا قصد الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية والتنويع في فروع إنتاج الكهرباء.

والشكل الموالي يقدم لنا صورة واضحة عن الرؤية الاستراتيجية للطاقات المتجددة في الجزائر

#### الشكل رقم (04): أهداف الطاقة المتجددة في الجزائر في حدود عام 2030



المصدر: تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE.

#### خلاصة:

وعليه نخلص في الأخير إلى القول بأن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وتزبد على ذلك بكون قطاع الطاقة بها هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والاقتصاد ككل، مما سيضعها في وضع حرج جدا أن لم يتم الاعتماد الجيد لعصر ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقة المتجددة خاصة وأن لها إمكانيات طبيعية هائلة، وبالأخص في الطاقة الشمسية ومن أجل ذلك أنشأت المحافظة السامية للطاقات المتجددة بمراكزها ومحطاتها التجريبية، وهو ما سمح لها بتحقيق خطوات هامة في مجال استغلال الطاقة الشمسية، كما نجحت في تسخيرها لتنمية بعض المناطق البعيدة في الجنوب الكبير، وهي مؤهلة لأن تكون من الدول الرائدة في مجال تصدير الطاقة النظيفة، فقط ما تحتاج إليه هو الاستغلال الجيد والتسيير العقلاني لهذه الموارد وكذا تقديم الدولة الدعم الكامل لإعداد جزائر الغد.

## قائمة المراجع المعتمدة:

1. تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2013-2014.
2. تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة *RCREEE*، 2013.
3. تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
4. منظمة الطاقة العالمية، التقرير العالمي للطاقة، 2017.
5. دونالداتكين، ترجمة: هشام محمود العجاوي، الكتاب الأبيض: التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية "ISES"، فبراير 2005.
6. ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة - دراسة الطاقة المستدامة في الجزائر -، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009.
7. راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة - حالة مشروع ديزرتيك -، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012.
8. عدنان شهاب الدين، آفاق وتوقعات الطاقة النووية، تقارير مجلة النفط والتعاون العربي، حريف 2012.
9. Ali Rajab, *Development of Renewables And The Impact on Oil Market And OAPEC Member Countries*, Oil And Arab Cooperation, Issue 127, 2008.

## دراسة تحليلية لأراء العاملين بمدى ثقة الهضاب العليا بالجلفة

ඌනභ්‍රමඌනභ්‍රමඌනභ්‍රමඌන

**Keywords:** business ethics, competitive advantage, the high plateaus tannery in Djelfa.

## مقدمة:

إن المتتبع لبيئة الأعمال اليوم، يلاحظ بأن المؤسسات الاقتصادية تعيش في بيئة أعمال تتصف بالتغير والتعقد الشديد نتيجة ارتفاع درجة الغموض والإبهام وحالات عدم التأكد ناهيك على ألها بيئة غير مستقرة تشهد مجموعة من التطورات والمستجدات متسارعة الإيقاع وفي شتى الميادين، خصوصاً عندما تغيرت قواعد لعبة الأعمال وبدأنا نعيش ونلتبس أبعاد عالم جديد، عالم شبكي مترابط تزداد فيه عوامل التقارب وكذا انحصار الفوارق المكانية والزمانية بين الدول والشعوب، نتيجة تفاقم ظاهرة العولمة واشتداد أتون المنافسة وانتشار ظاهرة الانفجار الرقمي والكمي، وتزايد سرعة وتيرة ثورات الاتصال والمعلومات، مما أدى إلى صعوبة التكيف والتحكم والسيطرة في هذه التغيرات البيئية.

ومن المفاهيم الإدارية التي أنتجها الفكر الإداري المعاصر مؤخرًا واستحوذت على اهتمام الكثير من الباحثين والممارسين وبدأت تغلغل بصورة مكثفة في أدبيات الإدارة مفهوم أخلاقيات الأعمال الذي أصبح يعول عليه كثيرًا للارتقاء بمستوى أداء المنظمة والموظفين على حد سواء، خاصة في ظل انتشار الكثير من المخروقات الأخلاقية وتدني معايير الأخلاق المتعارف عليها، لذا أصبحت الأخلاق مطلباً رئيسياً من سمات البيئة المعاصرة، والتي تتطلب من منظمات الأعمال أن تكون كفوءة وفاعلة في أدائها الاقتصادي الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم المنتجات الآمنة لعملائها وتوفير المعلومات المناسبة عن منتجاتها سواء الحالية أم المطورة لضمان واكتساب ميزات تنافسية ذات بعد أخلاقي.

في هذا الإطار تأتي دراستنا هذه للبحث عن ثنائية أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، انطلاقاً من محاولة التعريف بمفهوم كل من أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، وكذا تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين أبعاد أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية، وذلك بتسليط الضوء على هذا الموضوع ودراسته من عدة جوانب وذلك بالتطبيق على قطاع صناعة الجلود بالجزائر، متخذين مدبغة الهضاب العليا بالجلفة كعينة عن المؤسسات الجزائرية في الدراسة الميدانية.

## المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

## أولاً — طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية:

وما هذه الدراسة إلا محاولة لمعرفة مستوى إدراك كل من أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، وكذا معرفة طبيعة العلاقة من حيث الارتباط والتأثير بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية. ولهذا فإن إشكالية دراستنا يمكن صياغتها على النحو التالي:

## ما أثر أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة ؟

واستناداً إلى ذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مستوى إدراك أخلاقيات الأعمال في مدبغة الهضاب العليا بالجلفة من وجهة نظر العاملين فيها ؟
2. ما مستوى إدراك الميزة التنافسية في مدبغة الهضاب العليا بالجلفة من وجهة نظر العاملين فيها ؟
3. هل ثمة علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أخلاقيات الأعمال كمتغير مستقل، وبين الميزة التنافسية كمتغير تابع في مدبغة الهضاب العليا بالجلفة من وجهة نظر العاملين فيها ؟
4. هل ثمة علاقة تأثير دالة إحصائياً بين أخلاقيات الأعمال كمتغير مستقل، وبين الميزة التنافسية كمتغير تابع في مدبغة الهضاب العليا بالجلفة من وجهة نظر العاملين فيها ؟

## ثانياً — فرضيات البحث:

وانطلاقاً هذه من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة، قمنا بتبني يتضمن فرضيتين رئيسيتين يتفرع منهما عدد من الفرضيات الفرعية، حيث سنحاول اختبار مدى صحتها إحصائياً، وهي:

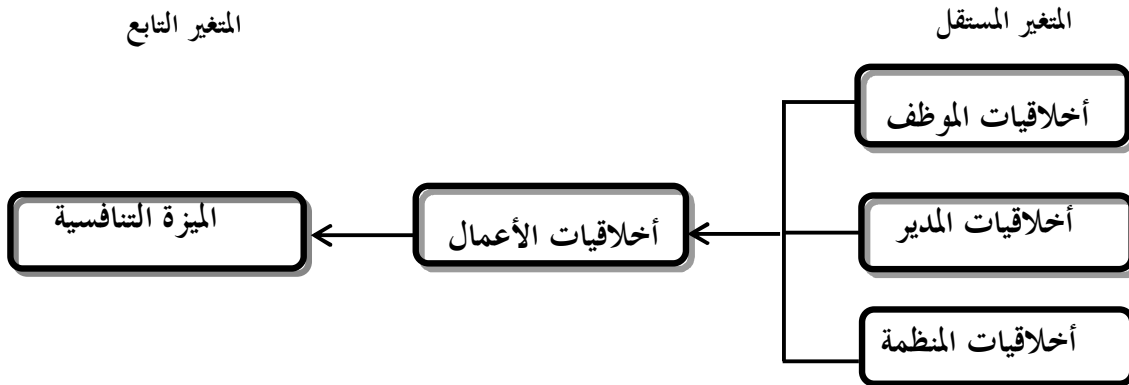
■ **الفرضية الأولى:** «يوجد مستوى إدراك مرتفع لمتغيرات الدراسة (أخلاقيات الأعمال، الميزة التنافسية)، لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة».

■ **الفرضية الثانية:** «هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين أبعاد أخلاقيات الأعمال (أخلاقيات الموظف، أخلاقيات المدير، أخلاقيات المنظمة)، وتحقيق الميزة التنافسية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة».

## ثالثاً — نموذج البحث:

من أجل توضيح متغيرات البحث، وتحديد مجموعة العلاقات والتأثيرات المنطقية التي توضح طبيعة البحث فقد تم تصميم نموذج بين المتغير المستقل (أخلاقيات الأعمال)، والمتغير التابع (الميزة التنافسية).

## نموذج البحث



## رابعاً — أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة. ويتضمن هذا المسعى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح الخلفية النظرية للمتغيرات الأساسية المتعلقة بمفهوم أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، ودور كل منهما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في إثبات الجدوى من الأداء الشامل؛
2. التعرف التحليلي الميداني على واقع إدراك كل من أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، طبقاً للآراء عينة الدراسة، ودعم النتائج الواردة بالتفسيرات المناسبة؛
3. اختبار طبيعة العلاقة بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، طبقاً للآراء عينة الدراسة، ودعم النتائج الواردة بالتفسيرات المناسبة؛
4. اختبار طبيعة التأثير بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، على صعيد المتغيرات والأبعاد وبيان نتائج الاختبار وتفسيرها؛
5. الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة سواء للباحثين المهتمين بموضوع هذا البحث أو للممارسين من المديرين والمسؤولين عن إدارة مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

### خامسا — أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الإضافات التي يتوقع أن يقدمها على المستويين العلمي والتطبيقي، فعلى المستوى العلمي يستمد البحث أهميته مما يلي:

- 1- أنه يعد مكملاً لما سبق من دراسات في هذا المجال الحيوي والحديث نسبياً في إدارة الأعمال، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لإجراء المزيد من البحوث الميدانية المرتبطة بأخلاقيات الأعمال وبصفة خاصة في المنظمات الإنتاجية الجزائية. تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها وتكمن أهميتها في
- 2- أن الموضوع يعتبر من الموضوعات الجديدة بالنسبة لواقعنا، وتزداد أهميته كونه يتناول موضوعين هامين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمعات، والتي تعتبر من الأبعاد المهمة في العديد من منظماتنا ولا تحظى بالأهمية والاهتمام اللازمين.
- 3- يركز البحث على تفعيل المفاهيم والمبادئ النظرية المندرجة ضمن مفهوم أخلاقيات الأعمال ومفهوم الميزة التنافسية، كآليات معرفية للتعامل مع المتغيرات التنظيمية ذات العلاقة بالعمل الإداري.

أما على المستوى التطبيقي فيستمد البحث أهميته مما يلي:

- 1- تكوين تصور واضح لمستوى أخلاقيات الأعمال السائدة لدى مدبغة الهضاب العليا بالجلفة.
- 2- تنمية الوعي لدى المنظمات بضرورة التوصل إلى تحقيق التميز على أساس أخلاقي.

### سادسا — حدود البحث:

يهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل البحث، قمنا بوضع حدود وأبعاد الدراسة والمتمثلة أساساً في ما يلي:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة بشكل أساسي على تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة.
2. الحدود المكانية: قمنا بإسقاط الدراسة النظرية في شكل دراسة ميدانية على مدبغة الهضاب العليا بولاية الجلفة.
3. الحدود البشرية: قمنا بتوزيع الاستبانة على عينة عشوائية من العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة على اختلاف تصنيفاتهم ومراكزهم الوظيفية ومن مختلف المستويات الإدارية (الإدارة العليا — الإدارة الوسطى — الإدارة الإشرافية — الوظائف النمطية). وذلك لقياس وتحليل مستوى إدراك أبعاد أخلاقيات الأعمال (أخلاقيات المنظمة، أخلاقيات المدير، أخلاقيات الموظف)، والميزة التنافسية من وجهة نظر العاملين فيها.
4. الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة بالسياق الزمني الذي أجريت فيه، وهو موسم 2015 / 2016.

### سابعا — أسلوب ومنهج البحث:

من أجل تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة التي تسعى للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي ينسجم مع طبيعة وأغراض هذه الدراسة، لأنه يعكس الممارسات والظواهر الموجودة، ويرصد مدى توافر أبعاد أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بينهما.



## المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

يتعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الإطار النظري والفكري لمفاهيم كل من أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية وكذا لطبيعة العلاقة التفاعلية ما بين المفهومين.

أولاً- التأصيل النظري والفكري لأخلاقيات الأعمال:15

| أبعاد الميزة التنافسية                                         | الباحثون                |
|----------------------------------------------------------------|-------------------------|
| تكلفة - نوعية - مرونة - تسليم - إبداع                          | Evans, 1993             |
| تكلفة - نوعية - مرونة - اعتمادية                               | Cetro& Peter, 1995      |
| نوعية - الإِسناد - السّعة - السّعر - التصميم                   | Mintzberg& quinn,1996   |
| تكلفة - نوعية - مرونة - وقت                                    | Krajewski&Ritzman, 1996 |
| تكلفة - تميّز - نموّ - تحالفات - الإبداع                       | Best, 1997              |
| التصميم - نوعية - مرونة - سهولة الاستعمال - الجمالية - الإبداع | Slack, et...al, 1998    |
| تكلفة - تميّز - مرونة - وقت - تكنولوجيا                        | Mcmillan&Tampo, 2000    |

المصدر: طاهر محسن منصور الغالي و وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

يشير الجدول أعلاه إلى وجود أكثر من تصنيف لأبعاد الميزة التنافسية، مع وجود العديد من النقاط المشتركة بين هذه التصنيفات، وللحديث بشيء من التفصيل عن أبعاد التنافس، فإننا سنعتمد على نموذج الباحث (Evans)؛ كونه يعتبر من أوائل النماذج وأكثرها شيوعاً في مجال تصنيف الأسبقيات التنافسية، والتي تتمثل حسب هذا الباحث في كلٍّ من: التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، والإبداع.

أ- **التكلفة:** تعني قدرة المنظمة على تصميم و تصنيع و تسويق منتج بأقل تكلفة ممكنة مقارنة مع المؤسسات المنافسة، وبما يؤدي في النهاية إلى عوائد أكبر. أو بعبارة أخرى، هي قدرة المنظمة على إنتاج وتسويق منتجاتها بسعر أقلّ من معدل السعر للمؤسسات المنافسة. (20)

ب- **الجودة:** بشكل عام، تعني الجودة تقديم منتجات ذات مواصفات راقية تشبع حاجات الزبائن أو تتطابق مع هذه الحاجات، (21) كما تعني مدى ملائمة المنتج للاستعمال. (22)

ج- **المرونة:** بشكل عام، تعني المرونة مدى نجاح المنظمة في تكييف نظامها الإنتاجي من حيث سرعة الاستجابة للتغيّر السريع في حجم الطلب وخصائص المنتج المطلوب، دون أخطاء فنية تؤثر سلباً على الجودة. (23)

د- **التسليم:** يقصد به بعد التسليم توفير المنتجات في المكان والزمان المطلوبين من خلال السرعة في التهيئة و الإعداد ، و التسليم في الوقت المحدد ؛ بالإضافة إلى وقت تسليم أسرع. (24)

هـ - **الإبداع:** هو العملية التي بواسطتها تستعمل المنظمات مهاراتها و مصادرها لتوليد أو تبني أفكار جديدة و تطبيقها بحيث تقود إلى إنتاج يتصف بالحدثة والأصالة ويحمل قيمة إضافية للمنظمة مما يخلق ميزة تنافسية لها. (25)

ثالثاً- **العلاقة بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية:** إن قيام المنظمة باختيار استراتيجية تنافسية معينة لا بد وأن يجعلها متأكدة من أن منتجاتها ترتبط بما يعرف بالاستقامة الأخلاقية، لذا فإن الاستراتيجية التنافسية المتبناة من قبل المنظمة ستضمن

تحقيق المعايير الأخلاقية المتمثلة في السعي الحثيث من قبل المنظمة لترجمة أخلاقياتها من خلال منتجاتها، ويتم ذلك عن طريق الآتي: (26)

**1- تحقيق حاجات الزبائن المستحقة:** تواجه منظمات الأعمال صعوبة تسويق أرباحها في إطار الأسس الأخلاقية، وربما يحكم أغلب المدراء على أعمالهم بأنها تتضمن أعمالاً غير مشروعة ومراهنات غير قانونية وغير مشروعة، وأمور زائفة متعمدة، وحالات الإهمال وغيرها، في حين قد يصف بعض المدراء أعمالهم بأنها نتيجة منطقية لمقدار الجدارة أو الاستحقاق أو الكفاءة الذي تتمتع به المنظمة، وبسبب هذه الاختلافات تصبح الإدارة غير قادرة على التمييز الدقيق فيما بين حاجات الزبائن التي تمّ إشباعها بشكل أخلاقي، وتلك التي حدث فشل في تحقيقها بشكل أخلاقي، وهنا لا بد أن تستثير الإدارة حالة إرضاء الضمير الجماعي لغرض تحقيق المعاملة العادلة للزبائن وإشباع حاجاتهم المستحقة لتكون في مصاف المنظمات التنافسية أخلاقياً.

**2- المنتجات الآمنة:** وتمثل الالتزام الأساس لكل المنظمات في تجهيز الزبائن بمنتجات آمنة، إذ أن المنظمات التي تفشل في تحقيق هذا البعد ستواجه عادةً بسلسلة من النتائج السلبية المتابعة، ومثال ذلك المنظمات العاملة في الصناعات الدوائية.

**3- المعلومات الوفيرة:** يترتب على المنظمات التزام بتزويد الزبائن بمعلومات حول منتجاتها، ويكون هذا الشرط مضموناً بشكل قانوني في بعض الصناعات، لا سيما في المنظمات المصنعة للأغذية المعلبة والتي يفرض القانون عليها توفير قائمة مطولة من المعلومات على الغلاف لتكون بمثابة دليل تعريف للزبون. إذ أن الفشل في إعلام أو إخبار المستهلك بشكل تام يمكن أن يقود إلى تحقيق واحدة من الزلات الأخلاقية التي يمكن أن تقود إلى تحقيق الأذى بسمعة المنظمة ويحملها نفقات عالية.

وفي ضوء ما تقدم، يتوجب على المنظمات أن تقوم ببناء استراتيجياتها التنافسية في إطار الأبعاد والمعايير الأخلاقية لتضمن البقاء في هذا الميدان، ومن ثمّ فإن تحقيق المزايا التنافسية لا بد وأن يستند على الأبعاد والمعايير الأخلاقية.

### المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

إن إسقاط الإطار النظري لموضوع الدراسة على أرض الواقع من خلال دراسة أثر أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات يتطلب كخطوة أولى توفير إطار منهجي واضح يحدد الملامح والقواعد الأساسية التي تجرى من خلالها الدراسة الميدانية، وذلك من خلال:

#### أولاً- مجتمع وعينة الدراسة:

يعد تحديد الموقع الذي يجري فيه البحث أمراً في غاية الأهمية، و لاختبار الفرضيات ميدانياً قد اختار الباحث إسقاط الإطار النظري لموضوع الدراسة على قطاع الجلود ممثلاً بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة.

**1- مجتمع الدراسة:** بالنسبة لدراستنا هذه يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة و البالغ عدد موظفيها (96) موظف، وذلك على اختلاف مستوياتهم التنظيمية (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا، الوظائف النمطية).

**2 - عينة الدراسة:** تمثلت عينة الدراسة في جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم التنظيمية (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا، الوظائف النمطية)، والبالغ عددهم (35) موظفاً، من أصل مجتمع الدراسة المكون من (96) موظف أي ما يمثل ما نسبته (36.46%)، من مجتمع الدراسة.

#### ثانياً - المفاهيم والطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا في تحليل بيانات الدراسة العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي والاستدلالي، يمكن أن نبرز أهمها

من خلال الآتي:

- ✓ مقاييس الإحصاء الوصفي descriptive Statistic Measures، وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة؛
- ✓ معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha ( $\alpha$ ) وذلك بغية تقدير ثبات الدراسة؛
- ✓ معامل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Regression Analysis، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع.

### ثالثاً- تصميم أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية للدراسة. وللتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين أساساً في مجالات إدارة الأعمال والإحصاء ومنهجية البحث العلمي، وقد استجبتنا لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وتوصياتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية مشتملاً على أربعة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: خصص للرسالة التعريفية والتحفيزية، حيث حرصنا من خلالها على تعريف المستجوبين بطبيعة الدراسة وأهدافها، كما أكدنا من خلالها على سرية تداول المعلومات وارتباطها بمتطلبات البحث العلمي، ومن أجل ذلك اقترحنا عدم كتابة الاسم واللقب ولا حتى القسم، كما أشرنا إلى ضرورة تحري الدقة وعدم إغفال أي سؤال أو فقرة؛

الجزء الثاني: خصص للمعلومات الشخصية والوظيفية ممثلة في (النوع الاجتماعي، عمر الموظف، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

الجزء الثالث: خصص لقياس أخلاقيات الأعمال، وتكون من (12)، فقرة وزعت على ثلاثة أبعاد؛ البعد الأول أخلاقيات المنظمة وتقيسها الفقرات: (1-4)؛ والبعد الثاني أخلاقيات المدير وتقيسها الفقرات: (5-8)؛ والبعد الثالث أخلاقيات الموظف وتقيسها الفقرات: (9-12).

الجزء الرابع: خصص لقياس الميزة التنافسية، وتكون من (12)، فقرة وتقيسها الفقرات: (13-24).

### رابعاً- ثبات أداة الدراسة:

أما في تقدير ثبات الدراسة اعتمدنا على معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs' Alpha)، لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدها الدراسة حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (2)، أن معامل الثبات للمحور الأول الخاص أخلاقيات الأعمال كانت قيمته (0.809)، وهي قيمة ممتازة، أما معامل الثبات للمحور الثاني الخاص الميزة التنافسية فقد كانت قيمته (0.821)، وهي قيمة ممتازة، أما معامل الثبات للدراسة ككل فقد كانت قيمته (0.849)، وهي قيمة تدل على ثبات جد عال تتمتع به الدراسة ككل، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتسم بالثبات وصالحة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

الجدول رقم (2): معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

| معامل الثبات | عدد الفقرات | محاور الدراسة    |
|--------------|-------------|------------------|
| 0.809        | 12          | أخلاقيات الأعمال |
| 0.821        | 12          | الميزة التنافسية |
| 0.849        | 24          | الاتجاه العام    |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

خامساً— تشخيص ووصف مستوى إدراك متغيرات الدراسة لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة: نهدف من خلال هذا المحور إلى إعطاء تصور عام حول أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية داخل مدبغة الهضاب العليا بالجلفة.

## 1— تشخيص وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

يتضح من خلال الجدول (3)، بأن أفراد عينة الدراسة تشكل في مجملها من الذكور بنسبة بلغت (100%)، كما لا حضنا أن ما نسبته (80%)، من مفردات عينة الدراسة أعمارهم (تزيد عن 30 سنة فما فوق)، كما لاحظنا أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى (ثانوي فما أكثر)، بنسبة تقدر بـ (74.3%)، وهذا مؤشر يدل على أن نسبة عالية من أفراد مجتمع الدراسة واعين ومؤهلين بمستوى عالي، و هو ما يمكنهم من تقديم إجابات منطقية و بالشفافية المطلوبة عن واقع الموضوع المدروس داخل مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة.

### الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية لعينة الدراسة

| البيانات الشخصية | البيان          | التكرار | النسبة المئوية |
|------------------|-----------------|---------|----------------|
| النوع الاجتماعي  | ذكر             | 35      | 100%           |
|                  | انثى            | 0       | 0%             |
|                  | المجموع         | 35      | 100%           |
| عمر الموظف       | أقل من 30 سنة   | 7       | 20.0%          |
|                  | بين 30 و 40 سنة | 19      | 54.3%          |
|                  | بين 41 و 50 سنة | 5       | 14.3%          |
|                  | أكثر من 50 سنة  | 4       | 11.4%          |
|                  | المجموع         | 35      | 100%           |
| المستوى التعليمي | أقل من الثانوي  | 9       | 25.71%         |
|                  | ثانوي           | 11      | 31.43%         |
|                  | تقني            | 2       | 5.71%          |
|                  | تقني سامي       | 2       | 5.71%          |
|                  | ليسانس          | 7       | 20%            |
|                  | ماستر           | 2       | 5.71%          |
|                  | مهندس           | 2       | 5.71%          |
|                  | ماجستير         | 0       | 0%             |
|                  | المجموع         | 35      | 100%           |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

## 2— تشخيص وتحليل البيانات الوظيفية لعينة الدراسة:

يتضح من خلال الجدول (4)، أن ما نسبته (60%)، من أفراد العينة لديه مستوى خبرة (تفوق 5 سنوات)، كما لاحظنا أن الوظيفة الأكثر انتشارا بين أفراد عينة الدراسة هي الوظيفة الإنتاجية بنسبة مئوية بلغت (45.71%)، وهي نسبة

جد متوقعة بالنسبة لمؤسسات دباغة الجلود التي تتطلب وظائف من هذا النوع، كما أن الملفت للانتباه أنما نسبته (37.14%)، من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف مؤقتة، وهذا راجع إلى طبيعة العقود المؤقتة التي تعقدتها مؤسسات دباغة الجلود مع العاملين، وذلك لعدم توفر المادة الأولية من الجلود وصعوبة الحصول عليها في الأوقات المناسبة خاصة مع ازدياد الطلب على منتجات دباغة الجلود المصنعة ونصف المصنعة من طرف العديد من الجهات الخارجية.

الجدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الوظيفية لعينة الدراسة

| البيانات الوظيفية | البيان           | التكرار | النسبة المئوية |
|-------------------|------------------|---------|----------------|
| سنوات الخبرة      | أقل من 5 سنوات   | 14      | 40%            |
|                   | بين 5 و 10 سنوات | 7       | 20%            |
|                   | بين 11 و 15 سنة  | 2       | 5.71%          |
|                   | بين 16 و 20 سنة  | 3       | 8.57%          |
|                   | أكثر من 21 سنة   | 9       | 25.72%         |
|                   | المجموع          | 35      | 100%           |
| طبيعة الوظيفة     | إدارية           | 10      | 28.57%         |
|                   | إنتاجية          | 16      | 45.71%         |
|                   | تقنية            | 4       | 11.44%         |
|                   | أخرى             | 5       | 14.28%         |
|                   | المجموع          | 142     | 100%           |
| طبيعة عقود العمل  | دائمة            | 22      | 62.86%         |
|                   | مؤقتة            | 13      | 37.14%         |
|                   | المجموع          | 35      | 100%           |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول (4)، أن ما نسبته (60%)، من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة (تفوق 5 سنوات)، كما لاحظنا أن الوظيفة الأكثر انتشاراً بين أفراد عينة الدراسة هي الوظيفة الإنتاجية بنسبة مئوية بلغت (45.71%)، وهي نسبة جد متوقعة بالنسبة لمؤسسات دباغة الجلود التي تتطلب وظائف من هذا النوع، كما أن الملفت للانتباه أنما نسبته (37.14%)، من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف مؤقتة، وهذا راجع إلى طبيعة العقود المؤقتة التي تعقدتها مؤسسات دباغة الجلود مع العاملين، وذلك لعدم توفر المادة الأولية من الجلود وصعوبة الحصول عليها في الأوقات المناسبة خاصة مع ازدياد الطلب على منتجات دباغة الجلود المصنعة ونصف المصنعة من طرف العديد من الجهات الخارجية.

4- مستوى إدراك أبعاد أخلاقيات الأعمال لدى العاملين بمدى انتمائهم بالثقافة: يتضح من خلال الجدول رقم

(5)، أن مستوى أخلاقيات الأعمال بأبعادها كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسها المتوسط الحسابي العام

المرجح لهذا البعد إذ بلغ (3.75)، بانحراف معيار يقدره (0.48)، مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد

عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة لأبعاد أخلاقيات الأعمال

| أبعاد أخلاقيات الأعمال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى العام |
|------------------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| أخلاقيات الموظف        | 3.94            | 0.48              | 2       | مرتفع         |
| أخلاقيات المدير        | 3.95            | 0.81              | 1       | مرتفع         |
| أخلاقيات المنظمة       | 3.36            | 0.56              | 3       | متوسط         |
| المجموع بشكل عام       | 3.75            | 0.48              | //      | مرتفع         |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

ومن حيث ترتيب أبعاد أخلاقيات الأعمال فقد جاء بعد أخلاقيات المدير في المرتبة الأولى، يليه بعد أخلاقيات الموظف في المرتبة الثانية، إذ سجلنا تحققهم جميعاً بمستويات مرتفعة مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذه الأبعاد كانت أقل تشتتاً وأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من باقي أبعاد أخلاقيات الأعمال الأخرى يليه بعد أخلاقيات المنظمة في المرتبة الثالثة، إذ سجلنا تحققه بمستوى متوسط، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذا البعد كانت أكثر تشتتاً وأقل تجانساً وأهمية من باقي أبعاد أخلاقيات الأعمال الأخرى.

#### 5- مستوى إدراك الميزة التنافسية لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة:

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة للميزة التنافسية

| الميزة التنافسية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى العام |
|------------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| المجموع بشكل عام | 3.68            | 0.47              | //      | مرتفع         |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول رقم (6)، أن مستوى الميزة التنافسية كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد إذ بلغ (3.68)، بانحراف معيار يقدره (0.47)، مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور. مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذا المحور كانت أقل تشتتاً وأكثر تجانساً.

وطبقاً لهذه النتائج فهناك مبرر قوي بقبول الفرضية الأولى، والتي تنص على أنه: «يوجد مستوى إدراك مرتفع

لمتغيرات الدراسة (أخلاقيات الأعمال، الميزة التنافسية)، لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة».

#### سابعاً- اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

يسعى هذا المحور إلى اختبار الفرضية الثانية والتي نصت على أنه: «هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.01$ )، بين أبعاد أخلاقيات الأعمال (أخلاقيات الموظف، أخلاقيات المدير، أخلاقيات المنظمة)، وتحقيق الميزة التنافسية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة».

ومن أجل اختبار هذه الفرضية لا بد أولاً التأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية، وذلك بالاعتماد على نتائج تحليل التباين لاختبار (Analysis of variance).

الجدول رقم (7): نتائج تحليل التباين لاختبار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية

| مصدر التباين | درجة الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمة (F) | معامل التحديد ( $R^2$ ) | مستوى الدلالة (F) |
|--------------|-------------|----------------|----------------|----------|-------------------------|-------------------|
| الانحدار     | 3           | 0.980          | 0.980          | 4.776    | 0.126                   | *0.036            |
| الخطأ        | 31          | 6.771          | 0.205          |          |                         |                   |
| المجموع      | 34          | 7.751          |                |          |                         |                   |

(\*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 0.05)$ .

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (7)، يتضح أن قيمة مستوى الدلالة (F)، والبالغة (0.036)، وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض والذي يبلغ  $(\alpha = 0.05)$ ، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية. ويتضح كذلك من خلال الجدول أن متغير أخلاقيات الأعمال، يفسر ما مقداره (12.6%)، من التباين في المتغير التابع (الميزة التنافسية). وهي قوة تفسيرية مقبولة، مما يدل أن هناك أثراً مهماً بدلالة إحصائية في المتغير التابع

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لاختبار أثر أبعاد أخلاقيات الأعمال منفردة في تحقيق

الميزة التنافسية

| المتغير المستقل                             | (β)   | قيمة<br>المحسوبة (T) | الارتباط<br>(R) | معامل<br>التحديد | مستوى الدلالة<br>(T) | وجود الأثر         |
|---------------------------------------------|-------|----------------------|-----------------|------------------|----------------------|--------------------|
| الثابت                                      | 2.377 | 3.939                | /               | /                | 0.000                | /                  |
| أخلاقيات الموظف                             | 0.150 | 0.880                | 0.356           | 0.126            | 0.385                | لا يوجد أثر        |
| أخلاقيات المدير                             | 0.289 | 3.261                |                 |                  | 0.003                | يوجد أثر           |
| أخلاقيات المنظمة                            | 0.065 | 0.446                |                 |                  | 0.659                | لا يوجد أثر        |
| أخلاقيات الأعمال                            | 0.349 | 2.185                |                 |                  | 0.036                | يوجد أثر           |
| Y=2.377 + 0.289x <sub>2</sub> + ε           |       |                      |                 |                  |                      | المعادلة           |
| (0.05= α) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة |       |                      |                 |                  |                      | (ε) الخطأ المعياري |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول رقم (6)، أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد أخلاقيات المدير وبعد أخلاقيات الأعمال، على الميزة التنافسية لدى العاملين بمدى الهضاب العليا بالجلفة، وذلك استناداً إلى أن قيمة (T) المحسوبة لبعد أخلاقيات المدير، والبالغة (3.261)، أقل من قيمتها الجدولة والبالغة (3.939)، كما أن قيمة (T) المحسوبة لبعد أخلاقيات الأعمال، والبالغة (2.185)، أقل من قيمتها الجدولة والبالغة (3.939)، بالإضافة إلى أن مستوى المعنوية لبعد أخلاقيات المدير، بلغ (0.003)، وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والبالغ  $(\alpha = 0.05)$ ، كما أن مستوى المعنوية لبعد أخلاقيات الأعمال، بلغ (0.036)، وهو أقل من مستوى المعنوية المفروض والبالغ  $(\alpha = 0.05)$ ، كما تشير قيمة (R)، إلى

أن قوة الارتباط بين هذه المتغيرات بلغت (0.356)، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فيما فسرت أبعاد أخلاقيات الأعمال منفردة ما مقداره (12.6%)، من التباين في المتغير التابع (الميزة التنافسية مجتمعة)، وأن المتبقي من هذه النسبة يعود إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي، وبالتالي فهي قوة تفسيرية ضعيفة، أما قيمة معامل ( $R^2$ )، والتي بلغت (0.289)، فتشير إلى أن أي تغير في بعد أخلاقيات المدير بوحدة واحدة سيؤدي إلى حصول تغير في الميزة التنافسية مجتمعة بمقدار (0.289).

وطبقاً لهذه النتائج فهناك مبرر بقبول الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين أبعاد أخلاقيات الأعمال (أخلاقيات الموظف، أخلاقيات المدير، أخلاقيات المنظمة)، وتحقيق الميزة التنافسية بمدى الهضاب العليا بالجلفة.

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

استناداً إلى ما تم عرضه من مفاهيم عن أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية في الإطار النظري للبحث والنتائج التي توصل إليها البحث في إطاره العملي، فقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- حظي مفهوم أخلاقيات الأعمال بمفاهيم عديدة تعكس وجهات نظر وآراء عدد من علماء ومفكري الفكر الإداري حول تشخيص أهميتها في حياة المنظمات، أما في هذا البحث فإن أخلاقيات الأعمال التي تقوم على أسس العدالة والمساواة والشفافية والنزاهة في أنشطتها لها بالغ الأثر في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات.
- 2- إننا لحاجات المستحقة والمنتجات الآمنة والمعلومات الوفيرة تعدّ أبعاداً أساسية للتنافس المبني على الأسس الأخلاقية الذي تتمكن من خلاله منظمات الأعمال من إعطاء الشرعية لأرباحها ونجاحاتها.
- 3- خلصنا إلى أن إدراك أن مستوى أخلاقيات الأعمال بأبعادها كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه المستوى المرتفع لأغلب أبعادها، حيث جاء بعد أخلاقيات المدير في المرتبة الأولى، يليه بعد أخلاقيات الموظف في المرتبة الثانية، إذ سجلنا تحققهم جميعاً بمستويات مرتفعة مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذه الأبعاد كانت أقل تشككاً وأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من باقي أبعاد أخلاقيات الأعمال الأخرى يليه بعد أخلاقيات المنظمة في المرتبة الثالثة، إذ سجلنا تحققه بمستوى متوسط، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذا البعد كانت أكثر تشككاً وأقل تجانساً وأهمية من باقي أبعاد أخلاقيات الأعمال الأخرى.
- 4- خلصنا إلى أن إدراك مستوى الميزة التنافسية كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه المستوى المرتفع لأغلب فقراتها، إذ سجلنا تحققهم جميعاً بمستويات مرتفعة مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذه الفقرات كانت أقل تشككاً وأكثر تجانساً وملائمة وأهمية لمحور الميزة التنافسية.
- 5- تبين بأن هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين أخلاقيات الأعمال والميزة التنافسية لدى العاملين بمدى الهضاب العليا بالجلفة. إذ بلغ معامل التحديد بينهما ( $R=0.356$ )، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بينهما، وهذا ما يؤكد بأن المتغير المستقل (أخلاقيات الأعمال)، فسر ما مقداره (12.6%)، من التباين في المتغير التابع (الميزة التنافسية).



- 6- تبين من خلال نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن هناك علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين أخلاقيات المدير والميزة التنافسية لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة.
- 7- تبين كذلك من خلال نتائج الانحدار الخطي المتعدد أنه لا توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين أخلاقيات الموظف وأخلاقيات المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية لدى العاملين بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة.

#### ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة زيادة اهتمام مدبغة الهضاب العليا بالجلفة بأخلاقيات الأعمال، لاسيما في ظل تنامي متطلبات وحاجات المجتمع المحلي من جهة، و المسؤوليات الأخرى التي أصبحت تشكل التزاماً أخلاقياً وقانونياً يقع على عاتق منظمات الأعمال من جهة أخرى، من خلال التنوع في طرق وأساليب أعمالها بهذا الخصوص.
2. تطوير ميثاق أخلاقي يلزم الإداريين التقيد به أثناء ممارستهم لواجباتهم على اختلاف مستوياتهم الوظيفية و هو ما يساعد في تحقيق ميزة تنافسية أخلاقية مستدامة.
3. وضع حوافز مادية و معنوية للموظفين الذين يؤدون عملهم بكل أمانة و إخلاص حتى لا يميل الموظفون إلى استخدام أساليب غير شرعية.
4. يتطلب من مدبغة الهضاب العليا بالجلفة بذل المزيد في سبيل تحقيق ميزة تنافسية أخلاقية مستدامة مبنية على أساس تقديم منتجات آمنة وخالية من الأخطاء وإشباع الحاجات المستحقة لربائنها وتزويدهم بمعلومات وفيرة حول منتجاتها.
5. أفصحت النتائج عن عدم وجود أثر معنوي لأخلاقيات الموظف وأخلاقيات المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية، مما يعني ضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل مدبغة الهضاب العليا بالجلفة تجاه الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية في بيئة العمل، وكذا تطبيق العدالة و عدم التحيز في معاملة جميع الموظفين.
6. ضرورة بناء نظام تقييم متقدم بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة، وذلك لتعتمد عليه في تقييم أدائها المتعلقة بأنشطة أخلاقيات العمل بشكل دوري، الأمر الذي سيعزز لديها إمكانية التحسين المستمر في التزاماتها الأخلاقية للعمل.
7. خلق مكاتب ولجان أخلاقية في إطار الهيكل التنظيمي تهتم بأخلاقيات الأعمال داخل مدبغة الهضاب العليا بالجلفة مع إعطاء الاستقلالية لهذه الإدارات و تخصيص إدارات تعمل بوقت كامل في هذه المكاتب مع تخصيص ميزانيات محددة و بشكل منتظم لدعم أنشطتها وبرامجها وفصل هذه الميزانيات عن الميزانية الأساسية للمنظمة.

الهوامش والمراجع:

- 1 ——— بودراع أمنية، دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين: دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 16.
- 2 ——— مراد سليم عطياتي، عبد الله جميل بوسلمى، أثر ممارسة أخلاقيات عمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق رضا العاملين، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الأردن: كلية إدارة الأعمال الجامعة الأردنية، مجلد (41)، العدد (2)، 2014، ص: 390.
- 3 ——— جنان شهاب احمد، أخلاقيات العمل: منظور إداري معاصر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات: دراسة تحليلية لآراء العاملين في مؤسسة الشاكري للمبرآت الاجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق: جامعة القادسية، المجلد (15)، العدد (4)، 2013، ص: 97.
- 4 ——— *Wehrich, Koontz, Management: A Global perspective, International Edition*, McGraw – Hill Inc, New York , USA. 1993, p: 70.
- 5 ——— الاونكتاد، السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2001، ص: 194.
- 6 ——— صالح مهدي محسن الغالي، محسن منصور العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص: 136.
- 7 ——— عبد الرحمن بالعايب، بالرقى التيجاني، إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الحكومة وأخلاقيات الأعمال في المنظمات، الجزائر: جامعة باجي مختار بعنابة، 2009، ص: 05.
- 8 ——— بودراع أمنية، مرجع سابق، ص: 31، بتصرف.
- 9 ——— *Jones, Organizationl Theory: Text et Cases, 2<sup>nd</sup>ed, New York, Addison Wesley Publishing, 1999, p: 196.*
- 10 ——— جنان شهاب احمد، مرجع سابق، ص: 98، بتصرف.
- 11 ——— *Donaldson, Davis, Business Ethics, Management Decision Journal, Vol. 28, No. 6, 1990, p: 28.*
- 12 ——— طاهر محسن الغالي، وائل صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية : منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، عمان — الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص: 531.
- 13 ——— ميادة حياوي مهدي، رازق مخور داود، تأثير أخلاقيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية: أنموذج إسلامي مقترح للمنظمات المحلية المعاصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد — جامعة الكوفة، المجلد (7)، العدد (21)، 2011، ص: 127-126.
- 14 ——— نفس المرجع السابق، ص: 128.
- 15 ——— راجع في ذلك:
- العتري سعد، الساعدي مؤيد، أخلاقيات الإدارة: مداخل التكوين في منشآت الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد — جامعة كربلاء، المجلد (1)، العدد (3)، 2002، ص: 111.

\_\_\_\_\_ ميادة حياوي مهدي، رازق مخور داود، مرجع سابق، ص:129، بتصرف.

16 — Michael Porter, *L'avantage concurrentiel*, Dunod, Paris, 2000, p: 08.

17 \_\_\_\_\_ علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة — مصر، 2001، ص: 01.

18 — Philip Kotler et al, *Marketing Management*, 11ème édition, Pearson éducation, Paris, 2004, p: 265.

19 \_\_\_\_\_ راجع في ذلك:

\_\_\_\_\_ خليدة محمد بلكبير، تحليل مواقف واتجاهات مسيري المؤسسات الجزائرية اتجاه التمكين كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، 2013، ص: 18.

\_\_\_\_\_ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص: 309، بتصرف.

\_\_\_\_\_ علاء فرحان طالب الدعمي، دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: بحث استطلاعي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق: المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية — جامعة بغداد، المجلد (7)، العدد (21)، 2012، ص: 46.

20 \_\_\_\_\_ إياد فاضل التميمي، شاكر جار الله الخشالي، السلوك الإبداعي وأثره على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية الأردنية، مجلة البصائر الأردن — جامعة البترا، المجلد (8)، العدد (2)، 2004، ص: 170.

21 \_\_\_\_\_ صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة والأعمال، الطبعة الثانية، عمان — الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص: 589، بتصرف.

22 \_\_\_\_\_ رعد حسن الصّرن، كيف تتعلّم أسرار الجودة الشاملة، الطبعة الثانية، مشق — سوريا: دار علاء الدين للنشر و التوزيع، 2001، ص: 16.

23 \_\_\_\_\_ خليدة محمد بلكبير، مرجع سابق، ص: 23، بتصرف.

24 \_\_\_\_\_ نفس المرجع السابق، ص: 23، بتصرف.

25 \_\_\_\_\_ رزيقة يجاوي، الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال: دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 04، بتصرف.

26 \_\_\_\_\_ ميادة حياوي مهدي، رازق مخور داود، مرجع سابق، ص: 134، بتصرف.

## التسويق الإلكتروني: قراءة في الأسس والمفاهيم

محمد أمين رماس

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة



### ملخص:

التسويق الإلكتروني ببساطة هو استخدام الانترنت في الترويج لمنتجاتك أو خدماتك والإعلان عنها بهدف الوصول إلى فئة معينة ومحددة من العملاء الذين تقوم بتقديم هذه الخدمات والمنتجات لهم. فقد أصبح التسويق الإلكتروني من أهم أدوات الإعلان والترويج للخدمات والمنتجات لما يتميز به من ضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف والمحدد سلفاً من حيث الفئة العمرية أو النوع أو حتى التواجد داخل منطقة جغرافية معينة مما ينعكس بالإيجاب وبشكل كبير وفعال على زيادة حجم التعامل على منتجاتك وخدماتك وكذلك الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء، وبالتالي زيادة في معدل المبيعات والأرباح، كنتيجة مباشرة لعملية التسويق الإلكتروني التي قمت بها.

**الكلمات الافتتاحية:** التسويق الإلكتروني، الأسواق الإلكترونية.

### Abstract

E-marketing simply because using the internet to promote your products or services and advertising in order to reach certain specific category of customers who are providing these services and products to them. E-marketing of the most important advertising and promotion of services and products due to his guarantee access to the largest possible number of the target audience and the specific advance in terms of age, gender, or even presence within a particular geographic area, which is reflected positively and significantly and effectively to increase the size of the deal on the tools it has become your products and services as well as to obtain the largest possible number of customers and hence an increase in sales and profit rate, a direct result of the process of e-marketing you have made.

**Key words:** e-marketing, e-markets.

## مقدمة:

إن التسويق الإلكتروني هو أسلوب جديد يستخدم في شبكة الانترنت ويقدم ثلاثة أنواع مختلفة من الصفقات، أولها تقديم خدمات الانترنت نفسها، وشرح طريقة الوصول لهذه الشبكة بالنسبة لرجال الأعمال والزبائن، والثانية تسليم الإلكتروني للخدمات بما يعني تسليم صفقات المنتجات الخدمية للمستهلك في شكل معلومات رقمية، والثالثة استخدام الانترنت كقناة لتوزيع الخدمات حيث يتم شراء السلع عبر الشبكة.

أصبح الوسيلة المفضلة لعملية التصدير والاستيراد، وبدأت المؤسسات العالمية تتسارع في حجز موقع متميز على شبكة الانترنت لتدشين تعاملها بأسلوب التسويق الإلكتروني، الذي يوفر الجهد والمال ويمتلك القدرة على اختراق كافة الأسواق دون الحاجة لأساليب التسويق المعمول به حالياً.

## 1. ماهية التسويق الإلكتروني.

التسويق الإلكتروني ليس مجرد إنجاز أعمال تجارية ولكن يشمل أي وظيفة الكترونية أخرى من شأنها ان تساعد المؤسسة على تنفيذ أعمالها التجارية لذا فإن الفاكس، الهاتف، الحاسب الآلي وغيرها تساهم في تحقيق التسويق الإلكتروني. التسويق الإلكتروني يعد المرحلة السادسة من التطور الفكري للتسويق حيث تم استخدام شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) وهي من أهم التطورات التكنولوجية في العصر الحالي وبالتالي انعكست على الزبون والموسوق والأسواق.<sup>(1)</sup>

## 1.1 مفهوم التسويق الإلكتروني.

إن مفهوم التسويق الإلكتروني لا يختلف عن المفاهيم الأخرى للتسويق إلا فيما يتعلق بوسيلة الاتصال بالزبائن، حيث يعتمد التسويق الإلكتروني على شبكة الانترنت كوسيلة اتصال سريعة وأقل تكلفة. فالتسويق الإلكتروني يعتمد بشكل أساسي على الانترنت (Internet Based Marketing) في ممارسة كافة الأنشطة التسويقية كإعلان والبيع والتسعير والتوزيع، وإجراء بحوث التسويق، وتصميم المنتجات الجديدة.<sup>(2)</sup>

أو أن التسويق الإلكتروني هو: "مصطلح عام يطبق على استخدام الحاسب وتكنولوجيا الاتصالات لتسويق السلع والخدمات، فهو بمثابة استخدام تكنولوجيا المعلومات للربط بين الوظائف التي يوفرها البائعون والمشترون".<sup>(3)</sup>

التسويق الإلكتروني هو عبارة عن تسويق المنتجات عن طريق شبكة الانترنت أي يتم عرض منتجات المؤسسة وتتم عملية البيع والشراء عن طريق الشبكة والتي أصبحت واسعة الانتشار ويوجد العديد من مستخدمين هذه الشبكة.<sup>(4)</sup>

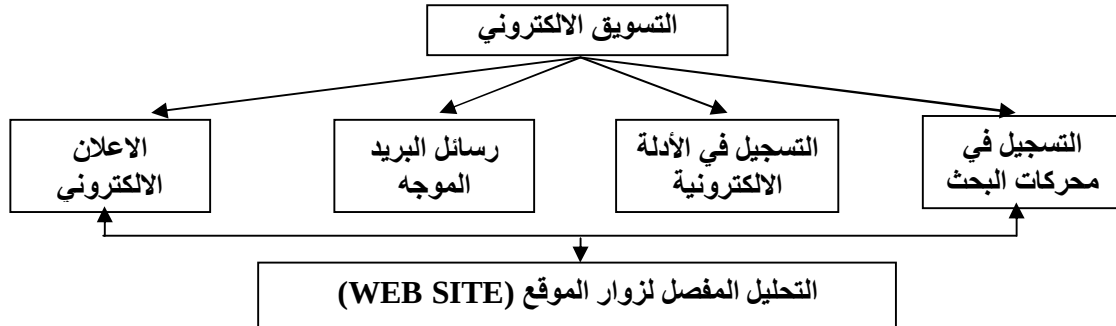
التسويق الإلكتروني: "هو تحسين مقاييس الخدمة على الانترنت وحماية حقوق المستهلك".<sup>(5)</sup>

ومن بين هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للتسويق الإلكتروني فهو يعني توصيل الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة لأكبر نسبة من العملاء المرتقبين للمؤسسة والمستخدمين.

## 2.1 خطوات التسويق الإلكتروني.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): خطوات التسويق الإلكتروني



المصدر: نفين حسين شمت، التسويق الدولي والإلكتروني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص125.

## 3.1 أهمية التسويق الإلكتروني.

ازداد التسويق الإلكتروني بشكل مذهل منذ بداية التسعينيات، وأن عدد وقيمة الصفقات الإلكترونية ينمو بمعدل أسي، ونستطيع إدراج أهمية التسويق الإلكتروني بعدة نقاط: (6)

■ إن اعتماد المؤسسات على الانترنت في التسويق يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم وذن انقطاع ( طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة) مما يوفر للمؤسسة فرص أكبر لعرض منتجاتها والوصول إلى المزيد من الزبائن وجني الأرباح.

■ تخفيض مصاريف المؤسسات: إذ تعد عملية إعداد وصيانة المواقع على الويب أكثر اقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج المؤسسات إلى الانفاق الكبير على الجانب الترويجي، أو تركيب تجهيزات باهظة الثمن.

■ تواصل فعال مع الشركاء والزبائن: إذ يطوي التسويق الإلكتروني المسافات ويعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء.

■ أصبح التسويق الإلكتروني أحد ضروريات الحياة في مجتمعنا اليوم، حيث نجد مئات الملايين من المستخدمين يتصلون بشبكة الانترنت يوميا من جميع أنحاء العالم.

## 4.1 مزايا ومساوئ التسويق الإلكتروني.

يمكن أن نعر عن مزايا ومساوئ التسويق الإلكتروني من خلال نظريتين أحدهما بالنسبة للمؤسسة والأخرى بالنسبة للزبون.

فالمزايا بالنسبة للمؤسسة هي: (7)

- توفير التكلفة مما ينعكس ذلك على سعر المنتج.
- القابلية على تطوير العلاقات مع الزبائن.
- عدم وجود حاجة إلى الوسطاء.
- المبيعات الإضافية من خلال استخدام الانترنت كقناة ترويجية.

أما المساوى بالنسبة للمؤسسة هي:

- قد تتدهور خدمة الزبون بدون الاتصال بين شخص إلى شخص آخر.
- قد تكون إدارة موقع الشبكة مكلف بسبب التحديثات المتكررة (على الرغم من أنه يبدو بأنه يمكن أن يعادل عن طريق المبيعات التي تظهر بسبب الموقع).
- عدم وجود سرية في التعامل فقد يتم كسر ودخول لمعلومات المؤسسات من قبل هكر الانترنت.

في حين لو نظرنا من وجهة الزبون لوجدنا المزايا كالتالي:

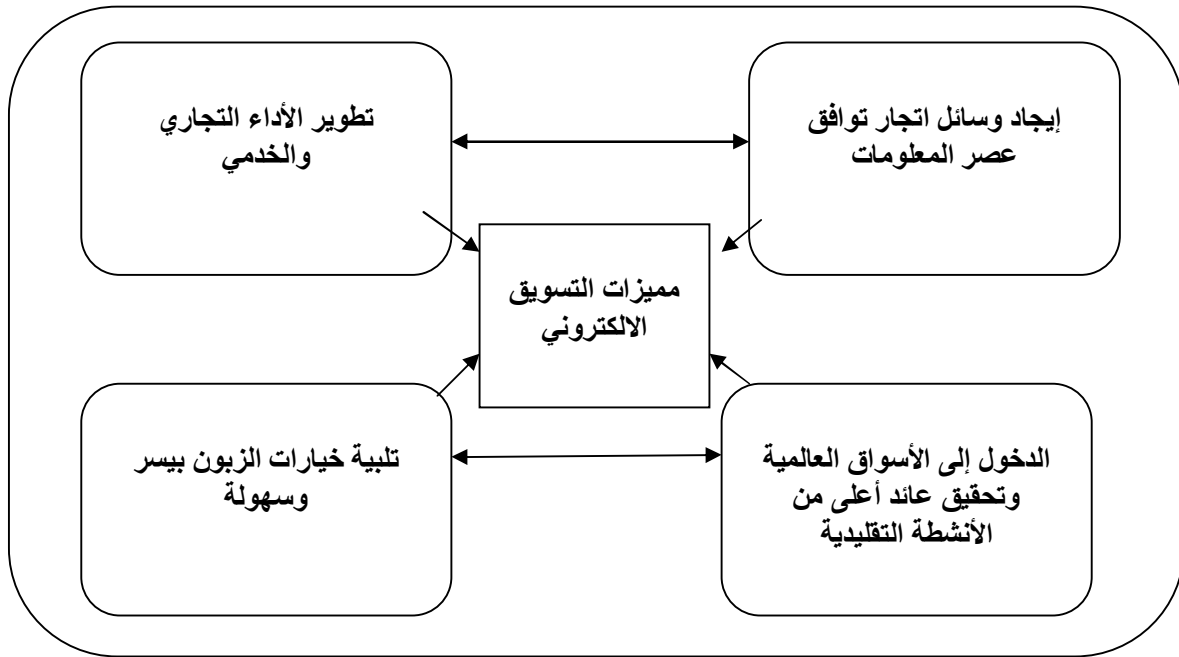
- أسعار مخفضة بسبب انخفاض التكاليف.
- سهولة الشراء ومراقبة التسليم وخاصة بالنسبة لزبائن المؤسسة الذين يقدمون طلبات متكررة.
- توفير المعلومات الحديثة عن المنتجات ودعم الزبائن بالخدمات.
- الاستجابة حسب الطلب ووفقا لاحتياجات زبائن رئيسيين.
- سهولة الحصول على معلومات عن أي سلعة وميزاتها بسبب الانتشار القوي للانترنت.

ومن بين المساوى التي يتخوف منها الزبون ما يلي: (8)

- الفوبيا (الخوف) التكنولوجي.
  - مخاوف الأمن، وهذا عامل معيق مهم ورئيسي.
  - الاهتمامات والمصالح الراسخة لدى الزبائن أو المجهزين التي تجعل من الصعوبة تحولهم وتفاعلهم مع الوسائل الجديدة.
  - محدودية انتشار الانترنت في بعض البلدان.
- كما يمكننا أن نعرض من أبرز مميزات التسويق الإلكتروني والمستخلصة من خلاصة الدراسات والتقارير المشار إليها على النحو التالي:

- إيجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات.
  - الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية.
  - تلبية خيارات الزبون بكل سهولة وذلك عن طريق تفهم المؤسسة احتياجات زبائنهم وإتاحة لهم كل الخيارات لمنتجاتهم بشكل واسع.
  - تطوير الأداء التجاري والخدمي، حيث يتيح التسويق الإلكتروني الفرصة للمؤسسة لتطوير أدائها في مختلف الميادين.
- ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): مميزات التسويق الإلكتروني



حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص 184.

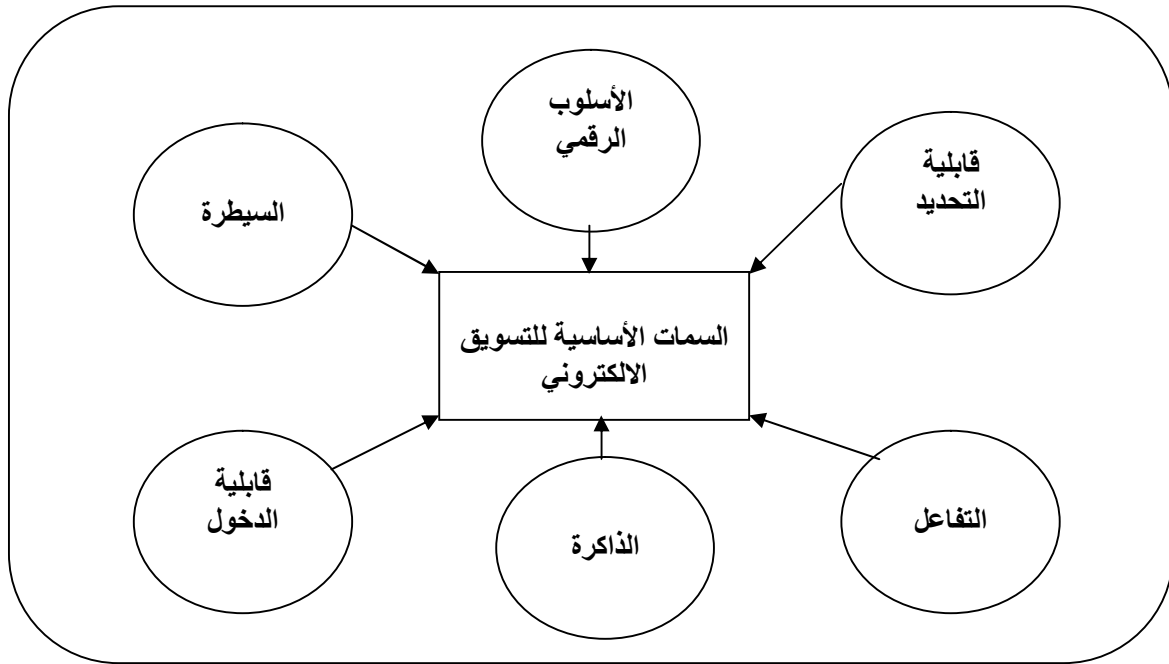
## 2. السمات الأساسية للتسويق الإلكتروني.

من الضروري والمهم معرفة السمات الأساسية التي تميز هذه البيئة التسويقية عن البيئة التقليدية وهذه السمات هي: (9)

- ✓ **قابلية التجديد:** جعلت التكنولوجيا الانترنت بإمكان زوار مواقع شبكة الانترنت من تحديد أنفسهم وتقديم المعلومات بشأن حاجاتهم من المنتجات ورغبتهم قبل الإقدام على المشتريات وقدرة أي سوق على تحديد الزبائن المرتقبين.
- ✓ **التفاعل:** إن السمة المميزة للتسويق الإلكتروني هي التفاعل الذي يسمح للزبائن بالتعبير عن حاجاتهم ورغبتهم مباشرة للمؤسسة.
- ✓ **الذاكرة:** تشير الذاكرة إلى قدرة المؤسسة على الدخول إلى قواعد البيانات أو مخازن البيانات المحتوية على المعلومات عن الزبون.
- ✓ **السيطرة:** إن الشبكة الدولية مشار إليها على أنها وسيلة سحب معنية، لأن المستخدمين يجددون ما يستعرضونه في مواقع الانترنت مما يجعل العاملين في الشبكة الدولية القدرة على السيطرة على المحتويات التي يهتم بها المستخدمون.
- ✓ **قابلية الدخول:** هناك مجموعة كبيرة من المعلومات المتاحة في الانترنت، والقدرة على الحصول عليها يشار إليها بالقدرة على الدخول.
- ✓ **الأسلوب الرقمي:** يشير الأسلوب الرقمي إلى القدرة على عرض منتج معين أو على الأقل بعض المنتجات كأجزاء رقمية من المعلومات، ويعكس الأسلوب الرقمي موقع الانترنت الذي يمكن استخدامه من أجل توزيع وتعزيز تلك السمات. ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (3): السمات الأساسية للتسويق الإلكتروني وفقا للبيئة الحديثة



المصدر: يوسف حجييم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص 186.

### 3. الأسواق الإلكترونية.

#### 1.3 مفهوم الأسواق الإلكترونية:

السوق الإلكتروني هو محاولة لاستخدام المعلومات والاتصالات التكنولوجية لتزويد التجار المنتشرين على مستوى العالم بالمعلومات الضرورية عن العمليات الناجمة في السوق.

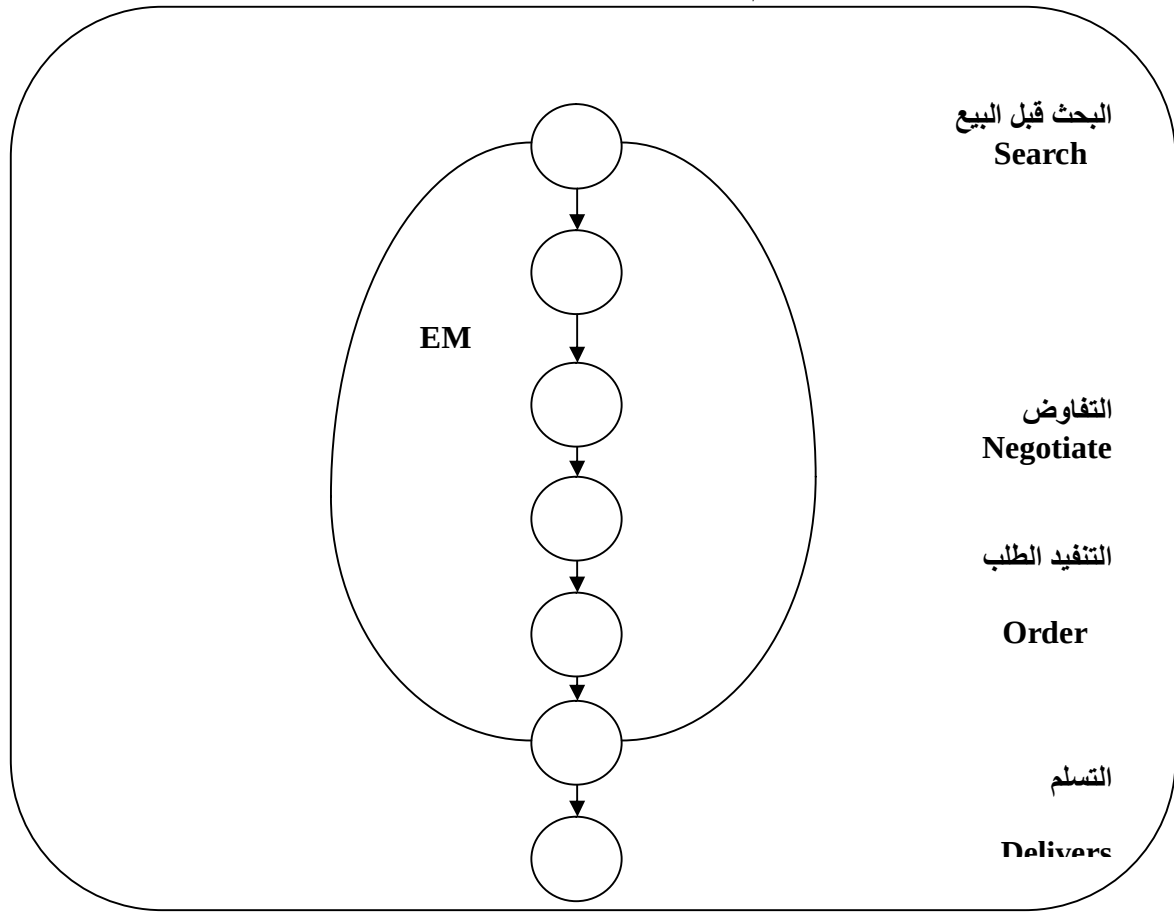
ويعرف السوق الإلكتروني كما يلي: " هو نظام معلومات ما بين المنظمات يسمح بمشاركة المشترين والباعة في تبادل المعلومات عن المنتجات المعروضة وأسعارها". (10)

وتعرف الأسواق الإلكترونية أيضا: "هو عبارة عن محل من التعاملات والمعاملات والعلاقات من أجل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والاموال". يتبين لنا من خلال التعاريف السابقة بأن السوق هو عبارة عن تجارة حصص عبر الانترنت وتطوير أعمال المزداد الإلكتروني مثل "e-Bay" وبينما قيل فيما يتعلق بالوسط التقليدي بأن "الوسط هو رسالة" فإنه مع الشبكة يصبح القول أيضا بأن "الوسط هو سوق".

وأخير لا بد من الإشارة على أن السوق الإلكتروني هو أساسا يتعلق بمرحلة البحث من الدورة التجارية، وهو أكثر تأثيرا في مساعدة المشتري في سوق البضائع عندما تكون المنتجات مماثلة بشكل كبير لدى كافة الباعة.

ولو تطرقنا إلى الأسواق الإلكترونية والدورة التجارية سوف نجد أن الأسواق الإلكترونية موجودة في تبادل البضائع، وفي الأسواق المالية. الأسواق الإلكترونية قد تستخدم فقط في مرحلة ما قبل البيع من الدورة التجارية، أو قد تستخدم كذلك في مرحلة التنفيذ ومرحلة التسوية، كما يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4): الاسواق الالكترونية ودورة حياة التجارة



المصدر: يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص 117.

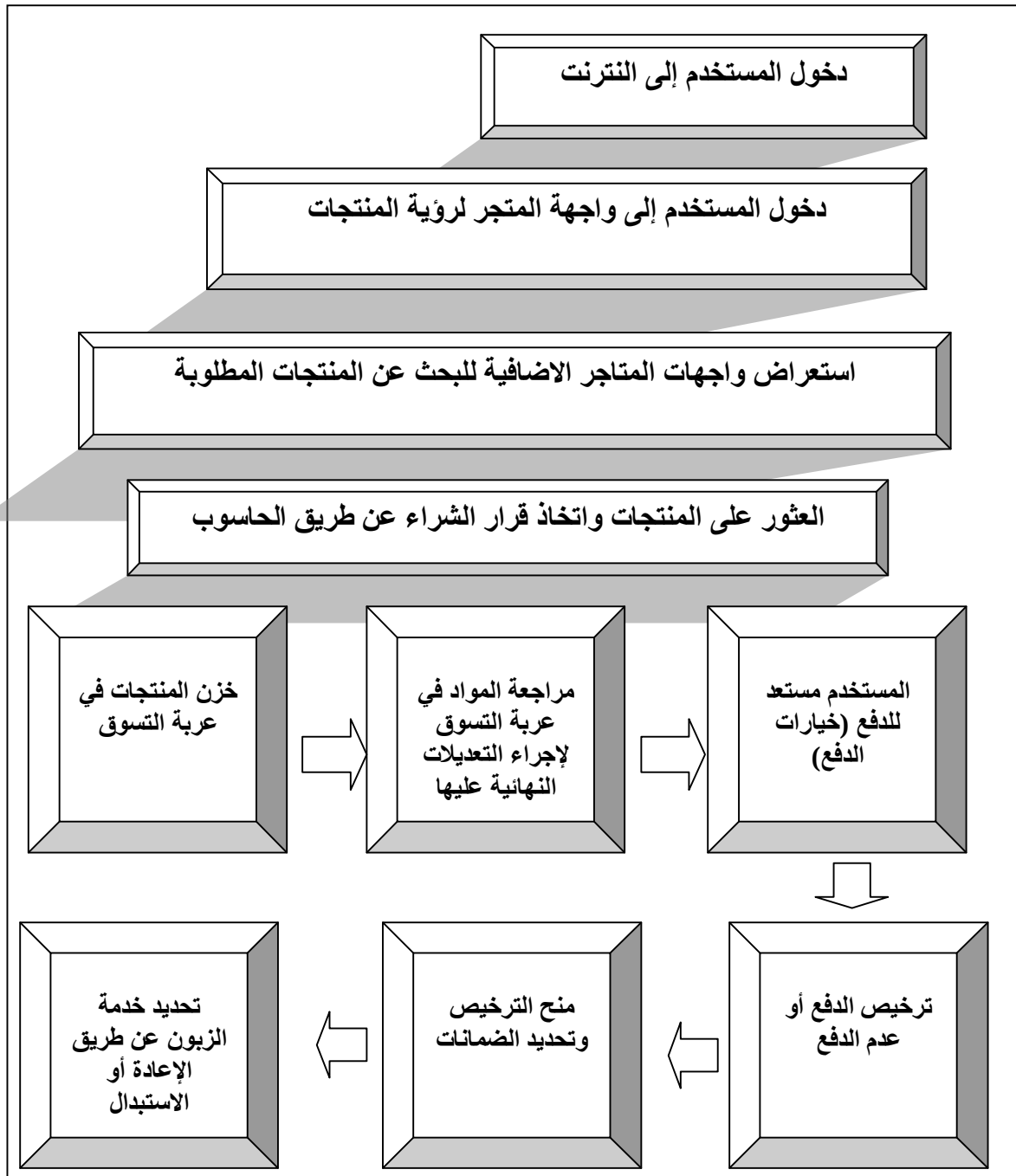
### 1. خطوات بناء السوق الالكتروني:

من أجل أن نعمل سوق الكتروني لابد من اتباع عشرة خطوات تبدأ من:

- **الخطوة الأولى:** يدخل المستخدم إلى الخدمة المرتبطة بالحاسوب أو الانترنت ومن ثم يذهب إلى موقع التاجر في الشبكة.
- **الخطوة الثانية:** يدخل المستخدم إلى واجهة متجر التاجر ويذهب إلى عروض المنتجات.
- **الخطوة الثالثة:** إذ لم يجد المستخدم شيئاً يثير اهتمامه أو يريد القيام بالمزيد من التسويق، فإنه يستطيع استعراض بعض واجهات المتاجر.
- **الخطوة الرابعة:** عندما يجد المستخدم شيئاً مثيراً للاهتمام فإنه قد يختار شرائه عن طريق الحاسوب، ولكي تتم عملية الشراء واتخاذ القرار قد يحتاج المستخدم إلى المزيد من المعلومات التي يمكن إيجادها على صفحات الشبكة.
- **الخطوة الخامسة:** تخزن المادة بشكل نموذجي في عربة التسويق، وهي عبارة عن وعاء لحفظ المنتجات التي اختارها المستخدم ولكنه لم يدفع مقابلها.
- **الخطوة السادسة:** بأي وقت يمكن للمستخدم مراجعة المنتجات في عربة التسويق، وذلك من خلال تغيير أو إلغاء المنتجات.

- الخطوة السابعة: خلال هذه المرحلة يكون المستخدم مستعد للدفع وله الاختيار في طريقة الدفع ويزود بمعلومات عن الدفع.
  - الخطوة الثامنة: تتم الموافقة على ترخيص الدفع أو رفضه.
  - الخطوة التاسعة: تهيأ الشحنة إذا كانت مطلوبة أو منح الترخيص بتفريغ المنتجات من الانترنت وتحدد الضمانة.
  - الخطوة العاشرة: هذه خاصة بالزبون وذلك يمكن أن يرجع أو يستبدل المنتج مثلاً. (11)
- ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5): كيفية عمل خطوات السوق الإلكتروني



## 2. مزايا ومساوئ الأسواق الإلكترونية.

تتمتع الأسواق الإلكترونية بعدة مزايا ومساوئ من أهمهما:

### أ. المزايا:

- تعمل على مساعدة الزبون في اختيار المنتجات أو الخدمات على أساس الجودة والسعر والملائمة.
- تسهيل عملية تنفيذ الاختيار وتسويته ماليا.
- توفر الأسواق الإلكترونية للمؤسسة معلومات عن منتجاتها أو خدماتها بالإضافة إلى الميزة التي يعرضها حيث تكون ظاهرة وواضحة.
- تزويد مجتمع السوق ورواده بالمعلومات اللازمة عن المنتج أو الخدمة في زمن قياسي مما يؤدي إلى حرية الاختيار ومقارنة الأسعار. (12)
- القدرة على دراسة سلوك العملاء ومعرفة احتياجاتهم بمختلف أنواعها مما ييسر بناء علاقة مثمرة بينهم وبين من يقدمون السلع والخدمات.
- توفير منتجات وبضائع غير متوفرة في البلدان الأصلية أو الأسواق المحلية. (13)
- إن السوق الإلكتروني الفعال يزيد من كفاءة السوق.

### ب. المساوئ:

- حيث إن السوق الإلكتروني في أسواق البضائع يؤدي إلى كفاءة عالية في توزيع المعلومات التي تسبب انخفاض إمكانيات الربح بالنسبة للمؤسسات، حيث إن البائع الأقل مركزا تنافسيا قد يكون مجبرا على تخفيض سعره إلى دون مستوى الربح تجاوبا مع أسعار السوق.
- ففي الأسواق الإلكترونية تنخفض كلفة البحث، وإذا ما واجه المشترون تكاليف بحث أقل سيكون أكثر صعوبة على البائعين الابقاء على مستويات أسعار عالية.

## خاتمة:

يمكن القول بأن التسويق الإلكتروني يتطلب توفر إمكانيات مادية وبشرية ماهرة، تساعد على تطبيق مختلف تقنيات التسويق الدولي من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، التي توفر الكثير من المزايا للمؤسسات الاقتصادية. بما فيها تقليل التكاليف والوقت، بالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقل فيها الإمكانيات المالية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. التسويق الإلكتروني ببساطة أنه استخدام الانترنت في الترويج لمنتجاتك أو خدماتك والإعلان عنها بهدف الوصول إلى فئة معينة ومحددة من العملاء الذين تقوم بتقديم هذه الخدمات والمنتجات لهم. فقد أصبح التسويق الإلكتروني من أهم أدوات الإعلان والترويج للخدمات والمنتجات لما يتميز به من ضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف والمحدد سلفا من حيث الفئة العمرية أو النوع أو حتى التواجد داخل منطقة جغرافية معينة مما ينعكس بالإيجاب وبشكل كبير وفعال على زيادة حجم التعامل على منتجاتك وخدماتك وكذلك الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء وبالتالي زيادة في معدل المبيعات والأرباح، كنتيجة مباشرة لعملية التسويق الإلكتروني التي قمت بها.

## الهوامش والمراجع:

- (1) يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص41.
- (2) نفس المرجع السابق، ص85.
- (3) نظام موسى سويدان، ابراهيم شفيق حداد، "التسويق: مفاهيم معاصرة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص373.
- (4) نفين حسين شمت، التسويق الدولي والإلكتروني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص124.
- (5) يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص88.
- (6) يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص92.
- (7) نفس المرجع السابق، ص181.
- (8) نفس المرجع السابق، ص182\_183.
- (9) نفس المرجع السابق، ص184.
- (10) يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق الإلكتروني، مرجع سابق، ص118.
- (11) Awad, E. M. *Electronic Commerce From Vision To Fulfillment*, Second Edition, Prentice-Hall, New Jersey, 2004.
- (12) يمكن الإطلاع على الموضوع عبر الرابط: [http://www.metjar.com/lp/e\\_commerce%20benefits.html](http://www.metjar.com/lp/e_commerce%20benefits.html)
- (13) نفس المرجع أعلاه.

**البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية**  
«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»

# Test et validation empirique de la relation Qualité/Satisfaction/Fidélité “Cas des clients d’AIR ALGERIE”

**KADRI CHIKH Djamil**

*Maître assistante*

*Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Tlemcen*

**BOUHADJER Nawel**

*Doctorante*

*Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Tlemcen*



## Résumé :

L’objectif de cet article consiste à traiter la question de la satisfaction des clients en cherchant à établir une liaison explicite entre la qualité du service offert, la satisfaction des clients ainsi que leur impact sur la fidélité. A cet effet, nous avons mené une étude empirique portant sur la compagnie aérienne “Air Algérie” qui a été réalisée auprès de 225 clients ayant effectué au moins quatre voyages avec cette compagnie. Les résultats obtenus ont montré une influence positive directe de la qualité du service sur la satisfaction et une influence indirecte sur la fidélité. Ainsi, toutes les hypothèses énoncées ont été confirmées dans la recherche.

**Mots clés :** Qualité, Satisfaction, Fidélité, Réclamation, Equations Structurelles.

## ملخص:

الهدف من وراء هذا المقال هو معالجة موضوع رضا الزبائن من خلال إقامة رابطة صريحة بين جودة الخدمة المعروضة، رضا الزبائن و أثرهما على الوفاء، من أجل ذلك، قمنا بدراسة ميدانية حول شركة الخطوط الجوية الجزائرية حيث مست عينة مكونة من 252 زبون سبق لهم أن سافروا على الأقل أربع مرات مع هذه الشركة. تبين من خلال النتائج المتحصل عليها أن جودة الخدمة تساهم بشكل مباشر و غير مباشر بأثرها على رضا و ولاء الزبائن، مما سمح لنا إثبات كل الفرضيات الموضوعة في البحث.

**الكلمات المفتاحية:** الجودة، الرضا، الاحتجاج، الوفاء و المعادلات البنوية.

## INTRODUCTION

Le présent article s’inscrit dans le cadre du marketing relationnel qui se fonde principalement sur trois piliers essentiels à savoir : **La qualité** ; étant donné qu’un client est toujours à la quête d’un service de bonne qualité. **La satisfaction** ; parce que le rôle d’une entreprise consiste à satisfaire les clients et à répondre à leurs besoins et attentes. **La fidélité des clients** estimée être atteinte par toute entreprise engagée dans la production de biens ou de services.

La gestion de la mise en marché des produits et des services, avant les années 60, était centrée sur les produits et les services eux même. En conséquence, **la qualité** ou la valeur d’un produit ou d’un service était évaluée par l’organisation sur la base de ce qu’elle croyait être un bon produit ou service. Au cours des années 60 avec l’arrivée du

nouveau paradigme de gestion, le concept de satisfaction des clients devient important aux yeux des responsables d'entreprises et d'organisations. Ce paradigme a transformé la façon d'entrevoir la mise en marché des biens et services, le client est devenu le principal évaluateur de la qualité ou de la valeur d'un produit ou d'un service (Keegan&Seringhaus, 1999). Traditionnellement, les entreprises s'interrogeaient sur les relations entre services et clients, dans une optique transactionnelle en négligeant les aspects relationnels dans leurs comportements. Progressivement, ces entreprises s'orientent vers un marketing relationnel, visant à établir et maintenir avec ces clients des relations à long terme (Morgan et Hunt, 1994). Les spécialistes du marketing des services reconnaissent aujourd'hui l'importance de conserver les consommateurs sur le long terme (Berry, 1984 ; Parasuraman *et al.*, 1985, George & Decock Good, 2004). B. Schneider avait notait en 1980 que : « Ce qui est étonnant c'est que les chercheurs et les hommes d'affaires se sont concentrés bien plus sur la façon d'attirer les clients vers les produits et les services plutôt que dans la façon de retenir les clients ». En fait, Reichheld (1996) a montré que «Ça coûte cinq fois plus pour attirer de nouveaux clients que de fidéliser les clients existants, et cela, on le trouvera beaucoup plus dans le secteur des services." Parasuraman *et al.* (1985) soulignent l'importance de la rencontre de service dans le jugement de la qualité perçue d'un service par un client. Etant donné qu'un client est toujours à la quête d'un service de bonne qualité, cette dernière est devenue un outil stratégique de différenciation favorable pour l'entreprise, la recherche dans le domaine démontre que qualité et profit vont de pair<sup>1</sup>.

Ainsi, la qualité du service est le principal antécédent de la satisfaction du client, envisagée comme l'un des facteurs clés de succès des entreprises mais aussi une source de fidélité, qui à son tour est une source de profit. En effet, le coût de gestion d'un client s'atténue au fil des années de fidélité or, le client finit par connaître le fonctionnement de l'entreprise. En théorie, la relation satisfaction / fidélité devrait être linéaire et la fidélité devrait augmenter en proportion de satisfaction. En réalité, des travaux ont montré que la relation était beaucoup plus équivoque<sup>2</sup>. La logique de cette relation est évidente, plus le consommateur est satisfait, plus il est fidèle. De nombreux travaux résumés par Ngobo (2000) postulent que l'amélioration de la satisfaction détiend quatre conséquences sur le comportement du consommateur. D'abord, les clients satisfaits sont susceptibles d'acheter de nouveau la marque ou de fréquenter à nouveau le point de vente (Rust et al. 1995, Dufer et Moulins, 1989). Ensuite, ils sont enclins à recommander la marque ou le point de vente à d'autres consommateurs (Swan et Oliver, 1989), en s'exprimant par un bouche-à-oreille positif. Ils sont également prêts à payer un prix supplémentaire afin de conserver les bénéfices offerts par la marque ou le point de vente (Anderson, 1996). Enfin, les clients satisfaits font généralement peu de réclamations (Fornell, 1988). En plus, la satisfaction des clients permettrait la création d'une relation durable entre l'entreprise ou la marque et le client et donc coopérer à l'augmentation de sa fidélité.

L'objectif que nous poursuivons concerne l'analyse de la nature de la relation existante entre les quatre concepts ; la qualité du service, la satisfaction, les réclamations et la fidélité, ainsi que la confirmation de la relation existante entre eux. Notre recherche s'articule au tour de quelques interrogations, à s'avoir :

- Existe-t-il réellement une relation entre la qualité de service, la satisfaction et la fidélité des clients ?
- Cette relation implique-t-elle la fidélité de la clientèle ?
- Qu'elle est la nature du lien existant entre la satisfaction et les réclamations ?



➤ Le traitement rapide des réclamations, agit-il sur la fidélité ?

Afin d'apporter plus d'éclaircissement à l'ensemble des questions précédemment posées et à notre problématique. Nous avons émis à priori un certain nombre d'hypothèses, qui ont été soumises par la suite à une vérification et qui se présentent comme suit :

***H1 : La qualité du service a un impact positif direct sur la satisfaction.***

***H2 : La satisfaction du client a une influence positive directe sur le degré de fidélité.***

***H3 : La satisfaction du client a une influence positive sur la propension du client à réclamer en cas d'insatisfaction ou de contre persuasion.***

***H4 : Le traitement rapide des réclamations agit positivement sur la fidélité des clients.***

Pour confirmer ou infirmer ces hypothèses, nous avons mené une étude empirique auprès des clients de la compagnie aérienne "AIR ALGERIE". Nous avons tenté de construire une base de données sur cette compagnie, en lançant une enquête qui a touché un échantillon de 252 voyageurs ayant déjà effectué au moins quatre voyages avec cette compagnie. Les enquêtés sont réparties sur l'ensemble du territoire algérien, en plus de quelque pays arabes et occidentaux. Pour ce faire, nous nous sommes appuyés sur la méthode des équations structurelles en s'appuyant sur le logiciel *STATISTICA*.

## **1. QUALITE DU SERVICE**

Dans le processus d'achat, la qualité de service joue le rôle le plus déterminant, cette notion a suscité l'intérêt de plusieurs travaux en marketing des services. Alors que, les clients désirent des services de qualité, les entreprises cherchent par divers moyens à répondre à cette exigence par des offres visant les attentes de leur clientèle. Ce concept a fait l'objet de nombreuses controverses quant à la stratégie de sa mesure et de sa définition.

### **1.1. Que faut-il entendre par 'qualité de service'?**

Suite à une multiplicité de recherches menées sur la qualité, de nombreuses définitions ont été connues ; elle a été décrite comme un construit "évasif " et "abstrait" (Cronin et al., 1992), ou une impression globale du client relative à l'infériorité ou à la supériorité d'une organisation et de ses services (Bitner et Hubert, 1994). Elle est définie par Parasuraman et al. (1988) comme la résultante d'une « différence entre attentes et perceptions ». Elle représente à la fois un état et un processus (Bitner, 1990 ; Wolfinbarger et al., 2003 ; Collier et Bienstock, 2006). Elle est caractérisée comme un construit subjectif, cognitif et relatif. La qualité de service est souvent mesurée en littérature par les perceptions de cette qualité par le client (Parasuraman et al., 1985). D'après Llosa (1997), elle est fondée sur la confirmation des attentes et peut faire l'objet selon le niveau d'analyse de deux types d'évaluations (Rolland, 2003; Ngobo, 1997; Montoya-weiss et al., 2003 ; Van Birgelen, 2006):

➤ *Une évaluation spécifique ou transactionnelle* : La qualité spécifique à une transaction fait référence à « la perception actuelle par le client d'un bien ou d'un service ».

➤ *Une évaluation relationnelle ou globale* : La qualité de service globale fait référence à «l'impression globale du consommateur de la supériorité / infériorité de l'entreprise et de ses services» (Ngobo, 1997).

Ainsi, elle est définie selon deux perspectives<sup>3</sup> celle du prestataire et celle du consommateur (client).

- Pour le prestataire, la qualité d'un service est mesurée par un ensemble de facteurs associés aux éléments matériels qui déterminent sa position par rapport à celle des services concurrents, cette perspective est objective.
- Du point de vue client qui tend à prédominer, elle part du principe que « la qualité dépend du jugement que le client porte sur elle » (Sabadie, 2001, 2003 ; Jouglaux, 2006). Dans cette perspective subjective, le client est considéré comme l'**arbitre ultime** de la qualité de la prestation (Horovitz, 1987) ; seule compte en effet sa perception de la qualité. On parle de « **qualité perçue** » pour désigner cette approche.<sup>4</sup>

### **1.2. L'évaluation de "la qualité"**

La plupart des recherches menées sur la notion de "qualité" se sont focalisées sur la mesure du construit ainsi que sur ses conséquences (satisfaction, fidélité, bouche à oreille). Les incontournables travaux de Parasuraman, Zeithaml et Berry ont réalisé un ambitieux programme de recherche sur la qualité de service à partir du début des années 80. Selon Parasuraman et al. (1985), la qualité du service est une forme d'attitude, voisine mais non équivalente à la satisfaction, résultant de la comparaison entre les attentes du consommateur (influencées par les expériences antérieures, le bouche à oreille et la communication externe de l'entreprise) et ses perceptions de la performance du service.

Le client est constamment à la recherche d'un produit ou d'un service de bonne qualité pouvant le satisfaire, il évalue son état de contentement pour chaque élément ou dimension composant le produit. La littérature a permis de présenter plusieurs modèles conceptuels expliquant l'évaluation de la qualité du service, faite par le client. Ces modèles peuvent être classés en deux catégories : d'une part, les modèles s'intéressant aux attributs du service tels que (le modèle SERVQUAL ; P.Parasurman, L.Berry et V.Zeitham (1990); LES CITOYENS D'ABORD 4; L'OUTIL DE MESURE COMMUNE OMC (ISAC diffusé en 1998) ; L'OUTIL QUEBÉCOIS DE MESURE (inspiré du modèle de Parasuraman et développé par un groupe interministériel 2000) et d'autre part, ceux qui étudient la structure du service telles que (l'approche de Sasser et Alii (1978) celle de Gronoos (1982) et celle d'Eiglier et Langeard (1987).

## **2. SATISFACTION**

La satisfaction de la clientèle est un enjeu majeur pour toute entreprise, elle apparaît comme un concept clé en science de la gestion, notamment en marketing relationnel. Son rôle central est illustré dans la stratégie des entreprises et dans la littérature académique (Honomichl, 1993 ; Keith, 1960 ; Mittal et Kamakura, 2001). Plusieurs définitions ont été attribuées à la notion de « satisfaction », objet de recherche depuis plus d'une trentaine d'années en marketing (Evrard, 1993). Mais toutes ses définitions traduisent la même recherche : satisfaire le consommateur dans toutes ses exigences, celles qu'il formalise, mais aussi celles auxquelles il ne pense pas ou qu'il ne peut pas exprimer, mais qui constitueront le petit plus qui fera un client satisfait. Quelle que soit la définition retenue, elle conduit l'entreprise à mesurer comment le client évalue le niveau de son état de contentement lors de l'utilisation du produit ou du service.

Pour Julie MOUTE, (2010) c'est « un terme complexe et un concept difficile », Daniel RAY, (2001) signale que « la satisfaction est l'impression d'être convenablement ou non récompensé pour les sacrifices supportés lors d'une situation d'achat », pour Llosa (1996) la satisfaction représente « une évaluation qui intervient après l'achat, l'usage, la consommation ou l'expérimentation d'un produit ou d'un service ». Cela signifie qu'il y aura satisfaction seulement si le service a exactement fourni au

consommateur ce que ce dernier souhaitait. Cela ne prendrait pas en compte le fait de faire plus ou moins. Ce qu'il faudrait savoir aussi c'est que la satisfaction est basée sur des perceptions et des attentes.

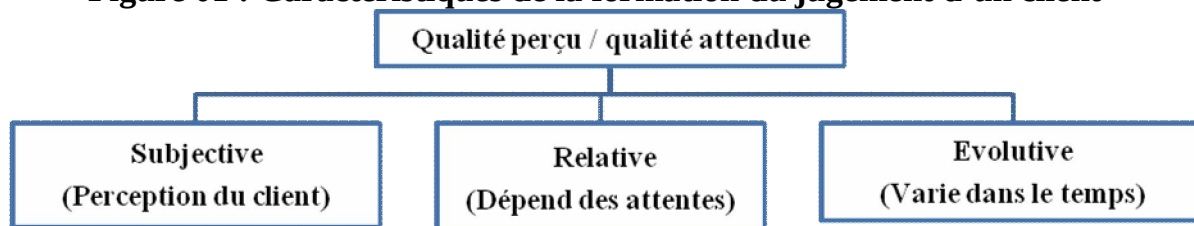
## 2.1. Les caractéristiques de la satisfaction

Trois caractéristiques fondamentales de la satisfaction sont généralement reconnues dans la littérature ; à savoir :

- **Sa subjectivité** : la satisfaction dépend de la perception du client du produit ou du service et non de la réalité.
- **Sa relativité** : la satisfaction varie d'un client à l'autre et varie en fonction du niveau des attentes, en d'autres termes, elle dépend des attentes du client.
- **Son évolution** : en règle générale, la satisfaction évolue avec le temps en fonction des attentes des clients.

Ces caractéristiques participent toutes à la formation du jugement d'un client qui évalue un service. Le jugement du client d'un service ne repose pas sur des bases absolues mais s'échafaude de façon subjective, relative et évolutive. Pour une même expérience de service, le degré de satisfaction éprouvé par des individus sera inévitablement différent (voir la figure 01).

**Figure 01 : Caractéristiques de la formation du jugement d'un client**



**Source :** Daniel RAY, Mesurer et développer la satisfaction clients, édition d'Organisation, Paris, 2001, p24.

## 2.2. L'évaluation de la satisfaction

La satisfaction est un concept mesurable des lors que ses critères ont été identifiés par l'entreprise. Sa mesure est une opération de rétroaction qui consiste à connaître l'opinion des clients à travers leurs besoins, leurs attentes et leurs expériences à l'égard des services ou produits reçus, et qui permet aux entreprises de vérifier dans quelle mesure elles améliorent la satisfaction de leurs clients.<sup>5</sup> Nous procédons à la mesure de la satisfaction afin de connaître le point de vue du client sur ses produits ou ses services pour à la fois déceler les faiblesses et tenter d'y remédier.<sup>6</sup>

La mesure de la satisfaction s'est imposée aux entreprises engagées dans une démarche qualité. Cette dernière repose sur le postulat que plus les clients sont satisfaits, plus ils sont fidèles, comme elle a permis à ceux qui l'appliquent correctement de mieux survivre, de progresser et de prendre une avance sur leurs concurrents. La recherche sur la mesure de la satisfaction de la clientèle s'est aussi structurée essentiellement au tour du paradigme *confirmation / infirmation* où trois notions sont à distinguer : attentes, perception et comparaison.

Afin d'opérationnaliser et de mesurer le concept de "satisfaction" deux approches sont citées en littérature, à savoir : l'approche globale et l'approche multi-items.

### 2.2.1. L'opérationnalisation selon l'approche globale (à un seul item)

Cette approche suggère la mesure de la satisfaction des clients envers le produit ou le service de manière globale dans son ensemble. La mesure la plus courante est de solliciter les clients à indiquer leur degré de satisfaction sur une échelle de type Likert allant de « Très insatisfait » à « Très satisfait ». Il existe cependant plusieurs variations sur cette échelle, à titre d'exemple, l'échelle en pourcentage où le 100 % indique « Complètement satisfait » et le 0 % indique un client « très insatisfait ».

### 2.2.2. L'opérationnalisation selon l'approche multi-items

La plus adoptée des approches, elle consiste à décomposer le produit ou le service en divers attributs ou éléments. Le degré de satisfaction des clients est ensuite obtenu par la combinaison des degrés de satisfaction avec chacun de ces attributs<sup>7</sup>. Prenant l'exemple, d'un service d'hôtel. Ce dernier est décomposé en plusieurs attributs comme *la qualité d'accueil, la qualité du repas servis, le confort des matelas, la propreté des chambres et du linge, etc.* Le client évalue chaque attribut séparément et indique son degré de satisfaction par rapport à chaque élément. Le score du client est obtenu en calculant la somme ou la moyenne de ses évaluations. Il arrive parfois de demander aux répondants d'indiquer l'importance accordée aux différents éléments. Dans ce cas, le score de satisfaction du client est calculé par la somme ou la moyenne pondérée, ceci afin de tenir compte du fait que les différents attributs d'un produit ou d'un service n'ont pas tous la même importance aux yeux du client. Plusieurs auteurs comme Vavra (1997), Chakrapani (1998), Hayes (1998) et Hill & Alexander (2000), recommandent l'usage des mesures de satisfaction des clients opérationnalisées selon l'approche multi-items, vu l'avantage qu'elles présentent par rapport aux mesures issues de l'approche globale. Elles permettent l'identification des éléments jugés les plus ou moins satisfaisants par les clients. Ces mesures ont été utilisées par d'autres chercheurs, notamment, Danaher&Haddrell (1996), Danaher (1997), Page & Spreng (2002), Chu (2002), Busacca&Padula (2005).

## 3. FIDELITE

Le concept de fidélité est au cœur de la recherche marketing. Ce concept a fait l'objet de nombreux travaux de recherche depuis son apparition avec notamment Copeland (1923). Cette notion a tout d'abord été considérée comme un comportement unidimensionnel (Cunningham, 1956). Toutefois, elle est rapidement devenue comportementale en plus d'être attitudinale (Jacoby et Chestnut, 1978). Il est indispensable de préciser la différence entre le comportement de simple réachat et la fidélité comportementale ainsi de faire montrer que la fidélité ne se résume pas à un comportement, mais il s'agit aussi de savoir quelle est l'attitude du consommateur vis-à-vis du produit marqué. Pour qu'il ait fidélité, le comportement de réachat doit être accompagné d'une attitude favorable à son égard. Un consommateur est considéré comme fidèle, s'il adopte un comportement d'achat répété de la marque et si ce comportement est la conséquence d'un sentiment positif (Day, 1969 ; Assael, 1987).

Jacoby et Kyner (1973) proposent l'une des définitions les plus connues de la fidélité à la marque : « la fidélité est la réponse comportementale non aléatoire exprimée à travers le temps par une unité de décision, portant sur une ou plusieurs marques prises dans un ensemble, en fonction d'un processus psychologique de décision ». Selon Oliver, la fidélité se développe en quatre phases progressives et cumulatives, dans l'ordre suivant, les phases cognitives, affectives, conatives et d'action. Selon ce modèle, le client

progresses vers la phase de la fidélité d'action en développant en premier lieu une fidélité cognitive, mais la fidélité du consommateur est d'autant plus forte qu'elle se rapproche de la dernière phase<sup>8</sup>. Seul le passage à la dernière étape (la fidélité d'action) consent la fidélité comportementale. Mais il s'avère nécessaire de passer successivement par les trois étapes antérieures. Les variables antécédentes varient pour chaque dimension de fidélité. La satisfaction, à titre d'exemple, n'influencerait que la fidélité affective.

### 3.1. Méthodes de mesure de la fidélité

La mesure de la fidélité varie selon le type de fidélité que nous tentons de mesurer, selon ses causes ou ses conséquences.

- **Les mesures comportementales** : Parmi les mesures les plus connues de la fidélité comportementale nous pouvons citer quelques unes, à savoir : taux de nourriture (proportion d'achats), séquences d'achat, probabilités d'achat et de l'achat répété, mesure empirique RFM (récence, fréquence, montant).

- **Les mesures attitudinales** : Certains chercheurs proposent de mesurer la fidélité par le biais de la question suivante : « Quelle est votre marque préférée ? » (Jacoby.J., Chesnut. R.W 1978). Mais, la mesure la plus utilisée en raison de sa facilité d'utilisation et celle des intentions de réachat du consommateur, il s'agit dans ce cas de l'intention déclarée par le consommateur de réachat de la même marque ou d'une nouvelle fréquentation de la même enseigne.

- **Les mesures composites** : La prise en compte de l'attitude ajoutée aux mesures comportementales permet l'explication des phénomènes de mixité d'achats. Les mesures les plus connues sont celles de Day (1969 qui fut le premier chercheur à formaliser clairement un modèle composite), Jacoby et Chestnut (1978), Dick et Basu (1994). Plus récemment, Frisou (2005) combine des mesures d'achats effectifs (achats répétés) et de variables latentes (attitude envers le comportement de fidélité). L'une des raisons majeures invoquées par les tenants de ces modèles est l'existence de différents types de fidélité, et qu'une étude exclusivement fondée sur la simple observation du comportement passé du consommateur ne permet de les différencier.

- **La mesure de la fidélité par les causes et/ou par conséquences** : Ces mesures sont peu pertinentes lorsque l'individu suit un processus de fidélité non relationnel, en plus leurs problèmes de validité discriminante, il serait plus vague dans ce cas de préciser si nous mesurons la fidélité, ses causes ou ses conséquences. Elle peut être mesurée par **l'engagement du consommateur** chez Chaudhuri et Holbrook (2001), ou par **l'attachement du consommateur** : les mesures les plus connues sont celles de Lacoëuilhe (2000) ou de Cristau (2001), ou par **la recommandation du consommateur** ; en termes de bouche-à-oreille (Selnes, 1993 ; Mac Dougall et Levesque, 2000) les mesures connues : Cronin et Alii (2000) ; Bei et Chiao (2001) ; Caruana (2002).

## 4. La relation qualité / satisfaction / fidélité

La relation entre la *qualité*, la *satisfaction* et la *fidélité* est généralement reconnue vraie dans la littérature scientifique, quoique, à des degrés divers, selon les auteurs. Ces trois notions sont intimement liées et déterminantes pour un succès à long terme d'une entreprise. Ainsi, les responsables d'entreprises ont pris conscience que l'amélioration de la qualité du service est plus qu'un choix, elle engage l'avenir de toute l'entreprise. De cette qualité de service dépend la satisfaction du client ainsi que sa fidélité. La qualité du service génère de la satisfaction pour le client, cette satisfaction qui est une obligation stratégique et une condition de survie, pouvant se traduire par sa fidélité. Cette dernière

accroît la performance de l'entreprise, qui peut réinvestir dans la qualité pour alimenter un cercle vertueux.

Les études traitant le lien existant entre **qualité / satisfaction / fidélité** ont confirmé que la qualité du service est à la fois un antécédent fondamental de la satisfaction et l'une des causes de la fidélité. Cronin et Taylor (1992), dans l'application de leur modèle, ont démontré empiriquement que la qualité du service est l'antécédent de la satisfaction de la clientèle, situation qui, à son tour, a un effet important sur les comportements de la fidélité (Oliver)<sup>9</sup>. Le couple **satisfaction / fidélité** forment une relation complexe, certains chercheurs pensent qu'un client satisfait serait automatiquement un client fidèle, alors que d'autres, trouvent que ceci est loin d'être vérifié par les faits. Ils ont constaté que les clients ayant un taux de satisfaction de 90% avaient un taux de fidélisation égale à 50%<sup>10</sup>. Tout en se demandant : pourquoi les clients satisfaits ne sont pas toujours fidèles ? (Jones et Sasser, 1995). Notons que la satisfaction est un sentiment éprouvé par quelqu'un à partir d'une comparaison faite entre ses attentes et ses perceptions, alors que la fidélité est un acte, un comportement observable avec un engagement économique. Il est nécessaire pour les entreprises de connaître dans quelle mesure la satisfaction de leurs clients peut être un garant de leur fidélité, puis qu'il est reconnu que le fait de fidéliser un client coûte moins cher que d'en conquérir un nouveau<sup>11</sup>. L'existence de cette relation positive entre le degré de satisfaction du client et sa fidélité est un postulat sur lequel plusieurs entreprises fondent leurs stratégies marketing.

## **5. RECLAMATION**

Il est reconnu qu'un client très satisfait peut devenir facilement fidèle, et qu'un client satisfait a tendance à passer d'un état de satisfaction à un état d'insatisfaction pour des raisons multiples. En s'intéressant à la satisfaction des clients dans le but de les fidéliser, nous ne devons négliger les clients insatisfaits. Le bouche à oreille négatif, les plaintes, le changement d'entreprise vers un concurrent sont les conséquences principales de l'insatisfaction et représentent des effets financiers lourds pour l'entreprise. Il est souvent possible de fidéliser les clients insatisfaits en réagissant rapidement et correctement à leurs réclamations.

Une réclamation est l'expression d'une insatisfaction que le client attribue à l'entreprise. Elle est définie comme «un phénomène relatif au post-achat répondant à une insatisfaction lors d'un épisode d'achat ou de consommation d'un produit ou d'un service » (Crie et Ladwein, 1998) ; ou même une « demande d'information, de rectification et/ou de compensation, provenant du client et à destination de l'organisation, faisant suite à une insatisfaction impliquant la responsabilité de l'organisation » (Prim-Allaz et Sabadie, 2003).

Nous supposons que c'est toujours le client satisfait qui se plaint, s'il remarque quelque chose de déplaisant dans l'entreprise chose à laquelle il adhère (insatisfaction temporaire). Alors, qu'un client insatisfait ne prend pas la peine de faire des réclamations, il cherchera ailleurs un service pouvant le satisfaire. En effet, les réclamations sont une source précieuse d'informations gratuite qui permettent l'identification des dysfonctionnements. C'est pourquoi, elles doivent être traitées comme une source d'enrichissement plutôt qu'une contrainte.

De plus, les réclamations du client doivent être intégrées dans le processus d'amélioration continue, puisque elles aident les responsables à connaître les différentes conceptions, les attentes et les besoins de leurs clients. Il est donc indispensable pour les responsables d'entreprises de s'intéresser de près aux remontées de leurs clients. Sachons

que le piège fatal face à une réclamation ; ne pas l'accepter et se justifier. Or, une réclamation n'est rien d'autre qu'une marque d'intérêt et de confiance de part le client. Le pire des clients n'est vraiment pas celui qui se plaint ; c'est celui qui ne signale rien et ne revient jamais<sup>12</sup>.

Donc, il est essentiel pour les responsables d'entreprises d'inciter leurs clients à réclamer, si ces derniers ne se plaignent pas, ceci n'explique pas leur satisfaction. Les chercheurs ont pu constater que le 90 % des clients insatisfaits ne le font pas savoir et que le 75% d'entre eux risquent de partir à la concurrence en cas de renouvellement d'un contrat à échéance ou de nouveau contrat<sup>13</sup>. Il convient donc d'aller au-devant des clients pour rechercher leur réel niveau de satisfaction.

Sachant que les réclamants sont les meilleures sources de progrès pour l'entreprise. À savoir aussi qu'un client faisant preuve de réclamation offre trois cadeaux à l'entreprise<sup>14</sup> :

- o Il attend une contrepartie pour rester client de l'entreprise s'il obtient une réponse rapide.
- o Il apporte une information inestimable (source d'informations pertinentes).
- o Il apporte plus de détails aux raisons de son mécontentement (aide à bien comprendre les raisons d'insatisfaction et de pouvoir y répondre avec plus de précision)

### **5.1. Quelle influence entre la réclamation et la satisfaction ?**

L'une des meilleures façons de satisfaire un client est d'intervenir avant même qu'il n'adresse sa réclamation. Notons que quelle que soit la qualité du traitement des réclamations, il est préférable de devancer cette réclamation et d'agir envers les clients ayant vécu une mauvaise expérience, sans attendre leur manifestations. Cela peut avoir un impact sur la satisfaction et même sur la fidélité du client. Pour devancer les réclamations, les entreprises peuvent recourir à de différentes initiatives. A titre d'exemple, chez une compagnie aérienne, l'envoi d'un e-mail d'informations ou d'un SMS aux clients lorsqu'on prévoit un retard ou une annulation d'un vol dans lequel ils ont effectué une réservation. Prenons un autre exemple chez Carrefour utilisant une base de données de porteurs de la carte de fidélité pour avertir directement tous les clients si un problème est détecté sur un produit.

La réclamation et la façon dont elle est traitée agit directement sur la satisfaction et la fidélité du client. Certes, si un client satisfait détecte une anomalie, s'attend en contrepartie que sa réclamation soit prise en compte, en attendant une réponse immédiate. De cette manière, une seconde chance sera offerte à l'entreprise pour devenir plus satisfait et plus fidèle. A partir d'une bonne analyse des différentes réclamations faites par les clients, l'entreprise peut à la fois dégager les désirs, les besoins et les attentes ainsi que les différentes perceptions des clients. En effet, l'écoute du client, l'anticipation de ses demandes, la bonne gestion de ses réclamations sont sources de valeur pour elles. Un client insatisfait n'aide-t-il pas à détecter très tôt des dysfonctionnements de l'entreprise, en se plaignant ? Un client satisfait n'est-il pas plus fidèle ? Ne peut-il devenir ambassadeur de la marque ? Les entreprises relèvent le défi et déploient toute une palette de stratégies en matière de services clients, surtout le traitement rapide de leurs plaintes. De cette manière, le résultat serait une amélioration constante perçue par les consommateurs.

Des études réalisées par Lash (1990) ont donné les résultats suivants <sup>15</sup>:

1. Le taux de réachat pour les clients satisfaits est égal à 92 % ;

2. Le taux de réachat pour les clients insatisfaits ne communiquant pas leur insatisfaction chute à 78 %
3. Le taux de réachat pour les clients insatisfaits faisant part de leur plainte, mais recevant une mauvaise réponse de l'entreprise est égal à 46 % ;
4. Le taux de réachat pour les clients insatisfaits faisant part de leur insatisfaction et recevant une bonne réponse de l'entreprise est de 91 %.

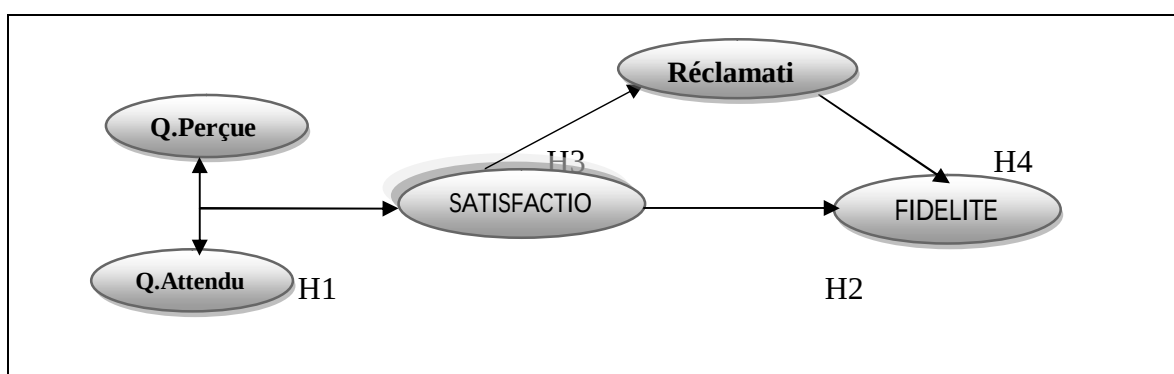
## II. ETUDE EMPIRIQUE

Notre étude de cas s'effectue dans le domaine des services, plus précisément dans le transport aérien. Le secteur de services nécessite à la fois d'aller vers le client pour créer une relation durable<sup>16</sup>, mais aussi un échange entre client et prestataire de service. Les objectifs visés sont la satisfaction et la fidélisation par la gestion des relations avec le client. Les entreprises dans le domaine des services, dont fait partie les compagnies du transport aérien, ont subi de grands changements ; à savoir : la mondialisation, l'amélioration des systèmes d'information et de télécommunication ainsi que la productivité de services. Face à cette situation les entreprises en question doivent se battre pour conserver leurs clients et d'en conquérir d'autres, en leur offrant un service de bonne qualité et être à leurs écoute.

### II.1. MODELE CONCEPTUEL DE RECHERCHE

L'objectif que nous poursuivons dans notre travail concerne l'analyse de la nature de la relation existante entre les quatre concepts précédemment cités et présentées dans le modèle conceptuel suivant :

**Figure 02 : Modèle conceptuel de recherche**



A partir d'une comparaison réalisée par le client entre son constat et ses attentes du service offert, il pourra exprimer une satisfaction ou une insatisfaction, si l'évaluation est positive le client sera à la fois satisfait et fidèle, alors que dans le cas d'une défaillance, le client exprimera son mécontentement en se plaignant, si ses réclamations sont vite et bien traitées cela augmentera surement son degré de satisfaction et de fidélité.

### II.2. RESULTATS DE L'ANALYSE FACTORIELLE

Pour confirmer l'existence d'une relation entre les variables, nous avons eu recours aux méthodes des équations structurelles en se basant sur le logiciel STATISTICA. Nous avons réalisé d'abord une première ACP (Analyse en Composante Principale) avec l'ensemble des items, ainsi que d'autres ACP pour chaque variable.



Les résultats de l'analyse de fiabilité nous ont permis de déterminer la bonne construction du questionnaire. Les valeurs du coefficient Alpha de Cronbach de chaque variable sont au-dessus du 0,7, seuil recommandé par Nunally (1978). Le calcul de la fiabilité sur l'ensemble des items donne un Alpha de Cronbach de 0.930 après la suppression de l'item (Fidel 3). Le test de Bartlett est significatif (sig: 0,00) le test KMO est supérieur à 0,7.

**Tableau 01 : Résultats de l'analyse de fiabilité des instruments de mesure**

|          | N item | N item Supprimé | Moyenne | Ecart type | $\alpha$ de Cronbach | KMO  | Sph Bartlett | Variance Expliquée | F      | SIG  |
|----------|--------|-----------------|---------|------------|----------------------|------|--------------|--------------------|--------|------|
| Qualité  | 6      | 0               | 2.8472  | 0.809      | ,829                 | ,797 | 575,482      | 55,277             | 29,057 | ,000 |
| Satis    | 7      | 0               | 2.6372  | 0.699      | ,818                 | ,755 | 628,594      | 63,562             | 88,735 | ,000 |
| Réclama  | 5      | 0               | 2.4587  | 0.772      | ,867                 | ,853 | 764,871      | 67,994             | 30,276 | ,000 |
| Fidélité | 4      | 1               | 2.7173  | 0.978      | ,761                 | ,713 | 461,468      | 65,563             | 5,936  | ,001 |
|          |        |                 | 2.6704  | 0.714      | ,930                 | ,833 | 4923,098     | 73,442             | 32,954 | ,000 |

Donc, les résultats obtenus révèlent une bonne à excellente fiabilité pour chaque variable incluse dans notre modèle conceptuel.

Le Coefficient de symétrie (La Skewness) de nos items varie entre -0.67 et 0.527 et paraissent donc satisfaisants, plusieurs de nos items ont des coefficients de symétrie négatifs ce sont les items exprimant les mêmes opinions des clients, et pour le Coefficient d'aplatissement (de Kurtosis), nous avons des résultats compris entre -1.96 et -0.4, ce qui est donc acceptable. Par ailleurs, les résultats sont souvent négatifs et témoignent d'une distribution plus aplatie.). Ces tests attestent la normalité de la distribution de la qualité de service, la satisfaction, le comportement de réclamation et la fidélité.

### **II.3. MODELE STRUCTUREL ET HYPOTHESES DE RECHERCHE**

Nous procédons dans cette étape à l'analyse de corrélation afin de confirmer à la fois la relation et la direction de chaque facteur en se basant sur le coefficient de corrélation R. Ensuite, nous validerons les instruments de mesures et confirmerons ou infirmerons les hypothèses préétablies.

#### **II.3.1. MODELE STRUCTUREL**

L'analyse des contributions factorielles des variables manifestes sur les variables latentes, nous permet de vérifier si le poids factoriel de chaque indicateur ainsi que le test T de Student est supérieur à 1.96 au seuil d'erreur de 0.05, sont significatifs. Dans ce cas, nous confirmons l'existence d'une relation entre les items et les variables latents.

Notre modèle structurel est estimé à partir des composantes retenues ; variables et items des différentes analyses. Les résultats de régression des relations structurelles présentées dans le tableau 02 montrent que les constantes sont significatives. Pour les valeurs du coefficient de régression (corrélations) varient entre 10.7% (une faible relation entre réclamation et fidélité) et 92.5% (une forte relation entre la qualité du service et la satisfaction du client). Nous avons vérifié leur signification en nous assurant que la valeur du test de Student T est supérieure à 1.96 en valeur absolue et que la probabilité d'erreur est inférieure à 5%.

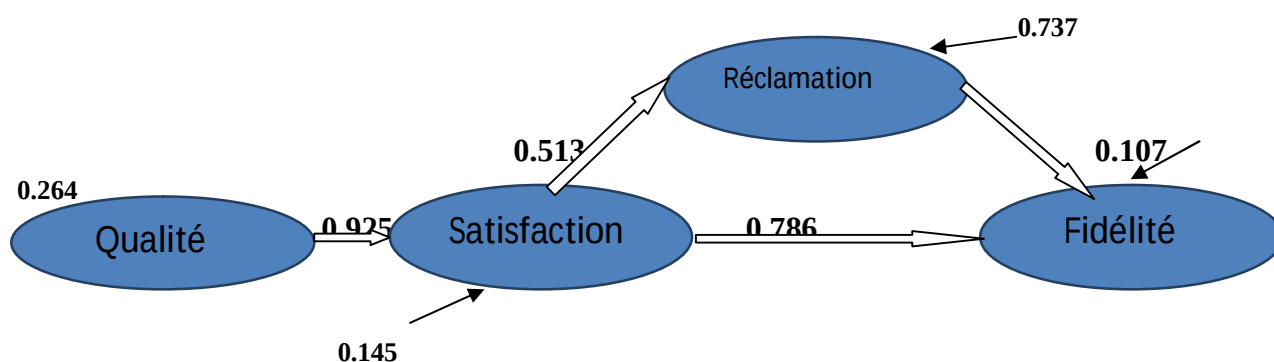
### II.3.2. TESTS DES HYPOTHESES ET RESULTATS DE RECHERCHE

L'estimation du modèle structurel nous fournit des résultats permettant la vérification des hypothèses portées sur les relations entre les variables de notre modèle. En s'appuyant sur plusieurs AFC sur les items de chaque variable et puis sur le modèle global, nous avons obtenu les équations présentées dans le tableau 04 :

Avant de procéder à la confirmation ou l'infirmer des hypothèses relatives au modèle d'étude, il convient de présenter un aperçu sur les relations de causalité existante entre les variables latentes du modèle structurel ainsi que les résultats enregistrés et tirées de la modélisation des équations structurelles.

La figure 04 présente les variables du modèle global ainsi que leurs corrélations. Les valeurs de Beta placées au dessus de chaque flèche indiquent la force de l'influence de la variable indépendante sur la variable dépendante. Nous remarquons à travers les résultats obtenus que l'ensemble des Zeta erreurs de mesure de chaque variable sont acceptables (les chiffres joignant les variables dépendantes à travers les petites flèches). Nous constatons aussi que tout les ( $\beta$ ) sont positifs et supérieurs à 0.7 mis à part la valeur entre la satisfaction et le comportement de réclamation qui est de 0.513, et celle entre la fidélité et la réclamation qui est de 0.107.

**Figure 04 : Variables du modèle global et leurs corrélations**



Ces résultats confirment l'impact des variables indépendantes sur la variable dépendante car plus les valeurs du coefficient de corrélation s'éloignent de zéro, plus l'impact sera important et la relation sera plus forte. Ci-dessous, une présentation détaillée des résultats obtenus pour chacune des hypothèses de notre recherche avec la confirmation ou l'infirmer de cette dernière selon les résultats statistiques. Ces résultats sont modélisés et enrichis du coefficient de régression et de sa signification.

➤ **Test de l'hypothèse N°1 : Impact de la qualité de service sur la satisfaction globale.**

Notre première hypothèse vise à prouver l'impact positif de la qualité de service sur la satisfaction (plus la qualité du service est bonne plus le degré de satisfaction augmente). La vérification de cette hypothèse a été effectuée par le biais des équations du modèle structurel. En analysant les résultats présentés dans le tableau 5 – 30 nous avons observé que l'influence de la qualité de service sur la satisfaction est fortement significative et positive ( $\beta = 0.925$ ,  $T > 1.96$ ,  $p < 0.05$ ). Avec un coefficient de 92.57%, nous constatons que l'amélioration de la qualité de service joue un rôle capital dans l'augmentation du degré de satisfaction. En conséquence, la première hypothèse ne peut être rejetée.

➤ **Test de l'hypothèse N°2 : Influence de la satisfaction sur la fidélité du client.**

La seconde hypothèse est confirmée par les résultats obtenus. Nous avons constaté que la satisfaction influence positivement la fidélité, le coefficient de régression de ses deux variables est de 79.8%, le T de student  $T > 1.96$  et  $p < 0.05$ . Nous pouvons conclure que la satisfaction du client est un antécédent principal de sa fidélité.

➤ **Test de l'hypothèse N°3 : Impact de la satisfaction du client sur sa propension à réclamer en cas d'insatisfaction.**

La quatrième hypothèse à tester considère que la satisfaction du client a une influence positive sur la propension du consommateur à réclamer en cas d'insatisfaction ou de contre persuasion. Après l'analyse nous avons constaté que cette relation est assez significative ( $\beta = 0.513$ ,  $T > 1.96$ ,  $p < 0.05$ ). Ceci montre que la satisfaction influence de manière modeste la propension à réclamer chez le client au cas d'insatisfaction par un incident.

➤ **Test de l'hypothèse N°4 : Impact de la réclamation sur la fidélité**

Selon cette dernière hypothèse le traitement rapide des réclamations agit positivement sur la fidélité des clients. D'après les résultats obtenus nous constatons que cette relation est moins significative que les précédentes ( $H5$  :  $\beta = 0.107$ ,  $T = 1.916$ ,  $p = 0.055$ ). Ceci montre que la prise en compte des réclamations des clients a un impact minime sur la fidélité de la clientèle, en plus un client fidèle, généralement ne se plaint pas.

### III. RESULTATS ET DISCUSSIONS

En nous appuyant sur la confirmation des hypothèses de notre recherche, nous concluons que la qualité de service a un impact positif sur la satisfaction, qui à son tour influence la fidélité et la propension à réclamer en cas d'insatisfaction ou de contre persuasion. Les résultats obtenus confirment et prolongent les apports existants dans la littérature sur les antécédents et les conséquences de la satisfaction.

Pour ce qui est de la relation *qualité / satisfaction*, les deux notions sont intimement liées, elles indiquent le lien entre la qualité de service offert par AIR ALGERIE et l'augmentation du degré de satisfaction des voyageurs. Cet impact se traduit par la valeur du coefficient de régression ( $\beta$ ) qui est de 92,5% qui montre la sensibilité des clients envers la qualité de service pour exprimer leur satisfaction. Le voyageur est toujours à la quête d'une compagnie qui offre un service performant est de bonne qualité.

Concernant le lien *satisfaction / fidélité*, confirmé par un nombre important de chercheurs, il l'est aussi dans notre cas empirique ( $\beta = 78,9\%$  un taux qui tend vers 80%). Nous concluons que l'impact est important, plus le voyageur est satisfait au cours de ses expériences de consommation, plus il aura tendance à devenir fidèle. La répétition d'expériences satisfaisantes constitue un déterminant majeur de la fidélité des clients d'AIR ALGERIE. Pour fidéliser le client, il faut tout d'abord que celui-ci soit satisfait des services offerts afin qu'il puisse revenir vers la compagnie en question.

Pour l'impact positif de la satisfaction du client sur sa propension à réclamer en cas d'insatisfaction ou de contre persuasion, les résultats ont montré un effet positif moyen, le coefficient de régression est de seulement 51,3%. De ses résultats nous pouvons signaler que les clients qui se manifestent ne sont pas forcément des clients satisfaits. Dans le cas d'AIR ALGERIE nous avons constaté que les voyageurs généralement ne se plaignent pas en raison de mauvaise prise en charge de leurs réclamations. Le 70.4% des

clients ont constaté quelques choses de déplaisant alors que seulement 23.1% d'entre eux ont eu l'occasion de faire part d'une réclamation, le 23.2% sont très insatisfait, le 25% sont insatisfait, le 44.6% sont neutre, le 3.6% sont satisfait et le 3.6% sont très satisfait de la qualité de réponses octroyées à leurs réclamations. Ceci n'encourage point les clients à déposer leurs plaintes auprès des responsables de la compagnie.

Enfin, les résultats ont montré une faible relation entre la prise en compte des plaintes et la fidélité du client d'AIR ALGERIE pour ce qui est de l'impact du traitement rapide des réclamations sur la fidélité des clients, le coefficient « Beta » est seulement de 10,7%, ce qui explique une faible relation entre la fidélité, la propension à réclamer et le traitement rapide des réclamations des clients. Comme nous l'avons déjà précisé les clients d'AIR ALGERIE, ne se plaignent pas dans la plus part des cas. Signalons ici que le sujet de la majorité des réclamations était la non ponctualité des vols avec un taux de 65,5%, la gestion des files au moment de l'enregistrement avec un taux égal à 12, 7%, bagage perdu avec 8,7 % et d'autres avec 13,1%.

Ayant pris conscience de l'intérêt que représente un réclamant à la compagnie, AIR ALGERIE a adopté de nouvelles stratégies pour inciter ses clients à se plaindre au cas de problèmes. Elle a procédé à la mise en place d'un service de gestion de réclamations prenant en charge le traitement des réclamations clients, en sachant que ceci est plus qu'une nécessité.

Vue la non-ponctualité des vols, problème crucial que fait face la compagnie. AIR ALGERIE a pris de nouvelles procédures dans le but de diminuer l'insatisfaction de ses clients lors d'un retard de vol,<sup>17</sup> elle leur permet de déposer une réclamation et d'obtenir une indemnisation de retard pour la gêne causée. Elle a déterminé à **partir de la valeur du temps des retards, ceux considérés comme gênant**. Bien qu'un retard soit toujours gênant pour les passagers, les retards suivants sont tolérés et ne permettent malheureusement pas l'obtention d'indemnités de retard par la compagnie aérienne d'AIR ALGERIE:

- Retard inférieur à deux heures sur vol dont le trajet est égal ou inférieur à 1500 km.
- Retard de moins de 3 heures sur les vols dont le trajet est compris entre 1500 – 3500 km
- Retard de moins de 4 heures pour les vols de 3500 km ou plus.

**Si le retard du vol « Air Algérie » est supérieur au retard toléré, le voyageur est en droit** de demander une compensation financière à la compagnie aérienne lorsqu'il constate que son vol, une fois arrivé à destination, a plus de retard que celui toléré par rapport à l'horaire initialement prévu.

AIR ALGERIE met à la disposition de ses clients un calcul du montant des indemnisations de retard :

- 250 € de dédommagement pour les trajets de 1500 kilomètres ou moins,
- 400 € de dédommagement pour ceux compris entre 1500 et 3500 kilomètres et pour tous les vols intracommunautaires de plus de 1500 kilomètres
- 600 € d'indemnités au-delà de 3500 kilomètres pour les destinations extracommunautaires.

En plus, qu'en fonction de l'importance du retard, des repas et rafraîchissements doivent être proposés aux clients par la compagnie. Si à cause du retard, le vol est repoussé au lendemain, Air Algérie sera également censé prendre à sa charge l'hébergement à l'hôtel et le transfert hébergement / aéroport. Au cas où le retard de vol est de plus de 5 heures: le passager peut renoncer à son vol et demander le remboursement

de son billet d'avion, et éventuellement, la prise en charge du vol retour vers son point de départ initial (*cas d'un vol au départ d'une escale de correspondance*). Les résultats de cette étude semblent apporter la preuve que l'antécédent principal de la satisfaction est la qualité de service et ses conséquences sont le bouche-à-oreille en premier lieu, puis la fidélité et en fin la propension à réclamer avec un impact modeste.

## CONCLUSION

La question de recherche de la présente étude portée sur les clients de la compagnie AIR ALGERIE était la suivante : Comment peut-on arriver à satisfaire des clients plus exigeants et plus informés et accroître leur degré de satisfaction dans le but de les fidéliser ? La réponse à notre problématique de départ a nécessité la détermination des antécédents de la satisfaction et ses conséquences considérées comme variables de l'étude. Ces variables ont fait l'objet d'une vérification empirique sur un échantillon de 252 clients.

Nous avons constaté que la qualité de service a une forte influence sur la satisfaction du voyageur. Cela signifie que la qualité du service offert joue un rôle prépondérant dans la formation de la satisfaction et de la fidélité et détermine le succès de la compagnie.

Les responsables de cette compagnie doivent savoir qu'avant de vouloir gagner de nouveaux clients, il faut s'assurer que l'on sache garder les clients actuels. Et dans notre cas, nous avons comptabilisé 49,4 % des voyageurs n'ont pas l'intention de voyager une autre fois avec AIR ALGERIE, le 23,5% des clients voyagerons peut être une autre fois avec la même compagnie, et seulement 27,10% qui ont l'intention de voyager avec. La satisfaction influence la fidélité d'un taux de corrélation qui tend vers 80%.

Notre étude de la relation entre la satisfaction et la propension de réclamation en cas d'insatisfaction ou de contre persuasion et l'impact de la prise en charge des réclamations sur la fidélité. Nous a permis de comprendre les points faibles en matière de qualité, puis de comprendre les types d'attentes spécifiques des passagers et ce qui leur déplaît. Cela ne peut se faire sans le traitement des plaintes des clients. En effet les responsables d'AIR ALGERIE doivent inciter les voyageurs à se plaindre au cas d'un problème ou d'un incident. Comme ils doivent traiter rapidement ces réclamations qui représente une source pertinente d'informations.

## ANNEXES :

**Tableau 02: Coefficient de régression des relations structurelles (ML)**

| Variables latentes  | Parameter    | Standard     |              | Prob.        |
|---------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
|                     | Estimate     | Error        | Statistic    | Level        |
|                     | $\beta_i$    | $\Xi$        | T            | P            |
| (QUAL)-55 > (SATIS) | 0,925        | 0,020        | 45,428       | 0,000        |
| (SATIS)-57->(REC)   | 0,513        | 0,052        | 9,837        | 0,000        |
| (SATIS)-58->(FID)   | 0,798        | 0,026        | 31,114       | 0,000        |
| (REC)-59->(FID)     | <b>0,107</b> | <b>0,056</b> | <b>1,916</b> | <b>0,055</b> |

Source : notre élaboration à l'aide du Logiciel Statistica. (N=252)

**Tableau 03 : Erreurs de mesure des relations structurelles**

| Variables latentes | Parameter | Standard |           | Prob. |
|--------------------|-----------|----------|-----------|-------|
|                    | Estimate  | Error    | Statistic | Level |
|                    | <i>Ei</i> | $\Xi$    | T         | P     |
| (ZETA1)-->(SATIS)  | 0,145     | 0,038    | 3,851     | 0,000 |
| (ZETA3)-->(REC)    | 0,737     | 0,053    | 13,795    | 0,000 |
| (ZETA4)-->(FID)    | 0,264     | 0,045    | 5,907     | 0,000 |

Source : notre élaboration à l'aide du Logiciel Statistica. (N=252)

**Tableau 04 : Equations du modèle structurel**

| V. DEPENDANT |                                         |
|--------------|-----------------------------------------|
| SATISFACTION | $SATIS = 0.925.QUAL + 0.145$            |
| REC          | $REC = 0.513.SATIS + 0.737$             |
| FID          | $FID = 0.798.SATIS + 0.107.REC + 0.264$ |

## Références:

<sup>11</sup> Gilbert Rock ,MarieJosée Ledoux,(2006), Le Service A La Clientèle, Erpi Edition Du Renouveau, Québec, p 80

<sup>2</sup> Jean-Jacques Lambin ,Chantal de Moerloose ,(2008),marketing stratégique et opérationnel , 2008, 7e,édition Dunod, Paris, p128

<sup>3</sup> Andre Boyer Et Ayoub Nefzi (2009), La perception de la qualité dans le domaine des services : vers une clarification des concepts, La revue des sciences de gestion N°237-238, p46.

<sup>4</sup> Benoît Meyronin et Charles Ditandy (2007), Du management au marketing des services, Dunod, Paris, p120.

<sup>5</sup> « Pierre Eiglier et EricLangeard, Servuction : le marketing des services, Mc Grawhrlil, 1987, p205 »

<sup>6</sup> « Zeithaml, Parasuraman et Berry, Deliveringquality service : Balancing Customer Perceptions and Expectations, New York, Free Press 1990, p226 ».

<sup>7</sup> G.A.Churchill, & C.Surprenant, (1982). An investigation into the determinants of customer satisfaction, Journal of Marketing Research, 19 November , p.493.

<sup>8</sup> Jean-Sébastien RENAUD (2005), Validation du modèle de fidélisation du client d'Oliver. Collection mémoires et thèses électroniques ; Université LAVAL.

<sup>9</sup> Jillian Brown et statia Elliott , (2009), mise en œuvre de pratiques de gestion des ressources humaines (GRH) a des fins d'augmenter la productivité du secteur canadien du tourisme ,Canadian tourisme human ressource Council, 2009, p15

<sup>10</sup> Benoit Gauthier et Réseau Circun INC, Satisfaction de clientèle : mesure et utilisation, Québec, Rencontre de l'APRM\_Quebec,15 avril 2003 ,4<sup>ème</sup> fiche [http:// circum .com /egi/ ? fconsult\\_f.shtml](http://circum.com/egi/?fconsult_f.shtml).

<sup>12</sup> Arnauld Cielle (2011), Comment trouver et fidéliser vos clients, 7clés pour vendre plus et mieux, Dunod, P140.

<sup>13</sup> Troubled Asset Relief Program TARP

<sup>14</sup> Provence-Alpes-Côte d'Azur, Comité Régional de Tourisme, 8<sup>ème</sup> rendez-vous du CRT, se différencier par la qualité, 24 & 25 novembre 2010

<sup>15</sup> Jean-Jacques Lambin,Chantal De Moerloose,(2012),MarketingStrategique Et Operationnel Du Marketing A L'orientation Marche ,8<sup>e</sup> édition , Paris, p143.

<sup>16</sup> Fred Robinson et Michel Paré (2007), Gestion de l'approche client, Editions de la Chenelière, gaëtanmorin éditeur, p13.

<sup>17</sup> <http://comparateur-vols.net/retard-air-algerie-indemnisation/>

# Applications des équations structurelles En Management de l'information Stratégique

CHETTIH Abdelkader

Maître de Conférence  
Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Laghouat



## Résumé :

Le recours aux modèles des équations structurelles en sciences de gestion et plus particulièrement en management stratégique, représente un axe méthodologique et empirique prometteur, et une orientation innovante en matière de développement de la théorie, grâce à un ensemble de démarches et de techniques avancées. Par conséquent, le présent article s'attache essentiellement à expliciter l'utilité et l'intérêt portés à ces méthodes de deuxième génération dans la validation des mesures et des modèles de causalité, et dans la spécification des construits théoriques ainsi que les relations étudiées simultanément.

Après avoir présenté un aperçu des règles et procédures pour atteindre le modèle d'équation structurelle, nous essayerons d'expliquer l'application de ces méthodes dans le domaine du management à savoir le processus permettant d'élaborer, de piloter et de corriger les stratégies et les objectifs basé sur la gestion informationnelle.

Pour cela, on a étudié un échantillon de 53 entreprises qui ont fait l'objet de distribution d'un questionnaire et 46 d'entre eux étaient aptes à être analysés.

**Mots-clés:** modèle structurel, le modèle de mesure, estimation, indices d'ajustement, cycle d'information, management stratégique

## ملخص:

يعد استخدام نماذج المعادلات البنائية في علوم التسيير، وخصوصا الإدارة الإستراتيجية بشكل خاص، محورا منهجيا وعمليا واعداد وتوجها إبداعيا لتطوير النظرية، وهذا من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات المتقدمة. لذلك، يركز هذه المقال أساسا على شرح فوائد أساليب الجليل الثاني في تحقق قياسات ونماذج السببية، وفي تحديد الثوابت النظرية وكذا العلاقات المدروسة بشكل متزامن.

بعد تقديم لمحة عامة عن القواعد والإجراءات المساهمة في تحقيق نموذج المعادلة البنائية، سوف نحاول شرح تطبيق هذه الأساليب في مجال الإدارة، لمعرفة الطريقة التي تسمح بتصميم وتوجيه وتصحيح الاستراتيجيات والأهداف المعتمدة على إدارة المعلومة. لهذا، درسنا عينة مكونة من 53 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي شكلت محور توزيع استبيان حيث كانت 46 منها صالحة للتحليل.

**الكلمات المفتاحية:** النموذج البنائي، نموذج القياس، التقدير، مؤشرات التعديل، دورة المعلومة، التسيير الاستراتيجي.

### **Introduction :**

Le développement de toute science ne se concrétise que par l'élaboration de ses méthodologies et méthodes, ainsi que le suivi de son rythme du plus petit jusqu'au grand. La science de management comme toute autre, a évolué terriblement depuis qu'elle a introduit des méthodes scientifiques dans ses mécanismes, ce qui donne plus de précision au traitement de ses phénomènes.

Alors, le management peut être affecté par l'application de ces méthodes scientifiques statistiques particulières, et les équations structurelles l'une de ces méthodes qui ont permis de donner, une dimension plus vaste à l'explication des phénomènes et les cas complexes.

La modélisation par les équations structurelles (**SEM**) est une méthodologie statistique qui représente un ensemble de procédures, telle que la régression multiple, l'analyse factorielle et l'analyse de covariance. Elle permet de tester un modèle théorique à l'aide d'une série d'équations de régression et son utilisation qui donne la possibilité d'examiner des modèles explicatifs sur des phénomènes sociaux économiques impliquant de multiples variables dont les interactions qui suivent des standards complexes<sup>1</sup>. Les techniques de modélisation causale, en particulier les équations structurelles (et notamment celles basées sur la covariance), ont connu un succès croissant auprès des chercheurs en management depuis une vingtaine d'années<sup>2</sup>.

La notion de la causalité par Platon (428-347 av. j-c) est dominée par deux faits. Le premier est une conséquence du lien qui, notamment à leurs débuts, explique la relation d'un événement appelé la raison et un autre qui représente le résultat. Lorsque le deuxième est conséquent par le premier, la causalité est liée au désir de connaissance et la quête de la vérité<sup>3</sup>. Les équations structurelles des variables latentes développées dans de nombreuses disciplines, notamment les sciences sociales, management, recherche en marketing. Par exemple, ce dernier grâce aux équations structurelles, nous permettra d'interpréter le processus de mesure de la satisfaction, ou la fidélité des clients .....

### **Problématique de l'étude:**

Le problème qui sera traité dans cette étude consiste à souligner l'importance de l'application des équations structurelles de la recherche en management, et par conséquent la problématique est la suivante:

Sur quelles fondations cette méthode pourra être bâtie? Et de quelle manière sera-elle utilisée dans la recherche en management?

### **L'objectif de l'étude:**

L'objectif actuel de l'étude est d'identifier la modélisation par des équations structurelles, et d'essayer de mettre en évidence leurs applications dans le domaine de la recherche en management.

### **Première partie : Le cadre conceptuel:**

Les modèles des équations structurelles avec des variables latentes sont basés sur un certain nombre de concepts, et nous avons deux types d'équations :

- 1- Méthode de **PLS**.
- 2- Méthode de **Lisrel**.

Avant d'analyser ces deux types, il faudrait déterminer quelques notions à savoir :

#### **a- Les types de variables :**



Il existe plusieurs classifications de variables dont :

**1. Les Variables Latentes :**

Une variable latente correspond à une caractéristique qui n'est pas observable et qui ne peut donc pas être mesurée directement (Prendre la forme ellipse ou cercle).<sup>4</sup>

**2. Les Variables Manifestes :**

Une variable manifeste est une variable pour laquelle une mesure peut être directement recueillie (Prendre la forme rectangle)<sup>5</sup>.

**3. Variables Exogènes :**

Ce sont des variables indépendantes sans variable causale. Avant, elle affecte et ne peut pas être affectée par une variable dans le modèle, comme les erreurs de mesure<sup>6</sup>.

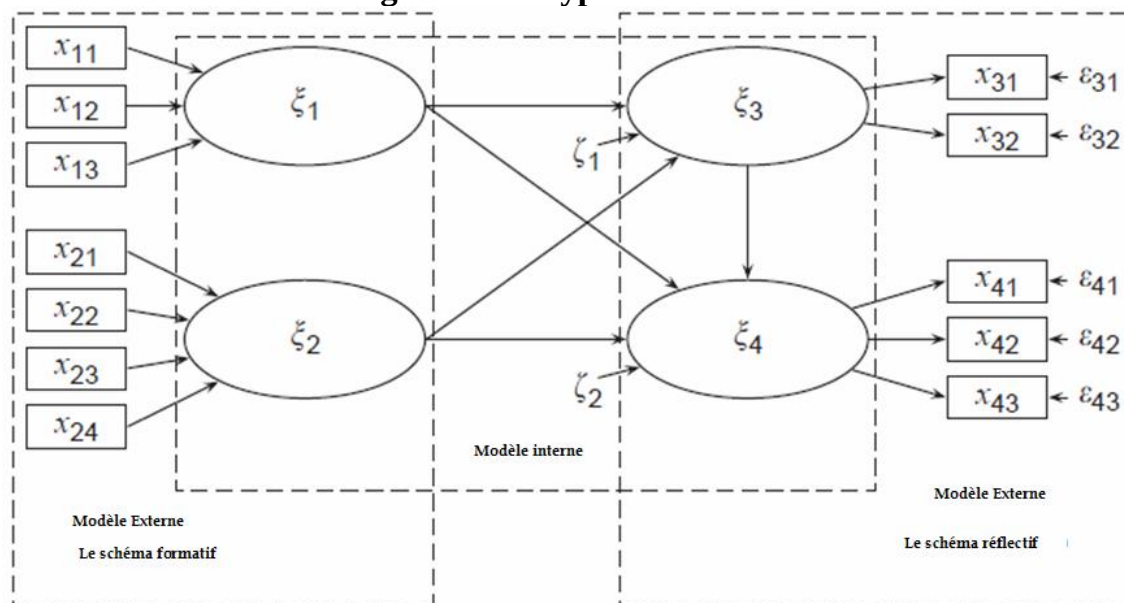
**b- Le Modèle De Mesure Ou Modèle Externe :**

Il représente une sous-partie du modèle complet incluant les relations entre variables manifestes et latentes<sup>7</sup> (fig.1).

**c- Le Modèle structurel Ou Modèle interne :**

C'est une sous-partie du modèle complet incluant les relations entre les variables latentes<sup>8</sup> (fig.1).

**Fig. 1 – : Les types de variables**



Source: (Henseler et al., 2009)

**d- Formalisme :**

Les modèles d'équations structurelles à variables latentes peuvent être estimés par deux méthodes : Méthode de PLS, Méthode de Lisrel :

**I- L'approche PLS (Partiel Least Squares) :**

Selon ce procédé, l'estimation utilise la méthode des moindres carrés qui divise les paramètres du modèle de sous-ensembles, applique la méthode de régression simple et multiple et utilise le procédé itérative dans l'estimation de sous- groupes. Cette notion est une expansion du concept de point fixe développé par Wolddans durant les années de 1965 -1973-1980<sup>9</sup>.

**• La nature du modèle :**

Il existe trois façons pour relier les variables manifestes aux variables Latentes (fig.1) :

- **Le schéma réflexif :**

Chaque variable manifeste est reliée à sa variable latente par une régression simple<sup>10</sup>.

Ça s'écrit comme suit :  $X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \varepsilon_{kj}$ ,  $\varepsilon_{kj}$  : les erreurs des variables manifestes, avec les contraintes suivantes :

$$\text{cor}(\xi_{ij}, \xi_k) = 0, \quad \forall i, k = 1, \dots, k, \quad \forall j = 1, \dots, p_k$$

$$\text{cor}(\xi_{ij}, \xi_{LM}) = 0, \quad \forall i, j, L, m = 1, \dots, p_k, \quad (i, j) \neq (L, m) \quad \forall k = 1, \dots, k$$

- **Le schéma formatif :**

Chaque variable latente est une combinaison linéaire de ses variables manifestes correspondantes<sup>11</sup>, il prend la formule suivante :  $\xi_k = \sum_j W_{kj} X_{kj} + \delta_k$ .

$\delta_k$  : est un vecteur d'erreur qui est supposé de moyenne nulle et non corrélé aux variables manifestes.

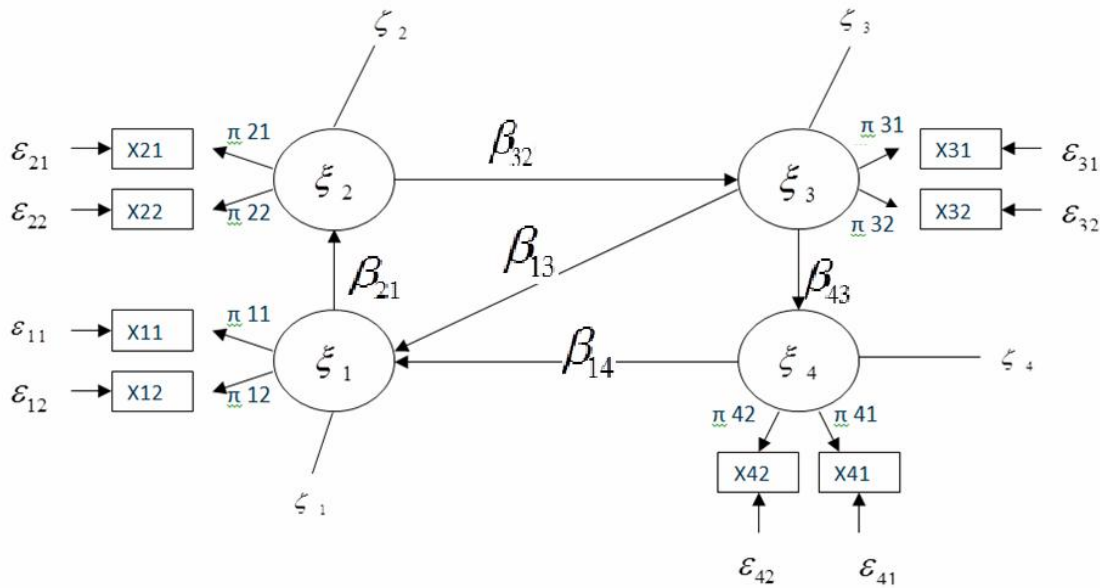
- **Le schéma MIMIC :**

C'est un mélange des deux schémas précédents.

- **La présentation Graphique :**

On va représenter Les équations structurelles par (**Path Diagram**), tout en considérant un modèle à quatre variables latentes qui sont liés. Chaque variable latente est liée à deux variables manifestes (mesurée):

**Fig. 2 – Modèle d'équations structurelles pour l'approche PLS**



**Source : conçu par le chercheur**

La figure précédente représente les équations structurelles et les variables latentes  $\xi_4, \xi_3, \xi_2, \xi_1$  sont représentées comme suit :

$$\xi_1 = \beta_{31}\xi_3 + \beta_{41}\xi_4 + \zeta_1, \quad \xi_3 = \beta_{23}\xi_2 + \zeta_3$$

$$\xi_2 = \beta_{12}\xi_1 + \zeta_2, \quad \xi_4 = \beta_{34}\xi_3 + \zeta_4$$

Les variables manifestes associées aux variables latentes internes (Endogènes) sont définies par :

$$X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \varepsilon_{kj}, \quad \begin{cases} k=1,2,3,4 \\ j=1,2 \end{cases}$$

- **Validation du modèle :**

Selon l'approche PLS, il n'y a pas d'indice global permettant de juger la qualité du modèle dans son ensemble, car il n'existe pas de fonction à optimiser comme en LISREL.

On définit trois niveaux de validation du modèle : la qualité du modèle externe, la qualité du modèle interne, la qualité de chaque équation structurelle.

- **Test de communauté :**

La communauté d'une variable  $X_{pq}$  est le carré de la corrélation. On a  $com_{pq} = cor^2(X_{pq}, \xi_q)$  pour chaque bloc et l'indice de la communauté est la moyenne de corrélation entre chaque variable qui manifeste dans le bloc avec sa variable latente

$$com_q = \frac{1}{p_q} \sum_{p=1}^{p_q} cor^2(X_{pq}, \xi_q) .$$

La redondance évalue la qualité du modèle interne pour chaque bloc endogène P :

$$Redondance = com \times R^2(y_p, \{les y_p \text{ qui expliquent } y_q\})$$

$R^2$  est le coefficient de détermination qui mesure la qualité du modèle interne. Il est calculé pour chaque variable endogène, en fonction des variables latentes explicatives.

Enfin, il y a un critère global qui peut être utilisé pour choisir un modèle parmi plusieurs :  $Gof = \sqrt{\text{communauté} \times R^2}$ , Gof (Goodness of fit)

## **II- Méthode par l'analyse de la structure de covariance (Lisrel)** **(LI near Structural Relationship (Lisrel))**

Créée dans les années soixante et début des soixante-dix du vingtième siècle par les Suédois Karl Jöreskog et Dag Sobom, ce modèle a été utilisé dans le domaine de l'éducation, puis il a été généralisé dans toutes les sciences<sup>12</sup>. Ce modèle a été présenté comme un cas particulier de l'analyse de la covariance. Il est constitué de l'analyse de path-diagram (les constructions causales) et l'analyse factorielle qui montre les relations entre les variables latentes et ses indicateurs<sup>13</sup> et l'utilisation de ce modèle est développée depuis l'émergence des Logiciels statistiques dont (Lisrel 1996, Jöreskog) ou (EQS, Bentler) ou (Amos)<sup>14</sup>.

- **Représentation de modèle :**

Les variables latentes endogènes et exogènes sont généralement représentées séparément. On aura deux types d'équations :

- Pour le modèle de mesure :

$$X = \Lambda_x \xi + \delta$$

$$Y = \Lambda_y \xi + \varepsilon$$

- Pour le modèle structurel :

$$\eta = B\eta + \Gamma \xi + \zeta$$

Les symboles utilisés dans la méthode de Lisrel<sup>15</sup> sont :

$\eta$  : variables latentes endogènes,

$\xi$  : variables latentes exogènes

y : variables manifestes relatives aux variables latentes endogènes

x : variables manifestes relatives aux variables latentes exogènes

$\varepsilon$  : erreurs de mesure associées aux y

$\delta$  :erreurs de mesure associées aux x

$\Lambda_y$  : Matrice des coefficients reliant Y à  $\eta$  appelés loadings et notés  $\pi$

$\Lambda_x$  :Matrice des coefficients reliant x à  $\xi$  appelés loadings et notés  $\pi$

$\Theta_\varepsilon$  : Matrice de covariance de  $\varepsilon$

$\Theta_\delta$  : Matrice de covariance de  $\delta$

$\zeta$  : erreurs de mesure des variables latentes endogènes

B :matrice des coefficients structurels des relations entre les variables latentes endogènes,

$\Gamma$  :matrice des coefficients structurels des relations entre les variables latentes endogènes et exogènes

$\Phi$  : Matrice de covariance de  $\xi$  (ksi).

$\Psi$  : Matrice de covariance de  $\zeta$  (zeta).

Avec comme contraintes<sup>16</sup>:

–  $\varepsilon$  et  $\eta$  non corrélées,

–  $\xi$  et  $\delta$  non corrélées,

–  $\varepsilon$  et  $\delta$  et  $\zeta$  non corrélées,

–  $\delta$  et  $\eta$  non corrélées,

–  $\varepsilon$  et  $\xi$  non corrélées.

$p+q$  :Nombre de variables manifestes

$n$  :Nombre d'observations

$\Sigma$  :Matrice de covariance au niveau de la population

$S$  :Matrice des covariances observées

$C$  :Matrice des covariances obtenue grâce au modèle

$\Phi$  :Matrice de covariance de  $\xi$  .

$\Psi$  :Matrice de covariance de  $\zeta$  .

La méthode usuelle de l'estimation des paramètres du modèle LisreL a était appliquée par joreskog 1967 et les formules des équations sont<sup>17</sup> :

$$\eta = B\eta + \Gamma \xi + \zeta \dots\dots\dots(1): B \in R^{m \times m}$$

$$Y = \Lambda_y \eta + \varepsilon \dots\dots\dots(2): \Gamma \in R, \quad \eta \in R^{m \times 1}, \xi \in R^{n \times 1}$$

$$X = \Lambda_x \xi + \delta \dots\dots\dots(3): \det(I - B) \neq 0$$

Ces modèles peuvent être réécrites comme suit :

$$\text{Le modèle structurel } (\eta_{(m \times 1)} = B_{(m \times m)} * \eta_{(m \times 1)} + \Gamma_{(n \times m)} * \xi_{(n \times 1)} + \zeta_{(m \times 1)})$$

$$\text{Le modèle de mesure } \begin{pmatrix} Y_{(p \times 1)} = \Lambda_{y(p \times m)} * \eta_{(m \times 1)} + \varepsilon_{(p \times 1)} \\ X_{(q \times 1)} = \Lambda_{x(q \times n)} * \xi_{(n \times 1)} + \delta_{(q \times 1)} \end{pmatrix}$$

### **Remarque :**

$\eta_{(m \times 1)}$  Vecteur colonne,  $B_{(m \times m)}$  matrice carrée,  $\xi_{(n \times 1)}$  Vecteur vertical,....

À première vue le modèle de LisreL constitué entre deux équations (2) et (3) dans l'équation structurelle (1) et on peut construire le modèle linéaire LisreL de la manière suivante :

On prend :

$$\zeta = 0, \quad B = 0, \quad m = n = p = q = 1, \quad \Lambda_x = \Lambda_y,$$

Le modèle LisreL suppose que  $E(\xi) = E(\eta) = 0$  et il n'est pas facile de résoudre les équations. À cet égard, il existe des méthodes itératives pour estimer les paramètres.

De toute façon, ça nécessite la construction d'un ensemble d'équations, et cette méthodologie exige une définition dite **Matrice variance- covariance** qui donne une valeur théorique d'où ses éléments théorique sont des fonctions non linéaire de paramètres  $\Lambda_x, \Lambda_y, \Gamma$  et encore  $\xi, \zeta, \delta, \varepsilon$  existent pour faciliter les procédures.

Ainsi, on prend  $B=0$ , et on suppose que le vecteur aléatoire des résidus tel que  $\text{cov}(\zeta, \xi) = 0$ , les vecteurs non mesurées latentes  $\eta$  et  $\xi$  définit par les vecteurs mesurées (manifestes) pour les  $x$  et  $y$  respectivement par le modèle de mesure (L'Analyse factorielle), sachant que  $y \in R^{p \times 1}, x \in R^{q \times 1}$  et  $\text{cov}(\delta, \xi) = 0$ ,  $\text{cov}(\varepsilon, \eta) = 0$ , et  $(I - B)$  inversible<sup>18</sup>. On a aussi :

$$y = \Lambda_y (I - B)^{-1} (\Gamma \xi + \zeta) + \varepsilon \dots \dots (4)$$

Supposons que  $\Lambda_x^t \Lambda_x$  sont inversibles et on va changer l'équation (3) en injectant  $\Lambda_x^t \Lambda_x$  par rapport aux deux cotés

$$\Lambda_x^t = \Lambda_x^t \Lambda_x \xi + \Lambda_x^t \delta \Rightarrow \xi = (\Lambda_x^t \Lambda_x)^{-1} \Lambda_x^t (x - \delta) \dots \dots (5)$$

Nous substituons (5) dans (4) pour trouver :

$$y = \Lambda_y (I - B)^{-1} (\Gamma (\Lambda_x^t \Lambda_x)^{-1} \Lambda_x^t (x - \delta) + \zeta) + \varepsilon \dots \dots (6)$$

L'équation (6) est équivalente aux deux équations (3) et (4) et ce modèle général est dérivé de différents modèles partiels. Par exemple on pose  $B=0$  et  $\Gamma = 0$ .

Cette équation (6) a réduit le modèle factoriel pour  $y$  variables ( $Y = \Lambda_y \zeta + \varepsilon$ ).

Nous allons essayer d'obtenir la Matrice variance – covariance de ce modèle et ce selon la forme suivante<sup>19</sup> :

$$C = \begin{bmatrix} v(x) & \text{cov}(x, y) \\ \text{cov}(y, x) & v(y) \end{bmatrix}$$

$$C = \begin{bmatrix} \Lambda_y (I - B)^{-1} (\Gamma \Phi \Gamma^t + \Psi) (I - B)^{-1} \Lambda_y^t + \Theta_\varepsilon & \Lambda_y (I - B)^{-1} \Gamma \Phi \Gamma^{-1} \\ \Lambda_x \Phi \Gamma^t (I - B)^{-1} \Lambda_y^t & \Lambda_x \Phi \Lambda_x^t + \Theta_\delta \end{bmatrix}$$

On applique la méthode Maximum de vraisemblance pour estimer les paramètres de Censé modèle afin d'atteindre la réduction maximale de la différence entre les éléments de la Matrice variance – covariance notés par  $S$  et les valeurs des éléments de la Matrice variance – covariance correspondant de Censé modèle noté par  $C$ <sup>20</sup>.

• **Estimation des paramètres de modèles LisreL:**

Cette matrice peut être estimée à partir de celle de la covariance empirique notée  $S$ .

On doit donc trouver  $\hat{C}$  telle que  $\hat{C}$  et  $S$  soient les plus proches possible au sens d'une fonction à optimiser préalablement définie<sup>21</sup>:

La fonction à optimiser aura les propriétés suivantes :

$F(S, C)$  est un Produit scalaire.

$F(S, C) \geq 0$

$S = C \Leftrightarrow F(S, C) = 0$

$F(S, C)$  est continue en  $S$  et  $C$ .

On suppose que les données dépendent de la loi normale et on utilise la méthode usuelle pour estimer les paramètres du modèle (Maximum de vraisemblance) et l'estimateur (ML) qui permet de minimiser la fonction<sup>22</sup>  $F_{ML} = Ln|C| - Ln|S| + tr(C^{-1}S) - P$  telle que  $P = tr(\hat{C}^{-1}S)$

Il existe d'autres méthodes permettant d'estimer les paramètres du modèle en utilisant les fonctions suivantes<sup>23</sup> :

1- Méthode de moindres carrés non pondérés .

$$U = \frac{1}{2} tr(S - C)^2$$

2- Méthode de moindres carrés généralisé

$$G = \frac{1}{2} tr(I - S^{-1}C)^2$$

3- Méthode de moindres carrés pondérés

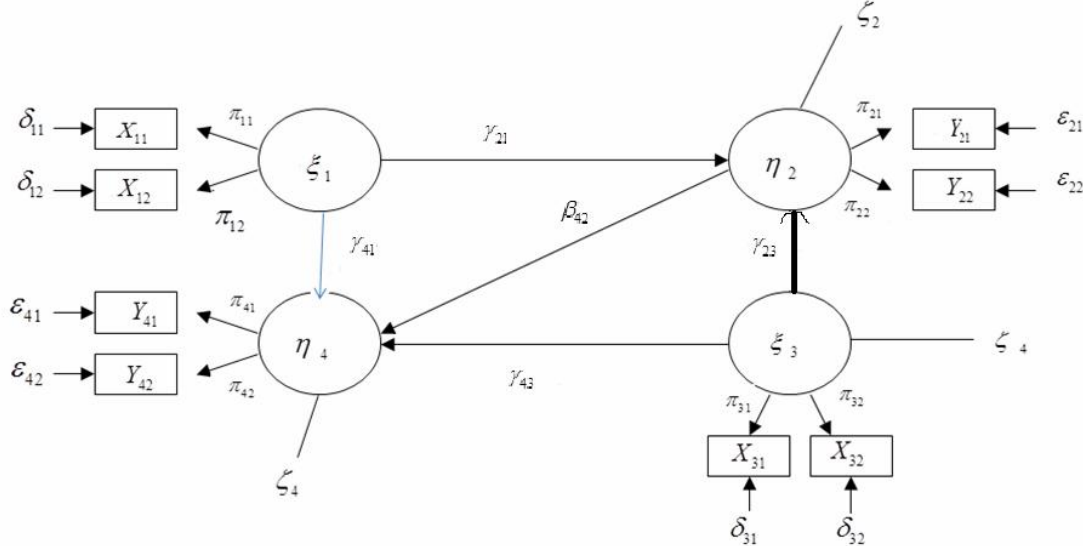
$$F_{ADF/WLS} = (S - C)^t W^{-1} (S - C)$$

D'où la matrice W est une matrice de poids. Elle est composée des covariances des éléments de S.

• **La représentation graphique :**

Comme pour PLS, les équations structurelles peuvent être représentées par un **path diagram**, c'est-à-dire un graphe orienté dans lequel les variables latentes sont représentées par des cercles et les variables manifestes par des carrés. La figure (3) représente un modèle avec 4 variables latentes et chacune a deux variables manifestes.

**Fig. 3 – Modèle d'équations structurelles pour l'approche Lisrel**



Source : selon l'imagination du chercheur

Ce graphe représente donc un modèle structurel défini par les équations suivantes :  
On a deux variables endogènes  $\eta_2, \eta_4$ , telles que :

$$\eta_2 = \gamma_{12}\xi_1 + \gamma_{32}\xi_3 + \zeta_2$$

$$\eta_4 = \gamma_{11}\xi_1 + \gamma_{34}\xi_3 + \beta_{24}\eta_2 + \zeta_4$$

Les variables manifestes de la variable latente exogène sont définies par :

$$X_{kj} = \pi_{kj}\xi_k + \delta_{kj}, \quad \begin{cases} k=1,3 \\ j=1,2 \end{cases}$$

Les variables manifestes des variables latentes endogènes sont définies par<sup>24</sup>:

$$\gamma_{kj} = \pi_{kj}\eta_k + \xi_{kj}, \quad \begin{cases} k=2,4 \\ j=1,2 \end{cases}$$

• **Test de validation du modèle :**

Nous donnons les plus importants indicateurs qui sont :

**1- Test de validation globale du modèle**

Si le modèle étudié est « exact » alors

$$(n-1)F(S, \hat{C}) = \chi^2(Df)$$

Les degrés de liberté Df = nb de covariance – nb de paramètre

Le modèle est accepté si  $\frac{\chi^2}{Df} \leq 3$  ou (p-value >  $\alpha$ ) ( $\alpha$  : 0.05 0.01 )<sup>25</sup>

**2- Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)**

Cet indice calcule la différence entre la matrice de covariance obtenue et celle de la population globale :

$$RMSEA = \sqrt{\frac{\frac{\chi^2 - df}{n-1}}{df}} = \sqrt{\frac{\frac{\chi^2}{df} - 1}{n-1}} = \sqrt{\frac{f}{df} - \frac{1}{n-1}}$$

Empiriquement, on tend à accepter le modèle si  $RMSEA \leq 0.05$ <sup>26</sup>

**3- La Qualité d'Ajustement (GFI)**

$$GFI = 1 - \frac{tr(W^{-\frac{1}{2}}(S - \hat{C})W^{-\frac{1}{2}})^2}{tr(W^{-\frac{1}{2}}SW^{-\frac{1}{2}})^2}$$

Le modèle est accepté si :  $GFI \geq 0.95$ <sup>27</sup>

$GFI$  et  $AGFI \geq 0.9$

**4- La Qualité d'Ajustement ajustée (AGFI)**

Elle est définie par :

$$AGFI = 1 - \left[ \frac{n(n+1)}{2df} \right] [1 - GFI]$$

Le modèle est accepté si :  $GFI \geq 0.95$  .

**5- Qualité d'ajustement normée (Bentler- Bonett NFI)**

Elle est définie par :

$$NFI = \frac{\chi_0^2 - \chi_t^2}{\chi_0^2}$$

Le modèle est accepté si :

$NNFI \geq 0.9$  ou même  $0.95$ <sup>28</sup>.

**6- Indice d'ajustement non normée (NNFI)**

On l'appelle aussi indice de **Tucker-Lewis, (TLI)**

Elle est définie par :

$$NNFI = \frac{\frac{\chi_0^2}{df_0} - \frac{\chi_t^2}{df_t}}{\frac{\chi_0^2}{df_0} - 1}$$

NNFI  $\geq$  0.9 ou même 0.95<sup>29</sup>.

### 7- (CFI) Indice comparatif d'ajustement

Elle est définie par :

$$CFI = \frac{(\chi_0^2 - df_0) - (\chi_t^2 - df_t)}{(\chi_0^2 - df_0)}$$

Le modèle est accepté si CFI  $\geq$  0.9<sup>30</sup>.

### III- La comparaison entre PLS et Lisrel :

LISREL estime, à l'aide du maximum de vraisemblance, le système d'équations structurelles. Chaque variable manifeste s'écrit en fonction de sa variable latente  $X_{jh} = \lambda_{jh}\xi_j + \varepsilon_{jh}$ . Le premier coefficient  $\lambda_{j1}$  est fixé à 1 et les autres sont estimés par maximum de vraisemblance en supposant que les variables manifestes suivent une loi multi normale.

L'algorithme utilisé dans l'approche PLS consiste à estimer, d'une part, des variables latentes et d'autre part, des équations structurelles. Pour les variables latentes, l'estimation se fait par itération entre l'estimation externe et l'estimation interne. Dans l'estimation externe, les variables latentes standardisées sont estimées comme une combinaison linéaire de leurs variables manifestes centrées. Dans l'estimation interne, on estime les variables latentes en considérant les relations les reliant. La valeur initiale des coefficients de régression est égale à  $\pm 1$ , en fonction de la corrélation entre les variables latentes, ou de celle entre les variables latentes et leurs manifestes associées. Les équations structurelles sont estimées à l'aide de régressions multiples classiques (OLS) dans lesquelles les variables latentes sont remplacées par leurs estimations<sup>31</sup>

Le tableau suivant présente une comparaison entre les deux méthodes:

**Tableau 1 : Comparaison PLS – LISREL**

| Critère                            | PLS                                                                         | LISREL                                                                        |
|------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| Objectif                           | Orientée vers la réalisation des prévisions                                 | Orientée vers l'estimation des Paramètres                                     |
| Méthodologie                       | Basée sur variance                                                          | Basée sur covariance                                                          |
| Variables latentes (VL)            | Combinaison linéaire de ses VM                                              | Combinaison linéaire de toutes les VM                                         |
| Relations entre VL et VM associées | Type réflectif ou formatif                                                  | Type réflectif                                                                |
| Optimalité                         | Pour la précision des prévisions                                            | Pour la précision des paramètres                                              |
| Qualité des sous-modèles           | Modèle externe meilleur car les VL sont contenues dans l'espace de leurs VM | Modèle interne meilleur car les VL sont estimées dans un espace non restreint |



|                               |                                                       |                                                                                              |
|-------------------------------|-------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| Complexité modèle             | Grande (ex: 100 VL, 1000 VM)                          | Réduite ou modéré (<100 VM)                                                                  |
| Taille min échantillon        | 30-100 cas                                            | 200-800 cas                                                                                  |
| Traitement données manquantes | NIPALS*                                               | Maximum de vraisemblance                                                                     |
| Identification                | Dans le cadre du modèle récursif, toujours identifiée | Dépend du modèle; idéal : 4 où plusieurs VM pour une VL, 3 pour être correctement identifiée |

**Source : (saporta; stan , 2015)**

## **Deuxième partie: Un exemple d'application de SEM En Management**

### **1. Le contexte :**

Le management stratégique de l'information économique est devenu l'un des moteurs essentiels de la performance globale des entreprises. En effet, le processus de mondialisation des marchés contraint les agents économiques à s'adapter aux nouveaux équilibres qui s'établissent entre concurrence et coopération. Désormais, la conduite des stratégies industrielles repose largement sur la capacité des entreprises à accéder aux informations stratégiques pour mieux anticiper les marchés à venir et les stratégies des concurrents.

Cette étude et après un recensement des enjeux de l'Information Économique pour les entreprises algériennes, a donc pour but de donner un model pouvant concrétiser l'application des équations structurelles pour chaque fonction informationnelle et qui sont : le renseignement, le stockage sécurisé de l'information et la diffusion.

Pour y arriver, on a sélectionné un échantillon de 53 entreprises répartis équitablement entre les trois régions du pays (centre, est et ouest) et qui ont fait l'objet de distribution d'un questionnaire englobant -par ses axes- tout ce qui touche les hypothèses sus mentionnées. 46 questionnaires étaient aptes à être analysés et les résultats ont été interprétés comme suit :

### **2. Questions de recherche et hypothèses :**

A partir de ce modèle, nous avons décidé de tester les hypothèses suivantes :

#### **Hypothèse principale :**

L'information économique joue un rôle dans le management stratégique des entreprises. Et pour atteindre de bons résultats on l'a scindé en trois hypothèses secondaires et qui sont :

---

\*NIPALS (N)onlinear estimation by Iterative PArtial least Squares, (Wold, 1966) ).

1. Le renseignement contribue massivement à la bonne formulation des stratégies ainsi que les objectifs y afférents des entreprises.
2. La diffusion facilite le suivi et la bonne application des stratégies tracées par les managers des entreprises.
3. Le stockage sécurisé permet de préserver le patrimoine informationnel des entreprises et de renforcer leurs positions concurrentielles.

Dans cette étude, un modèle est utilisé pour analyser l'effet structurel de l'information économique sur la gestion stratégique des entreprises. Le cycle d'information se compose de trois éléments : le renseignement, la diffusion et le stockage sécurisé et qui affectent la variable latente (la gestion stratégique) qui est sous le type formatif.

Ce qui est important dans cette étude est de tester l'ajustement du modèle global SEM qui repose sur l'hypothèse principale nulle:

Ho: Le modèle d'hypothèse global présente un bon ajustement.

En acceptant cette principale hypothèse, la modélisation structurelle indique que le modèle présenté reproduit adéquatement notre conceptualisation des covariances observées et que les données correspondent au modèle proposé. Enfin, nos hypothèses par rapport à la «gestion stratégique».

L'information économique a un effet structurel positif sur la gestion stratégique. Par conséquent, cette étude tente également de tester les hypothèses suivantes :

H1 : Le «renseignement» a une influence structurelle positive sur la gestion stratégique.

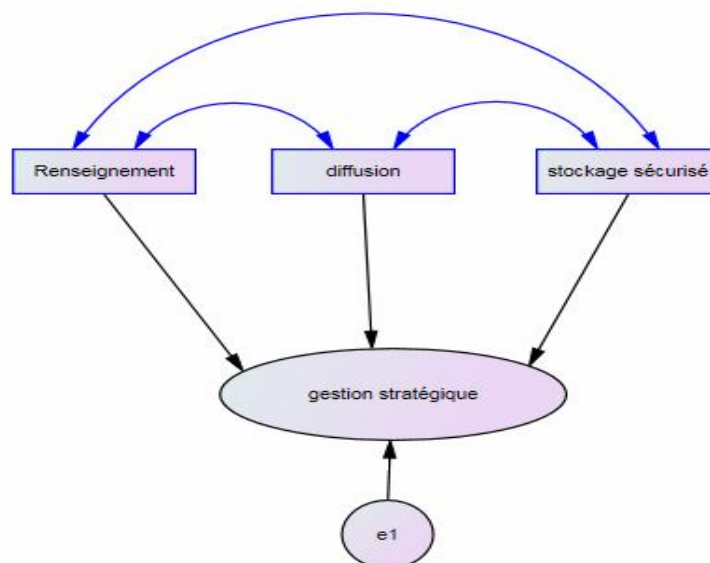
H2 : La «diffusion» a une influence structurelle positive sur la gestion stratégique.

H3 : Le «stockage sécurisé» a une influence structurelle positive sur la gestion stratégique.

Afin de faciliter le processus de traitement on a utilisé l'échelle de Likert à cinq degrés pour évaluer les réponses, et qui sont:

- très Bon (5)
- Bon (4)
- moyen (3)
- mauvais (2)
- très mauvais (1)

**Figure 4 : Le modèle conceptuel de la recherche**

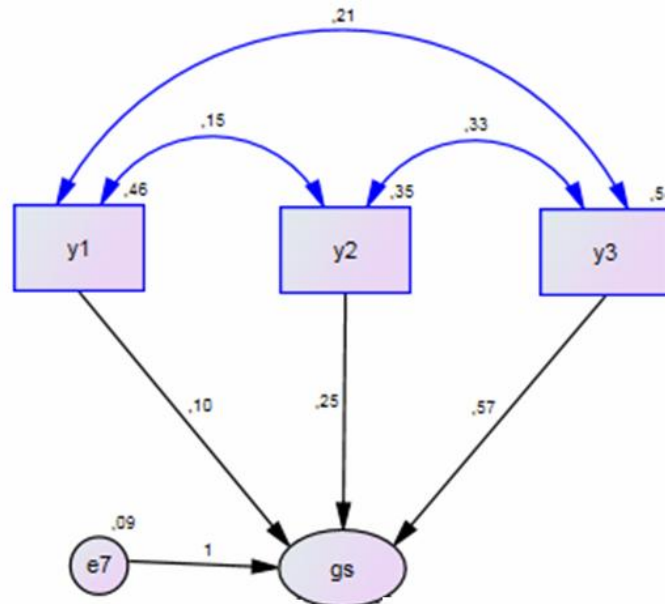


**Source : selon l'imagination du chercheur**

### 3. Analyse et interprétation des résultats :

Les données de l'étude ont été traitées à l'aide de logiciels (spss , spss Amos 22) et dans ce qui suit, nous allons présenter successivement les résultats des analyses structurelles.

**Figure 5 : Le modèle conceptuel de la recherche (1)**



Source : Les Résultats de SPSS Amos

### 4.Estimation des paramètres et adéquation du modèle :

Dans le modèle causal, l'estimation des paramètres est fondée sur la minimisation d'une fonction d'adéquation rapprochant la matrice de covariance calculée sur les données collectées et la matrice théorique issue de la modélisation. On utilise la méthode du maximum de vraisemblance.

La notation des variables est la suivante :

G.S : Gestion Stratégique.

Y1-Y3 : les composantes de la variable Information Economique « I.E » (le renseignement, la diffusion et le stockage sécurisé).

**Tableau 2 : Les indicateurs d'importances**

| indicateur | CFI  | NFI  | RMSEA | AGFI | GFI  | $\frac{\chi^2}{df}$ |
|------------|------|------|-------|------|------|---------------------|
| Valeur     | 0.98 | 0.96 | 0.08  | 0.86 | 0.93 | 1.68                |

Source : Les Résultats de SPSS Amos

La validation du modèle théorique comporte deux étapes. Il convient d'une part d'évaluer la qualité du modèle global et d'autre part d'examiner l'adéquation des différentes parties du modèle.

### **5.Interprétation des résultats :**

Le tableau 2 indique que le modèle structurel présente un bon ajustement. En effet, le Khi-deux normé présente une valeur inférieure à 3. Les indices GFI, NFI et CFI sont supérieurs à 0,9 et très proches de 1. En outre, le RMSEA est inférieurs à 0,1 et convergent vers 0.

Par ailleurs, les résultats du tableau 2 permettent de vérifier la significativité et l'importance des liens de causalité entre la gestion stratégique et les composantes de l'information économique (le renseignement, la diffusion et le stockage sécurisé) pour valider les hypothèses de recherche.

**Tableau 3 : Résultats des liens de causalité et validation des hypothèses de recherche**

| Test d'hypothèse nulle<br>$H_0$ | Sig   | Valeur T | Les hypothèses<br>Partielles         |
|---------------------------------|-------|----------|--------------------------------------|
| Confirmée                       | 0.03  | 2.23     | $H1$<br>(G.S ;<br>Renseignement)     |
| Confirmée                       | 0.000 | 3.32     | $H2$<br>(G.S ; Diffusion)            |
| Confirmée                       | 0.000 | 8.37     | $H3$<br>(G.S ; Stockage<br>sécurisé) |

**Source : Les Résultats de SPSS Amos**

$$G.S = 0.1y_1 + 0.25y_1 + 0.57y_1 + 0.09$$

Comme le montre le tableau 3, les hypothèses de recherche H1, H2 et H3 sont confirmées. En effet, les tests de Student sont supérieurs à 2 et les niveaux de probabilités sont significatifs au risque de 5%. Ainsi, nous pouvons conclure que la gestion stratégique dépend positivement du renseignement, la diffusion et le stockage sécurisé qui représentent les différentes fonctions du cycle d'information.

### **Conclusion :**

Nous avons pu conclure à partir de ce travail de recherche, que l'usage de la méthode des équations structurelles a atteint un niveau de maturité permettant le développement de la théorie grâce à une démarche rigoureuse et un ensemble de techniques avancées qui permettent de générer des résultats précis et pertinents. En effet, la notion des variables latentes, la résolution des systèmes d'équations simultanées, la prise en considération des erreurs de mesure et la validation des échelles multi-items etc., s'attachent à rendre cette méthode plus efficace et plus puissante. Par conséquent, la discussion des résultats conduit généralement à la proposition des informations riches et approfondies, dans le but de suggérer un ensemble de recommandations théoriques et opérationnelles.

Partant de notre exemple en management, l'application de ces équations nous ont permis de vérifier l'existence du rôle de l'information économique par ses fonctions à savoir : le renseignement, la diffusion et le stockage sécurisé informationnelle dans le domaine stratégique des entreprises.

## **Références bibliographiques :**

- <sup>1</sup> - Barroso da Costa, Carla, La modélisation par équation structurelle : une approche graphique, centre sur les applications des modèles de Réponses aux Items – CAMRI-, université du Québec à Montréal, 2010,p:1.
- <sup>2</sup> - Fernandes, Valérie, (2012), En quoi l'approche PLS est-elle une méthode à (re) - découvrir pour les chercheurs en management, Association internationale de management stratégique, 15(1) : 102-123.
- <sup>3</sup> - BOUDON, Raymond ; GAUTIER, Marie ; Bertrand, SAINT-SERNIN . (2015) . CAUSALITÉ , Encyclopédie Universalisé, [www.universalis.fr](http://www.universalis.fr) .
- <sup>4</sup> - SKRONDAL, ANDERS ;RABE-HESKETH , SOPHIA . ( 2007) . Latent Variable Modelling: A Survey, Board of the Foundation of the Scandinavian Journal of Statistics , 34(1) : 712–745 .
- <sup>5</sup> - Tenenhaus , Michel, La régression PLS : théorie et pratique, Technip , paris, 1998, p : 234 .
- <sup>6</sup> - Henseler, Jörg; Ringle, Christian M.; Sinkovics, Rudolf R . (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing, Advances in International Marketing, 20 ( 10 ): 277-319.
- <sup>7</sup> - Kwong , Ken ; Wong , Kay . ( 2013 ) . Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Techniques Using Smart PLS , Marketing Bulletin , 24(1):1-32.
- <sup>8</sup> - ibid ,p :2.
- <sup>9</sup> -Fornell , claes; bookstein, fred, (1982 ), Two structural equation models Lisrel and PLS applied to consumer exit voice theory , Journal of marketing research , 19(4): 440-452.
- <sup>10</sup> - Jackbowing, Emanuel, les modèles d'équations structurelles à variables latentes cours des statistiques multivariées approfondie, centre d'étude et de recherche en informatique et communication – Cédric - , paris, 2012, p :10.
- <sup>11</sup> - Jackbowing , Emanuel , contribution aux modèles d'équations structurelles à variables latentes, thèse doctorat soutenue publiquement à l'université de paris, 2007, p : 20 .
- <sup>12</sup> - Hooper, D., Coughlan, J., Mullen, M, (2008), Structural Equation Modelling: Guidelines for Determining Model Fit, Electronic Journal of Business Research Methods, 6(1), 53-60.
- <sup>13</sup> - Oestermark .R ; Aaltonen. J, (1995 ), the structural relationship between financial ratios and capital asset pricing , journal of systems sciences, 26(5) : 1129-1152 .
- <sup>14</sup> - Roussel , patrice ; wacheux , Frédéric , Management des ressources humaines: Méthodes de recherche en sciences humaines et sociales, de boeck , Bruxelles, p : 298.
- <sup>15</sup> - Fox, John , ( 2006 ) , An Introduction to Structural Equation Modelling, Department of Politics and International Relations ESRC Oxford Spring School , London, p:112 .
- <sup>16</sup> - Jackbowing , Emanuel , 2012, op.cit , p : 18 .
- <sup>17</sup> - Oestermark ; Aaltonen, op.cit, p :1132.
- <sup>18</sup> - - ibid , p : 1133 .
- <sup>19</sup> - Gillard, Jonathan, ( 2010 ), An overview of linear structural models in errors in variables regression, REVSTAT - statistical journal, 8(6):57-80.
- <sup>20</sup> - تيغرة، أحمد بوزيان، ( 2012 )، التحليل العاملي لاستكشاف والتوكيد، دار المسيرة، عمان، ص: 118.
- <sup>21</sup> - Jackbowing , Emanuel , 2012, op.cit , p :29 .
- <sup>22</sup> - Johnson, Richard .A ; wrichen dean .w, applied multivariate statistical analysis, pearson , New Jersey,2007, p: 488 .

- <sup>23</sup> - Joreskog, Karl, ( 1978 ), structural analysis of covariance and correlation matrices, *psychometrika*, 43 (4): 443-477.
- <sup>24</sup> - Saporta, Gilbert ; Stan, Valentina, une comparaison expérimentale entre les approches PLS et Lisrel, 2015 , [cedric.cnam.fr](http://cedric.cnam.fr) :1-6.
- <sup>25</sup> - De Carvalho, Jackson ; Chima, Felix O , ( 2014), Applications of Structural Equation Modeling in Social Sciences Research, *American International Journal of Contemporary Research*, 4(1): 6-11 .
- <sup>26</sup> - StataCorp, Stata: Release 13, Statistical Software , College Station, TX: StataCorp LP , Texas, 2013, p:141.
- <sup>27</sup> - Schermelleh-Engel , Karin; Moosbrugger , Helfried ; Müller , Hans . ( 2003).Evaluating the Fit of Structural Equation Models: Tests of Significance and Descriptive Goodness-of-Fit Measures , *Methods of Psychological Research* , 8(2): 23-74.
- <sup>28</sup> - Tenenhaus , Michel . ( 2015). Analyse factorielle confirmatoire, Modèle de causalité (Path Analysis) et Modélisation d'équations structurelles sur variables latentes , chambre de commerce et d'industrie de Paris. [www.hec.edu/content](http://www.hec.edu/content) .
- <sup>29</sup> - Hoyle, Rick. H. Handbook of structural equation modeling , Guilford print book, New York , 2012 , p: 213 .
- <sup>30</sup> - Jackson , Dennis L. ; Gillaspay, Jr, J. Arthur; Purc-Stephenson , Rebecca .( 2009 ). Reporting Practices in Confirmatory Factor Analysis: An Overview and Some Recommendations, *Psychological Methods* , 14 (1): 6-23.
- <sup>31</sup> - Saporta; Stan , op .cit , p : 2 .

## Déterminants de la politique d'endettement de l'entreprise algérienne

« Etude empirique sur 197 entreprises algériennes observées sur une période de 04 ans »

CHADLIA Amel esp SAIDI

Maitre de conférences

Ecole supérieure de gestion et de commerce international Koléa



### Résumé :

Le but recherché dans cet article est la détermination des caractéristiques de l'entreprise algérienne endettée à travers une étude empirique sur un échantillon composé de 197 observées pour une période de 04 ans. Pour atteindre notre but nous avons testé l'effet de plusieurs variables dans un modèle empirique ; en se référant aux modèles de régression multiple sur des données de panel. Les résultats obtenus indiquent que : le résultat opérationnel des capitaux engagés ainsi que l'investissement contribuent à l'augmentation du taux d'endettement. Contrairement, aux facteurs relatifs à la rentabilité financière et à l'ancienneté qui ont un effet négatif sur ce taux. Nous avons enregistré également que les entreprises publiques et les entreprises du secteur services et commerce sont plus endettées que les entreprises privées et les entreprises du secteur industriel.

**Mots clés :** taux d'endettement, entreprises algériennes, données de panel, régression multiple.

### ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد خصائص المؤسسات الجزائرية ذات المديونية و ذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة مكونة من 197 مؤسسة جزائرية عامة وخاصة ملاحظة لمدة 04 سنوات. و لتحقيق هدفنا قمنا باختبار تأثير عدة متغيرات في نموذج تجريبي؛ مع الإشارة إلى نماذج الانحدار المتعددة. وأشارت النتائج المحصل عليها أن : إيرادات التشغيل و الاستثمارات تساهم في زيادة نسبة المديونية للمؤسسات. في المقابل، العوامل المتعلقة بالأداء المالي والأقدمية لها تأثير سلبي على هذه النسبة. و سجلنا أيضا أن المؤسسات العامة ومؤسسات قطاع الخدمات والتجارة أكثر استدانة من مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الصناعية

**كلمات مفتاحية:** نسبة الديون والشركات الجزائرية، البيانات المتكررة، الانحدار المتعدد.

### Introduction :

Depuis que Modigliani et Miller (1958)<sup>1</sup> ont publié leur document de référence sur la théorie de la structure du capital d'une entreprise, plusieurs recherches ont succédé leur travail dans le but de démontrer la validité de leur théorème. Ces auteurs ont démontré, sous certaines hypothèses, que toutes les formes de financement sont équivalentes en présence de marchés financiers parfaits en raison du principe selon lequel les écarts de rentabilité corrigent exactement les écarts de risque.

Les travaux de Modigliani et Miller (1958) sont basés sur les hypothèses suivantes :

→ Les marchés financiers sont parfaits ;

- Les agents peuvent prêter ou emprunter à un taux fixe et sans limite ;
- Les coûts de faillite sont nuls ;
- Il n'y a pas d'asymétrie d'information entre les agents ;
- Les dirigeants gèrent conformément à l'intérêt des actionnaires.

Mais sur le plan pratique, ces hypothèses ont connu des remises en cause successives, et à partir de là, d'autres travaux ont apparus avec intégration de nouvelles variables pour déterminer la structure optimale du capital, autrement dit, les déterminants de la politique d'endettement d'une entreprise.

Dans notre recherche, nous accordons un intérêt particulier à la politique d'endettement de l'entreprise algérienne dans le but de déterminer les caractéristiques ou les variables qui influent sur la définition de cette politique. Pour ce faire, notre travail est réparti en deux sections, la première exposera les principales théories sur ce sujet ainsi qu'une présentation de certaines études empiriques ; notamment des cas étudiés en Algérie. La deuxième portera sur notre cas pratique pour réaliser notre but de l'étude qui consiste à définir les conséquences éventuelles de certaines variables sur la structure du capital de l'entreprise algérienne. Donc, nous pouvons formuler la problématique du présent article comme suit :

**« Quels sont les facteurs déterminants de la politique d'endettement ou de la structure de capital de l'entreprise algérienne ? »**

## **I. FONDEMENTS THEORIQUES ET EMPIRIQUES :**

### **1. Fondements théoriques :**

Politique d'endettement et choix d'une structure financière optimale dépendent en réalité de plusieurs paramètres : la conjoncture macroéconomique, le souhait de garder une marge de flexibilité financière afin de pouvoir saisir toutes les opportunités d'investissement, la maturité du secteur auquel appartient l'entreprise, la structure financière des concurrents....etc.

Comme nous l'avons présenté ci-dessus, les hypothèses émises par Modigliani et Miller (1958) ont connu une remise en cause progressive ce qui a permis par la suite de développer deux théories de base dans la littérature de la structure du capital qui sont : la théorie de compromis qui considère que les entreprises mettent en œuvre une politique de financement en utilisant une structure de capital optimal. Et la théorie de l'ordre hiérarchique de financement qui estime qu'il n'existe pas de ratio d'endettement cible<sup>2</sup>.

#### **1.1 La théorie de compromis (Trade-Off Theory):**

La Théorie de compromis est basée sur le principe de l'existence d'un taux d'endettement optimal des entreprises qui entraîne une maximisation de sa valeur. Il s'agit en fait d'un arbitrage entre les économies fiscales générées par la déductibilité des charges financières et des coûts de détresse financière générés par l'augmentation du risque de l'entreprise en s'endettant d'avantage. Cet arbitrage aboutit, selon la théorie du compromis, à un ratio d'endettement optimal<sup>3</sup>.



Pour trouver cette solution optimale, il suffit de supposer qu'il existe une répartition optimale entre dettes et fonds propres, ce raisonnement marginaliste permet d'ajuster la structure financière en fonction des avantages tirés de la fiscalité suite à un niveau d'endettement donnée et les coûts des fonds. La figure 1, schématise ce raisonnement

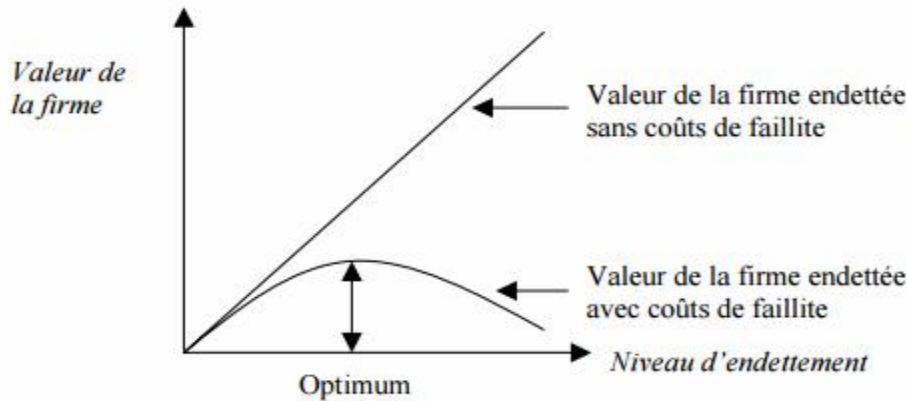


**Figure 1 :** Théorie de compromis et choix de la structure optimale du capital .

**Source<sup>3</sup> :** Zorgui.I, (2009), « Le choix de financement entre la dette et l'équité: survol de la théorie et application pour les firmes canadiennes de 1998 à 2003 », Université du Québec, p 29.

## 1.2 Théorie de l'ordre hiérarchique de financement (Pecking Order Theory):

A l'inverse, les théories du financement hiérarchique privilégient l'élaboration d'une règle de comportement générale sur la détermination d'un montant optimal d'endettement. Cette règle de comportement se traduit par l'existence d'une hiérarchie des sources de financement établie principalement selon l'hypothèse d'asymétrie de l'information. Selon cette théorie, il s'agit de proposer aux dirigeants d'augmenter l'endettement quand les opportunités d'investissements sont supérieures aux fonds disponibles plutôt que d'essayer de définir un taux optimal d'endettement souvent difficile à estimer. La figure 2, simplifie ce raisonnement entre endettement et demande de financement (ou investissement).

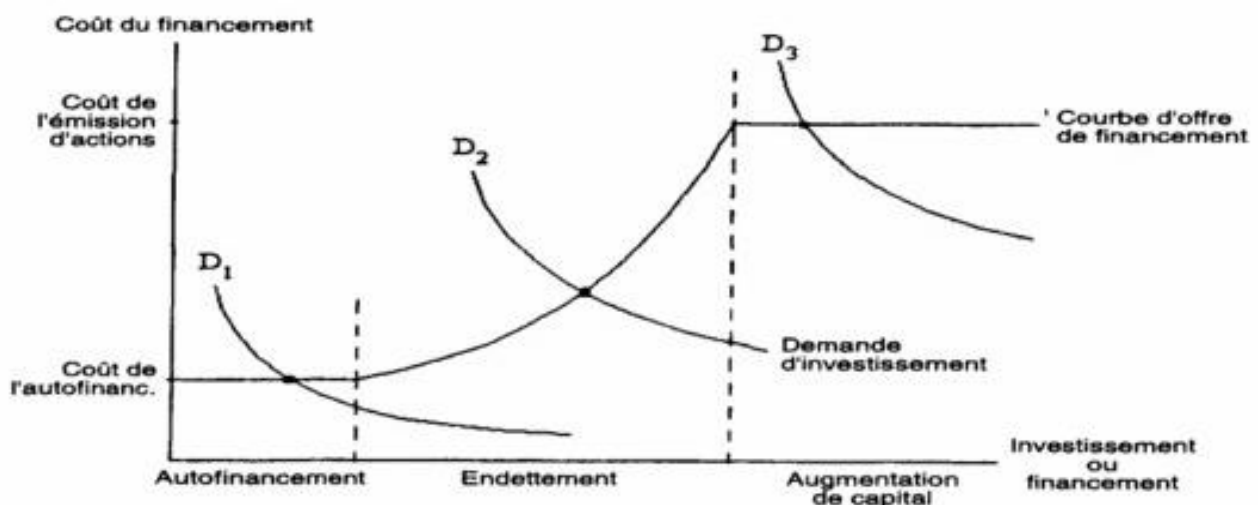


**Figure 1 :** Théorie de l'ordre hiérarchique de financement.

**Source<sup>4</sup> :** Mulkay. B et Sassenou. M, (1995), «La hiérarchie des investissements des PME », Revue économique, vol 46/2, p348.

## **2. Fondements empiriques :**

Dans ce champ d'investigation les études empiriques sont très nombreuses, nous pouvons citer par exemple :

L'étude de Frank et Goyal (2004)<sup>5</sup> explique le ratio d'endettement par 39 facteurs explicatifs, les principaux résultats trouvés sont les suivants:

- ✓ Les firmes ayant des ratios MTB<sup>1</sup> élevés tendent à diminuer leur niveau d'endettement.
- ✓ Les firmes les plus performantes ont des ratios de dettes faibles.
- ✓ Les firmes de grande taille ont des ratios de dettes élevés
- ✓ Il existe un lien positif entre l'endettement et l'inflation.

Une autre recherche de Kartob.S (2008)<sup>6</sup>, qui a conclu que l'endettement des entreprises marocaines s'explique par la volonté d'atteindre un ratio cible d'endettement et non par le besoin de fonds externes. Cette étude a été faite sur des données de panel de 12 entreprises marocaines cotées appartenant aux secteurs agroalimentaire et chimie et parachimie observées pour une période de 03 ans.

Une troisième étude réalisée par Amarouche.K (2014)<sup>7</sup>, l'objectif recherché par l'auteur est d'analyser les déterminants de la structure du capital de 31 d'entreprises algériennes sous forme de sociétés par actions; observées sur une durée de 5 ans (de 1997 à 2001). Les variables explicatives retenues sont : la rentabilité économique, la structure de l'actif (les garanties), les opportunités de croissance, la taille de l'entreprise et le niveau du risque opérationnel.

Les résultats obtenus par l'auteur et sur la base d'un modèle de régression multiple indiquent que le niveau du risque opérationnel est le seul facteur influant significativement et positivement sur le niveau d'endettement des entreprises algériennes étudiées.

## **II. ETUDE EMPIRIQUE : « analyse empirique à partir des données de panel de 197 entreprises algériennes observées pour une période de 04 ans »**

Notre étude empirique porte sur un total de 197 entreprises observées pour une période de 04 ans ce qui nous fait un total de 788 observations. Ces entreprises évoluent dans les secteurs de services, commerce et de l'industrie, et elles sont différentes sur le plan de la forme de propriété, c'est-à-dire, des entreprises publiques et privées.

Notre analyse consiste à déterminer les facteurs définissant la politique d'endettement de l'entreprise algérienne. Nos 788 observations peuvent être considérées comme des données de panel, car il s'agit des observations répétées, « Les données de panel sont des observations répétées sur les mêmes unités, individus ou firmes, observées pendant plusieurs périodes de temps »<sup>8</sup>.

---

<sup>1</sup> Ces ratios sont utilisés pour déterminer la valeur d'une entreprise en comparant sa valeur comptable avec sa valeur de marché. La valeur comptable est calculée en regardant le coût historique de l'entreprise ou la valeur comptable, et la valeur marchande est déterminée sur le marché boursier.

Et selon R.Bourbonnaie (2015)<sup>9</sup>, un modèle de données de panel peut être formulé de la manière suivante :

$$Y_{it} = a_{0i} + a_i' X_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

où :

$Y_{it}$  : variable endogène observée pour l'individu  $i$  à la période  $t$  (variable à expliquer) ;

$a_{0i}$  : terme constant pour l'individu  $i$  ;

$a_i$  : vecteur des  $k$  coefficients des  $k$  variables exogènes ;

$X_{it}$  : vecteur des  $k$  variables exogènes ;

$\varepsilon_{it}$  : le terme d'erreur.

Le traitement des données de panel se fait à l'aide de plusieurs logiciels pour réaliser notre étude nous avons choisit le logiciel xlstat2016. Mais il est important de noter que toute étude économétrique doit être précédée par une étude de stationnarité des séries temporelles, pour détecter la présence de certaines perturbations d'origine diverses qui tendent à modifier la variance des données, le test utilisé dans notre recherche est le test de Dickey-Fuller Augmenté (ADF).

Dans le but de déterminer les variables explicatives de la politique d'endettement des entreprises algériennes, nous allons respecter les étapes suivantes :

- ✓ Etape1 : Etude de la stationnarité des séries (variables du modèle) ;
- ✓ Etape2 : Formulation économétrique et estimation des paramètres du modèle ;
- ✓ Etape 3 : Elimination des coefficients non significatifs et conclure le modèle idéal.

Les variables retenues dans notre travail sont les suivantes :

➤ **La variable dépendante (endogène) :**

✓  $Y = \text{TDCE}$  : Dette totale/ capitaux propres

➤ **Les variables exogènes (explicatives) :**

- **ROA : Résultat net/Actif total**, c'est la rentabilité des actifs, elle indique le taux de rendement de l'actif investi ;
- **ROE : Résultat net/capitaux propres**, ou rentabilité financière, c'est le rapport entre le résultat net et les capitaux propres investis ;
- **ROCE : Résultat opérationnel /Capitaux engagés**, ou rentabilité économique, elle mesure la rentabilité qu'une entreprise peut réaliser en fonction des capitaux investis ;
- **ROS : Résultat net/ventes**, c'est le rendement des ventes, et c'est le bénéfice net exprimé en pourcentage du chiffre d'affaires ;
- **EBE/VA : Excédent brut d'exploitation/valeur ajoutée**, cet indicateur exprime la part du profit réalisé par l'entreprise. Et il est souvent considéré comme le meilleur indicateur de la rentabilité interne d'une entreprise ;
- **MS/VA : Masse salariale /valeur ajoutée**, cette variable mesure la contribution des salariés dans la création de la valeur ajoutée de leur entreprise ;

- **FP** : cette variable représente la forme de propriété de l'entreprise. Pour les entreprises publiques, ce facteur prend une valeur égale à 0, pour les entreprises privées il prend une valeur égale à 1 ;
- **TAILLE** : mesure le lien entre la taille de l'entreprise et son degré d'endettement. Pour sa mesure nous avons utilisé le logarithme du total actif ;
- **SA** : cette variable mesure l'impact de la nature du secteur d'activité sur le degré d'endettement de l'entreprise. Elle prend la valeur 0 pour les entreprises de services et de commerce et 1 pour les entreprises industrielles ;
- **ANC** : cette variable est mesurée par le nombre d'années d'exercice de l'entreprise ;
- **Variables de la politique d'investissement** : mesurées par les indicateurs :
  - ✓ PINV : Investissement/ventes
  - ✓ INCAP : Investissement/capitaux engagés
- **DIVVE : dividendes/ventes**, cette variable mesure la motivation des actionnaires grâce à une politique de distribution de dividendes.

Notre modélisation multiple est basée sur les hypothèses suivantes :

- H1 : les valeurs  $X_{it}$  sont observées sans erreur
- H2 :  $E(\varepsilon_t) = 0$  l'espérance mathématique de l'erreur est nulle
- H3 :  $E(\varepsilon_t) = \sigma^2 \varepsilon$  la variance de l'erreur est constante
- H4 :  $E(\varepsilon_t, \varepsilon'_t) = 0$ , si  $t \neq t'$ , les erreurs sont non corrélées
- H5 :  $Cov(x_{it}, \varepsilon_t) = 0$  l'erreur est indépendante des variables explicatives
- H6 : absence de colinéarité entre les variables explicatives, cela implique que la matrice  $(X'X)$  est régulière et que la matrice  $(X'X)^{-1}$  existe
- H7 :  $(X'X)/n$  tend vers une matrice finie et non régulière
- H8 :  $n > k+1$ , le nombre d'observations est supérieur au nombre des séries explicatives

La définition des variables du modèle choisit, nous permet d'écrire l'équation suivante :

$$TDCE_{it} = \beta_0 + \beta_1 ROA_{it} + \beta_2 ROE_{it} + \beta_3 ROCE_{it} + \beta_4 ROS_{it} + \beta_5 EBE/VA_{it} + \beta_6 MS/VA_{it} + \beta_7 FP_{it} + \beta_8 TAILLE_{it} + \beta_9 SA_{it} + \beta_{10} ANC_{it} + \beta_{11} PINV_{it} + \beta_{12} INCAP_{it} + \beta_{13} DIVVE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2) \quad \text{Avec } i=1, \dots, 197 \text{ et } t=1, \dots, 4.$$

Où :

$Y_{it}$  : Taux d'endettement de l'entreprise  $i$  observée durant la période  $t$  (variable à expliquer) ;

$\beta_0, \dots, \beta_{13}$  : paramètres à estimer

$\varepsilon_{it}$  : le terme d'erreur supposé

Comme nous l'avons déjà précisé, toute étude économétrique commence par une analyse de corrélation et une étude de stationnarité. Les résultats relatifs à ces dernières sont les suivantes :

**Tableau N°1 :** Matrice de corrélation des variables explicatives avec signe de la relation attendue

|                   | EBE/VA | MS/VA  | PINV   | DIVVE  | ROA    | ROS    | ROE    | ROCE   | FP     | TAILLE | SA    | ANC    | INCAP |
|-------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|--------|-------|
| EBE/VA            | 1      |        |        |        |        |        |        |        |        |        |       |        |       |
| MS/VA             | 0,225  | 1      |        |        |        |        |        |        |        |        |       |        |       |
| PINV              | 0,001  | 0,001  | 1      |        |        |        |        |        |        |        |       |        |       |
| DIVVE             | 0,018  | -0,004 | -0,016 | 1      |        |        |        |        |        |        |       |        |       |
| ROA               | 0,093  | 0,071  | -0,031 | 0,151  | 1      |        |        |        |        |        |       |        |       |
| ROS               | 0,028  | 0,121  | -0,010 | 0,104  | 0,175  | 1      |        |        |        |        |       |        |       |
| ROE               | 0,014  | -0,002 | -0,006 | 0,028  | 0,052  | 0,007  | 1      |        |        |        |       |        |       |
| ROCE              | 0,019  | 0,035  | -0,018 | 0,024  | 0,037  | -0,023 | 0,461  | 1      |        |        |       |        |       |
| FP                | 0,060  | 0,054  | 0,040  | 0,076  | 0,301  | 0,078  | 0,118  | 0,182  | 1      |        |       |        |       |
| TAILLE            | -0,005 | 0,046  | -0,128 | -0,071 | -0,024 | 0,058  | -0,022 | -0,117 | -0,422 | 1      |       |        |       |
| SA                | -0,040 | 0,020  | 0,060  | -0,063 | -0,091 | -0,013 | 0,041  | 0,048  | -0,116 | 0,118  | 1     |        |       |
| ANC               | -0,016 | 0,004  | -0,105 | -0,026 | -0,071 | -0,017 | -0,027 | -0,011 | -0,193 | 0,144  | 0,110 | 1      |       |
| INCAP             | 0,005  | 0,002  | 0,011  | -0,007 | -0,015 | 0,003  | 0,019  | 0,031  | 0,041  | -0,031 | 0,041 | -0,022 | 1     |
| Relation attendue | +      | -      | +      | -      | -      | -      | -      | -      | -      | +      | -     | +      | +     |

*Etabli par l'auteur avec Excel2007 option data analysis*

Ce tableau nous indique les valeurs de corrélation entre les variables explicatives, et selon les résultats obtenus, nous constatons une absence de corrélation entre toutes les variables explicatives proposées. Donc l'hypothèse 6 est vérifiée.

**Tableau N°2 :** Résultats des tests de stationnarité de ADF

|         | TDCE*** | EBE/VA*** | MS/VA*** | PINV*** | DIVVE*** | ROA***  | ROS*** | ROE***  | ROCE*** | FP***   | TAILLE*** | SA***   | ANC***  | INCAP*** |
|---------|---------|-----------|----------|---------|----------|---------|--------|---------|---------|---------|-----------|---------|---------|----------|
| V. obs  | -8,856  | -8,927    | -8,882   | -8,598  | -9,308   | -8,690  | -8,682 | -9,113  | -9,082  | -6,670  | -7,894    | -7,255  | -9,492  | -8,840   |
| V. crt  | -0,918  | -0,918    | -0,918   | -0,918  | -0,918   | -0,918  | -0,918 | -0,918  | -0,918  | -0,918  | -0,918    | -0,918  | -0,918  | -0,918   |
| p-value | <0,0001 | <0,0001   | <0,0001  | <0,0001 | <0,0001  | <0,0001 | 0,0001 | <0,0001 | <0,0001 | <0,0001 | <0,0001   | <0,0001 | <0,0001 | <0,0001  |

\*\*\*significatif au seuil de 1% ;

Nous constatons que toutes nos séries sont stationnaires

*Etabli par l'auteur avec XLSTAT2016*

Après avoir introduit l'ensemble des observations dans le logiciel, nous avons obtenu les résultats initiaux suivants :

**Tableau N°3 :** Résultats initiaux de la régression multiple

| Source         | Valeur  | Erreur standard | T       | Pr >  t         | Borne inférieure (95%) | Borne supérieure (95%) |
|----------------|---------|-----------------|---------|-----------------|------------------------|------------------------|
| Constante ***  | 30,722  | 7,726           | 3,976   | < <b>0,0001</b> | 15,555                 | 45,889                 |
| ROA            | -5,081  | 5,946           | -0,855  | 0,393           | -16,754                | 6,591                  |
| ROE ***        | -16,893 | 0,433           | -39,055 | < <b>0,0001</b> | -17,742                | -16,044                |
| ROCE ***       | 14,973  | 0,906           | 16,518  | < <b>0,0001</b> | 13,194                 | 16,753                 |
| ROS            | 0,555   | 0,514           | 1,079   | 0,281           | -0,455                 | 1,565                  |
| EBE/VA         | 0,041   | 0,099           | 0,410   | 0,682           | -0,154                 | 0,236                  |
| MS/VA          | -0,073  | 0,175           | -0,417  | 0,677           | -0,416                 | 0,271                  |
| FP ***         | -2,367  | 0,850           | -2,787  | <b>0,005</b>    | -4,035                 | -0,700                 |
| TAILLE *       | -1,528  | 0,800           | -1,910  | <b>0,057</b>    | -3,098                 | 0,043                  |
| SA ***         | -4,654  | 1,460           | -3,188  | <b>0,001</b>    | -7,520                 | -1,788                 |
| ANC **         | -0,586  | 0,265           | -2,215  | <b>0,027</b>    | -1,106                 | -0,067                 |
| PINV           | -0,008  | 0,011           | -0,684  | 0,494           | -0,029                 | 0,014                  |
| INCAP ***      | 0,149   | 0,025           | 5,955   | < <b>0,0001</b> | 0,100                  | 0,198                  |
| DIVVE          | -4,429  | 5,522           | -0,802  | 0,423           | -15,270                | 6,412                  |
| F ***          | 24.480  |                 |         |                 |                        |                        |
| R <sup>2</sup> | 67.6%   |                 |         |                 |                        |                        |

Source : Résultats affichés par XLSTAT2016

Ce tableau résume les principaux résultats obtenus à l'aide de logiciel XLSTAT2016, il indique les coefficients estimés de l'équation (2) ainsi que la probabilité. Cette dernière fait l'objet d'une comparaison avec un seuil  $\alpha$  pour exprimer la significativité ou la non significativité de la variable explicative ou de la constante.

La statistique F correspond au test de significativité du modèle : si elle est supérieure au  $F_{tab}$  au seuil  $\alpha$ , le modèle est globalement significatif. Le  $R^2$ , est le coefficient de détermination du modèle est habituellement compris entre 0 et 1

**\*\*\* résultat significatif au seuil de 1%**

**\*\* résultat significatif au seuil de 5%**

**\*\*\* résultat significatif au seuil de 10%**

Les résultats initiaux obtenus peuvent être analysés comme suit :

Le modèle proposé est un modèle significatif au seuil de 1% selon la valeur de la statistique F. Le coefficient de détermination  $R^2$  exprime une valeur de 0.676, ce qui nous permet de dire que les variables explicatives proposés expliquent le taux d'endettement des entreprises algériennes à hauteur de 67.6%.

➤ **ROA** : Pour cet indicateur, la valeur de son coefficient est négative, ce qui signifie que les entreprises endettées sont des entreprises dont leurs rentabilité des actifs sont les plus faibles ;

➤ **ROE** : Cette variable exprime une valeur négative importante de son coefficient, ce qui nous permet de dire que les entreprises endettées ne sont pas performante financièrement ;

➤ **ROCE** : contrairement aux variables précédentes, cet indicateur indique que plus l'entreprise est endettées plus elle est capable de générer des résultats. Il est important de noter que cette variable est significative et elle ne correspond pas aux résultats attendus ;

➤ **ROS** : Nous enregistrons une valeur positive de son coefficient, ce qui ne correspond pas au résultat attendu. Mais ce résultat n'est pas significatif ;

➤ **EBE/VA et MS/VA** : Ces variables de motivation des propriétaires et des salariés indiquent que les entreprises qui réalisent des excédents bruts d'exploitation élevés peuvent demander des crédits, et ce qui correspond aux résultat attendu, et la faible contribution des salariés dans la création de la richesse pousse les entreprise à s'endetter ;

➤ **FP** : Comme nous l'avons prévu, les entreprises publiques sont plus endettées que les entreprises privées. Ce résultat est significatif ;

➤ **TAILLE, SA et ANC** : Les valeurs des coefficients de tous ces indicateurs sont négatives et significatives également, ce qui nous permet de conclure que la taille de l'entreprise influe négativement sur le taux d'endettement et les entreprises du secteur industriel sont moins endettées que les entreprises de services et commerce et plus l'ancienneté est grande moins l'entreprise est endettée ;

➤ **Les indicateurs de la politique d'investissement** : l'indicateur relatif à la politique d'investissement qui a présenté un résultat significatif est l'indicateur INCAP. Le résultat obtenu correspond au résultat attendu, et cela signifie que la dette est une source de financement des investissements de l'entreprise;

➤ **L'indicateur de la distribution des dividendes**: cette variable répond au résultat attendu. Donc, plus l'entreprise distribue des dividendes moins elle est endettée.

Pour éliminer toutes les insuffisances de la régression initiale, la dernière étape consiste à écarter les variables explicatives non significatives, une par une en commençant par celle qui a la probabilité la plus élevée, jusqu'à l'obtention d'un modèle avec des variables explicatives significatives seulement.

**Tableau N°4 :** Résultats finaux de la régression multiple

| Source         | Valeur  | Erreur standard | t       | Pr >  t         | Borne inférieure (95%) | Borne supérieure (95%) |
|----------------|---------|-----------------|---------|-----------------|------------------------|------------------------|
| Constante***   | 29,724  | 7,518           | 3,954   | < <b>0,0001</b> | 14,966                 | 44,482                 |
| ROE***         | -16,899 | 0,431           | -39,181 | < <b>0,0001</b> | -17,746                | -16,053                |
| ROCE***        | 14,961  | 0,903           | 16,572  | < <b>0,0001</b> | 13,189                 | 16,733                 |
| FP***          | -2,521  | 0,804           | -3,137  | <b>0,002</b>    | -4,098                 | -0,944                 |
| TAILLE*        | -1,453  | 0,781           | -1,860  | <b>0,063</b>    | -2,986                 | 0,080                  |
| SA***          | -4,642  | 1,446           | -3,210  | <b>0,001</b>    | -7,482                 | -1,803                 |
| ANC**          | -0,567  | 0,263           | -2,157  | <b>0,031</b>    | -1,083                 | -0,051                 |
| INCAP***       | 0,150   | 0,025           | 6,000   | < <b>0,0001</b> | 0,101                  | 0,199                  |
| F***           | 231,663 |                 |         |                 |                        |                        |
| R <sup>2</sup> | 0,675   |                 |         |                 |                        |                        |

Source : établi à partir des résultats affichés par XLSTAT2016.

\*\*\*résultat significatif au seuil de 1%

\*\* résultat significatif au seuil de 5%

\* résultat significatif au seuil de 10%

Le tableau ci-dessus, comporte uniquement les facteurs pertinents qu'ils ont une influence significative sur le degré d'endettement de l'entreprise. Qui sont les suivants :

✓ **ROE** : chaque augmentation de ce facteur contribue à une diminution du taux d'endettement. Donc, les entreprises performantes financièrement ont recours moins important à l'endettement par rapport aux entreprises non performantes financièrement. Le résultat obtenu correspond à notre hypothèse.

✓ **ROCE** : ce facteur indique que son augmentation a un effet positif sur la variable à expliquer. Le résultat obtenu relatif à cet indicateur nous pousse à rejeter notre hypothèse sur l'indicateur en question ;

✓ **FP** : ce facteur indique que les entreprises publiques recourent à l'endettement plus que les entreprises privées. Le résultat obtenu correspond à notre hypothèse ;

✓ **TAILLE, SA et ANC** : comme nous l'avons déjà indiqué, les entreprises de petites tailles de secteur service et commerce et qu'elles n'ont pas une importante expérience dans leur domaine sont les entreprises les plus endettées ;

✓ **INCAP** : le résultat obtenu confirme que plus l'entreprise s'engage dans l'investissement plus elle augmente sa dette ;

Les résultats finaux de la régression multiple nous permettent d'écrire le modèle suivant :

$$\text{TDCE} = 29,72 - 16,89 \cdot \text{ROE}_{it} + 14,96 \cdot \text{ROCE}_{it} - 2,52 \cdot \text{FP}_{it} - 1,45 \cdot \text{TAILLE}_{it} - 4,64 \cdot \text{SA}_{it} - 0,56 \cdot \text{ANC}_{it} + 0,14 \cdot \text{INCAP}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

Où :

$\varepsilon_{it}$  : le terme d'erreur supposé avec  $i=1, \dots, 197$  et  $t=1, \dots, 4$ .



## CONCLUSION :

Cette étude économétrique nous a permis de déterminer les caractéristiques de l'entreprise algérienne endettée. Les facteurs explicatifs retenus dans notre modèle final indique que : le résultat opérationnel des capitaux engagés ainsi que l'investissement contribuent à l'augmentation du taux d'endettement. Contrairement, aux facteurs relatifs à la rentabilité financière et à l'ancienneté qui diminuent l'endettement. Nous enregistrons également que les entreprises publiques et les entreprises du secteur services et commerce sont plus endettées que les entreprises privées et les entreprises du secteur de l'industrie.

## Références bibliographiques :

- <sup>1</sup> Modigliani F., Miller.M (1963), « Corporate income taxes and the cost of capital», AER, juin n°3
- <sup>2</sup> Amarouche.K (2014), « Les déterminants de la structure du capital d'un échantillon d'entreprises algériennes », revue ESC, pp118-140.
- <sup>3</sup> Zorgui.I, (2009), « Le choix de financement entre la dette et l'équité: survol de la théorie et application pour les firmes canadiennes de 1998 à 2003 », Université du Québec, pp 29-30.
- <sup>4</sup> Mulkay. B et Sassenou. M, (1995), «La hiérarchie des investissements des PME », Revue économique, vol 46/2, p348
- <sup>5</sup> Frank M. Z., Goyal V. K. (2004), «The Effect of Market Conditions on Capital Structure Adjustment», Finance Research Letters 1, pp47-55
- <sup>6</sup> Kartob.S (2008), « Les déterminants de la structure financière des entreprises marocaines cotées: cas des secteurs agroalimentaire et chimie et parachimie », Université Cadi Ayyad Maroc.
- <sup>7</sup> Amarouche.K (2014), « Les déterminants de la structure du capital d'un échantillon d'entreprises algériennes », revue ESC, pp118-140.
- <sup>8</sup> Azouaou L.(2011), « La politique de la mise à niveau des PME/PMI algériennes : objectifs, bilan et perspectives », thèse de doctorat ESC, p186.
- <sup>9</sup> Bourbonnaie B.(2015), « Econométrie : cours et exercices corrigés », 9ème édition Dunod , Paris.

## Réflexion sur dévaluation du Dinar algérien

**Zouleykha Kerzabi**

*Maître assistante*

*Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Saida*

**Dounia Kerzabi**

*Maître de conférence*

*Faculté des sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Tlemcen*



### Résumé :

La réflexion sur la production et l'échange n'a suscité que tardivement un éclairage sur le fonctionnement de la monnaie. Aujourd'hui, celle-ci est au centre des politiques économiques qui la considèrent comme variable active. La monnaie n'est pas une suiveuse de l'activité économique nous, disait A. Henni. C'est ainsi que la dévaluation qui est une action sur la monnaie est avancée comme un moyen pour restructurer une économie. Cependant, si toute dévaluation est une décision dont l'objectif est de diminuer la valeur d'une monnaie, les résultats obtenus restent sujet de controverses.

Pourquoi la valeur du dinar algérien est-elle si insignifiante, en comparaison, avec le Dinar tunisien ou encore avec le Dirham marocain ? L'euro est échangé officiellement contre 12 Dinars algériens, alors que le taux de change sur le marché parallèle dépasse les 170 DA pour 1 Euro.

**Mots clés :** monnaie, dévaluation, change, inflation

### Abstract :

The reflection on the production and the exchange aroused only late a lighting on the functioning of the change. Today, this one is in the center of the economic policies which consider it as active variable. This is the way the devaluation which is an action (share) on the currency(change) is moved forward as a way(means) to restructure an economy. However, if any devaluation is a decision in which the objective is to decrease the value of a currency(change), the contents of the same value remain subject of controversies. Why is the value of the Algerian dinar so insignificant, in comparison, with the Tunisian dinar or still with the Moroccan dirham? The euro is officially exchanged for 12 Algerian dinars, while the exchange rate on the parallel market exceeds (overtakes) 170 DA for one Euro.

**Keywords:** change, devaluation, exchange, inflation

## Introduction

Qu'est ce qui doit guider une politique de change ? Le pragmatisme avant toute chose, et la stabilité monétaire afin d'éviter aux entreprises de prendre de coûteuses précautions pour échapper aux risques de change et leur donner ainsi la possibilité d'utiliser leurs ressources de la meilleure façon qui soit, à savoir l'amélioration de la productivité et de la créativité, et donc de la compétitivité. Cet élément est primordial dans les échanges et nuance les effets prix tant sur les importations que sur les exportations. En effet, en cas de faible élasticité des prix, les volumes échangés restent constants et l'effet volume tant sur les importations que sur les exportations est moindre.

Une idée largement répandue et admise par l'opinion publique serait qu'une monnaie forte est une mauvaise chose pour l'économie et une monnaie faible constitue ce qu'il y a de mieux. Sur le plan théorique, une monnaie nationale se déprécie si la demande n'est pas suffisante. Les discours politiques vantent les avantages des dépréciations monétaires et des dévaluations compétitives. Cependant, cette notion doit inciter à la prudence dans une discipline, l'économie, où il n'existe pas de vérité absolue. La relation entre monnaie et commerce extérieur est plus subtile qu'il n'y paraît.

Avoir une monnaie forte ou faible - c'est-à-dire au-dessus ou en dessous de sa valeur d'équilibre estimée - comporte des avantages et des inconvénients économiques pour les pays concernés. La situation est différemment subie ou souhaitée, selon que l'on est une entreprise qui exporte, un État endetté ou un touriste à l'étranger, un pays industrialisé ou un pays en développement. En Algérie et depuis la crise de paiement des années 1990, les pouvoirs publics avec l'appui du FMI et de la banque mondiale, ont opté pour une succession de dévaluations de la monnaie nationale. L'objectif étant de favoriser une économie productive à même de stimuler les exportations hors hydrocarbures.

Pour les besoins de notre travail, nous présenterons dans une première et deuxième partie les avantages et les inconvénients d'une monnaie forte (I) ainsi que d'une monnaie faible (II), la troisième partie sera réservée à la dévaluation de la monnaie en Algérie.

### **I. Les avantages et les inconvénients d'une monnaie forte**

La notion de monnaie forte a plusieurs sens. Dans la conception la plus fréquente, une monnaie est dite forte lorsqu'elle est surévaluée par rapport au niveau qui assurerait une égalité approximative des prix à l'export et de ceux des pays concurrents. Une monnaie peut également être dite forte si elle s'apprécie régulièrement face aux autres monnaies. Ces deux définitions ne s'excluent pas forcément, mais elles peuvent à l'occasion être contradictoires: une monnaie a d'autant plus de chances de s'apprécier qu'elle est sous-évaluée

#### **I.1. Les avantages d'une monnaie forte**

L'appréciation d'une monnaie est à l'origine d'un effet prix sur les importations : le prix relatif des importations baisse. Ce qui a pour conséquence dans un second temps de provoquer un effet volume de hausse des importations. En réduisant les prix relatifs des importations, l'appréciation d'une monnaie peut contribuer à réduire la progression du niveau général des prix. On parle de désinflation importée. Le pouvoir d'achat des ménages résidents s'en trouve amélioré. L'appréciation d'une monnaie peut autant agir sur les taux d'intérêt du marché financier que des taux directeurs fixés par la banque centrale, conséquence du jeu de l'offre et de la demande :

- Concernant les taux d'intérêts du marché financier, les anticipations des agents économiques basées sur la poursuite de l'appréciation de la monnaie et la baisse maintenue de la pression des prix à l'importation vont amener les taux de marché à reculer.

- La Banque centrale oriente généralement les taux directeurs à la baisse dans un contexte de monnaie forte et de tension inflationniste

Le niveau élevé de la devise permet d'acquérir des biens des services relativement moins chers à l'étranger. Les acquisitions étrangères d'un pays doté d'une monnaie forte devraient ainsi s'en trouver renforcées.

### **I.2. Les inconvénients d'une monnaie forte**

Perte de parts de marché : L'effet prix agit également sur les exportations : l'économie ayant une monnaie forte vend relativement plus cher ses produits à l'exportation et sur son marché intérieur qu'un pays à monnaie faible. Il y a donc dégradation de la compétitivité prix face aux concurrents étrangers.

Dans un second temps, l'effet volume intervient. Celui correspond à un ajustement par les quantités de la demande tant intérieure qu'extérieure.

Les ajustements afin de rester compétitif (prix) : Afin de remédier à ces pertes de parts de marchés, les entrepreneurs peuvent être amenés à réduire les marges bénéficiaires.

Recul de la demande intérieure : Sur l'hypothèse d'une réduction des marges bénéficiaires visant à ne pas perdre les parts de marché, les investissements des entreprises peuvent être revus à la baisse, qu'il s'agisse d'investissement de remplacement, de capacité, de modernisation.

Cependant, l'investissement est un moteur essentiel de la croissance économique en augmentant de période en période non seulement la distribution de revenu mais également la diffusion du progrès technique.

## **II. Les avantages et les inconvénients d'une monnaie faible**

Lorsqu'un pays traverse une période économique difficile, le conduisant à devenir moins performant que ses partenaires, il est normal et même légitime de tout mettre en œuvre pour sortir de la crise, et tenter de rétablir l'équilibre économique. Le taux de change constitue, à ce titre, l'un des premiers leviers d'action. Il n'est ni plus ni moins que le prix de la monnaie nationale exprimé en monnaie étrangère, c'est-à-dire le nombre d'unités monétaires étrangères que l'on peut obtenir en échange d'une unité de monnaie nationale. Une monnaie est dite faible lorsqu'elle est sous-évaluée par rapport au niveau qui assurerait une égalité approximative des prix à l'export et de ceux des pays concurrents. Une monnaie peut également être dite faible si elle se déprécie régulièrement face aux autres monnaies.

### **II.1. Les avantages d'une monnaie faible**

Une monnaie faible stimule les exportations et rend les entreprises plus compétitives. Le taux de change rend les prix plus compétitifs, et influe sur les volumes exportés (augmente) et importés (diminue)

En cas de dévaluation en change fixe ou de dépréciation en change flottant, la balance courante d'un pays se détériore immédiatement et ne commence à s'améliorer que quelques mois à un an plus tard. La dévaluation engendre un effet-prix immédiat, les importations sont plus chères, ce qui dégrade la balance commerciale, mais les exportations sont elles moins chères. L'amélioration des exportations par rapport aux importations permet de rééquilibrer la balance commerciale

- Une monnaie faible par contre va sortir son épingle du jeu pour faire venir les touristes. Et dans cette période de crise, les consommateurs cherchent toujours à faire des économies. Leurs budgets vacances à l'étranger sont donc regardés de plus près. Et c'est ainsi que les pays comme le Brésil ou l'Afrique du Sud ont la côte cette année.

Rappelons que les miracles allemand et japonais n'ont été rendu possible que par la dévaluation du mark et du yen sur la période 49-65 pour le premier et jusqu'au milieu des années 80 pour le second.

## **II.2. Les inconvénients d'une monnaie faible**

Le déficit commercial s'accroît, car les prix deviennent plus élevés à l'importation et plus faibles à l'exportation. L'effet "quantité" n'intervient qu'après. Les importations et les exportations ne varient que si elles sont assez élastiques par rapport aux prix. Les exportateurs peuvent profiter de cette dépréciation pour augmenter leur marge

## **III. La dévaluation en Algérie**

Les pays en développement qui contrôlent leurs changes, comme la Chine ou la zone du franc CFA, peuvent être tentés de fixer leur monnaie à une valeur très basse pour développer une stratégie de croissance par les exportations et attirer les investissements étrangers. Le risque est de renchérir le prix des biens qu'ils ne peuvent pas produire - pétrole, matières premières, certains biens alimentaires et manufacturés - et aussi de mettre en péril le remboursement des emprunts contractés en devises. Il semblerait que les pouvoirs publics en Algérie aient choisi cette démarche. Le processus de dévaluation s'est accéléré au courant des années 1990 alors que le dinar en valeur était équivalent au franc Français.

### **III.1. Evolution de la valeur du Dinar algérien**

En 1964, date de création de la monnaie nationale, le dinar algérien était coté à 1 dinar pour 1 franc, et par rapport au dollar 1 dinar pour 5 dollars. Ce n'est que depuis 1974 que les pouvoirs publics décident d'aligner le Dinar algérien sur un panier de 14 monnaies. Une première dévaluation intervient entre 1986/1990 de 4,82 à 12,191 (cours USD/DZD), de 150% suivi d'une seconde dépréciation, de l'ordre de 22% en 1991. Depuis 1986, le Dinar algérien et sous le choc de la baisse des recettes pétrolières, a connu une forte dépréciation, passant de 4,82 à 12,191 (cours USD/DZD), soit une dévaluation de plus de 150%. La seconde dépréciation, de l'ordre de 22%, est intervenue en 1991 sous le contrôle du Fonds monétaire international (FMI). Trois ans plus tard, une nouvelle dévaluation, cette fois-ci de plus de 40% par rapport au dollar américain, est opérée, Cette dévaluation fut fortement recommandée par le FMI et la banque mondiale. L'année 1995 marque, elle, les premiers pas vers une convertibilité commerciale de la monnaie algérienne. Quant à sa convertibilité totale, celle-ci est reportée à plusieurs reprises. Cette réticence des pouvoirs publics devant une convertibilité totale est expliquée selon l'expert Mebtoul par «l'ouverture du compte capital qui relève d'une opération à haut risque ». Aujourd'hui, la valeur du dinar est de 120 dinars. Mebtoul fait état d'un « dérapage d'environ 25/30% depuis une année accentuant le coût des matières premières, des équipements et des biens de consommation importés avec le risque d'une inflation à deux chiffres fin 2016, en cas de baisse du cours des hydrocarbures l'Etat ne pouvant plus subventionner ».

Il existe en Algérie depuis des décennies des distorsions entre le taux de change officiel du dinar et celui sur le marché parallèle. Certaines places du marché parallèle sont devenues de véritables bourses qui agissent comme des amortisseurs du contrôle des changes trop rigide. Mebtoul estime que les transactions sur ce marché avoisinent les trois milliards de dollars par ans. Le commerce de gros informel au niveau de la seule zone du Hamiz, selon certaines sources, brasserait une masse monétaire de plus de 15 milliards des dollars américains an. Dans de telles conditions, l'on peut s'interroger légitimement sur les

dividendes que pourrait engranger le pays d'une totale convertibilité du dinar ; sinon, que de délivrer un message d'une réelle et irréversible option de libéralisme économique, -avec la libre circulation des capitaux et des marchandises- en direction des partenaires étrangers et des institutions financières internationales.

### **III.2. Pourquoi la dévaluation du dinar?**

Les vocables se succèdent : dévaluation, dépréciation, surévaluation....Mais, la réalité est là. Le dinar algérien dégringole face aux autres monnaies. Sur la différence entre une dépréciation et une dévaluation, les responsables de la Banque d'Algérie estiment qu'il est « insensé » de parler de dévaluation du dinar du moment que le taux de change de ce dernier est soumis au régime flottant dirigé. Autrement dit, le régime flottant dirigé ne peut « cohabiter » avec la dévaluation. Aujourd'hui, on ose parler de dévaluation car il y a l'une des raisons les plus convaincantes celle de la baisse des prix de pétrole. En mai 2015, la Banque d'Algérie, a confirmé les faits rappelant que le taux de change du dinar est soumis exclusivement au régime flottant dirigé. Depuis juin 2014, le dinar s'est déprécié, accentuant ses pertes face au dollar suite à la chute de prix de pétrole. Selon les chiffres de la Banque centrale, le taux de change moyen du dinar par rapport au dollar s'établissait à 93,24 DA à la fin mars 2015 contre 77,9 DA une année auparavant. Actuellement il est arrivé à 100 dinars pour 1 dollar. Selon les arguments de la Banque d'Algérie, celle-ci est obligée d'ajuster le taux de change nominal du dinar de façon à ce que le taux de change réel soit à son niveau d'équilibre qui est déterminé par les fondamentaux de l'économie nationale que sont le prix de pétrole, le différentiel de l'inflation et de la productivité entre l'Algérie et ses partenaires étrangers, explique la même source. La Banque d'Algérie devant la baisse des recettes extérieures, cherche l'équilibre entre deux objectifs contradictoires: Freiner les importations et préserver le pouvoir d'achat des citoyens. Aussi, la forte demande provient de la sphère informelle qui contrôle 40% de la masse monétaire en circulation (avec une concentration au profit d'une minorité rentière) et 65% des segments des différents marchés : fruits et légumes, viandes rouges et blanches, poisson, et à travers l'importation utilisant des petits revendeurs le marché du textile et du cuir. L'écart s'explique par le passage du Remdoc au Credoc, le crédit documentaire, expliquant les mesures d'assouplissement en 2013, qui a largement pénalisé les petites et moyennes entreprises représentant plus de 90% du tissu industriel en déclin (5% dans le PIB). Mais aussi, il s'explique par la faiblesse de la production et de la productivité, l'injection de monnaie sans contreparties productives engendrant l'inflation. Le gouvernement qui cherche à "casser la hausse effrénée des achats à l'extérieur" va demander à la Banque d'Algérie de changer de politique sur le dinar qui serait encore "surévalué" malgré une dépréciation de sa valeur enregistrée au cours de l'année 2014. Le but de la manœuvre est de mécaniquement renchérir les biens et les services importés : en effet, un dinar moins fort ne permet plus d'acheter la même quantité de produits. Ainsi, le gouvernement espère réduire la facture des importations et freiner la (sur)consommation des ménages. Mais attention. La baisse du dinar et du pouvoir d'achat des Algériens n'est pas sans effets néfastes. Le risque inflationniste pèse lourdement sur l'économie du pays. D'autant plus que la Banque d'Algérie ne dispose pas du levier des taux d'intérêts directeurs, inopérants, pour réguler l'inflation. Or, cette dernière peut s'avérer être un véritable poison pour l'économie du pays.

Enfin, pourquoi déprécier le dinar ? Nous sommes tous d'accord pour dire que cette décision relève de l'injonction du pouvoir politique pour tenter d'endiguer les effets pervers des récentes augmentations de salaires et leur impact sur la dépense publique et le déficit

budgétaire. Pour le patronat, et c'est légitime, les autorités tentent de freiner les importations. Les chefs d'entreprise craignent des répercussions sur le prix de leurs intrants et la fragilisation de leur compétitivité à l'externe. Pour le secteur informel, une telle mesure réduirait considérablement leur marge de manœuvre spéculative. Enfin, pour les adeptes de l'orthodoxie financière, l'abrogation de la loi sur la monnaie et le crédit rend otage la Banque centrale du pouvoir politique, ce qui explique selon eux les dérives monétaires successives. La controverse est loin d'être terminée.

### **Conclusion**

Il est vrai que pour les importateurs et les consommateurs, un dinar moins faible arrangerait bien leurs affaires. Le calcul du taux de change se fait sur la base de paramètres en relation avec la macroéconomie et les équilibres économiques, voire sociaux. Selon la voix officielle, une réévaluation de la monnaie algérienne générerait inévitablement une tension inflationniste tirée par une évolution de consommation. Mais il s'agit, faut-il le dire, d'un facteur d'équilibre propre à l'Algérie, un pays importateur par excellence. En d'autres termes, une réévaluation du dinar entraînerait la hausse des importations par la consommation interne. Seul l'investissement productif est en mesure de tirer le gouvernement de ce cercle vicieux.

### **Références bibliographiques :**

- 1-Henni A., « Aux origines de la crise financière: Le privilège exorbitant du dollar », L'Humanité du 1-10-2008
- 2-Henni A., « Euro, monnaie commune et marché commun »
- 3-Mebtoul A., « Les impacts de la dévaluation du dinar algérien », Liberté du 16-01-2016
- 4-Mebtoul A., « 175/180 dinars/un euro : l'inquiétant dérapage du dinar algérien sur le marché parallèle », Le Matin Algérie du 20-10-2015
- 5-Titouche A., « Pourquoi la valeur du dinar est si insignifiante La monnaie algérienne très en retrait des devises étrangères », El Watan du 27 - 12 – 2010.

## Les enjeux de la libéralisation financière dans les pays de l'UMA : Une évidence empirique

**RAKHROUR Youssef**

*Maitre de conférences  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Université de Laghouat*

**SOUAK Fatima-Zohra**

*Professeure  
École Nationale Supérieure  
de Statistique et d'Économie Appliquée,  
Pôle Universitaire de Koléa, Tipaza*



### Résumé:

Depuis les travaux de Mc Kinnon (1973) et Shaw E (1973), relatifs à la libéralisation du secteur financier et avec l'appui du FMI et de la BM, de nombreux pays développés et en développement ont entamé leur processus de libéralisation financière afin de réduire le rôle de l'État au niveau du secteur financier. En relation avec cette question de la libéralisation, notre communication se propose d'examiner, d'une part, les effets des réformes financières engagées par l'Algérie, le Maroc et la Tunisie sur la croissance économique et l'attractivité des IED, et d'autre part l'effet des IED sur la croissance économique, et ce à partir des méthodes d'analyse des données. Si notre analyse a permis de confirmer l'effet positif de la libéralisation financière sur les flux d'IED ; l'effet sur la croissance économique n'est cependant pas établi. Ces résultats mitigés posent la question de l'efficacité de l'intermédiation financière et la rentabilité des projets financés. Par ailleurs, l'effet des IED sur la croissance économique reste très faible du fait que les flux d'IED sont insuffisants pour influencer l'activité économique.

**Mots clefs :** Réformes financières, croissance économique, investissement étranger direct, analyse des données.

### Abstract:

Since the work of McKinnon (1973) and E. Shaw (1973), and under the aegis of the IMF and WB, a large number of countries have begun the process of financial liberalization viewed as an alternative to state restrictions which reduced savings and impeded the allocation of resources. In this context, the purpose of this article is to examine the effect of financial reforms initiated by Algeria, Morocco and Tunisia on economic growth and attractiveness of FDI by using of data analysis methods. This served to confirm the positive impact of financial liberalization on FDI flows, but the effect on economic growth is not established which raises the question of the efficiency of financial intermediation and profitability funded projects. Moreover, the effect of FDI on economic growth is very low because that FDI is not sufficient to influence economic activity.

**Keywords:** Financial reforms, economic growth, foreign direct investment, data analysis.



## **Introduction :**

Plusieurs auteurs à l'instar de Mc Kinnon (1973) et Shaw E (1973), ont montré que la libéralisation financière a des effets positifs sur l'investissement et la croissance économique. À partir des résultats de leurs recherches, ils ont recommandé aux pays notamment ceux en voie de développement d'adopter des programmes visant la libéralisation financière en réduisant l'intervention de l'État dans le système financier.

En effet, jusqu'à 1980 l'intervention de l'État était prédominante dans ce secteur que ce soit dans les pays développés ou en voie de développement. Dans plusieurs pays, les banques étaient détenues ou contrôlées par le gouvernement, les taux d'intérêt étaient soumis à une certaine régulation et des restrictions et barrières aux flux de capitaux étrangers. Depuis cette année et conformément aux recommandations du FMI et la Banque Mondiale, un nombre croissant des pays ont procédé aux réformes de leur secteur financier. Les partisans de la libéralisation font remarquer que le développement financier est fortement corrélé à la croissance économique ; ils soutiennent que l'allocation de capital est plus efficiente en régime financier compétitif.

Par ailleurs, plusieurs recherches récentes ont accordé une importance à la relation pouvant exister entre la libéralisation financière, les IED et la croissance économique. Nous citons à titre illustratif, Rengin. A.K et Kara. A (2011), Meltem. I (2011) qui ont montré l'existence d'une relation positive entre la libéralisation financière et la croissance économique. En revanche, Hermes et Lensink (2003); Alfaro et al. (2004) et Choong et al. (2004) ont montré que le niveau de développement du secteur financier des pays hôtes améliore les flux d'IED vers ces pays ce qui améliore également leur croissance économique.

A ce titre, le présent article a pour objet d'étudier l'effet de la libéralisation financière sur la croissance économique et les flux de l'IED dans les 03 pays de l'UMA : l'Algérie le Maroc et la Tunisie<sup>1</sup>, en tentant de répondre à la question suivante : ***les réformes engagées en matière de libéralisation du secteur financier ont-elles des retombées positives sur la croissance économique et les flux de l'IED de ces pays ?***

Cette question centrale nous amène à poser d'autres questions subsidiaires ci-après:

- ***Quelle est la réalité de la libéralisation financière dans les 03 pays concernés ?***
- ***Quelle est la nature de la relation pouvant exister entre la libéralisation financière l'IED et la croissance économique ?***

La réponse à nos interrogations partira des hypothèses suivantes :

- La libéralisation financière est considérée, par les trois pays d'étude, comme un choix stratégique que doit être concrétisé.
- La libéralisation financière contribue à la relance économique et améliore les flux des IED qui peuvent influencer, à leur tour, positivement l'activité économique.

Notre démarche consistera , dans un premier temps, à mettre l'accent sur les réformes financières au niveau des pays d'étude, et dans un second temps à étudier empiriquement le lien de causalité pouvant exister entre la libéralisation financière, l'IED et la croissance

---

<sup>1</sup> Notre analyse se limitera à ces 03 pays, en raison de l'absence des données de la Libye et Mauritanie.

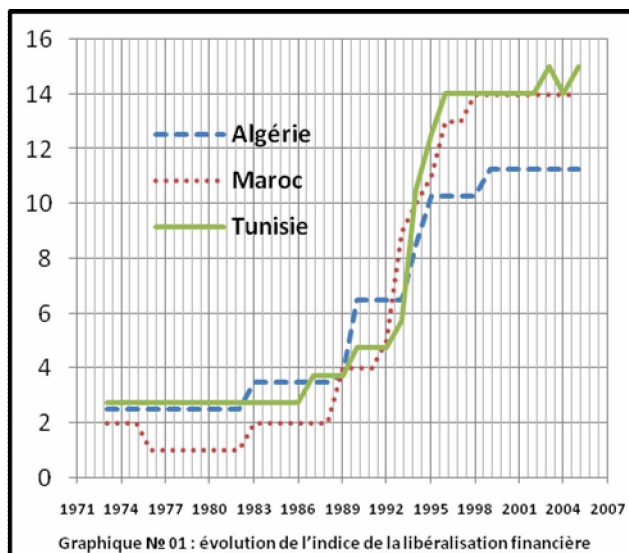
économique ; le but recherché étant d'analyser l'effet de la libéralisation financière sur le développement économique et les flux des capitaux ainsi que l'effet des IED sur l'activité économique.

Pour traiter le premier point , nous nous référerons à l'indice composite de la libéralisation financière qui découle de la base de données « A New Database of Financial Reforms » et comporte 07 indicateurs relatifs aux différents volets des réformes financières (secteur bancaire, marchés des capitaux, supervision du secteur financier, privatisation ...etc.), cela nous permettra d'apprécier les réformes financières et mettre en exergue, pour chaque pays ; les retards constatés et le volet concerné.

Dans le second point, nous utiliserons la méthode d'analyse des données, principalement l'analyse en composantes principales, qui nous permettra de calculer les coefficients de corrélations et tester leur signification.

### 1 la réalité de la libéralisation financière dans les 03 pays de l'UMA : l'Algérie le Maroc et la Tunisie.

Bien que la libéralisation financière puisse rendre, certains pays plus, vulnérables aux crises, la réforme du secteur financier est devenue une priorité élevée depuis le dernier quart du XXe siècle. Dans le monde entier, pays développés et pays en développement ont libéralisé leurs systèmes financiers. Mais le rythme et l'envergure des réformes présentaient des différences considérables; les réformes ont été rapides dans certains pays, lentes dans d'autres; certains pays ont simplement ajusté leurs secteurs financiers, tandis que d'autres les ont entièrement restructurés. En effet, l'évolution de l'indice de la



libéralisation financière est estimé respectivement à 11.25, 14 et 15, de l'Algérie, Maroc et la Tunisie (voir graphique 1), ce qui montre que la libéralisation du secteur financier a progressé notamment à partir de 1989 avec un rythme remarquable durant la période 1989 à 1999 dépassant ainsi l'indice moyen mondial (10,321). Cette évolution est le résultat des réformes consistant notamment, avec de degrés différents, à restructurer et privatiser les banques du secteur public, autoriser l'établissement d'institutions financières privées, améliorer la supervision bancaire et moderniser la réglementation prudentielle.

Pour analyser la nature de réformes financière et leurs impacts sur le degré de libéralisation financière, au niveau des pays d'étude, nous faisons recours aux méthodes de l'analyse des données (analyse en composantes multiples ACM<sup>1</sup>). Par ailleurs, nous utilisons la base des

<sup>1</sup>L'ACM est utilisée pour représenter graphiquement l'association entre les modalités (aussi appelées catégories) d'au moins deux variables qualitatives. L'ACM peut aussi être utilisée pour transformer des données qualitatives en des données quantitatives utilisables ensuite par des méthodes de classification.

données dénommée « A New Database of Financial Reforms »<sup>1</sup> dont le but est d'estimer l'indice de libéralisation financière entant que somme de **07** indicateurs qui se résument dans le tableau suivant :

**Tableau N° 01 : les 07 indicateurs de l'indice de la libéralisation financière**

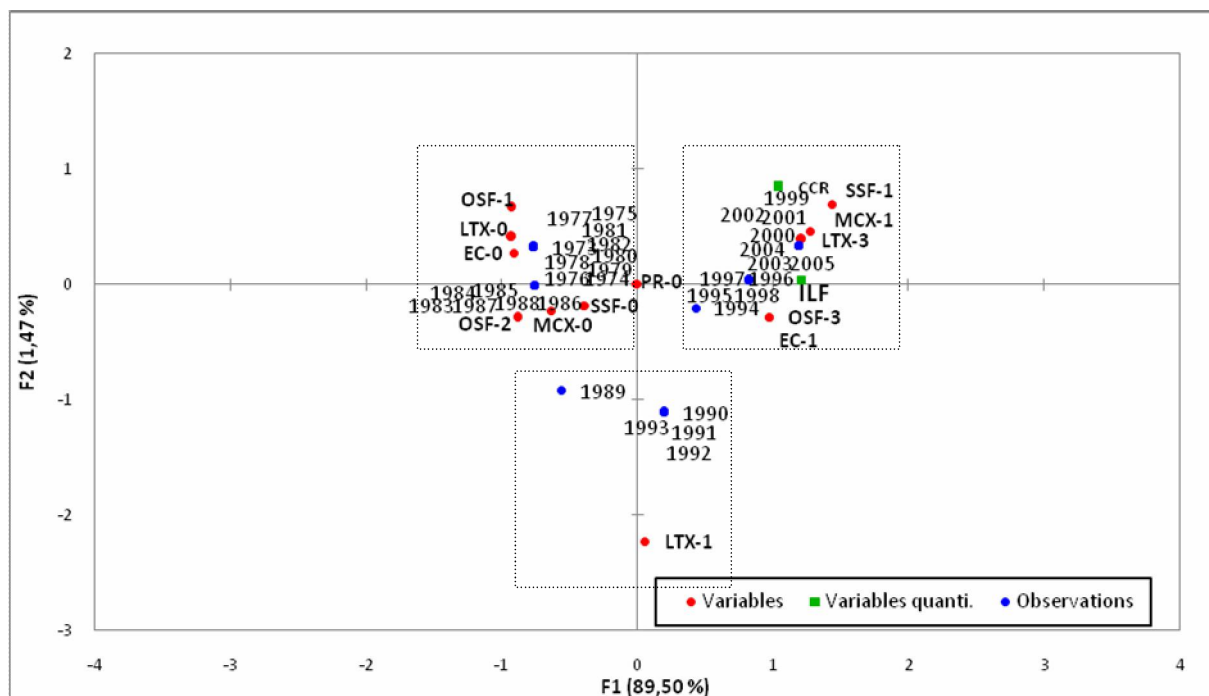
| <b>Indicateurs</b>                                 | <b>Code dans notre étude</b> | <b>Signification</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
|----------------------------------------------------|------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>Contrôle de crédits</b>                         | <b>CCR</b>                   | Il dépend d'une part du taux de réserves obligatoires, et d'autre part, au degré de l'intervention de la banque centrale dans l'orientation des crédits vers un nombre de secteurs bien déterminés et/ou avec des taux d'intérêt subventionnés.                                                            |
| <b>Niveau de libéralisation du taux d'intérêt.</b> | <b>LTX</b>                   | Il évalue le niveau de régulation auquel sont soumis les taux d'intérêt appliqués sur les dépôts ou les crédits octroyés.                                                                                                                                                                                  |
| <b>L'ouverture du secteur financier.</b>           | <b>OSF</b>                   | Il mesure la possibilité d'entrer sur le secteur bancaire d'une nouvelle banque qu'elle soit nationale ou étrangère, et si les banques peuvent librement investir dans plusieurs activités et devenir des banques universelles.                                                                            |
| <b>Échanges de capitaux</b>                        | <b>EC</b>                    | Il dépend de la liberté d'échange des capitaux, à l'intérieur du pays, ainsi qu'avec les autres pays. Il dépend du fait qu'il existe ou non des restrictions.                                                                                                                                              |
| <b>Supervision du secteur financier</b>            | <b>SSF</b>                   | Il mesure le degré de l'application des standards internationaux, en matière de supervision, tels que les critères de Bâle et qu'ils doivent concerner toutes les institutions financières, sans exception. il dépend également de l'indépendance des autorités de régulation vis-à-vis au pouvoir public. |
| <b>Privatisation</b>                               | <b>PR</b>                    | Il évalue le pourcentage que représentent les institutions financières privées dans le secteur financier.                                                                                                                                                                                                  |
| <b>Marché des capitaux</b>                         | <b>MCX</b>                   | Il dépend de l'élargissement des marchés des capitaux devant les investisseurs institutionnels nationaux ou étrangers, et le degré du développement du marché de dérivé.                                                                                                                                   |

**Source :** élaboré par nos mêmes à partir A New Database of Financial Reforms

<sup>1</sup> Cette base de données a été élaborée par Abiad, Abdul, Enrica Detragiache et Thierry Tressel, Décembre 2008, disponible sur le site (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22485.0>).

À partir de ces indicateurs, que nous avons apprécié la libéralisation financière de ces pays et les résultats obtenus se présentent comme suit :

**1.1. Algérie :** après le traitement des données sur XLSTAT, les résultats obtenus pour l'Algérie sont les suivants :



**Graphique N° 02 : évolution de l'indice de la libéralisation financière selon ses 07 indicateurs –Algérie–**

D'après le graphique N° 02 et selon les zones de concentration des années et indicateurs, les réformes financières en Algérie ont connu trois phases successives :

a) **La première phase de 1973 à 1988 :** une faible libéralisation financière (ILF) qui s'explique principalement par :

- La gestion administrative des taux d'intérêt fixés à un niveau artificiellement bas. En plus, à partir de 1970, le système bancaire national, en ce qui concerne le financement de l'économie, est entièrement soumis aux impératifs du Plan où il est appelé à satisfaire la demande de crédit émanant essentiellement des entreprises publiques.
- Les restrictions et les barrières devant l'échange des capitaux à l'intérieur du pays, ainsi qu'avec les autres pays ;
- Les crédits ont été accordés à un certain nombre de secteurs au détriment d'autres secteurs en adoptant une action sélective sur le crédit. comme par exemple l'octroi de prêts à des taux bonifiés au bénéfice de l'agriculture et de l'habitat.

b) **La deuxième phase de 1989 à 1993 :** une amélioration de l'indice de libéralisation financière qui s'explique par :

- la réforme du mode de fonctionnement du système financier impliquant, entre autres , l'indépendance de l'Institut d'émission vis-à-vis du trésor suite à la promulgation de la loi 90/10 du 14 avril 1990 relative à la Monnaie et au Crédit (LMC), dont le but est d'instaurer de nouveaux mécanismes financiers basés sur les règles d'économie de marché ;

- La libéralisation des taux d'intérêt créditeurs et débiteurs: qui apparaît sur le graphique № 02 où la variable LTX est proche des années de cette deuxième période. En effet, dans cette optique, un processus graduel de déréglementation des taux d'intérêt a été mené. En mai 1990, les taux créditeurs ont été libéralisés dans la perspective d'attirer les encaisses thésaurisées du public. Cependant, en termes réels, ces taux étaient négatifs durant la période de 1990 à 1996. Quant aux taux débiteurs, ils étaient libérés de manière graduelle pour ne pas pénaliser les demandeurs de crédits. En mai 1990, un plafond de 20% a été imposé aux banques tout en limitant la marge d'intérêt des banques à 5% au-dessus du coût moyen des ressources bancaires.
- c) **La troisième phase à partir de 1994** : une évolution remarquable de la libéralisation financière montrant l'importance des réformes engagées durant cette période, justifiée par les faits suivants :
- L'Algérie s'engageait, dans un programme de stabilisation et d'ajustement structurel dont les principales mesures étaient les suivantes : en 1995, les taux d'intérêt sont totalement libéralisés, les crédits de refinancement et la vente des bons du Trésor sur le marché monétaire se font par adjudication, les règles prudentielles sont imposées aux banques commerciales qui se donnent l'horizon 1999 pour respecter le ratio de Cooke ; ces banques, qui obtiennent davantage d'autonomie dans la distribution de crédits, conviennent de rééchelonner les dettes à court terme des entreprises « sous contrat de performance », à les transformer en dettes à moyen terme ;
  - Le Conseil de la Monnaie et du Crédit a promulgué en décembre 2008, le nouveau cadre réglementaire portant sur le relèvement substantiel du capital minimum des banques (de 2,5 milliards de dinars à 10 milliards de dinars) et établissements financiers (de 0,5 milliard de dinars à 3,5 milliards de dinars) jugé nécessaire pour leur permettre de faire face aux risques bancaires, y compris les risques systémiques ;
  - Adoption des ratios prudentiels, représentés principalement par le ratio de solvabilité et les ratios de division des risques. Ces ratios qui sont des normes universelles arrêtées par le Comité de Bâle ;
  - La Commission Bancaire fait effectuer également des contrôles sur place et sur pièces. C'est la Banque centrale qui est chargée, pour le compte de la Commission Bancaire, d'organiser et d'effectuer ces contrôles par l'intermédiaire de ses agents ;
  - La mise en place de nouvelles normes comptables aux standards internationaux conduit les banques et établissements financiers à développer davantage leurs systèmes d'information permettant de détecter les fragilités éventuelles.

*En ce qui concerne l'indicateur **privatisation (PR)**, on constate sur le graphique 2, qu'il est mal représenté car il est constant au fil du temps et cela montre l'absence d'ouverture du système financier algérien notamment après l'échec de la privatisation du CPA.*

**1.2. Maroc**: il ressort du graphique № 03 et selon les zones de concentration des années et indicateurs, que les réformes financières au Maroc ont connu deux différentes phases:

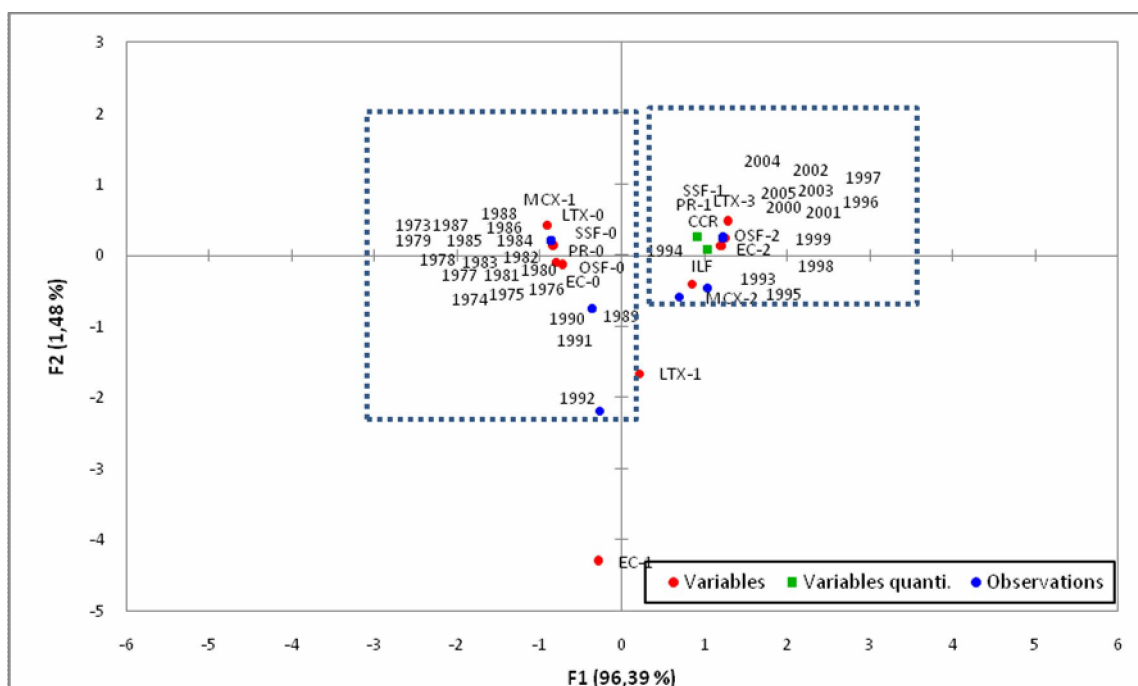
**a) La première phase de 1973 à 1992** : une libéralisation financière faible qui s'explique par les points suivants :

- Les taux d'intérêt appliqués sur les dépôts ou les crédits octroyés sont soumis à un niveau élevé de régulation ;

- Des barrières et restrictions devant l'échange des capitaux, à l'intérieur du pays, ainsi qu'avec les autres pays ;
- Une faible supervision du système bancaire ;
- Il est à noter que le secteur financier s'est engagé à partir des années 1980 dans un processus de modernisation qui a concerné aussi bien les banques ainsi que le marché des capitaux. Ces réformes s'inscrivent dans le cadre du programme d'ajustement structurel(PAS) qui a été conduit, de 1983 à 1992, sous l'impulsion du FMI et de la Banque Mondiale.

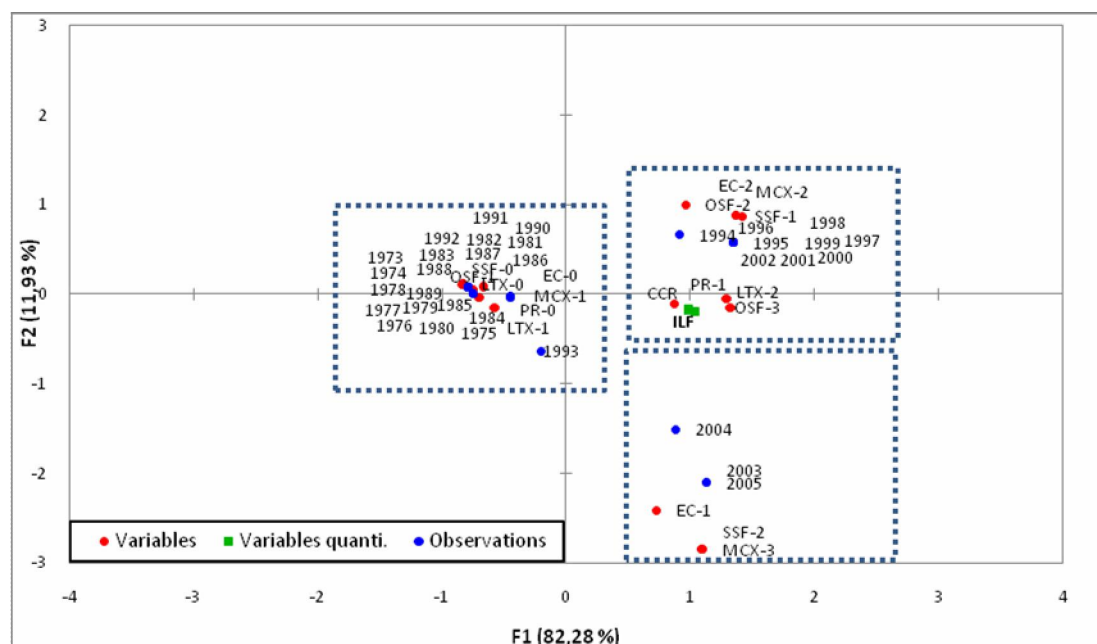
**b) La deuxième phase à partir de 1993 :** une amélioration de la libéralisation financière. En effet, depuis 1993, le Maroc a conduit une série de réformes qui a touché le système monétaire et financier dont les principales mesures sont :

- La promulgation de la loi bancaire n° 2-91- 967 du 21 juillet 1993 qui a supprimé l'encadrement de crédit et libéralisé l'ensemble des taux intérêts débiteurs et créditeurs ;
- L'adoption des règles prudentielles permettant un contrôle de l'activité bancaire notamment le ratio «Cook » édicté par le comité de Bâle et les dispositions destinées à limiter les risques liés aux clients, notamment le coefficient de division des risques et les nouvelles règles de provisionnement de créances douteuses et contentieuses ;
- L'ouverture du système bancaire marocain vers l'extérieur, plusieurs banques commerciales marocaines ont ouvert des succursales à l'étranger ;
- la réforme de 1993 de la Bourse de Casablanca qui lui a donné un cadre réglementaire et technique indispensable à son émergence ;
- La privatisation de la BMCE (Banque Marocaine du Commerce Extérieur) ;
- L'autorisation des banques internationales afin d'augmenter leur participation dans le capital des grandes banques marocaines.



**Graphique N° 03 : évolution de l'indice de la libéralisation financière selon ses 07 indicateurs Maroc**

**1.3. Tunisie :** Le graphique N° 04 montre que la libéralisation financière en Tunisie est passée par 3 phases :



**Graphique N° 04 : évolution de l'indice de la libéralisation financière selon ses 07 indicateurs Tunisie**

**a) La première phase de 1973 à 1993 :** une libéralisation faible qui s'explique par :

- Les taux d'intérêts appliqués aux secteurs dits prioritaires (agriculture et exportation) demeurent administrés par la banque centrale tunisienne ;
- Les barrières et restrictions devant l'échange des capitaux, à l'intérieur du pays, ainsi qu'avec les autres pays ;
- La faible supervision du système bancaire.

**b) La deuxième phase de 1994 à 2003:** une libéralisation moyenne

- La libéralisation totale des taux d'intérêt a été adoptée en 1994 et celle des taux sur les secteurs prioritaires en 1998 ;
- Le renforcement du contrôle prudentiel, à la révision des régimes relatifs aux activités prioritaires et aux crédits préférentiels
- La confirmation du rôle de la banque centrale dans la supervision des banques
- La volonté de dynamisation du marché financier et d'incitation à l'innovation en termes de mode de financement s'est traduite sur le plan juridique par la loi de 14 novembre 1994 portant réorganisation du marché financier:

**c) La troisième phase à partir de 2003: une évolution remarquable de la libéralisation financière qui se traduit par :**

- Le renforcement des mesures de la supervision du système financier
- La loi 2005-96 relative au renforcement de la sécurité des relations financières qui est considérée comme une des plus importantes mesures.
- Dans une perspective d'ouverture du système bancaire aux capitaux étrangers une nouvelle loi a été introduite pour définir la notion d'établissements de crédits. Cette loi réforme totalement le système bancaire tunisien en introduisant la notion de banque universelle.

## **2. Relation entre : libéralisation financière, IED et croissance économique**

Après avoir analysé la libéralisation financière pour chaque pays, dans cette deuxième partie nous mettons l'accent sur la nature de relation pouvant exister entre la libéralisation financière, IED et croissance économique au niveau des pays concernés. Mais avant de le faire, il est utile de passer en revue quelques études qui ont examiné cette relation.

### **2.1. Revue de littérature**

Plusieurs études ont tenté d'étudier la relation entre ces trois variables, nous citons à titre d'illustration :

- Les travaux de Bekaert. G, Harvey.C et Lundblad. C (2005), portant sur 95 pays durant la période de 1980 à 1997, ont montré que la libéralisation du marché des capitaux entraîne une augmentation en moyenne de 1% de la croissance économique.
- Meltem. I (2011) a montré qu'il y avait une forte relation entre la libéralisation financière et la croissance économique en Égypte durant la période 1980 à 2010 ; il a constaté que cette relation n'est significative qu'à court terme et non à long terme.
- Duasa (2007), dans son analyse de causalité entre la volatilité de la croissance et la volatilité des IDE, a montré qu'une croissance régulière est un facteur de stabilité des IDE et que ces derniers contribuent à la stabilisation de la croissance.
- Hermes et Lensink (2003); Alfaro et al. (2004) et Choong et al. (2004) ont montré que le niveau du développement de l'intermédiation financière joue un rôle important dans l'amélioration des flux d'IED. Autrement dit, que le niveau de développement du marché des capitaux des pays hôtes améliore les flux d'IED vers ces pays ce qui améliore également leur croissance économique.
- Aghion et al. (2005), ont montré que la relation entre la volatilité de la croissance et les flux d'IED n'est pas linéaire, mais elle est conditionnée par le degré de développement financier et qu'elle change de nature et de signe avec le niveau de développement.
- Par contre, Reinhart (2008) trouve qu'une entrée massive des flux de capitaux internationaux suite à la libéralisation financière est considérée comme source non négligeable des crises bancaires aussi bien dans les pays développés que dans les pays en développement. De même, Rodrik (2008) a montré, à partir de l'exemple latino-américain, que lorsque l'économie est plus ouverte aux flux financiers, les chocs externes sont transmis plus largement à l'économie domestique par la variation de l'activité économique elle-même.
- En ce qui concerne la relation entre la croissance économique et l'IED, Duasa (2007) Dans son analyse de causalité entre la croissance et l'IDE, a montré qu'une croissance régulière est un facteur de stabilité des IED et que ces derniers, de leur tour, contribuent à la stabilisation de la croissance.

**2.2 Étude Empirique :** Pour notre étude empirique, nous avons utilisé les outils suivants : l'indice de la libéralisation financière (**ILF**), le **PIB** et les flux entrants (**IED**). Par ailleurs,

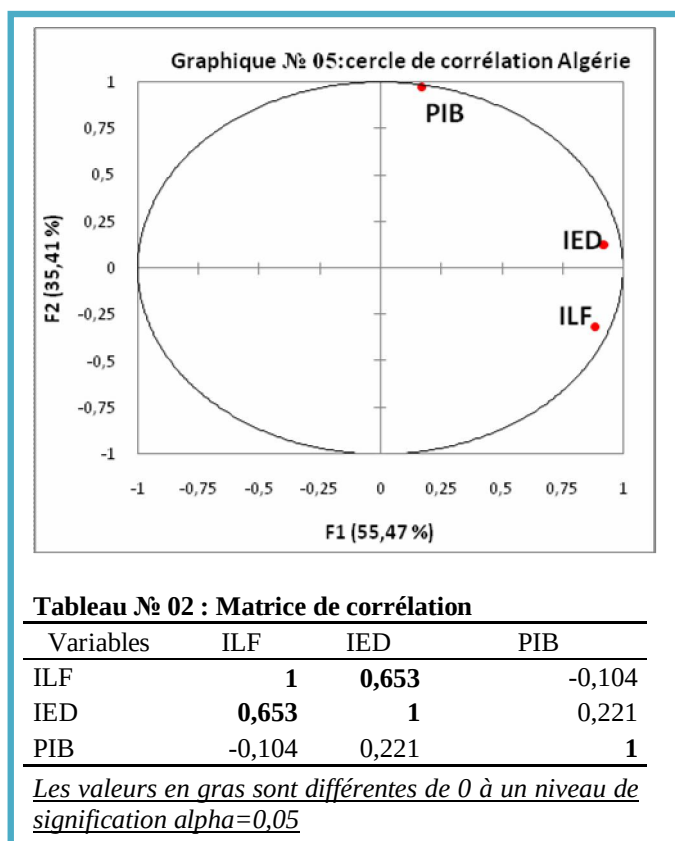


nous avons eu recours à la méthode de l'analyse en composantes principales (ACP<sup>1</sup>), car les trois variables sont des variables quantitatives.

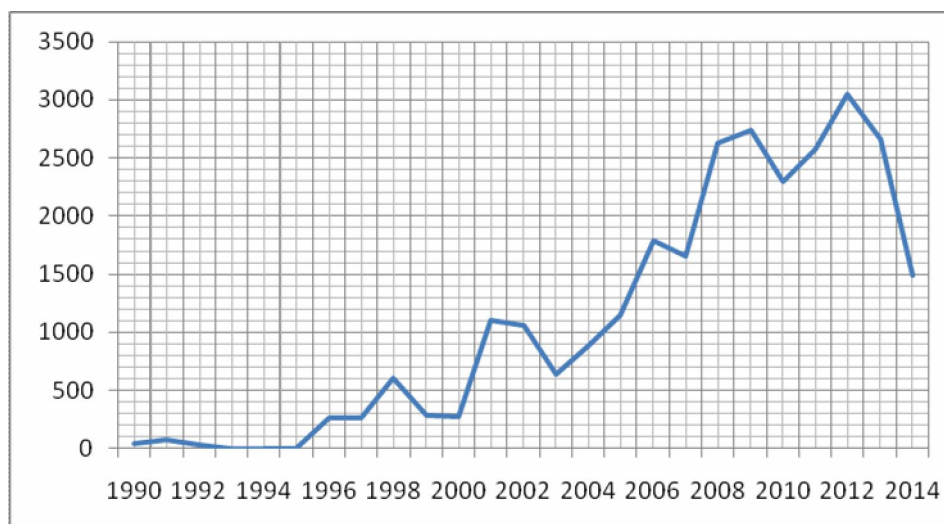
#### a) L'Algérie :

D'après le graphique N° 05, il ressort que la libéralisation financière et l'IED sont corrélés positivement avec un taux de **0,653**, en plus et selon la matrice de corrélation ce taux est significatif au seuil de 5%, cela montre que les réformes financière engagées par l'Algérie ont amélioré les flux des IED. Par contre la corrélation entre la libéralisation financière et le PIB n'est pas significative. Ceci relève davantage d'un problème d'allocation des ressources que d'un problème de niveau, ce qui conduit à s'interroger sur l'efficacité de l'intermédiation financière, notamment, d'une part, le rôle du secteur bancaire dans le financement du développement économique, et d'autre part, la rentabilité des investissements financés. Cela met l'accent sur les efforts à déployer afin de moderniser d'avantage le secteur financier.

De même, la corrélation entre le PIB et l'IED est également non significative, ce constat signifie que l'apport des IED à la croissance économique n'est pas établi. En effet, les IED ont enregistré une croissance positive et remarquable depuis 1994 pour atteindre un montant, sans précédent, en 2012 de 3.052 milliards US, après cette année les IED ont enregistré une baisse brutale (voir le Graphique N° 06). En effet suite au premier accord de rééchelonnement de la dette extérieure en 1994, des efforts considérables ont alors été entrepris pour améliorer le climat des affaires dans le cadre du programme d'ajustement structurel. Mais l'évolution des IDE est le résultat de l'ouverture de certaines activités du secteur des hydrocarbures aux capitaux étrangers dans un contexte caractérisé par l'amélioration des cours de pétrole notamment durant 2011-2013.



<sup>1</sup> Il existe plusieurs applications pour l'ACP, parmi lesquelles : **a)** l'étude et la visualisation des corrélations entre les variables, afin d'éventuellement limiter le nombre de variables à mesurer par la suite. **b)** l'obtention de facteurs non corrélés qui sont des combinaisons linéaires des variables de départ, afin d'utiliser ces facteurs dans des méthodes de modélisation telles que la régression linéaire, la régression logistique ou l'analyse discriminante. **c)** la visualisation des observations dans un espace à deux ou trois dimensions, afin d'identifier des groupes homogènes d'observations, ou au contraire des observations atypiques



**Graphique № 06 :** Évolution des IED en Algérie de 1990-2014 (données CNUCED, Unité : Million US).

En dépit de cette croissance des IED, ceux-ci ne représentent qu'un pourcentage très faible, variant entre 0.7 à 1.43%, par rapport au PIB (voir le tableau № 03 ci-dessous). De même, les IED sont destinés majoritairement au secteur des hydrocarbures dont la contribution dans le PIB est en net recul. Cela est dû à la performance du secteur des services marchands qui génère, ces dernières années, près du quart du flux de richesse (de 23 à 25%), et ce, grâce au dynamisme des deux branches du commerce et des transports. À ce propos, ces deux branches n'ont pas bénéficié des flux des IED, ce qui explique, en grande partie, l'absence de corrélation entre PIB et IED en Algérie.

|                       | Unité : Million US |                   |                   |                   |
|-----------------------|--------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
|                       | 2005               | 2010              | 2013              | 2014              |
| <b>IED (entrants)</b> | <b>1 145,00</b>    | <b>2 300,20</b>   | <b>2 661,10</b>   | <b>1 488,00</b>   |
| <b>PIB</b>            | <b>103 198,00</b>  | <b>161 207,00</b> | <b>208 764,00</b> | <b>212 358,00</b> |
| <b>IED/PIB</b>        | <b>1,11%</b>       | <b>1,43%</b>      | <b>1,27%</b>      | <b>0,70%</b>      |

**Tableau № 03 :** Part d'IED dans PIB (élaboré par nous-mêmes sur la base de données du CNUCED)

### b) Le Maroc :

Il s'aperçoit du graphique N° 07, que la libéralisation financière est corrélée positivement avec les flux d'IED avec un taux estimé à **0.730** (voir tableau N° 04). Cela montre que les réformes financières engagées ont permis d'améliorer les flux des IED vers ce pays, devenu même le premier pays du Maghreb à attirer le plus d'IED.

En effet, le Maroc a connu un large éventail des réformes depuis 2003 visant la réforme du secteur financier comme nous l'avons développé dans la première partie. De ce fait, Le Maroc est devenu le pays du Maghreb qui attire le plus d'IED.

En ce qui concerne la relation entre la libéralisation financière et la croissance économique, la matrice de corrélation montre que le taux de corrélation est non significatif, ce qui pose, également comme le cas de l'Algérie, le problème du financement du développement par le secteur financier et la rentabilité des projets financés et leurs poids dans l'activité économique.

S'agissant de la relation entre IED et PIB, elle est non significative c.-à-d., qu'il n'existe aucun lien de causalité entre ces deux variables. Ce constat se traduit par le fait, que la répartition des IED par secteur durant la période 2008-2013, montre que l'immobilier arrive au premier rang avec une part de 24,2% suivi du secteur industriel avec une part de 20,1%. En revanche, les IDE attirés par les secteurs du tourisme et des télécommunications ont baissé à 15,5%. En revanche et en termes de valeur, les IED ne représentent qu'un pourcentage variant de 1.70 à 3.30% du PIB (voir tableau N° 05), ce qui explique le faible impact des IDE sur la croissance économique.

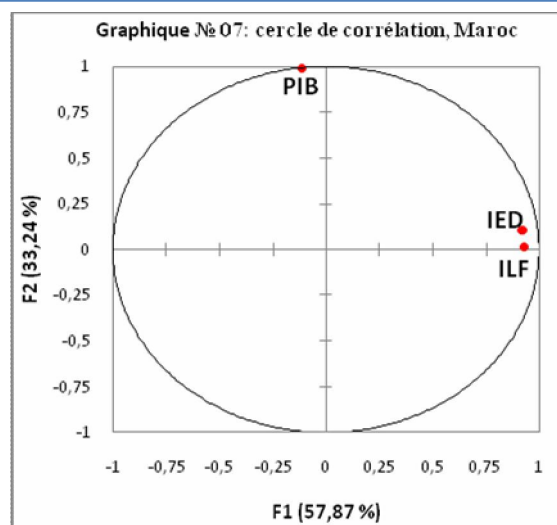


**Tableau N° 04 : Matrice de corrélation.**

| Variables | ILF          | IED          | PIB    |
|-----------|--------------|--------------|--------|
| ILF       | 1            | <b>0,730</b> | -0,079 |
| IED       | <b>0,730</b> | 1            | -0,013 |
| PIB       | -0,079       | -0,013       | 1      |

*Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0,05*

| Unité : Million US    |                 |                 |                 |                 |
|-----------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
|                       | 2005            | 2010            | 2013            | 2014            |
| <b>IED (entrants)</b> | <b>1 653,99</b> | <b>1 573,86</b> | <b>3 298,10</b> | <b>3 582,30</b> |
| <b>PIB</b>            | <b>59 524</b>   | <b>90 771</b>   | <b>103 836</b>  | <b>108 666</b>  |
| <b>IED/PIB</b>        | <b>2,78%</b>    | <b>1,73%</b>    | <b>3,18%</b>    | <b>3,30%</b>    |

**Tableau N° 05 : Part IED dans PIB (élaboré par nous-mêmes sur la base de données de CNUCED)**

### c) La Tunisie

D'après le graphique N° 08, il y a une forte corrélation positive (0.782) entre la libéralisation financière et l'IED comparativement à l'Algérie et au Maroc. Ce qui montre que ce pays est en avance par rapport aux deux autres pays en termes de réformes du secteur financier. La croissance des flux est attribuée principalement à la politique des privatisations.

En ce qui concerne le lien entre libéralisation financière et croissance économique, c'est le même constat, absence d'une corrélation significative.

De même, l'IDE n'a pas une relation significative avec la croissance économique, la même explication est valable pour le cas de la Tunisie. En effet, le ratio IED/PIB est faible et varie de 2 à 3.5% (voir tableau 7) ce qui semble insuffisant pour contribuer positivement à la croissance économique.

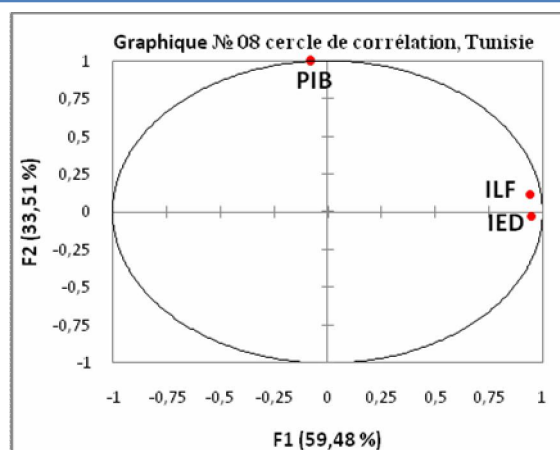


**Tableau N° 06** Matrice de corrélation :

| Variables | ILF          | IED          | PIB      |
|-----------|--------------|--------------|----------|
| ILF       | <b>1</b>     | <b>0,782</b> | 0,023    |
| IED       | <b>0,782</b> | <b>1</b>     | -0,090   |
| PIB       | 0,023        | -0,090       | <b>1</b> |

*Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification  $\alpha=0,05$*

|                       | Unité : Million US |                 |                 |                 |
|-----------------------|--------------------|-----------------|-----------------|-----------------|
|                       | 2005               | 2010            | 2013            | 2014            |
| <b>IED (entrants)</b> | <b>783,09</b>      | <b>1 512,51</b> | <b>1 117,16</b> | <b>1 060,27</b> |
| <b>PIB</b>            | <b>32 272</b>      | <b>44 051</b>   | <b>46 883</b>   | <b>48 517</b>   |
| <b>IED/PIB</b>        | <b>2,43%</b>       | <b>3,43%</b>    | <b>2,38%</b>    | <b>2,19%</b>    |

**Tableau N° 07** : Part de l'IED dans PIB (élaboré par nous-mêmes sur la base de données de CNUCED)

### Conclusion:

L'objet de cet article était rappelons-le d'analyser l'impact de la libéralisation financière sur la croissance économique et les flux d'IED dans les trois pays de L'UMA : l'Algérie le Maroc et la Tunisie. Conscients de la nécessité de réformer leurs secteurs financiers en vue d'une transition vers une économie de marché, ces trois pays ont engagé des réformes consistant notamment à restructurer et privatiser les banques du secteur public, autoriser l'établissement d'institutions financières privées, améliorer la supervision bancaire et moderniser la réglementation prudentielle.

Les résultats de notre étude empirique, montrent que l'analyse de l'indice composite normalisé de la libéralisation financière indique que ces pays ont atteint une libéralisation financière qui est respectivement de 0.54, 0.67 et 0.71 pour l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, ce qui montre que l'Algérie accuse un léger retard qui se justifie, d'une part, par l'arrêt de processus de privatisation au sein de ce secteur qui se caractérise encore par une présence importante d'établissements financiers publics nécessitant encore une modernisation, et d'autre part, par les restrictions sur l'échange des capitaux. Par ailleurs, la

Tunisie est en avance par rapport aux deux pays, et ce, en raison de l'ouverture de son système financier aux capitaux étrangers.

À travers notre étude, nous sommes parvenus à des résultats relativement similaires entre les pays d'étude. En effet, les réformes financières ont amélioré le flux d'IED vers ces pays. Les taux de corrélation entre ces deux variables calculés, pour l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, qui sont respectivement de **0.65**, **0.73** et **0.78**, montrent que la modernisation du secteur financier peut être considérée comme un facteur crucial dans l'attractivité des IED. Ce constat fait ressortir également que le taux de corrélation le plus important correspond au cas de la Tunisie qui a atteint l'indice de libéralisation financière le plus élevé ; ce que confirme nos résultats. Toutefois, la relation entre la libéralisation financière et la croissance économique, selon nos résultats, est non significative. Ce constat amène à s'interroger sur l'allocation des ressources et la rentabilité des investissements financés par ces ressources, ce qui pourrait représenter une piste de recherche très intéressante.

S'agissant de la relation entre IED et la croissance économique, elle est également non significative, et ce, malgré l'amélioration des flux entrants d'IED. Ce résultat s'explique par les valeurs des IED qui restent modestes et n'ont pas atteint un montant suffisant pour influencer l'activité économique ; mais cela peut être considéré comme un bon signe sur l'amélioration du climat des affaires, avec des degrés différents dans ces pays, ce qui permettra d'attirer d'avantage d'IED dans le futur.

### **Bibliographies :**

1. Abdul Abiad, Enrica Detragiache, and Thierry Tressel (Décembre 2008) : A New Database of Financial Reforms.
2. Banque Al Maghrib : « rapport annuel 2014 ».
3. Banque centrale de Tunisie : « rapport annuel 2014 ».
4. Banque d'Algérie : « rapport annuel 2014 ».
5. Bekaert. G, Harvey.C and Lundblad. C (2005): "Does financial liberalization spur growth?", Journal of Financial Economics 77, 3–55
6. CNUCED (2014), Rapport Sur l'investissement dans le Monde : «l'investissement au service des objectifs de développement durable: un plan d'action vue d'ensemble ».
7. Ghosh Roy. A and Van den Berg. H.V (2006), "Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Time-Series Approach" Global Economy Journal, Volume 6, Issue 1
8. Mc Kinnon. RI (1973): "Money and capital in economic development" the brooking institution.
9. Meltem. I (2011), "Financial liberalization, financial development and economic growth: An empirical analysis for Turkey",
10. Ministère de l'économie et des Fiances (mai 2015) : « tableau de bord des indicateurs macroéconomiques » Maroc.
11. OECD (2008) Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, fourth edition.
12. Rengin. A.K and Kara. A (2011), "The Relationship between Financial Development and Economic Growth: "Econometric Model", European Journal of Scientific Research ISSN 1450-216X Vol.54 No.4, pp.522-531
13. Shaw. E (1973): "Financial deepening in economic activity". Oxford University Press, New York.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA  
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION  
ET SCIENCES COMMERCIALES



# REVUE

## CAHIERS ECONOMIQUES

*Périodique Scientifique Internationale Semestrielle Publiée Par la Faculté des Sciences  
Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion \_ Université de Djelfa*

*Issue No 14  
Jumadi-thani 1438h / Mars 2017*